

وزارة التربية والتعليم

وكالة كليات البنات

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كلية التربية للبنات بالمدينة المنورة

لجنة المناقشة والعلوم بحالة

الشيخ مصطفى الدوماني الدمشقي الحنبلي (ت ١٢٠٣هـ)

« دلييل الطالب لنيل الطالب » على كتاب

للإمام الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي (ت ١٠٣٣هـ)

من أول باب صلاة الجماعة إلى آخر كتاب البيع

رسالة مقدمة إلى:

قسم الدراسات الإسلامية

ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية

تخصص الفقه وأصوله

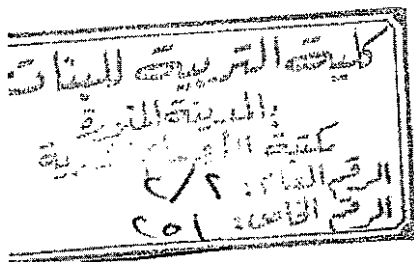
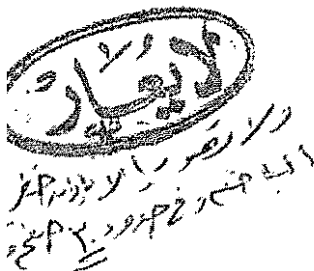
إعداد الطالبة

هدى بنت عبد العزيز الخضيري

إشراف الدكتور

محمد بن أحمد شامية

أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية التربية للبنات بأب



جامعة طيبة  
المكتبة المركزية



01001000001510

٢٠٠٤ - ١٤٢٥

## شكر وتقدير

الحمد لله على توفيقه وإحسانه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
وبعد :

اعترافاً بالفضل لأهله ، أتقدم بخالص شكري وتقديري لجميع من أسهم معي في إخراج هذه الرسالة بتوجيه أو عون أو تشجيع وانحص بالذكر والديّ الكريمين اللذين كان لهما الفضل بعد الله في إتمام دراستي وإسداء التوجيه والمشورة لي ، وما بذله الوالد العزيز - مع تراكم أعماله - من عناء في زيارة المكتبات في الخارج بحثاً لي عن مصادر الحاشية فجزاهما الله عني خير الجزاء وأمد الله عمرهما في طاعته ورفع درجتهما في أعلى الجنة .

كما أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل المشرف على الرسالة الدكتور محمد بن أحمد شامية الذي لم يدخر جهداً في إبداء توجيهاته القيمة وملحوظاته السديدة وأعطاني من وقته وعلمه فأثابه الله عني أحسن الثواب .

كما أتقدم بالشكر لوكالة كليات البنات بالمدينة المنورة وكلية التربية ممثلة بعميدتها ووكيلة الدراسات العليا ورئيسة قسم الدراسات الإسلامية على ما تفضلن به عليّ من تسهيلات لإنجاز عملي فجزاهن الله عني خير الجزاء .

كما لا يفوتني في هذه المناسبة أن أقدم شكري لزوجي أبي عبد الرحمن ، الذي شجعني ووجهني هذه الوجهة المباركة وقدم لي العون والمساعدة والمشورة فجزاه الله عني خير الجزاء .

كما لا أنسى أن أتوجه بالشكر لأبنائي وأشقائي الكرام على صبرهم على تقصيري في حقهم .  
أسأل الله عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء ويوفقنا لما يحب ويرضى .

## فهرس الموضوعات

|    |  |
|----|--|
| ١  | ..... المقدمة  |
| ٢  | ..... أسباب اختيار الموضوع                               |
| ٣  | ..... الهدف من البحث                                     |
| ٤  | ..... الدراسات السابقة                                   |
| ٤  | ..... خطة البحث  |
| ٦  | ..... منهج التحقيق                                       |
| ١٠ | ..... القسم الأول : الدراسة                              |
| ١١ | ..... الفصل الأول  |
| ١٢ | ..... المبحث الأول : ترجمة موجزة لمؤلف المتن             |
| ١٣ | ..... المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولوده ، ووفاته     |
| ١٤ | ..... المطلب الثاني : شيوخه وتلاميذه                     |
| ١٦ | ..... المطلب الثالث : مذهبه                              |
| ١٧ | ..... المطلب الرابع : مصنفاته                            |
| ١٩ | ..... المطلب الخامس : مكانته العلمية وثناء العلماء عليه  |
| ٢١ | ..... المبحث الثاني : دراسة عن كتاب " دليل الطالب "      |
| ٢٢ | ..... المطلب الأول : أصل الكتاب ، وتوثيق نسبه إلى المؤلف |
| ٢٥ | ..... المطلب الثاني : منهج المؤلف فيه                    |
| ٢٦ | ..... المطلب الثالث : ثناء العلماء على " الدليل "        |
| ٢٨ | ..... المطلب الرابع : شروحه وحواشيه ومنظوماته            |
| ٣١ | ..... الفصل الثاني                                       |
| ٣٢ | ..... المبحث الأول : ترجمة موجزة لصاحب الحاشية           |
| ٣٣ | ..... المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ووفاته      |
| ٣٤ | ..... المطلب الثاني : نشأته وطلبه للعلم                  |
| ٣٥ | ..... المطلب الثالث : شيوخه وتلاميذه                     |

|     |  |
|-----|--|
| ٣٧  | المطلب الرابع : مذهبه .....  |
| ٣٨  | المطلب الخامس : مصنفاته .....  |
| ٣٩  | المطلب السادس :مكانته العلمية .....                                  |
| ٤٠  | المبحث الثاني : دراسة الحاشية .....                                  |
| ٤١  | المطلب الأول : التعريف بالحاشية وتوثيق عنوانها ، ونسبتها للمؤلف..... |
| ٤٢  | المطلب الثاني : منهج المؤلف في تأليفه للحاشية.....                   |
| ٤٥  | المطلب الثالث : مصادر الحاشية التي أخذ منها المؤلف .....             |
| ٥٧  | المطلب الرابع : وصف النسخ الخطية .....                               |
| ٦٢  | القسم الثاني : التحقيق .....   |
| ٦٣  | باب صلاة الجماعة .....   |
| ٦٩  | فصل في آداب الإمامة والائتمام .....                                  |
| ٧٢  | فصل في الإمامة .....   |
| ٧٥  | مطلب : لا تصح إمامة الفاسق.....                                      |
| ٧٦  | مطلب : في صلاة التتمام .....   |
| ٧٦  | مطلب : في صلاة الإمام الراتب .....                                   |
| ٧٧  | مطلب : وإن ترك الإمام ركناً أو شرطاً أو واجباً مختلفاً في صحته ..... |
| ٨٢  | فصل : في موقف الإمام والمأموم .....                                  |
| ٨٥  | مطلب : في رؤية الإمام أو المأموم.....                                |
| ٨٧  | فصل : فيمن يعذر بترك الجمعة والجماعة .....                           |
| ٨٨  | مطلب :في المدافع الأخشين .....                                       |
| ٨٩  | باب صلاة أهل الأعذار .....   |
| ٩٢  | مطلب : في الصلاة على الراحلة .....                                   |
| ٩٤  | فصل :في صلاة المسافر .....   |
| ٩٨  | فصل : في الجمع .....   |
| ١٠٤ | فصل : في صلاة الخوف .....  |
| ١٠٦ | باب صلاة الجمعة .....  |
| ١٠٨ | مطلب : في شروط الجمعة .....  |



|     |  |
|-----|--|
| ١١٣ | ..... مطلب : في الاستئناف  |
| ١٢١ | ..... باب صلاة العيدين   |
| ١٢٧ | ..... فصل : في التكبير أيام العيدين                                  |
| ١٣١ | ..... باب صلاة الكسوف  |
| ١٣٥ | ..... باب صلاة الاستسقاء   |
| ١٣٨ | ..... مطلب : في التوسل بالصالحين                                     |
| ١٣٩ | ..... مطلب : في انفراد الاستسقاء بخطبة واحدة دون الجمعة والعيدين     |
| ١٤٠ | ..... مطلب : في الدعاء   |
| ١٤٤ | ..... مطلب : الفرق بنوء كذا ، وفي نوء كذا                            |
| ١٤٥ | ..... كتاب الجنائز   |
| ١٤٧ | ..... مطلب : في عيادة المريض   |
| ١٥٢ | ..... فصل : في غسل الميت   |
| ١٥٨ | ..... مطلب : في شهيد المعركة   |
| ١٦٥ | ..... فصل : في تكفين الميت   |
| ١٦٨ | ..... مطلب : التكفين بجلد الميت يحرم                                 |
| ١٦٩ | ..... فصل : في الصلاة عليه   |
| ١٧٠ | ..... مطلب : في حضور الميت   |
| ١٧٥ | ..... فصل في حمل الميت ودفنه   |
| ١٧٧ | ..... مطلب : في إستقبال القبلة بالميت                                |
| ١٨٥ | ..... فصل : في أحكام المصاب ، والتعزية ، وزيارة القبور               |
| ١٨٦ | ..... مطلب : في تعزية الميت ثلاثة أيام                               |
| ١٨٨ | ..... مطلب : تسن زيارة القبول للرجال وتكره للنساء                    |
| ١٩٣ | ..... مطلب : في رد السلام على الجماعة فرض كفاية وفرض عين على المنفرد |
| ١٩٥ | ..... مطلب : هل يعرف الميت زائره أم لا                               |
| ١٩٧ | ..... مطلب : الميت يصل إليه كل شيء من الخير                          |
| ١٩٩ | ..... كتاب الزكاة  |
| ٢٠٤ | ..... باب زكاة السائمة من بهيمة الأنعام                              |

|     |  |
|-----|--|
| ٣٢٢ | ..... فصل : في جزاء الصيد                |
| ٣٢٤ | ..... فصل في صيد الحرم ونباته            |
| ٣٢٧ | ..... باب : القوات والإحصار              |
| ٣٣١ | ..... باب الأضحية                        |
| ٣٣٣ | ..... فصل : في أحكام الهدي والأضحية      |
| ٣٣٧ | ..... فصل : في العقيقة                   |
| ٣٤٣ | ..... كتاب الجهاد                        |
| ٣٤٦ | ..... فصل : في الأسرى                    |
| ٣٤٩ | ..... فصل : في السلب والغنيمة            |
| ٣٥١ | ..... باب عقد الذمة                      |
| ٣٥٤ | ..... فصل في أحكام الذمة                 |
| ٣٥٧ | ..... فصل : فيما ينتقض به عهد الذمي      |
| ٣٥٨ | ..... كتاب البيع                         |
| ٣٦٣ | ..... فصل : في موانع صحة البيع           |
| ٣٦٨ | ..... باب الشروط في البيع                |
| ٣٦٩ | ..... باب الخيار                         |
| ٣٧٣ | ..... فصل : في التصرف بالمبيع قبل قبضه   |
| ٣٧٤ | ..... باب الربا والصرف وتحريم الحيل      |
| ٣٧٧ | ..... فصل : في اشتراط المماثلة والقبض    |
| ٣٨٢ | ..... باب بيع الأصول والثمار             |
| ٣٨٤ | ..... فصل : في بيع الثمار قبل بدو صلاحها |
| ٣٨٦ | ..... باب السلم                          |
| ٣٩٥ | ..... باب القرض                          |
| ٤٠٢ | ..... باب الرهن                          |
| ٤٠٥ | ..... فصل : في قبض الرهن                 |
| ٤٠٨ | ..... فصل : في رد العين المقبوضة         |
| ٤٠٩ | ..... باب الضمان والكفالة                |

|     |                                       |
|-----|---------------------------------------|
| ٤١٥ | ..... فصل : في الكفالة بالبدن         |
| ٤١٧ | ..... باب الحوالة                     |
| ٤٢٢ | ..... باب الصلح                       |
| ٤٢٥ | ..... فصل : في الصلح على الإنكار      |
| ٤٢٨ | ..... فصل : في حكم الجوار             |
| ٤٣٣ | ..... الفهارس العامة                  |
| ٤٣٤ | ..... فهرس الآيات القرآنية            |
| ٤٣٨ | ..... فهرس الأحاديث                   |
| ٤٤٢ | ..... فهرس الآثار                     |
| ٤٤٤ | ..... فهرس الأعلام                    |
| ٤٥٣ | ..... فهرس الأماكن والبلدان           |
| ٤٥٤ | ..... فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة |
| ٤٦٤ | ..... فهرس المصادر والمراجع           |

## المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من عظيم فضل الله سبحانه وتعالى، وامتنانه على عباده أن أرسل رسوله محمدا بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي أنار سبل الرشاد وبين الحلال والحرام قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ <sup>(١)</sup>

فكان نعم الزكي والمعلم للكتاب والحكمة، علم الكتاب وفقه المسلمين، وقد حث الله عز وجل عباده على التفقه في الدين فقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)) <sup>(٣)</sup>

فاستجابة لقوله تعالى ورغبة في الخير الذي وعد به رسوله صلى الله عليه وسلم عني علماء هذه الأمة منذ عهد النبوة بفقه الكتاب والسنة جيلا بعد جيل وطبقة بعد طبقة حتى تركوا لنا ثروة ضخمة في الفقه الإسلامي، ولكن للأسف لم يزل كثير من هذه الثروة العلمية إما مفقودا أو مخطوطا رهين مكتبات لم تر النور بعد.

ومن هنا فإن المسؤولية كبيرة على طلبة العلم أمام هذه الثروة العلمية، فلا بد من

(١) سورة آل عمران، آية رقم: ١٦٤

(٢) سورة التوبة، آية رقم: ١٢٢

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين: ص ٣٩، برقم: (٧١)،

ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب التهي عن المسألة: ص ٣٩٨، برقم: (١٠٣٧)

استثمارها وإخراجها وكشف النقاب عنها وتقديمها إلى الطلاب والباحثين بعد القيام بخدمتها وإخضاعها للتحقيق العلمي.

وقد يسر الله تعالى لي الحصول على مخطوط للعلامة الشيخ مصطفى الدوماني رحمه الله تعالى، وهي حاشية على كتاب "دليل الطالب لنيل المطالب" للإمام الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي رحمه الله، والتي تقدمت لقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالمدينة المنورة لدراسة وتحقيق جزء منها، وذلك من بداية باب صلاة الجماعة إلى آخر كتاب البيع، لعلني أساهم ولو بجهد يسير في إبراز تراث سلفنا الصالح الذين أفنوا أعمارهم في خدمة العلم وأهله. والله أسأل أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح.

### أسباب اختيار الموضوع:

- ١- إن الأسباب التي دعت لاختيار تحقيق جزء من الحاشية أسباب عدة أهمها ما يلي:
- ١- القيمة العلمية للمتن الذي عليه الحاشية، وهو "دليل الطالب لنيل المطالب" للعلامة الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، فهو متن مختصر من أهم وأشهر متون الفقه عند متأخري الحنابلة.
- ٢- إن صاحب المتن التزم بالراجح من مذهب الإمام أحمد حيث قال في مقدمته<sup>(١)</sup>: "لم أذكر فيه إلا ما حزم بصحته أهل التصحيح والعرفان، وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح والإتقان".
- ٣- إن هذا المتن الذي عليه الحاشية مختصر من "منتهى الإرادات في الجمع بين المقنع والتنقيح وزيادات" للإمام أحمد الفتوح المشهور بـ "ابن النجار" المتوفى سنة ٩٧٢هـ، واختصار الدليل من المنتهى من أسباب رفع منزلته حيث إن المنتهى أحد كتابين عليهما الفتوى وهما العمدة عند متأخري الحنابلة، وثانيهما الإقناع للحجاوي.
- ٤- كثرة شروح المتن وحواشيه، حيث بينت أدلته، وأبرزت فوائده، ونبهت

(١) انظر: دليل الطالب لمرعي الكرمي: ص ٥٩.

على دقائقه، ولكن لم يطبع أكثرها، فلم يطبع من شروح هذا المتن إلا "نيل المآرب" للتغلي المتوفى سنة ١١٣٥هـ، و"منار السبيل" للشيخ إبراهيم بن ضويان المتوفى سنة ١٣٥٣هـ، وكذلك طبعت حاشية محمد بن عبد العزيز بن مانع على "دليل الطالب" المتوفى سنة ١٣٨٥هـ.

ولهذا كان من المهم إحياء هذه الحاشية لتكون عوناً لطلاب العلم، وخدمة لهذا المتن.

- ٥- قيمة الحاشية العلمية وتميزها عن غيرها بأن مؤلفها جردها من عدة حواش كانت على دليل الطالب حيث قال في مقدمته: "رأيت نسخة مهمشة بتقارير بعضها الحفيد المنتهى وبعضها للصوالحي، وبعضها للشيخ يوسف ... فجردتها مع زيادة جليلة على تلك التقارير".
- ٦- سعة اطلاع المؤلف مما يدل على تبحره، فقد اشتملت الحاشية على نقول وتفريعات متنوعة.
- ٧- كثرة مصادر الحاشية ومراجعها.
- ٨- الفوائد العلمية التي تحلت بها الحاشية.
- ٩- جودة المادة العلمية مع عذوبة اللفظ وحسن التنظيم، ولذا وصفها من ترجم للمؤلف بأنها "حاشية لطيفة".
- ١٠- نقله لأقوال بقية المذاهب الفقهية في بعض المسائل.

## الهدف من العمل :

يهدف البحث إلى:

- ١- الرغبة في المشاركة في إحياء التراث الإسلامي العظيم، وإظهار ما هو حبيس المكتبات حتى يسهل للجميع الاطلاع عليه، فالتواني في هذه التراث يجعله عرضة للتلف والضياع، ويحرم الأمة من خلاصة أفكار علمائها ونتائج عقولهم، مما يعد تفريطاً في تاريخ أمتنا وعلومها وآدابها.
- ٢- رغبتني في التزود من علم الفقه، إذ من خلال التحقيق لكتب هذا العلم،

يقف الطالب على خفايا العلم ودقائقه، فضلا عن إحاطته بما حوته من الأحكام والمسائل، مما يزيد في التحصيل، وينمي الملكة الفقهية للشخص.

٣- إن تحقيق التراث تحقيقا علميا يوقف المحقق على علوم كثيرة فكما يحتاج للفقه يحتاج للأصول، واللغة، والتاريخ، والأعلام، والأماكن والبلدان إلى غير ذلك من المعارف التي ترد عند دراسة وتحقيق المخطوط.

#### الدراسات السابقة:

تم تسجيل الجزء الأول والثالث من هذا المخطوط بقسم الدراسات الإسلامية بكلية التربية بالمدينة المنورة، الجزء الأول من قبل الطالبة جوهرة العجلان دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى آخر باب صلاة التطوع لنيل درجة الماجستير، والجزء الثالث من قبل الطالبة أسماء الخطاب من أول كتاب الحجر إلى آخر المخطوط لنيل درجة الماجستير.

#### خطة العمل :

جعلت البحث في مقدمة، وقسمين رئيسيين، هما: القسم الدراسي، والقسم التحقيقي.

#### المقدمة: وقد تضمنت الآتي:

- الافتتاحية.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الهدف من البحث.
- الدراسات السابقة.
- خطة البحث.
- منهج التحقيق.

#### القسم الأول: القسم الدراسي:

ملاحظة: الدراسة التي سأعرضها ستكون موجزة، حيث تقوم بإحثة أخرى بالدراسة الكاملة مع تحقيق القسم الأول من المخطوط.

ويتكون هذا القسم من فصلين:

الفصل الأول: دراسة موجزة عن مؤلف المتن الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، وكتابه: "دليل الطالب"، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لمؤلف المتن، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مذهبه.

المطلب الرابع: مصنفاته.

المطلب الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المبحث الثاني: دراسة عن كتاب "دليل الطالب" وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصل الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف فيه.

المطلب الثالث: ثناء العلماء على "الدليل".

المطلب الرابع: شروحه وحواشيه ومنظوماته.

الفصل الثاني: دراسة موجزة عن المؤلف الشيخ مصطفى الدوماني وحاشيته، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الحاشية، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، ومولده، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مذهبه.

المطلب الخامس: مصنفاته.

المطلب السادس: مكانته العلمية.

المبحث الثاني: دراسة الحاشية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحاشية وتوثيق عناونها، ونسبتها إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في تأليفه للحاشية.



المطلب الثالث : مصادر الحاشية التي أخذ منها المؤلف .

المطلب الرابع : وصف النسخة الخطية مع نماذج منها .

القسم الثاني : التحقيق:

ويتضمن تحقيق المخطوط من أول باب صلاة الجماعة إلى آخر كتاب البيع ، والذي

يقع في ٥٢ لوحة.

وفيه الكتب التالية :

١- كتاب الصلاة ( باب صلاة الجماعة ، باب صلاة أهل الأعذار ، باب صلاة الجمعة ،

باب صلاة العيدين ، باب صلاة الكسوف ، باب صلاة الاستسقاء).

٢- كتاب الجنائز . ٣- كتاب الزكاة . ٤- كتاب الصوم .

٥- كتاب الاعتكاف . ٦- كتاب الحج . ٧- كتاب الجهاد .

٨- كتاب البيع .

منهج التحقيق:

سلكت في تحقيقي لهذا الجزء من المخطوط الخطوات التالية :

١- نسخ الجزء المطلوب تحقيقه من المخطوط مراعية - في رسم الكلمات - القواعد

الإملائية الحديثة ، حتى وإن خالف رسمها ما في المخطوط ، من غير إشارة إلى ذلك ، كما

راعت وضع علامات الترقيم التي تعين على فهم النص .

٢- اعتمدت في نسخ المخطوط على النسخة الأزهرية ورمزت لها بـ "الأصل" ،

وقابلتها على نسخة زهير الشاويش التي رمزت لها بـ "ش" ، وأثبت الفرق بينهما في

الهامش إلا إذا وجدت في "ش" ما ترجح لي أنه الأصح فأبني أثبته في الصلب وأنه على

ذلك في الهامش.

٣- إثبات متن " دليل الطالب " في أعلى الصفحة معتمدة في ذلك على كتاب " دليل

الطالب " المطبوع بتحقيق سلطان العيد وذلك ليتم فهم النص ، ثم وضع فاصل ، ثم كتابة

الحاشية مع مراعاة فصل المتن عن الشرح جاعلة المتن بين قوسين وبلون أغمق .

٤- عند نهاية كل صفحة من المخطوط أشير إلى رقم اللوحة ورمز تلك الصفحة فاصلة

بينهما بخط مائل هكذا : ٤٣/ ب .

٥- عنونت للفصول التي تركها المؤلف غفلا بلا عنوان ، لقصد البيان عن مضمون الفصل وتيسير الرجوع للمسألة في مظنتها وجعلت ما وضعت منها بين معقوفتين هكذا : [...] تميزا لها عن كلام المؤلف واستفدت في هذا من عمل الشيخ سلطان العيد في كتاب " دليل الطالب " المطبوع .

٦- فك الرموز الموجودة في وسط الكلام ، وتعديلها إلى الوضع المقروء لغة ، فمثلا قوله: " قال م ص " أعدها إلى " قال منصور البهوتي " أما الرموز الموجودة في نهاية الفقرات مثل : صوالحي ، حفيد ، م ص وغيرها فأبقيها كما هي .

٧ - إذا ظهر لي أن في الأصل سقطا فإني أضعه بين معقوفتين هكذا : [...] وإذا كان السقط في "ش" فإني أضعه بين قوسين هكذا : (...) وأنه على ذلك في الهامش .

٨- إذا كانت العبارة خطأ في الأصل وفي " ش " معا أضع العبارة الصحيحة في الصلب وأنه على ذلك في الهامش .

٩- إثبات كلمة " قوله " في بداية الفقرات التي تعرض لها المؤلف بالتوضيح كما في نسخة زهير الشاويش ، أما النسخة الأزهرية فيسبق الفقرات فراغ بمقدار كلمة " قوله " فلعلها بالبحر الأحمر فلم تظهر بالتصوير .

١٠- عزو الآيات القرآنية المذكورة في الحاشية إلى موضعها من المصحف بذكر اسم السورة ثم رقم الآية .

١١- تخريج الأحاديث النبوية والآثار التي ورد ذكرها في المخطوط فإذا كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو أحدهما لم أخرجه من غيرهما ، وإن لم يكن الحديث فيهما أو أحدهما عزوته لمن أخرجه من أصحاب السنن الأربعة ، فإن لم يكن فيها خرجته من كتب السنة الأخرى ، مع إيراد كلام العلماء عن الحديث إن وقفت عليه صحة أو ضعفا وذلك في أول محل ترد فيه ثم أحيل عليه لو تكرر بعد ذلك .

١٢- توثيق النصوص الواردة في الحاشية من مصادرها الأصلية ، مخطوطة كانت أو مطبوعة ، وذلك قدر الإمكان ، فإن لم أتمكن من التوثيق من المصدر الذي نقل عنه المؤلف أو عزا إليه وثقت من المصادر التي تنقل عنها إن وجدت ذلك النقل أو العزو .

- ١٣- توثيق ما يذكره المؤلف من آراء المذاهب الفقهية الأخرى من مصادرها المعتمدة .
- ١٤- التعريف بالمصطلحات الفقهية في مواضعها الخاصة بها ، فإذا تقدم ذكرها في غير مواضعها لا أعرفها ، وأرجئ تعريفها إلى الموضع الخاص بها ، فإذا لم يعرفها المؤلف في موضعها الخاص فإني أعرفها عند أول ورودها .
- ١٥- التعريف بالأماكن والبلدان المذكورة في النص باختصار .
- ١٦- ترجمة الأعلام الواردة أسماؤهم ما أمكن ترجمة مختصرة ، عند أول موضع يرد فيه ذكر العلم ، فإن تكرر ذكره لم أحل على المحل الأول ، وذكرت في ترجمة كل علم اسمه وأهم أعماله ومصنفاته وسنة وفاته .
- ١٧- توضيح المصطلحات الفقهية ، وتوضيح الكلمات الغريبة التي وردت في النص ، بالرجوع إلى كتب اللغة والفقه وغريب الحديث .
- ١٨- التوضيح والتعليل لكلام المؤلف إذا اقتضى المقام ذلك .
- ١٩- اعتنيت بالمسائل التي رفعها المؤلف إلى الإمام أحمد بقوله " نص عليه " ونحوها ، فوثقتها من كتب المسائل المتوفرة المروية عن الإمام أحمد، وقد بذلت في ذلك جهداً ومع ذلك لم أتمكن من الوقوف إلا على جملة لا بأس بها .
- ٢٠- التدليل لبعض المسائل التي أوردتها المؤلف مع ذكر اسم السورة ورقم الآية وتخريج للحديث ، ولا أفهرس للأدلة التي أوردتها في الهامش بل اقتصر في الفهرسة على الأدلة التي وردت في الحاشية .
- ٢١- في نهاية كل فقرة يتعرض لها المؤلف بالشرح والتوضيح اذكر عدداً من المراجع .
- ٢٢- وضع فهرس تفصيلية على النحو التالي :
- فهرس الآيات القرآنية الواردة في النص المحقق .
  - فهرس الأحاديث الواردة في النص المحقق .
  - فهرس الآثار الواردة في النص المحقق .
  - فهرس الأعلام .
  - فهرس الأماكن والبلدان .
  - فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة .

- فهرس المصادر والمراجع.

- فهرس الموضوعات.

صعوبات البحث :

وحين شرعت في هذا البحث اعترض طريقي عدة صعاب من أهمها :

١ - عدم وجود ترجمة موسعة عن الشيخ مصطفى مؤلف الحاشية فقد اقتصررت كتب التراجم على الترجمة له بإيجاز .

٢ - عدم العثور على النسخة المهمشة التي اعتمد المؤلف عليها في حاشيته والتي أشار إليها في مقدمته بقوله : " فرأيت نسخة مهمشة بتقارير بعضها لحفيد المنتهى وبعضها للصوالحي وبعضها للشيخ يوسف " مع ما بذلته من جهد في البحث عن هذه النسخة ، فوثقت ما نقله منها من مصادر أخرى تضمنت هذا النقل .

٣ - توثيق النصوص والنقول التي امتلأ بها الكتاب .

٤ - كثرة السقط والتحريف في النسختين مما دعا إلى إعادة المقابلة أكثر من مره للتأكد من سلامة اللفظ واستقامة المعنى وأن ذلك هو مقصود المؤلف .

وبعد :

فقد بذلت في عملي هذا قصارى جهدي ، فإن أصبت فهو من فضل الله عليّ وتوفيقه لي ، وأما الخطأ فهو واقع مني ، فأسأل الله الرحيم أن يتجاوز عني ويغفر لي وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ووسيلة لمرضاته .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وبارك على خاتم المرسلين محمد وعلى آله

أجمعين .

# القسم الأول الدراسة

# الفصل الأول

دراسة موجزة عن مؤلف المتن  
 الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي  
 وكتابه: "دليل الطالب"  
 وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لمؤلف المتن.

المبحث الثاني: دراسة عن كتاب "دليل الطالب".

# المبحث الأول

ترجمة موجزة لمؤلف المتن.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته.

المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الثالث: مذهبه\_\_\_\_\_.

المطلب الرابع: مصنفاته\_\_\_\_\_.

المطلب الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

## المطلب الأول: اسمه ونسبه ومولده ووفاته. <sup>(١)</sup>

اسمه ونسبه:

هو الشيخ العلامة الفقيه المحقق مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن أحمد الكرمي - بإسكان الراء - نسبة لطور كرم، وهي قرية بقرب نابلس في فلسطين، ثم المقدسي، نسبة لبيت المقدس الذي كان فيه أول طلبه للعلم، ثم الأزهرى، نسبة للأزهر، لأنه فيه تعلم وعلم، ثم الحنبلي؛ لأن مذهبه كذلك.

مولده:

ذكر صاحب "معجم المؤلفين" <sup>(٢)</sup> و"الأعلام" <sup>(٣)</sup> بأنه ولد في طور كرم هذا من حيث المكان، أما من حيث الزمان فلم تذكر المصادر التي ترجمت للشيخ مرعي تاريخ ولادته.

وفاته:

صرح صاحب "النعت الأكمل" <sup>(٤)</sup> وغيره بأن وفاته كانت بمصر في شهر ربيع الأول سنة ثلاث وثلاثين وألف.

وقال ابن حميد النجدي <sup>(٥)</sup>: "رأيت في ظهر "الغاية" بخط شيخ مشايخنا العمدة الضابط الشيخ بن سلوم نقلا أن وفاته ضحوة يوم الأربعاء لخمس بقيت من ذي القعدة، سنة ١٠٣٢، وكان له مشهد عظيم وجلالة تليق به".

(١) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للأمين المحي: ٣٥٨/٤، والنعت الأكمل للغزي: ص ١٨٩، ومختصر طبقات الحنابلة للشطبي: ص ١٠٨، وعنوان المجد في تاريخ نجد لابن بشر النجدي: ٣٠/١، والسحب الوابلة لابن حميد: ١١١٨/٣، وتسهيل السابلة للبردي: ١٥٤٨/٣، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن بدران: ص ٤٤٢، والأعلام للزركلي: ٢٠٣/٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٨٤٢/٣.

(٢) انظر: معجم المؤلفين: ٢١٨/١٢.

(٣) انظر: الأعلام: ٢٠٣/٧.

(٤) انظر: النعت الأكمل: ص ١٩٥.

(٥) انظر: السحب الوابلة: ١١٢٥/٣.



## المطلب الثاني: شيوخه وتلاميذه.

شيوخه:

تتلمذ الشيخ مرعي رحمه الله على نخبة من علماء عصره، ممن اشتهر أمرهم وذاع صيتهم، ومن أهم من أخذ عنهم:

١- الشيخ محمد المرداوي<sup>(١)</sup>:

هو: محمد بن أحمد المرداوي الأصل والشهرة، القاهري، الحنبلي، شيخ الحنابلة في عصره، ومرجعهم، كان جبلاً من جبال العلم، توفي بمصر سنة ١٠٢٦هـ.

٢- القاضي يحيى الحجاوي<sup>(٢)</sup>:

هو: يحيى بن موسى بن أحمد بن موسى، الشهير بابن الحجاوي، المقدسي الأصل، الدمشقي المولد والمنشأ، ثم الصالحى، ثم القاهري، إمام بارع محدث، فرضي فقيه، درس بالجامع الأزهر وانتفع به الطلبة، توفي بالقاهرة في أوائل القرن الحادي عشر.

٣- الشيخ محمد حجازي الواعظ<sup>(٣)</sup>:

هو: الشيخ محمد بن حجازي بن محمد بن عبد الله الواعظ، الشافعي، الإمام المحدث، المقرئ، ولد في ذي القعدة سنة ٩٥٧هـ، ونشأ بمصر وحفظ القرآن وامتونا في النحو والقراءات والفقه، وأخذ العلم عن كثير من مشايخ عصره حتى إن مشايخه بلغوا ثلاثمائة شيخ، توفي رحمه الله بالقاهرة في ربيع الأول سنة ١٠٣٥هـ.

٤- الشيخ أحمد الغنيمي<sup>(٤)</sup>:

هو: أحمد بن محمد بن علي، شهاب الدين، المعروف بالغنيمي، الأنصاري الخرجي، يتصل نسبه إلى الصحابي الجليل سعد بن عباد رضي الله عنه، فقيه باحث من أهل مصر، كان يلقي دروساً في التفسير بجامع ابن طولون في القاهرة وقد انتفع بعلمه وغزارة فهمه عدد كبير من طلبة العلم، توفي سنة ١٠٤٤هـ.

(١) انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ١٨٥، والسحب الوابلة: ٨٨٥/٢، وتسهيل السابلة: ١٥٤٦/٣.

(٢) انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ١٨٢، والسحب الوابلة: ١١٩٩/٣، وتسهيل السابلة: ١٥٨١/٣.

(٣) انظر: خلاصة الأثر: ١٧٤/٤، والأعلام: ٧٩/٧.

(٤) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٣١٢/١، الأعلام: ٢٣٧/١.

تلاميذه:

تصدر الشيخ مرعي للتدريس بجامع الأزهر وجامع ابن طولون وغيرهما، فأخذ عنه العلم كثير من الطلاب ومنهم:

١- شهاب الدين الكرعي<sup>(١)</sup>:

هو: أحمد بن يحيى بن يوسف بن أبي بكر الكرعي، ثم المقدسي، ابن أخي الشيخ مرعي، ولد في بيت المقدس سنة ألف بعد الهجرة، وقرأ القرآن بطور كرم، ثم رحل إلى القاهرة سنة ست وعشرين وألف، وأخذ بها الفقه وغيره عن عمه الشيخ مرعي الكرعي وعن غيره، توفي بمصر سنة ١٠٩١هـ.

٢- تقي الدين عبد الباقي<sup>(٢)</sup>:

هو: عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر، البعلبي الأزهرى الدمشقي، مفتي الحنابلة بدمشق، اشتهر بابن فقيه فصّة، وهي قرية بعلبك من جهة دمشق، طلب العلم في دمشق ثم رحل إلى مصر وأخذ العلم عن الشيخ مرعي وغيره، ثم عاد إلى دمشق، وتوفي بها سنة ١٠٧٠هـ.

٣- عيسى الكنانى<sup>(٣)</sup>:

هو: عيسى بن محمود بن محمد بن محمد بن كنان، الصالحى، الدمشقي الخلوئي، ولد بصالحية دمشق، وبها نشأ ثم رحل إلى مصر، وطلب العلم على الشيخ مرعي وغيره، توفي بالصالحية سنة ١٠٩٣هـ.

٤- محمد الجمازي<sup>(٤)</sup>:

هو: محمد بن موسى بن محمد الجمازي، من نسل حمّاز بن شيحة الحسينى المالكي، فقيه، من أئمة الأدب، ومن أهل الفضل، تولى القضاء بمحكمة ابن طولون، وأخذ العلم عن الشيخ مرعي وغيره من مشايخ عصره، مات بمصر سنة ١٠٦٥هـ.

(١) انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٤٩، والسحب الوابلة: ٢٧٧/١، وتسهيل السابلة: ١٥٧٣/٣.

(٢) انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٢٣، والسحب الوابلة: ٤٣٩/٢، والأعلام: ٢٧٢/٣، وتسهيل السابلة: ١٥٦٢/٣.

(٣) انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٥٠، والسحب الوابلة: ٨٠٦/٢، وتسهيل السابلة: ١٥٧٤/٣.

(٤) انظر ترجمته في: خلاصة الأثر: ٢٣٤/٤، والأعلام: ١١٩/٧.

### المطلب الثالث: مذهبه.

كان رحمه الله حنبلي المذهب في الفروع، سلفي العقيدة، يدل على ذلك كتابه: "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" فقد اختار فيه مذهب السلف وارتضاه على ما ذكره جميل القرارة في دراسته عن المصنف<sup>(١)</sup>، إلا أنه يستحسن في بعض الأحيان قول المؤولة في بعض الصفات، ويجعل - أحيانا - رأي السلف أن الظاهر غير مراد، وأنهم كانوا يفوضون علم المعنى إلى الله. وأما في الفروع، فهو حنبلي المذهب - كما تقدم -، يدل على ذلك قوله - رحمه الله - (٢):

لئن قلد الناس الأئمة إنني      لفي مذهب الخبر ابن حنبل راغب  
أقلد فتواه وأعشق قوله      وللناس فيما يعشقون مذاهب

(١) انظر: تقدم "أقاويل الثقات" للشيخ مرعي بتحقيق جميل القرارة.

(٢) انظر: النعت الأكمل: ص ١٩٥.

### المطلب الرابع: مصنفاته.

إن سعة الاطلاع التي كان يتميز بها الشيخ مرعي، مع ما أوتي من ذكاء وحافطة جعلته يكرس معظم وقته للتصنيف والتأليف، والخوض في شتى ميادين العلوم والفنون، وكان من ثمرة هذا الجهد الذي بذله المؤلف أن ترك كتباً ورسائل كثيرة لاقت عند الجميع الاستحسان وسارت بذكرها الركبان، وقد ذكر الأستاذ نجم عبد الرحمن خلف في تقديمه لكتاب الشيخ مرعي "مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب" مؤلفات المصنف، وبذل وسعه - جزاه الله خيراً - في تحديد أماكن النسخ الخطية منها في مكتبات العالم، وقد حصر مصنفاته قبلت (٧٧) مصنف بين كتاب كبير ورسالة وهي ذات قيمة كبيرة، ولم تقتصر على ميدان واحد بل ضمت عدداً من العلوم منها:

- ١- "أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات" وقد قام بتحقيقه الباحث جميل القرارة، كرسالة علمية لنيل شهادة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز - كلية الشريعة - الدراسات العليا الشرعية بمكة المكرمة، سنة ١٤٠٠-١٤٠١هـ. وقد قام بتحقيقه أيضاً الشيخ شعيب الأرنؤوط، الطبعة الأولى، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٦هـ.
- ٢- "إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان" تحقيق مشهور حسن سلمان، الطبعة الأولى، نشر دار عمار، الأردن، سنة ١٤٠٨هـ.
- ٣- "بديع الإنشاء والصفات في المكاتبات والمراسلات" ويعرف بـ "إنشاء مرعي" ومنه نسخة خطية في دار الكتب المصرية، كتب سنة ١٠٨٥هـ، ورقمها: ٣٣، وقد طبع الكتاب تسع طبعات آخرها في مطبعة الشيخ عبد الرزاق بمصر سنة ١٢٩٩هـ.
- ٤- "تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان" طبع بتحقيق سليمان بن صالح، مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٤٠٩هـ.
- ٥- "دفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر" منه نسخة في المكتبة الوطنية بتونس بعنوان "رفع الشبه والغرر" ضمن مجموع رقمه:

٧٨٦٥ من ورقة ١-٣٢.

- ٦- "تحقيق الخلاف في أصحاب الأعراف" تحقيق مشهور حسن محمود، الطبعة الأولى، نشر دار الصحابة بيروت، سنة ١٤٠٨ هـ.
- ٧- "روض العارفين وتسليك المريدين" ذكره صاحب النعت الأكمل: ص ١٩٢.
- ٨- "الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية" تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، الطبعة الأولى، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٤ هـ.
- ٩- "غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى" نشر دار السلام بدمشق، سنة ١٩٥٩ م في ثلاثة أجزاء.
- ١٠- "الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة" تحقيق محمد الصباغ، الطبعة الثانية، نشر المكتب الإسلامي، بيروت، سنة ١٣٩٧ هـ.
- ١١- "قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن" تحقيق سامي عطا حسن، الطبعة الأولى، نشر دار القرآن الكريم، الكويت، سنة ١٤٠٠ هـ.
- ١٢- "الكواكب الدرية في مناقب المجتهد ابن تيمية" تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، الطبعة الأولى، مطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت، سنة ١٤٠٦ هـ.
- ١٣- "المسائل اللطيفة في فسخ الحج والعمرة الشريفة" ذكره صاحب النعت الأكمل: ص ١٩٣.
- ١٤- "مسبوك الذهب في فضل العرب وشرف العلم على شرف النسب" تحقيق نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، سنة ١٤١١ هـ.
- ١٥- "نزهة نفوس الأخبار، و مطلع مشارق الأنوار" منه نسخة في الأزهرية في مجلد أوراقه ٢٦ ورقة، رقم: ٢٤١٩.

### المطلب الخامس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

تبوأ الإمام مرعي منزلة كبيرة في المذهب الحنبلي فهو يعد من كبار علماء الحنابلة بمصر، كما ضم إلى ذلك علوماً أخرى، فهو إمام في الحديث وعلومه، والعقائد، وعلم الكلام والأدب والشعر والتاريخ، وقد تصدر للتدريس والإقراء بجامع الأزهر ثم تولى مشيخة جامع السلطان حسن بالقاهرة، وقد كان منهمكاً على تحصيل العلوم انهماكاً كلياً فقطع زمانه بالإفتاء والتدريس والتحقيق والتصنيف.

وقد شهد العلماء بمنزلته العلمية وقوة ذكائه وإلمامه بأنواع العلوم والمعارف فمن ذلك:

- ١- قال المحي في "خلاصة الأثر"<sup>(١)</sup>: "مرعي بن يوسف الكرمي أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر، كان إماماً محدثاً فقيهاً، ذا اطلاع واسع على نقول الفقه ودقائق الحديث، ومعرفة تامة بالعلوم المتداولة ... وكان منهمكاً على العلوم انهماكاً كلياً".
- ٢- قال عنه صاحب "النعمة الأكمل"<sup>(٢)</sup>: "شيخ مشايخ الإسلام، أوجد العلماء المحققين الأعلام، واحد عصره وأوانه، ووحيد دهره وزمانه، صاحب التأليف العديدة والفوائد الغزيرة، والتحريرات المفيدة ... وقلت مادحا لهذا الهمام بشيء من النظام:

|                               |                          |
|-------------------------------|--------------------------|
| حوى السبق في كل المعارف يا له | إمام همام حاز كل العوارف |
| وقد صار ممنوحاً بكل فضيلة     | بظل ظليل بالعوارف وارف   |
| سقى الله ترباً ضمه وابل الحيا | بجنان عدن آمنة من مخاوف  |
| ولا زال رضوان الإله مياكراً   | ثرى ضمه ما حن بيت لطائف  |

(١) انظر: خلاصة الأثر: ٣٥٨/٤.

(٢) انظر: النعمة الأكمل: ص ١٩٠.

- ٣- وقال عنه صاحب "السحب الوابلة"<sup>(١)</sup>: "العالم العلامة، البحر الفهامة، المدقق المحقق، المفسر المحدث، الفقيه، الأصولي، النحوي، أحد أكابر علماء الحنابلة بمصر.
- ٤- وقال عنه الشيخ عثمان بن بشر النجدي في "عنوان المجد"<sup>(٢)</sup>: "كانت له اليد الطولى في معرفة المذهب وغيره".
- ٥- وقال عنه التعلبي في مقدمة "نيل المآرب بشرح دليل الطالب"<sup>(٣)</sup>: "الشيخ الإمام، والحرير البحر الهمام".
- ٦- وقال عنه صاحب "مطالب أولي النهى"<sup>(٤)</sup>: "الشيخ الإمام، والحرير الهمام".

---

(١) انظر: السحب الوابلة: ١١١٨/٣.

(٢) انظر: عنوان المجد: ص ٣١.

(٣) انظر: نيل المآرب: ٣٣/١.

(٤) انظر: مطالب أولي النهى: ٤/١.

## المبحث الثاني

### دراسة عن كتاب "دليل الطالب"

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أصل الكتاب وتوثيق نسبه إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف فيه.

المطلب الثالث: ثناء العلماء على "الدليل".

المطلب الرابع: شروحه وحواشيه ومنظوماته.



المطلب الأول: أصل الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف.

أصل الكتاب:

صرح جمع من أهل العلم بأن هذا المتن مختصر من "منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات"، ومنهم:

١- الشيخ البهوتي في كتابه "مسلك الراغب شرح دليل الطالب"، حيث قال في مقدمته<sup>(١)</sup>: "لما رأيت مختصر منتهى الإرادات الموسوم بدليل الطالب... الخ".

٢- العلامة أحمد بن عوض المرداوي، حيث علق على قول المصنف في مقدمته: "الفائز بمنتهى الإرادات من ربه" بقوله<sup>(٢)</sup>: "المراد هنا أن هذا الكتاب ظفر باختصاره من "منتهى الإرادات" من قبيل التورية، وهي إطلاق لفظ له معنيان، فأطلق "منتهى الإرادات" وأراد معناه البعيد".

٣- الشيخ عثمان بن بشر، حيث قال في "عنوان المجد" في ترجمته الشيخ مرعي<sup>(٣)</sup>: "فمنها دليل الطالب، ذكر لي أنه وضعه من قراءته على منصور البهوتي في متن المنتهى".

٤- الشيخ ابن مانع في تقديمه لمنازل السبيل، حيث قال<sup>(٤)</sup>: "اختصره العلامة الشيخ مرعي من متن المنتهى".

وبالنظر في عبارات من تقدم، نجد أن بينها اختلافًا:

- فمنهم من وصف "الدليل" بأنه مختصر "منتهى الإرادات" كالشيخ صالح البهوتي.
- ومنهم من وصفه بأنه مختصر من "منتهى الإرادات" كالعلامة أحمد بن عوض وابن

(١) انظر: تقدم "نيل المآرب" للشيخ محمد الأشقر: ١٤/١، وتقدم "دليل الطالب" لسليمان العيد: ص ٢٦.

(٢) انظر: تقدم "نيل المآرب": ١٤/١، والمدخل المفصل لبكر أبو زيد: ٧٩١/٢، وتقدم "دليل الطالب": ص ٢٦.

(٣) انظر: عنوان المجد: ٣١/١.

(٤) انظر: تقدم ابن مانع في إرواء الغليل: ١٩/١.

بشر النجدي وابن مانع، وهذا أدق، فإن الأول يوهم أن المصنف ليس له في كتابه هذا إلا الاختصار، وأما الثاني فيدل على أنه ألفه معتمداً - في الأصل - على كتاب "المنتهى" لكنه تصرف، فزاد عليه من غيره كالإقناع، وخالفه في تقسيم كثير من المسائل أو في حكمها.

ومما يدل على أن المصنف لم يقتصر في كتابه هذا على اختصار عبارة المنتهى:

أ- قوله في مقدمته<sup>(١)</sup>: "بالغت في إيضاحه رجاء الغفران" فدلّل

الطالب يتميز بسهولة العبارة ووضوحها، وأما "المنتهى" لابن

النجار، فقد قال فيه الحافظ ابن طولون - كما في "النعته

الأكمل"<sup>(٢)</sup>: "عقد عبارته".

ب- أورد المصنف مسائل وعبارات لم ترد في "المنتهى".

وعلى كل حال، فإن اختصار "الدليل" من "المنتهى" من أسباب رفع منزلته؛ فالمنتهى

أحد كتابين عليهما الفتوى، وهما العمدة عند متأخري الحنابلة: "المنتهى" أحدهما، والثاني

"الإقناع" للحجاوي. فقد قال ابن بدران في "المدخل" عن "المنتهى"<sup>(٣)</sup>: "هو كتاب

مشهور، عمدة المتأخرين في المذهب، وعليه الفتوى فيما بينهم ... حرر مسائله على

الراجح من المذهب، واشتغل به عامة الطلاب في عصره واقتصروا عليه".

توثيق نسبة "الدليل" للشيخ مرعي:

نسبه للمصنف عدد من العلماء، منهم:

١- المحيي في "خلاصة الأثر"<sup>(٤)</sup>.

٢- والغزي في "النعته الأكمل"<sup>(٥)</sup>.

٣- وابن بشر في "عنوان المجد"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: دليل الطالب: ص ٥٩.

(٢) انظر: النعته الأكمل: ص ١٠٥.

(٣) انظر: المدخل: ص ٤٣٩.

(٤) انظر: خلاصة الأثر: ٣٥٨/٤.

(٥) انظر: النعته الأكمل: ص ١٩١.

(٦) انظر: عنوان المجد: ٣١/١.

- ٤- والتعلي في "نيل المآرب".<sup>(١)</sup>
- ٥- وابن الشطي في "مختصر طبقات الخنابلة".<sup>(٢)</sup>
- ٦- وابن بدران في "المدخل".<sup>(٣)</sup>
- ٧- وابن حميد في "السحب الروابلة".<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر: نيل المآرب: ٣٣/١.

(٢) انظر: مختصر طبقات الخنابلة: ص ١٠٩.

(٣) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٤) انظر: السحب الروابلة: ١١١٩/٣.



## المطلب الثاني: منهج المؤلف فيه.<sup>(١)</sup>

- ١- اعتمد في مادته - بالدرجة الأولى - على كتاب "منتهى الإرادات" ويشير إليه قوله في المقدمة: "الفائز بمنتهى الإرادات من ربه".
- ٢- حذف مسائل من الأصل "المنتهى" لندرتها، أو لوجود ما هو أهم منها، فاقصر على مهمات المسائل في المذهب.
- ٣- اقتصر على إيراد قول واحد؛ لأن الكتاب متن مختصر، وقد يذكر - رحمه الله - الخلاف، أو يشير إلى القول الآخر، وهو نادر.
- ٤- التزم أن يمشي على الراجح - عنده - في مذهب الإمام أحمد، حيث قال في مقدمته: "لم أذكر فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان، وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح والإتقان" وقد فعل، إلا في مسائل قليلة.
- ٥- حرص على اختصار العبارة مع اشتغالها على معان عديدة، وقد وصف - رحمه الله - كتابه هذا في مقدمته بأنه "مختصر".
- ٦- حرص على تبين الأحكام ووضوح العبارة، قال في مقدمته: "بالغت في إيضاحه رجاء الغفران، وبينت فيه الأحكام أحسن بيان".
- ٧- أحيانا يذكر التعريف أو الكتاب أو الباب، والغالب إهماله.
- ٨- اعتنى رحمه الله بحصر مسائل كل باب فيه، فلا يحيل على ما تقدم.
- ٩- عدم ذكر الدليل، والتزم هذا في جميع مسائل الكتاب؛ لأنه متن مختصر، وإيراد الأدلة إنما يكون في الشروح والمطولات.
- ١٠- عدم ذكر التعليل، إلا في مواضع يسيرة.
- ١١- اعتنى رحمه الله ببيان الشروط والأركان والفروض والواجبات والسنن والمحرمات والمكروهات والمبطلات، وجمعها في موضع واحد.

(١) انظر: المنهج الفقهي لعلماء الحنابلة لابن دهيش: ص ٣٤٠، وتقدم "دليل الطالب": ص ٣٦، والمذهب الحنبلي لعبد الله التركي: ٥٠٣/٢.

### المطلب الثالث: ثناء العلماء على "الدليل".

يعد هذا المختصر من أهم وأشهر متون الفقه عند متأخري الحنابلة، وقد أثنى عليه جمع من أهل العلم، فمن ذلك:

- ١- قال التغلبي في مقدمة شرحه للدليل<sup>(١)</sup>: "ولما رأيت الكتاب الموسوم بـ"دليل الطالب لنيل المطالب" في غاية الوقع، وأعظم النفع من سائر المختصرات، لم يأت أحد بمثاله، ولا نسج على منواله".
- ٢- قال صاحب "السحب الوابلة"<sup>(٢)</sup>: "قرض له على "الغاية" و"الدليل" نظاما ونثرا علماء عصره من جميع المذاهب".
- ٣- قال ابن بدران في "المدخل"<sup>(٣)</sup>: "دليل الطالب" متن مختصر مشهور وكتابه هذا أشهر من أن يذكر".
- ٤- قال الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع في تقديمه لمنار السبيل<sup>(٤)</sup>: "مسائل الدليل هي الراجحة في المذهب، وعليها الفتوى، وقد عني المتأخرون من الحنابلة بمتن "الدليل" والكتابة عليه ما بين شرح وحاشية ونظم، وذلك لما عرفوه من غزارة علمه وكثرة فوائده ... وما عني هؤلاء العلماء بهذا المتن إلا لجلالة قدره عندهم ومعرفتهم بما تضمنه من التحقيق".
- ٥- أثنى المصنف نفسه على مختصره هذا؛ ترغيبا لطلاب العلم فيه؛ ونصحا لهم، حيث قال في مقدمته<sup>(٥)</sup>: "بالغت في إيضاحه رجاء الغفران، وبينت فيه الأحكام أحسن بيان، لم أذكر فيه إلا ما جزم بصحته أهل التصحيح والعرفان، وعليه الفتوى فيما بين أهل الترجيح والإتقان". فمدحه

(١) انظر: نيل المآرب: ٣٣/١.

(٢) انظر: السحب الوابلة: ١١١٩/٣.

(٣) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٤) انظر: تقديم ابن مانع في إرواء الغليل: ١٩/١.

(٥) انظر: دليل الطالب: ص ٥٩.

بوضوحه، وبيان الأحكام فيه، وكونه على قول واحد وهو الراجح في المذهب المفتى به.

٦- قال الشيخ عبد السلام الشطي - كما في - "مختصر طبقات الحنابلة" (١).

يا من يروم بفقهه في الدين نيل مطالب  
اقرأ لشرح المنتهى واحفظ دليل الطالب

---

(١) انظر: مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٩٤.

## المطلب الرابع: شروحه وحواشيه ومنظوماته.<sup>(١)</sup>

### شروح الدليل:

- ١- "مسلك الراغب شرح دليل الطالب" للشيخ صالح بن حسن البهوتي المتوفى سنة ١١٢١هـ، ولا زال مخطوطاً، منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم: ٦٢ - فقه حنبلي - من أول الكتاب إلى باب الوكالة.
- ٢- "نيل المآرب بشرح دليل الطالب" للشيخ عبد القادر التغلبي المتوفى سنة ١١٣٥هـ، وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد الأشقر، قال ابن بدران في "المدخل"<sup>(٢)</sup>: "وشرحه هذا متداول مطبوع لكنه غير محرر، وليس واف بمقصود المتن". واعتذر بعضهم عن المؤلف أنه ألف في ريعان شبابه.<sup>(٣)</sup>
- ٣- "شرح الدليل" للعلامة محمد بن أحمد السفاريني المتوفى سنة ١١٨٩هـ، ذكره ابن بدران في "المدخل" وقال<sup>(٤)</sup>: "لم نره، ولم نجد من أخبرنا أنه رآه". وابن حميد في "السحب الوابلة" وقال<sup>(٥)</sup>: "وصل فيه إلى الحدود"، والغزي في "النعمة الأكمل"<sup>(٦)</sup>.
- ٤- "شرح دليل الطالب" للشيخ إسماعيل بن عبد الكريم بن محي الدين الجراعي الدمشقي المتوفى سنة ١٢٠٢هـ، ذكره صاحب "النعمة الأكمل" وقال<sup>(٧)</sup>: "في مجلدين". وابن بدران في "المدخل" وقال<sup>(٨)</sup>: "لم يتم".

(١) انظر: تقديم "نيل المآرب": ١٧/١، والدليل إلى المتون العلمية: ص ٤٥٢ - ٤٥٨، والمدخل المفصل: ص ٧٩١ -

٧٩٥، والمذهب الحنبلي لعبد الله التركي: ٥٠٣/٢.

(٢) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٣) انظر: تقدم "نيل المآرب": ٢٠/١.

(٤) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٥) انظر: السحب الوابلة: ٨٤٢/١.

(٦) انظر: النعمة الأكمل: ص ٣٠٣.

(٧) انظر: النعمة الأكمل: ص ٣٢٨.

(٨) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

- ٥- "منار السبيل في شرح الدليل" للشيخ إبراهيم بن محمد بن سالم بن ضويان المتوفى سنة ١٣٣٥هـ، وهو مطبوع متداول مشهور.
- ٦- "شرح دليل الطالب" للشيخ عبد الله المقدسي، ذكره ابن عوض في حاشيته على ما في كلام الشيخ محمد بن مانع<sup>(١)</sup>.
- ٧- "المعتمد في فقه الإمام أحمد" لعلي عبد الحميد ومحمد وهي، وهو مطبوع، وقد جرى فيه الجمع بين "نيل المآرب" و"منار السبيل" مع ضم ملخص تخريجات "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" للعلامة الألباني.

#### حواشي الدليل:

- ١- "حاشية الدليل" لأحمد بن عوض المرداوي المتوفى سنة ١١٠٥هـ، قال صاحب "السحب الوابلة"<sup>(٢)</sup>: "مفيدة جداً"، وذكرها ابن بدران في "المدخل" وقال<sup>(٣)</sup>: "في مجلدين".
- ٢- "حاشية على دليل الطالب" للشيخ مصطفى الدوماني وهي ما قمت بتحقيق جزء منها.
- ٣- "حاشية على دليل الطالب" للشيخ صالح بن عثمان بن حمد القاضي التميمي النجدي المتوفى سنة ١٣٥١هـ.
- ٤- "حاشية على دليل الطالب" للشيخ عثمان بن صالح بن عثمان بن حمد القاضي التميمي النجدي المتوفى سنة ١٣٦٦هـ.
- ٥- حاشية على دليل الطالب" للشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع التميمي المتوفى سنة ١٣٨٥هـ، وقد طبعت مع متن الدليل.

(١) انظر: تقدم ابن مانع في إرواء الغليل: ١٩/١.

(٢) انظر: السحب الوابلة: ٢٤٠/١.

(٣) انظر: المدخل: ص ٣٢.



## نظم الدليل:

- ١- "نظم الدليل" للشيخ محمد بن إبراهيم بن محمد بن عريكان النجدي المتوفى سنة ١٢٧١هـ، قال عنه صاحب "السحب الوابلة"<sup>(١)</sup>: "لا بأس به، إلا أن نظمه بعده أحسن".
- ٢- "نظم البيوع من الدليل" للشيخ سليمان بن عطية المزيني المتوفى سنة ١٣٦٣هـ، وسمّاها "الحائلية" نظمه في مائة وستين بيتاً.
- ٣- "تيسير المطالب نظم دليل الطالب" للشيخ عبد القادر القصاب المتوفى سنة ١٣٦٠هـ، في "١٤٧٦" بيتاً.
- ٤- "نظم دليل الطالب" للشيخ عبد الرحمن بن ناصر آل سعدي التميمي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ.
- ٥- "منظومة الذهب المنجلي في الفقه الحنبلي" للشيخ موسى محمد شحادة الرحبي، طبع في دمشق في جزئين، نشر دار الفكر، ومع النظم المذكور شرح له للنظام.

---

(١) انظر: السحب الوابلة: ٨٣٥/٢.

## الفصل الثاني

دراسة موجزة عن المؤلف  
الشيخ مصطفى الدوماني وحاشيته  
وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة موجزة لصاحب الحاشية.

المبحث الثاني: دراسة الحاشية.

# المبحث الأول

ترجمة موجزة لصاحب الحاشية

وفيه ستة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبته، ومولده، ووفاته.
- المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.
- المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.
- المطلب الرابع: مذهبه\_\_\_\_\_.
- المطلب الخامس: مصنفاته\_\_\_\_\_.
- المطلب السادس: مكانته العلمية\_\_\_\_\_.

المطلب الأول: اسمه، ونسبته، ومولده، ووفاته.<sup>(١)</sup>

اسمه:

جميع الكتب التي اطلعت عليها في ترجمة الشيخ مصطفى لم يذكر أصحابها اسمه كاملاً، بل اكتفوا عند تعريفه بقولهم: العلامة الفاضل مصطفى الدوماني، المعروف بالدوماني ثم الصالحي.

نسبته:

اشتهر الشيخ مصطفى بالدوماني الصالحي. فالدوماني: نسبة لبلدة دوما - بالضم - التي ولد بها الشيخ مصطفى وهي: قرية من قرى غوطة دمشق.<sup>(٢)</sup> والصالحي: نسبة لصالحية دمشق التي نشأ بها الشيخ مصطفى، وهي قرية كبيرة في سفح جبل قاسيون، وأكثر أهلها حنابلة أصلهم من بيت المقدس.<sup>(٣)</sup> مولده:

ذكرت للمراجع التي ترجمت للشيخ مصطفى أن ولادته كانت في قصبة دوما دون ذكر سنة ولادته.

وفاته:

توفي الشيخ مصطفى في القسطنطينية هذا من حيث المكان أما من حيث الزمان فلم تذكر المراجع التي ترجمت للشيخ مصطفى تحديداً لسنة وفاته، فقد قال ابن بدران في "المدخل"<sup>(٤)</sup>: "ولم أعلم سنة وفاته، إلا أنه رحل إلى القسطنطينية، وتوفي بها في خلافة السلطان عبد الحميد الأول، وكانت سلطنته من سنة ثمان وسبعين ومائة وألف إلى سنة ثلاث ومائتين وألف". وقد ذكره صاحب "تسهيل السابلة" في وفيات عام ١٢٠٣ هـ.<sup>(٥)</sup>

(١) انظر ترجمته في: مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٧٧، والمدخل لابن بدران: ص ٤٤٢، ومعجم المؤلفين: ٣/ ٨٦٤، وملحق النعت: ص ٣١٠، وتسهيل السابلة: ٣/ ١٦٣٨، وذيل الدر المنضد: ص ٩٨.

(٢) انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ٢/ ٦٣٥.

(٣) انظر: معجم البلدان: ٣/ ٣٩٠.

(٤) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٥) انظر: تسهيل السابلة: ٣/ ١٦٣٨.

### المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

لم أجد للشيخ مصطفى وصفا لنشأته في الصغر، فقد ذكر الشطي في "مختصره"<sup>(١)</sup> أنه نشأ في صالحة دمشق، وأخذ عن علمائها، ثم ذكر أنه رحل إلى مصر وولي المشيخة على رواق الحنابلة في الأزهر، ثم رحل إلى القسطنطينية.

---

(١) انظر: مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٧٧.

### المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.

شيوخه:

١- علي السليمي<sup>(١)</sup>:

هو: علي بن محمد بن علي بن سليم الشافعي الدمشقي الصالحي الشهير بالسليمي، الشيخ العلامة الخير أبو الحسن علاء الدين، ولد سنة ثلاث عشرة ومائة وألف، وطلب العلم بعد التأهيل له فأخذ عن جملة من الشيوخ، وبرع وتصدر للتدريس فدرس في الجامع الأموي، والجامع الجديد بالصالحية، والمدرسة العمرية، وله من المصنفات "تكملة شرح تفسير البيضاوي" كمله من سورة الإسراء، وكان عالماً ورعاً تقياً زاهداً وكانت وفاته سنة مائتين وألف، ودفن بسفح جبل قاسيون.

٢- علي أفندي الطاغستاني<sup>(٢)</sup>:

هو: علي بن صادق بن محمد بن إبراهيم الحنفي الطاغستاني الأصل والمولد، نزيل دمشق ومدرس الحديث بها تحت قبة النسر، ولد في حدود سنة خمس وعشرين ومائة وألف، وقرأ على جملة من علماء بلاده، ثم رحل إلى حلب وأخذ العلم من علمائها، ثم رحل إلى الحجاز وجاور هناك مدة، ثم قدم دمشق وذلك سنة خمسين ومائة وألف، وتصدر فيها للتدريس وكان يرجع إليه في مهمات الأمور، توفي سنة تسع وتسعين ومائة وألف، ودفن بسفح قاسيون.

تلاميذه:

لم أجد فيما اطلعت عليه تسمية أحد من الآخذين عن الشيخ مصطفى، على الرغم من علمه الجرم واشتغاله بالتدريس والفتيا، إلا أنني اطلعت على صورة من مخطوط "منتهى الإرادات" للفتوح، من قسم المخطوطات في الجامعة الإسلامية برقم: ٧١٧١، ومصدرها القاهرة، المكتبة الأزهرية، وفي آخر ورقة منه إجازة من الشيخ مصطفى لرضوان بن عبد العزيز البهنسي وعليها ختمه، فقد قال: "أما بعد: فقد قرأ علي الولد العالم

(١) انظر ترجمته في: الأعلام: ١٦/٥، وسلك الدرر: ٢١٩/٣.

(٢) انظر ترجمته في: الأعلام: ٢٩٤/٤، وسلك الدرر: ٢١٥/٣.

الفاضل المتفنن المتقن رضوان بن المرحوم الشيخ عبد العزيز البهنسي السويفي جميع هذا المتن المسمى بـ "منتهى الإرادات" في علم الفقه على مذهب الإمام المجلد الإمام أحمد ابن حنبل مع مطالعة شرحه للعلامة الشيخ منصور البهوتي في مجالس متعددة ... وقد استخرت الله العظيم العزيز الحكيم وأذنت له في إقرائه". فمن خلال هذا النص يتضح أن رضوان البهنسي كان تلميذا للشيخ مصطفى، وهو الذي طلب من الشيخ مصطفى أن يجرد الهوامش التي على دليل الطالب ويجعلها حاشية عليه كما ذكر ذلك المؤلف في مقدمته، إلا أني لم أقف على ترجمة لرضوان البهنسي، والبهنسي في الأصل نسبة إلى بنسالة بالفتح، ثم السكون، وسين مهملة - مدينة بمصر من الصعيد الأدنى غربي النيل وينسب إليها جماعة من أهل العلم<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: معجم البلدان: ١/٥١٦.

### المطلب الرابع: مذهبه.

الشيخ مصطفى حنبلي المذهب فقد نشأ في صالحة دمشق وقد كان أغلب سكانها حنابلة، وعندما رحل إلى مصر تولى مشيخة رواق الحنابلة في الأزهر، وحاشيته على "دليل الطالب" في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.



## المطلب الخامس: مصنفاته.

- ١- "حاشية على دليل الطالب" وهي التي قمت - بفضل الله ومنه - بتحقيق جزء منها.
  - ٢- "ضوء النيرين لفهم تفسير الجلالين".
  - ٣- "شرح الكافي في علمي العروض والقوافي".
- وقد نسب هذه المصنفات للشيخ مصطفى من ترجم له فنسبها له ابن بدران في "المدخل"<sup>(١)</sup>، والشطي في "مختصر طبقات الحنابلة"<sup>(٢)</sup>، و"ملحق النعت الأكمل"<sup>(٣)</sup>، والبردي في "تسهيل السابلة"<sup>(٤)</sup>، وعمر رضا كحالة في "معجم المؤلفين"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٢) انظر: مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٧٧.

(٣) انظر: النعت الأكمل: ص ٣١١.

(٤) انظر: تسهيل السابلة: ١٦٣٨/٣.

(٥) انظر: معجم المؤلفين: ٨٦٤/٣.

المطلب السادس: مكانته العلمية.

وصفه ابن بدران في "المدخل"<sup>(١)</sup> بـ "العلامة الفاضل الشيخ".

وقال عنه الشطي في "مختصره"<sup>(٢)</sup>: "كان آية باهرة في بداية أمره، أقبل على حفظ

المتون، ونقل تقارير الشيوخ، وقد اشتهر أمره، وعلا ذكره، وقدره".

---

(١) انظر: المدخل: ص ٤٤٢.

(٢) انظر: مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٧٧.

## المبحث الثاني:

دراسة الحاشية

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالحاشية وتوثيق عناونها،  
ونسبتها إلى المؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في تأليفه للحاشية.

المطلب الثالث: مصادر الحاشية التي أخذ منها المؤلف.

المطلب الرابع: وصف النسخ الخطية مع نماذج منها.

المطلب الأول: التعريف بالحاشية، وتوثيق عنوانها، ونسبتها إلى المؤلف.

التعريف بالحاشية:

هي حاشية لأحد المتون الفقهية الهامة في المذهب الحنبلي وهو "دليل الطالب لنيل المطالب" للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي، وهو المتن الذي مشى فيه مصنفه على قول واحد وهو الراجح في مذهب الإمام أحمد وهذه الحاشية تشمل تعليقات على كل أبواب "دليل الطالب" من أول كتاب الطهارة إلى آخر عبارات الدليل، والمؤلف جردها من عدة هوامش على "دليل الطالب" وزاد عليها زيادات جلية من كتب الشيخ منصور البهوتي وغيره، فجاءت كما قال مؤلفها في مقدمته: "فائقة أقرانها من كتب الفقه".

توثيق عنوانها ونسبتها إلى المؤلف:

كتب على غلاف النسخة الأزهرية عنوان لها وهو "حاشية على شرح دليل الطالب" والصواب أنها حاشية على متن "دليل الطالب" نفسه لا على شرحه، وهذا ما ذكره مؤلفها في مقدمته، ويؤيده ما كتب على غلاف نسخة خزنة زهير الشاويش عنواناً لها "حاشية على متن دليل الطالب"، وهو العنوان الصواب للحاشية. ونسبة الحاشية للشيخ مصطفى صحيحة لأمر منها:

١- ورد في مقدمة المخطوط قول المصنف: "فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني مصطفى الدمشقي الحنبلي".

٢- نسبت للمؤلف في الكتب التي ترجمت له وهي:

أ - مختصر طبقات الحنابلة: ص ١٧٧.

ب - المدخل: ص ٤٤٢.

ج - معجم المؤلفين: ٨٦٤/٣.

د - ملحق النعت: ص ٣١٠.

هـ - تسهيل السابلة: ١٦٣٦/٣.

و - ذيل الدر المنضد: ص ٩٨.

## المطلب الثاني: منهج المؤلف في تأليفه للحاشية

لا شك أن لكل مؤلف منهجا يسلكه في تأليفه. وقد بين ذلك وقد لا بين، وإني

ذكرت هنا ما تيسر لي استنباطه من دراسة هذا الكتاب في النقاط التالية:

١- يشري المؤلف - رحمه الله - حاشيته بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتعليقات العلمية الدقيقة.

٢- يشرح الكلمات لغة واصطلاحاً ويذكر أقوالاً واردة في معنى الكلمة إن كان في معناها اختلاف، كما يحلل العبارات بالإعراب وبيان محل الكلمة.

٣- يبين ما يتضمن كلام المصنف بكل تناسق وتشويق فيوضح غامضه، ويفصل محمله، ويقيد مطلقه، ويمثل لمشكله في الغالب.

٤- إن المؤلف - رحمه الله - كثير الاطلاع على كتب المذهب، وكامل الدراية والمعرفة بالروايات المنصوصة وغير المنصوصة، وأقوال الأصحاب؛ فإنه رحمه الله يذكر مسائل ويشير إليها بكونها منصوصاً عليها، أو ظاهرة، أو يذكر الأصح والأشهر والأظهر. كما يذكر الجازمين بما من الأصحاب والمخالفين لهم.

٥- إن للمؤلف رحمه الله في ذكر الأقوال والمسائل منهجا يدل على أمانته العلمية حيث يحيل كل قول إلى قائله وكل مسألة إلى صاحبها وإن كان أوضح أكثر أو زاد ما يوضح المراد أو اختصر فإنه يذكره فيقول بعد ذكر المسألة "م ص" أو "ح ف" أو "م ص باختصار" أو "م ص وزيادة" أو "صوالحي بإيضاح" وهكذا؛ فإنه يبين أنواع تصرفه إن كان تصرف في العبارات حتى إنه يذكر الآخذ المباشر وغير المباشر فبعد ما يذكر وفي الكتاب الفلاني كذا، يحيل إلى م ص، أو يقول: من خط الصوالحي.

٦- كما أن من منهجه اختصار الأسماء والإشارة إليها بالرموز فيرمز

لمنصور البهوتي بـ"م ص" وللحفيد بـ"ح ف" ولعثمان النجدي بـ"ع" أو بـ"عثمان" ولكشاف القناع بـ"ش ع".

لكنه لم يطرّد في الرمز على منهج واحد، فيذكر ع وعثمان، ويقصد بهما عثمان النجدي، ويذكر ح ف وحفيد ويقصد بهما حفيد صاحب المنتهى، ويذكر الموفق والمقدسي ويقصد بهما ابن قدامة مما يوهم القارئ بأن المذكور عدة أشخاص.

٧- اعتمد كثيرا في حاشيته على كتب الشيخ منصور البهوتي وحفيد صاحب المنتهى والصوالحي وعثمان النجدي فإنه بعد ذكر كل مسألة أو قول يذكر م ص أو ح ف أو صوالحي أو عثمان إلا قليلا، وهذا ما ذكره المؤلف في مقدمته حيث قال: "رأيت نسخة مهمشة بتقارير بعضها لحفيد المنتهى وبعضها للصوالحي، وبعضها للشيخ يوسف... فجردتها مع زيادة جليلة على تلك التقارير منتخبة من كلام الشيخ منصور وغيره".

٨- يشرح كلام المصنف ظاهرا ومفهوما فإنه بعد ذكر قول المصنف يقول: وظاهره كذا، أو يعلم منه كذا، أو علم منه كذا، أو قلت: وفي معناه كذا وكذا أو شمل كلامه كذا، مما يدل ذلك على عنايته بقول المصنف.

٩- قد يذكر بعض الفضائل الواردة في المسألة، كما قد يؤيد كلامه ببعض الفتاوى لعلماء المذهب.

١٠- يذكر تنبيهات وتتمات ينبه فيها على مسائل خلا عنها متن المصنف كما قد يذكر في أثناء حاشيته بعض الفوائد والنكات المهمة.

١١- يذكر مسائل ويشير إلى أنها من المجمع عليها أو من المفردات.

١٢- يذكر المصنف ويرمز له بـ"المص" وإذا استعان بأحد كتبه أو نقل عنه فإنه يذكره أيضا.

١٣- إذا سقط عن المصنف شيء فإنه يدافع عنه ويحمل كلامه على خير المحامل ويعلل بأنه ترك لتضمن كلامه السابق إياه، أو بتعليلات

أخرى مناسبة.

- ١٤- إذا ذكر المصنف مسألة وفي المذهب ما يخالفها فإنه يذكر تلك الروايات وذلك ليس باطراد كما يذكر بعض الأقوال المخالفة من المذاهب الأخرى وهذا قليل.
- ١٥- إن المؤلف رحمه الله لم يطرد في النقول على منهج واحد بل يذكر تارة الكتب، وتارة أصحاب الكتب، وتارة يرمز لها برموز.
- ١٦- قد يذكر مسائل بدعية إما تبعا لمن قبله أو استدلالا بما لا يصلح دليلا كالتعريف عشية عرفة؛ فإنه وإن ورد عن بعض الصحابة فإنه على نطاق ضيق لا يوسع بغير دليل إذ يدل - على فرض الصحة - على جمع الأهل والدعاء عند غروب الشمس فإن دعاء الصائم حري بالإجابة. وكذا ذكره أخذ قبضة من التراب وقراءة سورة الإخلاص عليها إحدى عشرة مرة ووضعها في الكفن حتى يسلم الميت عن السؤال أو يخفف عنه، كما سيأتي.
- ١٧- يكتفي أحيانا بذكر الأصح من الروايتين.
- ١٨- يذكر في المسائل الخلافية اختيار بعض الأصحاب، كما يذكر قولاً واختيار البعض ويقول: "وهو المذهب".
- ١٩- يثير أحيانا مسائل ويقول لم أر من تعرض لذلك.
- ٢٠- إذا كانت المسألة تحتاج إلى الحذاقة وثقب الذهن فإنه يشير إليها ويجعلها من الألغاز فيقول مثلاً بعد ذكر المسألة: فليغز ويقال: "طير تجب فيه بدنة"، ونحو ذلك.

### المطلب الثالث: مصادر الحاشية التي أخذ عنها المؤلف

من خلال دراستي وتحقيقي لهذا الجزء من الكتاب ظهر لي أن المؤلف قد استعان في حاشيته على "دليل الطالب" بكمية كبيرة من المصادر وهي على ثلاثة أنواع: مصادر صرح بها بأسمائها، ومصادر صرح بها بأسماء مؤلفيها، ومصادر ذكرها برموز تدل عليها سواء أكانت رموزا للكتب أم للأشخاص.

وقد وقفت على أكثرها ولم أقف على البعض، وكثرة المصادر إن دلت على شيء فإنما تدل على سعة اطلاع المصنف وشغفه بالكتب ودراستها، وها هنا أمر يجب أن أنه عليه وهو أنه ليس بالضرورة أن يكون الشيخ مصطفى رحمه الله قد رجع إلى جميع هذه المصادر، فقد يكون نقلها تبعاً، ولم يطلع عليها، وفيما يلي أذكر قائمة تلك المصادر مرتبة حسب الترتيب الهجائي:

#### أولاً: الكتب.

- ١- الآداب الشرعية، لابن مفلح المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣هـ، أراد المصنف أن يجمع فيها كل ما من شأنه أن يعين على تحقيق السعادة الإنسانية في الدارين، ولهذا ضمنه أصول الأخلاق المستقاة من الكتاب والسنة، وهو مطبوع عدة طبعات، منها ما طبع بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام.
- ٢- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لعلي بن محمد بن حبيب البصري المتوفى سنة ٤٥٠هـ.
- ٣- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، يحتوي الكتاب على علوم شتى، فيحتوي على تربية النفس وتزكيتها، والسياسة الشرعية ونحوها. وهو مطبوع عدة طبعات.
- ٤- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، لشرف الدين أبي موسى المقدسي، المتوفى سنة ٩٦٨هـ، جرد فيه الصحيح من مذهب الإمام أحمد، وحرر النقول، طبع في أربعة مجلدات بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ٥- الانتصار، لأبي الخطاب الكلوزاني المتوفى سنة ٥١٠هـ، تناول فيه المؤلف أمهات المسائل الفقهية التي وقع فيها الخلاف بين الأئمة واقتصر على



أشهرها، يتمكن الدارس له من معرفة الراجح في المذهب، يبدأ المسألة بنقل نص الإمام فيها أو لإيمائه، ثم يذكر الأقوال من المذاهب الأخرى، ثم يذكر أدلة المذهب، وما أجاب به المخالفون، ويناقشه تعليلاً ورداً، ويختتم بذكر أدلة الأقوال الأخرى والإجابة عنها، وذكر ما يرجح اختياره من المعنى والقياس. وهو مطبوع بتحقيق سليمان العمير، وعوض العوفي، وعبد العزيز البعيمي.

٦- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلاء الدين المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، بين فيه المؤلف الصحيح من المذهب، ويذكر في كل مسألة ما نقل فيها من الكتب وكلام الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين، إلا أنه قلما تعرض للدليل. وهو مطبوع بتحقيق محمد حامد الفقي في ١٢ مجلداً.

٧- بلغة الساغب وبغية الراغب، لمحمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن تيمية المتوفى سنة ٦٢٢هـ، مطبوع بتحقيق: بكر أبو زيد.

٨- التبصرة، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد المعروف بابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، وهو مطبوع.

٩- التذكرة، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي المتوفى سنة ٥١٣هـ، وهو مطبوع في مجلد بتحقيق ناصر بن سعود السلامة.

١٠- صحيح الفروع، لعلاء الدين المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ. مطبوع بتحقيق عبد الله ابن عبد المحسن التركي.

١١- تفسير البيضاوي المسمى "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" لعبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي المتوفى سنة ٧٩١هـ، مطبوع.

١٢- تلخيص المطلب في تلخيص المذهب، وسمي اختصار "التلخيص" للفخر محمد بن الخضر ابن تيمية المتوفى سنة ٦٢٢هـ.

١٣- التنبيه، لأبي بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الفقيه المعروف بغلام

الخلال المتوفى سنة ٣٦٣هـ.

١٤- التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع، لعلاء الدين المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ ممتاز الكتاب بتصحيح الخلاف المطلق وتقييده، وتحرير المسائل، وتعريف الأشياء والنظائر، وتعليل لبعض المسائل. طبع في مجلد واحد.

١٥- حاشية العلقمي، لمحمد بن عبد الرحمن بن علي العلقمي المتوفى سنة ٩٦٩هـ، وهي حاشية حافلة على الجامع الصغير للمحافظ السيوطي.

١٦- الرسالة القشيرية في علم التصوف، لعبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري، مطبوع.

١٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعي الشهير بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، ألفه رحمه الله في حال السفر، ويعد كتابه هذا من أوفى الكتب في سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، استوعب فيه هديه صلى الله عليه وسلم في شئونه الخاصة والعامة. وهو مطبوع طبعات متعددة منها طبعة مؤسسة الرسالة مكتبة المنار الإسلامية بتحقيق شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط.

وقد تكرر اسم ابن القيم رحمه الله في هذا الكتاب وبالتتبع وجدت أن المؤلف رحمه الله استفاد من بعض كتبه الأخرى منها:

١٨- الفوائد، وهو كتاب جمع فيه الشوارد واللطائف التي أدركها خلال تجربة طويلة، وأودع فيه نكتا علمية نادرة فاضت من شغاف قلبه. وهو مطبوع بتحقيق عدة محققين.

١٩- ومنها: تحفة المودود بأحكام المولود، هذه تحفة أهداها إلى حفيده وإلى كل مولود بعده، تكلم فيها حول الأحكام الفقهية المتعلقة بالمولود، ثم انتقل إلى باب تربوي فتحدث عن وجوب تأديب الأطفال وتعليمهم والعدل بينهم ونحو ذلك. وهو مطبوع عدة طبعات.

٢٠- ومنها: بدائع الفوائد، وهو كتاب ضمن فيه المؤلف كتاب "نتائج الفكر" لأبي القاسم السهيلي المتوفى سنة ٥٨١هـ، وله فيه استنباطات نادرة

لأحكام فقهية.

- ٢١- ومنها: الروح في الكلام على أرواح الأموات والإحياء، مطبوع.
- ٢٢- الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، شرح كتاب عمه المسمى بالمقنع، يذكر المسألة من المقنع فيجعلها كالترجمة ثم يذكر مذهب الموافقين والمخالفين مع الأدلة ثم يستدل ويعلل للمختار ويريف دليل المخالفين، وهو مطبوع عدة طبعات، فطبع مع المغني، ومع الإنصاف، وطبع مستقلاً في ستة مجلدات.
- ٢٣- شرح منظومة الآداب، لموسى بن أحمد بن موسى بن سالم الحجاوي المتوفى سنة ٩٦٨هـ.
- ٢٤- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، لما رأى المؤلف أن الفتوى منذ القرن العاشر مقصورة على الإقناع والمنتهى جمعهما في كتابه هذا، وأضاف إليه زوائد من غيرهما، واتجاهات ظهر له القول بها، وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات.
- ٢٥- الغنية لطالبي طريق الجنة، لأبي محمد عبد القادر بن أبي صالح عبد الله الجيلاني البغدادي المتوفى سنة ٥٦١هـ، طبع عدة طبعات.
- ٢٦- الفروع، لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣هـ. مطبوع بتحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي.
- ٢٧- الفصول، لأبي الوفاء علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي المتوفى سنة ٥١٣هـ.
- ٢٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠هـ، يشتمل الكتاب على مقاصد الشريعة، وهو كتاب مطبوع عدة طبعات.
- ٢٩- القواعد، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ، يمتاز الكتاب بأنه يورد القواعد بصيغة موجزة إلا قليلاً؛ لتضبط المسائل

- الفقهية في المذهب الحنبلي بصورة دقيقة، وهو مطبوع عدة طبعات.
- ٣٠- الكافي، لابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، توسط فيه بين الإطالة والاختصار وأوماً إلى أدلة المسائل مع الاختصار. وهو مطبوع عدة طبعات.
- ٣١- كشاف القناع عن متن الإقناع، لمنصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ. طبع الكتاب عدة طبعات، ويعد الكتاب درة كتب المتأخرين، مزج الشرح بالمتن حيث صاراً واحداً، وذكر بعض القيود المهمة، وعلل الأحكام وأدلتها.
- ٣٢- المبدع شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد ابن مفلح الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٤هـ، طبع في ٨ مجلدات.
- ٣٣- مجمع البحرين، لأبي عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المرداوي المتوفى سنة ٦٩٩هـ.
- ٣٤- المحرر في الفقه، لمحمد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ. يمتاز الكتاب بإيجاز اللفظ، والخلو من العلل والدلائل، وهو مطبوع في مجلدين.
- ٣٥- مختصر ابن تميم، لأبي عبد الله محمد بن تميم الحراني المتوفى سنة ٦٧٥هـ، حقق في رسالة علمية في المعهد العالي للقضاء التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام ١٤١٢هـ، دراسة وتحقيق: علي بن إبراهيم القصير.
- ٣٦- المستوعب: لنصير الدين محمد بن عبد الله السامري المتوفى سنة ٦١٦هـ، يقول رحمه الله ميينا أهمية الكتاب: "ضمنت كتابي هذا من أصول المذهب وفروعه ما استوعب جميع ما تضمنه مختصر الخرقى، والتنبيه لغلام الخلال، والإرشاد لابن أبي موسى، والجامع الصغير والخصال للقاضي أبي يعلى، والخصال لابن المنجا، وكتاب الهداية لأبي الخطاب، والتذكرة لابن عقيل، فمن حصل كتابي هذا أغناه عن جميع هذه الكتب المذكورة إذ لم

أخل بمسألة منها إلا وقد ضمنته حكمها وما فيها من الروايات وأقاويل أصحابنا..." وهو مطبوع في ثلاثة مجلدات بتحقيق مساعد بن قاسم الفالح.

٣٧- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، جمع فيه الغرائب من شرح الوجيز للرافعي، وأضاف إليه زيادات، وأتى بمشتبهات ومتماثلات، وأعرب الشواهد وبين معانيها. وهو مطبوع عدة طبعات بعضها في مجلدين وبعضها في مجلد.

٣٨- المطلع على أبواب المقنع، لمحمد بن علي البعلي المتوفى سنة ٧٠٩هـ، ذكر فيه الكلمات الغريبة في المقنع وشرحها واستوعب أقوال أئمة اللغة فيها، وهو مطبوع في مجلد.

٣٩- معونة أولي النهى شرح المنتهى، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار الفتوحى المتوفى سنة ٩٧٢هـ. وهو مطبوع متداول، في تسعة مجلدات بتحقيق عبد الملك بن دهيش.

٤٠- المغني، لابن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، وهو كتاب معروف متداول بين المدرسين والطلاب، وأحسن الطباعات ما طبع في ١٥ مجلدا بتحقيق عبد الله التركي وعبد الفتاح الحلو.

٤١- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز المعروف بابن النجار الفتوحى المتوفى سنة ٩٧٢هـ، حقق رحمه الله فيه المسائل وحررها وبنهاها على الراجح من المذهب المعول عليه في القضاء والإفتاء. مطبوع في مجلدين بتحقيق عبد الله التركي.

٤٢- النكست والفوائد السنية على مشكل المحرر، لأبي عبد الله محمد بن مفلح المتوفى ٧٦٣هـ، وهو مطبوع يماش كتاب المحرر.

٤٣- الهداية، لأبي الخطاب الكلوزاني، ذكر فيه الروايات عن الإمام أحمد. طبع في مجلدين بتحقيق: إسماعيل الأنصاري وصالح العمري، تحت مراجعة ناصر العمري.

٤٤- الوجيز، لسراج الدين أبي عبد الله الحسين بن يوسف الدجيلي المتوفى سنة ٧٣٢هـ، ويعد الكتاب من مظان معرفة الرواية الصحيحة؛ فإنه بناء على الراجح من الروايات المنصوصة عن الإمام أحمد، وقد اعتمد عليه المرداوي في الإنصاف وتصحيح الفروع.

#### ثانياً: الأشخاص.

١- ابن الأثير: هو محمد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ، له "النهاية في غريب الحديث والأثر"، مطبوع عدة طبعات.

٢- أحمد بن حنبل: هو الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني البغدادي، المتوفى سنة ٢٤١هـ، له كتب كثيرة بعضها مطبوع وبعضها غير مطبوع، فمن كتبه: "المسند"، قام الشيخ أحمد شاكر بتحقيقه، وأتم ثلث الكتاب في خمسة عشر مجلداً وأدرسته المنية، كما رتبته الشيخ عبد الرحمن البنا الساعاتي على أبواب الفقه وشرح غريبه. وله عدة طبعات.

وله "مسائل" هذه المسائل تضم إجابات الإمام أحمد على أسئلة تلاميذه في الفقه والعقائد والأخلاق وقد حرر تلاميذه هذه الإجابات وهي كثيرة منها: "المسائل" برواية إسحاق بن إبراهيم هانئ النيسابوري، و"المسائل" برواية إسحاق بن منصور الكوسج، مطبوع، و"المسائل" برواية أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، مطبوع، و"المسائل" برواية ابنه صالح، حقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية، و"المسائل" برواية ابنه عبد الله، حققه الدكتور علي سليمان المهنا، نال به درجة الدكتوراة بجامعة الأزهر. وكتب أخرى كثيرة.

٣- الأنخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البلخي المتوفى سنة نيف عشرة ومائتين من الهجرة.

٤- ابن بليان: هو محمد بن بدر الدين بن سليمان الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٣هـ،

له "أخصر المختصرات"، يشتمل على فوائد وأحكام قد لا توجد في غيره، وهو من الكتب المعتمدة في المذهب، اختصره من كتابه "كافي المبتدي".

٥- تقي الدين: هو أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، من مصنفاته التي أخذ منها المؤلف: فتاواه المعروفة بـ "مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية"، و"القواعد النورانية"، و"الاختيارات الفقهية" التي اختارها علي بن محمد بن عباس المتوفى سنة ٨٠٣هـ، من فتاواه.

٦- الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ، له الصحاح، بناه على حروف الهجاء واعتمد على آخر الكلمة ونظر إلى ترتيب حروف الهجاء عند ترتيب الفصول، وقد سمي الحرف الأخير بابا والحرف فصلا فكلمة حرث - مثلا - يبحث عنها في باب الثاء وفصل الحاء. وهو مطبوع في ستة مجلدات بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار.

٧- ابن حامد: هو الحسن بن حامد بن علي بن مروان البغدادي المتوفى سنة ٤٠٣هـ، له "الجامع في المذهب" و"تهذيب الأجوبة" و"شرح الخرقى".

٨- أبو حفص: عمر بن إبراهيم بن عبد الله، أبو حفص العكبري، يعرف بابن المسلم، المتوفى سنة ٣٨٧هـ، من تصانيفه: "المقنع"، و"شرح الخرقى"، و"الخلاف بين أحمد ومالك" و"الأدب".

٩- الحفيد (ح ف): هو عثمان بن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى المتوفى سنة ١٠٦٤هـ، جده هو صاحب المنتهى له حاشية على "منتهى الإرادات" في الفقه، وله هوامش على "دليل الطالب" جردها المؤلف وجعلها من مصادر هذا الحاشية كما ذكر في مقدمته.

١٠- ابن حمدان: هو أبو عبد الله بن أحمد بن حمدان المتوفى سنة ٦٩٥هـ، من مؤلفاته: "الرعاية الصغرى" في الفقه، مطبوع في مجلدين بتحقيق ناصر السلامة، و"الرعاية الكبرى"، فيها نقول كثيرة لكنها غير محررة، وهو مخطوط في ثلاثة مجلدات: الأول مفقود. والثاني يبدأ بباب الأطعمة وينتهي بباب

أحكام أمهات الأولاد، وقد حقق في رسالة علمية بالجامعة الإسلامية.  
والثالث مخطوط. وله كتب أخرى غير ما ذكر.

١١- الخرقى: هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤هـ، له مصنفات كثيرة لكن لم يكتب الانتشار إلا لـ "المختصر في الفقه"، وهو مطبوع مستقلاً في مجلد، ومطبوع مع "المغني" طبعات متعددة.

١٢- الخلوئي: هو محمد بن أحمد البهوتي الشهير بالخلوئي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، يرمز له بـ "م خ" من مؤلفاته: "حاشية الإقناع"، و"حاشية المنتهى".

١٣- الزركشي: هو محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصري المتوفى سنة ٧٧٢هـ، من مصنفاته التي أخذ منها المؤلف: "شرح الخرقى" مطبوع في سبعة مجلدات بتحقيق عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين.

١٤- ابن سيده: أبو الحسن بن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ، من مؤلفاته التي أخذ منها المؤلف: "الحكم والمحيط الأعظم"، رتبته على حروف المعجم، مطبوع في سبعة مجلدات بتحقيق مصطفى السقا.

١٥- الشافعي: هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس ابن شافع الهاشمي المطلبى، أحد أصحاب المذاهب الأربعة، توفى سنة ٢٠٤هـ، من مصنفاته التي أخذ منها المؤلف: "الأم" جمعه البويطي، وبوبه الربيع بن سليمان، مطبوع عدة طبعات، و"الرسالة" مطبوعة، و"المسند في الحديث" مطبوع.

١٦- ابن شهاب: هو أبو علي الحسن بن شهاب بن الحسن العكبري، المتوفى سنة ٤٢٨هـ، له مصنفات في الفقه والفرائض والنحو.

١٧- الشيشيني: هو أبو حامد أحمد بن علي بن أحمد الشيشيني الأصل القاهري المتوفى سنة ٩١٩هـ، من مؤلفاته "المقرر" شرح المحرر، ذكره ابن حميد في السحب الوابلة: ١/١٩٢ وقال محقق الكتاب: لا أعرف لهذا الشرح وجوداً.



- ١٨- الصوالحي: هو إبراهيم بن أبي بكر الذنابي العوفي، الصالحي الأصل، المتوفى سنة ١٠٩٤هـ، له شرح على "منتهى الإرادات" و"حدايق العيون الباصرة" وقد ذكرها المؤلف في حاشيته، وله هوامش على "دليل الطالب" جردها المؤلف وجعلها من مصادر هذه الحاشية كما ذكر ذلك في مقدمته.
- ١٩- ابن عبدوس: هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن عمار الحراني المتوفى سنة ٥٥٩هـ، من مصنفاته: "المذهب في المذهب"، و"التذكرة"، و"التسهيل".
- ٢٠- عثمان النجدي: هو عثمان بن أحمد بن عثمان بن سعيد المتوفى سنة ١٠٩٧هـ، ويرمز له المؤلف بـ"ع"، أو "عثمان" له "حاشية على المنتهى" نفسية مفيدة، وله أيضا "هداية الراغب شرح عمدة الطالب"، مطبوع في مجلد بتحقيق حسنين محمد مخلوف.
- ٢١- ابن فارس: هو أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد القزويني المعروف بالرازي اللغوي المتوفى سنة ٣٩٥هـ. من مصنفاته التي أخذ منها المؤلف: "مجمل اللغة"، أجمل فيه الكلام ولم يكثر من الشواهد والتصاريح إرادة الإيجاز، خرج على حروف المعجم.
- ٢٢- القاضي: هو أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد خلف بن أحمد الفراء المتوفى سنة ٤٥٨هـ، له مصنفات كثيرة، منها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مطبوع، فمن مصنفاته: "الأحكام السلطانية"، مطبوع عدة طبعات. و"المجرد في المذهب"، و"الجامع الصغير"، مطبوع. و"التعليق الكبير في المسائل الخلافية بين الأئمة".
- ٢٣- القاضي عياض: هو الإمام العلامة أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض الأندلسي المتوفى سنة ٥٤٤هـ، له مصنفات كثيرة، منها: "مشارك الأنوار على جماع الآثار".
- ٢٤- القفال الشافعي: وهو محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال

- الكبير المتوفى سنة ٣٦٥هـ، له "محاسن الشريعة".
- ٢٥- ابن قندس: هو أبو الصديق أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قندس المعروف بابن قندس المتوفى سنة ٨٦١هـ، من مصنفاته: "حواش على الفروع"، حقق منه قسم العبادات في الجامعة الإسلامية، وهو مطبوع أيضا مع الفروع والتصحيح بتحقيق عبد الله التركي.
- ٢٦- مجد الدين: هو أبو البركات عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢هـ، له "منتهى الغاية شرح الهداية".
- ٢٧- أبو المعالي: هو القاضي وجيه الدين أسعد (ويسمى محمد) بن المنجا بن بركات بن المؤمل التنوخي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، من مصنفاته: "النهاية شرح الهداية" لأبي الخطاب، قال عنه ابن رجب في ذيل الطبقات ٤٩/٢: فيها فروع ومسائل غير معروفة في المذهب، والظاهر أنه كان ينقلها من كتب غير الأصحاب ويخرجها على ما يقتضيه عنده المذهب. وله أيضا حواش على "المستوعب"، و"الخلاصة في الفقه"، و"العمدة في الفقه" وهو أصغر من الخلاصة.
- ٢٨- ابن المنذر: هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، المتوفى سنة ٣١٨هـ، له مصنفات كثيرة تعد مصدرا أساسيا في نقل خلاف المذاهب وأقوالهم. ومن مصنفاته التي أخذ منها المؤلف: "الإجماع"، وهو مطبوع عدة طبعات.
- ٢٩- منصور البهوتي: هو منصور بن يونس بن صلاح الدين البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١هـ، ويرمز له المؤلف بـ"م ص"، من مؤلفاته: "شرح الإقناع"، و"شرح منتهى الإرادات"، و"حاشية على الإقناع"، و"حاشية على المنتهى"، و"شرح زاد المستقنع"، و"شرح المفردات"، و"عمدة الطالب".
- ٣٠- ابن نصر الله: هو محب الدين أبو الفضل أحمد بن نصر الله مفتي الديار المصرية المتوفى سنة ٨٤٤هـ، من مصنفاته: "حواش على تنقيح الزركشي"، و"حواش

على المحرر"، و"حواش على الفروع"، و"حواش على الوجيز"، و"حواش على  
الرعاية"، و"مختصر المحرر"، و"مختصر القواعد"، و"حاشية المغني"، و"حاشية  
الكافي"، وكتب أخرى.

٣١- يحيى بن هبيرة: أبو المظفر يحيى بن محمد بن هبيرة الدوري البغدادي المتوفى  
سنة ٥٦٠هـ، من مصنفاته: "الإفصاح عن معاني الصحاح".

## المطلب الرابع: وصف النسخ الخطية للحاشية

بعد البحث، ومحاولة التقصي، وسؤال ذوي الشأن والخبرة في المخطوطات، وجدت للكتاب نسختين، وهما على النحو التالي:

### أ - النسخة المخطوطة الأولى "الأصل":

وهي من محفوظات المكتبة الأزهرية برقم (٥٩/١٠٦٤٠) فقه حنبلي، وتقع هذه النسخة في ١٣٩ لوحة ذات وجهين، وفي كل وجه من لوحاتها ٢٧ سطرا، وفي كل سطر عشر كلمات تقريبا، ما عد الورقة ٥٧/أ فإنها بياض وليس ثمة ما يشير إلى نقص. وقد كتبت بخط مشرقى، وكتب على غلافها (هذه حاشية على شرح دليل الطالب لنيل المطالب) والصواب كما يظهر من مقدمة المؤلف أنها حاشية على "دليل الطالب" نفسه لا على شرحه، وأيضا يظهر ذلك من خلال مراجعة متن الحاشية بـ "دليل الطالب" وليس فيها اسم لنسخها، وتمت كتابة هذه النسخة في شهر صفر سنة ألف ومائة وتسعين. وهذه النسخة كثر فيها التحريف.

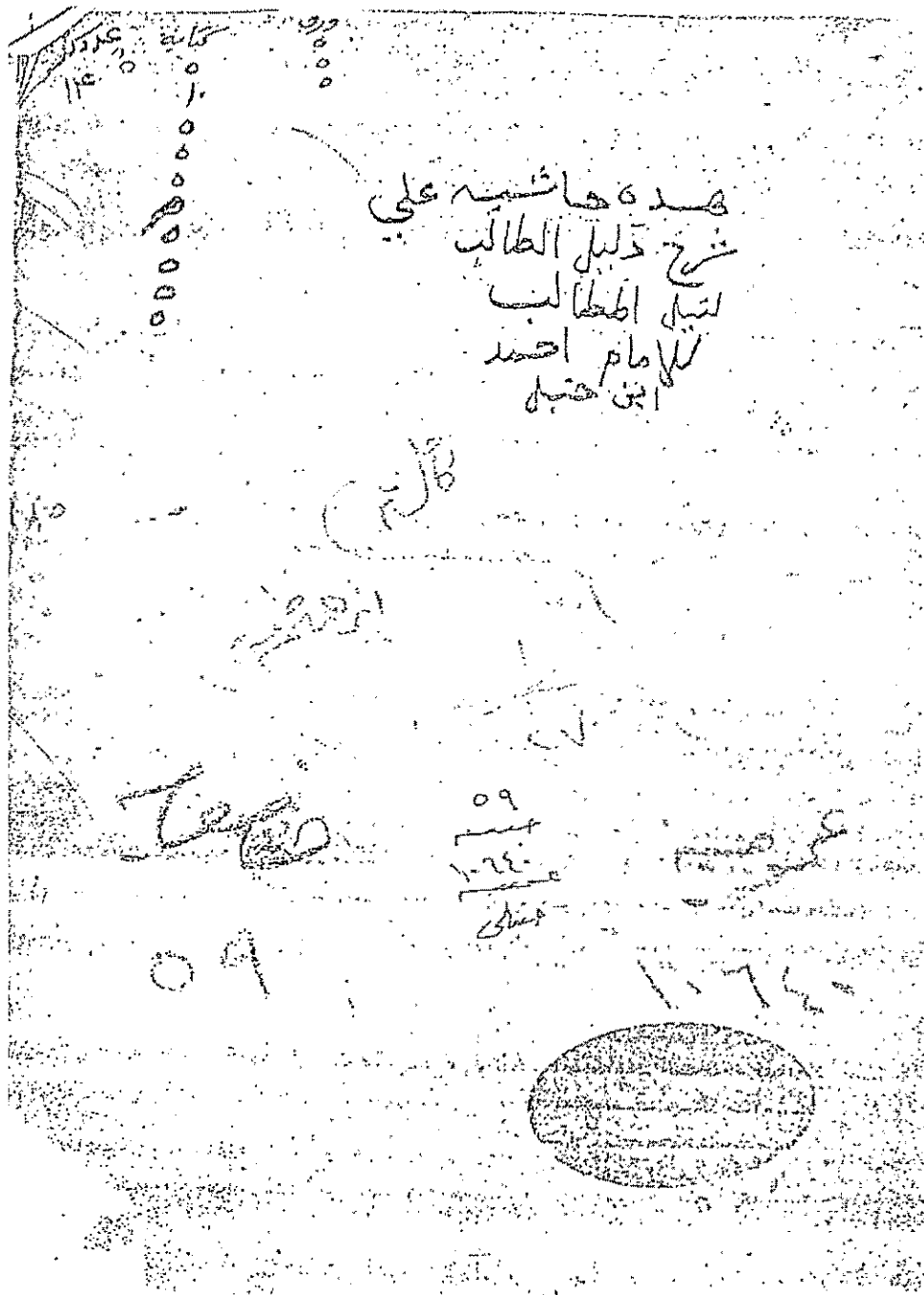
### ب - النسخة المخطوطة الثانية "ش":

وهي من محفوظات خزانة زهير الشاويش، برقم مؤقت هو (ب ٥٤٧) ورقم عام هو (٧٠٥١٠)، وهي تسعة كراريس وورقة واحدة، وهي مكتوبة بخط جميل، وفي كل صفحة ٢٧ سطرا، وقد كتبت الكتب والأبواب والفصول وكلمة "قوله" بالخير الأحمر، وعليها في الهوامش مطالب عند كل بحث، كتبت بعكس الخط الأول.

وهي منسوخة برسم عبد الغني العتيبي الحنبلي، وكان ذلك بتاريخ نهار الأحد الخامس من ذي القعدة سنة ١١٩٧هـ في الديار الشامية في مدرسة المرادية. وعليها تملك محمد شاكر بك محمد النابلسي، وتملك عبد السلام الشطي سنة ١٢٧٩هـ ثم وقفية صفية بنت الشيخ مصطفى الشطي على عبد السلام الشطي وذريته.

وعلى هامش الغلاف كلمة لعلها من المؤلف وهي قوله: "حاشية مرقومة العاجز الغاني عبده مصطفى الدوماني..." فإن مثل هذا الكلام الأحق أن يقوله صاحب الحاشية والداعي لذلك أنها كتبت قبل وفاة المؤلف بثلاث أو أربع سنوات.

وعلى غلافها وقفيات وأدعية وأشعار، وفي آخرها شعر، وكلام زائد على النسخة الأزهرية.



صورة لصفحة العنوان من النسخة الأزهرية (( الأصل ))

ليكون التيميم في حقه وحق الإمام وذلك منقول فممن كان فارجو  
 في وتباح قراءة القرآن في الطريق من غير كراهة قال ابن  
 عقيل يكره القراءة في الأسواق قال صاحب المنتهى في شرحه  
 ولا يجوز رفع الصوت بالقرآن في الأسواق مع اشتغال  
 أهلها بخارجهم وعدم استئذانهم له لما فيه من الإغلا  
 منها قال في النروع ويخبر يكره وخبر ابن وهب  
 بقراءة الجماعة في صلاة فمروا بها بقراءة القرآن  
 فاجتمعوا على ما رواه ما رواه ما رواه ما رواه ما رواه  
 لأحمد الزوجية وشرها وكره القراءة في الأسواق وقاد خرج  
 لرجل من الدبر فادخرج الرجح اسككت في القراءة حتى ينقطع صوتي  
 وحفظه القرآن فمروا به في الطريق فمروا به في الطريق  
 في الرجل انبى بالتحليم قال في النروع ان يقدم بعد القراءة الرجحية  
 لهم والقرآن أفضل من سائر الذكر لكن الاشتغال بالماثور في زمان او  
 ان افضل من الاشتغال بالقراءة الماثورة فيه وافضل من التوراة  
 الخليل وبعضه افضل من بعض اما باعتبار الشوائب او باعتبار  
 لغة كما يرد عليه ما ورد في قوله هو الله احد مراضحة وادب العربي  
 شرح اقتناع باسم صلاة الجماعة وهي لغة الاجتماع واصطلاح  
 طحاياك من بين الناس والماتزم وفي الاحياء على ابن سليمان  
 اراي لا تنفرد احد لها عند احدى الا يذنب اذنبه قال وكان  
 لمن الصلاة يجوز ان يفسخه ثلاثة ايام اذا كانت في التيميم الكبيرة  
 زكي ويجزى ان يفسخه سبعة ايام اذا كانت في التيميم الجلي عقيب  
 الاية

اي الجماعة في الصلوات الخمس وجوبه على من لقى له سبحانه  
 وتعالى واذا كنت فيهم فما قمت لهم الصلاة فليقيم  
 طائفة منهم فاحزابا عدة قال الفقيه في الامن  
 اولى وليست به الجماعة بشرط الجماعة فتدعي  
 من منفرد بغير عذر الا في جمعة وعيد وشغل  
 صلاة (الي) على صلاة المنفرد بسبع وعشرين  
 درجة الا يفسق اضر المنفرد بعد ركعتي الجماعة  
 قبله وحزم ان يوم اليك بالبلد فيقول اني صحت  
 به اني كبرم ان يوم قلله فضا هره فخرم  
 المعصية ايضا لكن في الاقناع لا بعده فضا هره فخرم  
 المعصية ايضا فخرم فخرم فخرم فخرم فخرم فخرم  
 حتى في غير موضعه ان الحق في الاقامة في جميع  
 التيميم في التيميم او في الاقامة في جميع  
 الصلاة جاز في التيميم ويضرب اما اذا زاد  
 ما موحا ويبنى على صلاة الاول فاما ان يبنى  
 الما رفته ويبنى على او يبنى على وهو يبنى على  
 من او ربح التيميم مع ايام بان اجمع  
 منه في التيميم بحيث ينتهي التيميم الا قد ارجا  
 من التيميم فمروا به في التيميم من فخر الا فخر  
 منه من التيميم فمروا به في التيميم من فخر الا فخر  
 ثانيا بعد ايام بلا فخر من التيميم من التيميم  
 فمروا به في التيميم من فخر الا فخر من التيميم  
 هي وهذا واضح ان كان ترك الامام وجوب التيميم  
 الشائبة والا فقد خرج من صلاته بالاول فخر  
 بعض المالكية قائم بها لا يفسخ الا بنية الاساءة فيكون  
 يفسخ التيميم لو قبل لا يفسخ رفته مرض والاول  
 فخره اي الصلاة التي عملها اولى هي فخره فخره

صورة للصفحة الأولى من الجزء المحقق للنسخة الأزهرية (( الأصل ))

وقف المرحوم صفي بن المرحوم الشيخ مصطفى  
حاشية على متن دليل الطالب  
للشيخ الامام والخير الهمام العالم  
العلامه وحيد دهره في بعض مسائل  
بهاستاج المجلد الرياني احمد بن حنبل  
الشيباني شيخ الوقت والطريقه ومعدن الرافضيه  
السلوك والحقيقه بنديمه الزمان الشيخ  
مصطفى الدوماني عامله الله فاطمه  
الحناقي انه على ذلك قد رويلا  
حاجه سيدنا محمد وعليه السلام  
وعلية السلام  
ان مشيت ان تخط بلفظ واضح  
الوقتنا يا ما حواه غيبه  
ولا ايضا غيبه من اجل شانه  
يا طالب ان ربي ان تخطي الحافض الذي  
يقول عن الترتيبات التي  
وذلك برسم الاخ الصالح والطالب الناجح الفقير الى رحمه الله العلي بن عبد الله  
العتيلي الحسيني رحمه الله تعالى ففهم ما فيه من العمل بالحق في طلب الحق  
شكركم من غير الصواب صواب في ذلك جواب الجاهلين جواب في ذلك شكركم في طلب الحق  
في باب التعليل في باب ما فيه من الدنيا وبركة الله فان الذي فوق الشكر ان تراه  
ولا تخون الذين انا قل حصه في علمه في يوم الحساب حساب في علمه في يوم الحساب  
وقف المرحوم صفي بن المرحوم الشيخ مصطفى  
الشيخ الحنبل ثم على ذريته بن بعده

صورة لصفحة العنوان من نسخة زهير الشاويش (( ش ))

لا تتعلموا انفسكم بل تعلموا كيف تحاكموا ثم اجتنبوا مسير جماعته فصولها معها فانها المكنى نافله  
وهذا المستمد من قوله ثم بعد الحق فحقه ونطقه في حق الامام وحسنه بقوله انتم  
وقوله بالحسد ثم اذا دخلتم وجهه فكلوا فانها لا تخور في وقت النسي كاناها حينئذ من المكنى  
هيا لم يورث في وقت النسيه وفي الامام وذلك مقتود فبينما كانا جرحا في قوله  
وتاج قراءة القران في الطريق من مسير كراهية قال الله عقيب ذكره العزة في النسيه  
قال صاحب النسيه في شرحه لا يجوز دفع الصوة بالقران في الامام بل مع اشتغال اهلها  
بتمارهم وعدم استماعهم له لا يبعد من الاستماع قال في القوم وجهه كرم قوله وحجم  
اهي وتاج العزة اصباح خاشعة لم وانما من بقراءة القران قائما وانما ومضطجعا  
وركبا وماشيا ولا تترك القران خلال مسير الذكر والروية ومغفعا وتترك العزة في الوضوء  
والعزة وحال خروج الزعيم من الميم فاذا خرج من الميم اصل على القران في بعض احواله  
قوله وسخط القران فمن كراهية اذا اقام به البعض مسطعا على الميم والحق في بعض النسخ  
ايته والعلم قال في الزعم في بعض احواله بعد القران الواجبة العلم والقران الفصل  
في مسير الذكر قلنا لا الاشتغال بالماثور في زمان لو كان افضل من الاشتغال بالقران  
الماثور فيه وافضل على القول في الاشتغال وبعضه افضل من بعض اما باعتبار الماثور  
اولا عتبه متعلق كما لا عليه ما ورد في كل واحد واحد والفتنة في ذلك اكثر من مسير  
اتباعها ومسلط الجاهلية وهي لغة الاحتجاج واصطلاحا اصطلاح الفاضل في الامام  
والماثور وفي الاحتجاج على ابن سينا قال في بيان لا يفتي في هذه الجماعة الا بدليل او شبهة قال في  
السوق في بيان انفسهم ثلاثة ايام اذا انتهت المكنى الاولى ويجوز ان ينضم مسير  
الامام اذا انتهت الجماعة ثم تجوز عليه ان ياتي الجماعة في المكنى الاولى ويجوز ان ينضم مسير  
ويجوز ان ياتي الجماعة في المكنى الاولى فلهذا قلنا طابقت منهم مطلقا فاما الجماعة  
الجنوبية الا امن اهلها وليست الجماعة شرط للمكنى فتعني من هذه الجماعة في قوله  
وعيد وتعلم صلاة الجماعة صلاة الملهو بسبع وعشرين درجة لا ينضم اهل الملهو ولا عدي  
عن اهل الجماعة قوله وحرم ان يؤتم الى اهل البيت الفرض الذي في صحرا به ان يخرج من يؤتم  
كله فظاهر من تحريم المكنى ايضا قلنا في انما فتاح لا يبعد فظاهر تحريم المكنى ايضا  
في ظاهر الامام ثم تحريم الصلاة فكل حق في غير موضع من الحق في الامام في مسير الجماعة  
حيث تشبه لوجها لجماعة فتركهم في الصلاة جائز فذهب وبغير اتمام الامام  
ما عداه وبسبب صلاة الاولى فانما من في المخافة ويسلم في الوضوء ويسلم في الصلاة

[illegible]

صورة للصفحة الأولى من الجزء المحقق لنسخة زهير الشاويش ((ش))



## القسم الثاني

### التحقيق

## باب صلاة الجماعة

باب صلاة<sup>(١)</sup> الجماعة<sup>(٢)</sup>

وهي لغة: الاجتماع<sup>(٣)</sup>. واصطلاحاً: الارتباط<sup>(٤)</sup> الحاصل بين الإمام والمأموم<sup>(٥)</sup>.  
وفي الإحياء<sup>(٦)</sup>: عن أبي سليمان الداراني<sup>(٧)</sup>: لا تفوت أحد الجماعة<sup>(٨)</sup> إلا بذنب  
أذنبه. قال: وكان السلف الصالح<sup>(٩)</sup> يعزّون<sup>(١٠)</sup> أنفسهم ثلاثة أيام إذا فاتتهم التكبيرة  
الأولى، ويعزّون أنفسهم سبعة أيام إذا فاتتهم الجماعة.

(١) الصلاة لغة: الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: ادع لهم، وشرعاً: الأفعال المعلومة من القيام والقعود،  
والركوع، والسجود، والقراءة، والذكر وغير ذلك، مفتتحة بالتكبير، مختتمة بالتسليم. انظر: الصحاح للجوهري:  
٢٤٠٢/٦، والإنصاف للمرزاوي: ٣٨٨/١، والدر النقي لابن المرز: ١٥٧/٢.

(٢) أي: باب بيان أحكام صلاة الجماعة ومن أولى بالإمامة؟ وموقف الإمام والمأموم، وما أبيض تركها من الأعذار وما  
يتعلق بذلك. وسميت جماعة: لاجتماع المصلين في الفعل، مكاناً وزماناً. ومن فوائد الجماعة: قيام نظام الألفة،  
وتعلم الجاهل من العالم، وعموم البركة، ومضاعفة الثواب، وزيادة العمل عند مشاهدة أولى الجدد وغير ذلك من  
الحكم في مشروعيتها. وحقيقتها: ربط صلاة المؤتم بصلاة الإمام. انظر: حاشية ابن قاسم: ٢٥٥/٢.

(٣) انظر في معنى الجماعة لغة: اللسان لابن منظور: ٥٣/٨.

(٤) في الأصل و"ش": "الإرطباط" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) انظر في تعريف الاجتماع اصطلاحاً: حاشية البحرمي على فتح الوهاب لسليمان البحرمي: ٢٨٧/١.

(٦) انظر: الإحياء للغزالي: ٧٤/٢، ٢١/١٢.

(٧) هو: عبد الرحمن بن أحمد بن عطية، أبو سليمان العنسي الداراني، لم يرو مسنداً إلا واحداً، وله حكايات في  
الزهد، كان أحد عباد الله الصالحين، ولد في حدود الأربعين ومئة من الهجرة، أقام ببغداد مدة، ثم عاد إلى الشام  
فأقام بها حتى توفي سنة خمس عشرة ومئتين، وقيل سنة خمس ومئتين من الهجرة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد  
للخطيب: ٢٤٨/١٠، وسير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨٢/١٠، والتقريب لابن حجر: ص ٣٤٢.

(٨) في الأصل: "الجماعة أحد" بزيادة "أحد".

(٩) قوله: "الصالح": سقط - من "ش".

(١٠) التعزية: التأسية لمن يصاب بمن يعز عليه، وهو أن يقال له: تعز بعزاء الله، وعزاء الله قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ  
مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ١٥٦. وعزيت فلاناً: أمرته بالصبر، والتأسية من  
المواساة. انظر: المطلع للبعلي: ص ١٢٠، واللسان: ٥٢/١٥، ٣٥/١٤.

تجب على الرجال الأحرار القادرين حضراً وسفراً، وأقلها إمام ومأموم، ولو أنثى، ولا تنعقد بالمميز في الفرض. وتسبب الجماعة في المسجد، وللنساء منفردات عن الرجال،

قوله: (تجب... الخ) [٤١/أ] أي: الجماعة في الصلوات الخمس وجوب عين<sup>(١)</sup>؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ﴾<sup>(٢)</sup> فأمر بالجماعة حال الخوف فمع الأمن أولى<sup>(٣)</sup>.

وليست الجماعة شرطاً<sup>(٤)</sup> للصحة، فتصح من منفرد لغير عذر<sup>(٥)</sup>، إلا في جمعة وعيد<sup>(٦)</sup>. وتفضل صلاة الجماعة على صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة<sup>(٧)</sup>. [و]<sup>(٨)</sup> لا ينقص أجر المنفرد لعذر عن أجر الجماعة<sup>(٩)</sup>.

(١) وجوب العين: هو طلب فعل العباد مع حزم من كل واحد بالذات، أو معين كالحصائص النبوية، رسمي عين؛ لأن خطاب الشارع يتوجه إلى كل مكلف بعينه، ولا تبرأ ذمة المكلف منه إلا بأدائه بنفسه. انظر: المطلاع: ص ٤٨، وشرح الكوكب المنير لابن النجار: ٣٧٤/١.

(٢) سورة النساء، آية رقم: ١٠٢.

(٣) انظر: المعنى لابن قدامة: ٥/٣، والمبدع لابن مفلح: ٤١/٢، ومعونة أولي النهى لابن النجار: ٩٧/٢، ودقائق أولي النهى للبهوتي: ٥٣٤/١، وكشاف القناع للبهوتي: ٥٥١/١، وهداية الراغب للنجدي: ص ١٥٣.

(٤) الشرط لغة: العلامة، واصطلاحاً: ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كشرط الطهارة للصلاة. انظر: المطلاع: ص ٥٤، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: ص ٨٦٩، وشرح الكوكب المنير: ٤٥١/١.

(٥) وفي صلاته فضل وثواب؛ لأنه فعل الواجب وهو الصلاة، وإن كان عليه إثم لتركه واجباً آخر وهو الصلاة مع الجماعة. انظر: الراضح للحنبلي: ٣٤٩/١، ومعونة أولي النهى: ١٠٠/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٤٥/١.

(٦) لاشتراط العدد فيهما. انظر: معونة أولي النهى: ١٠١/٢، ودقائق أولي النهى: ٥٣٥/١.

(٧) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب وجوب صلاة الجماعة: ص ١٣٩، برقم (٦٤٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب فضل صلاة الجماعة: ص ٢٥٦، برقم (٦٥٠).

(٨) ما بين العقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٩) لحديث: "إذا مرض العبد، أو سافر، كتب له مثل ما كان يعمل مقيماً صحيحاً" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب يكتب للمسافر مثل ما كان يعمل في الإقامة: ص ٥٧٤، برقم (٢٩٩٦). وانظر في هذه المسألة: المبدع: ٤٢/٢، والإنصاف: ٢١١/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٤٥/١، والروض المربع للبهوتي: ص ١٢٤.

وحرم أن يؤم بمسجد له إمام راتب، فلا تصح إلا مع إذنه إن كره ذلك ما لم يضق الوقت، ومن كبر قبل تسليمته الإمام الأولى أدرك الجماعة

قوله: (وحرم أن يؤم... الخ) بالبناء للمفعول. الذي صرحوا به<sup>(١)</sup>: أنه يحرم أن يؤم قبله، (فظاهره: تحريم المعية أيضاً<sup>(٢)</sup>)<sup>(٣)</sup>، لكن في الإقناع<sup>(٤)</sup>: لا بعده. فظاهره: تحريم المعية أيضاً. وظاهر كلامهم تحريم الصلاة قبله حتى في غير موضعه؛ لأن الحق له في الإمامة في جميع المسجد. ح ف<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>.

تنبيه:

لو جاء الإمام بعد شروعاتهم في الصلاة جاز تقديمه، ويصير إماماً والإمام مأموماً، ويبني على صلاة الأول، فيما أن ينووا<sup>(٧)</sup> المفارقة ويسلموا، أو ينتظروه ويسلموا معه. ح ف<sup>(٨)</sup>.

(١) ممن صرح بذلك: السامري في المستوعب: ٣٢٢/٢، وابن قدامة في الكافي: ٤٢٣/١، والمجد في المحرر: ٩٥/١، وابن مفلح في الفروع: ٥٨١/١.

(٢) لأنه يؤدي إلى صلاة واحدة بإمامين في حالة واحدة، وهذا لا يجوز. انظر: الروايتين والوجهين لأبي يعلى: ١٧٠/١.

(٣) قوله: "فظاهره: تحريم المعية أيضاً" كذا في الأصل و"ش"، ولعلها زائدة لأن المؤلف كررها بعد ذلك.

(٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٢٤٦/١، وقال في كشف القناع: ٥٥٥/١: "ولا يحرم أن يؤم بعده -أي بعد الإمام الراتب- لأنه استوفى حقه، فلا افتيات عليه". والافتيات: هو السبق إلى الشيء دون ائتمار من يؤمر. انظر: اللسان: ٦٩/٢.

(٥) ح ف هو: عثمان بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد العزيز، الفتوحى، القاهري الحنبلي، الشهير بابن النجار، جده هو صاحب المنتهى، كان قاضياً فاضلاً جليلاً، له في الفقه مهارة كلية، وألف المؤلفات النافعة كالحاشية الجلية على "المنتهى" في الفقه، توفي سنة أربع وستين بعد الألف من الهجرة. انظر ترجمته في: النعت الأكمل للغزالي: ص ٢١٦، والسحب الوابلة لابن حميد: ٧٠٠/٢، وتسهيل السابلة للبردي: ١٥٦٠/٣.

(٦) انظر: المبدع: ٤٤/٢، والإنصاف: ٢١٦/٢، والتنقيح للمرداوي: ص ٥٦، وغاية المنتهى للكرمي: ١٦٩/١، وهداية الراغب: ص ١٥٤.

(٧) في الأصل، و"ش": "ينوي" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، فالمراد بذلك المأمومين الذين شرعوا في الصلاة قبل مجيء الإمام الراتب.

والنية في اللغة: القصد، وهو: عزم القلب على الشيء، وفي الشرع: العزم على فعل الشيء تقريباً إلى الله. انظر: الصحاح: ٢٥١٦/٦، والمطلع: ص ٦٩.

(٨) انظر: الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة: ٣٩١/٣، والفروع: ٥٨١/١، والمبدع: ٢٢٤/١، والإنصاف: ٣٧/٢، والإقناع للحجاوي: ١٦٦/١، ومنتهى الإرادات: ٥٣/١، وغاية المنتهى: ١١٨/١.

ومن أدرك الركوع غير شاك أدرك الركعة واطمأن ثم تابع. ويسن دخول المأموم مع إمامه كيف أدركه، وإن قام المسبوق قبل تسليمه إمامه الثانية ولم يرجع انقلبت نفلاً، وإذا أقيمت الصلاة التي يريد أن يصلي مع إمامها لم تنعقد نافلته، وإن أقيمت وهو فيها أتمها خفيفة،

قوله: (ومن أدرك الركوع) مع الإمام بأن اجتمع معه في الركوع، بحيث ينتهي المسبوق إلى<sup>(١)</sup> قدر الإجزاء من الركوع<sup>(٢)</sup>، قبل أن يزول إمامه عن قدر الإجزاء منه. م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (انقلبت نفلاً) تركه العود الواجب لمتابعة إمامه بلا عذر<sup>(٤)</sup>، فيخرج من الائتمام ويبطل فرضه.

وظاهره: لا فرق بين العمد والذكر وضدهما، وهذا واضح إن كان يرى الإمام وجوب التسليمة الثانية<sup>(٥)</sup>، وإلا فقد خرج من صلاته بالأولى<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل: "إلا" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٢) والقدر الجزئي من الركوع: انحناؤه حتى يمكنه أن يحس ركبته بيديه. انظر: المستوعب للسامري: ١٥٢/٢، والروض المربع: ص ٩١.

(٣) انظر: إرشاد أولي النهى للبهوتي: ٢٧١/١، والروض المربع: ص ١٢٦، وكشاف القناع: ٥٥٩/١، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٤٨/٢، والإنصاف: ٢٢٣/٢، ومعونة أولي النهى: ١١٢/٢.

وم ص هو: منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن، الشهير بالبهوتي، نسبة إلى موت بالضم قرية بمصر، شيخ الحنابلة بمصر، كان فقيهاً متبحراً، أصولياً مفسراً، له شرح وحاشية على "منتهى الإرادات"، وعلى "الإقناع"، توفي سنة إحدى وخمسين بعد الألف من الهجرة بالقاهرة. انظر ترجمته في: السحب الوابلة: ١١٣١/٣، والأعلام للزركلي: ٣٠٧/٧، وتسهيل السابلة: ١٥٥٦/٣.

(٤) لأن التسليمة الثانية من جملة الركن، ولا تجوز مفارقه بلا عذر. انظر: كشاف القناع: ٥٦١/١.

(٥) والمذهب: أن التسليمة الأولى ركن في الصلاة، وفي رواية: واجبة، وأما التسليمة الثانية ففيها ثلاث روايات: الركنية، والوجوب، والسنية، وبكل قال بعض الأصحاب، وعند أبي حنيفة: سنية التسليمتين، وعند الشافعي: الفرض تسليم واحدة وتسنة الأخرى، وعند مالك: وجوب التسليمة الأولى على الإمام والمفرد، ولا تسن الثانية لهما. وأما المأموم فيستحب له أن يسلم ثلاثاً: اثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقاء وجهه.

انظر: الأم للشافعي: ١٢٢/١، والكافي لابن عبد البر: ٢٠٥/١، والإفصاح لابن هبيرة: ١٣٨/١، وبدائع الصنائع للكساني: ٤٥٤-٤٥٥، والمبدع: ٤٩٦/١.

(٦) أي: خرج الإمام من صلاته بالتسليمة الأولى.

ومن صلى ثم أقيمت الصلاة سن أن يعيد، والأولى فرضه

خصوصاً بعض المالكية<sup>(١)</sup>، فإنه ربما لا يسلم الثانية رأساً. فكيف يصنع المسبوق لو قيل: لا يفارقه؟<sup>(٢)</sup> م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والأولى فرضه) أي: الصلاة التي صلاها أولى هي فرضه دون [٤١/ب] المعادة<sup>(٤)</sup> فهي نفل فينوبها معادة أو نفلاً. وإذا أدرك من الرابعة المعادة ركعتين، لم يسلم بل يقضي نصاً<sup>(٥)</sup>.

وقال الآمدي<sup>(٦)</sup>: يسلم معه<sup>(٧)</sup>.

قال منصور البهوتي<sup>(٨)</sup>: قلت: لعل الخلاف في الأفضلية، وإلا فهي نفل، كما تقدم<sup>(٩)</sup>. ولا يلزم إيقاعها أربعاً، إلا أن يقال: يلزم إتمامها أربعاً مراعاةً لقول من يقول: إنها فرض. وفيه بعد.

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر: ٢٠٥/١١، والمنتقى للإمام الباقي: ١٦٩/١، والذخيرة للقرافي: ١٩٩/٢.

(٢) فلذلك الإمام يخرج من صلاته بالتسليم الأولى فيمن لا يرى وجوب الثانية فيصح قيام المسبوق قبل أن يسلم الإمام التسليم الثانية.

(٣) انظر: كشف القناع: ٥٦١/١، وانظر في ذلك أيضاً: الإنصاف: ٢٢٢/٢، وغاية المنتهى: ١٧٢/١، ودقائق أولى النهى: ٥٤١/١.

(٤) الإعادة لغة: من أعدت الشيء أي: رددته ثانياً، واصطلاحاً: ما فعل في وقته المقدّر ثانياً مطلقاً، أي: سواء كانت الإعادة لخلل في الفعل الأول أو غير ذلك. انظر: المصباح المنير: ص ٢٢٥، وشرح الكوكب المنير: ٣٦٨/١.

(٥) انظر: مسائل أحمد وإسحاق لإسحاق الكوسج: ٤٣٩/١.

(٦) هو: علي بن محمد بن عبد الرحمن، أبو الحسن الآمدي، وهو أحد أكابر أصحاب أبي يعلى، بلغ من النظر الغاية، له كتاب "عمدة الحاضر وكفاية المسافر" في الفقه، توفي سنة سبع أو ثمان وستين وأربعمئة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى: ٢٣٤/١، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ٨/١، والمنهج الأحمد للعليمي: ١٤٦/٢.

(٧) انظر: الفروع: ٥٨٦/١، والمبدع: ٤٦/٢، والإنصاف: ٢١٩/٢، والإقناع: ٢٤٧/١، وإرشاد أولى النهى: ٢٦٩/١.

(٨) في الأصل "ش" "م" ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة. وانظر قوله في: كشف القناع: ٥٥٧/١.

(٩) أي قوله: "دون المعادة فهي نفل".

ويستحمل الإمام عن المأموم القراءة، وسجود السهو، والسترة، ودعاء القنوت، والشهد الأول إذا سبق بركعة في رباعية، وسن للمأموم أن يستفتح، ويتعوذ -في الجهرية- ويقرأ الفاتحة وسورة -حيث شرعت- في سكتات إمامه، وهي قبل الفاتحة، وبعدها، وبعد القراءة، ويقرأ فيما لا يجهر فيه الإمام متى شاء.

(ويستحمل الإمام عن المأموم) ثمانية أشياء<sup>(١)</sup>، ذكر المصنف<sup>(٢)</sup> ستة منها، وأسقط قول: سمع الله لمن حمده. وقول: ملء السماء<sup>(٣)</sup>. لعله للعلم بكما مما تقدم<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبدع: ٥١/٢، والتوضيح للشريكي: ٣٣٤/١، والإقناع للحجاري: ٢٥١/١، ومنتهى الإرادات لابن النجار: ٧٦/١.

(٢) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٣) أي قول: "ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد" بعد التحميد.

(٤) فقد قال في دليل الطالب عند ذكر واجبات الصلاة: ص ١١١: "وقول سمع الله لمن حمده للإمام والمنفرد، لا المأموم". وقال عند ذكر سنن الصلاة: ص ١١٢: "وقول غير المأموم بعد التحميد: ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد".

## فصل

## [في آداب الإمامة والائتمام]

ومَن أحرم مع إمامه، أو قبل إتمامه لتكبيره الإحرام لم تنعقد صلاته، والأولى للمأموم أن يشرع في أفعال الصلاة بعد إمامه، فإن وافقه فيها، أو في السلام كره، وإن سبقه حرم، فمن ركع أو سجد، أو رفع قبل إمامه عمداً لزمه أن يرجع ليأتي به مع إمامه، فإن أبي عالماً عمداً بطلت

## فصل

## [في آداب الإمامة والائتمام]

قوله: (ومن أحرم مع إمامه... الخ) قال الحفيد<sup>(١)</sup>: لأنه<sup>(٢)</sup> نوى الاقتداء بغير مصل. قوله: (فمن ركع أو سجد أو رفع قبل إمامه عمداً) هذا مفرع على قوله: "وإن سبقه حرم"<sup>(٣)</sup>. وقوله: "عمداً"، منصوب على الحال من فاعل ركع... الخ. أي: حالة كون الفاعل عمداً: حرم عليه؛ لقوله عليه السلام: "لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام" رواه مسلم<sup>(٤)</sup>. وعن أبي هريرة رضي الله عنه [مرفوعاً]<sup>(٥)</sup> "أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام، أن يحول الله رأسه رأس

(١) انظر: كشف القناع: ٥٦٥/١.

(٢) في الأصل "ش": "لا" والمنبئ هو الصواب، ففي المبدع: ٥٤/٢: "لأنه ائتم بمن لم تنعقد صلاته".

(٣) قوله: "وإن سبقه حرم" أي: إن سبق المأموم الإمام بشيء من أفعال الصلاة. انظر: كشف القناع: ٥٦٥/١.

(٤) هو: مسلم بن الحجاج القشيري، النيسابوري، الإمام الحافظ، صاحب "الصحيح"، من أعلام المحدثين، عالم بالفقه، توفي سنة إحدى وستين ومئتين من الهجرة، انظر ترجمته في: التقريب لابن حجر: ص ٥٢٩، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ص ٢٦٤، وشذرات الذهب لابن العماد: ١٤٤/٢.

والحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: ص ١٨٣، برقم (٤٢٦).

(٥) هو: عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وذهب جمع من النسابين إلى أن اسمه عمرو بن عامر، صحابي جليل، حافظ الصحابة، مات سنة سبع، وقيل: ثمان، وقيل: تسع وخمسين من الهجرة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى لابن سعد: ٣٢٥/٤، والتقريب: ص ٦٨٠، وتهذيب التهذيب لابن حجر: ٢٨٨/١٢.

(٦) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.



صلاته، لا صلاة ناس وجاهل.

حمار، [أو] <sup>(١)</sup> يجعل صورته صورة حمار "متفق عليه" <sup>(٢)</sup>. ولا تبطل إن عاد للمتابعة. <sup>(٣)</sup> قال أبو هريرة <sup>(٤)</sup>: في هذا الحديث كراهة مبادرة المأموم برفع رأسه قبل إمامه. وينبغي أن لا يستبعد هذا فإنه إن لم يجعل رأسه على شكل رأس حمار، فإنه قد يجعل رأسه في المعنى رأس حمار، في البلاد <sup>(٥)</sup>، وبعد الفهم، وهو على صورته الأولى، وقد أخذ على المأموم أن لا يسبق الإمام في التسليمة، فما الذي تفيدُه المسابقة في الرفع ونحوه، مع كونه لا يمكنه الخروج من الصلاة إلا بخروج الإمام، فهذه كلها من أخلاق من رأسه رأس حمار في المعنى <sup>(٦)</sup>.

قوله: (لا صلاة ناس وجاهل) أي: ولا تبطل [صلاة] <sup>(٧)</sup> ناس وجاهل الحكم، بل بطلت الركعة التي وقع السبق فيها، إن لم يأت بما سبقه <sup>(٨)</sup> مع الإمام، ولا تبطل [صلاته] <sup>(٩)</sup>؛ للحديث [٤٢/أ] "عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان" <sup>(١٠)</sup> فإن أتى به اعتد له بالركعة. م ص <sup>(١١)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام: ص ١٤٧، برقم (٦٩١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما: ص ١٨٣، برقم (٤٢٧).

(٣) انظر: المحرر للمجدد: ١/١٠٢، والمبدع: ٢/٥٤، والإنصاف: ٢/٢٣٤، والتنقيح: ص ٥٧، والروض المربع: ص ١٢٧.

(٤) لم أجد هذا القول لأبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) البلاد: ضد الذكاء، ورجل بليد إذا لم يكن ذكياً. انظر: الصحاح: ٢/٤٤٩، واللسان: ٣/٩٦.

(٦) انظر: فتح الباري لابن حجر: ٢/١٨٣-١٨٤، ونيل الأوطار للشوكاني: ٣/١٧٣.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٨) في "ش": "بما سبقه به" بزيادة "به".

(٩) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١٠) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي: ص ٢٢١، برقم (٢٠٤٣)، والدارقطني في سننه، في النذور: ٤/١٧١، والحاكم في المستدرک، كتاب الطلاق: ٢/١٩٨، وقال: "صحيح على شرط الشيخين" ووافقه الذهبي، والبيهقي في السنن، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق المكره: ٧/٣٥٦، من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، وصححه الألباني في الإرواء: ١/١٢٣.

(١١) انظر: دقائق أولي النهى: ١/٥٤٧، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ١/٤١١، والشرح الكبير:

٤/٣٢١، والمبدع: ٢/٥٥، والإنصاف: ٢/٢٣٦، وكشاف القناع: ١/٥٦٦.

ويسن للإمام التخفيف مع الإتمام ما لم يؤثر المأموم التطويل، وانتظار داخل إن لم يشق على المأموم، ومن استأذنته امرأته أو أمته إلى المسجد كره منعها وبيتها خير لها.

قوله: (وانتظار داخل) هذا معطوف على "التخفيف". أي: ويسن للإمام أيضاً انتظار داخل معه أحس به في ركوعه ونحوه؛ لأن الانتظار ثبت عنه عليه الصلاة والسلام في صلاة الخوف؛ لإدراك الجماعة<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى موجود هنا. م ص<sup>(٢)</sup>.

(١) فقد جاء في الحديث الصحيح عن صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف يوم ذات الرقاع "أن طائفة صفت معه، وطائفة وجاه العدو، فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم، ثم انصرفوا فصافوا وجاه العدو، وجاءت الطائفة الأخرى، فصلى بالذين معه ركعة، ثم ثبت جالساً، وأتموا لأنفسهم، ثم سلم بهم" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة ذات الرقاع: ص ٧٨٣، برقم (٤١٢٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صلاة الخوف: ص ٣٢٥، برقم (٨٤٢).

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٥١/١، وكشاف القناع: ٥٧٠/١، وانظر في ذلك أيضاً: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٣٦٨/٢، والكافي لابن قدامة: ٤٠٧/١، والحرر: ١٠٣/١، والمبدع: ٥٧/٢، والتفقيح: ص ٥٨.

### فصل في الإمامة

الأولى بها الأجود قراءة الأفقه، ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمي، ثم الأسن، ثم الأشرف، ثم الأتقى والأورع، ثم يقرع. والحاضر والبصير والمتوضئ أولى من ضدهم، وتكره إمامة غير الأولى بلا إذنه.

### فصل<sup>(١)</sup>

#### [في] الإمامة<sup>(٢)</sup>

قوله: (الأولى بها: الأجود قراءة الأفقه) لجمعه بين المزيّتين القراءة والفقه، ثم الأجود قراءة الفقيه؛ لحديث: "يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرَاهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى"<sup>(٣)</sup>. ثم الأقرأ، [ثم الأفقه]<sup>(٤)</sup> أي: الأعلّم بأحكام القرآن، [أي]<sup>(٥)</sup>: بما فيه من واجب، وحرام، ومباح، ونحو ذلك. ح ف<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (ثم الأتقى والأورع) [أي: ثم مع الاستواء فيما تقدم<sup>(٧)</sup> فيقدم الأتقى والأورع]<sup>(٨)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَلُّكُمْ﴾<sup>(٩)</sup> ولأن مقصود الصلاة الخضوع<sup>(١٠)</sup>، وإجابة الدعاء، والأتقى والأورع أقرب إلى ذلك. قال القشيري في

(١) في هامش "ش": "مطلب: الأولى بالإمامة".

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) الإمامة لغة: مشتقة من الأم بالفتح، وهو: القصد، وشرعاً: ربط صلاة المؤمن بالإمام. انظر: اللسان: ٢٢/١٢، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين: ٤٢/٢.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب من أحق بالإمامة: ص ٢٦٤، برقم (٦٧٣).

(٥) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق. انظر: التنقيح: ص ٢٦٤، والإقناع للحجاوي: ٤٥٤/١.

(٦) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٢٢/١، والواضح: ٣٥٠/١، والمبدع: ٦٠/٢، ومنتهى الإرادات: ٧٩/١، وكشاف القناع: ٥٧٢/١.

(٨) أي قوله: "الأولى بها الأجود قراءة الأفقه، ويقدم قارئ لا يعلم فقه صلاته على فقيه أمي، ثم الأسن، ثم الأشرف".

(٩) ما بين المعقوفتين: بhamش "ش" وعليه علامة تصحيح.

(١٠) سورة الحجرات، آية رقم: ١٣.

(١١) الخضوع: الانقياد والمطوعة. انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير: ٤٣/٢، واللسان: ٧٣/٨.

رسالته<sup>(١)</sup>: السورع: اجتناب الشبهات. زاد القاضي عياض<sup>(٢)</sup>: خوفاً من الله. وظاهر ما في الهداية<sup>(٣)</sup>، والمستوعب<sup>(٤)</sup>، وغيرهما<sup>(٥)</sup>: أن الأتقي والأورع سيان. [و]<sup>(٦)</sup> قال بعضهم: التقوى<sup>(٧)</sup> ترك ما لا بأس به، خوفاً من الوقوع فيما فيه بأس، وهذا أعلى مراتبها على ما في تفسير القاضي<sup>(٨)</sup>. وأدناها: توقي الشرك. وأوسطها: اتباع أوامر الله، واجتناب النواهي. وعلى هذا فليست مساوية للورع بسائر مراتبها. قال ابن القيم<sup>(٩)</sup>: والفرق بين الزهد والسورع: أن

(١) انظر: الرسالة القشيرية: ص ٦٢.

والقشيري هو: أبو القاسم، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري، الخراساني الشافعي، الإمام الزاهد، أصولي محدث، من تصانيفه "التفسير الكبير"، وكان ثقة حسن الوعظ، توفي سنة خمس وستين وأربعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٨٣/١١، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٧/١٨، وشذرات الذهب: ٣١٩/٣.

(٢) لم أجد الزيادة في تعريف القاضي للورع. انظر: مشارق الأنوار على جماع الآثار للقاضي عياض: ٢٨٣/٢. والقاضي عياض هو: شيخ الإسلام، أبو الفضل، عياض بن موسى بن عياض البحصي، الأندلسي، ولد سنة ست وسبعين وأربعمائة من الهجرة، إمام الحديث في وقته، وأعرف الناس بعلمه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم، له مؤلفات نفيسة منها: كتاب "الشفاء"، توفي سنة أربع وأربعين وخمسمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ للنهي: ١٣٠٤/٤، وسير أعلام النبلاء: ٢١٢/٢٠، والبداية والنهاية لابن كثير: ٢٤٤/١٢.

(٣) انظر: الهداية لأبي الخطاب الكلوداني: ٤٤/١.

(٤) انظر: المستوعب: ٣٥٩/٢.

(٥) كالسورع: ٥/٢، وشرح الزركشي: ٨٣/٢، والتوضيح: ٣٣٦/١، والإقناع للحجاوي: ٢٥٥/١.

(٦) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٧) في الأصل: "القوي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: تفسير البيضاوي: ١٦/١. وقد نص عثمان النجدي في حاشيته على أن المراد بالقاضي: البيضاوي. انظر: حاشية النجدي: ٢٩٨/١.

والبيضاوي هو: أبو سعيد، عبد الله بن عمر البيضاوي، الشيرازي، عالم بالفقه، والتفسير، والعربية، والمنطق، والحديث، من مؤلفاته: "منهاج الوصول إلى علم الأصول"، "شرح المطالع في المنطق"، توفي سنة خمس وثمانين وستمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للأسنوي: ١٣٦/١، والبداية والنهاية: ٣٢٧/١٣، والأعلام: ١١٠/٤.

(٩) انظر: الفوائد لابن القيم: ص ١٧٣.

وابن القيم هو: الإمام المحقق، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المشهور بابن قيم الجوزية، صاحب المؤلفات النافعة منه: "إعلام الموقعين"، "زاد المعاد"، توفي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. انظر ترجمته في:

.....  
 الزهد ترك ما لا ينفع في الآخرة، والورع ترك ما يخشى ضرره في الآخرة. م ص  
 باختصار<sup>(١)</sup>.

---

البداية والنهاية لابن كثير: ٢٤٦/١٤، والذيل على طبقات الحنابلة: ٤٤٧/٢، وشذرات الذهب: ١٦٨/٦.  
 (١) انظر: إرشاد أولي النهى: ٢٧٨/١، ودقائق أولي النهى: ٥٥٧/١١، وكشاف القناع: ٥٧٤/١، وانظر في ذلك  
 أيضا: حاشية النجدي: ٢٩٨/١.

ولا تصح إمامة الفاسق إلا في جمعة وعيد تعذراً خلف غيره، وتصح إمامة الأعمى الأصم والأقلف وكثير لحن لم يحل المعنى.

### [مطلب: لا تصح إمامة الفاسق]<sup>(١)</sup>

قوله: (ولا تصح إمامة الفاسق)<sup>(٢)</sup> ولو مستوراً، سواء كان فسقه باعتقاد، أو قول، أو فعل محرم، وسواء أعلن<sup>(٣)</sup> فسقه، أو أخفاه، وتصح خلف نائبه العدل. قال في الفروع<sup>(٤)</sup>: ويصلي خلف من لا يعرفه. ومن صلى بأجرة: لم يصل خلفه. قال ابن تميم<sup>(٥)</sup>: [٤٢/ب] وإن أعطي بلا شرط: فلا بأس نصّاً<sup>(٦)</sup>. وإن خاف أذى: صلى وأعاد<sup>(٧)</sup>. م ص<sup>(٨)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين: من: "ش".

(٢) الفسق في اللغة: العصيان، والترك لأمر الله عز وجل والخروج عن طريق الحق، والفاسق شرعاً: مَنْ فعل كبيرة أو أكثر من الصغائر. انظر: المطلع: ص ٥١، واللسان: ٣٠٨/١٠.

(٣) قوله: "أعلن" بـ"ش" ومصححة. والإعلان: المجاهرة والإظهار، وهو ضد الإخفاء والإسرار. انظر: المغني لابن قدامة: ١٧/٣، واللسان: ٢٨٨/١٣.

(٤) انظر: الفروع: ١٥/٢.

(٥) انظر: مختصر ابن تميم: ٨٩٤/٢.

وابن تميم هو: محمد بن تميم الحراني، أبو عبد الله، الفقيه الحنبلي، من مؤلفاته: "المختصر في الفقه"، وصل فيه إلى أثناء الزكاة، وهو يدل على علم صاحبه، وفقهه، وجودة فهمه، تفقه على الشيخ بحد الدين ابن تيمية، توفي سنة خمس وسبعين وستمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة: ٢٩٠/٢، وتسهيل السابلة: ٨٦٥/٢.

(٦) انظر: روايات الإمام أحمد في هذه المسألة في الأحكام السلطانية لأبي يعلى: ص ٩٨.

(٧) أي: وإن خاف أذى بترك الصلاة خلف الفاسق صلى خلفه دفعاً للمفسدة وأعاد لعدم براءته. انظر: كشف القناع: ٥٧٧/١، ومطالب أولي النهى للرحبياني: ١٥٢/٢.

(٨) انظر: إرشاد أولي النهى: ٢٧٩/١، ودقائق أولي النهى: ٥٦٠/١، وكشف القناع: ٥٧٦/١، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٦٤/٢، والإنصاف: ٢٥٢/٢، والتوضيح: ٣٣٧/١.

والتمتاع الذي يكرر التاء مع الكراهة. ولا تصح إمامة العاجز عن شرط أو ركن إلا بمثله إلا الإمام الراتب بمسجد المرجو زوال علتة، فيصلّي جالساً ويجلسون خلفه، وتصح قياماً.

### [مطلب: في صلاة التمام]<sup>(١)</sup>

قوله: (والتمتاع الذي يكرر التاء<sup>(٢)</sup> مع الكراهة) في الكل للاختلاف في صحة إمامتهم<sup>(٣)</sup>.

قال في الفروع<sup>(٤)</sup>: فقد يؤخذ منه كراهة إمامة الموسوس<sup>(٥)</sup>، وهو متجه، لئلا يقتدي به عامي<sup>(٦)</sup>، وظاهر كلامهم: لا يكرهه [ح ف]<sup>(٧)</sup>.

### [مطلب: في صلاة الإمام الراتب]<sup>(٨)</sup>

قوله: (إلا الإمام الراتب<sup>(٩)</sup> بمسجد... الخ) بنصب "الإمام" على الاستثناء، و"المرجو" صفته، وعلم منه: أنه إن لم يرج زوال علتة: لم تصح خلفه<sup>(١٠)</sup>. وألحق في

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) التمتع: هو رد الكلام إلى التاء والميم، وقيل: هو أن يجعل بكلامه فلا يكاد يفهمك، وقيل: هو أن تسبق كلمته إلى حنكه الأعلى. انظر: الصحاح: ١٨٧٨/٥، واللسان: ٧١/١٢.

(٣) اختلف في صحة إمامتهم على روايتين. انظر: للمغني: ٣٢٩/٣، والفروع: ١٣/٢، والإنصاف: ٢٥٦/٢، ٢٧٢. (٤) انظر: الفروع: ٩/٢.

(٥) الوسوسة: حديث النفس والشيطان، لما لا نفع فيه ولا خير، ورجل موسوس: إذا غلبت عليه الوسوسة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٨٦/٥، والقاموس المحيط: ص ٧٤٨.

(٦) العامي: منسوب إلى العامة الذين هم خلاف الخاصة؛ لأن العامة لا تعرف العلم، وإنما يعرفه الخاصة. انظر: المطلع ص: ٣٤٠.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش". وانظر في هذه المسألة: للمغني: ٣٢/٣، والكافي لابن قدامة: ٤٢٦/٦، والمبدع: ٦٤/٢-٧٣، ومعونة أولي النهى لابن النجار: ١٥٥/٢-١٥٦، وكشاف القناع: ٥٨٦/١-٥٨٧.

(٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٩) الإمام الراتب: هو الثابت المولى من قبل المسؤولين أو مولى من قبل أهل الحي. انظر: اللسان: ٤١٠/١، والشرح الممتع: ١٥٣/٤.

(١٠) لئلا يفضي ذلك إلى ترك القيام على الدوام. انظر: المبدع: ٧٠/٢.

وإن ترك الإمام ركناً أو شرطاً مختلفاً فيهِ،

الرعاية<sup>(١)</sup>: [الإمام]<sup>(٢)</sup> الأعظم<sup>(٣)</sup> بالإمام الراتب<sup>(٤)</sup>.

[مطلب: وإن ترك الإمام ركناً<sup>(٥)</sup> أو شرطاً أو واجباً<sup>(٦)</sup> مختلفاً في صحته]<sup>(٧)</sup>

قوله: (وإن ترك الإمام ركناً أو شرطاً) أو واجباً مختلف في صحته عند المذاهب<sup>(٨)</sup>، أو عند المأموم وحده، كما لو كان الإمام حنفياً<sup>(٩)</sup> والمأموم حنبلياً<sup>(١٠)</sup>، فترك<sup>(١١)</sup> الإمام الطمأنينة<sup>(١٢)</sup> التي ليست بركن عنده<sup>(١٣)</sup>، وهي عند الحنبلي

(١) لم أحده في الرعاية الصغرى فلعلها في الرعاية الكبرى، وهي: من تأليف أحمد بن حمدان بن شبيب بن حمدان النمري الحاراني المتوفى سنة ٥٦٩٥هـ، والجزء الموجود منها يبدأ من باب الأطعمة المباحة وينتهي بباب المكاتبه. انظر: المذهب الحنبلي لعبد الله التركي: ٢٩٦/٢.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) الإمام الأعظم: السلطان. انظر: الدر النقي: ٣٣٠/٢.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤١٨/١، والشرح الكبير: ٣٧٥/٤، والفروع: ٢٥/٢، والمبدع: ٧٠/٢، والإنصاف: ٢٦٠/٢، ومنتهى الإرادات: ٨٠/١، وكشاف القناع: ٥٨٠/١.

(٥) الركن: ركن الشيء جانبه الأقوى، والمراد هنا: الركن في الصلاة، وهو ما تبطل الصلاة بتركه عمداً أو سهواً. انظر: المطلع ص: ٨٨، واللسان: ١٨٥/١٣.

(٦) قوله: "أو واجباً" الواجب في الصلاة: ما تبطل الصلاة بتركه عمداً لا سهواً أو جهلاً ويجزئ بسجود السهو. انظر: كشاف القناع: ٤٦٦/١.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٨) شرط أن يكون تركه له بتأويل: أي: اجتهد، أو تقليد: أي: لمجتهد. انظر: حاشية النجدي: ٣٠١/١. والمذهب لغة: المعتمد الذي يُذهب إليه، واصطلاحاً: ما قاله المجتهد بدليل، ومات قائلاً به، وكذلك ما أجري مجراه، اللسان: ٣٩٤/١، ودقائق أولي النهى: ١١/١.

(٩) أي: ينتسب إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت المتوفى سنة ١٥٠هـ.

(١٠) أي: ينتسب إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ.

(١١) في "ش": "لترك"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(١٢) الطمأنينة: السكون، وحدها: حصول السكون وإن قل في كل ركن. انظر: اللسان: ٢٦٨/١٣، والإنصاف: ١١٣/٢.

(١٣) فعند أبي حنيفة: الطمأنينة سنة، وقيل: بل واجبة. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف للعكري: ١٨٨/١، وبدائع الصنائع للكاساني: ٣٩٨/١، وشرح فتح القدير لابن الهمام: ٢٦٢/١.



مقلداً صحت، ومن صلى خلفه معتقداً بطلان صلاته أعاد، ولا إنكار في مسائل الاجتهاد.

ركن<sup>(١)</sup>. أو ترك تكبير<sup>(٢)</sup> الانتقال الذي ليس بواجب عنده<sup>(٣)</sup>، وعند الحنبلي واجب<sup>(٤)</sup>. فصلى الحنبلي خلف الحنفي المتلبس بما ترك مقلداً<sup>(٥)</sup>: صحت صلاته. وقوله: (مقلداً) حال من مقدر في نظم الكلام. وكذا لو صلى شافعي<sup>(٦)</sup> قبل الإمام الراتب بلا إذنه فصلاة الحنبلي صحيحة خلفه؛ لأن العبرة بعقيدة الإمام<sup>(٧)</sup>، فحيث كانت صلاة الإمام صحيحة صحت صلاة من خلفه. صوالحي<sup>(٨)</sup>. قوله: (ولا إنكار)<sup>(٩)</sup> في مسائل الاجتهاد<sup>(١٠)</sup> أي: ليس لأحد أن ينكر على

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٠٣/١، والمقنع لابن قدامة: ص ٣١، والمبدع: ٤٩٥/١-٤٩٦، والإقناع للحجاوي: ٢٠٤/١-٥٠٢.

(٢) في الأصل "ش" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٣) فعند أبي حنيفة: تكبير الانتقال سنة. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ١٩٠/١؛ وبدائع الصنائع: ٤٨٣/١، وشرح فتح القدير: ٢٤١/١.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٣٧/١، والمقنع لابن قدامة: ص ٣١، والمبدع: ٤٩٦/١، والإقناع للحجاوي: ٢٠٥/١.

(٥) التقليد في اللغة: جعل الشيء في العنق، واصطلاحاً: قبول قول الغير من غير حجة. انظر: الصحاح: ٥٢٧/٢، والتمهيد في أصول الفقه للكلوثاني: ٦٨/١، والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام: ص ١٦٦.

(٦) أي ينتسب إلى مذهب الإمام الشافعي محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ.

(٧) فعند الشافعي: الصلاة صحيحة ولكن المستحب إن كان الإمام قريباً أن يعث إليه ليحضر أو يأذن لمن يصلي بهم. انظر: الأثر للشافعي: ١٥٦/١، والمجموع للنووي: ٧٤/٤.

(٨) انظر: المسترعب: ٣٣٤/٢، والمغني: ٢٣/٣، والشرح الكبير: ٣٦٣/٤، والفرع: ١٥/٢، والإنصاف: ٢٦٢/٢، ومعرفة أولي النهى: ١٦٢/٢، وكشاف القناع: ٥٨١/١.

والصوالحي هو: إبراهيم بن أبي بكر بن إسماعيل الدناي العوفي، الصالح الأصل، المصري المولد والوفاء، كان متبحراً في الفقه وغيره من العلوم الدينية، أخذ الفقه من شيخ المذهب العلامة الشيخ منصور البهوتي، وألف مؤلفات نافعة، منها: "شرح على منتهى الإرادات"، و"حدايق العيون الباصرة"، ورسائل كثيرة في الفرائض والحساب، توفي بمصر سنة أربع وتسعين بعد الألف من الهجرة. انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٥٢، والسحب الوابلة: ١٧/١، وتسهيل السابلة: ١٥٧٥/٣.

(٩) في الأصل: "والإنكار"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) الاجتهاد في اللغة: بذل الوسع والجهود في طلب الأمر. واصطلاحاً: استقراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد فيه. انظر: الأحكام للأمدى: ٣٩٦/٤، واللسان: ١٣٥/٣، وللنخل لابن بدران: ص ٣٦٧.

ولا تصح إمامة المرأة بالرجال، ولا إمامة المميز بالبالغ في الفرض، وتصح إمامته في النفل وفي الفرض بمثله. ولا تصح إمامة محدث ولا نجس يعلم ذلك. فإن جهل هو والمأموم حتى انقضت صحت صلاة المأموم وحده.

مجتهد أو مقلده فيما يسوغ فيه الاجتهاد<sup>(١)</sup>، ولو قلنا: إن المصيب من الأئمة واحد، إلا أننا لا<sup>(٢)</sup> نعلم عينه. م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (حتى انقضت صحت صلاة المأموم وحده) دون صلاة إمامه، لحديث البراء بن عازب<sup>(٤)</sup>: "إذا صلى الجنب<sup>(٥)</sup> بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم صلاتهم"<sup>(٦)</sup> رواه ابن الحسين<sup>(٧)</sup>.

وإنما تصح صلاة المأموم إذا كان قرأ الفاتحة؛ لأن الإمام إنما يتحملها<sup>(٨)</sup> عنه مع

(١) وهي المسائل التي ليس فيها دليل يجب العمل به وجوباً ظاهراً مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه. انظر: نيل المآرب للتعليق: ١٧٨/١.

(٢) قوله: "لا" بhamش الأصل.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٦٥/١، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٢٤/٣، والشرح الكبير: ٣٦٤/٤، ومعونة أولي النهى: ١٦٢/٢، وكشاف القناع: ٥٨٢/١.

(٤) هو: البراء بن عازب بن الحارث بن عدي، أبر عمارة الأنصاري، رد يوم بدر لصغره، وأول مشاهده أحد، وقيل: الخندق، غزا مع رسول الله ﷺ أربع عشرة غزوة، توفي بالكوفة أيام مصعب بن الزبير سنة اثنتين وسبعين من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٣٦٤/٤، وأسد الغابة لابن الأثير: ٢٠٥/١، والتقريب ص: ١٢١.

(٥) الجنب: الذي يجب عليه الغسل بالجماع، وخروج المني، ويطلق على الواحد والاثنتين والجميع والمؤنث بلفظ واحد. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٠٢/١، والمطلع: ص ٣١، واللسان: ٢٧٩/١.

(٦) أخرجه الدارقطني في سننه، كتاب الصلاة، باب صلاة الإمام وهو جنب أو محدث: ٣٦٤/١، والبيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب إمامة الجنب: ٤٠٠/٢ من طريق جوير بن سعيد عن الضحاك بن مزاحم عنه، قال عنه البيهقي: "هذا غير قوي" وقال الزيلعي في نصب الراية ٦٠/٢: "هو حديث ضعيف فإن جوير متروك، والضحاك لم يلق البراء".

(٧) هو: محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم الحارثي، أبر سليمان، سكن بغداد، كان ثقة مستوراً حسن المذهب، توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٢٤٢/٢.

(٨) في الأصل: "يحملها" وهو تحريف، والمنبت من "ش"، وهو الصواب.

ولا تصح إمامة الأقي وهو من لا يحسن الفاتحة إلا بمثله، ويصح النفل خلف الفرض ولا عكس، وتصح المقضية خلف الحاضر، وعكسه حيث تساوتا في الاسم.

صحة [٤٣/أ] إمامته كما ذكره ابن قندس<sup>(١)</sup>. وعلم منه: أنه إن علم الإمام أو بعض المأمومين قبل الصلاة أو فيها: أعاد الكل. وظاهره: ولو نسي بعد علمه فيعيدون إلا إن كانوا بجمعة<sup>(٢)</sup> أو عيد وهم بإمام أو بمأموم<sup>(٣)</sup> أربعون: فيعيد الكل من الإمام والمأمومين<sup>(٤)</sup>؛ لأن المحدث<sup>(٥)</sup> أو النجس<sup>(٦)</sup> وجوده كعدمه، فينقص العدد المعتبر للجمعة أو للعيد<sup>(٧)</sup>. ع<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وهو من لا يحسن الفاتحة) أي: يحفظها، أي: يدغم فيها ما — أي: حرفاً — لا

(١) لم أجد قوله في حاشيته على الفروع فلعله في حاشيته على المحرر، والموجود منها يبدأ قبل باب مصارف الزكاة بثمانية عشر سطراً كما ذكر ذلك التركي في كتابه للذهب الحنبلي: ٤٣٧/٢.

وابن قندس هو: أبو بكر بن إبراهيم بن يوسف بن قندس البجلي الدمشقي، تقي الدين، ولد تقريباً سنة تسع وثمانمائة من الهجرة ببعلبك، عمل أولاً بالحياكة، ثم أقبل على العلم، وكان ذكياً فبرع فيه، له حواشي على "الفروع"، و"المحرر"، توفي سنة إحدى وستين وثمانمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٠٠/٧، والسحب الوابلة: ٢٩٥/١، وتسهيل السابلة: ١٣٦٧/٣.

(٢) سمي يوم الجمعة: لاجتماع الناس للصلاة فيه، هذا هو الأشهر في اللغة، وقيل: لأن المخلوقات اجتمع خلقها وفرغ منها فيه، وروي عن النبي ﷺ أنها سميت بذلك لاجتماع آدم فيه مع حواء في الأرض. انظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي: ٥٤/٣، والمطلع: ص ١٠٦.

(٣) في "ش": "مأموم" بدون باء، والمثبت من الأصل. والمراد: بإمام ومأموم محدث أو نجس. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٦٨/١.

(٤) في الأصل: "وإلا المأمومين"، وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "المحدث". وفي "ش": "المحدث"، وهو تحريف وللتب هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٥٦٨/١.

والمحدث هو: من لزمه للصلاة ونحوها وضوء أو غسل أو تيمم لعذر. انظر: الدر النقي: ٧٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٦/١.

(٦) النجس هو: الشخص الذي أصابته نجاسة، والنجاسة في اللغة: المستقدر، وفي الاصطلاح: أعيان مستقدرة شرعاً يُمنع المكلف من صحة الصلاة معها في الجملة. انظر: اللسان: ٢٢٦/٦، والدر النقي: ٥١/٢.

(٧) لأن من شروط صحتها: حضور أربعين فأكثر من أهل القرية بالإمام. انظر: الإقناع للحجاوي: ٢٩٤/١-٣٠٨.

(٨) انظر: هداية الراغب ص: ١٦٢، وحاشية النجدي: ٣٠٤/١، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٤٦/٢، والشرح الكبير: ٣٩٢/٤، والمبدع: ٧٤/٢، والإنصاف: ٢٦٨/٢، ودقائق أولي النهى: ٥٦٨/١.

وع هو: عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد، النجدي مولداً، الدمشقي رحلة، القاهري سكناً ومدفنًا، الحنبلي مذهباً، ارتحل في طلب العلم، له حاشية على "المنتهى" وشرح لـ "العمدة الطالب"، توفي سنة سبع وتسعين بعد الألف من الهجرة. انظر ترجمته في: السحب الوابلة: ٦٩٧/٢، وتسهيل السابلة: ١٥٧٦/٣، والأعلام: ٢٠٢/٤.

يدغم، كإدغام هاء "الله" في راء "رب"، أو يبدل حرف منها بحرف آخر لا يبدل به<sup>(١)</sup>.  
والأُمِّي: نسبة إلى الأم، كأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها، وقيل: إلى أمة العرب.  
وهو لغة: من لا يكتب. ومن ذلك وصف النبي ﷺ بالأُمِّي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: الكافي: ٤١٧/١، والمقنع لابن قدامة ص: ٣٧، والشرح الكبير: ٣٩٥/٤، والفروع: ٢٢/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٥٩/١.

(٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ﴾ سورة الأعراف، آية رقم: ١٥٧.  
وانظر في معنى الأُمِّي: تهذيب اللغة للأزهري: ٦٣٦/١٥، والمطلع: ص ١٠٠، والدر النقي: ٢٥٥/٢.

## فصل

## [في موقف الإمام والمأموم]

يصح وقوف الإمام وسط المأمومين، والسنة وقوفه متقدماً عليهم؛

فصل<sup>(١)</sup>

## [ في موقف الإمام والمأموم ]

قوله: (يصح وقوف الإمام... الخ) فيه تفصيل: فإن كان المأمومين عراة؛ وقف الإمام وسطهم وجوباً، وإن (كن نساء؛ وقفت وسطهن)<sup>(٢)</sup> استحباباً، وإن كانوا غير ذلك: صح وقوفه وسطهم إلا أنه خلاف السنة<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

كل من الواجب<sup>(٥)</sup>، والسنة<sup>(٦)</sup>، يطلق عليه الصحة<sup>(٧)</sup>. وهذا هو السر في مغايرة التعبير<sup>(٨)</sup> بالصحة في الجانب الأول<sup>(٩)</sup>، والسنة في الجانب

(١) في هامش "ش": "مطلب: يصح وقوف الإمام وسط المأمومين".

(٢) ما بين القوسين في الأصل و"ش": "كانوا نساء وقف وسطهم" والمثبت هو الصواب. ففي الروض المربع: ص ١٣٤: "إمام العراة يقف وسطهم وجوباً، والمرأة إذا أمت النساء تقف وسطهن استحباباً".

(٣) لأن السنة وقوف الإمام متقدماً عليهم كما قال صاحب الدليل، فالنبي صلى الله عليه وسلم كان يقف أمام الناس، وقال: "صلوا كما رأيتموني أصلي" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافرين إذا كانوا جماعة والإقامة: ص ١٣٧، برقم (٦٣١)، ولحديث جابر الطويل الذي جاء فيه: "ثم جاء جابر بن صخر فتوضأ ثم جاء فقام عن يسار رسول الله فأخذ رسول الله بيدينا جميعاً فدفعنا حتى أقامنا خلفه" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل: ص ١٢٠٤، برقم (٣٠١٠).

(٤) انظر: المبدع: ٨٢/٢، والتنقيح: ص ٥٩، والتوضيح: ٣٣٩/١، والإقناع للحجاوي: ٢٦٢/١، وغاية المنتهى: ص ١٨٦، والروض المربع: ص ١٣٤.

(٥) الواجب لغة: اللازم والساقط، وشرعاً: ما دُمَ شرعاً تاركه قصداً مطلقاً. انظر: الصحاح: ٢٣١/١، ومنهاج الوصول للبيضاوي مع شرحه: ٧٣/١، وشرح الكوكب المنير: ٣٤٥/١.

(٦) السنة لغة: الطريقة والسيرة، وشرعاً: ما نقل عن النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً. انظر: اللسان: ٢٢٥/١٣، والمختصر في أصول الفقه: ص ٧٤، والمدخل: ص ١٩٩.

(٧) الصحة في اللغة: ضد السقم، والمراد بها: الإباحة، والصحة في العبادات: وقوع الفعل كافياً في سقوط القضاء عند الفقهاء، وعند المتكلمين: موافقة الأمر. انظر: نهاية السؤل للأسنوي: ٩٥/١، والمختصر في أصول الفقه: ص ٦٧، وشرح الكوكب المنير: ٤٦٥/١.

(٨) في "ش": "التغيير". وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٩) أي عند قوله: "يصح وقوف الإمام وسط المأمومين".

ويقف الرجل الواحد عن يمينه محاذياً لـه،

الثاني،<sup>(١)</sup> وبهذا الاعتبار حصلت المساواة بين تعبير للصنف<sup>(٢)</sup>، وتعبير المنتهى<sup>(٣)</sup>، والإقناع<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويقف الرجل الواحد عن يمينه) أي: يمين الإمام؛ لإدارته عليه السلام ابن عباس<sup>(٥)</sup>، وجابر<sup>(٦)</sup> إلى يمينه، لما وقف<sup>(٧)</sup> عن يساره. قال في المبدع<sup>(٨)</sup>: ويندب تخلفه قليلاً خوفاً من التقدم، ومراعاة للرتبة. ويصح وقوف اثنين فأكثر بجانبه<sup>(٩)</sup> بأن يقف الإمام بينهم<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي عند قوله: "والسنة وقوفه متقدماً عليهم".

(٢) في الأصل "ش" و"ش": "المص"، وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٣) ونصه في منتهى الإرادات ٨٢/١: "السنة وقوف إمام جماعة متقدماً إلا العراة فوسطاً وجوباً، وامرأة أمت فوسطاً ندباً".

(٤) ونصه في الإقناع للحجاوي ٢٦٢/١: "السنة وقوف المأمومين خلف الإمام، إلا إمام العراة وإمامة النساء فوسطاً وجوباً في الأولى، واستحباً في الثانية".

(٥) قال ابن عباس رضي الله عنهما: "صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فقامت عن يساره، فأخذ رسول الله ﷺ برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إذا قام الرجل عن يساره الإمام: ص ١٥٢، برقم (٧٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه: ص ٣٠١، برقم (٧٦٣).

وابن عباس هو: عبد الله بن عباس الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين، دعا له رسول الله ﷺ بالفهم بالقرآن، فكان يسمى البحر، والحر لسعة علمه، توفي سنة ثمان وستين من الهجرة بالطائف. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١٨٦/٣، والإصابة لابن حجر: ٩٠/٤، والتقريب: ص ٣٠٩.

(٦) فقد جاء في حديث جابر الطويل: "ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله ﷺ فأخذ بيدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزهد، باب حديث جابر الطويل: ص ١٢٠٤، برقم (٣٠١٠).

وجابر هو: جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، صحابي ابن صحابي، شهد بيعة العقبة الثانية مع أبيه وهو صبي، كان من الكثيرين في الحديث، الحافظين للسنن، توفي بالمدينة بعد السبعين من الهجرة، وهو ابن أربع وتسعين سنة. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٣٠٧/١، والإصابة: ٢٢٢/١، والتقريب: ص ١٣٦.

(٧) في الأصل: "وقف". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: المبدع: ٨٣/٢.

(٩) في الأصل، و"ش": "بجانبه"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. ويصح وقوفهم بجانبه لأن عبد الله بن مسعود صلى بين علقمة والأسود، وقال: "هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب الندب إلى وضع الأيدي على الركب: ص ٢١٥، برقم (٥٣٤).

(١٠) انظر: المغني: ٥٣/٣، والكافي لابن قدامة: ٤٢٩/١، والمقتع: ص ٣٧، ودقائق أولي النهى: ٥٧٤/١، وكشاف القناع: ٥٩١/١، وهداية الراغب: ص ١٦٥.

ولا تصح خلفه، ولا عن يساره مع خلو يمينه. وتقف المرأة خلفه، وإن صلى الرجل ركعة خلف الصف منفرداً فصلاته باطله.

قوله: (ولا تصح خلفه... الخ) وكذا لا يصح وقوف مأموم قدام الإمام، فمضى تقدم مأموم ولو بإحرام لم تصح للمأموماً<sup>(١)</sup>، إلا في شدة خوف إذا [٤٣/ب] أمكنه متابعته، وفيما إذا تقابلاً<sup>(٢)</sup> أو تدابراً داخل الكعبة<sup>(٣)</sup> — لا إن جعل ظهره إلى وجه إمامه — وفيما إذا استدار الصف حولها والإمام عنها أبعد ممن هو في غير جهته. والاعتبار في التقدم والتأخر حال القيام بمؤخر القدم، وهو: العقب<sup>(٤)</sup>.

وفي القعود<sup>(٥)</sup>: بالألية<sup>(٦)</sup>. منتهى وشرحه<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وإن صلى [الرجل]<sup>(٨)</sup> ركعة خلف الصف منفرداً) حال من فاعل "صلى" أي: وإن صلى الرجل ركعة خلف الصف حال كونه منفرداً (فصلاته باطله) عالماً كان، أو ناسياً، أو جاهلاً، أو عامداً؛ لأنه خالف موقفه. وظاهره: ولو زحم في ثانية الجمعة، فخرج من الصف، وبقي منفرداً: فينوي المفارقة، وتصح جمعته<sup>(٩)</sup>، ويتم لنفسه، وإلا: بطلت<sup>(١٠)</sup>، وصححه في

(١) أي لم تصح للمأموماً صلاته.

(٢) في "ش": "تقاتلاً"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) أي: في نفل، فلا تصح الفرضية في الكعبة. انظر: زاد المستنقع للحجاوي: ص ١٩، والإقناع للحجاوي: ٢٦٢/١.

(٤) انظر في معنى العقب: المطمع: ص ٢٣، والقاموس: ص ١٤٩.

(٥) في الأصل: "العود"، وهو تحريف والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) الألية — بفتح الهمزة وسكون اللام —: العجيزة للناس وغيرهم. انظر: للنهاية في غريب الحديث: ٦٤/١، واللسان: ٤٢/١٤.

(٧) انظر: منتهى الإرادات: ٨٢/١، ومعونة أولى النهى: ١٧٧/٢، ودقائق أولى النهى: ٥٧٤/١، وانظر في ذلك

أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٣٠/١، والفروع: ٢٨/٢، والمبدع: ٨٢/٢٢، والإقناع للحجاوي: ٢٦٢/١.

(٨) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في الدليل.

(٩) لأنه أدرك منها ركعة مع الإمام. انظر: كشف القناع: ٥٩٧/١.

(١٠) أي: إن لم ينو المفارقة بل تابع الإمام بطلت صلاته؛ لأنه فذ في ركعة ويعيدها ظهراً، وقيل: إن قام على متابعته إمامه صحت جمعته؛ لأن الجمعة لا تقضى فاغفر له في ذلك. انظر: كشف القناع: ٥٩٧/١، وحاشية النجدي:

٣١٤/١، والفرد. انظر: اللسان: ٥٠٢/٣.

وإن أمكن المأموم الاقتداء بإمامه ولو كان بينهما فوق ثلاثمائة ذراع، صح إن رأى الإمام أو رأى من وراءه، وإن كان الإمام والمأموم في المسجد لم تشترط الرؤية، وكفى سماع التكبير، وإن كان بينهما فمر تجري فيه السفن، أو طريق لم تصح.

تصحيح<sup>(١)</sup> الفروع<sup>(٢)</sup> م ص بإيضاح<sup>(٣)</sup>.

### [مطلب: في رؤية الإمام أو المأموم<sup>(٤)</sup>]

قوله: (إن رأى الإمام أو رأى من وراءه) هذا شرط في صحة صلاة المأموم إذا كان خارج المسجد<sup>(٥)</sup>، والإمام في المسجد، أو خارجه أيضاً. ولو كانت الرؤية<sup>(٦)</sup> في بعض الصلاة، أو من شبك، حيث أمكنته المتابعة. ولا يكفي إذن بسماع التكبير، ولا يشترط اتصال الصفوف، حيث حصلت الرؤية المعتبرة، وأمكن الاقتداء به، ولو جاوز ثلاث مائة ذراع<sup>(٧)</sup>. قاله في الإقناع<sup>(٨)</sup>. وعلم من قوله: إذا حصلت الرؤية المعتبرة، أنه لا يكفي بإمكان الرؤية مع وجود مانع، نحو ظلمة أو عمى، خلافاً لما بحثه م ص في شرح الإقناع<sup>(٩)</sup>. عثمان<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: "تفسير"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر: تصحيح الفروع للمرادوي: ١٣٣/٢. فقال: "ولا تصح، ويعيدها ظهراً، وهو الصحيح".

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٧٩/١، وكشاف القناع: ٥٩٧/١، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٨٧/٢، والإنصاف:

٢٨٩/٢-٢٩٢، وغاية المنتهى: ١٨٧/١، وحاشية النجدي: ٣١٤/١.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) في الأصل: "للمسجد"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في "ش": "الرؤيا"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) النزاع: من طرف للرفق إلى طرف الإصبع الوسطى، وهو أربع وعشرون أصبغاً معترضة معتدلة، وبمقياس الأطوال بمقدار:

٧٥ سم أو ٨٥ سم. انظر: للطلع ص: ١٠٤، والقاموس المحيط: ص ٩٢٥، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ١٠٢/٢.

(٨) انظر: الإقناع للحجاوي: ٢٦٦/١. وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٣٧/١، والشرح الكبير: ٤٤٥/٤،

والمبدع: ٨٩/٢، والإنصاف: ٢٩٣/٢، ومعرفة أولي النهى: ١٨٩/٢.

(٩) حيث قال في كشف القناع: ٥٩٨/١: "والظاهر: أن المراد إمكان الرؤية لولا المانع، إن كان بالمأموم عمى أو

كان في ظلمة، وكان بحيث يرى لولا ذلك، صح اقتداؤه حيث أمكنه المتابعة ولو بسماع التكبير".

(١٠) انظر: حاشية النجدي: ٣١٥/١. وقال الشيخ حسن الشطي في تجريد زوائد الغاية والشرح: ١٩٣/٢: "والذي

يظهر كلام شارح الإقناع"، وقد قطع بما قاله شارح الإقناع مرعي في الغاية: ١٨٩/١.



وكره علو الإمام عن المأموم لا عكسه، وكره لمن أكل بصلًا أو فجلاً ونحوه حضور المسجد.

قوله: (وكره علو الإمام... إلخ) أي: ارتفاعه [عن<sup>(١)</sup>] المأموم ارتفاعاً كثيراً بأن يكون ذراعاً فأكثر، فإن كان مع [الإمام] <sup>(٢)</sup> أحد مساويه أو أعلى منه: زالت الكراهة. نقله ابن نصر الله<sup>(٣)</sup> عن المغني<sup>(٤)</sup>. فإن كان العلو يسيراً دون ذراع كدرجة<sup>(٥)</sup> منبر: لم يكره. [٤٤/أ] م ص<sup>(٦)</sup>.

قوله: (حضور) بالرفع نائب فاعل "كره".

قوله: (المسجد) أو حضور جماعة، ولو في غير المسجد، أو في غير صلاة، حتى يذهب ريحه؛ لإيذائه. وظاهره<sup>(٧)</sup>: ولو لم يكن بالمسجد أحد لتأذي الملائكة. ويستحب إخراجهم، وفي معناه: من به نحو صنان<sup>(٨)</sup> أو جذام<sup>(٩)</sup>. ويمنع أبرص<sup>(١٠)</sup> ومجذوم ممن<sup>(١١)</sup> يتأذى به، فلا يحل لمجذوم مخالطه صحيح بلا إذنه، وعلى ولي أمر منعه.

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) هو: محب الدين أبو الفضل أحمد بن نصر الله بن أحمد البغدادي المصري الحنبلي، العالم العلامة، كان إماماً، فقيهاً، مفتياً، من تصانيفه: "حواشي على تنقيح الزركشي"، وكذا على "فروع ابن مفلح"، توفي سنة أربع وأربعين وثمانمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: إنباء الغمر لابن حجر: ١٣٩/٩، وشذرات الذهب: ٢٥٠/٧، والسحب الوابلة: ٢٦٠/١.

(٤) انظر: المغني: ٤٩/٣.

(٥) في الأصل: "كدجة". وهو تحريف والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٢/١، والروض المربع: ص ١٣٨، وكشاف القناع: ٦٠٠/١، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٢٧٤/٢، والفروع: ٣٧/٢، وشرح الزركشي: ١٠٩/٢، والمبدع: ٩١/٢، والإنصاف: ٢٩٧/٢.

(٧) في الأصل، و"ش": "ظاهر". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٨) الصُّنَان هو: رائحة المغابن ومعاطف الجسم إذا فسد وتغير، والمُصِنَّ: المتن. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٥٧/٣، واللسان: ٢٥٠/١٣.

(٩) الجذام هو: علة تحدث من انتشار السوداء في البدن كله، فيفسد مزاج الأعضاء وهيئتها، وربما انتهى إلى تآكل الأعضاء وسقوطها عن تفرح. انظر: المطلع: ص ٣٢٤، والقاموس المحيط: ص ١٤٠٤.

(١٠) البرص هو: بياض يقع في الجسد، أو سواد بيلة، قال الأطباء: يولد البرص في خلط غليظ بلغمي غالب على الدم، لأجل ضعف القوة المغيرة للغذاء لغلبة سواد مزاج بارد. انظر: اللسان: ٤/٧، والدر النقي: ٦٣٤/٣.

(١١) في الأصل و"ش": "مما". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

## فصل

## [فيمن يعذر بترك الجمعة والجماعة]

يعذر بترك الجمعة والجماعة المريض، والخائف حدوث المرض،

ومن الأدب: وضع إمام نعله عن يساره<sup>(١)</sup>، ومأموم بين يديه<sup>(٢)</sup>؛ لئلا يؤذي غيره. ويقطع الرائحة الكريهة مضغ السداب<sup>(٣)</sup>، أو السعد<sup>(٤)</sup>. م ص<sup>(٥)</sup>.

## فصل

## [فيمن يعذر بترك الجمعة والجماعة]

قوله: (المريض<sup>(٦)</sup>) بالرفع نائب فاعل "يعذر"<sup>(٧)</sup>.

قوله: (والخائف حدوث المرض<sup>(٨)</sup>) يشترط أن لا يكون المريض، والخائف حدوث المرض بالمسجد، وإلا لم يعذر<sup>(٩)</sup>. وتلزم الجمعة من لم يتضرر بإتيانها، راكباً، أو محملاً،

(١) إكراماً لجهة يمينه. انظر: كشاف القناع: ٦٠٢/١.

(٢) أي: يضع المأموم نعله بين يديه.

(٣) في الأصل "ش": "السداب" بالذال المهملة، والمثبت هو الصواب، والسداب ويقال له: الفَيْحَن: من البقول، يذهب رائحة الثوم والبصل إذا وضع بعده. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة للتركمان: ص ٢١٩، والقاموس المحيط: ص ١٢٣.

(٤) السعد: نبت له أصل تحت الأرض، أسود، طيب الريح، ولا ينتفع إلا بأصله خاصة، جيد للبخر والعفن في الفم والأنف. انظر: تهذيب اللغة: ٧٤/٢، والمعتمد في الأدوية: ص ٢٢٥.

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٥/١، وكشاف القناع: ٦٠٢/١-٦٠٧، وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٤٣/٢، والمبدع: ٩٨/٢، ومعرفة أولي النهى: ١٩٦/٢.

(٦) لأنه صلى الله عليه وسلم لما مرض تخلف عن المسجد، وقال: "مروا أبا بكر فليصل بالناس" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب أهل العلم والفضل أحق بالإمامة: ص ١٤٤، برقم (٦٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض وسفر وغيرهما من يصلي بالناس: ص ١٨١، برقم (٤٢٠).

(٧) انظر: هداية الراغب: ص ١٦٩.

(٨) للمرض: السقم، وهو تقيض الصحة، وأصل المرض النقصان، وبدن مريض: ناقص القوة، وقلب مريض: ناقص الدين. انظر: لسان العرب: ٢٣١/٧.

(٩) المراد: إن كانا بالمسجد لزمتهما الجمعة والجماعة؛ لعدم المشقة. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٦/١.

والمدافع أحد الأخبثين، ومن له ضائع يرجوه، أو يخاف ضياع ماله، أو فواته، أو ضرراً فيه، أو يخاف على مال استؤجر لحفظه، كمنظارة بستان، أو أذى بمطر، أو وحل، وثلج وجليد وريح باردة بليلة مظلمة، أو تطويل إمام.

أو تبرع أحد به<sup>(١)</sup>، أو بقود أعمى، دون الجماعة؛ لتكررها فتعظم المشقة، أو المنة. م ص<sup>(٢)</sup>.

### [مطلب: في المدافع الأخبثين]<sup>(٣)</sup>

قوله: (والمدافع أحد الأخبثين) بالرفع عطف على نائب<sup>(٤)</sup> الفاعل<sup>(٥)</sup>، أي: يعذر المدافع للبول أو الغائط؛ لأنه يمنع الخشوع و<sup>(٦)</sup> إكمال الصلاة<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وتطويل إمام) أي: ويعذر بترك الجمعة والجماعة من يخاف أذىً بتطويل إمام<sup>(٨)</sup>. لما روي: " أن رجلاً صلى مع [٤٤/ب] معاذ رضي الله عنه <sup>(٩)</sup> ثم انفرد فصلى وحده عند تطويل معاذ فلم ينكره عليه رضي الله عنه " <sup>(١٠)</sup>.

(١) أي: بأن يركبه أو يحمله. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٦/١.

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٦/١، وكشاف القناع: ٦٠٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٤ / ٤٦٤، والفروع: ٤١/٢، والمبدع: ٩٥/٢، والتوضيح: ٣٤٢/١، والروض المربع: ص ١٣٩.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) في الأصل: "النائب". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أي: قوله: "يعذر".

(٦) في الأصل و"ش": "من" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. ففي دقائق أولي النهى: ٥٨٧/١: "لأنه يمنع من إكمال الصلاة وخشوعها".

(٧) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٨٧/١، وكشاف القناع: ٦٠٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٤ / ٤٦٥، والفروع: ٤١/٢، والمبدع: ٩٥/٢، والتوضيح: ٣٤٢/١، والروض المربع: ص ١٤٠.

(٨) انظر: المبدع: ٩٧/٢، والتوضيح: ٣٤٣/١، ودقائق أولي النهى: ٥٨٩/١، والروض المربع: ص ١٤٠.

(٩) معاذ هو: معاذ بن جبل بن أوس الأنصاري، الخزرجي، مشهور من أعيان الصحابة، شهد بدرًا وما بعدها، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن، توفي بالشام سنة ثمانٍ عشرة من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥٨٣/٣، وأسد الغابة: ٤١٨/٤، والتقريب: ص ٥٣٥.

(١٠) فعن جابر بن عبد الله أنه قال: كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع فيؤم قومه، فصلى العشاء فقرأ بالبقرة، فأنصرف الرجل، فكان معاذًا تناول منه، فبلغ النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "قَنَّ، قَنَّ، قَنَّ" ثلاث مرار، أو قال: "قَنَّ، قَنَّ، قَنَّ". فأمره بسورتين من أوسط للفصل. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب إذا طول الإمام وكان للرجل حاجة، فخرج فضلى: ص ١٤٨، برقم (٧٠١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب القراءة في العشاء: ص ١٩٤، برقم (٤٦٥).

### باب صلاة أهل الأعذار

يلزم المريض أن يصلي المكتوبة قائماً ولو مستنداً، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع فعلى جنبه، والأيمن أفضل، يومئ بالركوع والسجود ويجعله أخفض، فإن

### باب صلاة أهل الأعذار<sup>(١)</sup>

الأعذار: جمع عذر، وهم<sup>(٢)</sup> المريض، والمسافر، والخائف، ونحوهم. وهو<sup>(٣)</sup>: ما يرفع اللوم عن فاعل فعل من حقه أن يلام عليه<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولو مستنداً) أي: يصلي المريض قائماً، ولو مستنداً إلى شيء، ولو بأجرة يقدر عليها؛ لعموم<sup>(٥)</sup>: "صل قائماً"<sup>(٦)</sup>، ولأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(٧)</sup>. فإن لم يقدر على الأجرة: صلى قاعداً. م ص<sup>(٨)</sup>.

قوله: (فإن لم يستطع فقاعداً) أي: فإن لم يستطع المريض القيام، أو شق عليه لضرر، أو زيادة مرض، أو بقاء براء، فإنه (تلزمه المكتوبة)<sup>(٩)</sup> قاعداً، و<sup>(١٠)</sup> على قياس ما سبق: ولو معتمداً أو مستنداً بأجرة يقدر عليها، ويتربع<sup>(١١)</sup>

(١) في هامش "ش": "مطلب: في صلاة أهل الأعذار".

(٢) أي: أهل الأعذار.

(٣) أي: العذر.

(٤) انظر في تعريف العذر: المطلع: ص ١٠٢.

(٥) في الأصل: "لعموم". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) وهو حديث عمران بن حصين مرفوعاً: "صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنب". أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب تقصير الصلاة، باب إذا لم يطق قاعداً صلى على جنب: ص ٢٢١، برقم (١١١٧).

(٧) أي: ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور على المكلف، كالطهارة للصلاة، وكالسعي للجمعة فواجب. انظر: المختصر في أصول الفقه: ص ٦٢، والمدخل: ص ١٥٠.

(٨) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٠/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٦٣/١، والفروع: ٤٥/٢، واللبدع: ٩٩/٢، والإنصاف: ٣٠٥/٢، والتوضيح: ٣٤٤/١، ومعرفة أولي النهى: ٢٠٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٧١/١، وغاية للمتهي: ١٩٣/١.

(٩) في الأصل: "يلزمه المكتوب". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "أو". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) التربع: جلوس معروف، والأربع هنا: الساقان والفخذان، ربعهما: بمعنى أدخل بعضهما تحت بعض. انظر: المطلاع: ص ٨٥، والدر النقي: ٢٢٤/٢.

عجز أوماً بطرفه واستحضر الفعل بقلبه، وكذا القول إن عجز عنه بلسانه، ولا تسقط ما دام عقله ثابتاً، ومن قدر على القيام أو القعود في أثناءها انتقل إليه،

ندباً<sup>(١)</sup> في قيام، ويثني<sup>(٢)</sup> رجله في ركوع، وسجود كمتنفل<sup>(٣)</sup>، بأن يجعلهما<sup>(٤)</sup> عن يمينه. ع<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (ولا تسقط ما دام عقله ثابتاً) أي: ولا تسقط الصلاة عن مريض مدة دوام ثبات عقله؛ لقدرته على الإيماء<sup>(٦)</sup> بطرفه<sup>(٧)</sup>، مع النية<sup>(٨)</sup> بقلبه. ولا ينقص أجر مريض عجز عن قيام أو قعود إذا صلى على ما يطيق؛ لخبر أبي موسى<sup>(٩)</sup> مرفوعاً: "إذا مرض العبد، أو سافر، كتب له ما كان يعمل مقيماً صحيحاً"<sup>(١٠)</sup>. م ص<sup>(١١)</sup>.

(١) الندب لغة: الدعاء إلى الفعل، وشرعاً: ما أثيب فاعله ولم يعاقب تاركه وهو مرادف للسنة والمستحب. انظر: المختصر في أصول الفقه: ص ٦٣، والمدخل: ص ١٥٢.

(٢) يثني: أي يرد بعضها على بعض. انظر: القاموس المحيط: ص ١٦٣٦.

(٣) المتنفل: المتطوع، والنافلة: العطية، ثم أطلقت على التطوع الذي ليس بواجب. انظر: اللسان: ٦٧٢/١١، والدر النقي: ٨٤/٢.

(٤) في الأصل: "يجعلها". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب فالضمير هنا يعود على "رجليه".

(٥) انظر: هداية الراغب ص: ١٧٠، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٦٣/١، والفروع: ٤٥/٢، والمبدع: ٩٩/٢، والإنصاف: ٣٠٥/٢، والتوضيح: ٣٤٤/١، ومعرفة أولي النهى: ٢٠٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٧١/١، وغاية المنتهى: ١٩٣/١.

(٦) الإيماء: الإشارة بالأعضاء كالرأس واليد والحاجب. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٨١/١، والمطلع: ص ١٠٢.

(٧) الطرف -بفتح الطاء وسكون الراء-: العين. انظر: الصحاح: ١٣٩٢/٤، والمطلع: ص ١٠٢.

(٨) النية في اللغة: القصد، وهو عزم القلب على الشيء، وفي الشرع: العزم على فعل الشيء تقريباً إلى الله تعالى. انظر: المطالع ص: ٦٩، والدر النقي: ٧٨/٢.

(٩) أبو موسى هو: عبد الله بن قيس بن سليم الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معاً، صحابي، أمره عمر ثم عثمان، وهو أحد الحكمين بصفين، توفي بالكوفة سنة خمسين من الهجرة، وقيل: بعدها. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٣٦٣/٣، والإصابة: ١١٩/٤، والتقريب: ص ٣١٨.

(١٠) سبق تخريجه ص ٦٤.

(١١) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٦٤/١، والفروع: ٤٦/٢-٤٨، والمبدع: ٩٩/٢، والإنصاف: ٣٠٨/٢، ومعرفة أولي النهى: ٢١٠/٢، وغاية المنتهى: ١٩٤/١.

ومن قدر أن يقوم منفرداً ويجلس في الجماعة خيراً.

(خُيّر) - بالبناء للمفعول جواب الشرط- بين الصلاة قائماً منفرداً وبين الصلاة قاعداً في جماعة، قال في الشرح<sup>(١)</sup>: لأنه يفعل في كل منهما واجباً ويترك [٤٥/أ] واجباً. وقيل: يلزمه أن يصلي قائماً منفرداً؛ لأن القيام ركن، بخلاف الجماعة. وصوبه في الإنصاف<sup>(٢)</sup> ومشى عليه في الإقناع<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: الشرح الكبير: ٨/٥.

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٠٩/٢، وقال: "لأن القيام ركن لا تصح الصلاة إلا به مع القدرة عليه، وهذا قادر، والجماعة واجبة تصح الصلاة بدونها".

(٣) الإقناع للحجاوي: ٢٧٢/١، وانظر في هذه المسألة: الكافي لابن قدامة: ٤٦٤/١، والمبدع: ١٠٢/٢، والتوضيح: ٣٤٤/١، ومعونة أولى النهي: ٢١٤/٢.

وتصح على الراحلة لمن يتأذى بنحو مطر ووحل، أو يخاف على نفسه من نزوله، وعليه الاستقبال

### [مطلب: في الصلاة على الراحلة] <sup>(١)</sup>

قوله: (وتصح على الراحلة... الخ) لحديث يعلى بن أمية <sup>(٢)</sup>: "أن النبي ﷺ انتهى إلى مضيق <sup>(٣)</sup> هو وأصحابه، وهو على راحلته، والسماء <sup>(٤)</sup> من فوقهم، والبلبة <sup>(٥)</sup> من أسفل منهم، فحضرت الصلاة، فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدم النبي ﷺ فصلى بهم، يومئ إيماء، يجعل السجود أخفض من الركوع". رواه الإمام أحمد <sup>(٦)</sup>

- (١) ما بين المعقوفتين: من "ش". والراحلة: الناقة التي تصلح لأن يرحل عليها، وقيل: الراحلة: المركب من الإبل ذكراً كان أو أنثى. انظر: الصحاح: ١٧٠٧/٤، والمطلع: ص ١٦١.
  - (٢) هو: يعلى بن أمية بن أبي عبيدة التميمي، حليف قريش، صحابي مشهور أسلم يوم الفتح، استعمله عمر على اليمن، واستعمله عثمان على صنعاء، وشهد الجمل مع عائشة رضي الله عنها، ثم صار من أصحاب علي، واستشهد في صفين، سنة بضع وأربعين من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٤٥٦/٥، وأسد الغابة: ٧٤٧/٤، والتقريب: ص ٦٠٩.
  - (٣) المضيق: أي: ما ضاق من الأماكن. انظر: اللسان: ٢٠٩/١٠، والقاموس المحيط: ص ١١٦٥.
  - (٤) السماء: أي: المطر، وسمي سماء؛ لخروجه من السماء أي: السحاب. انظر: المطالع: ص ١١٢، والدر النقي: ٣٣٦/٢.
  - (٥) البلبة: النداءة. انظر: الصحاح: ١٦٣٩/٤، واللسان: ٦٣/١١.
  - (٦) هو: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين من الهجرة، وله سبع وسبعون سنة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٤/١، والتقريب: ص ٨٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٠٦/١١.
- والحديث أخرجه أحمد في مسنده: ص ١٢٥٠، برقم (١٧٥٧٣)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر: ص ٨٩، برقم (٤١١)، وقال: "هذا حديث غريب تفرد به عمر بن الرماح لا يعرف إلا من حديثه"، والبيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب النزول للمكتوبة: ٧/٢، وقال: "وفي إسناده ضعف، ولم يثبت من عدالة بعض رواه ما يوجب قبول خبره". وضعف إسناده الألباني في ضعيف الترمذي: ص ٤٨، والحديث من رواية يعلى بن مرة عن أبيه عن جده وليس من رواية يعلى بن أمية هكذا رواه أحمد والترمذي والبيهقي، وخالفهما الدار قطني في سننه فرواه من رواية يعلى بن أمية، كتاب الصلاة، باب صلاة المريض لا يستطيع القيام والفريضة على الراحلة: ٣٨٠/١.

وما يقدر عليه، ويومئ من بالماء والطين.

[والترمذي] <sup>(١)</sup>. وقال <sup>(٢)</sup>: العمل عليه عند أهل العلم. وفعله أنس <sup>(٣)</sup>، ذكره <sup>(٤)</sup> الإمام أحمد <sup>(٥)</sup>.

فإن قدر على نزول بلا مضرة لزمه، وقام وركع كغير حالة المطر، وأوماً لسجود إن كان يلوث الثياب، بخلاف اليسير. م ص <sup>(٦)</sup>.

(وما يقدر عليه) من ركوع، أو سجود، أو إيماء بهما، وطمأنينة، وبقية الشروط والأركان والواجبات إن قدر عليها، وما لا يقدر عليه لا يكلف به. م ص <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، فقله: "وقال العمل... الخ" من قول الترمذي وليس الإمام أحمد، كما هو مثبت في كشف القناع: ٦١٣/١، والروض المربع: ص ١٤٣، ومنار السبيل لابن ضويان: ١٨٧/١. والترمذي هو: محمد بن عيسى السلمي، أبو عيسى الترمذي، الحافظ الإمام، ولد في حدود سنة عشر ومئتين من الهجرة، وصنف "الجامع"، وكتاب "العلل"، وغير ذلك، توفي سنة تسع وسبعين ومئتين من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٦٣٣/٢، و سير أعلام النبلاء: ٢٧٠/١٣، والتقريب: ص ٥٠٠.

(٢) انظر: سنن الترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر: ص ٨٩. (٣) هو: أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، خدمه عشر سنين، أحد الكثيرين من الرواية عنه، مات سنة اثنتين، وقيل: ثلاث وتسعين من الهجرة، وقد جاوز المائة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ١٧/٧، وأسد الغابة: ١٥١/١، والتقريب: ص ١١٥.

فقد روي "أن أنس بن مالك صلى المكتوبة في يوم مطير على دابته". أخرجه الترمذي معلقاً في كتاب الصلاة، باب ما جاء في الصلاة على الدابة في الطين والمطر: ص ٨٩. ووصله عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب هل يصلي المكتوبة على الدابة إلى القبلة أو غيرها: ٥٧٣/٢، رقم (٤٥١١-٤٥١٢)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يقول إذا كنت في ماء وطين فأومئ إيماء: ٩٠/٢، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٦٢/٢: "رجاله ثقات".

(٤) في الأصل "ش": "وذكر". وهو تحريف، والمثبت من كشف القناع: ٦١٣/١، ومنار السبيل: ١٨٧/١.

(٥) انظر: مسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني: ص ٨٦.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٦/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٦٥/١، والمبدع: ١٠٣/٢، والتنقيح: ص ٦١، والتوضيح: ٣٤٥/١، ومعونة أولي النهى: ٢١٥/٢، وغاية المنتهى: ١٩٤/١، والروض المربع: ص ١٤٢.

(٧) في "ش": "م خ". والمثبت من الأصل، وانظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٧/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٦٥/١، والمبدع: ١٠٤/٢، والتنقيح: ص ٦١، والتوضيح: ٣٤٥/١، ومعونة أولي النهى: ٢١٥/٢، وغاية المنتهى: ١٩٤/١، والروض المربع: ص ١٤٢.



## فصل في صلاة المسافر

### قصر الصلاة الرباعية أفصل

#### فصل في صلاة المسافر<sup>(١)</sup>

قوله: (قصر<sup>(٢)</sup> الرباعية أفصل) من إتمامها، نصاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنه ﷺ وخلفاءه<sup>(٤)</sup> داوموا عليه<sup>(٥)</sup>.  
وروى الإمام أحمد: "إن الله يحب أن تؤتى رخصه<sup>(٦)</sup> كما يكره أن تؤتى معاصيه"<sup>(٧)</sup>.

(١) في هامش "ش": "مطلب: في قصر الصلاة للمسافر".

والأصل في قصر الصلاة: الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَجْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ سورة النساء، آية رقم: ١٠١.

ومن السنة ما روته عائشة رضي الله عنها: "إن الصلاة أول ما فرضت ركعتين، فأقوت صلاة السفر، وأتممت صلاة الحضر" أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب تقصير الصلاة، باب يقصر إذا خرج من موضعه: ص ٢١٧، برقم (١٠٩٠)؛ ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها: ص ٢٧٢، برقم (٦٨٥).

ونقل ابن المنذر الإجماع على ذلك. انظر: الإجماع: ص ٤٢.

(٢) القصر في كل شيء خلاف الطول، وقصر الصلاة: ردها من أربع إلى ركعتين، مأخوذ من قصر الشيء إذا نقصه، ويجوز أن يكون قصرها حبسها من إتمامها، مأخوذ من قصر الشيء: إذا حبسه. انظر: المطلع: ص ١٠٣، واللسان: ٩٥/٥.

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٣٨٩/٢.

(٤) في الأصل "ش": "خلفاؤه" وهو تحريف، ولثبت هو الصواب.

(٥) فقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: "صحب رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك رضي الله عنهم" أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب تقصير الصلاة، باب من لم يتطوع في السفر دير الصلاة وقبلها: ص ٢١٨، برقم (١١٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب صلاة للمسافر وقصرها: ص ٢٧٣، برقم (٦٨٩).

(٦) الرخصة لغة: التيسير والتسهيل، شرعاً: ما ثبت على خلاف دليل شرعي لعذر. انظر: المصباح المنير: ص ١١٨، ونهاية السؤل: ١٢٠/١، وشرح الكوكب المنير: ٤٧٧/١.

(٧) في "ش": "إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه". ولثبت من الأصل، والحديث الوارد في الأصل أخرجه أحمد في مسنده: ص ٤٢٨، برقم (٥٨٦٦) من طريق عبد العزيز بن محمد بن عمار بن غزوة عن نافع عن ابن عمر، وصححه الألباني في الإرواء: ٩/٢، وقال: "هذا سند صحيح على شرط مسلم". ورواه ابن حبان في الإحسان، في صلاة للمسافر، ذكر استحباب قبول رخصة الله إذ الله عز وجل يحب قبولها: ١٨٢/٤، وابن خزيمة في صحيحه، أبواب الفريضة في السفر، باب استحباب قصر الصلاة في السفر: ٧٣/٢، لكنهما إذا حرب بن قيس بن عمار ونافع. والحديث الوارد في "ش": أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٣٢٣/١١، وأبو نعيم في الحلية:

## لمن نوى سفراً مباحاً

ولكن لا يكره الإتمام<sup>(١)</sup>. م ص<sup>(٢)</sup>.

(لمن نوى) أي: ابتداءً ناوياً<sup>(٣)</sup> (سفراً مباحاً) احترازاً به عن المحرم، كالسفر لقطع الطريق، والزنا، ونحوهما؛ لأن رخص السفر شرعت تخفيفاً على المسافر، وإعانة له على مآربه<sup>(٤)</sup>، ومقصده، فلو شرعت في سفر المعصية كان ذلك إعانة عليها، وذلك لا يجوز. واحترز به أيضاً عن السفر المكروه، كالسفر لزيارة القبور<sup>(٥)</sup>.

ومن صور جواز القصر مستوى الطرفين<sup>(٦)</sup> كتجارة، وكذا لو كان السفر المباح [٤٥/ب] أكثر قصده، كتاجر قصد التجارة وقصد معها أن يشرب من خمر<sup>(٧)</sup> تلك

=

٢٧٦/٦، والبخاري في كشف الأستار، كتاب الصيام، باب إن الله يحب أن تؤتى رخصه: ٤٦٩/١، والبيهقي في السنن، كتاب الصلاة، باب كراهية ترك التقصير: ١٤٠/٣، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: ١٦٢/٣: "ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني". وصحح إسناده الألباني في الإرواء: ١١/٣.

(١) في الأصل: "إلا". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) دقائق أولي النهى ٦٠٤/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٥١/١١، واللفظ: ١٢٥/٣، وللبدع: ١٠٨/٢، والإنصاف: ٣٢١/٢.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٩/١، والفروع: ٥٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٧٣/١، وقال الحجاوي في حواشي التنقيح: ص ١١١: "لأنه قد ينوي السفر ولا يسافر".

(٤) مآرب: جمع مأربة - بفتح الراء وضمها - وهي: الحاجة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِي فِيهَا مَقَارِبُ أُخْرَى﴾ انظر: المصباح المنير: ص ١١، واللسان: ٢٠٨/١.

(٥) السفر لزيارة القبور: محرم لقوله ﷺ: « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ومسجد الأقصى » أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب في فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: ص ٢٣٣، برقم (١١٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: ص ٥٤٧، برقم (١٣٩٧)، والحديث يقتضي النهي، والنهي يقتضي التحريم. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية: ٢٢٠/٢٧-٢٢١.

(٦) أي: ليس بمحرم ولا مكروه ولا واجب ولا مسنون.

(٧) الخمر: ما أسكر من عصير العنب. وفي حديث عمر رضي الله عنه "الخمر ما خامر العقل". انظر: القاموس المحيط: ص ٤٩٥، والدر النقي: ٤٧٦/٢. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ

خل معين يبلغ ستة عشر فرسخاً، وهي يومان قاصدان في زمن معتدل يسير الأثقال وديب الأقدام إذا فارق بيوت قريته العامرة، ولا يعيد من قصر ثم رجع قبل استكمال المسافة، ويلزم إتمام الصلاة إن دخل وقتها وهو في الحضر، أو صلى خلف من يتم،

البلدة. فإن تساوى القصدان<sup>(١)</sup>، أو غلب الحرم، أو سافر ليقصر فقط: لم يجز له القصر. م ص باختصار<sup>(٢)</sup>.

قوله: (خل معين<sup>(٣)</sup>) أي: غير مجهول، كمسافر لا يدري أين يذهب، كالهائم: الخارج على وجهه<sup>(٤)</sup>، والساعي<sup>(٥)</sup>: الذي لا يقصد مكاناً معيناً، والتائه: الضال<sup>(٦)</sup> عن الطريق<sup>(٧)</sup>؛ لأنه يشترط للقصر قصد جهة معينة، وليس<sup>(٨)</sup> بموجود فيهم. م ص بإيضاح<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وهو في الحضر) قبل أن يسافر ثم سافر، لزمه أن يتم تلك الصلاة؛ لأنها صلاة حضر وجبت تامة، أو وقع بعضها في الحضر، بأن أحرم بالصلاة مقصورة بنحو

وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ﴿١﴾: ص ٨٧٨، برقم (٤٦١٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب التفسير، باب في نزول تحريم الخمر: ص ١٢١٣، برقم (٣٠٣٢).

(١) أي: قصد الحرم وقصد المباح.

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٩/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٤٦/١، والمغني: ١١٥/٣، والشرح الكبير: ٣٠/٥-٣٤، والمبدع: ١٠٦/٢، والإنصاف: ٣١٥-٣١٧.

(٣) في الأصل: "المعين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر في معنى الهائم: النهاية في غريب الحديث: ٢٨٨/٥، واللسان: ٦٢٤/١٢.

(٥) والساعي: هو الوالى على أي أمر وقوم كان، وإذا أطلق انصرف إلى عامل الصدقة. انظر: المصباح المنير: ص ١٤٥، والقاموس المحيط: ص ١٦٧٠. ولفظ دقائق أولي النهى: ٦٠٢/١، وكشاف القناع: ٦١٨/١: "السائح" وهو: الداهب في الأرض للعبادة والترهب. وقيل: السائحون: الغزاة، وقيل: طلبة العلم. انظر: المطلع: ص ٣٤٨، واللسان: ٤٩٣/٢.

(٦) في الأصل: "الضالة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر في معنى التائه: النهاية في غريب الحديث: ٢٠٣/١، واللسان: ٤٨٢/١٣.

(٨) قوله: "ليس" بhamsh الأصل.

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٦٠٢/١، وكشاف القناع: ٦١٨/١، وانظر في ذلك أيضاً: الرعاية الصغرى لابن حمدان: ص ١١٢، والإنصاف: ٣٢٠/٢.

أو لم ينو القصر عند الإحرام، أو نوى إقامة لحاجة، وظن أن لا تنقضي إلا بعد الأربعة، أو آخر الصلاة بلا عذر حتى ضاق وقتها عنها، وتقرر إن أقام لحاجة -بلا نية الإقامة فوق أربعة أيام- ولا يدري متى تنقضي، أو حبس ظلماً أو بمطر ولو أقام سنين.

سفينة، ثم وصلت إلى محله لزمه أن يتمها، تغليياً<sup>(١)</sup> لحكم الحضر؛ لأنه الأصل. م ص وزيادة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو صلى خلف من يتم) لزمه الإتمام سواء يتم به في كل الصلاة، أو بعضها، علمه مقيماً أو: لا، وشمل كلامه: لو اقتدى بمسافر فاستخلف لعذر<sup>(٣)</sup> مقيماً، لزم المأموم الإتمام دون الإمام<sup>(٤)</sup>. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ولا يدري متى تنقضي) فله القصر، سواء غلب على ظنه كثرة الإقامة، أو قلتها<sup>(٦)</sup>، بعد أن يحتمل انقضاء الحاجة في مدة لا تقطع حكم السفر، فلو ظن أنها لا تنقضي في أربعة أيام، لزمه الإتمام. عثمان<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل: "تغليياً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٦٠٥/١، وكشاف القناع: ٦٢٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٤٤٨/١، والمغني: ١٤٣/٣، والمستوعب: ٣٩٥/٢، والمبدع: ١١٠/٢، والإنصاف: ٣٢٢/٢.

(٣) في الأصل: "لقدر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) أي: الإمام الذي استخلف المقيم فله القصر في المعادة؛ لأن الأولى لم تتعقد. انظر: كشاف القناع: ٦٢٤/١.

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٦٠٥/١، وكشاف القناع: ٦٢٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٩٦/٢، والمغني: ١٤٣/٣، والكافي لابن قدامة: ٤٤٩/١، والشرح الكبير: ٥٥/٥، والمبدع: ١١٠/٢، والإنصاف: ٣٢٣/٢-٣٢٥.

(٦) في حاشية العنقري: ٢٧٧/١: "والفرق بين هذه والتي بعدها- أي قوله: فإن ظن أن لا تنقضي إلا فوق أربعة أيام أم- أنه في الأخيرة نوى الإقامة نفسها ظاناً أن لا تنقضي حاجته قبل أربعة أيام، فكأنه بظنه ذلك نوى أربعة أيام، وفي هذه المسألة الإقامة ليست منوية ولا مقصودة وإنما المنوي قضاء حاجته والإقامة صارت تبعاً".

(٧) انظر: حاشية النجدي ٣٣٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: المغني ١٥٣/٣، والمحرر ١٣٣/١، والمبدع ١١٤/٢-١١٥، والإنصاف ٣٣٠/٢، ومعونة أولي النهى ٢٣٢/٢.

## فصل في الجمع

يباح بسفر القصر الجمع بين الظهر والعصر، والعشاءين بوقت أحدهما،

### فصل في الجمع<sup>(١)</sup>

قوله: (يباح الجمع) فلا يكره، ولا يسن، وتركه أفضل<sup>(٢)</sup>. ويجمع في ستة صور ذكرها المصنف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (بسفر القصر) الباء سببية متعلقة<sup>(٤)</sup> بمحذوف معلوم من المقام، أي: يباح الجمع لصحيح<sup>(٥)</sup> بسبب سفر القصر، سواء كان نازلاً، أو سائراً في الجمعين، واحتراز بسفر القصر<sup>(٦)</sup> عن القصير، وظاهره<sup>(٧)</sup>: عن المحرم والمكروه؛ لأن ذلك ليس بسفر قصر. ح ف<sup>(٨)</sup>.

قوله: (بوقت أحدهما<sup>(٩)</sup>) جار ومجرور متعلق بقوله: "الجمع"، وترك الجمع أفضل من فعله خروجاً من الخلاف<sup>(١٠)</sup>. واستثنى من ذلك جمعي عرفة ومزدلفة، فيسن بشرطه:

- 
- (١) في هامش "ش": "مطلب: في الجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء، وله صور".  
 (٢) انظر: الفروع ٦٨/٢، والمبدع ١١٧/٢، والإنصاف ٣٣٤/٢، ومعونة أولي النهى ٢٣٩/٢، ودقائق أولي النهى ٦١١/١.  
 (٣) في الأصل: "المصي". وهو تحريف، وفي "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.  
 (٤) في "ش": "متعلق" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.  
 (٥) في الأصل و"ش": "الصحيح"، والمثبت هو الصواب بدلالة قوله ص ٩٩: "وباح جمع صحيح بسفر قصر ولقيم مريض".  
 (٦) القصير: ضد الطويل وهو: ما دون مسافة القصر التي هي: أربعة برد وهي: ستة عشر فرسخاً، والفرسخ: ثلاثة أميال، فتكون ثمانية وأربعون ميلاً، والميل المعروف كيلو متر وستمائة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١١٦/١، والدر النقي ١١٢/٢، والشرح للمتح لابن عثيمين ٣٥١/٤.

- (٧) في الأصل و"ش": "وظاهر"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.  
 (٨) انظر: الكافي لابن قدامة ٤٥٧/١، والمبدع ١١٧/٢، ومعونة أولي النهى ٢٣٩/٢، وكشاف القناع ٣/٢.  
 (٩) في الأصل و"ش": "أحدهما" والمثبت لفظ الدليل.  
 (١٠) فعند الإمام أحمد، ومالك، والشافعي: يجوز الجمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء في السفر الذي تقصر فيه الصلاة خلافاً لأبي حنيفة في قوله: لا يجوز الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما إلا بعرفة وبالمزدلفة. انظر: بدائع الصنائع: ٣٢٧/١، والكافي لابن عبد البر: ١٩٣/١، والأم: ٧٧/١، والإنصاف: ٣٣٥/٢، ورؤوس المسائل الخلافية الكبرى للعكبري: ٣١٤/١، والانتصار للكلزداني: ٥٤٨/٢.

ويباح لمقيم مريض يلحقه بتركه مشقة، ولمرضع لمشقة كثرة النجاسة، والعاجز عن الطهارة لكل صلاة، ولعذر أو شغل يبيح ترك الجمعة والجماعة، ويختص بجواز جمع العشاءين ولو صلى بيته

بأن لا يكون مكياً، ولا ناوياً للإقامة [٤٦/أ] بمكة بعد المناسك فوق أربعة أيام كاملة، كأهل مصر والشام<sup>(١)</sup> في هذه الأزمنة، فليس لهم قصر، ولا جمع بمكة، ومنى، ولا عرفة ولا مزدلفة؛ لانقطاع سفرهم بدخول<sup>(٢)</sup> مكة.

لكن قال الإمام أحمد رحمته الله<sup>(٣)</sup> فيمن<sup>(٤)</sup> كان مقيماً بمكة ثم خرج إلى الحج وهو يريد أن يرجع إلى مكة فلا يقيم بها فوق أربعة أيام: فهذا يصلي ركعتين بعرفة؛ لأنه حين خرج من مكة أنشأ السفر إلى بلده. ع<sup>(٥)</sup>.

(ويباح لمقيم مريض<sup>(٦)</sup>) عطف على محذوف معلوم من المقام، [و<sup>(٧)</sup> المعنى: ويباح جمع لصحيح بسفر قصر ولمقيم مريض... الخ.

قوله: (ولو صلى بيته) أو بمسجد طريقه تحت سباب<sup>(٨)</sup>، ونحوه، كمجاور للمسجد<sup>(٩)</sup>؛ لأنّ الاعتبار وجود المشقة في الجملة، لا لكل فرد من المصلين؛ لأن الرخصة العامة يستوي فيها حال [وجود المشقة]<sup>(١٠)</sup> وعدمها، كالسفر

(١) قوله: "الشام" مكررة في "ش"

(٢) في الأصل: "لدخول" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) انظر قوله في: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٧١٩/٢، ومسائل الإمام أحمد برواية صالح: ٤٤٣/١.

(٤) في الأصل: "فيما" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) انظر: هداية الراغب: ص ١٧٥، وانظر في ذلك أيضاً: الإنصاف: ٣٣٤/٢-٢٣٥، والتتبع: ص ٦٢، ودقائق

أولي النهي: ٦١١/١، وكشاف القناع: ٣/٢.

(٦) انظر: المستوعب: ٤٠٦/٢، والمقنع لابن قدامة: ص ٣٩، والفروع: ٦٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٨٠/١،

ومنتهى الإرادات: ٨٨/١.

(٧) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٨) السباب: سقيفة بين حائطين تحتها طريق. انظر: الصحاح: ١١٢٩/٣، والمطلع: ص ١٠٥.

(٩) في الأصل و"ش": "في المسجد" ولعل المناسب المثبت.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

ثلج وجليد ووحل وريح شديدة باردة، ومطر يبل الثياب، وتوجد معه مشقة. والأفضل فعل

خلافاً للمالك<sup>(١)</sup>، فإنه لا يجوز عنده إذا صلى في بيته، ونحوه وهو أحد الوجهين عندنا. ح ف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ريح شديدة باردة) ظاهرة: وإن لم تكن الليلة مظلمة؛ "الأمر ابن عمر رضي الله عنه مناديه في ليلة باردة، فنادى: الصلاة في الرحال"<sup>(٣)</sup>.

والوحل<sup>(٤)</sup> أعظم مشقة من البرد<sup>(٥)</sup>، فقال بدل حي<sup>(٦)</sup> على الصلاة، حي على الفلاح: الصلاة في الرحال. كما صرح بذلك

(١) انظر: المدونة الكبرى لمالك بن أنس: ١١٥/١.

ومالك هو: مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، وكبير المتبشرين فقد قال البخاري: "أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر"، توفي سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة، وكان مولده سنة ثلاث وتسعين من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٨/٨، والتقريب: ص ٥١٦، وتهذيب التهذيب: ٥/١٠.

(٢) انظر هذين الوجهين في: المغني: ١٣٤/٣، والشرح الكبير: ٩٦/٥، والمبدع: ١١٩/٢، والإنصاف: ٣٣٩/٢، وهداية الراغب: ص ١٧٦.

(٣) ابن عمر هو: عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبد الرحمن، ولد سنة ثلاث من المبعث النبوي، أسلم مع أبيه وهاجر، واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة، وكان أشد الناس اتباعاً للسنة، وهو أحد المكثرين من رواية الحديث، توفي سنة ثلاث وسبعين من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ١٤٢/٤، والإصابة: ١٠٧/٤، والتقريب: ص ٣١٥.

(٤) الرحال: المراد بها الدور والمسكن والمنازل وما يستصعبه من الأثاث، وهي: جمع رحل، والرحل أيضاً: رحل البعير. انظر: الصحاح: ١٧٠٧/٤، والنهاية في غريب الحديث: ٢٠٩/٢.

والحديث نصه: "أن ابن عمر أذن بالصلاة في ليلة ذات برد وريح، ثم قال: ألا صلوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة ذات برد ومطر، يقول: ألا صلوا في الرحال" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الرخصة في المطر، والعلة أن يصلي في رحله: ص ١٤٢، برقم (٦٦٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الرحال في المطر: ص ٢٧٥، برقم (٦٩٧).

(٥) الرحل: الطين الرقيق. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٦٢/٥، والمطلع: ص ١٠٢.

(٦) أي: فيكون أولى بجواز الجمع. انظر: دقائق أولي النهى: ٦١٣/١.

(٧) حي معناها: هلم، وعجل إلى الصلاة. انظر: تهذيب اللغة: ٢٨٢/٥، والمطلع: ص ٥٠.

الأرفق به من تقديم الجمع أو تأخيرهِ.

البخاري<sup>(١)</sup>. ع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو تأخيرهِ) بأن يؤخر الظهر إلى وقت<sup>(٣)</sup> العصر، والمغرب إلى وقت العشاء. فإن استويا<sup>(٤)</sup> أي: التقديم والتأخير في الأرفقية، فتأخير أفضل؛ لأنه أحوط، وخروجاً من الخلاف<sup>(٥)</sup>. ومحل ذلك في غير جمعي عرفة ومزدلفة، فالأفضل [٤٦/ب] بعرفة التقديم مطلقاً<sup>(٦)</sup>، ومزدلفة التأخير مطلقاً<sup>(٧)</sup>؛ لفعله عليه الصلاة والسلام فيهما<sup>(٨)</sup>. عثمان<sup>(٩)</sup>.

(١) البخاري هو: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، أبو عبد الله البخاري، وإمام الدنيا في فقه الحديث، صاحب "الجامع الصحيح" و"التاريخ"، رحل في طلب العلم إلى سائر محدثي الأمصار، توفي سنة ست وخمسين وميتين من الهجرة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٤/٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٩١/١٢، والتقريب: ص ٤٦٨.

والذي صرح به البخاري: أن ابن عباس قال لمؤذنه في يوم مطير: "إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل: حي على الصلاة، قل: صلوا في بيوتكم". وفي رواية: "فلما بلغ المؤذن حي على الصلاة، فأمره أن ينادي: الصلاة في الرحال". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب الكلام في الأذان: ص ١٣٥، برقم (٦١٦)، وباب هل يصلي الإمام بمن حضر: ص ١٤٢، برقم (٦٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الرحال في المطر: ص ٢٧٦، برقم (٦٩٩).

(٢) انظر: هداية الراغب: ص ١٧٦، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٩٥/٥-٩٦، والمبدع: ١١٩/٢، ومعونة أولي النهى: ٢/٢٤٣، ودقائق أولي النهى: ٦١٣/١، وكشاف القناع: ٦/٢.

(٣) في الأصل: "الوقت". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "استوى". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) سبق ذكر الخلاف في ص ٩٨.

(٦) أي: ولو كان التأخير أرفق. انظر: مطالب أولي النهى للرحبياني: ٢/٢٣٤.

(٧) أي: ولو كان التقديم أرفق. انظر: مطالب أولي النهى: ٢/٢٣٤.

(٨) فقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة: ص ٣١٩، برقم (١٦٦٢): أن سائلاً قال: "إذا كنت تريد السنة فهجر بالصلاة يوم عرفة، فقال عبد الله بن عمر: صدق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السنة". وأخرج البخاري أيضاً في صحيحه، كتاب الحج، باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة: ص ٣٢١، برقم: (١٦٧٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة: ص ٥٠٧، برقم (١٢٨٠)، عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال: "دفع رسول الله ﷺ من عرفة فسرل الشعب، فبال ثم ترضاً ولم يسبع الوضوء، فقلت له: الصلاة؟ فقال: "الصلاة أمامك"، فجاء مزدلفة، فوضأ فأسبع ثم أقيبت الصلاة، فصلى المغرب، ثم أتاه كل إنسان بعمره في منزله، ثم أقيبت الصلاة، فصلى ولم يصل بينهما".

(٩) انظر: هداية الراغب: ص ١٧٧، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٩٨/٥، والمبدع: ١٢٠/٢، والإنصاف: ٣٤٠/٢، ومعونة



فإن جمع تقديماً اشترط لصحة الجمع نيته عند إحرام الأولى، وأن لا يفرق بينهما بنحو نافلة بل بقدر إقامة ووضوء خفيف، وأن يوجد العذر عن افتتاحهما، وأن يستمر إلى فراغ الثانية، وإن جمع

وقوله: <sup>(١)</sup> "فتأخير أفضل"؛ لأن الأحاديث وردت به أكثر <sup>(٢)</sup>، ولذلك رواه من لم ير جمع التقديم <sup>(٣)</sup>، فعلم أنه <sup>(٤)</sup> الأغلب من فعله عليه السلام، ولأن <sup>(٥)</sup> وقت الثانية تصح فيه الأولى في الأحوال كلها <sup>(٦)</sup>، فتكون الصلاتان متفقان على صحتها فيه، ولأن <sup>(٧)</sup> كذلك يجمع <sup>(٨)</sup> التقديم <sup>(٩)</sup> الثانية باطلة على مذهب من لم ير الجمع بالكلية <sup>(١٠)</sup>. ف ح <sup>(١١)</sup>.

قوله: (بل بقدر إقامة ووضوء خفيف) لأن معنى الجمع: المقارنة والمتابعة، ولا تحصل مع تفريق <sup>(١٢)</sup> أكثر من ذلك، ولا يضر كلام يسير بقدر ذلك، من تكبير عيد،

=

أولي النهي: ٢/٢٤٥، ودقائق أولي النهي: ١/٦١٤.

(١) أي: تعليقاً على قول عثمان.

(٢) منها: حديث أنس رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ: "إذا عجل عليه السفر يؤخر الظهر إلى أول وقت العصر فيجمع بينهما، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء، حين يغيب الشفق" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب حواز الجمع بين الصلاتين في السفر: ص ٢٧٩، برقم (٧٠٤).

(٣) قال في الإنصاف: ٢/ ٣٣٥: "قيل: لا يجوز الجمع للمسافر إلا في وقت الثانية إذا كان سائراً في وقت الأولى اختاره الحنفي، وحكاه ابن عثيمين وغيره رواية". انظر: مختصر الحنفي: ص ٣٣، وشرح الزركشي: ١٥٠/٢.

(٤) في الأصل و"ش": "أن" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) في الأصل و"ش": "لا" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) فالصلاة يجوز فعلها بعد الوقت عند النوم والنسيان.

(٧) في الأصل و"ش": "لا". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٨) في "ش": "جمع" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٩) في الأصل و"ش": بعد قوله: "التقديم" زيادة كلمة "فإن".

(١٠) وهو مذهب أبي حنيفة: فلا يجوز عنده الجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما إلا بعرفة والمزدلفة. انظر: بدائع الصنائع: ١/٣٢٧، وشرح فتح القدير: ٢/٢٠.

(١١) كذا في الأصل و"ش" ولعلها: "ح ف". وانظر: كشف القناع: ٦/٢.

(١٢) في "ش": "تعريف". وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

تأخيراً اشترط نية الجمع بوقت الأولى قبل أن يضيق وقتها عنها، وبقاء العذر إلى دخول وقت الثانية لا غير، ولا يشترط للصحة اتحاد الإمام والمأموم فلو صلاهما خلف إمامين، أو بمأموم الأولى وبآخر الثانية، أو خلف من لم يجمع أو إحداهما منفرداً والأخرى جماعة أو صلى بمن لم يجمع صح.

أو غيره<sup>(١)</sup>، [و]<sup>(٢)</sup> لو غير ذكر<sup>(٣)</sup>، ولا سجود سهو<sup>(٤)</sup>. ويبطل بصلاة راتبه<sup>(٥)</sup> بينهما. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لا غير) بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية، معناه: أي: لا يشترط غير ما مر من الشروط في جمع التقدم، والتأخير. فلا يشترط نية عند الإحرام<sup>(٧)</sup>، ولا استمرار العذر في وقت الثانية، لأنهما صارتا واجبتين في ذمته فلا بد من فعلهما، ويجوز في جمع التأخير التطوع بينهما<sup>(٨)(٩)</sup>.

(١) كذكر وتليه. انظر: كشف القناع: ٧/٢.

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.

(٣) كالكسكوت اليسر. انظر: كشف القناع: ٧/٢.

(٤) السهو في الصلاة: النسيان فيها، وترك الشيء عن غير علم، وقيل: هو: الغفلة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٣٠/٢، والمطلع: ص ٩٠. فسجود السهو بينهما لا يؤثر؛ لأنه يسير ومن تعلق الأولى. انظر: كشف القناع: ٨/١.

(٥) الراتب: هي السنة التي تفعل مع الفريضة. والسنن الرواتب: عشر ركعات، ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعدها، وركعتان بعد المغرب، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر. انظر: الروض للمربع: ص ١١٦.

(٦) انظر: الشرح الكبير: ١٠٣/٥، والفروع: ٧٢/٢، والمبدع: ١٢١/٢، والإنصاف: ٣٤٢/٢، ومعونة أولي النهى: ٢٤٦/٢، ودقائق أولي النهى: ٦١٥/١.

(٧) أي: فلا يشترط نية الجمع عند الإحرام في جمع التأخير، لأن الثانية مفعول في وقتها فهي أداء بكل حال. انظر: كشف القناع: ٩/٢.

(٨) فلا تشترط الموالاة بين الصلاتين في جمع التأخير. انظر: كشف القناع: ٩/٢.

(٩) انظر: المبدع: ١٢٤/٢، والإنصاف: ٣٤٦/٢، والتوضيح: ٣٥٠/١، ودقائق أولي النهى: ٦١٧/١، وكشف القناع: ٩/٢.

## فصل في صلاة الخوف

تصح صلاة الخوف إذا كان القتال مباحاً، حضراً وسفراً، ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة بل في صفتها وبعض شروطها، وإذا اشتد الخوف صلوا رجالاً وركباناً للقبلة وغيرها ولا يلزم افتتاحها إليها ولو أمكن، يومنون طاقاتهم، وكذا في حالة الهرب من عدو - إذا كان الهرب مباحاً - أو سيل، أو سيع، أو نار، أو غريم ظالم، أو خوف فوت الوقوف بعرفة، أو خاف على نفسه أو أهله أو ماله، أو ذب عن ذلك، وعن نفس غيره، وإن خاف عدوً إن تخلف عن رفقته فصلى صلاة خائف، ثم بان أمن الطريق لم يعد، ومن خاف أو أمن في صلاته انتقل وبني، ولمصل كراً، وفراً، لمصلحة، ولا تبطل بطوله، وجاز لحاجة حمل نجس ولا يعيد.

### فصل في صلاة الخوف<sup>(١)</sup>

قوله: (ولا تأثير للخوف في تغيير عدد ركعات الصلاة) فلا يغيره<sup>(٢)</sup> الخوف، بناء على قول أكثر الأصحاب<sup>(٣)</sup> الذين يمنعون الوجه السادس<sup>(٤)</sup>.  
وأما على ظاهر كلام الإمام<sup>(٥)</sup> فيؤثر أيضاً في عددها كما في الوجه السادس<sup>(٦)</sup>.  
تتمة: سن<sup>(٧)</sup> للخائف أن يحمل في الصلاة ما يدفع به عن نفسه، من سيف،

(١) في هامش "ش": "مطلب: في صلاة الخوف".

(٢) أي: فلا يغير العدد الخوف.

(٣) فقد قال في الشرح الكبير: ١٤١/٥: "وقال القاضي: لا تأثير للخوف في عدد الركعات، وهذا قول أصحابنا وأكثر أهل العلم منهم ابن عمر، والنخعي، والثوري، وأبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وغيرهم من علماء الأمصار لا يميزون ركعة، والذي قال منهم ركعة، إنما جعلها عند شدة القتال".

(٤) الوجه السادس من الرجوع الستة لصلاة الخوف: أن يصلي الإمام الرباعية الجائز قصرها بكل طائفة ركعة بلا قضاء على الطائفتين. انظر: دقائق أولي النهى: ٦٢٨/١.

(٥) فقد قال ابن القيم في الهدى: ٥٣١/١: "قال الإمام أحمد: كل حديث يروى في أبواب صلاة الخوف فالعمل به جائز، وقال: ستة أوجه أو سبعة، تروى فيها، كلها جائزة وقال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: تقول بالأحاديث كلها، كل حديث في موضعه، أو تختار واحداً منها؟ قال: أنا أقول من ذهب إليها كلها فحسن. وظاهر هذا، أنه يجوز أن تصلي كل طائفة معه ركعة ركعة، ولا تقضي شيئاً".

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٧٢/١، والمغني: ٣١٤/٣، والمبدع: ١٣٤/٢، والإنصاف: ٣٥٦/٢، ودقائق أولي النهى: ٦٢٨/١.

(٧) في الأصل: "سنن". وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

---

وسكين، ما لم يثقله فيكره. ويكره حمل ما يمنع إكمال الصلاة<sup>(١)</sup>. [صوالحي] <sup>(٢)</sup>.

---

(١) كمغفر: بوزن منبر: زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة، أو حلق يتقنع بها المسلح. انظر: دقائق أولي النهى: ٦٣٠/١.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش". وانظر: الكافي لابن قدامة: ٤٧٥/١، والمحرر: ١٣٨/١، والشرح الكبير: ١٤٣/٥، والمبدع: ١٣٥/٢، والإنصاف: ٣٥٧/٢-٣٥٨، والإقناع للحجاوي: ٢٨٨/١.

### باب صلاة الجمعة

تجب على كل ذكر مسلم مكلف حر لا عذر له، وكذا مسافر لا يباح له القصر، وعلى مقيم خارج البلد إذا كان بينهما وبين الجمعة -وقت فعلها- فرسخ فأقل، ولا تجب على من يباح له القصر، ولا على عبد، ومبعض وامرأة، ومن حضرها منهم أجزاءه، ولا يحسب هو، ولا من ليس من أهل البلد من الأربعين، ولا تصح إمامتهم فيها.

### باب صلاة الجمعة

قوله: (ولا تجب على من يباح له القصر<sup>(١)</sup>... الخ) هذا محترز القيود المتقدمة<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ولا<sup>(٣)</sup> يحسب هو، ولا من ليس من أهل البلد... الخ<sup>(٤)</sup>) لأنهم ليسوا من أهل الوجوب، وإنما تصح منهم تبعاً لمن انعقدت به<sup>(٥)</sup>.  
وقوله: (ولا [تصح]<sup>(٦)</sup> إمامتهم فيها) لثلا يصير [٤٧/أ] التابع متبوعاً. ولا تصح أيضاً إمامة من لزمته الجمعة بغيره، كمسافر أقام؛ لأنه ليس من أهل البلد، وكذا من بينه وبين فعلها فرسخ<sup>(٨)</sup>.

(١) لأنه صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يسافرون في الحج وغيره فلم يصل أحد منهم الجمعة فيه مع اجتماع الخلق الكثير. انظر: كشف القناع: ٢٤/٢. قال الألباني في الإرواء: ٦٠/٣ معلقاً على ذلك: "صحيح وإن كنت لم أره مروباً بهذا اللفظ ولكن الاستقراء يدل عليه، وقد ثبت في حديث جابر الطويل في صفة حج النبي صلى الله عليه وسلم عند مسلم وغيره: "حتى أتى عرفة... فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر" وقد كان يوم الجمعة. وحديث جابر أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم: ص ٤٨٣، برقم (١٢١٨).

(٢) وهي قوله: "تجب على كل ذكر، مسلم، مكلف، حر، لا عذر له، وكذا على مسافر لا يباح له القصر، وعلى مقيم خارج البلد إذا كان بينهما وبين الجمعة -وقت فعلها- فرسخ فأقل".

(٣) في الأصل: "لم" والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٤) أي: من الأربعين.

(٥) انظر: المبدع: ١٤٣/٢، والإنصاف: ٣٧٠/٢، والتوضيح: ٣٥٥/١، ودقائق أولي النهى: ٨/٢، وكشف القناع: ٢٤/٢.

(٦) في الأصل: "قولهم". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) ما بين المعقوفين: سقطت من الأصل، و"ش"، والمثبت من الدليل.

(٨) الفرسخ: السكون، وهو: ثلاثة أميال هاشمية، والميل المعروف: كيلو وستمائة متر، وسمي بذلك: لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك، كأنه سكن، وهو: واحد الفراسخ فارسي معرب. انظر: اللسان: ٤٤/٣، والدر النقي: ٢٦٢/٢، والشرح الممتع: ٣٥١/٤.

.....

---

والمريض، والخائف على [نفسه] <sup>(١)</sup> ونحوه: إذا حضرها وجبت عليه، وانعقدت به،  
 وجاز أن يؤم فيها؛ لأن الساقط عنه <sup>(٢)</sup> الحضور للمشقة. فإن تكلفها وحضر: تعينت. ولا  
 تصح صلاة الظهر يوم الجمعة <sup>(٣)</sup> قبل تجميع الإمام <sup>(٤)</sup>، وتصح من معذور قبل تجميع الإمام  
 لأنها فرضه (وقد أداه) <sup>(٥)</sup>. وحرم سفر من تلزمه في يومها بعد الزوال <sup>(٦)</sup> حتى يصليها، إن لم  
 يخف فوت رفقة. وكره قبل الزوال إن لم يأت بها في طريقه. صوالحي <sup>(٧)</sup>.

---

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) في الأصل، و"ش": "عند". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٩/٢.

(٣) أي: ممن يجب عليه حضور الجمعة. انظر: الإقناع للحجاري: ٢٩٢/١.

(٤) أي: صلاته الجمعة. انظر: دقائق أولي النهى: ٩/٢.

(٥) في الأصل و"ش": "وقداه". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٩/٢.

(٦) أي: زوال الشمس، وهو: ميلها عن كبد السماء. انظر: المطالع: ص ١٤، والقاموس المحيط: ص ١٣٠٦.

(٧) انظر: المستوعب: ١١/٣-١٦، والكافي لابن قدامة: ٤٧٨-٤٧٩، والمبدع: ١٤٣/٢-١٤٥، والإنصاف:

٣٧٢/٢-٣٧٣، والتوضيح: ٣٥٥/١، ودقائق أولي النهى: ٩/٢-١٠.

وشُرط لصحة الجمعة أربعة شروط: أحدها: الوقت، وهو من أول وقت العيد إلى آخر وقت

### [مطلب: في شروط الجمعة]<sup>(١)</sup>

قوله: (وهو من أول وقت العيد) وهو: ارتفاع الشمس قيد رمح؛ لأن ابن مسعود رضي الله عنه<sup>(٢)</sup> ومعاوية<sup>(٣)</sup> صليهما ضحى<sup>(٤)</sup>، وقال<sup>(٥)</sup>: "إنما جمعنا خشية عليكم الحر"<sup>(٦)</sup>. وعلم منه: أنها لا تصح قبل ذلك.

(١) ما بين المعرفتين: من "ش". وصلاة الجمعة واجبة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ سورة الجمعة، آية رقم: ٩.

وأما السنة: ما رواه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقوم يتخلفون عن الجمعة: "لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أحرق على رجال يتخلفون عن الجمعة في بيوتهم" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساجد، باب صلاة الجماعة، وبيان التشديد في التخلف عنها: ص ٢٥٧، برقم (٦٥٢).

ونقل ابن المنذر الإجماع على أن الجمعة واجبة على الأحرار البالغين المقيمين الذين لا عذر لهم. انظر: الإجماع: ص ٤١.

(٢) ابن مسعود هو: عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب المذلي، أحد السابقين إلى الإسلام، والمهاجرين إلى الحبشة والمدينة، شهد سائر المشاهد، من كبار العلماء من الصحابة، شهد له النبي ﷺ بالجنة، توفي سنة اثنتين وثلاثين من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ١٥٠/٣، والإصابة: ١٢٩/٤، والتقريب: ص ٣٢٣.

(٣) معاوية هو: معاوية بن صخر بن حرب بن أمية القرشي الأموي، صحابي، أسلم بعد الحديبية، وكتب الوحي، أمير المؤمنين، لم يزل خليفة عشرين سنة حتى مات سنة ستين من الهجرة، وهو ابن ثمان وسبعين سنة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٤٠٦/٧، والإصابة: ١١٢/٦، والتقريب: ص ٥٣٧.

(٤) الضحى هو: خروج وقت النهي، وهو: ارتفاع الشمس قدر رمح، إلى قبيل الزوال، أي: إلى دخول وقت النهي بقيام الشمس. انظر: اللسان: ٤٧٥/٤، ودقائق أولى النهي: ٥١٦/١.

(٥) في "ش": "وقالا". وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب، فالقائل هو عبد الله بن مسعود فقط.

(٦) الأثر المروي عن ابن مسعود: أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجمعة، باب وقت الجمعة: ١٧٧/٣، برقم (٥٢٢٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يقبل بعد الجمعة في أول النهار: ١٠٧/٢، من طريق عبد الله بن سلمة، قال: صلى بنا عبد الله الجمعة ضحى، وقال: "خشيت عليكم الحر". وصححه الألباني في الإرواء: ٦٢/٣.

وأما الأثر المروي عن معاوية فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يقبل بعد الجمعة ويقول: هي أول النهار: ١٠٧/٢، من طريق سعيد بن سويد، قال: "صلى بنا معاوية الجمعة ضحى"، وصححه الألباني في الإرواء: ٦٣/٢.

الظهر، وتجب بالزوال، وبعده أفضل.  
الثاني: أن تكون بقرية

وقيل<sup>(١)</sup>: تجوز<sup>(٢)</sup> بعد طلوع الفجر<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وبعده أفضل) خروجاً من الخلاف<sup>(٤)</sup>، ولأنه الوقت الذي كان ﷺ يصلّيها فيه في أكثر أوقاته<sup>(٥)</sup>. والأولى فعلها عقب الزوال. وتذكر بركة، فإن لم تحصل: صلوا ظهراً<sup>(٦)</sup>.

قوله: (الثاني أن يكون بقرية) مبنية بما جرت العادة به، من آجر<sup>(٧)</sup>، أو لبنة<sup>(٨)</sup>، أو خشب، فلا تُتمم من مكانين متقاربين لم يشمله اسم واحد<sup>(٩)</sup>.

(١) فقد قال في الإنصاف: ٣٧٦/٢: "ذكره ابن عقيل في "مفرداته" عن قوم من أصحابنا: يجوز فعلها بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس".

(٢) في الأصل: "ذلك تجوز"، بزيادة كلمة "ذلك".

(٣) انظر: المغني: ٢٣٩/٣، والشرح الكبير: ١٨٥/٥، والفروع: ٩٦/٢، والمبدع: ١٤٧/٢، والإنصاف: ٣٧٥/٢.

(٤) فعند أبي حنيفة، ومالك والشافعي: لا يجوز فعلها إلا بعد الزوال. انظر: الأم للشافعي: ١٩٤/١، والكافي لابن عبد البر: ٢٤٩/١، ورؤوس المسائل في الخلاف: ٣٤١/١، والانتصار: ٥٧٧/٢، وبدائع الصنائع: ٦٠٢/١.

(٥) في الأصل و"ش": "أوقاتها". وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ١٢/٢. ويدل على أن الرسول ﷺ كان يصلّيها بعد الزوال حديث سلمة بن الأكوع قال: "كنا نجتمع مع رسول الله ﷺ إذا زالت الشمس". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية: ص ٧٩٢، برقم (٤١٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس: ص ٣٣٣، برقم (٨٦٢).

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٨٢/١، والمغني: ٢٤١/٣، والشرح الكبير: ١٩٠/٥، وشرح الزركشي: ٢/١٦٤، والمبدع: ١٤٨-١٤٩، والتوضيح: ٣٥٥/١.

(٧) الآجر: هو ما يبنى به، وهو نوع من اللبن يحرق، فارسي معرب. لسان العرب: ١١/٤، والدر النقي: ٣٠٩/٢.

(٨) قوله: "لبنة" سقطت من "ش"، والمثبت من الأصل. واللبنة: هي التي يبنى بها، الجمع: لبنٌ ولبنٌ وهو: المضروب من الطين مربعاً. انظر: اللسان: ٣٧٥/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥٨٦.

(٩) انظر: الشرح الكبير: ١٩٤/٥-١٩٥، والمبدع: ١٥٠-١٥١، والإنصاف: ٣٦٨/٢، والتوضيح: ٣٥٥/١، والإقناع للحجاوي: ٢٩٣-٢٩٤، ودقائق أولي النهى: ١٣/٢.



قوله: (ولو من قصب<sup>(١)</sup>) أي: ولو كانت القرية من مقصب<sup>(٢)</sup>. وأما أهل الخيام<sup>(٣)</sup>، وبيوت الشعر<sup>(٤)</sup> فلا جمعة عليهم؛ لأن العرب كانوا حول المدينة، وكانوا لا يصلون الجمعة، ولا أمرهم عليه السلام بها<sup>(٥)(٦)</sup>.

(١) القصب: كل نبات ذي أنابيب، واحدها: قصبه. انظر: اللسان: ٦٧٤/١، والقاموس المحيظ: ص ١٦٠.

(٢) مقصب: أي ذات قصب. انظر: اللسان: ٦٧٤/١.

(٣) الخيام: جمع خيمة، وهي بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر، ولا تكون الخيمة عند العرب من ثياب بل من أربعة أعواد وتسقف بالثمام. انظر: المطلع ص: ١٠٥، وكشاف القناع: ٢٣/٢.

(٤) بيوت الشعر: جمع بيت، وهو بيت تصنعه العرب، ويكون من شعر والشعر: نبتة الجسم مما ليس بصوف ولا وبر للإنسان وغيره. انظر: اللسان: ٤١٠/٤.

(٥) قال الألباني في الإرواء تعليقاً على ذلك: ٦٦/٣: "لا أعلم له أصلاً". وقد ذكر نحوه الرافعي في الشرح الكبير ضمن مسائل أخرى كما نقل عنه الحافظ في التلخيص الكبير: ٥٣/٢، وقال: "كل هذه الأشياء المنفية مأخذها بالاستقراء" وقال شيخ الإسلام في الاختيارات: ص ٧٩: "وتجب الجمعة على من أقام في غير بناء كالخيام وبيوت الشعر ونحوها وهو أحد قولي الشافعي وحكاية الأزجي رواية عن أحمد" وقال في مجموع الفتاوى: ١٦٦/٢٤: "كل قوم كانوا مستوطنين ببناء متقارب لا يظعنون عنه شتاء ولا صيفاً تقام فيه الجمعة، إذا كان مبنياً بما جرت عادتهم به من مدر، أو خشب، أو قصب، أو حريد، أو سعف، أو غير ذلك، فإن أجزاء البناء ومادته لا تأثير لها في ذلك، إنما الأصل أن يكونوا مستوطنين ليسوا كأهل الخيام الذين يتجعون في الغالب مواقع القطر، وينقلون بيوتهم معهم إذا انتقلوا" وقال أيضاً في ١٦٨/٢٤: "فإن أبا هريرة كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأله عن الجمعة وهو بالبحرين، فكتب إليه عمر: "أن جمعوا حيثما كنتم" وعن نافع: "أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يمر بالمياه التي بين مكة والمدينة وهم يجمعون في تلك المنازل فلا ينكر عليهم" فهذا عمر يأمر أهل البحرين بالتجميع حيث استوطنوا، مع العلم بأن بعض البيوت تكون من حريد، ولم يشترط بناء مخصوصاً، وكذلك ابن عمر أقر أهل المنازل التي بين مكة على التجميع، ومعلوم أنها لم تكن من مدر، وإنما هي إما من حريد أو سعف".

وما ذكره عن عمر رضي الله عنه، أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب من كان يرى الجمعة في القرى وغيرها: ١٠١/٢، وقال الألباني في الإرواء: ٦٦/٣: "إسناده صحيح على شرط الشيخين" وما ذكره عن ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجمعة، باب القرى الصغار: ١٧٠/٣، برقم (١٥١٨٥)، وصحح إسناده الحافظ في فتح الباري: ٣٨٠/٢.

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٨٢/١، والمغني: ٢٠٣/٣، والشرح الكبير: ١٩٤/٥، والمبدع: ١٥٠/٢، والإنصاف:

٣٦٥/٢، والروض المربع: ص ١٥١.

قوله: (أربعون) رجلاً بالإمام؛ لما رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، عن كعب بن مالك<sup>(٢)</sup> قال: "أول من صلى بنا الجمعة في نقيع الخضعات<sup>(٣)</sup> أسعد بن زرارة<sup>(٤)</sup>، وكنا أربعين"<sup>(٥)</sup>. صححه ابن حبان<sup>(٦)</sup>. ولم ينقل عمن يقتدى به أنها صليت بدون ذلك<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) أبو داود هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، ثقة حافظ، مصنف "السنن"، إمام أهل الحديث في عصره، كان عالماً ورعاً وفقهياً فاهماً، توفي سنة خمس وسبعين ومئتين من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٥٩/١، وتاريخ بغداد: ٥٥/٩، والتقريب: ص ٢٥٠.

(٢) هو: كعب بن مالك بن أبي كعب الأنصاري السلمي، صحابي مشهور، كان من شعراء رسول الله ﷺ، وأحد الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك، توفي في خلافة علي رضي الله عنه. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١٨٧/٤، والإصابة: ٣٠٨/٣، والتقريب: ص ٤٦١.

(٣) في الأصل "ش"، "الخضمان"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ حديث كعب بن مالك. والخضعات: موضع في نواحي المدينة، والنقيع: الموضع الذي يستنقع فيه الماء، وبه سمي هذا الموضع نقيع الخضعات. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٤/٢، ومعجم معالم الحجاز للبلادي: ٨٦/٩.

(٤) هو: أسعد بن زرارة بن عدس بن عبيد بن ثعلبة بن النجار، أبو أمانة الأنصاري الخزرجي، غلبت عليه كنيته واشتهر بها، قدم الإسلام شهد العقبتين، وكان نقيباً على قبيلته، من كبراء الصحابة، توفي في السنة الأولى من الهجرة قبل بدر. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦٠٨/٣، وأسد الغابة: ٨٦/١، وسير أعلام النبلاء: ٢٩٩/١.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الجمعة في القرى: ص ١٣٢، برقم (١٠٦٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب فروض الجمعة: ص ١٢٢، برقم (١٠٨٢)، وابن حبان في الإحسان، كتاب إخباره عن مناقب الصحابة، ذكر البيان بأن أسعد بن زرارة هو الذي جمع أول جمعة في المدينة: ٧٦/٩، برقم (٦٩٧٤)، والحاكم في المستدرک، كتاب الجمعة، باب أول جمعة بعد جمعة المدينة: ٢٨١/١ وقال: "صحيح على شرط مسلم"، والبيهقي في السنن، كتاب الجمعة، باب العدد الذين إذا كانوا في قرية وجبت عليهم الجمعة، وقال: "حسن الإسناد وصحيح": ١٧٦/٣. وحسنه الألباني في الإرواء: ٦٧/٣.

(٦) ابن حبان هو: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي، أبو حاتم، صاحب التصانيف من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، صنف "المسند الصحيح" و"الضعفاء"، توفي سنة أربع وخمسين وثلاث مائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٩٢/١٦، وطبقات الحفاظ: ص ٣٧٥، وشذرات الذهب: ١٦/٣.

(٧) قال الألباني في الإرواء: ٧٠/٣: "ليس في عدد الأربعين حديث ثابت غير حديث كعب بن مالك المتقدم وهو لا يدل على شرطيته؛ لأنها واقعة في عين كما قال الشوكاني" وانظر نيل الأوطار للشوكاني: ١٠٥/٤-١٠٧.

(٨) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٨٣/١، والمغني: ٢٠٤/٣، وشرح الزركشي: ١٩٣/٢، ومعونة أولي النهى: ٢٨٣/٢، ودقائق أولي النهى: ١٢/٢.

لا يظعنون صيفاً ولا شتاءً، وتصح فيما قارب البنيان من الصحراء.  
الثالث: حضور أربعين، فإن نقصوا قبل إقامتهم

قوله: (من الصحراء) أي: ولو بلا عذر، بقريب من البلد بأن يكون بينهما فرسخ فأقل، وقيد<sup>(١)</sup> بالصحراء [٤٧/ب]؛ لأن الجمعة كانت تقام بها في الصدر الأول<sup>(٢)</sup>، فلا يشترط لها المسجد، ولا البنيان، ولا يشترط لها مصر<sup>(٣)</sup> أيضاً، بخلاف لأبي حنيفة<sup>(٤)</sup>. ح في<sup>(٥)</sup>.

قوله: (الثالث: حضور أربعين) رجلاً للخطبة والصلاة من أهل وجوها. قال الصواحي: و[لو]<sup>(٦)</sup> كان فيهم خرس<sup>(٧)</sup> غير الخطيب صحت، أو صم<sup>(٨)</sup> لوجود الشرط. فإن كانوا كلهم خرساً حتى الخطيب، أو كانوا كلهم صماً: لم تصح؛ لفوات الخطبة في صورة الخرس، وفوات سماعها في صورة الصم<sup>(٩)</sup>. قال في حاشية الإقناع<sup>(١٠)</sup>: لكن إذا

(١) في الأصل: "وقيل". وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٢) يدل لذلك حديث كعب بن مالك المتقدم. انظر: ص ١١١.

(٣) مصر: اسم لكل مدينة، وليس المراد به مصر بعينه، وإنما المراد به بلد من أي البلاد كانت. انظر: الدر النقي: ٥٦١/٣.

(٤) انظر: بدائع الصنائع: ٥٨٣/١، وشرح فتح القدير: ٢٢/٢، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين: ٦/٢.

وأبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، إمام أصحاب الرأي، وفقه أهل العراق، يقال أنه من أبناء فارس، ولد سنة ثمانين من الهجرة في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك، وعني بطلب الأثر وارتحل في ذلك مات سنة خمسين ومائة من الهجرة على الصحيح، وله سبعون سنة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٣٢٣/١٣، وسير أعلام النبلاء: ٣٩٠/٦، والتقريب: ص ٥٦٣.

(٥) انظر: المغني: ٢٠٩/٣، والشرح الكبير: ١٩٦/٥، والمبدع: ١٥١/٢، وكشاف القناع: ٢٩/٢.

(٦) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق. وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ١٣/٢.

(٧) في الأصل: "أخرس"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب بدلالة قوله بعد ذلك: "أو صم" وخرس: جمع أخرس وهو: الذي لا يقدر على الكلام. انظر: اللسان: ٦٢/٦، والدر النقي: ٧٨٥/٣.

(٨) صم: جمع أصم من الصمم وهو: انسداد الأذن، وثقل السمع. انظر: اللسان: ٣٤٢/١٢، والقاموس المحيط ص: ١٤٥٩.

(٩) انظر: الفروع: ١١١/٢، والإنصاف: ٣٩٠/٢، والتوضيح: ٣٥٦/١، ومعونة أولي النهى: ٢٨٤/٢، ودقائق أولي النهى: ١٣/٢.

(١٠) انظر: حاشية الإقناع للبهوتي: ق ٤٠/ب.

استأنفوا ظهراً.  
الرابع: تقدم خطبتين.

كان كلهم طرشا<sup>(١)</sup> غير الإمام لم يحصل مقصود الخطبة، فلا ينبغي أن تصح على مقتضى تعليلهم.

[مطلب: في الاستئناف أي: استئناف الجمعة ظهراً]<sup>(٢)</sup>

قوله: (استأنفوا ظهراً) لأن العدد شرط، فاعتبر في جميعها، كالطهارة. والمسبوق إنما صحت منه تبعاً، لصحتها ممن [لم]<sup>(٣)</sup> يحضر الخطبة<sup>(٤)</sup>. إن لم تمكن<sup>(٥)</sup> إعادتها جمعة بشروطها. فإن أمكنت: وجبت؛ لأنها فرض الوقت. م ص<sup>(٦)</sup>.

قوله: (الرابع: تقدم خطبتين) لقوله تعالى: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾<sup>(٧)</sup> والذكر: هو الخطبة<sup>(٨)</sup>. والأمر بالسعي إليه دليل وجوبه، ولمواظبته<sup>(٩)</sup> عليه الصلاة والسلام على ذلك. قال ابن عمر رضي الله عنهما: "كان عليه الصلاة والسلام يخطب خطبتين وهو قائم، يفصل بينهما بجلوس". متفق عليه<sup>(١٠)</sup>. والخطبتان بدل ركعتين لقول

(١) الطرش: الصسم، وقيل: هو أهون الصسم. انظر: المطلع: ص ٩٨، واللسان: ٣١٠/٦.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش"، وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ١٤/٢، وكشاف القناع: ٣٠/٢.

(٤) أي: فلا تصح الجمعة لو نقص العدد قبل إتمامها حتى لو كمل بمسبوق؛ لأن المسبوق إنما صحت منه تبعاً للعدد المعتبر. قال في كشاف القناع: ٣٠/٢: "كصحتها ممن لم يحضر الخطبة تبعاً لمن حضرها".

(٥) في الأصل: "تكن". وهو تحريف، والمثبت من "ش".

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ١٣/٢-١٤، وكشاف القناع: ٣٠/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٠١/٥، والفروع: ١٠٠/٢، والمبدع: ١٥٢/٢-١٥٣، والتوضيح: ٣٥٦/١، ومعونة أولي النهى: ٢٨٥/٢.

(٧) سورة الجمعة، آية رقم: ٩.

(٨) انظر: تفسير الطبري: ١٠٢/٢٨.

(٩) في الأصل: "والمواظبة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش".

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد: ص ١٨٥، برقم (٩٢٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجمعة، باب ذكر الخطبتين قبل الصلاة: ص ٣٣٣، برقم (٨٦١).

من شرط صحتها خمسة أشياء: الوقت، والنية، ووقوعها حضراً، وحضور الأربعين، وأن يكونا ممن تصح إمامته فيها. وأركانها ستة: حمد الله، والصلاة على رسول الله ﷺ،

عمر<sup>(١)</sup>، وعائشة<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما: "قصرت الصلاة من أجل الخطبتين"<sup>(٣)</sup>. لا بدل ركعتين من الظهر؛ لأن الجمعة ليست بدلاً عن الظهر، بل مستقلة بنفسها<sup>(٤)</sup>. صوالحي<sup>(٥)</sup>. قوله: (من شرط صحتها) أي: من شرط صحة الخطبتين، والمرد بالشرط هنا: ما تتوقف عليه الصحة، أعم من أن يكون داخلاً أو خارجاً<sup>(٦)</sup>.

قوله: (والصلاة على رسول الله) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله افتقرت إلى ذكر رسوله<sup>(٧)</sup>، كالأذان<sup>(٨)</sup>. ويتعين لفظ الصلاة. والظاهر: أن المجزئ منها ما يجزئ في تشهد الصلاة،

(١) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح القرشي العدوي، ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة، أمير المؤمنين، مشهور، حم المناقب، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، وولي الخلافة عشر سنين ونصفاً. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٦٤٢/٣، والإصابة: ٢٧٩/٤، والتقريب: ص ٤١٢.

(٢) هي: عائشة بنت أبي بكر الصديق، زوج النبي ﷺ، وأشهر نسائه، أفقه النساء مطلقاً، لما توفي النبي ﷺ كان عمرها ثمان عشرة سنة، توفيت سنة سبع وخمسين من الهجرة على الصحيح. انظر ترجمتها في: الطبقات الكبرى: ٥٨/٨، وأسد الغابة: ١٨٨/٦، والتقريب: ص ٧٥٠.

(٣) أثر عمر، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجمعة، باب من فاتته الخطبة: ٢٣٧/٣، برقم (٥٤٨٥)، وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الرجل تفوته الخطبة: ١٢٨/٢، والأثر مرسل عن عمر. انظر: التلخيص الحبير: ٧٣/٢، وضعه الألباني في الإرواء: ٧٤/٣، وقال عن أثر عائشة رضي الله عنها: ٧٢/٣: "لم أقف على إسناده".

(٤) فقول عمر وعائشة رضي الله عنهما يدل على أن الجمعة فرضت أربع ركعات، فقامت الخطبتان مقام ركعتين. انظر: حاشية اللبدي: ص ٩٦.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٨٧/١، والمغني: ١٧٣/٣، والشرح الكبير: ٢١٩/٥، والمبدع: ١٥٧/٢، والإنصاف: ٣٨٦/٢، ودقائق أولي النهى: ١٧/٢.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ١٨/٢، وكشاف القناع: ٣٣/٢.

(٧) قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع: ٥٣/٥: "وهذا التعليل عليل، وليس بصحيح، وما أكثر العبادات التي لا تقتصر إلى ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم، وهي تقتصر إلى ذكر الله. مثلاً: لو أراد الإنسان أن يتوضأ يقول: باسم الله، ولا يقول: الصلاة والسلام على رسول الله، ولو أراد أن يذبح يقول: باسم الله دون أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم".

(٨) الأذان في اللغة: الإعلام، وهو في الشرع: الإعلام بدخول وقت الصلاة بالذكر المخصوص. انظر: المطلع ص: ٤٧، والإقناع للحجاوي: ١١٧/١.

وقراءة آية من كتاب الله، والوصية بتقوى الله، وموالاةهما مع الصلاة، والجهر بحيث يسمع العدد المعتبر حيث لا مانع. وسننهما: الطهارة، وستر العورة، وإزالة النجاسة، والدعاء للمسلمين، وأن يتولاهما مع الصلاة واحداً، ورفع الصوت بهما حسب الطاقة، وأن يخطب قائماً على مرتفع معتمداً على سيف أو عصا، وأن يجلس بينهما قليلاً فإن أبي أو خطب جالساً فصل بينهما بسكتة، وسن قصرهما والثانية أقصر. ولا بأس أن يخطب من صحيفة.

كما أفتى به بعض مشائخنا، وهو الشيخ محمد بن بلبان<sup>(١)</sup>. [ع<sup>(٢)</sup>].

قوله: (وقراءة آية من كتاب الله تعالى) أي: [٤٨/أ] كاملة، ولا تجزئ آية لا تستقل بمعنى أو حكم، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾<sup>(٣)</sup> أو ﴿مُدَّهَا مَتَانٍ﴾<sup>(٤)</sup> ذكره<sup>(٥)</sup> أبو المعالي<sup>(٦)</sup>. والمذهب: لا بد من قراءة آية، ولو جنباً، مع تحريمها، فلو قرأ ما تضمن الحمد والموعظة ثم صلى على النبي ﷺ: أجزأ. عثمان<sup>(٧)</sup>.

قوله: (معتمداً على سيف أو عصا) أو قوس؛ لفعله عليه السلام<sup>(٨)</sup>؛ ولأنه أمكن

(١) هو: محمد بن عبد القادر بن محمد البلباني البعلبي، ثم الدمشقي الصالح، كان عالماً عاملاً، ورعاً زاهداً، فقيهاً محدثاً، قطع أوقاته في العبادة والعلم والكتابة والدرس، توفي سنة ثلاث وثمانين بعد الألف من الهجرة. انظر ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٣١، وتسهيل السابلة: ١٥٦٧/٣، والأعلام: ٥١/٦.

(٢) ما بين المعقوفين: من "ش". وانظر: هداية الراغب: ص ١٨٤، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي: ٤٩٠/١، والشرح الكبير: ٢٢١/٥، والفروع: ١٠٩/٢، والمبدع: ١٥٩/٢، والإنصاف: ٣٨٧/٢، وكشاف القناع: ٣٤/٢.

(٣) سورة المدثر، آية رقم: ٢١. وفي الأصل: {ثم انظروا} وفي "ش": {ثم نظروا} وهو تحريف، والمثبت هو الصحيح.

(٤) سورة الرحمن، آية رقم: ٦٤.

(٥) في الأصل: "ذكرها" والمثبت من "ش".

(٦) أبو المعالي هو: أسعد، ويسمى محمد بن المنجا بن بركات بن المؤمل التنوخي المعري، ثم الدمشقي، القاضي ووجه الدين أبو المعالي، ولد سنة تسع عشرة وخمسائة من الهجرة، تفقه وبرع في المذهب، وله تصانيف عديدة منها: "الخلاصة"، و"العمدة" في الفقه، توفي سنة ست وستمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة: ٤٩/٢، وشذرات الذهب: ١٨/٥، وتسهيل السابلة: ٧٢١/٢.

(٧) انظر: هداية الراغب: ص ١٨٤، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ١٧٥/٣، والفروع: ١١٠/٢، والمبدع: ١٥٨/٢، والإنصاف: ٣٨٧/٢-٣٨٨، والإقناع للحجاوي: ٢٩٦/١.

(٨) لما روى الحكم بن حزن رضي الله عنه قال: "شهدنا الجمعة مع رسول الله ﷺ فقام متوكئاً على عصا أو قوس" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب الرجل يخطب على قوس: ص ١٣٥، برقم (١٠٩٦)، وأحمد في مسنده: ص ١٢٧٨، برقم (١٧٨٥٦)، وابن خزيمة في صحيحه، جامع أبواب صلاة العيدين، باب الاعتماد على

### فصل [في الكلام أثناء الخطبة]

يحرم الكلام والإمام يخطب، وهو منه بحيث يسمعه، ويباح إذا سكت بينهما أو شرع في دعاء، وتحرم إقامة الجمعة والعيد في أكثر من موضع من البلد إلا الحاجة كضيق وبعد وخوف

له، وفيه إشارة إلى أن هذا الدين فتح به<sup>(١)</sup>. ويكون بيده اليسرى، والأخرى بحرف<sup>(٢)</sup> المنبر<sup>(٣)</sup>. ذكره في الفروع<sup>(٤)</sup> توجيهها. فإن لم يعتمد: أمسك شماله يمينه، أو أرسلهما، وأن يقصد تلقاء وجهه. ح ف<sup>(٥)</sup>.

قوله: (كضيق) أي: المصلي، أي: مسجد البلد عمن تصح منه الجمعة، وإن لم يحب عليه. كما فهمه الشيخ منصور من كلام صاحب المنتهى<sup>(٦)</sup> في

القسي والعصا على المنبر في الخطبة: ٣٥٢/٢، برقم (١٤٥٢)، والبيهقي، كتاب الجمعة، باب الإمام يعتمد على عصا أو قوس: ٢٠٦/٣، وحسن إسناده ابن حجر في تلخيص الحبير: ٦٥/٢، والألباني في الإرواء: ٧٨/٣. (١) هذا محل نظر، قال العلامة ابن القيم في زاد المعاد: ١٩٠/١: "ولم يحفظ عنه أنه تركاً على سيف، وكثير من الجهلة يظن أنه كان يمسك السيف على المنبر إشارة إلى أن الدين إنما قام بالسيف، وهذا جهل قبيح من وجهين: أحدهما: أن المحفوظ أنه صلى الله عليه وسلم تركاً على العصا وعلى القوس، الثاني: أن الدين إنما قام بالوحي، وأما السيف فلم يحق أهل الضلال والشرك، ومدينة النبي صلى الله عليه وسلم التي كان يخطب فيها إنما فتحت بالقرآن، ولم تفتح بالسيف". وقال: ٤٢٩/١: "فإنه لا يحفظ عنه بعد اتخاذ المنبر أنه كان يرقاه بسيف، ولا قوس، ولا غيره، ولا قبل اتخاذ أنه أخذ بيده سيفاً البتة، وإنما كان يعتمد على عصا أو قوس".

(٢) الحرف المراد بالحرف من كل شيء: طرفه وشفيره وحده. انظر: الصحاح: ١٣٤٢/٤، والقاموس المحيط: ص ١٠٣٢.

(٣) للمنبر: مرقاة الخطيب، سمي متراً؛ لارتفاعه وعلوه، من نبرت الشيء: إذا رفعته. انظر: للطلع: ص ١٠٧، واللسان: ١٨٩/٥.

(٤) انظر: الفروع: ١١٩/٢.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٩٢/١، والمغني: ١٧٨/٣، والشرح الكبير: ٢٤٠/٥، والمبدع: ١٦٣/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٩٨/١.

(٦) صاحب المنتهى هو: الإمام العلامة تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى، الحنبلى، المشهور بـ"ابن النجار"، ولد بمصر ونشأ بها، وأخذ الفقه عن أبيه، وولى القضاء، وتبحر في العلوم، حرر كتابه "النتهى" على الراجح من المذهب، وسماه: "متهى الإرادات في جمع المقنع مع التتقيح وزيادات"، واشتغل به عامة الطلبة في عصره، ثم شرحه شرحاً مفيداً، توفي سنة اثنين وسبعين وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: النعت الأكمل ص: ١٤١، وتسهيل السابلة: ١٥٣٠/٣، والأعلام: ٦/٦.

فتنة، فإن تعددت لغير ذلك فالسابقة بالإحرام هي الصحيحة،

شرحه<sup>(١)</sup>. قال<sup>(٢)</sup>: وحينئذ فالتعدد في مصر لحاجة. ع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فإن تعددت لغير ذلك فالسابقة... إلخ) هذا تفريع على ما قبله، أي: فإن تعددت صلاة الجمعة لغير حاجة مما ذكر: فالصحيحة ما باشرها الإمام<sup>(٤)</sup>، أو أذن فيها، ولو تأخرت. فإن استوتا في الإذن<sup>(٥)</sup> وعدمه: فالسابقة هي الصحيحة، والمتخلفة تعيدها ظهراً، وإن وقعتا معا<sup>(٦)</sup> فإن أمكن اجتماعهم مع بقاء الوقت: صلوا الجمعة، وإلا: فظهرا<sup>(٧)</sup>. فإن<sup>(٨)</sup> (جهل كيف وقعتا)<sup>(٩)</sup>: صلوا ظهراً<sup>(١٠)</sup>. [صوالحي] <sup>(١١)</sup>.

(١) فقد قال في شرحه معونة أولي النهى: ٣٠٢/٢: "أي: ضيق مسجد البلد عن أهله".

(٢) انظر: إرشاد أولي النهى: ٣٢٣/١.

(٣) انظر: هداية الراغب ص: ١٨٧، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٥٢/٥، والفروع: ١٠٢/٢، والمبدع:

١٦٦/٢، والإنصاف: ٤٠١/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٠٠/١.

(٤) أي: الإمام الأعظم، أو نائبه. انظر: حاشية ابن قاسم: ٤٦٤/٢.

(٥) في الأصل: "الإذان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "مقيماً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) في الأصل: "فالظهراً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في "ش": "وإن" والمثبت من الأصل.

(٩) في الأصل: "جهلت وكيف وقع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) ولا يعيدون الجمعة، بخلاف ما إذا وقعتا معاً، والفرق بين الصورتين أنه في حال وقوعهما معاً لا يحتمل تصحيح

إحداهما، وفي حال جهل الأولى يحتمل صحة إحداهما. انظر: حاشية ابن قاسم: ٤٦٦/٢.

وقال السعدي في المختارات الجليلة ص: ٧٧: "وأما مسألة تعداد الجمعة في البلد لغير حاجة فهذا متعلق بولاية الأمر، فعلى ولاية الأمر أن يقتضوا على ما تحصل به الكفاية، وإن أحلوا بهذا فالتبعة عليهم، وأما المصلون فإن صلاحهم صحيحة في أي جمعة كانت، سواء كان التعداد لعذر أو لغير عذر، وسواء وقعتا معاً أو جهل ذلك، أو صلى مع الجمعة المتأخرة، فلا إثم عليه ولا حرج ولا إعادة، ومن قال: إنه يعيد في مثل ذلك، فقد قال قولاً لا دليل عليه، وأوجب ما لم يوجبه الله ولا رسوله، وأي ذنب للمصلي وقد فعل ما يلزمه ويقدر عليه؟ وهذا القول الذي يؤمر فيه بالإعادة قول مخالف للأصول الشرعية من كل وجه، وذلك بين والله الحمد".

(١١) ما عيّن المعرفتين: من "ش". وانظر: الكافي لابن قدامة: ٤٩٦/١، والشرح الكبير: ٢٥٥/٥، والفروع: ١٠٤/٢،

والمبدع: ١٦٦/٢، والإنصاف: ٤٠١-٤٠٣، والإقناع للحجاوي: ٣٠٠/١.



ومن أحرم بالجمعة في وقتها وأدرك مع الإمام ركعة أتم جمعة، وإن أدرك أقل نوى ظهراً، وأقل السنه بعدها ركعتان، وأكثرها ست، وسن قراءة سورة الكهف في يومها، وأن يقرأ في فجرها "الم" السجدة، وفي الثانية "هل أتى"، وتكره مداومته عليهما.

قوله: (ومن أحرم بالجمعة في وقتها) احترز به عما لو خرج<sup>(١)</sup> والإمام فيها فأحرم بها المأموم بعد خروجه، فإنها لا تتعقد له جمعة، ولا ظهراً. ح ف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وإن أدرك أقل، نوى ظهراً) أي: إن أدرك أقل من ركعة، نوى خلف الإمام ظهراً، بأن رفع الإمام رأسه من الثانية أتمها ظهراً إن كان دخل وقته، ونواه عند إحرامه، وإلا بأن لم يدخل وقت الظهر، أو دخل ولم ينوه بل نوى جمعة، فتكون صلاته نفلاً<sup>(٣)</sup>. ع<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وسنّ قراءة سورة الكهف في يومها) أي: في يوم الجمعة، اقتصر عليه الأكثر<sup>(٥)</sup>؛ لحديث أبي سعيد<sup>(٦)</sup>: "من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة، أضاء له من النور

(١) أي: وقت الجمعة.

(٢) انظر: معونة أولي النهى: ٢٨٦/٢، ودقائق أولي النهى: ١٥/٢.

(٣) قال في دقائق أولي النهى: ١٥/٢: "أما في الأولى: فكمن أحرم بفرض فبان قبل وقته، وأما الثانية: فلحديث: "إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى"، ولأنّ الظهر لا يتأدى بنية الجمعة ابتداءً، فكذا استدانة"، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ: ص ٢١، برقم (١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية": ص ٧٩٢، برقم (١٩٠٧).

(٤) انظر: هداية الراغب: ص ١٨٣، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣١/٣، والكافي: ٤٨٤/١، والمغني: ١٨٤/٣، والفروع: ١٣٢/٢، والمبدع: ١٤٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٩٥/١.

(٥) في الأصل: "الأكثرين" والمثبت من "ش".

وقراءة سورة الكهف في يومها هو قول جمهور الأصحاب. انظر: المقنع ص: ٤٣، والإنصاف: ٤٠٨/٢، والتوضيح: ٣٦٠/١، وزاد المستنقع ص: ٣٠، ومنتهى الإرادات: ٩٦/١، وفي الإقناع للحجاوي: ٣٠٢/١، وغاية المنتهى: ٢١٣/١: "في يومها وليلتها".

(٦) أبو سعيد هو: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري، الحدري، له ولأبيه صحبة، استصغر بأحد ثم شهد ما بعدها، وروى الكثير من الأحاديث، توفي بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين من الهجرة، وقيل: أربع وسبعين. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٢١٣/٢، وسير أعلام النبلاء: ١٦٨/٣، والتقريب: ص ٢٣٢.

ما بين الجمعتين". رواه البيهقي<sup>(١)</sup>.

وفي خبر [٤٨/ب] آخر<sup>(٢)</sup>: "من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة، أو ليلته، وقى فتنة الدجال"<sup>(٣)</sup>. والحكمة في ذلك: أن الله سبحانه وتعالى ذكر فيها أهوال يوم القيامة،

(١) البيهقي هو: أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي الخرساني البيهقي، الحافظ الفقيه الأصولي، ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة من الهجرة، كان كثير التحقيق، حسن التصنيف، له من التصانيف "السنن الكبرى"، و"الترغيب والترهيب"، توفي سنة ثمان وخمسين وأربعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٦٣/١٨، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٨/٤، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٩٨/١.

والحديث أخرجه مرفوعاً البيهقي في السنن، كتاب الجمعة: باب ما يومر به في ليلة الجمعة ويومها من كثرة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف وغيرها: ٢٤٩/٢، والنسائي في عمل اليوم والليلة: ص ٥٢٨، برقم (٩٥٢)، والحاكم في المستدرک، كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور وآي متفرقة: ٥٦٤/١، وقال: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي، وقال المناوي في فيض القدير: ١٩٨/٦: "قال ابن حجر في تخریج الأذکار: حديث حسن. قال: وهو أقوى ما ورد في سورة الكهف". وصححه الألباني في الإرواء: ٩٣/٣.

وقد أخرجه موقوفاً على أبي سعيد النسائي في عمل اليوم والليلة: ص ٥٢٨، برقم (٩٥٣-٩٥٤)، والدارمي في سننه، كتاب فضائل القرآن، باب فضل سورة الكهف: ٤٥٤/٢، والحاكم في المستدرک، كتاب فضائل القرآن، ذكر فضائل سور وآي متفرقة: ٥٦٤/١، والبيهقي في السنن، كتاب الجمعة: باب ما يومر به في ليلة الجمعة ويومها من كثرة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف وغيرها: ٢٤٩/١، والخطيب في تاريخه: ١٣٤/٤، وصحح إسناده الألباني في الإرواء: ٩٤/٣، وقال: "رجالهم كلهم ثقات رجال الشيخين".

(٢) في الأصل: "من آخر" بزيادة: "من".

(٣) الدجال: هو رجل من بني آدم، خلقه الله تعالى ليكون محنة للناس في آخر الزمان، يُضل به كثيراً ويهدي به كثيراً، وما يضل به إلا الفاسقين، وسمى بذلك من الدجل وهو: التغطية؛ لأنه يغطي الحق بالكذب، وقيل: لضربه نواحي الأرض. انظر: النهاية لابن كثير: ١٥٦/١، وفتح الباري: ٩١/١٣.

والحديث لم أحد من أخرجه بهذا السياق، وروى الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة: ٤٩/٢، برقم (٤٣٠، ٤٢٩) عن علي رضي الله عنه موقوفاً: "من قرأ سورة الكهف يوم الجمعة، فهو معصوم إلى ثمانية أيام من كل فتنة تكون، فإن خرج الدجال عصم منه". وروى الحاكم في المستدرک، كتاب الفتن والملاحم، باب من قرأ سورة الكهف لم يسلط عليه الدجال: ٥١١/٤، عن أبي سعيد موقوفاً: "من قرأ سورة الكهف كما أنزلت ثم خرج إلى الدجال لم يسلط عليه، أو لم يكن عليه سبيل". وقال: "صحيح الإسناد، ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي.

[والجمعة] <sup>(١)</sup> تشبهها؛ لما فيها من اجتماع الخلق، ولأن القيامة تقوم يوم الجمعة. والكهف هو: الغار في الجبل <sup>(٢)</sup>. ح ف <sup>(٣)</sup>.

تمة:

إذا وقع عيد في يوم الجمعة، سقطت الجمعة <sup>(٤)</sup> عمن حضر العيد مع الإمام؛ لأنه عليه الصلاة والسلام صلى العيد، وقال: "من شاء أن يجمع فليجمع". رواه أحمد <sup>(٥)</sup>. سقوط حضور لا سقوط وجوب، كمريض <sup>(٦)</sup>. صوالحي <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر في معنى الكهف: المطلع: ص ١٠٧، والقاموس المحيط: ص ١١٠٠.

(٣) انظر: المبدع: ١٧٠/٢-١٧١، ومعونة أولي النهى: ٣٠٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٢٧/٢، وكشاف القناع: ٤٧/٢.

(٤) في الأصل: "الجمع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) الحديث أخرجه أحمد في مسنده: ص ١٣٩٦، برقم (١٩٣١٨)، وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا وافق يوم الجمعة يوم عيد: ص ١٣٣، برقم (١٠٧٠)، والنسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب اجتماع العيدين وشهورهما: ص ١٨٧، برقم (١٥٩٠)، وابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، باب ما جاء فيما إذا اجتمع العيدين في يوم: ص ١٤٥، برقم (١٣١٠)، وابن خزيمة في صحيحه، أبواب صلاة العيدين، باب الرخصة في التخلف عن الجمعة: ٣٥٩/٢، برقم (١٤٦٤)، والحاكم في المستدرک، كتاب الجمعة، باب كيف يصنع إذا اجتمع العيد والجمعة في يوم: ٢٨٨/١، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح النسائي: ٣٤٨/١.

(٦) فمن حضرها منهم وجبت عليه، وانعقدت به، وصح أن يوم فيها. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٥/٢.

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥١٠/١، والشرح الكبير: ٢٦١/٥، والفروع: ١٣٤/٢، والمبدع: ١٦٧/٢، والإنصاف: ٤٠٣/٢.

## باب صلاة العيدين

وهي فرض كفاية،

باب صلاة العيدين<sup>(١)</sup>

عيد الفطر<sup>(٢)</sup>، وعيد الأضحى<sup>(٣)</sup>. وهو<sup>(٤)</sup> لغة: ما اعتادك، أي: تردد عليك مرة بعد أخرى. اسم مصدر من عاد، سمي به اليوم المعروف؛ لأنه يعود بالفرح والسرور. وجمع بالياء، وأصله الواو؛ للفرق بينه وبين أعواد الخشب، أو للزومها في الواحد. أي: صفتها، وأحكامها، وما يتعلق (بذلك).

يروي أن أول صلاة عيد صلاحها رسول الله ﷺ عيد الفطر<sup>(٥)</sup>، في السنة الثانية من الهجرة<sup>(٦)</sup>. وواظب عليها حتى مات. ش. ع<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وهي فرض كفاية<sup>(٨)</sup>) لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾

(١) في هامش "ش": "مطلب: صلاة العيدين: عيد الفطر وعيد الأضحى".

والأصل في صلاة العيد: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنذِرْ﴾ سورة الكوثر، آية رقم: ٢.

وأما السنة: فمنها ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الأضحى والفطر ثم يخطب بعد الصلاة" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب المشي والركوب إلى العيد والصلاة قبل الخطبة بغير أذان ولا إقامة: ص ١٩١، برقم (٩٥٧). ونقل صاحب المغني الإجماع على مشروعيتها. انظر: المغني: ٢٥٣/٣.

(٢) الفطر: اسم مصدر من قولك: أفطر الصائم إفطاراً. وسمي عيد الفطر؛ لأن به يفطر الناس من صيام شهر رمضان. انظر: المطلع: ص ١٣٧، والدر النقي: ٢٧٥/٢.

(٣) الأضحى: مأخوذ من الأضحية، وهي لغة في الأضحية وهي ما يذبح من إبل وبقرة وغنم أيام النحر، وسميت بذلك؛ لأنها تذبح في وقت الضحى، وبما سمي عيد الأضحى. انظر: الصحاح: ٢٤٠٧/٦، والدر النقي: ٧٩٠/٣، ومنتهى الإرادات: ٢١١/١.

(٤) أي: العيد، وانظر في معنى العيد لغة: الصحاح: ٥١٥/٢، والمطلع: ص ١٠٨، والدر النقي: ٢٧٣/٢.

(٥) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٦) انظر: الطبقات الكبرى: ٢٤٨/١، وتاريخ الطبري: ٤١٨/٢، والبداية والنهاية: ٢٥٥/٣.

(٧) انظر: كشف القناع: ٥٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ١٧٨/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٦/٢.

(٨) فرض الكفاية: هو الذي إذا قام به قوم سقط عن الباقيين، وسمي بذلك؛ لأن فعل البعض كاف في تحصيل المقصود.

وَأَحْرَجَ<sup>(١)</sup> هي صلاة العيد في قول عكرمة<sup>(٢)</sup>، وعطاء<sup>(٣)</sup>. وكان النبي ﷺ والخلفاء بعده يداومون عليها<sup>(٤)</sup>. إذا تركها أهل بلد من أهل وجوبها قاتلهم الإمام؛ لأنها من أعلام الدين الظاهرة، وفي تركها قناون بالدين. ذكره بعضهم<sup>(٥)</sup>.

قوله: (كالجمعة) أي: كشروط الجمعة، من دخول الوقت، والاستيطان<sup>(٦)</sup>، وحضور الأربعين، والرجال الأحرار المستوطنين، فلا تقام صلاة العيد إلا حيث تقام الجمعة. ولا بأس بحضورها النساء، غير مطيبات، ويعتزلن الرجال<sup>(٧)</sup>.

=

منه والخروج عن عهده. انظر: مختصر الخرقى، ص: ١٩٨، ونهاية السؤل: ١/١٨٧.

(١) سورة الكوثر، آية رقم: ٢.

(٢) انظر قوله في: تفسير الطبري: ٣٠/٣٢٦.

وعكرمة هو: أبو عبد الله المدني، مولى ابن عباس، أصله من البربر من أهل المغرب، ثقة عالم ثبت عالم بالتفسير، توفي سنة أربع ومائة من الهجرة، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥/٢٨٧، والتقريب: ص ٣٩٧، وطبقات الحفاظ: ص ٤٣.

(٣) انظر قوله في: تفسير الطبري: ٣٠/٣٢٧.

وعطاء هو: أبو محمد، عطاء بن أبي رباح القرشي، مولاهم، المكي، ثقة فقيه عالم كثر الحديث، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، أدرك مائتي صحابي، توفي سنة أربع عشرة ومئة من الهجرة على المشهور. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥/٤٦٧، والتقريب: ص ٣٩١، وطبقات الحفاظ: ص ٤٥.

(٤) فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، رأيي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، فكلهم كانوا يصلون قبل الخطبة" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد: ١٩٢، برقم (٩٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين: ص ١٤١، برقم (٨٨٤).

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ١/٥١٣، والمغني: ٣/٢٥٣، والواضح: ١/٤١٣، والشرح الكبير: ٥/٣١٦، ٣/٣١٥، والمبدع: ٢/١٧٨.

(٦) الاستيطان: من وطن بالمكان واستوطنه أي: اتخذ وطناً، أي: محلاً ومسكناً يقيم فيه. انظر: اللسان: ١٣/٤٥١، والقاموس المحيط: ص: ١٥٩٨.

(٧) انظر: الكافي: ١/٥١٣-٥١٧، والمغني: ٣/٢٦٣-٢٨٧، والشرح الكبير: ٥/٣٢٨-٣٣٣، والفروع: ٢/١٣٧، والمبدع: ٢/١٨٢، والإنصاف: ٢/٤٢٤-٤٢٧، والإقناع للحجاوي: ١/٣٠٨.

وتسن بالصحراء، ويكره التنفل قبلها وبعدها قبل مفارقة المصلي، ووقتها كصلاة الضحى، فإن لم يعلم بالعيد إلا بعد الزوال صلوا من الغد قضاء، وسن تبكير المأموم وتأخر الإمام إلى وقت

وفرض الكفاية إذا سقط بفعل الغير، هل يقع فعله [٤٩/أ] ثانياً واجبا، أو تطوعاً؟ فيه وجهان. حفيد. والصحيح أنه يقع تطوعاً؛ لقول المصنف<sup>(١)</sup> فيما سيأتي<sup>(٢)</sup>: "سن<sup>(٣)</sup> لمن فاتته قضاؤها، ولو بعد الزوال"<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وتسن بالصحراء<sup>(٥)</sup>) إن كانت قرية من البنيان عرفاً؛ لأنه أوقع هيبة، وأظهر شعاراً<sup>(٦)</sup>، ولا يشق؛ لعدم تكرره، بخلاف الجمعة، إلا بمكة المشرفة، فتصلي في المسجد الحرام؛ لفضيلة البقعة، ومشاهدة الكعبة<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ويكره النفل... الخ) لثلاث يتوهم أن لها راتبه، قبلها وبعدها<sup>(٨)</sup>، ولثلاث يقتدى به. فإن خرج وصلي بمنزلة، أو عاد للمصلي فصلي به: فلا بأس. م ص<sup>(٩)</sup>.  
قوله: (من الغد قضاء) سواء كان التأخير لعذر أو لا؛ لما رواه

(١) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الرضع المقروء لغة.

(٢) انظر: ص ١٢٦.

(٣) في الأصل: "يسن". والثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٤) وقال الحجاوي أيضاً في حواشي التنقيح: ص ١١٢: "ويمكن على اشتراط العدد أن يقال الصلاة الأولى سقط بها فرض الكفاية فصار ما بعدها سنة".

(٥) لحديث أبي سعيد رضي الله عنه: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر والأضحى إلى المصلي" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلي بغير منبر: ص ١٩١، برقم (٩٥٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين: ص ٣٤٢، برقم (٨٨٩).

(٦) الشعار: العلامة، وهو ما جعل علماً لطاعة الله تعالى. انظر: الصحاح: ٦٩٨/٢، واللسان: ٤١٣/٤.

(٧) انظر: الشرح الكبير: ٣٣٦/٥، والفروع: ١٣٨/٢، والمبدع: ١٨٢/٢، والإنصاف: ٤٢٦/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٧/٢، وكشاف القناع: ٥٩/٢.

(٨) فقد جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنه: "أن النبي صلى الله عليه وسلم يخرج يوم الفطر، فصلي ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الصلاة قبل العيد وبعدها: ص ١٩٦، برقم (٩٨٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب العيدين، باب ترك الصلاة قبل العيد وبعدها في المصلي: ص ٣٤٣، برقم (٨٨٤).

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٤٣/٢، وانظر في ذلك أيضاً: مسائل أحمد برواية عبد الله: ٤٢٦/٢، والكافي لابن قدامة: ٥٢٢/١، والمغني: ٢٨٠/٣-٢٨٢، والواضح: ٤٢٤/١، والمبدع: ١٨٩/٢، والإنصاف: ٤٣١/٢-٤٣٢.

الصلاة، وإذا ذهب في طريق يرجع من أخرى، وكذا الجمعة، وصلاة العيد ركعتان: يكبر في

[أبو] عمير بن أنس<sup>(١)</sup>. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وإذا مضى في طريق رجع في أخرى) وعلمته: شهادة الطريقين له، أو تسويته بينهما في التبرك بمروره، أو سرورهما بمروره، أو الصدقة على فقائهما، ونحوه<sup>(٣)</sup>، ولذا قال: "وكذا<sup>(٤)</sup> الجمعة"<sup>(٥)</sup>، ولا يمتنع أيضا في غير الجمعة. م ص<sup>(٦)</sup>.

(وصلاة العيد ركعتان) أي: قبل الخطبة؛ لقول ابن عمر: "كان النبي ﷺ وأبو بكر<sup>(٧)</sup>، وعمر، وعثمان<sup>(٨)</sup>، يصلون العيد قبل الخطبة".

(١) ما بين المعرفتين: سقط من الأصل و"ش" و المثبت هو الصواب كما في كشف القناع: ٥٦/٢.

(٢) أبو عمير هو: عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، كان ثقة، قليل الحديث، قيل كان أكبر ولد أنس بن مالك. انظر: ترجمته في الطبقات الكبرى: ١٩٢/٧، والتقريب: ص ١٦٦.

والحديث رواه أبو عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب رسول الله ﷺ: "أن ركبا جاءوا إلى النبي ﷺ يشهدون أنهم رأوا الهلال بالأمس فأمرهم أن يفطروا، وإذا أصبحوا أن يغدوا إلى مصلاهم". رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب إذا لم يخرج الإمام للعيد من يومه يخرج من الغد: ص ١٤٠، برقم (١١٥٧)، والنسائي في سننه، كتاب صلاة العيدين، باب الخروج إلى العيدين من الغد: ص ١٨٤، رقم (١٥٥٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في الشهادة على رؤية الهلال: ص ١٨١، رقم (١٦٥٢)، وأحمد في مسنده: ص ١٤٩٢، رقم (٢٠٨٤)، والبيهقي في السنن، كتاب صلاة العيدين، باب الشهود يشهدون على رؤية الهلال: ٣١٦/٣، وقال: "هذا إسناد صحيح"، وصححه الألباني في الإرواء: ١٠٢/٣.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥١٤/١، والشرح الكبير: ٣١٩/٥، والمبدع: ١٧٩/٢، والإنصاف: ٤٢٠/٢.

(٤) كزيادة الأجر بالسلام على أهل الطريق الآخر. انظر: كشف القناع: ٥٨/٢.

(٥) في الأصل: "نحوه"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٦) في "ش": "الجمعة"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٩/٢، وانظر في ذلك أيضا: مسائل أحمد برواية عبد الله: ٤٣٦/٢، والمغني: ٣٨٣/٣، والواضح: ٤٢٤/١، والشرح الكبير: ٣٣٠/٥، والمبدع: ١٨١/٢، والإنصاف: ٤٢٣/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٢٧/٢.

(٨) أبو بكر هو: عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن تميم بن مرة التيمي، أبو بكر بن أبي قحافة، الصديق الأكبر، خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات في جمادي الأولى سنة ثلاث عشرة من الهجرة، وله ثلاث وستون سنة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ١٦٩/٣. وأسد الغابة: ٢٠٥/٣، والتقريب: ص ٣١٣.

(٩) هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، أمير المؤمنين، ذو النورين، أحد السابقين الأولين، والخلفاء الأربعة، والعشرة المبشرة بالجنة، استشهد في ذي الحجة بعد عيد الأضحى سنة خمس وثلاثين من الهجرة، فكانت

الأولى بعد تكبيرة الإحرام، وقبل التعوذ "سَآءٌ"، وفي الثانية قبل القراءة "هَسَاءٌ"، يرفع يديه مع كل تكبيرة، ويقول بينهما: الله أكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً، وصلى الله على محمد النبي وآله، وسلم تسليماً كثيراً، ثم يستعيز، ثم يقرأ جهراً الفاتحة ثم "سبح" في الأولى، و"الغاشية" في الثانية، فإذا سلم خطب خطبتين

متفق عليه<sup>(١)</sup>. فلو قدم الخطبة: لم يعتد بها.

وحكمة التأخير هنا للخطبة وتقديعها في الجمعة: أن الخطبة في [الجمعة]<sup>(٢)</sup> شرط، والشرط يقدم على المشروط، بخلاف خطبة العيد، أيضاً: صلاة العيد فرض، وخطبته سنة، والفرض مقدم على السنة<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وصلى الله على (محمد النبي)<sup>(٤)</sup> وآله وسلم تسليماً) وإن أحب قال غير ذلك، أي: غير ما ذكر من الأذكار، كـ "سبحان الله، والحمد لله، والله أكبر"؛ لأن الغرض الذكر بعد التكبير. وإذا شك في عدد التكبير بنى على اليقين. وإذا نسي التكبير حتى قرأ: سقط؛ لأنه سنة فات محلها. وإن أدرك الإمام رакعاً: أحرم ثم ركع، ولا يشتغل بقضاء التكبير. وإذا أدركه<sup>(٥)</sup> قائماً بعد فراغه من التكبير [٤٩/ب]: لم يقضه<sup>(٦)</sup>، وكذا إن أدركه في أثناء سقط ما فات. ع<sup>(٧)</sup>.

- 
- خلافه اثني عشرة سنة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥٣/٣، وأسد الغاية: ٤٨٠/٣، والتقريب: ص ٣٨٥.
- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب الخطبة بعد العيد: ص ١٩٢، رقم (٩٦٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة العيدين: ص ٣٤٢، برقم (٨٨٨).
- (٢) ما بين المعقوفين: من "ش".
- (٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ص ٥١٨/١-٥٢١، والشرح الكبير: ٣٣٩/٥، والمبدع: ١٨٣/٢، والإنصاف: ٤٢٧/٢-٤٢٩، وكشاف القناع: ٦٠/٢، وحاشية النجدي: ٣٦٧/١.
- (٤) في الأصل و "ش": "النبي محمد"، والمثبت لفظ الدليل.
- (٥) في الأصل: "أدرك" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٦) في الأصل: "لم يقض"، والمثبت من "ش" وهو لفظ هداية الراغب: ص ١٩٣.
- (٧) انظر: هداية الراغب: ص ١٩٣، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٥٢٠/١، والمغني: ٢٧٤/٣-٢٧٥، والشرح الكبير: ٣٥٦-٣٤٦/٥، والمبدع: ١٨٥/٢، والروض المربع: ص ١٦٣، وكشاف القناع: ٦١/٢.



وأحكامهما كخطبتي الجمعة، لكن يسن أن يستفتح الأولى بتسع تكبيرات والثانية بسبع، وإن صلى العيد كالنافلة صح؛ لأن التكبيرات الزوائد والذكر بينهما والخطبتين سنة، وسن لمن فاتته قضاؤها ولو بعد الزوال.

قوله: (وأحكامهما) أي: الخطبتين (كخطبتي الجمعة) حتى في الكلام فيحرم، حيث يحرم في خطبتي الجمعة، إلا التكبير مع الخاطب: فيسن. ويشترط لهما ما يشترط لخطبتي الجمعة، من الحمد، والصلاة على رسول الله ﷺ، وقراء آية، والوصية بتقوى الله وإن كانتا مسنونتين. إلا حضور العدد، واستماعهما<sup>(١)</sup>. ح ف<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وسن<sup>(٣)</sup> لمن فاتته قضاؤها) أي: في يومها منفردا، أو جماعة، ولو أقل من أربعين؛ لأنها صارت تطوعا؛ لسقوط فرض الكفاية. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

(١) فلا يجب حضورهما ولا استماعهما. انظر: الإقناع للحجاوي: ٣١٠/١.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٢١/١، والمغني: ٢٧٧/٣-٢٧٩، والشرح الكبير: ٣٥١/٥-٣٥٧، والمبدع: ١٨٧/٢-١٨٨، ومعونة أولي النهى: ٣٣١/٢-٣٣٢، وكشاف القناع: ٦٢/٢-٦٣.

(٣) في الأصل: "ويسن"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ٣٦٤/٥، والفروع: ١٤٥/٢، والمبدع: ١٩٠/٢، والإنصاف: ٤٣٣/٢، ومنتهى الإرادات: ٩٨/١، وغاية المنتهى: ٢١٨/١.

### فصل [في التكبير أيام العيدين]

يسن التكبير المطلق والجهر به في ليلتي العيدين إلى فراغ الخطبة، وفي كل عشر ذي الحجة، والتكبير المقيد في الأضحى عقب كل فريضة صلاحها في جماعة،

### فصل

### [في التكبير أيام العيدين]

قوله: (يسن التكبير المطلق) وهو الذي غير مقيد بأدبار الصلوات في حق ذكر، وأنثى، حراً، وعبدًا<sup>(١)</sup>، ومميزًا<sup>(٢)</sup>. م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والجهر به في ليلتي العيدين) أي: لغير أنثى، في البيوت، والأسواق، والمساجد، وغيرها<sup>(٤)</sup>. ويجهر به في الخروج إلى المصلى، إلى فراغ الإمام من الخطبة، والتكبير في عيد فطر أكد؛ لقوله تعالى: ﴿وَلْتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾<sup>(٥)</sup> أي: عدة رمضان<sup>(٦)</sup> ﴿وَلْتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَانَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> أي: عند إكمالها<sup>(٨)</sup>. م ص<sup>(٩)</sup>.

(١) العبد: خلاف الحر، وجمعه عبيد. انظر: الصحاح: ٥٠٢/٢، والدر النقي: ٢٥٥/٢.

(٢) المميز: الذي يفهم الخطاب، ويرد الجواب، ولا ينضبط بسنن، بل يختلف باختلاف الأفهام. انظر: المطلع: ٥١.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٤٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٥٢٤/١، والشرح الكبير: ص ٣٦٨/٥، والتوضيح: ٣٦٣/١، وهداية الراغب: ص ١٩٤.

(٤) في "ش": "وغيرهما" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٥) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٥.

(٦) انظر: تفسير الطبري: ١٥٦-١٥٧، وتفسير ابن كثير: ٣١٢/١.

(٧) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٥.

(٨) انظر: تفسير الطبري: ١٥٦-١٥٧، وتفسير ابن كثير: ٣١٢/١.

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٤٥/٢، والروض المربع: ص ١٦٤، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٥٢٤/١، والشرح الكبير: ٣٦٦/٥، والفروع: ١٤٦/٢، والمبدع: ١٩١/٢، والإنصاف: ٤٣٤، ٤٣٥، والتوضيح: ٣٦٣/١.

من صلاة الفجر يوم عرفة إلى عصر آخر أيام التشريق، إلا انحرم فيكبر من صلاة ظهر يوم النحر،

قوله: (من فجر يوم عرفة<sup>(١)</sup> إلى عصر آخر أيام التشريق) أي: إلى بعد صلاة العصر، الذي هو الرابع من يوم عيد الأضحى. والجهر به مسنون، إلا للمرأة<sup>(٢)</sup>. ويأتي به كالذكر عقب الصلاة. وإذا فاتته صلاة من عامه<sup>(٣)</sup>، فقضاهما فيها<sup>(٤)</sup> جماعة: كبر. فيكون تكبير المحل ثلاثاً<sup>(٥)</sup> وعشرين فريضة، وتكبير المحرم عقب (سبع عشرة)<sup>(٦)</sup>؛ لأن التكبير مشروع (في الصلاة)<sup>(٧)</sup>، فكان أشبه بها<sup>(٨)</sup>. قال منصور البهوتي<sup>(٩)</sup>: يؤخذ منه تقلد التكبير على الاستغفار، وقول اللهم أنت السلام... الخ.

قوله: (إلا المحرم فيكبر من صلاة ظهر يوم النحر<sup>(١٠)</sup>) لأنه قبل ذلك مشغول بالتلبية، وهي في حقه أفضل. فلو رمى جمرة العقبة<sup>(١١)</sup> قبل الفجر: لم يكبر لأن التلبية تنقطع برمي جمرة العقبة<sup>(١٢)</sup>، ولو أخر الرمي إلى بعد الظهر: كبر، ولي. والمسافر والمميز، [والمقيم

(١) يوم عرفة: هو اليوم التاسع من ذي الحجة، سمي بذلك لأن الوقوف بعرفة فيه. انظر: المطلع: ص ١٥٣.

(٢) في "ش": "المراة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٣) بأن كانت من صلوات المحرم فما بعده من ذلك العام. انظر: حاشية النجدي: ٣٧٠/١.

(٤) أي: في أيام التشريق.

(٥) في الأصل و"ش": "ثلاث" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل و"ش": "سبعة عشر" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٧) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٨) انظر: المستوعب: ٦٥/٣، والكافي لابن قدامة: ٥٢٤/١-٥٢٥، والمغني: ٣٨٨/٣، والشرح الكبير: ٣٧٠/٥، والمبدع: ١٩١/٢، والإنصاف: ٤٣٦/٢.

(٩) في الأصل و"ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة، وانظر قوله في: كشف القناع: ٦٦/٢.

(١٠) يوم النحر هو: اليوم العاشر من ذي الحجة، سمي يوم النحر لما يقع فيه من نحر الإبل. انظر: المطلع: ص ١٥٤، والدر النقي: ٤٢٨/٢.

(١١) جمرة العقبة: الجمرة: الحصاة، ثم سمي للموضع الذي ترمى فيه الحصيات السبع جمرة، والعقبة: موضع بين منى ومكة بينها وبين مكة نحو ميلين، وهي مدخل منى من الغرب. انظر: معجم البلدان: ١٣٤/٤، والمطلع: ص ١٩٨، ومعجم معالم الحجاز: ١٢٥/٦.

(١٢) قال في كشف القناع: ٦٥/٢: "فعموم كلامهم: يقتضي أنه لا فرق بينه وبين من لم يرم إلا بعد طلوع الشمس، حملاً على الغالب في رمي الجمرة، إذ هو بعد الشروق، يؤيده: لو أخر الرمي إلى بعد الظهر فإنه يجتمع

ويكبر الإمام مستقبل الناس، وصفته شفعا: الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله، والله أكبر الله أكبر،  
والله الحمد، ولا بأس بقوله لغيره: تقبل الله منا ومنك.

وبالبلغ<sup>(١)</sup> في التكبير عقب المكتوبات سواء. صوالحي وزيادة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويكبر الإمام مستقبل الناس) (أي: يكبر الإمام بعد فراغه من الصلاة حالة كونه)<sup>(٣)</sup> [مستقبل الناس]<sup>(٤)</sup>. وسن لمن نسي التكبير قضاؤه مكانه إن ذكره، فإن قام، أو ذهب: عاد جالسا وكبر، ما لم يحدث، أو يخرج من المسجد، أو يطل الفصل؛ لأنه سنة فات محلها. وإن قضاها فلا بأس. ويكبر إن نسيه<sup>(٥)</sup> إمامه، (وكذا إن قضى فائتة جماعة في عامه)<sup>(٦)</sup>. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ولا بأس بقوله: لغيره... الخ) أي: ولا بأس بتهنئة الناس بعضهم بعضا بما يحصل [٥٠/أ] بينهم من الأدعية، منه قوله: لغيره: تقبل الله منا ومنك، كالجواب<sup>(٨)</sup>. نقله جماعة<sup>(٩)</sup>.

==

في حقه التكبير والتلبية، فيبدأ بالتكبير ثم يلي؛ لأن التكبير من جنس الصلاة.

- (١) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، ففي دقائق أولي النهى: ٤٦/٢: "ومسافر ومميز، كمقيم وبالغ في التكبير عقب المكتوبة" وفي كشف القناع: ٦٦/٢: "ومسافر كمقيم في التكبير... ومميز كبالغ".  
(٢) انظر: المغني: ٢٨٩/٣، والشرح الكبير: ٣٧٢/٥-٣٧٣، والمبدع: ١٩٣/٢، والإنصاف: ٤٣٦/٢-٤٣٧.

(٣) ما بين القوسين: في هامش الأصل، وعليه علاقة تصحيح.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) في الأصل: "سجد"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) هذه الجملة تكرر لقوله ص ١٢٨ "وإذا فاتته صلاة من عامه فقضاها فيها جماعة: كبر" فلم يكن لها داع.

(٧) انظر: المغني: ٢٩٣/٣، والكافي لابن قدامة: ٥٢٦/١، والمبدع: ١٩٣/٢، والإنصاف: ٤٣٨/٢-٤٣٩، ودقائق أولي النهى: ٤٥/٢.

(٨) كالجواب أي: من قيل له ذلك أن يقول له: تقبل الله منا ومنك. انظر: حاشية ابن قاسم: ٥٢٢/٢.

(٩) انظر: كتاب التمام للقاضي ابن الفراء: ٢٥٠/٢، والمغني: ٢٩٤/٣.

ويستحب عمل الخير في أيام عشر ذي الحجة، من صدقة، وصوم، خصوصاً يوم عرفة، وسائر أعمال البر؛ لأنها أفضل الأيام؛ الحديث: "ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من عشر ذي الحجة" (١).  
ولا بأس بالتعريف (٢) عشية (٣) عرفة بالأمصار؛ لأنه دعاء وذكر، وأول من فعله ابن عباس (٤)، وعمرو بن حريث (٥) (٦).

- (١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العيدين، باب فضل العمل في أيام التشريق: ص ١٩٣، برقم (٩٦٩).  
(٢) التعريف هو: اجتماع الناس عشية عرفة في المساجد للذكر والدعاء حتى تغرب الشمس، كما يفعله أهل عرفة، وهو بدعة محدثة أنكرها التابعون والأئمة من بعدهم. انظر: البدع لابن وضاح: ص ٦٢.  
قال في الإنصاف: ٤٤١/٢: "ولم ير الشيخ تقي الدين التعريف بغير عرفة، وأنه لا نزاع فيه بين العلماء، وأنه منكر وفاعله ضال". وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع: ٢٢٧/٥: "والصحيح أن هذا فيه بأس، وأنه من البدع، وهذا إن صح عن ابن عباس فلعله على نطاق ضيق مع أهله وهو صائم في ذلك اليوم، ودعاء الصائم حري بالإجابة، فلعله جمع أهله ودعا عند غروب الشمس، وأما أن يفعل بالمساجد ويظهر ويعلن، فلا شك أن هذا من البدع، لأنه لو كان خيراً لسبقونا إليه - أي: الصحابة - ولكان هذا مما تتوافر الدواعي على نقله".  
(٣) العشي: ما بين زوال الشمس إلى وقت غروبها. انظر: اللسان: ٦٠/١٥.  
(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف، كتاب الحج، باب التعريف بغير عرفة: ٣٧٦/٤، برقم (٨١٢٢)، وابن أبي شيبة في مصنفه، القسم للملحق: كتاب الحج، في التعريف من قال: ليس إلا بعرفة: ص ٣١٠، بإسناد صحيح.  
(٥) هو: عمرو بن حريث بن عمرو بن مخزوم المخزومي، ولد قبيل الهجرة، له صحبة ورواية. قال الواقدي: "قبض رسول الله ﷺ ولعمرو بن حريث ثنتا عشرة سنة"، ولي الكوفة أيام زياد بن أبيه، توفي سنة خمس وثمانين من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٢٣/٦، وأسد الغابة: ٢١٠/٣، وسير أعلام النبلاء: ٤١٧/٣.  
والأثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه، القسم للملحق: كتاب الحج، في التعريف من قال: ليس بعرفة: ص ٣١١، بإسناد صحيح.

(٦) انظر: المغني: ٢٩٥-٢٩٤، والفروع: ١٥٠/٢، والمبدع: ١٩٤/٢، وكشاف القناع: ٦٧/٢.

## باب صلاة الكسوف

وهي سنة

باب صلاة الكسوف<sup>(١)</sup>

الإضافة على نوعين<sup>(٢)</sup>: إضافة تعريف، وإضافة تقييد. فكل ما كانت الماهية كاملة فيه تكون إضافته للتعريف، وما كانت ماهيته ناقصة بإضافته للتقييد، نظير الأول: ماء البئر، وصلاة الكسوف. ونظير الثاني: ماء الباقلاً<sup>(٣)</sup>، وصلاة الجنازة. وهو من قبيل إضافة الشيء إلى سببه؛ لأن سببها الكسوف. ثم إن الكسوف والخسوف بمعنى واحد، وقيل غير ذلك. صوالحي.

قوله: (وهي سنة) مؤكدة، جماعة، وفردى<sup>(٤)</sup>. وإنما سنت الصلاة لها؛ لأن الساعة

(١) في هامش "ش": "مطلب: في صلاة الكسوف". والكسوف: مصدر كسفت -يفتح الكاف وضهما- ومثله في المعنى خسفت، وهو: ذهاب ضوء الشمس، أو القمر، أو بعضه. وقيل: الكسوف مختص بالشمس، والخسوف بالقمر، وقيل: الكسوف في أوله، والخسوف في آخره، وقيل: الكسوف تغيرهما، والخسوف تغييها. انظر: الصحاح: ١٤٢١/٤، والإنصاف: ٤٤١/٢، والمطلع: ص ١٠٩، والروض المربع: ص ١٦٥. والأصل في صلاة الكسوف الكتاب والسنة والإجماع؛

أما الكتاب فقد استنبطها بعضهم من قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ لَا تَسْجُدُوا لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ﴾ سورة فصلت، آية رقم: ٣٧.

وأما السنة فمنها: حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال: "إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تنكسفان لموت أحد ولا لحياته، فإذا رأيتهما فادعوا الله وصلوا حتى ينكشف". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب الصلاة في كسوف الشمس: ص ٢٠٧، برقم (١٠٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة الكسوف "الصلاة جامعة": ص ٣٥٥، برقم (٩١٥). وقال ابن قدامة في المغني: ٣٢١/٣: "لا نعلم بين أهل العلم في مشروعيتها لكسوف الشمس خلافاً، وأكثر أهل العلم على أنها مشروعة لخسوف القمر".

(٢) أي: الإضافة المعنوية. انظر: قطر الندى: ص ٢٥٣، شرح ابن عقيل: ٤٤/٢.

(٣) الباقلاً: الفول، إذا شددت اللام: قصرت، وإذا خففت: مددت، فقلت: البقلاء، وماء الباقلاً ينقي الصدر والرئة، ويمنع تولد الحصى في الكلى والمثانة. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ١٤، واللسان: ٦٢/١١.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٢٧/١، والمغني: ٣٢١/٣، والشرح الكبير: ٣٨٧/٥، والواضح: ٤٣٧/١، والتوضيح: ٣٦٦/١.

من غير خطبة، ووقتها من ابتداء الكسوف إلى ذهابه، ولا تقضى إن فاتت.

تقوم<sup>(١)</sup> والشمس والقمر كاسفان<sup>(٢)</sup>، فأمر بالصلاة خوفاً من أن يكون الكسوف بذلك والحكمة في كسوف الشمس والقمر دون غيرهما<sup>(٣)</sup> من الكواكب: التبيكيت<sup>(٤)</sup>، والتقريع لمن يعبدهما؛ لأنهما لو كانا إلهين لدفعنا عن أنفسهما هذا النقص. ح ف<sup>(٥)</sup>.

قوله: (من غير خطبة) لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بالصلاة دون الخطبة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولا تقضى إن فاتت) بالتجلي<sup>(٧)</sup>، كاستسقاء<sup>(٨)</sup>، وتحيية مسجد<sup>(٩)</sup>. وهل

المراد [٥٠/ب] لا يصح قضاؤها، أو يكره، أو لا يستحب؟ فيه نظر<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: "توم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) فقد قال تعالى عند بيان متى يوم القيامة: ﴿وَحَسَفَ الْقَمَرُ﴾ أي: ذهب ضوءه فلا ضوء له، وقال: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ أي: جمع بينهما في ذهاب الضوء فلا ضوء لواحد منهما. انظر: تفسير الطبري: ١٨٠/٢٩.

(٣) في الأصل: "غيرها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في "ش": "التبيكيت" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب. والتبيكيت: التقريع والتعنيف، والغلبة

بالحجة. انظر: اللسان: ١١/٢، والقاموس المحيط: ص ١٨٩.

(٥) انظر: فتح الباري: ٥٣٢/٢.

(٦) لحديث ابن عمر وفيه قوله ﷺ: "إذا رأيتموها فصلوا". رواه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف باب الصلاة

في كسوف الشمس: ص ٢٠٧، برقم (١٠٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ذكر النداء بصلاة

الكسوف: ص ٣٥٥، برقم (٩١٤).

قال ابن قدامة في المغني: ٣/٣٢٨: "إن النبي ﷺ أمرهم بالصلاة ولم يأمرهم بخطبة، ولو كانت سنة لأمرهم بها".

وانظر: الكافي لابن قدامة: ١/٥٣٠، والشرح الكبير: ٥/٣٩٧، والمبدع: ٢/١٩٧، والإنصاف: ٢/٤٤٨.

(٧) التجلي: الانكشاف، والخروج من الكسوف. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١/٢٩٠، واللسان: ١٤/١٥٢.

(٨) الاستسقاء: استفعال من السقيا، وهو: الدعاء بطلب السقيا على صفة مخصوصة، والسقيا بضم السين: الاسم من

السقي. انظر: المطلع: ص ١١٠، وكشاف القناع: ٢/٧٥.

(٩) انظر: المغني: ٣/٣٣٠، والشرح الكبير: ٥/٣٩٨، والإنصاف: ٢/٤٤٦، والإقناع للحجاري: ١/٣٣١.

(١٠) لم أجد من حرر هذه المسألة، ولكن لا يشرع قضاؤها إن فاتت؛ لأنه روي عن النبي ﷺ أنه قال: "إذا رأيتم ذلك

فافزعوا إلى الصلاة حتى تنجلي". فجعل الانجلاء غاية للصلاة، ولم ينقل عنه أنه أمر بها بعد التجلي، ولا فعلها،

ولأن المقصود عود نور المكسوف وضوءه وقد عاد كاملاً، ولأنها سنة غير راتبة ولا تابعة لفرض فلم تقض. انظر:

المغني: ١/٣٣٠، ومعونة أولي النهى: ٢/٣٤٥، وكشاف القناع: ٢/٧٠.

وهي ركعتان يقرأ في الأولى جهراً الفاتحة وسورة طويلة، ثم يركع طويلاً، ثم يرفع فيسمع ويحمد ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة وسورة طويلة، ثم يركع ثم يرفع ثم يسجد سجدة طويتين ثم يصلي الثانية كالأولى ثم يتشهد ويسلم، وإن أتى في كل ركعة بثلاث ركوعات أو أربع أو خمس فلا بأس، وما بعد الأول سنة لا تدرك به الركعة، ويصح أن يصليها كالنافلة.

قوله: (ثم يصلي الثانية كالأولى) أي: كالركعة الأولى، بركوعين طويلين، وسجودين طويلين، لكن دون الأولى في كل ما يفعل من القيامين، والركوعين، والسجودين<sup>(١)</sup>.

قوله: (ثم يتشهد، ويسلم) لحديث جابر في صلاته ﷺ على هذا الحكم<sup>(٢)</sup>. ولا تعاد إن فرغت الصلاة قبل التجلي، لكن يذكر الله تعالى، ويدعو. وإن تجلى وهو في الصلاة: أتمها خفيفة. وإذا علم الكسوف فحصل غيم فشك في التجلي: صلى. ولا يصلي الكسوف في وقت نهي، بل يذكر الله سبحانه وتعالى، ويدعو. ويستحب العتق<sup>(٣)</sup> في الكسوف [صوالحي]<sup>(٤)</sup>

قوله: (ويصح أن يصليها كالنافلة<sup>(٥)</sup>) ولا يزيد على خمس ركوعات<sup>(٦)</sup> في كل ركعة؛ لأنه لم ينقل. وإن تجلى قبل الشروع في الصلاة: لم يصل. وإن غابت الشمس

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٢٨/١، والمغني: ٣٢٣/٣، والشرح الكبير: ٣٩٠/٥، والمبدع: ١٩٧/٢، والتوضيح: ٣٦٧/١، والإنصاف: ٤٤٥/٢.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ما عرض على النبي في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار: ص ٣٥١، برقم (٩٠٤).

(٣) العتق: خلاف الرق، وهو: الحرية، يقال: أعتقت العبد أي: حررتَه فصار حراً، انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٧٩/٣، واللسان: ٢٣٤/١.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش". وانظر: الكافي لابن قدامة: ٥٣٠/١، والمغني: ٣٣٠/٣، والشرح الكبير: ٣٩٨/٥-٣٩٩، والمبدع: ١٩٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٣١٣/١.

(٥) أي: بركوع واحد؛ لأن ما زاد عليه سنة. انظر: كشف القناع: ٧٣/٢.

(٦) في الأصل: "ركعات" والمثبت من "ش".

فهذا أقصى عدد جاءت به السنة فإن أتى في كل ركعة بركوعين: جاز، فقد جاء في حديث عائشة رضي الله عنها في صفة صلاة الكسوف: "حتى استكمل أربع ركعات وأربع سجعات" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الكسوف، باب خطبة الإمام في الكسوف: ص ٢٠٨، برقم (١٠٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الكسوف،



كاسفة، أو طلع الفجر والقمر نحاسف، أو كانت آية غير الزلزلة<sup>(١)</sup>: لم يصل<sup>(٢)</sup>. وأما الزلزلة الدائمة فيصلي لها<sup>(٣)</sup>. والزلزلة: رجفة الأرض، واضطرابها، وعدم سكونها<sup>(٤)</sup>. م ص<sup>(٥)</sup>.

باب صلاة الكسوف: ص ٩٠١، برقم (٩٠١).

وإن أتى في كل ركعة بثلاث ركوعات: جاز؛ لما جاء في حديث جابر رضي الله عنه: " أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالناس ست ركعات بأربع سجعات" سبق تخريجه ص ١٣٣ وإن أتى في كل ركعة بأربع ركوعات جاز لحديث ابن عباس رضي الله عنه: " صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كسفت الشمس ثمان ركعات في أربع سجعات" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، باب ذكر من قال: إنه ركع ثمان ركعات في أربع سجعات: ص ٣٥٣، برقم (٩٠٨)، وإن أتى في كل ركعة بخمس ركوعات: جاز؛ لما جاء في حديث أبي بن كعب: " وركع خمس ركعات وسجد سجدتين" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الاستسقاء، باب من قال أربع ركعات: ص ١٤٤، برقم (١١٨٢)، والبيهقي في السنن، صلاة الخسوف، باب من أجاز أن يصلي في الخسوف في كل ركعة أربع ركوعات: ٣/٣٢٩، وضعفه الألباني في الإرواء: ٣/١٣٠.

(١) كالصواعق، والريح الشديدة، والظلمة بالنهار، والضياء بالليل. انظر: الإقناع للحجاوي: ١/٣١٦.

(٢) لعدم نقله عنه وعن أصحابه عليه السلام مع أنه وجد في زمانهم انشقاق القمر، وهبوب الرياح، والصواعق. انظر: الروض المربع: ص ١٦٦.

(٣) لفعل ابن عباس رضي الله عنه، وأثره أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب الآيات: ١/١٠١، برقم (٤٩٢٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الصلاة، باب في الصلاة في الزلزلة: ٢/٤٧٢، والبيهقي في السنن، صلاة الخسوف، باب من صلى في الزلزلة: ٣/٣٤٣، وقال: "هو عن ابن عباس ثابت".

(٤) انظر في معنى الزلزلة: المطلع: ص ١٠٩، واللسان: ١١/٣٠٨.

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٥١-٥٣، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ١/٥٣١، والمغني: ٣/٣٣٣، والمبدع: ٢/١٩٩، والإقناع للحجاوي: ١/٣١٦.

### باب صلاة الاستسقاء

وهي سنة، ووقتها وصفتها وأحكامها كصلاة العيد، وإذا أراد الإمام الخروج لها وعظ الناس، وأمرهم بالتوبة والخروج من المظالم، ويتطف لها، ولا يتطيب

### باب صلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>

قوله: (وهي سنة) مؤكدة<sup>(٢)</sup>، حضرا، وسفرا. إذا أجدبت الأرض، - وهو<sup>(٣)</sup>: ضد الخصب<sup>(٤)</sup>، وقحط المطر - [و] هو<sup>(٥)</sup>: احتباسه<sup>(٦)</sup> - م ص<sup>(٨)</sup>.

قوله: (كصلاة عيد) فتسن قبل الخطبة بصحراء قريبا عرفا، بلا أذان ولا إقامة. ويقرأ في الركعة الأولى بـ "سبح"، والثانية بـ "الغاشية". ويكبر في الأولى سبعا<sup>(٩)</sup>، وفي الثانية خمسا قبل القراءة. قاله بعضهم<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (والخروج من المظالم) بردها<sup>(١١)</sup> على مستحقيها، وأمرهم بترك التشاحن، من

(١) في هامش "ش": "مطلب: في صلاة الاستسقاء".

(٢) لحديث عبد الله بن زيد: "أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج إلى المصلى، فاستسقى، فاستقبل القبلة، وقلب رداءه وصلى ركعتين" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب تحويل الرداء في الاستسقاء: ص ٢٠١، برقم (١٠١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب صلاة الاستسقاء: ص ٣٤٦، برقم (٨٩٤).

(٣) أي: الجذب.

(٤) انظر في معنى الجذب: الصحاح: ٩٧/١، والمطلع: ص ١١٠، والخصب: كثرة العشب. انظر: اللسان: ٣٥٥/١، والقاموس المحيط: ص ١٠٢.

(٥) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في كشف القناع: ٧٦/٢.

(٦) أي: القحط.

(٧) انظر في معنى القحط: المطالع: ص ١١٠، والقاموس المحيط: ص ٨٨٠.

(٨) في "ش": "صواحي" والمثبت من الأصل. وانظر: كشف القناع: ٧٥/٢-٧٦، وانظر في ذلك أيضا: المغني: ٣٣٤/٣، والواضح: ٤٤١/١، والشرح الكبير: ٤٠٩/٥، والمبدع: ٢٠١/٢.

(٩) أي: بتكبير الإحرام.

(١٠) انظر: المغني: ٣٣٥-٣٣٧، والواضح: ٤٤٢/١-٤٤٣، والشرح الكبير: ٤١١/٥-٤١٣، والمبدع: ٢٠١/٢ والإنصاف: ٤٥٢/٢.

(١١) في "ش": "يردها"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

ويخرج متواضعاً متخشعاً متذللاً متضرعاً، ومعه أهل الدين والصالح والشيوخ،

الشحناء، و[هي] <sup>(١)</sup>: العداوة <sup>(٢)</sup>؛ لأنها تحمل على للعصية، وألّبت <sup>(٣)</sup>، وتمنع نزول الخير. [٥١/أ] وأمرهم بالصيام؛ لأنه وسيلة إلى نزول الغيث <sup>(٤)</sup>؛ لحديث: "دعوة الصائم لا ترد" <sup>(٥)</sup>. وأمرهم بالصدقة؛ لتضمنها الرحمة، فيرحمون بنزول الغيث. م ص <sup>(٦)</sup>.

قوله: (متذللاً) من الذلة، أي: الهوان <sup>(٧)</sup>. قال ابن نصر الله <sup>(٨)</sup>: متواضعاً <sup>(٩)</sup> ببدنه، متخشعاً <sup>(١٠)</sup> بقلبه وعينه <sup>(١١)</sup>، متذللاً في ثيابه.

قوله: (ومعه أهل الدين والصالح والشيوخ <sup>(١٢)</sup>) لسرعة إجابة دعوتهم. والصبيان

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ٥٧/٢.

(٢) انظر في معنى الشحناء: الصحاح: ٢١٤٣/٥، والمطلع: ص ١١١.

(٣) البهت: من البهتان، وهو: الإفتاء من بهت الرجل أي: قال عليه ما لم يفعله. انظر: اللسان: ١٢/٢، والقاموس المحيط: ص ١٨٩.

(٤) الغيث: المطر. انظر: المطالع: ص ١١١، والقاموس المحيط: ص ٢٢٢.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الدعوات، باب منه: ص ٥٦٤، برقم (٣٥٩٨)، وقال: "هذا حديث حسن"، وابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب الصائم لا ترد دعوته: ص ١٩٠، برقم (١٧٥٢)، وأحمد في المسند: ص ٦٧٧ برقم (٩٧٤٣)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصيام، باب ذكر استجابة الله دعاء الصوام: ١٩٩/٣، برقم (١٩٠١)، وابن حبان في صحيحه الإحسان، كتاب الصوم، باب استجابة دعاء الصائم عند فطره: ١٨٠/٥، برقم (٣٤١٩)، والبيهقي في السنن، صلاة الاستسقاء، باب استجابة الصيام للاستسقاء: ٣٤٥/٣.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٧/٢، والروض المربع: ص ١٦٨، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٨٢/٣، والمغني: ٣٤٣/٣، والراضح: ٤٤٢/١، والشرح الكبير: ٤١٤/٥، والمبدع: ٢٠٢/٢.

(٧) انظر في معنى الذلة: القاموس المحيط: ص ١٢٩٤.

(٨) انظر قوله في: هداية الراغب: ص ١٩٧، وحاشية اللبدي: ص ١٠٠.

(٩) متواضعاً: أي: متقصداً للتواضع، وهو: ضد التكبر. انظر: المطالع: ص ١١١، والدر النقي: ٢٨٧/٢.

(١٠) متخشعاً: أي: متقصداً للخشوع، والخشوع: التذلّل ورمي البصر إلى الأرض، وتخفيض الصوت، وسكون الأعضاء. انظر: المطالع: ص ١١١، والدر النقي: ٢٨٨/٢.

(١١) في "ش": "عينه" والمثبت من الأصل. وهو لفظ هداية الراغب: ص ١٩٧، وحاشية اللبدي: ص ١٠٠.

(١٢) الشيوخ: جمع شيخ. وهو: من جاوز الخمسين سنة. انظر: المطالع: ص ١١١، واللسان: ٣١/٣.

## وبياح خروج الأطفال والعجائز والبهاائم،

المميزين؛ لأنه لا ذنوب لهم فدعاؤهم مستجاب. صوالحي<sup>(١)</sup>.

قوله: (وبياح خروج الأطفال والعجائز والبهاائم<sup>(٢)</sup>) لأن الرزق مشترك بين الكل. وروى البزار<sup>(٣)</sup> مرفوعاً: "لولا أطفال رضع، وعباد ركع، وبهاائم رتّع<sup>(٤)</sup>، لصب عليكم العذاب صبا"<sup>(٥)</sup>. وروى: "أن سيدنا سليمان عليه السلام<sup>(٦)</sup> خرج يستسقي، فرأى غلة مستلقية وهي تقول: اللهم إنا خلق من خلقك، وليس بنا غنى عن رزقك. فقال سليمان: ارجعوا فقد سقيتم بدعوة غيركم"<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٣٥/١، والمبدع: ٢٠٣/٢، وكشاف القناع: ٧٨/٢-٧٩. (٢) وقال صاحب المغني: ٣٣٥/٣: "لا يستحب إخراج البهاائم، لأن النبي ﷺ لم يفعله". وانظر: المستوعب: ٨٨/٣، والكافي لابن قدامة: ٥٣٦/١١، والواضح: ٤٤٢/١، والشرح الكبير: ٤١٧/٥. والبهاائم: جمع بهيمة، وهي: كل ذات أربع قوائم من دواب البر والماء، وسميت بهيمة؛ لأنها لا تتكلم. انظر: المطلع: ص ١٢٣، واللسان: ٥٦/١٢.

(٣) في الأصل: "اليزال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهم الصواب. واليزار هر: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، البصري البزار، صاحب "المسند الكبير" الذي تكلم عن أسانيده، ولد سنة نيف عشرة ومئتين من الهجرة، حدث بأصبهان، وبغداد، ومصر، ومكة، والرملة، وبها أدركه أجله في سنة اثنتين وتسعين ومئتين من الهجرة. انظر ترجمته: في تاريخ بغداد: ٣٣٤/٤، وتذكرة الحفاظ: ٦٥٣/٢، وسير أعلام النبلاء: ٥٥٤/١٣.

(٤) رتّع: من رتعت الماشية، أي: أكلت وشربت ما شاءت في خصب وسعة. انظر: الصحاح: ١٢١٦/٣، والقاموس المحيط: ص ٩٣٠.

(٥) رواه البزار في كشف الأستار، كتاب المواعظ، باب إذا ذكرت في الله فانتبهوا: ٦/٤ برقم (٣٢١٢)، والبيهقي في السنن، كتاب صلاة الاستسقاء، باب استحباب الخروج بالضعفاء والضيأن: ٣٤٥/٣، والخطيب في تاريخه: ٦٤/٦، والهيتمي في مجمع الزوائد، كتاب الزهد، باب لولا أهل الطاعة هلك أهل المعصية: ٢٢٧/١٠، وقال: "وفيه إبراهيم بن خيثم وهو ضعيف". وقال الحفاظ في التلخيص الخبير: ٩٧/٢: "وفي إسناده إبراهيم بن خيثم بن عراك، وقد ضعفه".

(٦) هو: سليمان بن داود، النسي بن النبي عليهما السلام. انظر التفصيل في حيساته: في تهذيب الأسماء واللغات: ٢٣٢/١، والبدية والنهاية: ١٧/٢، وفتح الباري: ٤٥٧/٦.

(٧) رواد ابن أبي شيبة: ٣١٢/١٠، وأحمد في الزهد: ص ٨٧، والطبري في الدعاء: ١٢٥٤/٢، برقم (٩٦٨)، وأبو نعيم في الحلية: ١٠١/٣ من طريق مسعد عن زيد العمي عن أبي الصديق الناجي: "أن سليمان بن داود عليهما السلام خرج يستسقي... الخ"، وسنده ضعيف لإعضاله وضعف زيد العمي. وروى الدارقطني في سننه، كتاب

ويكره خروج النساء الحسان<sup>(١)</sup>، وأهل الذمة<sup>(٢)</sup>.

فإن خرج أهل الذمة لأنفسهم: لم يمنعوا، وأمروا بالانفراد عن المسلمين؛ لئلا يصيبهم عذاب فيعم من حضرهم، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

### [مطلب: في التوسل بالصالحين]<sup>(٥)</sup>

قوله: (والتوسل بالصالحين<sup>(٦)</sup>). أي التشفع بهم عند الله في قضاء الحوائج، رجاء الإجابة<sup>(٧)</sup>،

الاستسقاء: ٦٦/٢، والحاكم في المستدرك، كتاب الاستسقاء، باب استجابة دعاء النملة في الاستسقاء: ٣٢٥/١، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: "خرج نبي من الأنبياء يستسقي، فإذا هو بنملة رافعة بعض قوامها إلى السماء، فقال ارجعوا، فقد استجيب لكم من أجل شأن النملة". قال الحاكم: "صحيح الإسناد"، ووافقه الذهبي.  
(١) في الأصل "ش": "الحسنات" وهو تحريف، والمثبت هو الصحيح فجمع حسناء: حسان. اللسان: ١١٥/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥٣٥.

(٢) أهل الذمة: هم الذين يؤدون الجزية من المشركين كلهم؛ ورجل ذمي: رجل له عهد، وهؤلاء لهم ذمة مؤبدة، وقد عاهدوا المسلمين على أن يجري عليهم حكم الله ورسوله، إذ هم مقيمون في الدار التي يجري فيها حكم الله ورسوله. انظر: اللسان: ٢٢١/١٢، وأحكام أهل الذمة: ٤٧٥/٢، والدر النقي: ٢٨٩/٢.

(٣) سورة الأنفال، آية رقم: ٢٥.

(٤) انظر: المغني: ٣٤٩/٣، والشرح الكبير: ٤١٧/٥-٤١٨، والمبدع: ٢٠٣/٢، وكشاف القناع: ٧٩/٢.

(٥) ما بين المعقوفين: في هامش "ش".

(٦) انظر: الفروع: ١٥٩/٢، والمبدع: ٤٠٤/٢، والإنصاف: ٤٥٦/٢، والتوضيح: ٣٦٩/١، والإقناع للمحتاجي: ٣٢٠/١.

(٧) أي: بدعائهم، كما كان الصحابة يتوسلون بدعاء النبي ﷺ في حياته، ولهذا عدلوا عن التوسل به إلى التوسل بعمه العباس؛ لأنه حي حاضر يدعو ربه، فلو جاز أن يستسقي بأحد بعد وفاته لاستسقى عمر رضي الله عنه والسابقون الأولون بالنبي ﷺ. وبهذا يظهر الفرق بين الحي والميت، لأن المقصود من الحي: دعاؤه إذا كان حاضراً، أما التوسل بذوات الصالحين: فلا يصح، لأنه كالإقسام بهم، ولا يقسم على الله بأحد من خلقه. انظر: مجموع الفتاوى: ٢٠١/١، وتيسير العزيز الحميد لسليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب: ص ٧٢٩، وفتح المجيد لعبد الرحمن بن حسن

آل الشيخ: ص ٤٥٤.

ثم يخطب خطبة واحدة يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد، ويكثر فيها الاستغفار وقراءة آيات فيها  
والصالح: القائم بحقوق<sup>(١)</sup> الله، وحقوق العباد؛ لأن عمر استسقى بالعباس<sup>(٢)</sup>، ومعاوية  
بيزيد بن الأسود<sup>(٣)</sup>. ذكره الموفق<sup>(٤)</sup>.

[مطلب: في انفراد الاستسقاء بخطبة واحدة دون الجمعة والعيدين]<sup>(٥)</sup>

قوله: (ثم يخطب خطبة واحدة) أي: ثم يصلي الإمام بالمسلمين ركعتين، ويخطب خطبة  
واحدة؛ لأنه لم ينقل أن النبي ﷺ خطب بأكثر منها، ويخطب على منبر، ويجلس

(١) في "ش": "بخلود"، والمثبت من الأصل.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستسقاء، باب سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا: ص ٢٠٠،  
رقم (١٠١٠).

والعباس هو: العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي، الهاشمي، عم النبي ﷺ، يكنى أبا  
الفضل، ولد قبل النبي ﷺ بستين، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم وشهد بدرا مع  
المشركين، أسلم وكنم قومه ذلك، هاجر إلى النبي ﷺ وشهد معه فتح مكة، توفي بالمدينة سنة اثنتين  
وثلاثين من الهجرة أو بعدها. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥/٤، وأسد الغابة: ٦٠/٣،  
والإصابة: ٣٠/٤.

(٣) رواه ابن سعد في الطبقات: ٤٤٤/٧، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه: ٦٠٢/١، برقم (١٧٠٣)، واللالكائي في  
كرامات الأولياء: ص ٢١٥، برقم (١٥١)، وصحح إسناده الحافظ في تلخيص الخبير: ١٠١/٢، والألباني في  
الإرواء: ١٤٠/٣.

وبيزيد هو: يزيد بن الأسود الحارثي، يكنى أبا الأسود، من سادة التابعين بالشام، أسلم في حياة النبي ﷺ. انظر ترجمته  
في: الطبقات الكبرى: ٤٤٤/٧، وأسد الغابة: ١٠٣/٥، وسير أعلام النبلاء: ١٣٦/٤.

(٤) في الأصل: "ابن الموفق"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وانظر: المغني: ٣٤٦/٣.

والموفق هو: عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، ثم الدمشقي، الصالح الفقيه، الزاهد الإمام  
شيخ الإسلام، وأحد الأعلام، موفق الدين أبو محمد، صنف التصانيف الكثيرة الحسنة في المذهب، من  
تصانيفه في الفقه "المغني" و"الكافي" و"المقنع" وغيرها، توفي سنة عشرين وستمائة من الهجرة.  
انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٦٥/٢٢، وذيل طبقات الحنابلة: ١٣٣/٢، وشذرات الذهب:  
٨٨/٥.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

الأمر به، ويرفع يديه وظهورهما نحو السماء، فيدعو بدعاء النبي ﷺ، ويؤمن المأموم، ثم يستقبل القبلة في أثناء الخطبة فيقرأ سرّاً: اللهم إنك أمرتنا بدعائك، ووعدتنا إجابتك، وقد دعوناك كما أمرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا. ثم يحول رداءه فيجعل الأيمن على الأيسر والأيسر على الأيمن وكذا الناس، ويتركونه حتى ينزعوه مع ثيابهم. فإن سقوا وإلا عادوا ثانياً وثالثاً.

للاستراحة، ذكره الأكثر<sup>(١)</sup> كالعيد في الأحكام، [٥١/ب] والناس جلوس. قاله في المبدع<sup>(٢)</sup>.

[مطلب: في الدعاء، لكن يدعو وظهور كفيه نحو السماء]<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وظهورهما نحو السماء) قال العلماء<sup>(٤)</sup>: السنة لمن دعا برفع البلاء: أن يجعل (ظهر كفه إلى السماء، إشارة إلى الرفع، ولمن دعا بطلب شيء: أن يجعل)<sup>(٥)</sup> بطن كفه إلى السماء، إشارة إلى الأنخذ. قاله الشيشيني<sup>(٦)</sup> على المحرر<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وإلا عادوا ثانياً وثالثاً) صفة لمصدر<sup>(٨)</sup> محذوف<sup>(٩)</sup> أي: في اليوم الثاني والثالث. ولحا<sup>(١٠)</sup> في الدعاء؛ لحديث: "إن الله يحب الملحين في الدعاء"<sup>(١١)</sup>. ولأنه أبلغ

(١) انظر: المستوعب: ٨٥/٣، والرعاية الصغرى: ص ١٣٢، والإنصاف: ٤٥٧/٢.

(٢) انظر: المبدع: ٢٠٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٥٣٧/١، والمغني: ٣٤٢/٣، والشرح الكبير: ٤٢١/٥، والإنصاف: ٤٥٧/٢.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) انظر: شرح النووي لصحيح مسلم: ١٩٠/٦، وفتح الباري: ٥١٨/٢.

(٥) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٦) انظر قوله في: حاشية اللبدي: ص ١٠٠.

والشيشيني هو: أحمد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو حامد الشيشيني الأصل، القاهري، شرح كتاب "المحرر" لأبي البركات ابن تيمية وسماه "المقرر" وهو شرح مبسوط غريب الفوائد، توفي سنة تسع عشرة وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٩١/٨، والسحب الوابلة: ١٨٩/١، وتسهيل السابلة: ١٤٩٨/٣.

(٧) أي: في شرحه "المقرر على المحرر"، قال محقق السحب الوابلة: ١٩٢/١: "لا أعرف لهذا الشرح وجوداً".

(٨) في الأصل: "للمصد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) والمراد: عوداً ثانياً وثالثاً. انظر: المطلع: ص ١١٢.

(١٠) في الأصل: "ونحو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

والإلحاح: الإصرار على الشيء، يقال ألح في الشيء: إذا لزمه وأصر عليه وكثر سؤاله إياه، انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٣٦/٤، واللسان: ٥٧٧/٢.

(١١) أخرجه العقيلي في الضعفاء: ٤٥٢/٤، والطبراني في الدعاء: ٧٩٤/٢ برقم (٢٠)، وقال الألباني في الإرواء

ويسن الوقوف في أول المطر، والوضوء والاعتسال منه، وإخراج رحله وثيابه ليصيحها، وإن كثرت المطر حتى خيف منه سن قول: اللهم حوالينا ولا علينا،

في التضرع<sup>(١)</sup> قال أصبغ<sup>(٢)</sup>: استسقي للنيل بمصر خمسة وعشرين مرة متوالية، وحضره [ابن]<sup>(٤)</sup> وهب<sup>(٥)</sup>، وابن القاسم<sup>(٦)</sup>، وجمع من المطلع<sup>(٧)</sup>. قوله: (ويسن الوقوف في أول المطر... الخ) ظاهره استحباب الجمع بينهما<sup>(٨)</sup>، وينبغي الجواز دون الاستحباب<sup>(٩)</sup>. ح ف.

١٤٣/٣: "هذا سند واه جدا، بل موضوع".

(١) التضرع: الابتهاال، يقال تضرع إلى الله، أي: ابتهل. والابتهاال: الاجتهاد في الدعاء. انظر: الصحاح: ١٢٤٩/٣، والقاموس المحيط: ص ٩٥٨، ١٢٥٣.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٣٩/١، والمغني: ٣٤٧/٣، والشرح الكبير: ٤٣٣/٥، والبدع: ٢٠٨/٢، وكشاف القناع: ٨٣/٢. (٣) انظر قوله في: التاج والإكليل لمختصر خليل لابن يوسف المواق: ٥٩٥/٢، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب: ٥٩٥/٢، والفراكه الدواني لابن غنيم: ٢٨٦/١.

وأصبغ هو: أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، الشيخ الإمام الكبير، مولده بعد الخمسين ومئة من الهجرة، أبو عبد الله الأموي مولاهم، مفتي الديار المصرية وعالمها، المصري المالكي، توفي سنة خمس وعشرين ومئتين من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٤٥٧/٢، وسير أعلام النبلاء: ٦٥٦/١٠، وشذرات الذهب: ٥٦/٢.

(٤) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة كما في دقائق أولي النهى: ٦٣/٢، وكشاف القناع: ٨٣/٢. (٥) ابن وهب هو: عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، الفهري، أبو محمد المصري الفقيه، من تلاميذ الإمام مالك والليث بن سعد، جمع بين الفقه والحديث والعبادة، توفي سنة سبع وتسعين ومئة من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٥١٨/٧، وتهذيب التهذيب: ٦٥/٦، وشذرات الذهب: ٣٤٧/١.

(٦) ابن القاسم هو: عبد الرحمن بن القاسم، أبو عبد الله العتقي مولاهم المصري، صاحب الإمام مالك، عالم الديار المصرية ومفتيها، وكان ذا مال ودنيا فأنفقها في العلم، روى عن الإمام مالك "المدونة"، وأخذ عنه سحنون وغيره، توفي سنة إحدى وتسعين ومئة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٢٠/٩، وتهذيب التهذيب: ٢٢٧/٦، وشذرات الذهب: ٣٢٩/١.

(٧) قوله: "المطلع"، كذا في الأصل و"ش"، ولم يتبين لي المراد بها، وفي التاج والإكليل: ٥٩٥/٢: "ورجال صالحون".

(٨) أي: بين الوضوء والاعتسال من المطر.

(٩) لأن ما روي عن الرسول ﷺ أنه كان يقول إذا سال الوادي: "أخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهوراً فتطهر به". حديث ضعيف فلا تثبت به سنة، فالحديث أخرجه الشافعي في الأم: ٢٥٣/١، والبيهقي في السنن، صلاة



اللهم على الآكام، والظرب، وبطون الأدوية، ومنابت الشجر،

قوله: (على الآكام) بفتح الهمزة تليها مدة، على وزن آصال. وبالكسر بلا مدة، كجبال. والأول: جمع أَكْم بضمتين، جمع: إكام، ككتاب<sup>(١)</sup>، جمع: أَكْم بفتحيتين، جمع: أكمة، فهو مفرد جمع أربع مرات<sup>(٢)</sup>. قال عياض<sup>(٣)</sup>: وهو: ما غلظ من الأرض، ولم يبلغ أن يكون جبلا، وكان أكثر ارتفاعا مما حوله، كالتلول، ونحوها. م ص<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والظراب) - بالطاء المشالة<sup>(٥)</sup>، ووهم من قال: بالضاد -: جمع ظرب، -بفتح فسكون-: الجبل الصغير<sup>(٦)</sup>.

وفيه إشارة لتعليمنا الأدب في الدعاء، حيث لم يدع برفعه مطلقا؛ لأنه يحتاج إليه مستمرا بالنسبة لبعض الأدوية، والمزارع، إلى حصول الكفاية التي يعلمها الله، فطلب منع ضرره<sup>(٧)</sup>، وبقاء نفعه. وفيه إعلام بأنه إذا قارن النعمة عارض لا يتسخط منه، فيسأل الله رفع العارض، وبقاء النعمة، والدعاء برفع المضار لا ينافي التوكل<sup>(٨)</sup>، والتفويض<sup>(٩)</sup> (١٠).

الاستسقاء، باب ما جاء في السيل: ٣/٣٥٩، وقال عنه: "هذا منقطع"، وضعفه الألباني في الإرواء: ٣/١٤٣.

(١) في "ش": "ككتاب"، والمثبت من الأصل.

(٢) أي: فالأكمة: مفرد جمع أربع مرات، أكمة، ثم أَكْم -بفتح الهمزة والكاف-، ثم إكام كجبال، ثم أَكْم كعق، ثم إكام كآصال. انظر: المطلع: ص ١١٣.

(٣) انظر: مشارق الأنوار: ١/٣٠.

(٤) انظر: كشف القناع: ٢/٨٥، وانظر في ذلك أيضاً: تهذيب اللغة: ١٠/٤٠٩، والمطلع: ص ١١٣.

(٥) المشالة: من الشول وهو الارتفاع. انظر: اللسان: ١١/٣٧٤، والقاموس المحيط: ص ١٣٢٠.

(٦) انظر في معنى الظرب: النهاية في غريب الحديث: ٣/١٥٦، واللسان: ١/٥٦٩.

(٧) في الأصل: "ضرورة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) التوكل: اعتماد القلب على الله وحده في حصول المراد ودفع المكروه، مع القيام بالأسباب المأمور بها، فمن عطّلها: لم يصح توكله، مع خلو القلب من الاعتماد عليها والركون إليها، انظر: الفوائد لابن القيم: ص ١٣٠،

ومدارج السالكين لابن القيم: ٢/١٤٤.

(٩) التفويض هو: روح التوكل ولبه وحقيقته، وهو: إلقاء أموره كلها إلى الله، وإنزالها به طلبا واختياراً، لا كرها

واضطراباً. انظر: مدارج السالكين: ٢/١٢٢.

(١٠) انظر في هذه الإشارة: فتح الباري: ٢/٥٠٧.

﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾... الآية.

قوله: (لا تحملنا) هكذا بخط المصنف<sup>(١)</sup> بإسقاط "الواو"، والتلاوة بإثباتها<sup>(٢)</sup>، ولعل وجه إسقاطها: عدم ما يعطف عليه "لا تحملنا" في هذا الدعاء، بخلافه في الآية الكريمة<sup>(٣)</sup>. قاله ع<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ما لا طاقة لنا به) لأنها تناسب الحال. أي: لا تكلفنا من الأعمال ما لا نطبق. وقيل المراد حديث النفس، والوسوسة، والعشق، والحب، واتباع الهوى، أو<sup>(٥)</sup> شماتة الأعداء، أو الفرقة، والقطيعة. ذكره المصنف<sup>(٦)</sup> في تفسيره.

(١) في الأصل، و"ش": "المص"، وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة، والمراد بالمصنف هنا: ابن النجار صاحب "منتهى الإرادات". فالملوف نقل نص الشيخ عثمان في حاشيته على "منتهى الإرادات".

(٢) المراد قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾. سورة البقرة، آية رقم: ٢٨٦.

(٣) فقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ معطوف على قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا

حَمَلْتُهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ سورة البقرة، آية رقم: ٢٨٦، ولكن لا حاجة لهذا التعليل، لأن مصنف الدليل

أثبت "الواو".

(٤) انظر: حاشية النجدي: ٣٨٠/١.

(٥) في "ش": "و"، والمثبت من الأصل.

(٦) في الأصل، و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة، ولعل المراد بتفسيره "البرهان في تفسير القرآن" لم

يتمه. انظر: التعت الأكمل: ص ١٩٢، وانظر في ذلك: تفسير البغوي: ٣٥٨/١، وتفسير الخازن: ٢١٣/١.

وسن قول: مطرنا بفضل الله ورحمته، ويحرم: مطرنا بنوء كذا، ويباح في نوء كذا.

[مطلب: الفرق بنوء<sup>(١)</sup> كذا، وفي نوء كذا، إذا أتى بالباء<sup>(٢)</sup> فإنه: يحرم، وإذا أتى بالظرفية<sup>(٣)</sup>: لا يحرم بل يباح والله أعلم<sup>(٤)</sup>].

قوله: (ويحرم مطرنا بنوء كذا) أي: كوكب كذا، أي: الفلاني. وإضافة المطر إلى غير الله تعالى اعتقاده: كفر إجماعاً<sup>(٥)</sup>. قاله في المبدع<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ويباح في نوء كذا) لأنه لا يقتضي الإضافة إلى النوء، بخلاف [٥٢/أ] الأول<sup>(٧)</sup>.

(١) النوء: النجم مال للغروب، والأنواء هي: ثمان وعشرون منزلة، ينزل القمر كل ليلة في منزلة فيها. ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَنَّهُ مَنَازِلَ﴾ ويسقط في الغرب كل ثلاث عشرة ليلة منزلة مع طلوع الفجر، وتطلع أخرى مقابلها ذلك الوقت في الشرق، فتتقضي جميعها مع انقضاء السنة، وكانت العرب ترغم أن مع سقوط المنزلة وطلوع رقيها يكون مطر، وينسبونه إليها. فيقولون: مطرنا بنوء كذا، وإنما سمي نوءاً؛ لأنه إذا سقط الساقط فيها بالمغرب ناء الطالع بالشرق، بنوء نوءاً: أي فُض وطلع. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٢٢/٥، واللسان: ١٧٥/١.

(٢) المراد بالباء السببية: أي: نسبة المطر إلى النوء على أنه سبب، فالتقابل لذلك نسب ما هو من فعل الله تعالى الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر لا ينفع ولا يضر. انظر: فتح المجيد: ص ٢٨٢.

(٣) أي: "في" الظرفية، والمراد بها: نسبة وقت، أي: جأنا المطر في هذا النوء، أي: في وقته. انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين: ٣١/٢.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) لقوله ﷺ: "وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومومن بالكواكب" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم: ص ١٧٢ برقم (٨٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء: ص ٥٨ برقم (٧١).

(٦) انظر: المبدع: ٢١٢/٢، وانظر في ذلك: الفروع: ١٦٣/٢، والإنصاف: ٤٦١/٢، ودقائق أولي النهى: ٦٥/٢، وكشاف القناع: ٨٦/٢.

(٧) انظر: المصادر السابقة.

## كتاب الجنائز

يسن الاستعداد للموت، والإكثار من ذكره،

## كتاب الجنائز

الجنائز: بفتح الجيم: جمع جنازة — بالكسر، والفتح — لغة: اسم للميت، أو للنعش<sup>(١)</sup> عليه ميت، فإن لم يكن عليه ميت<sup>(٢)</sup> فلا يقال: نعش ولا جنازة، بل سرير. واشتقاقه من: جنز كضرب: إذا ستر<sup>(٣)</sup>. وكان من حق هذا الكتاب<sup>(٤)</sup> أن يذكر بين الوصايا<sup>(٥)</sup> والفرائض<sup>(٦)</sup>، لكن لما كان من أهم ما يفعل بالميت الصلاة عليه أعقبه للصلاة. م ص<sup>(٧)</sup>.

قوله: (يسن الاستعداد للموت) أي: يسن التأهب للموت بالتوبة<sup>(٨)</sup> من المعاصي والخروج من المظالم؛ لقوله: تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا﴾<sup>(٩)</sup>. والتوبة ونحوها: واجب على الفور. والمستحب: إنما هو ملاحظته في ذلك الخوف من الله سبحانه وتعالى، والعرض عليه، و السؤال عنه، وغيره مما يقع [له]<sup>(١٠)</sup> بعد الموت. صوالحي<sup>(١١)</sup>.

(١) النعش: سرير الميت، سمي بذلك لارتفاعه. انظر: الصحاح: ١٠٢٢/٣، والقاموس المحيط: ص ٧٨٤.

(٢) قوله: "ميت" بهامش الأصل.

(٣) انظر في معنى الجنائز: الصحاح: ٨٧٠/٣، واللسان: ٣٢٤/٥، والقاموس المحيط: ص ٦٥٠.

(٤) أي: كتاب الجنائز.

(٥) الوصايا: جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء: إذا وصلته، وهي: الأمر بالتصرف بعد الموت، والوصية بالمال: التبرع به بعد الموت، وسميت وصية: لأن الميت لما وصى بها، وصل ما كان فيه من أيام حياته بما بعده من أيام حياته. انظر: الدر النقي: ٥٦٥/٣، والتوضيح: ٨٥١/٢.

(٦) الفرائض: جمع فريضة، بمعنى مفروضة، أي: مقدرة، وهي: نصيب مقدر شرعاً لمستحقه، والفرائض: العلم بقسمة الموارث. انظر: المطلع: ص ٢٩٩، والروض المربع: ص ٤٧٩.

(٧) انظر: كشف القناع: ٨٨/٢.

(٨) التوبة: هي الرجوع عن الذنب، وفي الشرع: الندم على ما مضى من الذنب، والإفلاع في الحال، والعزم على أن لا يعود في المستقبل، تعظيماً لله تعالى وحذراً من أليم عقابه وسخطه. انظر: الصحاح: ٩١/١، والمطلع: ص ٤٢.

(٩) سورة الكهف، آية رقم: ١١٠.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١١) انظر: كشف القناع: ٨٩/٢.

ويكره الأئين، وتغني الموت إلا لخوف فتنة،

قوله: (ويكره الأئين<sup>(١)</sup>) ما لم يغلبه؛ لأنه يترجم عن الشكوى، ويستحب له الصبر<sup>(٢)</sup> والرجاء<sup>(٣)</sup>. ونقل عبد الله<sup>(٤)</sup> في أئين المريض: أرجو أنه لا يكون شكوى، ولكنه اشتكى إلى الله. قوله: (إلا لخوف فتنة<sup>(٥)</sup>) في دينه، فلا يكره تمني الموت<sup>(٦)</sup>، لقوله عليه الصلاة والسلام: "وإذا أردت بعبادك [فتنة]<sup>(٧)</sup>، فاقبضني إليك غير مفتون"<sup>(٨)</sup>. وليس<sup>(٩)</sup> تمنى الشهادة من تمني الموت المنهي عنه<sup>(١٠)</sup>، كما

- (١) الأئين: من "أن" الرجل "ين" من الوجع "أئينا" والمراد: التوجع وإظهار الألم. انظر: الصحاح: ٢٠٧٢/٥.
- (٢) الصبر في اللغة: الحبس والكف، وهو: حبس النفس عن الجزع، واللسان عن الشكوى، والجوارح عن لطم الحدود، وشق الحبوب، ونحوهما. انظر: الصحاح: ٧٠٦/٢، ومدارج السالكين: ١٥٦/٢، وفتح المجيد: ص ٣١٧.
- (٣) الرجاء: حاد يحدو القلوب إلى بلاد المحبوب، وهي دار الآخرة، وقيل هو: الاستبشار بجود وفضل الرب تبارك وتعالى، وقيل هو: الثقة بجود الرب تعالى. انظر: مدارج السالكين: ٣٥/٢.
- وانظر في هذه المسألة: المغني: ٣٦٠/٣، والفروع: ١٦٨/٢، والإنصاف: ٤٦٢/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٢٨/١، ودقائق أولي النهى: ٧٠/٢.
- (٤) انظر نقله في: الفروع: ١٧٨/٢.
- وعبد الله هو: أبو عبد الرحمن، عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، ولد سنة ثلاث عشرة ومائتين من الهجرة، وكان ثقة نبأ فهما، روى عن أبيه وغيره، له المسائل المعروفة، توفي سنة تسعين ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٨٠/١، وسير أعلام النبلاء: ٥١٦/٣، والمنهج الأحمد: ٢٩٤/١.
- (٥) الفتنة: المحنة والابتلاء والاختبار، ثم استعملت فيما أخرجه الاختبار إلى المكروه، ثم استعملت في المكروه فجاءت بمعنى الإثم، والكفر، والإحراق، والإزالة والصرف عن الشيء. انظر: المطلع: ص ٨٢، والدر النقي: ٢١٨/٢.
- (٦) انظر: الفروع: ١٦٩/٢، والميدع: ٢١٣/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٢٨/١، ودقائق أولي النهى: ٧١/٢.
- (٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (٨) أخرجه الترمذي في السنن مطولا من حديث ابن عباس، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة "ص": ص ٥١٣، برقم (٣٢٣٣)، وأحمد في مسنده: ص ٢٧٨، برقم (٣٤٨٤)، ومالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب العمل في الدعاء: ٢٤٨/١، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٩٨/٣، وفي الإرواء: ١٤٦/٣.
- (٩) في الأصل: "ويسن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) فقد جاء في حديث أنس بن مالك: أن النبي ﷺ قال: "لا يمتنين أحدكم للموت من ضر أصابه، فإن كان لا بد فاعلا، فليقل: اللهم أحيني ما كانت الحياة خيرا لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب للرضى، باب نهي تمني المريض للموت: ص ١١١٤، برقم (٥٦٧١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب كراهية تمني الموت لضر نزل به: ص ١٠٧٦، برقم (٢٦٨٠).

في "الهدي" <sup>(١)</sup>، بل هو مستحب. ع <sup>(٢)</sup>.

### [مطلب: في عيادة المريض] <sup>(٣)</sup>

قوله: (وتسن عيادة المريض <sup>(٤)</sup>) أي: زيارته <sup>(٥)</sup>.

وقوله: (المسلم) أي: غير مبتدع <sup>(٦)</sup> يجب هجره كرافضي <sup>(٧)</sup>، أو سن هجره كمتجاهر بمعصية <sup>(٨)</sup>، واحترز بالمسلم عن الكافر، فإنه تحرم عيادته سواء كان ذمياً <sup>(٩)</sup> أو

(١) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٢١٢/٣.

(٢) انظر: حاشية النجدي: ٣٨٥/١.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) ذهب إلى استحباب عيادة المريض: المغني: ٣/٣٦١، والمقنع لابن قدامة: ص ٤٥، والفروع: ١٧٤/٢، والإنصاف: ٤٦١/١، وحزم البخاري بوجوبها فقال: باب وجوب عيادة المريض. انظر: صحيح البخاري: ص ١١١٠. وقال شيخ الإسلام كما في الاختيارات الفقهية: ص ٨: "والذي يدل عليه النص وجوب ذلك، فيقال: هو واجب على الكفاية"، والنص الذي أشار إليه شيخ الإسلام هو: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وزيارة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الأمر باتباع الجنائز: ص ٢٤٣، برقم (١٢٤٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب من حق المسلم للمسلم رد السلام: ص ٨٩٢، برقم (٢١٦٢).

(٥) وسميت عيادة؛ لأن الناس يتكررون، أي: يرجعون. انظر: المطلع: ص ١١٤، واللسان: ٣/٣١٩.

(٦) البدعة بالكسر: الحدث في الدين بعد الإكمال، وما استحدث بعد النبي ﷺ من الأهواء والأعمال. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١/١٠٦، والصحاح: ٣/١١٨٤، والقاموس المحيط: ص ٣٨٦.

(٧) الرافضة: فرقة من الشيعة بايعوا زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم، ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين، فأبى، فتركوه ورفضوه، فسموا رافضة، وقيل سموا رافضة؛ لرفضهم أكثر الصحابة وإمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. انظر: تاريخ الطبري لأبي جعفر الطبري: ٧/١٨٠، ومنهاج السنة لابن تيمية: ١/٣٤، ورسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي: ص ٦٥.

وقد قال المردلوي في الإنصاف ٢/٤٦٢: "ونص الإمام أحمد أن المبتدع لا يعاد. وقال في النوادر: تحرم عيادته، وعنه: لا يعاد الداعية فقط، واعتبر الشيخ تقي الدين: المصلحة في ذلك". والمراد بالداعية: أي الداعي إلى بدعته.

(٨) انظر: الفروع ٢/١٨٣، والإقناع للحجاوي: ١/٣٢٧، ومنتهى الإرادات: ١/١٠٥، ونيل المآرب: ١/٢١٧.

(٩) هناك ثلاث روايات للإمام أحمد في عيادة الذمي: المنع، والإذن، والتفصيل، فإن أمكنه أن يدعوه إلى الإسلام ويرجو ذلك منه: عادة. انظر: أحكام أهل الذمة: ١/٢٠١، والإنصاف: ٢/٤٦١، والروايتين والوجهين: ١/١٩٩.

حرباً<sup>(١)</sup>.

ويسن لعائذ تذكير المريض - مخوفاً كان [مرضه]<sup>(٢)</sup>، أو: لا - لتوبة؛ لأنه أحوج إليها من غيره، وهي واجبة على كل واحد في كل وقت من كل ذنب. ويدعو له بما ورد، ومما ورد: "أسأل الله العظيم رب العرش أن يشفيك سبعاً"<sup>(٣)</sup>، وأن يقرأ عنده فاتحة الكتاب<sup>(٤)</sup>، والإخلاص، والمعوذتين<sup>(٥)</sup>. م ص [٥٢/ب] مختصر<sup>(٦)</sup>.

(١) الحربي: المشرك الذي لا صلح بينه وبين المسلمين، منسوب إلى الحرب وهو: القتال. انظر: المطلع: ص ٢٢٦، والقاموس المحيط: ص ٩٣.

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق. فقد قال المرداوي في الإنصاف ٤٦٤/٢ في تذكير المريض التوبة: "سواء كان مرضه مخوفاً أو: لا". وانظر: الإقناع: ٣٢٨/١.

(٣) روافد لما رواه ابن مهدي عن النبي ﷺ قال: "من علم مريضاً لم يحضر أسفه فمات صلبه سبع مرات، أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك إلا عافاه الله من ذلك المرض". رواه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الدعاء للمريض عند العيادة: ص ٣٥٢، برقم (٣١٠٦)، والترمذي في سننه، كتاب الطب: ص ٣٤٥، برقم (٢٠٨٣)، وقال: "حسن غريب" وأحمد في مسنده: ص ١٧٨، برقم (٢١٣٧)، وصححه الحاكم في المستدرک، كتاب الجنائز، باب الدعاء الذي يشفي الله به مريضاً لم يحضر أجله: ٣٤٢/١، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢١٠/٢.

(٤) وذلك لما رواه أبو سعيد الخدري: أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في سفر فمروا بحمي من أحياء العرب، فاستضافوهم فلم يضيفوهم، فقالوا لهم: هل فيكم راقٍ؟ فإن سيد الحمي لديغ أو مصاب، فقال رجل منهم: نعم، فأتاه فقرأه بفاتحة الكتاب فقرأ الرجل، فأعطى قطيعاً من غنم، فأبى أن يقبلها، وقال: حتى أذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له، فقال: يا رسول الله، والله ما رقيت إلا بفاتحة الكتاب، فتبسم وقال: "وما أدراك أنها رقية؟" ثم قال: "خذوا منهم واضربوا لي بسهم معكم" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب: ص ٤٢٥، برقم (٢٢٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار: ص ٩٠٥، برقم (٢٢٠١).

(٥) وذلك لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: "كان رسول الله ﷺ إذا أرى إلى فراشه نفث في كفيه بـ"قل الله أحد"، وبالمعوذتين جميعاً، ثم مسح بهما وجهه، وما بلغت يده من جسده، قالت عائشة: فلما اشتكى كان يأمرني أن أفعل ذلك به". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب النفث في الرقية: ص ١١٢٦، برقم (٥٧٤٨).

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٦٨/٢، ٦٩.

وتلقينه عند موته: لا إله إلا الله مرة، ولم يزد إلا أن يتكلم، وقراءة الفاتحة ويسّ، وتوجيهه إلى القبلة على جنبه الأيمن مع سعة المكان وإلا فعلى ظهره،

قوله: (وتلقينه<sup>(١)</sup> عند موته لا إله إلا الله مرة) أي: يسن تلقينه عند موته قول "لا إله إلا الله" مرة إن أجاب ولم يتكلم بعد، وإلا: عاد، فإن لقنه "لا إله إلا الله" ولم يجبه: لقنه ثانيا وثالثا<sup>(٢)</sup>. واقتصر عليها؛ لأن إقراره بما إقرار بالأخرى<sup>(٣)</sup>، وفيه شيء<sup>(٤)</sup>، وقال بعض العلماء رضي الله عنهم<sup>(٥)</sup>: يلحق الشهادتين؛ لأن الثانية تتبع، فلهذا اقتصر في الخبر<sup>(٦)</sup> على الأولى. م ص<sup>(٧)</sup>.

وظاهره: استحباب التلقين ولو لغير مكلف. وأطلق المصنف<sup>(٨)</sup> -كغيره- التلقين، وظاهره: أن يقول له: "قل لا إله إلا الله"، ولعله غير مراد، بل ينبغي أن يقول بحضرته وهو يسمع ليتفطن فيقولها، إلا إن كان كافرا فيقول له: "قل لا إله إلا الله"<sup>(٩)</sup>، ذكره بعضهم<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (وإلا فعلى ظهره) أي: وإن لم يكن المكان واسعا فيوجهه على ظهره

(١) التلقين: أخذ الكلام من الفم مشافهة، فالتلقين كالتفهم. انظر: المصباح المنير: ص ٢٨٧، واللسان: ٣/٣٩٠، والمراد: تذكيره كلمة الإخلاص عند الاحتضار كما يلحق التلميذ.

(٢) انظر: الكافي: ٦/٢، والمغني: ٣/٣٦٣، والفروع: ٢/١٩١، والإنصاف: ٢/٤٦٤، والإقناع للحجاوي: ١/٣٢٩، ومنتهى الإرادات: ١/١٠٥.

(٣) المراد بالأخرى: شهادة أن محمداً رسول الله.

(٤) ففي الفروع: ٢/١٩١: "ويتوجه احتمال بأن يلحقه الشهادتين".

(٥) المراد بهم: جماعة من الحنفية والشافعية كما نص على ذلك في الفروع: ٢/١٩١، وحاشية اللبدي: ص ١٠٣، وانظر: المجموع: ٥/٧٦، ومغني المحتاج: ١/٣٣٠، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين: ٣/٧٤.

(٦) وهو قوله ﷺ: "لقنوا موتاكم لا إله إلا الله". أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب تلقين الموتى لا إله إلا الله: ص ٣٥٦، برقم (٩١٦).

(٧) انظر: كشف القناع: ٢/٩٥.

(٨) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٩) في الأصل و"ش": "قل لا إله... إلخ" وتقديراً للفظ الجلالة أكملت العبارة.

(١٠) انظر: المجموع: ٥/٧٦، ومغني المحتاج: ١/٣٣٠.



فإذا مات سن تغميض عينيه، وقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله، ولا بأس بتقبيله، والنظر إليه، ولو بعد تكفينه.

مستلقياً على قفاه، ورجلاه إلى القبلة، ويرفع رأسه قليلاً ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء<sup>(١)</sup>. وينبغي للمريض أن يشتغل<sup>(٢)</sup> بنفسه، بأن يستحضر في نفسه أنه حقير من مخلوقات الله تعالى، وأن الله سبحانه وتعالى غني عن عباداته، وطاقاته، وأن لا يطلب العفو والإحسان إلا منه تعالى، وأن يكثر - ما دام حاضر الذهن - من القراءة والذكر، وأن يبادر إلى أداء الحقوق برد المظالم، والودائع<sup>(٣)</sup>، واستحلال<sup>(٤)</sup> نحو زوجة، وولد، وقريب، وجار، وصاحب، ومن بينه وبينه معاملة، ويحافظ على الصلوات الخمس، ويصبر على مشقة ذلك، ويجتهد في ختم عمره بأكمل الأحوال. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (سن<sup>(٦)</sup> تغميض عينيه<sup>(٧)</sup>) لأنه صلى الله عليه وسلم غمض أبا سلمة<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المبدع: ٢١٧/٢، والإقناع للحجاري: ٣٢٠/١، ومعونة أولي النهى: ٣٨٥/٢، ودقائق أولي النهى: ٧٣/٢، وهداية الراغب: ص ٢٠١.

(٢) في الأصل "ش"؛ "يستقل" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ: معونة أولي النهى: ٣٨٥/٢، ومنتهى الإرادات: ١٥٠/١، وكشاف القناع: ٩٣/٢.

(٣) الودائع: جمع ودیعة، من الودع وهو: الترك، فكأنها سميت ودیعة أي: متروكة عند المودع وهي: اسم مال مودع، والإيداع: توكيل في حفظ مال ترفعاً. انظر: الصحاح: ١٢٩٦/٣، والتوضيح: ٧٩١/٢.

(٤) استحلال: أي: سؤاله أن يجعله في حل من قبله، ومنه الحديث: "من كان له مظلمة لأحد من عرضه أو شيء فليتحلل منه اليوم". انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٣٠/١.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها له: ص ٤٦٢، برقم (٢٤٤٩).

(٥) انظر: إرشاد أولي النهى: ٣٤٣/١، ودقائق أولي النهى: ٧٣/١.

(٦) في الأصل: "يسن" والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٧) انظر: المغني: ٣٦٥/٣، والفروع: ١٩١/٢، والتوضيح: ٣٧٤/١، والإقناع للحجاري: ١٠٥/١، ومنتهى الإرادات: ١٠٥/١.

(٨) أبو سلمة هو: عبد الله بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، أخو النبي ﷺ من الرضاعة، كان من السابقين، شهد بدرًا ومات في حياة النبي ﷺ، وذلك في السنة الرابعة من الهجرة، فتزوج النبي ﷺ بعده أم سلمة، انظر ترجمته في: الإصابة: ٩٥/٤، والتقريب: ص ٣١٠.

وقال: "الملائكة يؤمنون على ما تقولون"<sup>(١)</sup> ولئلا يفتح نظره ويساء به الظن، ويغمض ذات مَحْرَمٍ وتغمضه، ذكرًا وأنثى<sup>(٢)</sup>، وظاهره: لا يباح من غير مَحْرَمٍ، ولعله<sup>(٣)</sup> إن أدى إلى لمس أو نظر ما لا يجوز ممن لعورته حكم، بخلاف طفل وطفلة، وظاهره: أنه يجوز أن يغمض زوجته وأن تغمضه كالغسل<sup>(٤)</sup> ح ف<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو جزء من حديث أم سلمة الذي جاء فيه: دخل رسول الله ﷺ على أبي سلمة وقد شق بصره، فأغمضه ثم قال: "إن الروح إذا قبض تبعه البصر" فضج ناس من أهله، فقال: "لا تدعوا على أنفسكم إلا بخير، فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب في إغماض الميت والدعاء له: ص ٣٥٧، برقم (٩٢٠).

(٢) انظر: الفروع: ١٩١/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٨٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٧٤/٢، وكشاف القناع: ٩٦/٢.

(٣) في الأصل: "ولأنه"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ دقائق أولي النهى: ٧٤/٢.

(٤) أي: فكما أن لكل واحد من الزوجين غسل صاحبه فله أن يغمضه. انظر: الروض المربع: ص ١٧٦.

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٧٤/٢.

## فصل [في غسل الميت]

وغسل الميت فرض كفاية، وشرط في الماء الطهورية والإباحة، وفي الغاسل الإسلام والعقل والتميز، والأفضل ثقة، عارف بأحكام الغسل، والأولى به وصيه العدل، وإذا شرع في غسله ستر عورته وجوباً،

### فصل<sup>(١)</sup>

#### [في غسل الميت]

قوله: (وغسل الميت) -بفتح الغين- أي: تغسيل الميت المسلم، أو تيممه لعذر، أو لعجز عن استعماله<sup>(٢)</sup>، لخوف نحو [٥٣/أ] تقطع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فرض كفاية) على من أمكنه، وهو حق لله فلو أوصى بإسقاطه لم يسقط، وإن لم يعلم به إلا واحد تعين<sup>(٤)</sup> عليه. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وإذا شرع في غسله: ستر عورته وجوباً) وهي: ما بين ستره وركبته فيمن<sup>(٦)</sup> بلغ عشراً - ولعل مثله حرة مميزة - وأما ابن سبع - ولعل مثله أمة<sup>(٧)</sup> مميزة - إلى عشر: الفرجان، ومن دون ذلك: لا عورة له<sup>(٨)</sup> كما تقدم<sup>(٩)</sup>.

(١) في هامش "ش": "مطلب: غسل الميت فرض كفاية".

(٢) أي: عجز عن استعمال الماء.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٧٨/٢.

(٤) في الأصل "يعين" والمثبت من "ش" وهو لفظ دقائق أولي النهى: ٧٨/٢.

(٥) انظر: إرشاد أولي النهى: ٣٤٥/١، ودقائق أولي النهى: ٧٨/٢، وانظر في ذلك أيضاً: بلغة الساغب لفخر الدين ابن تيمية: ص ٩٩ والكافي لابن قدامة: ١١/٢، والمقنع: ص ٤٨، والمحرم: ١٨٢/١، والفروع: ١٩٤/٢، والإقناع للحمحاوي: ٣٣١/١.

(٦) في الأصل: "فمن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) الأمة: خلاف الحرة، والجمع: إماء. انظر: الصحاح: ٢٢٧١/٦، والمطلع: ص ٦١.

(٨) انظر: دقائق أولي النهى: ٨٥/٢، وكشاف القناع: ١٠٦/٢، وهداية الراغب: ص ٢٠٤.

(٩) انظر: دليل الطالب: ص ١٠١. حيث قال: "فعورة الذكر البالغ عشراً، والحرة المميزة، والأمة -ولو مبعوضة-: ما بين السرة والركبة، وعورة ابن سبع إلى عشر: الفرجان".

ثم يلف على يديه خرقة، فينجيه بها،

ثم يجرد من ثيابه ندبا<sup>(١)</sup>، إلا النبي ﷺ فلا يجرد؛ لأنه "حين اختلفوا في تجريده، أوقع الله عليهم النوم، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت، لا يدرون من هو: أن غسلوا رسول الله ﷺ وعليه ثيابه، فغسلوه وعليه قميص<sup>(٢)</sup> يصبون الماء فوق القميص، ويدلكون<sup>(٣)</sup> بالقميص دون أيديهم". رواه الإمام أحمد ﷺ<sup>(٤)</sup>. ويكره حتى للغاسل النظر للميت لغير حاجة. عثمان<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ثم يلف على يديه خرقة) أي: يلف الغاسل بعد ذلك على يديه خرقة<sup>(٦)</sup>.  
الخرقة - بكسر الخاء -: قطعة من الثوب<sup>(٧)</sup>، جمعها: خرق خرق كسدره وسدر<sup>(٨)</sup>.  
ثم على كلام المصنف<sup>(٩)</sup> أن الغاسل يعد الخرقتين إحداهما: للفرجين، والأخرى: لبقية البدن. وعلى كلام الإقناع<sup>(١٠)</sup> ثلاث، لكل فرج واحدة، والثالثة لبقية البدن، عثمان<sup>(١١)</sup>.

(١) لأن ذلك أمكن في تغسيله، وأبلغ في تطهيره، وأشبه بغسل الحي وأصون له من التنجيس، إذ يحتمل خروجها منه.  
انظر: كشف القناع: ١٠٧/٢.

(٢) القميص: ما يلبس تحت الثياب، ويكون من قطن، فإن كان من الصوف فلا يسمى قميصا. انظر: القاموس المحيط: ص ٨١١، والدر النقي: ٩٩٢/٢.

(٣) الدلك: الدعك. انظر: اللسان: ٤٢٦/١، والقاموس المحيط: ص ١٢١٣.

(٤) رواه أحمد في مسنده: ص ١٩٤٢، برقم (٢٦٣٠٦)، وأبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب ستر الميت عند غسله: ص ٣٥٥، برقم (٣١٤١)، وصححه الحاكم في المستدرک، كتاب للغازي، غسل النبي ﷺ وعليه ثيابه: ٥٩/٣، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب ما يستحب من غسل الميت في قميص: ٣٨٧/٣، وابن حبان في الإحسان، كتاب التاريخ، باب وفاته ﷺ: ٢١٦/٨، برقم (٦٥٩٤)، وصحح الألباني إسناده كما في أحكام الجنائز: ص ٦٦، وحسنه في الإرواء: ١٦٣/٣.

(٥) انظر: هداية الراغب: ص ٢٠٤، وانظر في ذلك أيضاً: للغني: ٣٦٨/٣، ٣٧٠، والرعاية الصغرى: ١٣٦/١، وكشف القناع: ١٠٧/٢.

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٧/٢-١٨، والمعني: ٣٧٣/٣، ومعرفة أولي النهى: ٤٠٧/٢.

(٧) انظر في معنى الخرقة: الصحاح: ١٤٦٧/٤، واللسان: ٧٣/١٠، والقاموس المحيط: ص ١١٣٤.

(٨) السدر: شجرة النبق، واحداً: سدر. انظر: اللسان: ٣٥٤/٤، والنهية في غريب الحديث: ٣٥٣/٢.

(٩) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(١٠) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٣٦/١ حيث قال: "ثم يلف على يده خرقة خشنة، أو يدعها في كيس فينجي بها أحد فرجيه، ثم ثانية للفرج الثاني... ويستحب أن لا يمس مائر بدنه إلا بخرقة".

(١١) انظر: حاشية النجدي: ٣٩٣/١.

ويجب غسل ما به من نجاسة، ويحرم مس عورة من بلغ سبع سنين، وسن أن لا يمس سائر بدنه إلا بخرقة، وللرجل أن يغسل زوجته

قوله: (ويجب غسل ما به من نجاسة) لأن المقصود من غسله تطهيره حسب الإمكان، وظاهره: ولو بالخرج فلا يجزئ فيها الاستجمار<sup>(١)</sup>. وفي مجمع البحرين<sup>(٢)</sup>: إن لم يتعد الخارج موضع العادة، قياس المذهب: يجزئ فيه الاستجمار<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وللرجل أن يغسل زوجته) ما لم تكن ذمية<sup>(٤)</sup>. روى ابن المنذر<sup>(٥)</sup> "أن علياً<sup>(٦)</sup> غسل فاطمة<sup>(٧)</sup> رضي الله عنهما"<sup>(٨)</sup>.

(١) الاستجمار: إزالة الخارج من السبيل أو إزالة حكمه بحجر أو نحوه، سمي بذلك من الجمار، وهي: الحجارة الصغار؛ لأنه يستعملها في استجماره. انظر: الصحاح: ٦١٦/٢، والروض المربع: ص ١٨.

(٢) مجمع البحرين: محمد بن عبد القوي بن بدران، المتوفى سنة ٦٩٩هـ، وهو: شرح على المقنع لابن قدامة المقدسي، بلغ به إلى أثناء الزكاة. انظر: المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد: ٧٢٥/٢.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٨٦/٢، وكشاف القناع: ١٠٩/٢، وحاشية النجدي: ٣٩٣/١، وهداية الراغب: ص ٢٠٥.

(٤) لأن المسلم لا يغسل الكافر، ولا يتولى دفنه، ولأنه لا ميراث بينهما؛ ولا مولاة وقد انقطعت الزوجية بالموت. انظر: المغني: ٤٦٣/٣، وانظر في هذه المسألة: الانتصار: ٦٦٠/١، والكافي لابن قدامة: ١٢/٢، والمبدع: ٢٢٢/٢، والإنصاف: ٤٧٩/٢، وكشاف القناع: ١٠٤/٢.

(٥) ابن المنذر هو: أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن المنذر، النيسابوري، الحافظ العلامة الفقيه الشافعي، ولد بنيسابور سنة اثنين وأربعين ومائتين من الهجرة، ثم نزل بمكة وسكنها، صاحب التصانيف: كـ "الإجماع" و"لبسوط" و"الأشراف"، توفي سنة ثمان عشرة وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للأسنوي: ١٩٧/٢، وسير أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٤، وشذرات الذهب: ٢٨٠/٢.

(٦) هو: علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته، من السابقين الأولين، ورجح جمع أنه أول من أسلم من الصبيان، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، مات في رمضان سنة أربعين من الهجرة، وله من العمر ثلاث وستون سنة على الأرجح. انظر ترجمته في: الإصابة: ٢٦٩/٤، والتقريب: ص ٤٠٢، وتهذيب التهذيب: ٢٩٤/٧.

(٧) هي: فاطمة الزهراء، بنت رسول الله ﷺ، أم الحسن والحسين، أمها خديجة بنت خويلد، تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه في السنة الثانية من الهجرة، وتوفيت سنة إحدى عشرة من الهجرة، وقد جاوزت العشرين بقليل. انظر ترجمتها في: أسد الغابة: ٢٢٠/٦، والتقريب: ص ٧٥١، وتهذيب التهذيب: ٤٦٨/١٢.

(٨) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الجنائز، باب تغسيل الرجل: ٤١٠/٣، والدارقطني في سننه، كتاب الجنائز، باب الصلاة على القبر: ٧٩/٢، والحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، باب إشعار علي على وفاة فاطمة رضي الله عنها: ١٦٣-١٦٤، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب الرجل يغسل امرأته إذا ماتت: ٣٩٦/٣، وحسن إسناده ابن حجر في تلخيص الحبير: ١٤٣/٢، والشوكاني في نيل الأوطار: ١٦/٥.

وأُمته وبنَتاً دون سبع، وللمرأة غسل زوجها وسيدها وابن دون سبع،

ولأن آثار النكاح<sup>(١)</sup> من عدة الوفاة والإحداد<sup>(٢)</sup> والإرث باقية، فكذا الغسل، ويشمل ما قبل الدخول<sup>(٣)</sup>، وأما تغسله وإن لم تكن في عدة، كما لو ولدت عقب موته، وكذا المطلقة [٥٣/ب] الرجعية إذا أبيحت<sup>(٤)</sup>، [و]<sup>(٥)</sup> بأن تكون مسلمة، وحيث جاز أن يغسل أحدهما الآخر، جاز النظر إلى غير عورته. قاله بعضهم<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (وأُمته) أي<sup>(٧)</sup>: ويجوز للرجل أن<sup>(٨)</sup> يغسل أُمته أيضاً المباحة له، ولو أم ولد<sup>(٩)</sup>،

(١) النكاح لغة: الوطء، والجمع بين الشيعين، وقد يطلق على العقد، وشرعاً: عقد يعتبر فيه لفظ إنكاح أو تزويج في الجملة، والمعقود عليه منفعة الاستمتاع. انظر: الصحاح: ٤١٣/١، والروض المربع: ص ٥٠٨.

(٢) الإحداد: مصدر أحدث المرأة على زوجها: إذا تركت الزينة لموته، والحد: المنع، فالإحداد: امتناع عن الزينة. ويحرم إحداد فوق ثلاث على ميت غير زوج، ويلزم الإحداد مدة العدة كل امرأة متوفى زوجها عنها في نكاح صحيح لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً" انظر: اللسان: ١٤٣/٣، والروض المربع: ص ٦١٠.  
والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب حد المرأة على غير زوجها: ص ٢٥٠، برقم (١٢٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة: ص ٦٠٢، برقم (١٤٩٠).

(٣) لثبوت المحرمية بالعقد. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣٢/٣.

(٤) أي: والمطلقة الرجعية تغسل زوجها إذا قلنا: مباحة، أي: لم تلزمها عدة من غيره، وأما إذا وطئت بشبهة فليس لها أن تغسله. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣٢/٣.

(٥) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٦) انظر: الفروع: ١٦٨/٢، والإنصاف: ٤٧٨/٢-٤٨٠، والإقناع للحجاوي: ٣٣٤/١، والروض المربع: ص ١٧٦، وإرشاد أولي النهى: ٣٤٦/١، وحاشية النجدي: ٣٩٠/١.

(٧) قوله: "أي": سقطت من "ش".

(٨) في الأصل: "أن يكون" بزيادة كلمة "يكون".

(٩) أم الولد هي: من ولدت ما فيه صرة ولو خفية من مالك ولو بعضها أو مكاتباً ولو محرمة عليه أو أبي مالكة، إن لم يكن الابن وطئها، فإذا مات عقت، وإن لم تملك غيرها، وإن وضعت جسماً بلا تخطيط فيه مثل: للضعة ونحوها، لم تصر به أم ولد. انظر: للتوضيح: ٩٤٤/٢.  
وله غسلها لأنها في معنى الزوجة في اللبس والنظر والاستمتاع، فكذلك الغسل. انظر: المعنى: ٤٦٣/٣.

وحكم غسل الميت فيما يجب، ويسن كغسل الجنابة لكن لا يدخل الماء في فمه وأنفه، بل يأخذ خرقة مبلولة فيمسح بها أسنانه ومنخريه، ويكرهه الاقتصار في غسله مرة إن لم يخرج منه شيء،

أو مدبرة<sup>(١)</sup>، أو مزوجة، أو معتدة<sup>(٢)</sup> من زوج<sup>(٣)</sup>، أو مسترأة<sup>(٤)</sup>، خلافا للإقناع<sup>(٥)</sup>، [أو<sup>(٦)</sup> مكاتب<sup>(٧)</sup>، قال المصنف<sup>(٨)</sup>: ويتجه لا مشتركة.

قوله: (لكن لا يدخل الماء في فمه وأنفه) هذا استدراك على قوله: "كغسل جنابة"<sup>(٩)</sup>، دفع به ما يتوهم دخوله في قوله: "كغسل جنابة"،

(١) المدبرة هي: الأمة التي تعلق عتقها بموت سيدها. قال ابن الأثير: دبرت العبد إذا علقت عتقه بموتك. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٩٨/٢، والمطلع: ص ٣١٥.

(٢) المعتدة هي: المرأة التي تعتد أيام أفرائها، أو أيام حملها، أو أربعة أشهر وعشر ليال، إذا كانت مطلقة أو متوفى عنها زوجها. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٩٠/٣، والمطلع: ص ٣٤٨.

(٣) قال في الإنصاف في مسألة غسل السيد أمته للزوجة أو المعتدة من زوج: ٤٨١/٢: "ظاهر كلام الأصحاب: حوازل غسل السيد لأتمته، وهو كالصريح من قولهم: إذا اجتمع سيد وزوج هل يقدم الزوج أو السيد؟ فلو لم يجوزوا للسيد غسلها لما تأتى الخلاف في الأولوية بينه وبين الزوج". وقال في تصحيح الفروع: ١٩٩/٢: "وفي تقديم زوج على سيد وعكسه وتساويها أوجه: أحدها: الزوج أولى من السيد وهو الصحيح. والوجه الثاني: السيد أولى، والوجه الثالث: التساوي".

(٤) انظر: المحرر: ١٨٣/١، والفروع: ١٩٧/٢، والإنصاف: ٤٨٠/٢، والروض المربع: ص ١٧٦.

والمسترأة هي: الجارية التي لا يحسبها سيدها حتى يبرأ رحمها وتبين حالها، حامل أو: لا. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١١١/١، والقاموس المحيط: ص ٤٢. وله غسلها لأن الاستبراء كالعدة. انظر: المغني: ٤٦٣/٣.

(٥) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٣٤/١ حيث قال: "ولا يغسل أمته للزوجة، ولا المعتدة من زوج ولا المعتق بعضها، ولا من هي في استبراء واجب".

(٦) ما بين المعقوفتين: من: "ش".

(٧) المكاتب: هي الأمة التي كاتبها سيدها على مال منجم إلى أوقات معلومة، يحل كل نجم لوقته المعلوم، على أن تعتق إذا أدت النجوم، وتسكن الكتابة لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ سورة النور، آية رقم: ٣٣. انظر: المصباح المنير: ص

٢٧١، والروض المربع: ص ٥٠٥. وله غسلها؛ لأنه يلزمه كنفها ومونة تجهيزها ودفعها. انظر: كشف القناع: ١٠٤/٢.

(٨) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر قوله في: غاية المنتهى: ٢٣١/١، ومعنى قوله: "ويتجه" أي: لا يباح لسيد غسل أمة مشتركة لحرماتها قبل موتها. انظر: مطالب أولي النهى: ٣٤٨/٢.

(٩) الجنابة هي: ما يجب منها الغسل بالجماع أو خروج مني. والجنب هو: الذي يقع منه ذلك، ويطلق على الواحد والاثني والجمع والمؤنث بلفظ واحد. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٠٢/١، واللسان: ٢٧٩/١.

فإن خرج وجب إعادة الغسل إلى سبع، فإن خرج بعدها حشي بقطن، فإن لم يستمسك فبطين حر، ثم يغسل المحل ويوضأ وجوباً ولا غسل، وإن خرج بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الغسل.

إلا أنه لا يدخل الماء في فمه ولا في أنفه؛ خشية تحريك النجاسة بدخول الماء في الجوف<sup>(١)</sup>.

قوله: (وجب إعادة الغسل إلى سبع) فإن لم ينق بسبع: فالأولى غسله حتى ينقى، قاله في الإقناع<sup>(٢)</sup>، فقلوه بعد ذلك<sup>(٣)</sup>: "ولا غسل" مراده: لا يجب ذلك؛ لئلا يخالف<sup>(٤)</sup> ما قدمه، والله أعلم<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وإن خرج<sup>(٦)</sup> بعد تكفينه<sup>(٧)</sup>... إلخ) أي: لم تجب إعادته، ولو قبل السبع<sup>(٨)</sup>، أما قبل التكفين، فيعاد إلى سبع<sup>(٩)</sup>، و يعاين بها<sup>(١٠)</sup> فيقال: حدث أصغر، أوجب<sup>(١١)</sup> غسلًا، وأبطل غسلًا. وكذا<sup>(١٢)</sup> لا يجب (إعادة غسل)<sup>(١٣)</sup> النجاسة، ولا

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٣٦/١، ومعونة أولي النهى: ٤٠٨/٢، ودقائق أولي النهى: ٨٨/٢، والروض المربع: ص ١٧٧، وكشاف القناع: ١٠٩/٢.

(٢) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٣٧/١، وانظر في ذلك أيضاً: التوضيح: ٣٧٧/١، وزاد للمستفيع: ص ٣٤، ومنتهى الإرادات: ١٠٨/١.

(٣) أي: قول الحجاوي في الإقناع: ٣٣٨/١: "وإن خرج منه شيء من السبيلين أو غيرها بعد السبع، غسلت النجاسة ووضئ، ولا غسل".

(٤) في الأصل: "بخلاف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) انظر: هداية الراغب: ص ٢٠٥.

(٦) أي: إن خرج شيء. وفي الأصل: "خرج بعد ذلك، أي" بزيادة: "بعد ذلك، أي".

(٧) التكفين: هو لف الميت في ثوب فأكثر من ماله من الكفن وهو: التغطية، فسمي كفن الميت؛ لأنه يستره. انظر: اللسان: ٣٥٨/٣، وحاشية ابن قاسم: ٦٤/٣.

(٨) لما في ذلك من المشقة؛ لأنه يحتاج إلى إخراج وإعادة غسله، وتطهير أكفانه وتجفيفها أو إبدالها، فيتأخر دفنه وهو مخالف للسنة، ثم لا يؤمن أن يخرج شيء بعد ذلك. انظر: كشاف القناع: ١١٢/٢.

(٩) انظر: للمغني: ٣٨٩/٣، والحرر: ١٨٧/١، والفروع: ٢٠٩/٢، والإنصاف: ٤٩٧/٢، ومنتهى الإرادات: ١٠٨-١٠٩.

(١٠) المعاينة: أن تأتي بكلام لا يهتدى له. انظر: الصحاح: ٢٤٤٢/٦، واللسان: ١١٢/١٥.

(١١) في الأصل: "وجب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) أي في حالة إن خرج منه شيء بعد وضعه في أكفانه. انظر: للمغني: ٣٨٩/٣، والبدع: ٢٣٣/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٣٨/١، وغاية المنتهى: ٢٣٤/١.

(١٣) في الأصل: "غسل إعادة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.



## وشهيد المعركة والمقتول ظلماً

الوضوء. قال ابن نصر الله: وعلى كل حال لا تعاد الصلاة عليه. ح ف<sup>(١)</sup>.  
وقوله<sup>(٢)</sup>: "أوجب غسلاً، وأبطل غسلاً"، معناه<sup>(٣)</sup>: أنه إذا خرج منه شيء قبل  
السبع: بطل [غسله]<sup>(٤)</sup> السابق، ووجب غسله إلى سبع، يعني مع إعادة الوضوء، كما  
صرح بمعناه في الإقناع<sup>(٥)</sup>، وإن لم يصرح بوجوب<sup>(٦)</sup> الوضوء، فتدبر<sup>(٧)</sup>.

### [مطلب في شهيد المعركة]<sup>(٨)</sup>

(وشهيد المعركة... الخ) - وهو: من مات بسبب قتال كفار، وقت قيام  
القتال<sup>(٩)</sup> - فلا يغسل؛ لأنه قد طهره القتل، والله غفر له فلا يصلى عليه كما سيأتي<sup>(١٠)</sup>، وسمي  
شهيداً: لأنه حي؛ لأن أرواحهم شهدت دار السلام<sup>(١١)</sup>، وأرواح غيرهم لا تشهدا إلى  
يوم القيامة [وقيل]<sup>(١٢)</sup> غير ذلك<sup>(١٣)</sup>.

(١) في الأصل: "ح م" والمثبت من "ش".

(٢) أي: تعليقا على ما جاء في المعايمة.

(٣) في الأصل "معنا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٣٨/١، حيث قال: "وإن خرج منه شيء بعد الثلاث: أعيد وضوءه، ووجب غسله".

(٦) في "ش": "بوجود" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) انظر: حاشية النجدي: ٣٩٥/١.

(٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٩) انظر: إرشاد أولي النهى: ٣٤٥/١، ودقائق أولي النهى: ٧٨/٢، وكشاف القناع: ١١٨/٢.

(١٠) في "ش" "كما يأتي" والمثبت من الأصل، وانظر: ص ١٥٩.

(١١) دار السلام: الجنة. انظر: القاموس المحيط: ص ١٤٤٩.

(١٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١٣) فقل: لأن الله تعالى وملائكته عليهم السلام يشهدون لهم بالجنة، وقيل: لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعد الله

تعالى له من الثواب والكرامة، وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه، وقيل: لأنه شهد له بالإيمان

وخاتمة الخير بظاهر حاله. انظر: تحذيب الأسماء واللغات: ١٦٧/٣.

لا يغسل، ولا يكفن، ولا يصلى عليه، ويجب بقاء دمه عليه

والشهداء على ثلاثة أقسام:

شاهد الدنيا والآخرة [٥٤/أ]، وهو: المقتول في المعركة مخلصاً لأجل إعلاء كلمة الله تعالى.

وشهيد في الدنيا فقط، وهو: المقتول في المعركة مرئياً<sup>(١)</sup>.

وشهيد في الآخرة فقط، وهو: من أثبت له الشارع الشهادة، ولم يجر عليه<sup>(٢)</sup>

أحكامها في الدنيا، كالغريق<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولا يغسل ولا يكفن ولا يصلى عليه) أي: شهيد المعركة، والمقتول

ظلماً<sup>(٥)</sup>، فيكره كما في المنتهى<sup>(٦)</sup> تبعاً للتنقيح<sup>(٧)</sup>، وقيل: يحرم، وحزم به في الإقناع<sup>(٨)</sup>،

ولا يوضآن حيث لا يغسلان<sup>(٩)</sup>، ولو وجب عليهما الوضوء قبل<sup>(١٠)</sup>.

(١) للمرائي: من يظهر العمل الصالح للناس ليعظم عندهم. انظر: الكبائر لمحمد بن عبد الوهاب: ص ٣٦.

(٢) في الأصل: "له" والمثبت من "ش".

(٣) لحديث الرسول ﷺ: "الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله عز

وجل". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجهاد، باب الشهادة سبع سوى القتل: ص ٥٤٦ برقم (٢٨٢٩)،

ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب بيان الشهداء: ص ٧٩٤، برقم (١٩١٤).

(٤) انظر: تهذيب الأسماء واللغات: ١٦٧/٣، والمطلع: ص ١١٦، والدر النقي: ٣١١/١.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٣/٢-٢٦، والمغني: ٤٦٧/٣-٣٧٥، والمقنع: ص ٤٧، والمبدع: ٢٣٦/٢-٢٣٨،

والإنصاف: ٤٩٨/٢، ٥٠٣.

(٦) انظر: منتهى الإرادات: ١٠٦/١.

(٧) انظر: التنقيح: ص ٧١، وتبعه الشويكي في التوضيح: ٣٧٨/١، ومرعي في غاية المنتهى: ٢٣٠/١.

(٨) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٤٠/١. وقال الحجاوي في حواشي التنقيح: ص ١١٩-١٢٠: "عبارة أكثر الأصحاب "لا يغسل"

فيحتمل قولهم: التحريم، ويحتمل: الكراهة، وروى أحمد أن النبي ﷺ قال في قتل أحد: "لا تغسلوه"، وهذا كما يقتضي التحريم ...

ولم نر من صرح بالكراهة إلا للفتح ومن تابعه ... وكان ينبغي أن يصح القول بالتحريم موافقة لنص الإمام أحمد وتصريح أبو

الغالي" والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب من لم ير غسل الشهداء: ص ٢٦١، برقم (١٣٤٦).

وانظر في هذه المسألة: الفروع: ٢١١/٢، والإنصاف: ٤٩٨/٢، وكشاف القناع: ١١٥/٢.

(٩) في الأصل: "يغسل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) لأن الرضوء تابع للغسل، وقد سقط. انظر: كشاف القناع: ١١٧/٢، وإرشاد أولي النهى: ٣٤٦/١، ودقائق

أولي النهى: ٧٩/٢.

ودفنه في ثيابه، وإن حمل فأكل أو شرب أو نام أو بال أو تكلم أو عطس أو طال بقاؤه عرفاً أو

وظاهر كلام الأكثر: أن غسل للملائكة للميت لا يكفي<sup>(١)</sup>، قال في الانتصار<sup>(٢)</sup>: يكفي إن علم غسله. وكذا منقول في تعليق القاضي<sup>(٣)</sup>، واحتج بغسل للملائكة لحنظلة<sup>(٤)</sup> رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>، وبغسلهم لآدم عليه السلام<sup>(٦)</sup>، قال في الفروع<sup>(٧)</sup>: ويتوجه في مسلمي الجن كذلك، وأولى لتكليفهم م ص<sup>(٨)</sup>. قوله: (ودفنه في ثيابه) أي: ويجب دفنه في ثيابه التي قتل فيها<sup>(٩)</sup>، قال في الإقناع<sup>(١٠)</sup>

(١) المراد: إذا كان الشهيد حنبلياً قبل أن يقتل فيغسل. انظر: كشف القناع: ١١٦/٢.

(٢) انظر: الانتصار: ٦١٩/٢-٦٢٠.

(٣) انظر: الفروع: ١٩٦/٢، والمراد بتعليق القاضي: كتاب "التعليق" للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء المتوفى سنة ٤٥٨ هـ الموجود منه يبدأ من كتاب الحج وينتهي بكتاب العتق، ونسخة أخرى تبدأ من مسائل الاعتكاف إلى الربا. انظر: المذهب الحنبلي: ص ٨٠.

(٤) هو: حنظلة بن أبي عامر بن صيفي بن مالك بن أمية الأنصاري الأوسي، كان أبوه في الجاهلية يعرف بالراهب وكان حنظلة رضي الله عنه من سادات المسلمين وفضلائهم، استشهد في أحد، وقد خرج إليها حنبلياً، فغسلته الملائكة. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٥٣٤/١، والإصابة: ٤٣/٢.

(٥) ما بين المعقوفين من "ش". وقد جاء في الحديث: أن النبي ﷺ قال يوم أحد: "ما بال حنظلة بن الراهب؟ إن رأيت الملائكة تغسله. قالوا: إنه سمع الملائكة فخرج وهو جنب ولم يغتسل". أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، باب ذكر مناقب حنظلة: ٢٠٤/٣، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه"، وابن حبان في الإحسان، كتاب أخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، ذكر حنظلة بن أبي عامر: ٨٤/٩، برقم (٦٩٨٦)، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب الجنب يستشهد في المعركة: ١٥/٤، برقم (١٨١٤)، وصححه الألباني في الإرواء: ١٦٧/٣، والجنائز: ص ٧٤، والملائكة: الصور الذي تفزع منه وتخافه من عدو. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٨٨/٥.

(٦) فقد جاء في الحديث: "أن آدم عليه السلام غسلته الملائكة، وكفنته، وصلت عليه، ودفنته، وقالت: يا بني آدم هذه ستكم في موتاكم فكذاكم فافعلوا". رواه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند: ص ١٥٤٤ برقم (٢١٢٤٠)، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب الجنود للميت: ٤٠٤/٣، وابن سعد في الطبقات: ٣٣/١، وصحح إسناده الحاكم في المستدرک، كتاب الجنائز، قصة وفاة آدم عليه السلام: ٣٤٤/١.

(٧) انظر: الفروع: ١٩٦/٢.

(٨) ذكر اللبدي في حاشيته ص ١٠٤: هذا النقل ثم ختمه بـ"م ص وزيادة حاشيته"، ولكن لم أحد هذا النقل في شروح الشيخ منصور ولا في حواشيه والله أعلم. وانظر: هذا النقل في الفروع: ١٩٦/٢.

(٩) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٤/٢، والمغني: ٤٧١/٣، والتوضيح: ٣٧٩/١، ودقائق أولي النهى: ٩٤/٢.

(١٠) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٤١/١.

قتل وعليه ما يوجب الغسل من نحو جنابة فهو كغيره،

تبعاً لغيره<sup>(١)</sup>؛ وظاهره: ولو حريراً. قال في المبدع<sup>(٢)</sup>: لعله غير مراد. فإن كان الشهيد قد سلبها<sup>(٣)</sup>، فيكفن بغيرها<sup>(٤)</sup>، ويستحب دفنه في المكان الذي قتل فيه<sup>(٥)</sup>، لقوله: عليه الصلاة والسلام: "تدفن الأجساد حيث تقبض الأرواح"<sup>(٦)</sup> حملوه على الشهيد؛ لأن السنة في غيرهم دفنهم في الصحراء. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (فهو كغيره<sup>(٨)</sup>) جواب الشرط، أعني [قوله: <sup>(٩)</sup> "وإن حمل... الخ"، يعني: من وقع به<sup>(١٠)</sup> ذلك<sup>(١١)</sup>]، فهو كغيره من الموتى، يغسل، ويكفن، ويصلى عليه، وجوبا؛ لأن الغسل وجب لغير الموت، فلم يسقط به، كغسل النجاسة<sup>(١٢)</sup>، استدلل الأصحاب<sup>(١٣)</sup> على ذلك: "بأن حنظلة ابن الراهب قتل يوم أحد<sup>(١٤)</sup> جنباً فغسلته

(١) انظر: الإنصاف: ٥٠٠/٢.

(٢) انظر: المبدع: ٢٣٦/٣، وقال في مطالب أولي النهى: ٣٦٠/١: "ويجوز: لا بأس بدفنه في الثياب الحرير التي قتل فيها إن كان لبسه إياها في حال يباح كإرهاب العدو ونحوه". وقال الشنطي تعليقا على ذلك في تحريد زوائد الغاية: ٣٦٠/١: "فبحث المصنف توسط في ذلك، أي: إن كان إثمًا نزع لما في ذلك من تخليصه من أثر الإثم، وإلا فلا، وهو تفصيل حسن ظاهر، لا يأباه كلامهم فتأمل".

(٣) أي: الثياب. والسلب: ما يأخذه العدو في الحرب مما يكون على المقتول ومعه من سلاح وثياب ودابة وغيرها. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٨٧/٢، والدر النقي: ٧٧٠/٣.

(٤) في الأصل: "بغير" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٤١/١.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الجنائز، باب الميت أو القتل ينقل من موضعه إلى غيره: ٣٩٦/٣.

(٧) انظر: كشف القناع: ١١٧/٢.

(٨) في الأصل: "كغيرهم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٩) ما بين المعقوفين: من "ش".

(١٠) قوله "به": سقطت من "ش".

(١١) المراد بذلك: إذا كان الشهيد عليه ما يوجب الغسل من نحو جنابة.

(١٢) انظر: المعنى: ٤٧٠/٣، والمبدع: ٢٣٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٩٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٧٩/٢.

(١٣) الأصحاب هم: أصحاب الإمام أحمد الذين تلقوا عنه الفقه. انظر: المذهب الحنبلي: ١٦٣/١.

(١٤) أحد: اسم الجبل الذي كانت عنده غزوة أحد، بينه وبين المدينة قرابة ميل من شماليها، وبه سميت الواقعة، وكانت

وسقط لأربعة أشهر كالمولود حيّاً، ولا يغسل مسلم كافراً ولو ذمياً، ولا يكفنه ولا يصلي عليه

الملائكة<sup>(١)</sup> رواه الطيالسي<sup>(٢)</sup>، وابن حبان، والحاكم<sup>(٣)</sup>. وأجاب الخصم<sup>(٤)</sup>: بأنه لو وجب لما سقط إلا بفعلنا، ويمكن أن يجاب [٥٤/ب] عنه: بالتزام السقوط مطلقاً<sup>(٥)</sup>، ثم بأنه مخصوص بهما<sup>(٦)</sup>. وظاهر كلامه: أنه ينوي بغسله الجنابة دون الموت، وهو كذلك بلا خلاف، وإنما الخلاف في غسل الجنابة. كذا بخط حفيد ابن مفلح<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وسقط<sup>(٨)</sup> لأربعة أشهر) (كمولود) - بتثليث السين -، مبتدأ، سوغ الابتداء

في السنة الثالثة للهجرة. انظر: معجم البلدان: ١٠٩/١، ومعجم معالم الحجاز: ٥٨/١.

(١) سبق تخريجه ص ١٦٠.

(٢) الطيالسي هو: سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري، الحافظ الكبير، صاحب "المسند"، مولى آل الزبير بن العوام، توفي بالبصرة سنة أربع ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في: التقريب: ص ٢٥٠، وتهديب التهذيب: ١٦٠/٤، وطبقات الحفاظ: ص ١٥٣، والحديث لم يعزه إليه الحافظ في التلخيص الخبير: ١١٧/٢، ١١٨، والألباني في الإرواء: ١٦٨/٣.

(٣) الحاكم هو: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، الشافعي صاحب التصانيف كـ "المستدرک" و"المُدخل"، توفي سنة خمس وأربعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٧، وطبقات الحفاظ: ص ٤١٠، وشذرات الذهب: ١٧٦/٣.

(٤) المراد بالخصم: مالك والشافعي. انظر: الانتصار: ٦١٨/٢، فقد قال: لا يغسل ولو كان حنبلياً. انظر: الكافي لابن عبد البر: ٢٧٩/١، والمجموع: ٢٢٣/٥، ومعني المحتاج: ٣٥١/١، ونيل الأوطار: ١٩/٥.

(٥) أي: في كل من علمنا أن الملائكة قد غسلته لم نغسله، وإذا لم نعلم فالأصل بقاء الغسل في حقه فوجب أن نغسله. انظر: الانتصار: ٦٢٠/٢.

(٦) أي: مخصوص بمن علمنا أن الملائكة غسلته، وهو آدم عليه السلام، وحظظة بن الرهاب.

(٧) في الأصل: "حفيد ابن مفلح حفيد" بزيادة كلمة "حفيد".

وحفيد ابن مفلح هو: إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح، ولد سنة خمس عشرة وثمانمائة من الهجرة بدمشق، صنف "المبدع شرح المقنع" وغيره، كان فقيهاً أصولياً، مات سنة أربع وثمانمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٣٨/٧، والسحب الوابلة: ٦٠/١، وتسهيل السابلة: ١٤١١/٣.

(٨) السقط: المولود قبل تمامه. انظر: المطلع: ص ١٦، والقاموس المحيط: ص ٨٦٦.

ولا يتبع جنازته بل يوارى لعدم من يواريه.

به: وصفه بقوله: "لأربعة أشهر"<sup>(١)</sup> والخبر قوله: "كمولود"<sup>(٢)</sup> أي: ويغسل، ويكفن، ويصلى على السقط لأربعة أشهر فأكثر، كما يغسل المولود إذا ولد حيا ثم مات. ويستحب تسميته، ولو ولد قبل<sup>(٣)</sup> أربعة أشهر<sup>(٤)</sup>. وإن كان<sup>(٥)</sup> السقط من كافرين، فمات أحد أبويه<sup>(٦)</sup>، فكمسلم؛ لأنه محكوم بإسلامه. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (بل يُوارى) الكافر، أي: يدفن. قال ابن نصر الله: وجوباً، وكذا في شرح الهداية<sup>(٨)</sup>. وظاهر المحرر<sup>(٩)</sup>: الجواز، حيث قال: وله دفنه إن لم يجد من يدفنه، وقطع به<sup>(١٠)</sup> الشيخ وجيه الدين<sup>(١١)</sup>، وذكر في النكت<sup>(١٢)</sup> في الاستدلال بفعله عليه السلام في كفار بدر<sup>(١٣)</sup>، حيث وارا هم في القليب<sup>(١٤)</sup>:

(١) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٢) انظر: هداية الراغب: ص ٢٠٧.

(٣) قوله "قبل": بhamش الأصل.

(٤) ليدعى يوم القيامة باسمه، وإن جهل أذكر أو أنثى: سمي بصالح لها كطلحة وهبة الله. انظر: كشف القناع: ١٢٠/٢.

(٥) في الأصل: "فيحكم" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٦) أي: مات أحد أبويه بدار الإسلام. انظر: كشف القناع: ١٢٠/٢.

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٣/٢، والفروع: ٢١٠/٢-٢١١، والإنصاف: ٥٠٤/٢-٥٠٥، والمبدع: ٢٣٩/٢، والإقناع للحجاري: ٣٤٢/١-٣٤٣.

(٨) انظر: النكت والفوائد السنية لابن مفلح: ١٨٤/١. وشرح الهداية المراد به "منتهى الغاية لشرح الهداية" لعبد السلام بن

عبد الله بن الحضر، أبو التركات، محمد الدين ابن تيمية، المتوفى سنة ٦٥٢هـ. انظر: المذهب الحنبلي: ٢٦٥/٢.

(٩) انظر: المحرر: ١٨٤/١.

(١٠) أي: بالجواز.

(١١) انظر: النكت والفوائد السنية: ١٨٤/١.

(١٢) انظر: النكت والفوائد السنية: ١٨٤/١.

(١٣) بدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة، أسفل وادي الصفراء، يبعد عن المدينة ١٥٣ كيلا بطريق السيارات، وعن

مكة بهذا الطريق ٣٤٣ كيلا. انظر: معجم البلدان: ٣٥٧/١، ومرويات غزوة بدر: ص ٧٨.

(١٤) فقد جاء في الحديث الصحيح: أن رسول الله ﷺ: "أمر يوم بدر بأربعة وعشرين رجلا من صناديد قريش،

فقتلوا في طوى من أطواء بدر بحيث تنبت". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل:

.....  
 إن فعله لا يدل على الوجوب، و<sup>(١)</sup> احتمال وقوع المحذور<sup>(٢)</sup> لا ينهض سببا لتحريم شيء،  
 ولا وجوبه. ح ف.

---

ص ٧٥٥، برقم (٣٩٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنة، باب عرض مقعد الميت من الجنة: ص ١١٥١، برقم (٢٧٧٥).

والطوى: البحر المطوية بالحجارة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٤٦/٣، واللسان: ١٨/١٥، والقليوب: البحر قبل أن تطوى. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٩٨/٤، واللسان: ٦٨٩/١.

(١) في الأصل و"ش": "إذ" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ النكت والفوائد السنية: ١٨٤/١.

(٢) المراد بالمحذور هنا: أن تركه سببا للمثلة به، وهو ممنوع منها في حقه، بدليل عمومات النهي عنها. انظر: النكت والفوائد السنية: ١٨٤/١.

## فصل [ في تكفين الميت ]

وتكفينه فرض كفاية، والواجب ستر جميعه سوى رأس الحرم ووجه الحرم بتوب لا يصف  
البشرة، ويجب أن يكون من ملبوس مثله

### فصل<sup>(١)</sup>

## [ في تكفين الميت ]

قوله: (وتكفينه فرض كفاية) أي: على مَنْ عَلِمَ به، لقوله: عليه السلام في المُحَرَّم: "كفنوه في ثوبه"<sup>(٢)</sup>. حال كون الكفن مقدما على دين<sup>(٣)</sup> الميت، ولو برهن<sup>(٤)</sup>، أو بغيره<sup>(٥)</sup>، من وصية وميراث<sup>(٦)</sup>، لأن المفلس<sup>(٧)</sup> يقدم بالكسوة على الدين<sup>(٨)</sup>، فكذا الميت<sup>(٩)</sup>.

قوله: (ويجب أن يكون من ملبوس مثله) في الجمع والأعياد، كما في الإقناع<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه لا إحفاف فيه على الميت، ولا على الورثة.

(١) في هامش "ش": "مطلب: تكفين الميت فرض كفاية".

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الكفن في ثوبين: ص ٢٤٧، برقم (١٢٦٥)، ومسلم في صحيحه،

كتاب الحج، باب ما يفعل بالميت إذا مات: ص ٤٧٣، برقم (١٢٠٦).

(٣) في الأصل: "يدين"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) الرهن في اللغة: الثبوت والدوام، وقيل: هو من الحبس. وشرعا: المال الذي يجعل وثيقة بالدين ليستوفى من ثمنه إن

تعذر استيفاؤه ممن هو عليه. انظر: الصحاح: ٢١٢٨/٥، والمطلع: ص ٢٤٧، والدر النقي: ٤٨٢/٢.

(٥) في "ش": "أو غيره" والمثبت من الأصل.

(٦) الميراث هو: المال المخلف عن الميت. انظر: اللسان: ٢٠٠/٢، والمطلع: ص ٢٩٩.

(٧) المفلس: من لا مال له ولا ما يدفع به حاجته. وعند الفقهاء: من دينه أكثر من ماله. انظر: المطالع: ص ٢٥٤،

والتوضيح: ٦٨٥/٢.

(٨) في الأصل: "البدن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٩/٢، والمبدع: ٢٤١/٢، ومعونة أولي النهى: ٤١٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٩٦/٢،

والروض المربع: ص ١٨٠.

(١٠) انظر: الإقناع للحجاري: ٣٤٤/١.



ما لم يوص بدونه، والسنة تكفين الرجل في ثلاث لفائف بيض من قطن، تبسط على بعضها، ويوضع عليها مستلقياً، ثم يرد طرف العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن

ويكره بأعلى من ملبوس مثله، ولو أوصى به؛ لأنه إضاعة مال، وللنهي عن التغالي في الكفن<sup>(١)</sup>. قاله بعضهم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ما لم يوص بدونه) أي: ملبوس مثله؛ لأن الحق له وقد تركه. والجديد أفضل من العتيق<sup>(٣)</sup>.

والواجب من الكفن ومثونة التجهيز: في مال الميت؛ للخبر<sup>(٤)</sup> غير<sup>(٥)</sup> حنوط<sup>(٦)</sup> وطيب؛ لأنه سنة. فإن لم [أ/٥٥] يكن له مال: فعلى من تلزمه نفقته. فإن لم يكن: فمن بيت المال إن كان مسلماً. ثم على مسلم عالم به. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (والسنة تكفين<sup>(٨)</sup> الرجل... الخ) ظاهره: ولو ورثه غير مكلف. قال أبو المعالي<sup>(٩)</sup>: وإن كفن من بيت المال فثوب، وفي الزائد للكمال وجهان<sup>(١٠)</sup>.

(١) لحديث علي بن أبي طالب مرفوعاً: "لا تغالوا في الكفن فإنه يسلبه سلباً سريعاً" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب كراهية المغالات في الكفن: ص ٣٥٦ برقم (٣١٥٤)، وضعفه ابن حجر في تلخيص الحبير: ١٠٩/٢ لانقطاعه، والألباني في ضعيف الجامع الصغير: ص ٧٢، وضعيف سنن أبي داود: ص ٣١٨.

(٢) انظر: الفروع: ٢٢٢/٢، ودقائق أولي النهى: ٩٧/٢.

(٣) انظر: الشرح الكبير: ١٢٠/٦، والفروع: ٢٢٢/٢، والمبدع: ٢٤٢/٢، والإنصاف: ٥٠٧/٢، والتوضيح: ٣٨٠/١، والإقناع للحجاوي: ٣٤٤/١، ومنتهى الإرادات: ١١١/١.

(٤) وهو قوله ﷺ في المَحْرَم: "كفنوه في ثوبيه". سبق تحريره: ص ١٦٥.

(٥) قوله "غير": بhamش الأصل.

(٦) الحنوط: -يفتح الحاء-: طيب يخلط للميت خاصة. انظر: المطلع: ص ١٧٧، والمصباح المنير: ص ٨٣.

(٧) انظر: الرعاية الصغرى: ١٣٩/١، والفروع: ٣٢٣/٢، والمبدع: ٢٤٢/٢، والإنصاف: ٧٠٥/٢، والتوضيح: ٣٨٠/١، والإقناع للحجاوي: ٣٤٤/١، ٣٤٥، ومنتهى الإرادات: ١١٠/١.

(٨) في الأصل و"ش": "تكفينه" والمثبت لفظ الدليل.

(٩) انظر قوله: في الفروع: ٢٢٤/٢، والمبدع: ٢٤٧/٢.

(١٠) قال في كشف القناع: ١٢٣/٢: "ويتوجه ثوب من الوقف على الاستحقاق".

ثم طرفها الأيمن على الأيسر، ثم الثانية ثم الثالثة كذلك، والأنثى في خمسة أثواب بيض من قطن إزار وحمار وقميص ولفافتين، والصبي في ثوب واحد،

قال في المستوعب<sup>(١)</sup> والشرح<sup>(٢)</sup>: تكره الزيادة على الثلاث<sup>(٣)</sup>. وصحح<sup>(٤)</sup> ابن تميم<sup>(٥)</sup> وقلمه في الفروع<sup>(٦)</sup>: أنه لا يكره، بل في سبعة أثواب، ذكره في المبدع<sup>(٧)</sup>. ويجب كفن الرقيق<sup>(٨)</sup> على مالكة. م ص<sup>(٩)</sup>  
قوله: (ثم طرفها الأيمن) أي: ثم يرد طرفها الأيمن على الأيسر، ثم يرد الثانية والثالثة كالأولى. ويجعل أكثر فاضل كفن من لفافة<sup>(١٠)</sup> فأكثر عند رأسه لشرفه. ويعيد الفاضل على وجهه ورجليه بعد جمعه ليصير الكفن كالكيس، فلا يتشر. ثم يعقدها<sup>(١١)</sup> وتحل في القبر<sup>(١٢)</sup>. زاد أبو المعالي<sup>(١٣)</sup>: ولو نسي بعد تسوية التراب قريباً؛ لأنه سنة، كما في الإقناع<sup>(١٤)</sup>. ويكره تخريق اللفاف؛ لأنه إفساد مع الأمر بتحسينه<sup>(١٥)</sup>.

(١) انظر: المستوعب: ١١٧/٣.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ١٢٧/٦. حيث قال: "تكره الزيادة في الكفن على ثلاثة أثواب؛ لما فيه من إضاعة المال، وقد كفى عنه عليه السلام".

(٣) في الأصل: "الثلاثة" والمثبت من "ش".

(٤) في الأصل "ش": "وصححه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ المبدع: ٤٤/٢، وكشاف القناع: ١٢٥/٢، والمراد: صحح أنه لا يكره.

(٥) انظر: مختصر ابن تميم: ١١٨٥/٣.

(٦) انظر: الفروع: ٢٢٦/٢.

(٧) انظر: المبدع: ٢٤٤/٢.

(٨) الرقيق: المملوك، واحد وجمع، والرق بالكسر: العبودية. انظر: المطلع: ص ١٣٨، واللسان: ١٢٤/١.

(٩) انظر: كشاف القناع: ١٢٣/٢-١٢٥، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٢٤٤/٢-٢٤٧.

(١٠) اللفافة: ما يلف به من خرق وغيرها، سميت لفافة: للفة فيها. انظر: المطلع: ص ٢٣، والدر النقي: ٣٠٠/٢.

(١١) العقد: نقيض الحل، وهو ربط الشيء بالشيء. انظر: المطلع: ص ٤٠٨، واللسان: ٢٩٦/٣.

(١٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٢/٢، وبلغة الساغب: ص ١٠١، والفروع: ٢٢٨/٢، والمبدع: ٢٤٥/٢، والتوضيح: ٣٨٠/١، ومعونة أولي النهى: ٤٢٥/٢، والروض المربع: ص ١٨٢.

(١٣) انظر قوله: في الفروع: ٢٢٨/٢، والمبدع: ٢٤٦/٢.

(١٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٤٧/١.

(١٥) لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "إذ كفن أحدكم أخاه فليحسن كفنه". رواه مسلم في صحيحه كتاب الجنائز،

باب في تحسين الكفن: ص ٣٦٥، برقم (٩٤٣).

وبياح في ثلاثة، والصغيرة في قميص ولفافتين، ويكره التكفين بشعر وصوف ومزغفر ومعصفر ومنقوش، ويحرم بجلد وحرير ومذهب.

قال أبو المعالي<sup>(١)</sup>: ويجوز<sup>(٢)</sup> مع خوف نبشه. ش ع<sup>(٣)</sup>.

### [مطلب: التكفين بجلد يحرم]<sup>(٤)</sup>

قوله: (ويحرم بجلد... الخ) أي: ويحرم التكفين [ولو]<sup>(٥)</sup> لامرأة وصغير<sup>(٦)</sup> بجلد؛ "لأنه عليه الصلاة والسلام أمر بنزع الجلود عن الشهداء" <sup>(٧)</sup>.  
قوله: (وحرير ومذهب) أي: ويحرم التكفين بحرير، ومذهب، ومفضض من غير ضرورة، ذكرنا كان الميت أو أنتى؛ لأنه إنما أيسح لها<sup>(٨)</sup> حال الحياة؛ لأنها محل زينة وشهوة، وقد زال ذلك بموتها. فإن كان ضرورة بأن عدم ثوب يستر جميعه غيره: فتعين؛ لأن<sup>(٩)</sup> الضرورة تندفع به. م ص<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر قوله في: الفروع: ٢/٢٨٨، والمبدع: ٢/٢٤٦.

(٢) في "ش": "يجوز" بدون "أو" والمثبت من الأصل.

(٣) انظر: كشف القناع: ٢/١٢٧، وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٢/٢٢٨، والمبدع: ٢/٢٤٦، والإنصاف: ٢/٥١٢.

والتوضيح: ١/٣٨١، ومعونة أولي النهى: ٢/٤٢٥.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: "وصغيرة" والمثبت من "ش".

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب الشهيد يغسل: ص ٣٥٤، برقم (٣١٣٤)، وابن ماجة في سننه،

كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على الشهداء ودفنهم: ص ١٦٦، برقم (١٥١٥)، والبيهقي في السنن، كتاب

الجنائز، باب من استحب أن يكفن في ثيابه التي قتل بها: ٤/١٤، وأحمد في مسنده: ص ١٩٣، برقم (٢٢١٧)، كلهم

من طريق علي بن عاصم عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس. قال الألباني في الإرواء: ٣/١٦٥:

"هذا سند ضعيف، عطاء بن السائب كان قد اختلط، وعلي بن عاصم صدوق، لكنه كان يخطئ ويصر".

(٨) قوله "لها": بهامش الأصل.

(٩) في الأصل: "لا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) انظر: دقائق أولي النهى: ١/١٠٣، وكشف القناع: ٢/١٢٤، وانظر في ذلك أيضاً: الرعاية الصغرى: ١/١٤٠،

والمبدع: ٢/٢٤٧، والتوضيح: ٢/٣٨٠، والإنصاف: ٢/٥٠٨.

## فصل

## [في الصلاة على الميت]

والصلاة عليه فرض كفاية، وتسقط بمكلف ولو أنثى، وشروطها ثمانية:

## فصل

## في الصلاة عليه

قوله: (وتسقط بمكلف<sup>(١)</sup> ولو أنثى<sup>(٢)</sup>) أي: يسقط وجوبها بصلاة مكلف، ذكرًا، أو ختنى<sup>(٣)</sup>، أو أنثى، حراً، أو عبداً، أو مبعضاً<sup>(٤)</sup>، كغسله<sup>(٥)</sup> وتكفينه ودفنه، وظاهره: لا تسقط بتميز؛ لأنه ليس من أهل الوجوب. وقدم في المحرر<sup>(٦)</sup>: تسقط كما لو غسله. قال منصور البهوتي<sup>(٧)</sup>: قلت: قد يفرق بأن المميز فيه أهلية الغسل [٥٥/ب] لنفسه لو وجب عليه كجماع، فصح أن يقوم فيه عن الميت، وليس (أهلاً لفرض الصلاة).  
قوله: (وشروطها ثمانية) وهي: شروط الصلاة<sup>(٨)</sup> مطلقاً، إلا أنه أسقط منها التمييز، وأتى بدل الوقت بحضور الميت، إذ<sup>(٩)</sup> شروط الصلاة تسعة<sup>(١٠)</sup>.

(١) المكلف في اللغة: الملزم بما فيه مشقة، وفي الشرع: المخاطب بأمر أو نهي، وهو المسلم البالغ العاقل. انظر: المطلع: ص ١٠٦، والقاموس المحيط: ص ١٠٩٩.

(٢) انظر: الفروع: ٢٣١/٢، والإنصاف: ٥١٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٤٩/١.

(٣) الخنثى: الذي له ما للرجال والنساء جميعاً. انظر: الصحاح: ٢٨١/١، والدر النقي: ٢٥٦/٢.

(٤) المبعض: الذي بعضه حر، وبعضه رقيق. انظر: كشف القناع: ٢٨٨/٢.

(٥) في الأصل: "كسله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) لم أقف عليه في "المحرر" ولعله في مؤلف آخر للمجد ابن تيمية، ففي الفروع: ٢٣١/٢: "وقدم صاحب المحرر"، وفي الإنصاف: ٥١٥/٢: "وقدم المجد".

(٧) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر فيما سبق: دقائق أولي النهى: ١٠٦/٢.  
وقوله: "قلت" لم أعثر عليه في مؤلفات الشيخ منصور، ولعله من قول المؤلف.

(٨) ما بين القوسين: في هامش "ش" وعليه علامة تصحيح.

(٩) في الأصل: "إذا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) فشروط الصلاة: الإسلام، والعقل، والتمييز، والطهارة، ودخول الوقت، وستر العورة، واجتناب النجاسة، واستقبال القبلة مع القدرة، والنية. انظر: دليل الطالب: ص ٩٩.

النية، والتكليف، واستقبال القبلة، وستر العورة، واجتناب النجاسة، وحضور الميت إن كان

قوله: (النية) أي: أحدها: النية، وصفتها<sup>(١)</sup> هنا: أن ينوي الصلاة على هذا الميت، أو هؤلاء الموتى، إن كانوا جماعة، عرف عددهم أو: لا، وإن لم يعرفهم رجالاً أو نساء<sup>(٢)</sup>. وإن نوى الصلاة على هذا الرجل فبان امرأة، أو بالعكس: فالقياس الإجزاء<sup>(٣)</sup>، لقوة التعيين<sup>(٤)</sup>. والأولى معرفة ذكوريته، أو أنوثيته، واسمه، وتسميته في الدعاء، وإن نوى أحد الموتى: اعتبر التعيين<sup>(٥)</sup>.

قوله: (والتكليف)<sup>(٦)</sup> يعني: يشترط في سقوط<sup>(٧)</sup> وجوب الصلاة على الميت أن يكون<sup>(٨)</sup> بالغاً، عاقلاً. وتقدم الخلاف في المميز<sup>(٩)</sup>.

### [مطلب: في حضور الميت]<sup>(١٠)</sup>

قوله: (وحضور الميت) فلا تصح على جنازة محمولة؛ لأنه كإمام، ولا تصح من وراء حائل قبل الدفن، كحائط، ونحوه. إقناع<sup>(١١)</sup>.

(١) في الأصل: "وصفتها النية" بزيادة كلمة "النية".

(٢) انظر: معونة أولي النهى ٤٣٧/٢، وكشاف القناع ١٣٣/٢.

(٣) أي: قياساً على قوة التعيين على الصفة في الأيمان. انظر: الفروع ٢٤٢/٢. وقال ابن قندس في حاشيته على الفروع ٣٤١/٣: "مثال قوة التعيين على الصفة قوله: والله لا دخلت هذه الدار، فصارت حمماً ودخلها، حنث؛ لأن الذي عينه في بيمينه دخله، وإن كانت الصفة قد زالت، فالتعيين حصل بقوله: "هذه"، والصفة حصلت بقوله: "الدار" وقد زالت الصفة؛ لأنها زالت عن كونها داراً".

(٤) المراد قوله: "هذا".

(٥) انظر: الفروع: ٢٤٢/٢، والمبدع: ٢٥٥/٢، والإنصاف: ٥٢٦/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥٤-٣٥٠/١، وإرشاد أولي النهى: ٣٥٩/١.

(٦) في الأصل: "التكليف" بدون الواو، والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٧) في الأصل "ش": سقط "ولعل المناسب للمثبت".

(٨) أي: المصلي.

(٩) انظر: ص ١٦٩.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١١) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٥٣/١ وانظر في ذلك أيضاً: بلغة السائب: ص ١٠٢، والفروع: ٢٤٢/٢، والمبدع: ٢٦٠/٢، والتوضيح: ٣٨٤/١.

بالبلد، وإسلام المصلي والمصلي عليه، وطهارتهما ولو بتراب لعذر. وأركانها سبعة: القيام في فرضها، والتكبيرات الأربع،

وفي الرعاية<sup>(١)</sup>: ولا تصح [على]<sup>(٢)</sup> من في تابوت مغطى بخشب - وقيل: إن أمكن كشفه عادة - ولا من وراء جدار، قال منصور البهوتي<sup>(٣)</sup> في حاشيته على الإقناع<sup>(٤)</sup>: قلت<sup>(٥)</sup>: بل تصح كالمكبة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (القيام في فرضها) فلا تصح من قاعد، ولا راكب راحلة بلا عذر، كمكتوبة، فإن تكررت صحت من قاعد بعد من يسقط به فرضها، كبقية النوافل. م ص<sup>(٧)</sup>.  
قوله: (والتكبيرات الأربع)<sup>(٨)</sup> "لتكبير النبي ﷺ على النجاشي"<sup>(٩)</sup> أربعاً متفق عليه<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف: ٥٢٦/٢.

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في الإنصاف: ٥٢٦/٢.

(٣) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٤) انظر: حاشية الإقناع: ق ٤٤/ب.

(٥) القائل هو: صاحب الرعاية الكبرى، أحمد بن حمدان، فني الفروع: ٢٥١/٢: "وصححه صاحب الرعاية"، وفي إرشاد أولي النهى: ٣٦١/١: "وقال ابن حمدان". وانظر: الإنصاف: ٥٢٦/٢، وحاشية الإقناع: ق ٤٤/ب.

(٦) المكبة هي: التي تعمل من خشب أو حديد أو قصب، مثل القبة فوقها ثوب تكون فوق السرير. انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٦٠/١.

(٧) انظر: دقائق أولي النهى ١١٤/٢. وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٢٥٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥٣/١٤، ومعونة أولي النهى: ٤٤٣/٢.

(٨) انظر: مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله: ٤٧٤/٢، والكافي لابن قدامة: ٤٢/٢، والمقنع: ص ٤٨، والإنصاف: ٥٢٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥٣/١، ومتن الإرادات: ١١٢/١.

(٩) النجاشي هو: أصحمة النجاشي ملك الحبشة، أسلم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وأحسن إلى المسلمين الذين هاجروا إلى أرضه، وتوفي ببلاده قبل فتح مكة، وأصحمة اسمه، والنجاشي لقب له والملوك الحبشة. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١١٩/١، وفتح الباري: ١٨٧/٣.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز أربعاً: ص ٢٥٩، برقم (١٣٣٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب التكبير على الجنائز: ص ٣٦٩، برقم (٩٥١).

وقراءة الفاتحة، والصلاة والسلام على محمد ﷺ، والدعاء للميت، والسلام، والترتيب لكن لا يتعين كون الدعاء في الثالثة، بل يجوز بعد الرابعة. وصفتها: أن ينوي، ثم يكبر ويقرأ الفاتحة، ثم يكبر ويصلي على محمد كفي التشهد، ثم يكبر ويدعو للميت بنحو: اللهم ارحمه، ثم يكبر ويقف قليلاً، ويسلم وتجزئ واحدة،

أي: يُحرم كما سبق في صفة الصلاة<sup>(١)</sup>، ويضع يمينه على شماله، فيقول قائماً مع القدرة: الله أكبر، لا يقوم غيرها مقامها<sup>(٢)</sup>. فإن ترك منها شيئاً غير مسبوق عمداً: بطلت، وإن ترك [سهواً]<sup>(٣)</sup>: يكبر ما تركه، ما لم يطل الفصل، فإن طال الفصل، أو وجد مناف من كلام، ونحوه: استأنف الصلاة. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وقراء الفاتحة) على إمام ومنفرد، ولا يستفتح، ولا يقرأ سورة معها، ويسن إسرارها ولو ليلاً؛ لأنه فعل السلف<sup>(٥)</sup>. ومحل القراءة: بعد تكبيرة [٥٦/أ] الإحرام، وبعد التعوذ والبسملة. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وتجزئ واحدة) عن يمينه؛ لأنه أشبه بالحال<sup>(٧)</sup>، وأكثر ما روي في التسليم<sup>(٨)</sup>،

(١) أي: بتكبيرة الإحرام وهي: الله أكبر، لا يجزئه غيرها، يقولها قائماً. انظر: دليل الطالب: ص ١٠٨.

(٢) انظر: كشف القناع: ١٣٣/٢.

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في: الفروع: ٢٤٢/٢، والإنصاف: ٥٢٤/٢، والتوضيح: ٣٨٤/٢.

(٤) انظر: المبدع: ٢٥١/٢، والإنصاف: ٥٢٠/٢-٥٢٤، والإقناع للحجاوي: ٣٥١/١-٣٥٣، ومنتهى الإرادات: ١١٢/١، ونيل المآرب: ٢٢٠/١.

(٥) لحديث أبي أمامة بن سهل أنه قال: "السنة في الصلاة على الجنائز أن يقرأ في التكبيرة الأولى بأم القرآن مخافتة، ثم يكبر ثلاثاً والتسليم عند الآخرة". رواه النسائي، كتاب الجنائز، باب الدعاء: ص ٢٢٤، برقم (١٩٨٩). وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي: ٤٢٨/٢.

(٦) انظر: المبدع: ٢٥١/٢، والإنصاف: ٥٢٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥١/١-٣٥٣، ومنتهى الإرادات: ١١٢/١، ونيل المآرب: ٢٢٧/١.

(٧) أي: لأنها مبنية على التخفيف.

(٨) قال الإمام أحمد: "التسليم على الجنائز تسليمة واحدة، عن ستة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس فيه اختلاف إلا عن إبراهيم". انظر: المغني: ٤١٨/٣، والشرح الكبير: ١٥٧/٦.

ولو لم يقل: ورحمة الله. ويجوز أن يصلى على الميت من دفنه إلى شهر وشيء، ويحرم بعد ذلك.

ويجوز تلقاء وجهه<sup>(١)</sup>، وثانية. وسن وقوفه حتى ترفع، ويرفع يديه ندبا مع كل تكبيرة<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (وشيء) أي: زيادة يسيرة على شهر. قال القاضي<sup>(٣)</sup>: كالיום واليومين، فإن شك في انقضاء المدة صلى حتى يعلم فراغها<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (ويحرم بعد ذلك) أي: الشيء اليسير؛ لأنه لا يتحقق بقاؤه على حاله، وظاهر هذا التعليل: عدم الصحة. قاله الحفيد<sup>(٥)</sup>.  
قال في المبدع<sup>(٦)</sup>: فأما إذا لم يدفن فإنه يصلى عليه وإن مضى أكثر من شهر. وقيده ابن شهاب<sup>(٧)</sup>. وقدمه في الرعاية<sup>(٨)</sup> بشهر.  
ولا يصلى كل يوم على كل غائب. قاله في الإقناع<sup>(٩)</sup>؛ لأنه لم ينقل.

(١) أي: من غير النفات.

(٢) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٤٧٦/٢، والفروع: ٢٤٠-٢٤١/٢، والمبدع: ٢٥٤/٢، والإنصاف: ٥٢٣/٢، والتوضيح: ٣٨٤/١، والإقناع للحجاوي: ٣٥٣/١، ومعونة أولي النهى: ٤٤٢/٢، وهداية الراغب: ص ٢١٣.

(٣) انظر قوله في: الفروع: ٢٥٠/٢.

(٤) انظر: الفروع: ٢٥٠-٢٥١/٢، والمبدع: ٢٥٩/٢، والإنصاف: ٥٣٢/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥٥/١، ومعونة أولي النهى: ٤٥٤/٢، وإرشاد أولي النهى: ٣٦٣/١.

(٥) انظر: العدة شرح العمدة: ١٦٩/١، والشرح الكبير: ١٨٤/٦، والمبدع: ٢٥٩/٢، ومعونة أولي النهى: ٤٥٥/٢، ودقائق أولي النهى: ١١٨/٢.

(٦) انظر: المبدع: ٢٥٩/٢.

(٧) انظر: المبدع: ٢٥٩/٢.

وابن شهاب هو: الحسن بن شهاب بن الحسن، أبو علي، الكاتب المحدث وبرز فيه، كان من أئمة الفقه والشعر والعربية، له مصنفات في الفقه والفرائض والنحو، توفي سنة ثمان وعشرين وأربعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٨٦/٢، والمنهج الأحمد: ١١٨/٢، وتسهيل السابلة: ٤٦٢/١.

(٨) انظر: الرعاية الصغرى: ١٤٣/١.

(٩) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٥٦/١. وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية في الاختيارات: ص ٨٧: "ما يفعله بعض الناس من أنه يصلي على جميع من مات من المسلمين في ذلك اليوم، فلا ريب أنه بدعة".



وللمصلي قيراط<sup>(١)</sup>، وهو أمر معلوم عند الله تعالى<sup>(٢)</sup> وله بتمام دفنها آخر<sup>(٣)</sup>، لا يفارقها حتى تدفن. م ص<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) في الأصل: "قراط" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والقيراط: جزء من أجزاء الدينار، وهو: نصف عشره في أكثر البلاد، وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين، والياء فيه بدل من الراء، فإن أصله: قِرَاط. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٢/٤، واللسان: ٣٧٥/٧.
- (٢) لقوله صلى الله عليه وسلم: "من شهد الجنائزة حتى يصلي: فله قيراط، ومن شهد حتى تدفن: كان له قيراطان" قيل: وما القيراطان؟ قال: "مثل الجبلين العظيمين". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب من انتظر حتى تدفن: ص ٢٥٨، برقم (١٣٢٥). ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب فضل الصلاة على الجنائزة واتباعها: ص ٣٦٦، رقم (٩٤٥).
- (٣) في الأصل و"ش": "آخران" والمثبت هو الصواب، وهو لفظ الروض المربع: ص ١٨٧ وغيره.
- (٤) انظر: الروض المربع: ص ١٨٧. وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٢٥٧/٢، والإنصاف: ٥٣٩/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٥٩/١، ومنتهى الإرادات: ١١٤/١-١١٥.

## فصل

## [في حمل الميت ودفنه]

وجمله ودفنه فرض كفاية، لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر، ويكره أخذ الأجرة على ذلك وعلى الغسل،

فصل<sup>(١)</sup>

## [في حمل الميت ودفنه]

قوله: (وجمله ودفنه فرض كفاية)<sup>(٢)</sup> لقوله: تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾<sup>(٣)</sup> قال

ابن عباس: أكرمه بدفنه. وقال: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٦٦﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾<sup>(٤)</sup>

أي: جامعة للأحياء في ظهرها بالمساكن، وللأموات في بطنها بالقبور<sup>(٥)</sup>.

والكفت<sup>(٦)</sup>: الجمع، وهو إكرام<sup>(٧)</sup> للميت؛ لأنه لو ترك لأنتن<sup>(٨)</sup>، وتأذى الناس

بريحه. ويوضع على النعش، ويسن ستر النعش بالبياض، ويكره بمنقوش<sup>(٩)</sup>، ويحرم بحرير،

وما فيه ذهب أو فضة. ويسن أن يحمله أربع، ولا بأس بحمل الطفل على اليدين، وكذا

حمل الميت على دابة لبعده، ونحوه، وكذا الدفن ليلا، ويسن الإسراع بها. صوالحي<sup>(١٠)</sup>.

(١) في هامش "ش": "مطلب: في حمل الميت".

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٥٥/٢، والفروع: ٢٥٨/٢، والإنصاف: ٥٣٩/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦٠/١، ومنتهى

الإرادات: ١١٤/١-١١٥.

(٣) سورة عبس، آية رقم: ٢١.

(٤) سورة المرسلات، آية رقم: ٢٥-٢٦.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٢٣٦/١٤، وتفسير ابن كثير: ٣٢٣/٨، وفتح القدير للشوكاني: ٣٥٨/٥.

(٦) في الأصل: "الكفن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه:

٢٦٧/٥: "يقال كفت الشيء أكفته: إذا جمعته وضممته".

(٧) في الأصل و"ش": "إكرامه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ١٣٢/٢.

(٨) التين: الرائحة الكريهة. انظر: الصحاح: ٢٢١٠/٦، والمطلع: ص ٤٢.

(٩) النقش: تلوين الشيء بلونين أو بألوان. انظر: القاموس المحيط: ص ٧٨٤.

(١٠) انظر: الفروع: ٢٦١/٢-٢٦٢، والإنصاف: ٥٤٠/٢-٥٤١، والإقناع للحجاوي: ٣٦٠/١-٣٦١، ومنتهى

الإرادات: ١١٤/١.

وسن كون الماشي أمام الجنازة والراكب خلفها، والقرب منها أفضل، ويكره القيام لها، ورفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن، وسن أن يعمق القبر ويوسع بلا حد،

قوله: (وسن كون الماشي أمام الجنازة) وفي الرعاية<sup>(١)</sup>: فرض كفاية وهو حق للميت وأهله. ويكره للمرأة اتباعها، وسن كون الماشي أمامها، والراكب خلفها، ولا يكره العكس<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويكره القيام لها) إن جاءت، أو مرت، وهو جالس؛ للنهي عن ذلك<sup>(٣)</sup>. والقراءة والذكر سرا<sup>(٤)</sup> مستحب. ويكره مسحه بيديه، أو بشيء تبركا. وقول القائل: "استغفروا له": بدعة، وحرمة [٥٦/ب] أبو حفص<sup>(٥)</sup>. وتحرم النياحة<sup>(٦)</sup>، ورفع الصوت بصراخ، ويحرم أن يتبعها مع ذلك وهو عاجز عن إزالته. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

(١) أي: في حكم اتباع الجنازة. وانظر قوله في: الإنصاف: ٥٤٣/٢، قال المرداوي: "اتباع الجنازة سنة على الصحيح من المذهب". وقال في آخر الرعاية: "اتباعها فرض كفاية".

(٢) المذهب: أن المستحب أن يكون المشاة أمام الجنازة، والركبان خلفها، ويكره للراكب أن يتقدم أمام الجنازة ولا يكره لماشى أن يكون خلفها أو حيث شاء.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية صالح: ٤٤٨/١، ومسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٤٨٦/٢، والفروع: ٢٦١/٢، والمبدع: ٢٦٦/٢، والإنصاف: ٥٤١/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦١/١.

(٣) لحديث علي بن أبي طالب: "قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد" رواه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب نسخ القيام للجنازة: ص ٣٧٢، برقم: (٩٦٢)، قال الترمذي في بيان معنى حديث علي: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الجنازة قام، ثم ترك ذلك بعد، فكان لا يقوم إذا رأى الجنازة" انظر: سنن الترمذي، كتاب الجنائز، باب الرخصة في ترك القيام لها: ص ١٨٦ برقم (١٠٤٤).

(٤) قوله: "سرا" بhamش "ش".

(٥) في الأصل و"ش": "أبرا جعفر" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في الفروع: ٢٦٤/٢ وغيره. وأبو حفص هو: عمر بن إبراهيم بن عبد الله، أبو حفص العكري، يعرف بابن المسلم، رحل إلى الكوفة والبصرة، وغيرهما من البلدان، من تصانيفه: "المقنع"، و"شرح الخرق"، توفي سنة سبع وثمانين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٦٣/٢، والمنهج الأحمد: ٨٧/٢، والأعلام: ٣٨/٥.

(٦) النياحة: اجتماع النساء للبقاء على الميت متقابلات، والتناوح: التقابل، ثم استعمل في صفة بكائهن بصوت ورنه ونديه. انظر: الصحاح: ٤١٣/١، والمطلع: ص ١٢١.

(٧) انظر: المستوعب: ١٤٩/٣، والمغني: ٤٠٠-٤٠٢، والفروع: ٢٦٢-٢٦٤، والمبدع: ٢٦٦-٢٦٧، والإقناع للحجاوي: ٣٦١-٣٦٢.

ويكفي ما يمنع السباع والرائحة، وكره إدخال القبر خشباً وما مسته نار، ووضع فراش تحته، وجعل محدة تحت رأسه، وسن قول مدخله القبر: بسم الله وعلى ملة رسول الله، ويجب أن يستقبل به القبلة، ويسن على جنبه الأيمن،

قوله: (ويكفي ما يمنع<sup>(١)</sup> السباع<sup>(٢)</sup> والرائحة) لأنه يحصل به المقصود، وسواء الرجل والمرأة. وسن أن ينصب<sup>(٣)</sup> عليه اللبن، واحده لبنة: وهو ما يضرب من الطين للبناء<sup>(٤)</sup>.

ومن مات بسفينة، ولم يمكن دفنه في البر: ألقى في البحر سلا<sup>(٥)</sup>، كإدخاله القبر بعد غسله، وتكفينه<sup>(٦)</sup>، والصلاة عليه، وتثقله. م ص<sup>(٧)</sup>.

### [مطلب: في استقبال القبلة بالميت<sup>(٨)</sup>]

قوله: (ويجب أن يستقبل به القبلة) للحديث<sup>(٩)</sup>. سواء كان على جنبه<sup>(١٠)</sup> الأيمن، أو<sup>(١١)</sup> الأيسر، أو مستلقياً على ظهره، ورجلاه إلى القبلة، كما في صلاة المريض، لكن

- 
- (١) في الأصل: "يمنعه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (٢) السباع: المفترس من الحيوان، مثل الأسد، والذئب، والتمر، والفهد، وما أشبهها. انظر: اللسان: ١٤٧/٨، والقاموس المحيط: ص ٩٣٨.  
 (٣) النصب: وضع الشيء. انظر: اللسان: ٧٥٨/١، والقاموس المحيط: ص ١٧٧.  
 (٤) انظر في معنى اللبن: اللسان: ٣٧٥/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥٨٦.  
 (٥) السل: انتزاعك الشيء وإخراجه في رفق. انظر: اللسان: ٣٣٨/١١، والقاموس المحيط: ص ١٣١٢.  
 (٦) في "ش": "وتكفين"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.  
 (٧) انظر: دقائق أولي النهى: ١٣٦/٢-١٣٧، والروض المربع: ص ١٨٩، وكشاف القناع: ١٥٧/٢، وانظر في ذلك أيضاً: والإنصاف: ٥٤٥-٥٤٦، والتوضيح: ٣٨٧/١-٣٨٨، والإقناع للحجاوي: ٣٦٣/١-٣٦٥، ومنتهى الإرادات: ١١٥/١.

- (٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".  
 (٩) وهو قوله صلى الله عليه وسلم عن البيت الحرام: "قبلتكم أحياء وأمواتاً" رواه أبو داود في سننه، كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم: ص ٣٢٥، رقم (٢٨٧٥)، والحاكم في المستدرک، كتاب الأيمان: ٥٩/١، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب ما جاء في استقبال القبلة بالموتى: ٤٠٨/٣، وحسنه الألباني في الإرواء: ١٥٤/٣.  
 (١٠) في الأصل: "جنبه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (١١) في "ش": "و" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

ويحرم دفن غيره عليه أو معه إلا لضرورة،

الأفضل الصورة الأولى. وينبغي أن يُدنى<sup>(١)</sup> من الخائط؛ لئلا ينكب<sup>(٢)</sup> على وجهه، وأن يسند من ورائه بتراب، لئلا ينقلب، ويجعل تحت رأسه لبنة، ويلصق خده الأيمن إلى الأرض، ويتعاهد خلال<sup>(٣)</sup> اللبن بسده بالمدر<sup>(٤)</sup>، ونحوه<sup>(٥)</sup>، ثم يطين<sup>(٦)</sup> فوقه، لئلا ينحل<sup>(٧)</sup> عليه التراب. عثمان<sup>(٨)</sup>.

قوله: (ويحرم دفن غيره عليه) قبل أن يبلى<sup>(٩)</sup> السابق في قبره؛ "لأنه ﷺ كان يدفن كل ميت في قبر واحد"<sup>(١٠)</sup>، وعلى<sup>(١١)</sup> هذا استمر فعل الصحابة رضي الله عنهم، ومن بعدهم، وإن حفر فوجد عظام ميت: دفنها، وحفر في مكان آخر<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل "ش": "يدفن" وهو تحريف، والمثبت هو الصحيح كما في هداية الراغب: ص ٢١٦.

(٢) يتكب: أي: ينقلب. انظر: اللسان: ٦٩٥/١، والقاموس المحيط: ص ١٦٤.

(٣) الخلال: منفرج ما بين الشيتين. انظر: القاموس المحيط: ص ١٢٨٥.

(٤) المدر: قطع الطين اليابس. انظر: القاموس المحيط: ص ٦٠٩.

(٥) كالحجارة.

(٦) يطين: أي يطليه بالطين. انظر: اللسان ٢٧٠/١٣.

(٧) في "ش": "ينحل" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٨) انظر: حاشية النجدي: ٤٢٣/١، وهداية الراغب: ص ٢١٦، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٦٦/٢،

والشرح الكبير: ٢٢٣/٦، ومعونة أولي النهى: ٤٨٥-٤٨٦، ودقائق أولي النهى: ١٣٩/٢.

(٩) في "ش": "يبقى" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(١٠) قال الألباني في الإرواء: ١٩٩/٣ تعليقا على ورود هذا الاستدلال في منار السبيل: "لا أعرفه، وإن كان معناد

صحيحاً معلوماً بالتبع والاستقراء، والمؤلف -أي: مؤلف منار السبيل- أخذ ذلك من قول الرافعي: "الاختيار أن

يدفن كل ميت في قبر كذلك فعل صلى الله عليه وسلم" قال الحافظ في التلخيص: ١٢٦/٢: "لم أره هكذا، لكنه

معروف بالاستقراء".

(١١) قوله "على": هامش الأصل

(١٢) انظر: المغني: ٤٤٣/٣، والشرح الكبير: ٢٤١/٦، والمبدع: ٢٧٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٧١/٢، ودقائق

أولي النهى: ١٤٨/٢.

ويسن حثو التراب عليه ثلاثاً ثم يهال،

قوله: (وسن حثو<sup>(١)</sup> التراب عليه ثلاثاً ثم يهال<sup>(٢)</sup>) عليه التراب<sup>(٣)</sup>. وذكر أنه إذا أخذ من التراب قبضة، وقرأ عليها الإخلاص إحدى عشرة مرة، ثم صُرت في الكفن: لم يُسأل، أو يخفف عنه<sup>(٤)</sup>. روى العقيلي<sup>(٥)</sup> بإسناد ضعيف: "من حثى على قبر مسلم احتساباً كتبت له بكل ترابة حسنة"<sup>(٦)</sup>. وذكر المصنف<sup>(٧)</sup> في غايته<sup>(٨)</sup>: لا بأس بقوله: أول حثة ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ﴾ وبثانية: ﴿وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ﴾ وبثالثة: ﴿وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ﴾ الآية<sup>(٩)</sup><sup>(١٠)</sup> [٥٧/ب] (١١)

(١) الحثو: ما قبض باليد ثم رمي. انظر: المصباح المنير: ص ٦٧.

(٢) يهال: أي: يصب والهيل: ما لم ترفع به يدك، والحي: ما رفعت به يدك. انظر: الصراح ١٨٥٥/٥، والمطلع ص ١١٩.  
(٣) انظر: المغني: ٤٢٩/٣، والشرح الكبير: ٢٢٥/٦، والمبدع: ٢٧١/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦٧/٢، ودقائق أولي النهى: ١٣٩/٢.

(٤) ذكر هذا القول في: حاشية النجدي: ٤٢٣/٢، وحاشية اللبدي: ص ١١١، وقد علق الدكتور محمد بن سليمان الأشقر على ذلك بقوله: "إيراد المحشي لمثل هذا القول المتهاافت موضع مواخذة؛ لأن تحديد المقروء، وتحديد عدد المرات، ومعرفة أثره على الميت لا يصح إلا بنص شرعي. وقد قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ الآية". سورة النساء، آية رقم: ١٢٣.

(٥) العقيلي هو: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، من حفاظ الحديث له مصنفات كثيرة، منها: "كتاب الضعفاء"، كان مقيماً مفتياً بالحرمين، توفي سنة اثنين وعشرين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٨٣٣/٣، وشذرات الذهب: ٢٩٥/٢، والأعلام: ٣١٩/٦.

(٦) أورده العقيلي في الضعفاء: ٣٥٤/٤، وابن الجوزي في العلل المتناهية: ٤٢٨/٢.

(٧) في الأصل "و" ثم: "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٨) انظر: غاية المنتهى: ٢٤٩/١.

(٩) سورة طه، آية رقم: ٥٥.

(١٠) من قال ذلك استدلل بحديث أبي أمامة رضي الله عنه الذي قال فيه: لما وضعت أم كلثوم ابنة رسول الله في القبر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "منها خلقناكم، وفيها نعيدكم، ومنها نخرجكم تارة أخرى" رواه الإمام أحمد في مسنده: ص ١٦٢٤، رقم (٢٢١٨٧)، والحاكم في المستدرک: ٣٧٩/٢، والبيهقي في السنن، كتاب الجنائز، باب الأذخر للقبور وسد الفرج: ٤٠٩/٣، وقال: "هذا إسناد ضعيف"، وقال الذهبي في التلخيص: ٣٧٩/٢: "وهو خير رواه"، وضعفه الألباني في الجنائز: ص ١٩٤ وقال: "إذا كان أحسن أحوال هذا الحديث أنه ضعيف جداً، فلا يجوز العمل به".

(١١) [١/٧٥] بياض.

واستحب الأكثر تلقينه بعد الدفن، وسن رش القبر بالماء،

قوله: (واستحب الأكثر<sup>(١)</sup> تلقينه بعد الدفن) ظاهره: لا فرق بين الصغير والكبير، بناء على نزول الملكين إليه<sup>(٢)</sup>، ورجحه في الإقناع<sup>(٣)</sup>، وصححه الشيخ تقي الدين<sup>(٤)</sup>،

(١) عبر بالأكثر تبعاً للفظ الفروع: ٢٧٥/٢، والمبدع: ٢٧٤/٢، والإنصاف: ٥٤٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦٥/١، وغاية المنتهى: ٢٥٠/١، وحزم بسنيته في التوضيح: ٣٩٠/١، ومنتهى الإرادات: ١١٦/١.

واستدلوا بحديث أبي أمامة مرفوعاً: "إذا مات أحد إخوانكم فسوِّم التراب عليه، فليقم أحدكم على رأس قبره ثم يقل: يا فلان فإنه يسمعه ولا يجيب، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يستوي قاعدًا، ثم يقول: يا فلان بن فلانة، فإنه يقول: أرشدنا يرحمك الله، ولكن لا تشعرون، ثم يقول: اذكر ما خرجت عليه من الدنيا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وأنت رضىت بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد نبياً، وبالقرآن إماماً، فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل واحد منهما بيد صاحبه ويقول: انطلق بنا، ما نقعد عند من لقن حجته" رواه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٩٨/٨.

قال ابن القيم في زاد المعاد: ٥٢٢/١: "ولم يكن يجلس - أي الرسول صلى الله عليه وسلم - يقرأ عند القبر، ولا يُلقن الميت كما يفعله الناس اليوم، وأما الحديث الذي رواه الطبراني.... فهذا حديث لا يصح رفعه". وضعف الحديث الهيثمي كما في مجمع الزوائد: ٤٥/٢، والألباني كما في الإرواء: ٢٠٣/٣.

وقال الصنعاني في سبل السلام ٢١٨/٢: "ويحصل من كلام أئمة التحقيق: أنه حديث ضعيف، والعمل به بدعة، ولا يعتبر بكثرة من يفعله".

والذي ثبت عن المصطفى صلى الله عليه وسلم: أنه كان إذا دفن الميت وقف على قبره يدعو له بالثبوت، ويستغفر له، ويأمر من معه من الحاضرين بذلك.

(٢) المراد بالملكين: منكر ونكير، وهما اللذان يسألان الميت في قبره. فقد روي عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا قبر الميت - أو قال أحدكم - أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما: المنكر، والآخر: النكير..." الحديث رواه الترمذي في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر: ص ١٩٠، برقم (١٠٧١) وقال: حسن غريب.

(٣) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٦٦/١، حيث قال: "وهل يلحق غير المكلف؟ مبني على نزول الملكين إليه، للمرجح: النزول".

(٤) أي: صحح نزول الملكين على غير المكلف. انظر: الاختيارات الفقهية: ص ٨٩. والشيخ تقي الدين هو: شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني، ولد بخران سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة، إمام أهل السنة والجماعة في عصره له من المؤلفات الشيء الكثير فمنها: "مجموع الفتاوى الكبرى"، و"الفتاوى الصغرى"، قدم دمشق مع والده وهو صغير توفي سنة ثمان وعشرين وسبعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ١٤٩٦/٤، والبداية والنهاية: ١٤٢/١٤، وذيل طبقات الحنابلة: ٣٨٧/٢.

ورفعه قدر شبر، ويكره تزويقه وتخصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به والاتكاء عليه، والمبيت، والضحك عنده، والحديث في أمر الدنيا، والكتابة عليه، والجلوس، والبناء، والمشي بالنعل إلا لخوف شوك ونحوه.

وخصه القاضي<sup>(١)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢)</sup> بالكلف، وفاقا للشافعي رحمه الله<sup>(٣)</sup>، وقدمه في المستوعب<sup>(٤)</sup>، قال ابن عبدوس<sup>(٥)</sup>: يسأل الأطفال عن الإقرار الأول، حين الذرية<sup>(٦)</sup>، والكبار عن معتقدهم في الدنيا، وإقرارهم الأول، والله قادر على جعل العلم والإدراك في جسد الميت. قاله ابن عبدوس.

قوله: (ورفعه قدر شبر) يُعرف فيتوقى<sup>(٧)</sup>، ويترحم على صاحبه. وكره رفعه فوق شبر: المقدسي<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر قوله في الإنصاف: ٥٤٩/٢.

(٢) انظر: التذكرة لابن عقيل: ص ٦٣.

وابن عقيل هو: علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد البغدادي، المقرئ الفقيه، الأصولي، أبو الرفاء، أحد الأئمة الأعلام، تفقه على القاضي أبي يعلى ولازمه، من تصانيفه: كتاب "الفنون"، و"الفصول"، توفي سنة ثلاث عشرة وخمسمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة: ١٤٢/١، والمنهج الأحمد: ٢٥٢/٢، والأعلام: ٣١٣/٤.

(٣) انظر: المجموع ١٩٥/٥.

والشافعي هو: الإمام محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع المظلي، أبو عبد الله، المكّي، نزيل مصر، وهو المحدث للدين على رأس المائتين، كان حافظاً للحديث، بصيراً بعلمه، توفي سنة أربع ومائتين من الهجرة، وله أربع وخمسون سنة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٣٦١/١، وطبقات الشافعية: ١٨/١، والتقريب: ص ٤٦٧.

(٤) انظر: المستوعب ١٥٥/٣.

(٥) انظر قوله في: الإنصاف: ٥٤٩/٢، وتصحيح الفروع: ٢٧٦/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦٦/١.

وابن عبدوس هو: علي بن عمر بن أحمد بن عمار بن علي بن عبدوس، الفقيه الزاهد العارف الواعظ، أبو الحسن، برع في الفقه والتفسير والوعظ، من مصنفاته "المذهب في المذهب" و"التذكرة في الفقه" وتفسير كبير، توفي سنة تسع وخمسين وخمسمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة: ٢٤١/١، والمنهج الأحمد: ٣٢٥/٢، والأعلام: ٣١٥/٤.

(٦) يشير به إلى قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ سورة الأعراف، آية رقم: ١٧٢.

(٧) في الأصل: "فيستوقي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: الكافي لابن قدامة: ٦٧/٢، والمغني: ٤٣٥/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٢٦/٦، والمبدع:

٢٧٢/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٦٧/١.



ويحرم إسراج المقابر، والدفن بالمساجد وفي ملك الغير وينبش، والدفن بالصحرَاء أفضل، وإن ماتت الحامل حرم شق بطنها، وأخرج النساء من ترجى حياته،

قوله: (ويحرم إسراج<sup>(١)</sup> المقابر) لحديث: "لعن الله زورات القبور، المتخذات عليهن المساجد، أو السرج<sup>(٢)</sup>؛ لأنه إضاعة مال بلا فائدة، ومغالة<sup>(٣)</sup> في تعظيم الأموات، يشبه تعظيم الأصنام. م ص<sup>(٤)</sup>."

قوله: (وأخرج النساء من ترجى حياته) بأن كان يتحرك حركة قوية، وانتفخت<sup>(٥)</sup> المخارج، وله ستة أشهر فأكثر، فتسطو<sup>(٦)</sup> عليه القوابل<sup>(٧)</sup>، فيدخلن أيديهن في رحمها، ويخرجنه منها. وظاهره: الوجوب؛ لأن فيه إحياء نفس. فإن لم يوجد نساء: لم تسط عليه الرجال؛ لما فيه من هتك حرمتها، وكذا إن لم يقدر النساء على إخراجه بل قدر الرجال فقط. ح ف<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل "ش"؛ "سراج" والمثبت هو الصواب وهو لفظ الدليل.

(٢) في الأصل: "أو السراج" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

والحديث أخرجه البيهقي في السنن بهذا اللفظ، كتاب الجنائز، باب ما ورد في تمهين عن زيارة القبور: ٧٨/٤، وقد أخرجه بلفظ: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم زورات القبور والمتخذين عليها..." أبو داود في سننه، كتاب الجنائز، باب في زيارة النساء القبور: ص ٣٦٤، برقم (٣٢٣٦)، والنسائي في سننه، كتاب الجنائز، باب التغليب في اتخاذ السرج على القبور: ص ٢٢٩، برقم (٢٠٤٣)، والترمذي في سننه، كتاب الصلاة، باب ما جاء في كراهية أن يتخذ على القبر مسجداً: ص ٧٤، برقم (٣٢٠) وقال: "حديث حسن"، وأحمد في مسنده: ص ١٨٠، برقم (٢٠٣٠) كلهم من طريق محمد بن حمادة عن أبي صالح عن ابن عباس. قال الحاكم وتبعه الذهبي في المستدرک مع التلخيص: ٣٧٤/١ من كتاب الجنائز: "أبو صالح باذان ولم يحتج به"، وضعف الحديث الألباني في الإرواء: ٢١١/٣.

(٣) في الأصل "ش"؛ "مغالات" وهو تحريف والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر: دقائق أولي النهى: ١٤٥/٢، وكشاف القناع: ١٦٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٤٤٠/٣، والشرح الكبير: ٢٣٥/٦.

(٥) في الأصل: "انفخت" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) السطو هو: أن تدخل اليد في الرحم فيستخرج الولد، يقال: سطا على الحامل، إذا أخرج ولدها. انظر: اللسان: ٣٨٤/١٤.

(٧) القوابل: جمع قابلة وهي: التي تتلقى الولد عند ولادته. انظر: الصحاح: ١٧٩٦/٥، والدرر النقي: ٣١٥/٢.

(٨) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية صالح: ١٠٢/٢، ومسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٤٩٣/٢، والمغني: ٤٩٧/٣، والشرح الكبير: ٢٥٤/٦، والفروع: ٢٨٤/٢، والتوضيح: ٣٩٢/٢، والمبدع: ٢٧٩/٢، والإنصاف: ٥٥٦/٢.

فإن تعذر لم تدفن حتى يموت، وإن خرج بعضه حياً شق للباقي.

قوله: (فإن تعذر لم تدفن) الحامل. قال حفيد [صاحب] <sup>(١)</sup> المنتهى: هل المراد أنه حرام، أو أنه لا يجب <sup>(٢)</sup>؟

قوله: (حتى يموت) الحمل؛ لحرمة، ولا يشق بطنها <sup>(٣)</sup>، ولا يوضع عليه ما يموته، ولا يخرج الرجال؛ لما فيه من هتك حرمتها. م ص <sup>(٤)</sup>.

قوله: (شق للباقي) أي: يشق بطنها لإخراج الباقي حتى يخرج، لتيقن حياته بعد أن كانت متوهمة، فلو مات قبل خروجه: أخرج وغسل. وإن تعذر: ترك، [٥٨/أ] وغسل ما خرج، وصُلِّيَ عليه معها. ويصلى <sup>(٥)</sup> على مسلمة <sup>(٦)</sup> حامل، وعلى حملها، بعد مضي زمن

(١) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٢) قال اللبدي في حاشيته تعليقا على ذلك ص ١١٢: "يتعين القول بأنه حرام، لما في دفنها من دفن حي، وهو لا يكاد يخفى بل بديهي".

(٣) قال السعدي في مجموع الفرائد: ص ٥٥: "وهذا كلام الفقهاء بناء على أن ذلك مثله بالميت، والأصل تحريم التمثيل بالميت... لكن في هذه الأوقات الأخيرة حين ارتقي فن الجراحة صار شق البطن أو شيء من البدن لا يعد مثله... وما يدل على جواز شق البطن وإخراج الجنين أنه إذا تعارضت المصالح والمفاسد، قدم أعلى المصلحتين، وارتكب أهون المفسدتين، وذلك أن سلامة البطن من الشق مصلحة، وسلامة الولد ووجوده حياً مصلحة أكبر، وأيضا فشق البطن مفسدة، وترك المولود الحي يحتق في بطنها حتى يموت مفسدة أكبر، فصار الشق أهون المفسدتين".

وقال السيد محمد رشيد رضا: "الجنين إذا كان تام الخلق وأخرج من بطن أمه بشقه فإنه يعيش كما وقع مراراً، فهنا يتعارض إنقاذه وحفظ حياته، مع حفظ كرامة أمه بناء على أن شق البطن ككسر العظم، ولا شك أن الأول أرجح، على أن شق البطن يمثل هذا السبب لا يعد إهانة للميت كما هو ظاهر في عرف الناس كلهم، فالصواب قول من يوجب شق البطن وإخراجه إذا رجع الطبيب حياته بعد خروجه" نقله الألباني، وقال معلقاً على ذلك في الجنائز: ص ٢٩٧: "وما اختاره السيد رحمه الله تعالى هو الأصح عند الشافعية كما قال النووي في المجموع، وعزاه لقول أبي حنيفة وأكثر الفقهاء، وهو مذهب ابن حزم كما في المحلى وهو الحق إن شاء الله تعالى". انظر: المجموع: ١٩٢/٥، والمحلى لابن حزم: ١٦٦/٥.

(٤) انظر: دقائق أولي النهى: ١٥٣/٢-١٥٤، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٤٩٧/٣-٤٩٨-٥١٤، والشرح الكبير: ٢٥٢/٦، والفتاوى: ٢٨٤/٢، والمبدع: ٢٧٩/٢، والإنصاف: ٥٥٦/٢، والتوضيح: ٣٩٢/١-٣٩٣، والإقناع للحجاوي: ٣٧٣/١.

(٥) في الأصل و"ش": "وصلى" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في الإقناع للحجاوي: ٣٧٤/١.

(٦) في "ش": "مسئله" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

تصويره أربعة أشهر، فينويهما بالصلاة، وإلا صلى عليها فقط. وإن ماتت ذمية حامل من مسلم: دفنها وحدها في مكان غير مقابر المسلمين، وجعل ظهرها إلى القبلة<sup>(١)</sup>، على جنبها الأيسر، وإن لم يمكن<sup>(٢)</sup> دفنها وحدها: فتدفن مع المسلمين. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) في الأصل و "ش": "غير القبلة" بزيادة "غير" والصواب المثبت ففي المغني: ٥١٤/٣ وغيره. "ويجعل ظهرها إلى القبلة على جانبها الأيسر، ليكون وجه الجنين إلى القبلة على جنبه الأيمن، لأن وجه الجنين إلى ظهرها".
- (٢) في الأصل: "يكن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٣) انظر: المغني: ٤٩٨/٣-٥١٤، والشرح الكبير: ٢٥٢/٦-٢٥٤، والفروع: ٢٨٤/٢-٢٨٥، والمبدع: ٢٧٩/٢-٢٨٠، والإنصاف: ٥٥٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٧٣/١-٣٧٤، ودقائق أولي النهى: ١٥٣/٢-١٥٤.

## فصل [في أحكام المصاب والتعزية وزيارة القبور]

تسن تعزية المسلم

### فصل (١)

#### [ في أحكام المصاب، والتعزية، وزيارة القبور ]

قوله: (تسن تعزية المسلم) ومعنى التعزية: التسلية، والحث على الصبر، والدعاء للميت، والمصاب بميت مسلم، أو كافر<sup>(٢)</sup>، ولو صغيراً، قبل الدفن وبعده<sup>(٣)</sup>. قال [ابن]<sup>(٤)</sup> عبد السلام<sup>(٥)</sup> في قواعده<sup>(٦)</sup>: "وظم بعض الجهلة أن للمصاب مأجور على مصيبتة، وهو خطأ صريح، فإن الثواب والعقاب إنما هو بمباشرة، أو سبب<sup>(٧)</sup>. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾"<sup>(٨)</sup> والمصائب ليست منها، بل إن صبر فله أجر الصابرين، وإن رضي<sup>(٩)</sup> فله أجر الراضين". كنا رأيت بخط حفيد ابن مفلح<sup>(١٠)</sup>.

(١) في هامش "ش" مطلب: تسن تعزية المسلم.

(٢) يقول في تعزية مسلم بمسلم: "أعظم الله أجرك وأحسن عزاك وغفر لميتك" وفي تعزيته عن كافر: "أعظم الله أجرك وأحسن عزاك". انظر: للمفتي: ص ٥٠، والإقناع للحجاوي: ٣٨٣/١، ومتهى الإرادات: ١١٨/١، والروض المربع: ص ١٩٣.

(٣) انظر في معنى التعزية وحكمها: المغني: ٤٨٥/٣، والفروع: ٢٩٢/٢-٢٩٣، والمبدع: ٢٨٦/٢، والإنصاف: ٥٦٣/٢-٥٦٧، والإقناع للحجاوي: ٣٨٣/١، ودقائق أولي النهي: ١٥٧/٢.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) ابن عبد السلام هو: عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد السلمي، شيخ الإسلام، الإمام العلامة سلطان العلماء، ولد سنة ثمان وسبعين وخمسمائة من الهجرة، برع في الفقه والأصول والعربية، جمع الفنون، وصنف التصانيف، توفي سنة ستين وستمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٢٠٩/٨، وطبقات الشافعية للأسنوي ٨٤/٢، وشذرات الذهب: ٣٠١/٥.

(٦) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام: ١٣٥/١.

(٧) السبب لغة: ما توصل به إلى الغرض المقصود، وشرعاً: ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته فيوجد الحكم عنده لا به. انظر: شرح الكوكب المنير: ٤٤٥/١، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ١٦٠.

(٨) سورة النمل، آية رقم: ٩٠.

(٩) الرضا: ضد السخط، وهو: أن لا يعترض على حكم الله ولا يتسخطه ولا يكرهه. انظر: القاموس المحيط: ص

١٦٦٢ م. تيسير العزيز الحميد: ص ٥٢٢.

(١٠) لم أقف عليه في المبدع فلعلها في غيره.

إلى ثلاثة أيام، فيقال له: أعظم الله أجرك، وأحسن عزاءك، وغفر لميتك، ويقول هو: استجاب الله دعاءك ورحمتنا وإياك. ولا بأس بالبكاء على الميت،

### [ مطلب: في تعزية المسلم ثلاثة أيام <sup>(١)</sup> ]

قوله: (إلى ثلاثة أيام) فلا يعزى بعدها <sup>(٢)</sup>؛ لأنها مدة الإحداد المطلق <sup>(٣)</sup>. قال المجد <sup>(٤)</sup>:  
"إلا إذا كان غائباً، فلا بأس".

قال الشيشيني <sup>(٥)</sup>: وهل ابتداء الثلاث من حين الموت، أو من حين الدفن؟ لم أجد لأصحابنا كلاماً. وللشافعية قولان <sup>(٦)</sup>. ويتوجه لنا مثلهما.

قوله: (ولا بأس بالبكاء على الميت) قبل المصيبة، أو بعدها، إذا لم يكن معه مُحرم كندب ونياحة، وإلا حرم <sup>(٧)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) حدّها بالثلاث السامري في المستوعب: ١٦٨/٣ ومن ثم تبعه الأصحاب في ذلك. انظر: بلغة الساغب: ص ١٠٥، والإقناع للحجاوي: ٣٨٣/١، ومنتهى الإرادات: ١١٨/١، وقال في النكت على المحرر: ٢٠٨/٢ "ولم يحد جماعة من الأصحاب - منهم الشيخ موفق الدين - استحباب التعزية بثلاث، وإطلاق كلامهم يقتضي الاستحباب بعد الثلاث" وانظر: المغني: ٤٨٥/٣.

(٣) لإذن الشارع في الإحداد فيها بقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج" سبق تخريجه: ص ١٥٥.

(٤) انظر قوله في: إرشاد أولي النهى: ٣٧٨/١.

والجد هو: عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن تيمية الحراني، مجد الدين أبو البركات، ولد سنة تسعين وخمسائة من الهجرة، من تصانيفه "المحرر" و"منتهى الغاية في شرح الهداية" توفي سنة اثنتين وخمسين وستمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢٩١/٢٣، وذيل طبقات الحنابلة: ٢٤٩/٢، وشذرات الذهب: ٢٥٧/٥.

(٥) انظر قوله في: حاشية اللبدي ص ١١٣.

والشيشيني هو: أحمد بن علي بن أحمد بن محمد، أبو حامد الشيشيني الأصل، القاهري الميداني، شرح كتاب "المحرر" لأبي البركات ابن تيمية وسماه "المقرر" وهو شرح مبسوط غريب الفوائد، توفي سنة تسع عشرة وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٩١/٨، والسحب الوابلة: ١٨٩/١، وتسهيل السائلة: ١٤٩٨/٣.

(٦) انظر: المجموع: ١٨٩/٥، ومغني المحتاج: ٣٥٥/١، والعزير شرح الوجيز: ٤٥٩/٢.

(٧) انظر: المغني: ٤٨٧/٣، والفروع: ٢٨٩/٢، والمبدع: ٢٨٧/٢، والإنصاف: ٥٨٧/٥، والإقناع للحجاوي: ٣٨٤/١.

ويحرم النذب وهو البكاء مع تعداد محاسن الميت، والنياحة وهي رفع الصوت بذلك برقة، ويحرم شق الثوب، ولطم الخد، والصراخ، وتنف الشعر، ونشره، وحلقه.

قال الجوهري<sup>(١)</sup>: البكاء يمد ويقصر، فإذا مددت: أردت الصوت الذي يكون معه البكاء، وإذا قصرت: أردت الدموع وخروجها. ح ف.

قوله: (ويحرم النذب [٥٨/ب] وهو: البكاء مع تعداد محاسن الميت) بلفظ النداء نحو واسيداه، واجبلاه<sup>(٢)</sup>، وانقطاع ظهراه. وأما النذب الصدق، إذا لم يخرج مخرج النوح، ولا قصد نظمته، كقوله: يا ابنه<sup>(٣)</sup> ويا والداه: فمباح<sup>(٤)</sup>. ح ف<sup>(٥)</sup>.

تنبيه: جاءت الأخبار الصحيحة أن الميت يعذب بالنياحة والبكاء عليه<sup>(٦)</sup>. حملة ابن حامد<sup>(٧)</sup>: على من أوصى به. وقال في

(١) انظر: الصحاح ٢٢٨٤/٦.

والجوهري هو: أبو النصر، إسماعيل بن حماد التركي، إمام في علم اللغة والأدب، له من التصانيف: كتاب "الصحاح" في اللغة، و"المقدمة في النحو"، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء: ١٥١/٦، وسير أعلام النبلاء: ٨٠/١٧، وشذرات الذهب: ١٤٢/٣.

(٢) في الأصل: "وجبلا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في "ش": "يا ابنه" والمثبت من الأصل.

(٤) في الأصل و"ش": "فباح" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) انظر في معنى النذب: الصحاح: ٢٢٣/١، والمطلع: ص ١٢١. وانظر: في حكم النذب: المغني: ٤٨٩/٣، والفروع: ٢٩٠/٢، والمبدع: ٢٨٨/٢-٢٩٠، والإقناع للحجاوي: ٣٨٥/١.

(٦) منها: ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً: "إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "يعذب الميت ببكاء أهله عليه": ص ٢٥١، برقم (١٢٨٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه: ص ٣٦٠، برقم (٩٢٨).

ومنها: قوله صلى الله عليه وسلم: "الميت يعذب في قبره بما نيج عليه" رواه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت: ص ٢٥٢، برقم (١٢٩٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه: ص ٩٣٣، برقم (٩٣٣).

(٧) انظر: الفروع: ٢٩١/٢، والإنصاف: ٥٦٩/٢.

وابن حامد هو: الحسن بن حامد بن علي، أبو عبد الله البغدادي، إمام الحنابلة في وقته، ومعلمهم، وهو شيخ من شيوخ القاضي أبي يعلى، من مصنفاته: "الجامع في المذهب" و"شرح الخرقى" توفي سنة ثلاث وأربعمئة من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٧١/٢، والمنهج الأحمد: ٩٨/٢، والأعلام: ١٨٧/٢.

## وتسن زيارة القبور للرجال

التلخيص<sup>(١)</sup>: يتأذى بذلك إن لم يوص بتركه.

واختار في المحرر<sup>(٢)</sup>: أن من هو عادة أهله، ولم يوص بتركه: عذب؛<sup>(٣)</sup> لأنه من لم يوص به فقد رضي به. قال الصوالحي: "وقد بسط الكلام في كتابي حقائق العيون الباصرة فراجع إن أردت إيضاحاً"<sup>(٤)</sup>.

[مطلب: تسن زيارة القبور للرجال وتكره للنساء]<sup>(٥)</sup>

قوله: (وتسن زيارة القبور للرجال) لأنها<sup>(٦)</sup> تذكر الآخرة، ويسن<sup>(٧)</sup> أن يقف زائر أمام القبر قريباً منه، وعنه<sup>(٨)</sup>: حيث شاء<sup>(٩)</sup>.

ونقل أبو طالب<sup>(١٠)</sup>: أن رجلاً سأل الإمام أحمد رحمه الله: كيف

(١) انظر قوله في: الفروع: ٢٩١/٢، والإنصاف: ٥٦٩/٢، ومعونة أولي النهى: ٥١٨/٢. والتلخيص هو: "كتاب

تلخيص المطلب في تلخيص المذهب"، للفخر محمد بن الحضر بن تيمية المتوفى سنة ٦٢٢هـ.

(٢) لم أنف عليه في المحرر، وأعطه في غيره، ففي الفروع: ٢٩١/٢: "واختار صاحب المحرر"، وفي الإنصاف: ٥٦٩/٢:

"واختار الحد" وانظر: معونة أولي النهى: ٥١٩/٢، وإرشاد أولي النهى: ٣٧٧/١، وكشاف القناع: ١٩٠/٢.

(٣) قوله "عذب": بهامش الأصل.

(٤) في الأصل: "أيضاً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وقال ابن حميد في السحب الرابطة عند ذكر

مؤلفات الصوالحي: ١٨/١: "وكتاب حقائق العيون الباصرة في الوباء والطاعون، وأحوال الآخرة، مجلد فخم،

جمع الفوائد والعوائد" وعلق المحقق فقال: "كتابه حقائق العيون...".

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) في الأصل: "لا" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٧) في "ش": "وسن"، والمثبت من الأصل.

(٨) أي: عن الإمام أحمد.

(٩) انظر: الفروع: ٢٩٩/٢، والمبدع: ٢٨٣/٢، والإنصاف: ٥٦١/٢-٥٦٢، والإقناع للحجاوي: ٣٧٦-٣٧٧،

ومعونة أولي النهى: ٥٢٩/٢-٥٣٠، ودقائق أولي النهى: ١٦٠/٢.

(١٠) انظر نقله في: طبقات الحنابلة: ٣٩/١، والفروع: ٢٩٩/٢، والإنصاف: ٥٦٢/٢.

وأبو طالب هو: أحمد بن حميد المشككي، المتخصص بصحبة الإمام أحمد، روى عنه مسائل كثيرة، وكان أحمد

يكرمه ويقدمه، مات سنة أربع وأربعين ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٣٩/١، والمنهج

الأحمد: ١٧٦/١، وتسهيل السابلة: ١٥٠/١.

يرق<sup>(١)</sup> قلبي ؟ قال: ادخل المقبرة<sup>(٢)</sup>، وامسح رأس يتيماً<sup>(٣)</sup>.

قال في الاختيارات<sup>(٤)</sup>: اتفق السلف والأئمة على [أن]<sup>(٥)</sup> من سلم على النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، والصالحين، فإنه لا يتمسح<sup>(٦)</sup> بالقر، ولا يقبله، بل اتفقوا على أنه لا يستلم<sup>(٧)</sup> ولا يقبل إلا الحجر الأسود، والركن اليماني يستلمه ولا يقبله، على الصحيح. قلت<sup>(٨)</sup>: بل قال إبراهيم الحربي<sup>(٩)</sup>: يستحب تقبيل حجرة النبي ﷺ والله أعلم. ش ع<sup>(١٠)</sup>.

(١) الرقة: ضد القسوة والشدة والغلظ. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢/٢٥٢، واللسان: ١٠/١٢١.

(٢) يشير لحديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور، ألا فزوروها فإنه يرق القلب، وتدفع العين، وتذكر الآخرة" أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الجنائز: ١/٣٧٦، وحسنه الألباني في أحكام الجنائز: ص ٢٢٩.

(٣) اليتيم: الصبي الذي فقد أباه قبل البلوغ. انظر: الصحاح: ٥/٢٠٦٤، والنهاية في غريب الحديث: ٥/٢٩١. وقوله: "امسح رأس اليتيم" يشير لحديث أبي هريرة: أن رجلاً شكاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم قسوة قلبه فقال: "امسح رأس اليتيم وأطعم المسكين" أخرجه أحمد في مسنده: ص ٦٣٤، برفق (٩٠١٨)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: "إسناده ضعيف لانقطاعه".

(٤) انظر: الاختيارات: ص ٩٢.

(٥) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق وهي مثبتة في الاختيارات: ص ٩٢.

(٦) في "ش" بعد قوله: "لا يتمسح بالقر" بزيادة كلمة "القر".

(٧) في الأصل: "يسلم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) قال محمد حامد الفقي تعليقا على قوله: "قلت" في الاختيارات: ص ٩٢: "ليس القائل" قلت" هو ابن تيمية، وإنما هو علي بن محمد بن عباس منتقى هذه الاختيارات، بدليل قوله: قال: أبو العباس في مواضع عدة. وشيخ الإسلام نص في عدة كتب على تحريم تقبيل حجرة النبي صلى الله عليه وسلم وغيرها من القبور، وساق على ذلك من الأدلة الكثيرة ما يدل على أنها من الوثنية التي بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم لمحاربتها وتطهير القلوب منها".

(٩) هو: إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم أبو إسحاق الحربي، تفقه على الإمام أحمد، وكان إماماً في العلم، عارفاً بالفقه، حافظاً للحديث، ومن تصانيفه "غريب الحديث" توفي سنة خمس ومائتين ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في:

طبقات الخنابلة: ١/٨٦، والمنهج الأحمد: ١/٢٨٣، والأعلام: ١/٣٢.

(١٠) انظر: كشف القناع: ٢/١٧٥، وانظر في ذلك أيضاً: حواشي الإقناع: ق ٤٥/ب.



وتكره للنساء، وإن اجتازت المرأة بقبر في طريقها فسلمت عليه ودعت له فحسن،

وفي الإقناع<sup>(١)</sup>: ولا بأس بلمسه باليد (لاسيما من ترجى بركته)<sup>(٢)</sup>. وأما التمسح،  
والصلاة عنده، وقصده لأجل الدعاء عنده، معتقداً أن الدعاء هناك أفضل من الدعاء في  
غيره، أو النذر<sup>(٣)</sup> له ونحو ذلك، قال الشيخ تقي الدين<sup>(٤)</sup>: فليس هذا من دين المسلمين، بل  
هو مما أحدث من البدع القبيحة التي هي من شعب<sup>(٥)</sup> الشرك.

قوله: (وتكره للنساء) أي: وتكره الزيارة للنساء، للنهي عن ذلك<sup>(٦)</sup>، ما لم يقع  
منهن محرم: فتحرم<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٧٧/١.

(٢) ما بين القوسين: ليس من قول صاحب الإقناع، وهي مثبتة في الفروع: ٣٠٠/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٣٠/٢.  
وهذه إحدى الروايتين في لمس القبر باليد، ووجه الرواية: أنه يشبه مصافحة الحي، والرواية الثانية: يكره لأن القرب  
تلقى من التوقيف، ولم ترد به سنة. انظر: الروايتين والوجهين: ٢١٥/١، والتمام للقاضي ابن الفراء: ٢٦٦/١.  
(٣) النذر هو: أن توجب على نفسك شيئاً تبرعاً من عبادة، أو صدقة، أو غير ذلك. انظر: النهاية في غريب الحديث:  
٣١/٥، والمطلع: ص ٣٩٢.

(٤) انظر قوله في: مجموع الفتاوى: ٣٢١/٢٤.

(٥) الشعب: جمع شعبة، وهي الطائفة من كل شيء، والقطعة منه. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٧٧/٢، ومعجم  
المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٣٣٨/٢.

(٦) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن زوارات القبور" أخرجه الترمذي في  
سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في كراهية زيارة القبور للنساء: ص ١٨٨، برقم (١٠٥٦) وقال: هذا حديث  
حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء في النهي عن زيارة القبور: ص ١٧٢،  
برقم (١٥٧٤). ونسخ التحريم بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "كنت قد كُفيتكم عن زيارة القبور،  
فزوروها" أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الجنائز، باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة  
قبر أمه: ص ٣٧٧، برقم (٩٧٧)، قال ابن قدامة في الكافي: ٨١/٢: "فلما زال التحريم بالنسخ بقيت الكراهية،  
ولأن المرأة قليلة الصبر، فلا يؤمن تمسح حزناً برؤية قبور الأحبة، فيحملها على فعل ما لا يحل فعله، بخلاف  
الرجل"، قال الزركشي في شرحه: ٣٦٩/٢: "يتمثل أن هذا الحديث للرجال والنساء ويحتمل أنه خاص بالرجال،  
فدار الأمر بين الخطر والإباحة، فأقل أحواله الكراهة".

(٧) انظر: المغني: ٥٢٣/٣، والفروع: ٢٩٩/٢، والمبدع: ٢٨٤/٢، والإنصاف: ٥٦١/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٧٦/١،

ومنتهى الإرادات: ١١٩/١.

وسن لمن زار القبور أو مر بها أن يقول: السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم للاحقون، ويرحم الله المستقدمين منكم والمستأخرين، نسأل الله لنا ولكم العافية، اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بعدهم واغفر لنا ولهم.

وتسن زيارة قبر النبي ﷺ، وقبر صاحبيه [أ/٥٩] رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>، للرجال والنساء، لعموم الأدلة<sup>(٢)</sup>. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (السلام عليكم) معرفا بالألف واللام<sup>(٤)</sup>.

قوله: (دار) منصوب على النداء<sup>(٥)</sup> أو على الاختصاص، ويجوز جره على البدل من الكاف<sup>(٦)</sup>. واسم الدار يقع على المقابر، وإطلاق<sup>(٧)</sup> الأهل<sup>(٨)</sup> على ساكن المكان من حي وميت. من الفروع<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وإنا إن شاء الله بكم للاحقون) فيه إشكال، فإن الموت محقق لا بد منه، وإنما يعلق ما كان مشكوكا في وجوده، فلا يقال: إن غربت الشمس فعلت كذا، بل يقول: إذا غربت؛ لتحقق غروبها. بخلاف: إن جاء زيد. وأجيب<sup>(١٠)</sup>: بأنه استثنى للتبرك،

(١) يعني: أبا بكر وعمر رضي الله عنهما.

(٢) منها: حديث ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من حج وزار قري بعد وفاتي فكأنما زارني في حياتي" أورده الدارقطني في سننه، كتاب الحج: ٢٧٨/٢، ومنها: "رحم الله من زارني وزمام ناقته بيده" أورده الكافي في تنزيه الشريعة المرفوعة، كتاب الحج: ١٧٦/٢. قال شيخ الإسلام في الفتاوى: ٢٣٤/١: "أحاديث زيارة القبور كلها ضعيفة لا يعتمد على شيء منها في الدين، ولهذا لم يرو أهل الصحاح والسنن شيئا منها".

(٣) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٧٦/١، ومنتهى الإرادات: ١١٩/١، والروض المربع: ص ١٩٣، وهداية الراغب: ص ٢١٨.

(٤) قال في الفروع: ٣٠٠/٢: "لأنه الأشهر في الأخبار"، وانظر: المستوعب: ١٦٢/٣، والكافي لابن قدامة: ٨٠/٢، والإنصاف: ٥٦٣/٢.

(٥) أي: يا أهل دار فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٤١/٧.

(٦) أي: عن الضمير في "عليكم". انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٤١/٤، والمطلع: ص ١٢٠.

(٧) في الأصل "و" و"ش": "طلاق" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ الفروع: ٣٠٠/٢.

(٨) المراد عند قول: "السلام عليكم أهل الديار".

(٩) انظر: الفروع: ٣٠٠/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٢٨٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٣٢/٢، وكشاف القناع: ١٧٦/٢.

(١٠) قال النووي في المجموع: ٢٠٣/٥: "والصحيح أنه للتبرك".

كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ (١) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴿١﴾.  
وقال في المبدع<sup>(٢)</sup>: إن ذلك راجع للحقوق بالمؤمنين، لا إلى الموت<sup>(٣)</sup>، وذلك غير محقق؛ لأن  
الإنسان لا يقطع بأنه لاحق بالمؤمنين. ح ف<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (وابتداء السلام على الحي سنة) عين من منفرد، ومن اثنين فأكثر سنة  
كفاية<sup>(٥)</sup>.

قال ابن القيم<sup>(٦)</sup>: والحكمة في مشروعيته عند اللقاء، أن عادة العرب أن يحیی بعضهم  
بعضاً عنده، فشرع لنا التحية بالسلام، الذي معناه السلامة التي لا حياة<sup>(٧)</sup>، ولا فلاح إلا بها.  
ويخیر بین تعريفه وتنكيره، بغير أداة التعريف<sup>(٨)</sup>، لورود الأخبار بالأميرين<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) سورة الكهف، آية رقم: ٢٣-٢٤.  
(٢) انظر: المبدع: ٢/٢٨٥.  
(٣) لأن الموت واقع لا محالة. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣/١٤٩.  
(٤) انظر: شرح السنة للبغوي: ٥/٤٧١، ومعونة أولي النهى: ٢/٥٣٣، والروض المربع: ص ١٩٣، وكشاف القناع:  
٢/١٧٦، وهداية الراغب: ص ٢١٨.  
(٥) انظر: الإقناع للحجاوي: ١/٣٧٧، وغاية المنتهى: ١/٢٦١، ودقائق أولي النهى: ٢/١٦٢.  
(٦) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم: ٢/١٤٤.  
(٧) في الأصل: "لا حياة فيها" بزيادة كلمة "فيها".  
(٨) قال في الإنصاف: ٢/٥٦٣: "إذا سلم على الحي فالصحيح أنه يخیر". وانظر: الإقناع للحجاوي: ١/٣٧٧، وغاية  
المنتهى: ١/٢٦١، ودقائق أولي النهى: ٢/١٦٢، وكشاف القناع: ٢/١٧٦.  
(٩) فمن الأخبار التي ورد فيها السلام بالتعريف ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: "خلق الله آدم على  
صورته، طوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك، نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك  
فإنما تحيتك ونحية ذريتك، فقال: السلام عليكم فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله" أخرجه  
البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام: ص ١١٩٩، برقم (٦٢٢٧)، ومسلم في صحيحه،  
كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير: ص ١١٤١، رقم (٢٨٤١).  
ومن الأخبار التي ورد فيها بالتنكير ما جاء في حديث أنس رضي الله عنه: "فجعل يمر بنسائه يسلم على كل  
واحدة: "سلام عليكم يا أهل البيت، كيف أصبحتم" أخرجه أحمد في مسنده: ص ٩٣٣، برقم (١٣٦٧٥)، وقال  
شعيب الأرناؤوط في الموسوعة الحديثية: ١٩٧/٢١: "إسناده صحيح على شرط الشيخين".

ورده فرض كفاية، وتشميت العاطس إذا حمد فرض كفاية، ورده فرض عين.

ويسن تكرار السلام على من<sup>(١)</sup> سلم عليه ثم لقيه. ولا يترك<sup>(٢)</sup> السلام إذا كان يغلب على ظنه أن المسلم عليه لا يرد السلام؛ لعموم: "أفشوا السلام"<sup>(٣)</sup>. وإن دخل على جماعة منهم علماء: سلم على الكل، ثم سلم على العلماء ثانياً. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

**[مطلب: في رد السلام على الجماعة فرض كفاية وفرض عين على الفرد]<sup>(٥)</sup>**

قوله: (ورده فرض كفاية) فوراً على الجماعة، وفرض عين على المنفرد<sup>(٦)</sup>.

وتزاد الواو في رد السلام وجوباً، قدمه صاحب الإقناع<sup>(٧)</sup> في شرح منظومة الآداب<sup>(٨)</sup>.

وقيل: لا يجب، وقدمه في شرح المنتهى<sup>(٩)</sup>. قال في الآداب<sup>(١٠)</sup>: وهو أشهر وأصح.

وإذا دخل بيتاً خالياً قال: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. للخبر<sup>(١١)</sup>.

(١) في الأصل: "من أن" بزيادة "أن".

(٢) في الأصل "ش": "ترك" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ الإقناع للحجاوي: ٣٧٨/١.

(٣) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب إفشاء السلام: ص ٣٤٠، برقم (٩٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أنه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون: ص ٥٣، برقم (٥٤).

(٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٧٨/١، غاية المنتهى: ٢٦١/١، وإرشاد أولي النهى: ٣٨٠/١.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٦) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٧٨/١، وغاية المنتهى: ٢٦١/١، وإرشاد أولي النهى: ٣٨٠/١.

(٧) صاحب الإقناع هو: موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى الحجاوي المقدسي؛ ثم الدمشقي الصالح، كان إماماً بارعاً، أصولياً، فقيهاً، من تأليفه "الإقناع"، جرد فيه الصحيح من المذهب، توفي سنة ثمان وستين وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٢٧/٨، وتسهيل السابلة: ١٥٢٤/٣، والأعلام: ٣٢٠/٧.

(٨) انظر ما قدمه في: الإقناع للحجاوي: ٣٧٨/١. والمراد بشرح منظومة الآداب شرحه لمنظومة الآداب لابن عبد القوي اقتصر في هذا الشرح على الأحكام بأوجز عبارة مع خدمة لأكثر أبيات المنظومة أو كثيراً منها. انظر: المذهب الحنبلي: ٤٨٩/٢.

(٩) انظر: معونة أولي النهى: ٥٣٤/٢.

(١٠) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح: ٣٥٨/١.

(١١) فقد روي أن عبد الله بن عمر قال: "إذا دخل البيت غير المسكون فليقل: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين" أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب إذا دخل بيتاً غير مسكون: ص ٣٦٢، برقم (١٠٥٥). وحسن إسناده ابن حجر في فتح الباري: ٢٠/١١، والألباني في صحيح الأدب المفرد: ص ٤٠٧.

وتسن مصافحة<sup>(١)</sup> الرجل الرجل، والمرأة [٥٩/ب] المرأة. قال في الإقناع<sup>(٢)</sup>: ولا بأس بالمعانقة. وقال أبو المعالي في شرح الهداية<sup>(٣)</sup>: تستحب زيارة القادم، ومعانقته، والسلام عليه. قال: وإكرام العلماء، وأشراف القوم، بالقيام: سنة مستحبة<sup>(٤)</sup>. قال: ويكره أن يطمع في قيام الناس له، وأن لا تستكبر [نفسه]<sup>(٥)</sup> إليه، ولا تطلبه، والنهي قد وقع على السرور<sup>(٦)</sup> بذلك. فقد قال عليه الصلاة والسلام: "من سره أن يتمائل<sup>(٧)</sup> الناس له قياماً، فليتبوأ مقعده من النار"<sup>(٨)</sup>. فإذا لم يسر بالقيام إليه فقاموا له، فغير ممنوع منه<sup>(٩)</sup>، ذكره في الآداب<sup>(١٠)</sup>.

(١) المصافحة: الأخذ باليد، صافح الرجل الرجل: إذا وضع صفح كفه في صفح كفه، وأصقه به، وأقبل عليه بوجهه. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٤/٣، واللسان: ٥١٤/٢.

(٢) انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٨١/١.

(٣) انظر قوله في: الآداب الشرعية: ٤٣١/٢، وشرح الهداية يسمى: النهاية في شرح الهداية، شرح فيه أبو المعالي كتاب الهداية لأبي الخطاب الكلوزاني، قال ابن رجب في ذيل الطبقات: ٤٩/٢: "أنه في بضعة عشر مجلداً، وفيها فروع ومسائل كثيرة غير معروفة في المذهب".

(٤) قال ابن حجر في فتح الباري ٥١/١١: "وقيام المروءوس للرئيس الفاضل، والإمام العادل، والمتعلم للعالم مستحب، وإنما يكره لمن كان بغير هذه الصفات".

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٦) في "ش": "السرولة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) في "ش": "يتمثال" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب. ويتمائل أي: يقوموا له قياماً وهو جالس، يقال: مثل الرجل يمثل مثولاً إذا انتصب قائماً. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٩٤/٤، واللسان: ٦١٤/١١.

(٨) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية قيام الرجل: ص ٤٤٤، برقم (٢٧٥٥)، وقال: "هذا حديث حسن"، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب في قيام الرجل للرجل: ص ٥٦١، برقم (٥٢٢)، وأحمد في مسنده: ص ١١٩٠، برقم (١٦٨٣٠)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣٥٧/٢، برقم (٢٢١٢).

(٩) قال ابن حجر في فتح الباري ٥١/١١: "القيام يقع على أربعة أوجه: الأول: محذور، وهو: أن يقع لمن يريد أن يقام إليه تكبراً وتعظماً على القائمين إليه. والثاني: مكروه، وهو: أن يقع لمن لا يتكبر ولا يتعظم على القائمين، ولكن يخشى أن يدخل نفسه بسبب ذلك ما يحذر، ولما فيه من التشبه بالجبايرة. الثالث: جائز، وهو: أن يقع على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد ذلك، ويؤمن معه التشبه بالجبايرة. والرابع: مندوب، وهو: أن يقع لمن قدم من سفر فرحاً بقدومه ليسلم عليه، أو إلى من تجددت له نعمة فيهنه بحصولها، أو مصيبة فيعزيه بسببها".

(١٠) انظر: الآداب الشرعية: ٤٣١/٢، وانظر في ذلك أيضاً: كشاف القناع: ١٨٢/٢، ومطالب أولي النهى: ٤٤٢/٢.

ويعرف الميت زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس، ويتأذى بالمنكر عنده،

ولا بأس بتقبيل الرأس واليد، لأهل العلم، والدين، ونحوهم. لحديث عائشة رضي الله عنها قالت: "قدم زيد بن حارثة رضي الله عنه (١) المدينة، ورسول الله ﷺ في بيته، فأتاه فقرع الباب، فقام رسول الله ﷺ فاعتقه (٢)، وقبله". حسنه الترمذي (٣).

### [مطلب: هل يعرف الميت زائره أم لا] (٤)

قوله: (ويعرف الميت زائره يوم الجمعة قبل طلوع الشمس) قاله الإمام أحمد رضي الله عنه (٥). وفي الغنية (٦): يعرفه كل وقت، وهذا الوقت أكد. قال المصنف (٧): وهذا [هو] (٨) الصواب.

وقال ابن القيم (٩): الأحاديث والآثار (١٠) تدل على أن الزائر

(١) هو: زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، أبو أسامة، مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، صحابي جليل مشهور، من أول الناس إسلاماً، استشهد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ثمان من الهجرة، وهو ابن خمس وخمسين. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١٢٩/٢، والإصابة: ٢٤/٣، والتقريب: ص ٢٢٢.

(٢) في "ش": "فاعتقه" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الاستئذان، باب ما جاء في المعانقة والقبلة: ص ٤٤٠، برقم (٢٧٣٢)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب"، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي: ص ٣٢٦، برقم (٥١٦). والترمذي هو: الإمام الحافظ، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ السُّلَمي، مصنف "الجامع"، وكتاب "العلل"، أحد الأئمة، توفي سنة تسع وتسعين ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ٦٣٣/٢، والتقريب: ص ٥٠٠.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) انظر قوله في: الفروع: ٣٠١/٢، والمبدع: ٢٨٥/٢، وكشاف القناع: ١٩١/٢.

(٦) انظر: الفروع: ٣٠١/٢، والمبدع: ٢٨٥/٢، وكشاف القناع: ١٩١/٢، ولم أجد قوله في كتاب الغنية المطبوع، واسم الكتاب كاملاً: الغنية لطالب طريق الجنة في الأخلاق والتصوف والآداب الإسلامية، لعبد القادر الجيلاني.

(٧) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر قوله في: غاية المنتهى ٢٥٩/١.

(٨) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٩) انظر: الروح لابن القيم: ١٦٩/١، وانظر في ذلك أيضاً: فيض التقدير للمناوي: ٤٨٧/٥، وشرح الصدر للسيوطي: ص ٢٢١.

(١٠) منها: ما روي عن بريدة أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقولوا: "السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، وإنا إن شاء الله، للاحقون، أسأل الله لنا ولكم العافية" أخرجه مسلم في

وينتفع بالخير.

متى<sup>(١)</sup> جاء علم به المزور، وسمع سلامه، وأنس به، ورد عليه<sup>(٢)</sup>، وهذا عام في الشهداء وغيرهم، وأنه لا توقيت في ذلك، وهو أصح من أثر الضحاك<sup>(٣)</sup> الدال<sup>(٤)</sup> على التوقيت. قوله: (وينتفع: بالخير) وتسن القراءة عند القبر<sup>(٥)</sup>، وفعل ما يخفف عنه، ولو يجعل، أي: وضع نحو جريدة<sup>(٦)</sup> رطبة؛ لأنه ما دام رطبا تسبح الله، فيؤنس الميت، وتنزل بذكر الله الرحمة، ذكره بعض علماء الحنفية<sup>(٧)</sup>.

صحيحه، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها: ص ٣٧٧، برقم (٩٧٥)، وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولولا ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعدم والجماد. انظر: الروح: ١٦٨/١، وانظر جملة من الأحاديث والآثار أيضاً في: مجموع الفتاوى: ٣٦٤/٢٤، والحاوي للفتاوى للسيوطي: ١٧٠/٢-١٧١، وشرح الصلوة: ص ٢٠١-٢٢٥.

(١) في الأصل "ش" و"من" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٢) قوله "ورد عليه" بماء مشدود.

(٣) يشير إلى ما روي عن الضحاك قال: "من زار قبراً يوم السبت، قبل طلوع الشمس، علم الميت بزيارته، قيل له: كيف ذلك؟ قال: لمكان يوم الجمعة" أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، باب في الصلاة على من مات من أهل القبلة، فصل في زيارة القبور: ١٨/٧، برقم (١٣٠٢).

والضحاك هو: الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب القرشي الفهري، يكنى بأبي أنيس، ولد قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسبع سنين أو نحوها، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أحاديث، قتل بمرج راهط سنة أربع وستين من الهجرة. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ٤٣١/٢، والإصابة: ٢٦٨/٢، والتقريب: ص ٢٧٩.

(٤) في "ش": "الدالة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٥) اختلفت الرواية عن الإمام أحمد في هذه المسألة فعنه: تكره القراءة عند القبر. ففي الروايتين والوجهين: ٢١٣/١: "قال أبو حفص بن مسلم العكبري: وقد روى عن أبي عبد الله بضع عشرة نفساً، كلهم يقول: بدعة، ومحدث، فأكرهه، وهذه الرواية أقول" وقال ابن تيمية في الاختيارات الفقهية: ص ٩٠: "نقل جماعة عن أحمد كراهة القرآن على القبور، وهو قول جمهور السلف، وعليها قدماء أصحابه" وعنه: لا تكره القراءة عند القبر، وهذا المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، وقال كثير من الأصحاب: "رجع أحمد عن الرواية الأولى". انظر: المغني: ٥١٨/٣، والشرح الكبير: ٢٥٥/٦، والفروع: ٣٠٤/٢، ومجموع الفتاوى: ٣٠١/٢٤، والإنصاف: ٥٥٧/٢، والمبدع: ٢٨٠/٢.

(٦) الجريدة: السعفة، وجمعها: جريد. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٥٧/١، والمطلع: ص ٣٧٠.

(٧) انظر: مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح مع الحاشية: ص ٦٢٤، وحاشية ابن عابدين: ١٤٥/٣. واستدلوا على

### [مطلب: الميت يصل إليه كل شيء من الخير] <sup>(١)</sup>

وأَي قربة من دعاء واستغفار وصلاة وصوم وحج وقراءة وغير ذلك فعلها مسلم وجعل ثوابها لمسلم حي أو ميت نفعه ذلك.

قال الإمام أحمد رحمه الله: [٦٠/أ] "الميت يصل إليه كل شيء من الخير، للنصوص الواردة فيه" <sup>(٢)</sup>. ذكره المجد <sup>(٣)</sup> وغيره <sup>(٤)</sup>.

ذلك بحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: أنه مر بقبرين يعذبان، فقال: "إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستتر من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة" ثم أخذ حريدة رطبة فشققها بنصفين، ثم غرز في كل قبر واحدة، فقالوا: يا رسول الله: لم صنعت هذا؟ فقال: "لعله يخفف عنهما ما لم ييبسا" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الجريدة على القبر: ص ٢٦٤، برقم (١٣٦٠)، وقال الشيخ عبد العزيز بن باز معلقاً على ما قيل في مسألة وضع الجريد في هامش فتح الباري: ١/٣٢٠، ٣/٢٢٣: "الصواب في هذه المسألة ما قاله الخطابي من استنكار الجريد ونحوه على القبور؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يفعله إلا في قبور مخصوصة أطلع على تعذيب أهلها، ولو كان مشروعاً لفعله في كل القبور، وكبار الصحابة — كالحلفاء — لم يفعلوه" وانظر: معالم السنن للخطابي ١/١٨.

(١) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٢) منها: ما روى ابن عباس أن سعد بن عبادة رضي الله عنه — أخا بني ساعدة — توفيت أمه وهو غائب عنها، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله: إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، فهل ينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: "نعم" قال: "فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوصايا، باب الإشهاد في الوقف والصدقة: ص ٥٢٣، برقم (٢٧٦٢). وانظر: جملة من النصوص في: معونة أولي النهى: ٢/٥٤١-٥٤٢.

(٣) انظر: المحرر: ٢/٢٠٩.

(٤) في الأصل: "وغير" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. انظر: المغني: ٣/٥١٩، والفروع: ٢/٢٠٧، والمبدع: ٢/٢٨١، والإقناع للحجاوي: ١/٣٧٤، والروض المربع: ص ١٩٢.

وقال في الإفصاح: ١/١٩٤: "واتفقوا على أن الاستغفار للميت يصل ثوابه إليه، وأن ثواب الصدقة والعنق والحج إذا جعل للميت وصل إليه، ثم اختلفوا في الصلاة وقراءة القرآن والصيام وإهداء ثواب ذلك للميت، فقال أحمد: يصل ذلك إليه، والباقون: ثوابه لفاعله".

وقال شيخ الإسلام في الاختيارات: ص ٩٢: "ولم يكن من عادة السلف إذا صلوا تطوعاً، أو صاموا تطوعاً، أو حجوا تطوعاً، أو قرؤوا القرآن: أن يهدوا ثواب ذلك إلى أموات المسلمين، فلا ينبغي العدول عن طريق السلف، فإنه أفضل



قال الشيخ تقي الدين<sup>(١)</sup>: استفاضت الآثار<sup>(٢)</sup> بمعرفة الميت بأحوال أهله، وأصحابه في الدنيا، وأن ذلك يعرض عليه، وبأنه يرى، ويدري بما يفعل عنده، ويسر بما كان حسناً، ويتألم بما كان قبيحاً<sup>(٣)</sup>. وعذابه واقع في قبره على روحه، وبدنه، لا روحه فقط، خلافاً لابن عقيل، وابن الجوزي<sup>(٤)</sup>. م ص<sup>(٥)</sup>.

**خاتمة:** ذكر بعضهم أنه لا يشترط في الإهداء ونقل الثواب نيته به ابتداءً، بل يتجه حصول الثواب له بالنية له قبل الفعل، اهداءه، أو: لا<sup>(٦)</sup>. وظاهره: لا يشترط أن يقول: إن كنت أثبتني على هذا، فأجعل ثوابه لفلان. والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

وأكمل "أما بالنسبة للحي فقد قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح المنيع: ٤٦٥/٥: "لكن إن كان حياً قادراً على أن يقوم بهذا العمل فيه نظراً؛ لأنه يؤدي إلى اتكال الحي على هذا الرجل الذي تقرب إلى الله عنه وهذا لم يعهد عن الصحابة ولا عن السلف الصالح وإنما الذي عهد منهم هو جعل القرب للأموال، أما الأحياء: فلم يعهد، اللهم إلا ما كان فريضة كالحج فإن ذلك عهد على عهد النبي ﷺ لكن بشرط أن يكون المحجوج عنه عاجزاً لا يرجى زواله".

(١) انظر: الاختيارات الفقهية: ص ٩٠.

(٢) منها: ما روي عن أبي أيوب قال: تعرض أعمال الأحياء على الموتى فإذا رأوا حسناً فرحوا واستبشروا وإن رأوا سوءاً قالوا: اللهم راجع به. انظر: الروح: ١/ ١٧٦-٢٠٣.

(٣) وقد علق محمد حامد الفقي محقق الاختيارات على ذلك بقوله: ص ٩٠: "إنما هي أحاديث ضعيفة وآثار منامات ونحوها، والله يقول: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِمْ نَبِيٌّ وَرِثَ الْكَبِيرَ﴾" سورة المؤمنون، آية رقم: ١٠٠.

(٤) ابن الجوزي هو: الإمام العلامة جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي البكري، البغدادي الحنبلي، علامة عصره في الحديث، والتاريخ، والوعظ، كثير التصانيف، توفي سنة سبع وتسعين وخمسمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: الذيل على طبقات الحنابلة: ٣٩٩/١، طبقات الحفاظ: ص ٤٨٠، شذرات الذهب: ٣٢٩/٤.

(٥) انظر: كشاف القناع: ١٩٠/٢، وانظر في ذلك أيضاً: معونة أولي النهى: ٥٣٨/٢، وغاية المنتهى: ٢٥٩/١.

(٦) في الأصل: "أولاً" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٧) انظر: الفروع: ٣٠٨/٢، والإنصاف: ٥٥٩/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٧٤/١، ومعونة أولي النهى: ٥٤٣/٢.

## كتاب الزكاة

شرط وجوبها خمسة أشياء: أحدها: الإسلام،

### كتاب الزكاة<sup>(١)</sup>

لغة: النماء<sup>(٢)</sup> والزيادة. وتطلق على: المدح، والتطهير، [والصلاح]<sup>(٣)</sup>. فمن الأول<sup>(٤)</sup>: قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. ومن الثاني<sup>(٦)</sup>: قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(٧)</sup> أي: طهرها<sup>(٨)</sup>. ومن الثالث<sup>(٩)</sup>: يقال: زكى القاضي الشهود، إذا بين زيادتهم في الخير. واشتقاقها من زكا يزكو إذا نما، أي: زاد<sup>(١٠)</sup>.

(١) وهي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد دل على فرضيتها الكتاب والسنة والإجماع:

فأما الكتاب فمنه: قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ سورة النور، آية رقم: ٥٦.

وأما السنة فمنها: حديث ابن عباس رضي الله عنهما: "أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن، فقال: ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوا لذلك، فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة: ص ٢٧٢، برقم (١٣٩٥).

وأما الإجماع فقد أجمعوا على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وفرض من فروضه. انظر: الإفصاح: ١/١٩٥.

(٢) في "ش": "النمو" والمثبت من الأصل، وفي الأصل: "النماء النمو" بزيادة كلمة "النمو".

(٣) ما بين المعقوفين: من "ش"، وانظر في معنى الزكاة لغة: المطلع: ص ١٢٢، واللسان: ٣٥٨/١٤، والزكاة شرعاً:

اسم لمخرج مخصوص، بأوصاف مخصوصة، من مال مخصوص، لطائفة مخصوصة. انظر: المطلع ص ١٢٢، والإقناع للحجاوي: ١/٣٨٧.

(٤) أي: من المدح.

(٥) سورة النجم، آية رقم: ٣٢، وفي الأصل: قوله "أنفسكم" مكررة. وانظر: تفسير ابن كثير: ٣/٣٤٨، وفتح القدير للشوكاني: ٥/١١٣.

(٦) أي: من التطهير.

(٧) سورة الشمس، آية رقم: ٩.

(٨) انظر: تفسير الطبري: ٣٠/٢١١، وتفسير ابن كثير: ٨/٤٣٥.

(٩) في الأصل: "الثالثة" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب. والمراد بالثالث: الصلاح.

(١٠) انظر: شرح الزركشي: ٢/٣٧٢، والمبدع: ٢/٢٩٠، وكشاف القناع: ٢/١٩٢.

فلا تجب على الكافر، ولو مرتدًا. الثاني: الحرية، فلا تجب على الرقيق ولو مكاتبًا، لكن تجب على المبعوض بقدر ملكه. الثالث: ملك النصاب تقريباً في الأثمان، وتحديدًا في غيرها. الرابع: الملك التام، فلا زكاة على السيد في دين الكتابة،

قوله: (فلا تجب على الكافر ولو مرتدًا<sup>(١)</sup>) فلا يقضيها إذا أسلم<sup>(٢)</sup>.

قوله: (فلا تجب على الرقيق<sup>(٣)</sup>) أي: وجوب أداء؛ لأنه لا مال له<sup>(٤)</sup>. أما وجوب خطاب فتأبى على الأصح. ابن نصر الله<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فلا زكاة على السيد في دين الكتابة) لنقص ملكه<sup>(٦)</sup> بعدم استقراره بحال، وعدم صحة الحوالة<sup>(٧)</sup> عليه، وضمانه<sup>(٨)</sup>، ولأنه<sup>(٩)</sup> يملك تعجيز نفسه، وحينئذ فلا يلزم سيده زكاته لما مضى إذا قبضه، بل يستقبل به الحول إن بلغ نصاباً<sup>(١٠)</sup>، وإلا: فكمستفاد،

(١) المرتد: الراجع، وشرعاً: الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر. انظر: المطلع: ص ٣٧٨، واللسان: ١٧٢/٣، والتوضيح: ١٢٣٩/٣.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٧/٢، ٨٨، والمبدع: ٢٩٢/٢، والإنصاف: ٥/٣، وكشاف القناع: ١٩٤/٢، وهداية الراغب: ص ٢٢٠.

(٣) في الأصل: "رقيق" والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٨/٢، والمبدع: ٢٩٢/٢، والإنصاف: ٥/٣، وكشاف القناع: ١٩٥/٢، وهداية الراغب: ص ٢٢٠.

(٥) قاله ابن نصر الله في "حواشي الكافي" ولكن في كلامه على وجوبها على الكافر، فقد جاء في حاشية النجدي: ٤٣٦/١: "لا تجب على كافر وجوب أداء، وأما وجوب الخطاب: فتأبى، نبه عليه ابن نصر الله في "حواشي الكافي" وإليه أشار صاحب الإقناع بقوله: "فلا تجب سمعي الأداء- على كل كافر، وهذا مبني على الصحيح عند الأصوليين من خطاب الكفار بالفروع". وانظر: الإقناع للحجاوي: ٣٨٧/١.

(٦) قال في المبدع ٢٩٥/٢: "لأن الملك الناقص ليس نعمة كاملة، وهي إنما تجب في مقابلتها، إذ الملك التام عبارة عما كان بيده لم يتعلق فيه حق غيره، ويتصرف فيه على حسب اختياره، وفوائده حاصلة له".

(٧) الحوالة لغة: اسم من أحال غريمه إذا أبعد من نفسه، ووجهه إلى غريم آخر؛ أو من حول الشيء تحويلاً إذا نقله من موضع إلى آخر، وشرعاً: نقل الحق من ذمة إلى ذمة أخرى. انظر: اللسان: ١٩٠/١١، والمصباح المنير: ص ٨٤، والروض المربع: ص ٣٧٦.

(٨) الضمان: مصدر ضمن الشيء ضماناً، إذا كفل به، وشرعاً: ضم ذمة الضامن إلى ذمة المضمون عنه في التزام الحق، فتثبت في ذمتها جميعاً، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما. انظر: المغني: ٧١/٧، واللسان: ٢٥٧/١٣.

(٩) أي: العبد المكاتب.

(١٠) النصاب من المال: القدر الذي تجب فيه الزكاة إذا بلغه، بنحو: مائتي درهم، وخمس من الإبل. انظر: الصحاح:

٢٢٤/١، والمطلع: ص ١٢٢.

## ولا في حصة المضارب قبل القسمة.

وكذا إن عجز ويده شيء<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا في حصة المضارب<sup>(٢)</sup> قبل القسمة) لعدم استقراره، فلا يتعقد عليها الحول قبل القسمة<sup>(٣)</sup>.

وتجب الزكاة على المالك عند قبضه [٦٠/ب] ممن هو في جهته بعد تمام الحول في دين، ولو كان المديون معسراً<sup>(٤)</sup>، وفي دين مؤجل، وفي مال مغصوب<sup>(٥)</sup> بيد غاصب، لكن يرجع رب المال<sup>(٦)</sup> على غاصب<sup>(٧)</sup> زمن غصبه لنقصه المال بيده. وتجب الزكاة في لقطة<sup>(٨)</sup>، فزكاة حول التعريف على ربها، وما بعد حول التعريف على ملتقط؛ لدخوله في ملكه، فإن أخرج الملتقط ما لزمه من الزكاة بعد حول التعريف [منها]<sup>(٩)</sup> ثم أخذها ربها رجع بما

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٨/٢، والمغني: ٧٣/٤، والشرح الكبير: ٣١٤/٦، والمبدع: ٢٩٥/٢، والإنصاف: ١٤/٣، ودقائق أولي النهى: ١٧٨/٢، وكشاف القناع: ١٩٦/٢.

(٢) المضاربة: مشتقة من الضرب في الأرض، وهو السفر فيها للتجارة، وقيل: لضرب كل منهما بسهم في الربح، والمضاربة شرعاً: دفع مال وما في معناه معين معلوم قدره إلى من يتجر فيه بجزء معلوم من ربحه له أو لعبه أو أجنبي مع عمل فيه، ويقال للعامل مضارب؛ لأنه هو الذي يضرب في الأرض. انظر: اللسان: ٥٤٤/١، والمطلع: ص ٢٦١، والتوضيح: ٧١٧/٢.

(٣) لأن الربح وقاية لرأس المال، بدليل أنه لو خسر المال بقدر ما ربح لم يكن للمضارب شيء. انظر: نيل المآرب ٢٣٩/١.

(٤) المعسر: نقيض الموسر، يقال أعسر الرجل: أي: ضاق وصار ذا عسرة وقلة ذات يد، وقيل: افتقر. انظر: اللسان: ٥٦٤/٤، والمطلع: ص ٢٥٥.

(٥) الغصب لغة: أخذ الشيء ظلماً، وشرعاً: هو الاستيلاء على مال الغير قهراً بغير حق. انظر: الصحاح: ١٩٤/١، والمقنع: ص ١٤٥.

(٦) أي: المغصوب منه، ولا يطلق الرب على غير الله، إلا بالإضافة. انظر: الصحاح: ١٣٠/١، والدر النقي: ١٠/٢.

(٧) أي: يرجع عليه بركة المال المغصوب زمن غصبه. انظر: كشاف القناع: ٢٠٠/٢.

(٨) اللقطة لغة: اسم الشيء الذي تجده ملقى فتأخذه، وشرعاً هي: مال أو مختص ضل عن ربه. وسميت لقطة: لأن من وجدها يلتقطها. انظر: اللسان: ٣٩٢/٧، والدر النقي: ٣٥٠/٢، والروض المربع: ص ٤٤٨.

(٩) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في المبدع: ٢٩٨/٢، ومنتهى الإرادات: ١٢١/١، والإقناع للحجاوي: ٣٩١/١.

الخامس: تمام الحول، ولا يضر لو نقص نصف يوم. وتجب في مال الصغير والجنون. وهي في خمسة أشياء: في سائمة بهيمة الأنعام، وفي الخارج من الأرض، وفي العسل، وفي الأثمان، وفي عروض التجارة.

أخرجه عليه<sup>(١)</sup>. وتجب في مسروق، ومدفون منسي في داره، أو غيرها، أو مجهول عند من هو؟ وفي موروث، ومرهون، ومودع، ومال غائب مع عبد، أو وكيل<sup>(٢)</sup>، يجب كل ذلك عند قبضه<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (تمام الحول... إلخ) رفقا بالمالك<sup>(٥)</sup>، [و]<sup>(٦)</sup> ليتكامل النماء. ويعفى فيه عن نصف يوم. وإنما يعتبر<sup>(٧)</sup> الحول في غير مُعَشَّر كحبوب، وثمار<sup>(٨)</sup>، فيزكى كل مال إذا (أتم الحول)<sup>(٩)</sup>، فمضى نقص النصاب في بعض الحول: انقطع، أو باعه، أو أبدله بغير جنسه، كبهيمة، فلو<sup>(١٠)</sup> غير غنما ببقر: انقطع الحول، غير الذهب والفضة وعروض التجارة<sup>(١١)</sup>.

(١) أي: رجع على الملتقط بما أخرج من اللقطة، لتصرفه فيها وصيرورتها مضمونة عليه بمضي حول التعريف. انظر: كشاف القناع: ٢٠٠/٢.

(٢) وكيل الرجل: هو الذي يقوم بأمره، سمي وكيلًا؛ لأن موكله قد وكل إليه القيام بأمره فهو موكول إليه الأمر. انظر: اللسان: ٧٣٦/١١.

(٣) أي: فيزكى إذا قبضه لما مضى، فلا يجب الإخراج قبل ذلك؛ لأنها وجبت مواساة، وليس منها إخراج زكاة ما لا ينتفع منه. انظر: دقائق أولي النهى: ١٧٥/٢.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٩/٢-٩١، والشرح الكبير: ٣١٨/٦، ٣٢٥، ٣٣٦، والفروع: ٣٢٣/٢، ٣٣٧، والمبدع: ٢٩٥/٢، ٢٩٧، ٢٩٨، والإنصاف: ١٦/٣، ٢١-٢٣، والتوضيح: ٣٩٨/١، ومنتهى الإرادات: ١٢١/١، ١٢٢، والإقناع للحجاوي: ٣٨٩/١-٣٩١.

(٥) في الأصل: "المالك ف هـ" بزيادة: "ف هـ" ولم يبين لي المراد منها.

(٦) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٧) في الأصل: "تعتبر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) أي: يشترط مضي الحول في الأثمان، والماشية، وعروض التجارة. أما العشر أي: الذي يجب فيه العشر؛ واحد من عشرة فيما يسقى بغير مؤنة، كالحبوب والثمار، فلا يعتبر لها الحول؛ لأنها نماء في نفسها تتكامل عند إخراج الزكاة فيها، فتؤخذ الزكاة فيها حينئذ، ثم تعود في النقص لا في النماء، فلا تجب زكاة ثانية لعدم إرصادها للنماء. انظر: الواضح: ٢٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٤١٧/١.

(٩) في "ش": "تم حوله" والمثبت من الأصل.

(١٠) في الأصل: "لو" وفي "ش": "ولو" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(١١) أي: لا ينقطع الحول بإبدال ذهب بفضة، وعكسه، وعروض تجارة أبدلت بأثمان أو عروض تجارة؛ لأنها في

ويمنع وجوبها دين ينقص النصاب، ومن مات وعليه زكاة أخذت من تركته.

ومتى باع شيئاً<sup>(١)</sup> بقصد الفرار<sup>(٢)</sup>: حرم، ولم تسقط. [صوالحي]<sup>(٣)</sup>.

قوله: ( ينقص النصاب ) باطنا كان المال كأثمان و عروض تجارة، أو ظاهراً كماشية وحبوب وثمار<sup>(٤)</sup>، ولو كان الدين كفارة<sup>(٥)</sup> ونذراً مطلقاً<sup>(٦)</sup> وزكاة وحجاً<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup>؛ لأنه يجب قضاؤه أشبه دين الآدمي؛ ولقوله عليه السلام: "دين الله أحق بالوفاء"<sup>(٩)</sup>. ومتى برئ<sup>(١٠)</sup>: ابتدأ حولاً<sup>(١١)</sup>.

حكم الجنس الواحد في ضم بعضها إلى بعض. انظر: كشف القناع: ٢٠٦/٢.

(١) في الأصل: "شيء" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) أي: فرار من الزكاة بعد مضي أكثر الحول. انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٩٥/١.

(٣) ما بين المعقوفين: من "ش". وانظر: الكافي لابن قدامة: ٩٨/٢، والمبدع: ٣٠٢/٢، ٣٠٤، والإنصاف: ٢٩/٣ -

٣٢، والتوضيح: ٣٩٩/١، ومنتهى الإرادات: ١٢٣/١، ١٢٤، والإقناع للحجاوي: ٣٩٣/١، ٣٩٤.

(٤) يلاحظ أن الخفاء والظهور أمر نسبي، فقد يكون الظاهر باطناً، ويكون الباطن ظاهراً، وذلك يختلف باختلاف

الأزمنة والأمكنة، ففي عصرنا أصبحت عروض التجارة أشد ظهوراً وبروزاً للفقراء من سائمة الأنعام. انظر:

الشرح للممتع: ٣٩/٦.

(٥) الكفارة: ما كفر به من صدقة أو صوم أو نحو ذلك، وهي فداء الأيمان وغيرها من جماع في رمضان وغيره. سميت

كفارة؛ لأنها تكفر الإثم الذي حصل بالشيء، أي: تستره. انظر: اللسان: ١٤٨/٥، والدر النقي: ٨٠١/٣.

(٦) النذر المطلق: مثل أن يقول: لله علي نذر، ولم يسم شيئاً، فيلزمه كفارة يمين. انظر: زاد المستقنع: ص ١٢٧.

(٧) في الأصل "ش": "حج" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٨) كإطعام في قضاء رمضان. انظر: كشف القناع: ٢٠٣/٢.

(٩) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم: ص ٣٧١، برقم (١٩٥٣)، ومسلم في

صحيحه، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت: ص ٤٤٢، برقم (١١٤٨).

(١٠) أي: للمدين من الدين، والإبراء: جعله منه بريئاً بإسقاطه عنه. انظر: الدر النقي: ٧٠٥/٣، وحاشية النجدي: ٤٤٢/١.

(١١) أي: استأنف بما في يده من المال الزكوي حولاً من حين البراءة. انظر: كشف القناع: ٢٠٣/٢، وانظر في هذه

المسألة: الكافي لابن قدامة: ٩٣/٢، والمبدع: ٣٠٠/٢، ٣٠١، والإنصاف: ٢٥/٣، ٢٨، ومعونة أولي النهى:

٥٦٨/٢، ودقائق أولي النهى: ١٨١-١٨٣، وكشف القناع: ٢٠٢/٢، ٢٠٣.

### باب زكاة السائمة

تجب فيها بثلاثة شروط: أحدها: أن تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعمل. الثاني: أن

#### باب زكاة السائمة من بهيمة الأنعام<sup>(١)</sup>

وهي: الإبل والبقر والغنم، وسميت [أ/٦١] بهيمة: لأنها لا تتكلم. وسائمة: لرعيها<sup>(٢)</sup>. وبدأ بها اقتداء بالصديق في كتابه لأنس رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>.  
قوله: (أن تتخذ للدر والنسل<sup>(٤)</sup>) أي: تقتني. والدر - بفتح الدال للمهمل - <sup>(٥)</sup> أي: لأجل اللبن<sup>(٦)</sup>. والظاهر أن الواو بمعنى<sup>(٧)</sup> [أو]<sup>(٨)</sup>، فتجب الزكاة مع إرادة أحد الثلاثة<sup>(٩)</sup> فقط. ح ف<sup>(١٠)</sup>.

- (١) قال القاضي عياض: النعم: الإبل خاصة، فإذا قيل الأنعام، دخل فيها البقر والغنم، وقيل: هما لفظان بمعنى واحد على الجميع. انظر: المطلع: ص ١٢٣، وكشاف القناع: ٢/٢١١.
- والأصل في وجوب الزكاة في السائمة من بهيمة الأنعام السنة والإجماع: فأما السنة فمنها: حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي حقها، إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع قرقر تطؤه ذات الظلف بظلفها، وتنطحه ذات القرن بقرنها، ليس فيها يومئذ جماء ولا مكسورة القرن" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ثم مانع الزكاة: ص ٣٨٣، برقم (٩٨٨). وقاع قرقر: أي: الأرض للمستوية. انظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ٦٤/٧.
- وأما الإجماع فقد قال ابن المنذر: ص ٤٦: "وأجمعوا على وجوب الصدقة في الإبل والبقر والغنم".
- (٢) السائمة: الراعية، مشتقة من السوم الذي هو: الرعي. انظر: اللسان: ٣١١/١٢، والمطلع: ص ١٢٢.
- (٣) فقد روى أنس رضي الله عنه أن أبا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين: "هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها ورسوله، فمن سألها من المسلمين على وجهه فليعطها، ومن سئل فوفقها فلا يعط: في أربع وعشرين من الإبل فما دونها من الغنم من كل خمس شاة..." الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم: ص ٢٨٣، برقم (١٤٥٤).
- (٤) النسل: الولد والذرية. انظر: اللسان: ٦٦٠/١١، والقاموس المحيط: ص ١٣٧٢.
- (٥) في الأصل: "المهمل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٦) انظر في معنى الدر: الصحاح: ٦٥٥/٢، واللسان: ٢٧٩/٤.
- (٧) في الأصل: "وبمعنى" بزيادة "واو".
- (٨) ما بين المعقوفين: من "ش".
- (٩) في الأصل: "الثا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد "بالثلاثة" قول المصنف: "أن تتخذ للدر والنسل والتسمين".
- (١٠) انظر: الفروع: ٣٥٣/٢، والمبدع: ٣١١/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٨٦/٢، ودقائق أولي النهى: ١٩٤/٢، وكشاف القناع: ٢/٢١١.

تسوم أي ترعى المباح أكثر الحول. الثالث: أن تبلغ نصاباً. فأقل نصاب الإبل: خمس،

قوله: (أكثر الحول) لأن علف<sup>(١)</sup> السوائم يقع عادة في السنة كثيراً، ويندر وقوعه في جميعها لعروض موانعه، من نحو مطر، فاعتباره في العام: إجحاف بالفقراء، والاكتفاء في بعضه إجحاف<sup>(٢)</sup> بالملاك، واعتبار الأكثر: تعديل بينهما. والأكثر ألحق بالكل في أحكام كثيرة<sup>(٣)</sup>. فلا [تجب] <sup>(٤)</sup> الزكاة في معتلقة بنفسها<sup>(٥)</sup>، أو بفعل غاصب لها أولعافها، مالكا كان أو غيره، وكذا لو اشترى لها، أو زرع ما تأكله، أو جمعه من مباح<sup>(٦)</sup>. قلت: وفي معنى ما يشتره ما يوجب<sup>(٧)</sup> له [و] <sup>(٨)</sup> نحوه. ابن نصر الله.

قوله: (فأقل نصاب الإبل خمس) بدأ بما تأسيساً بكتاب الشارع حين فرض زكاة<sup>(٩)</sup> الأنعام<sup>(١٠)</sup>؛

- (١) في الأصل: "العلف" وهو تحريف، والمثبت من "ش".
- (٢) في الأصل: "إجحاف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٣) كالسقي بما لا كلفة فيه شرط في وجوب العشر في الزروع والثمار، ويكتفي بوجوده في الأكثر. انظر: المغني: ١٤/٤، والشرح الكبير: ٣٩٢/٦.
- (٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (٥) لعدم السوم. انظر: كشف القناع: ٢١١/٢.
- (٦) المباح: الذي يخرج في الفلاة مما يخرج الله عز وجل. انظر: الشرح المتع: ٧٩/٦. وانظر في هذه المسألة: الكافي لابن قدامة: ١٠١/٢، والفروع: ٣٥٣/٢-٣٥٧، والمبدع: ٣١١/٢، ٣١٢، والإنصاف: ٤٥/٣، ٤٦، ومعونة أولي النهى: ٥٨٦/٢، ودقائق أولي النهى: ١٩٥/٢، وكشف القناع: ٢١١/٢.
- (٧) الهبة: العطية الخالية عن الأعراض والأغراض، وشرعا: التبرع من جائز التصرف بتمليك ماله المعلوم الموجود في حياته غيره. انظر: اللسان: ٨٠٣/١، والروض المربع: ص ٤٦٠.
- (٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (٩) في الأصل: "الزكاة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) أي: اقتداء بكتاب الرسول صلى الله عليه وسلم حين فرض زكاة الأنعام، فقد روى عبد الله بن عمر رضي الله عنه: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة فلم يخرج به إلى عماله حتى قبض، فقرنه بسيفه، فلما قبض عمل به أبو بكر حتى قبض، وعمر حتى قبض، وكان فيه في خمس من الإبل شاة..." الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في زكاة السائمة: ص ١٨٥، برقم (١٥٦٨)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الإبل والغنم: ص ١٢٣، برقم (٦٢١) وقال: "حديث ابن عمر حسن، والعمل على هذا الحديث عند عامة الفقهاء". وأخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب صدقة الإبل: ص ١٩٥، برقم (١٧٩٨). وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ١٩٣/١.



وفيها شاة، ثم في كل خمس شاة إلى خمس وعشرين فتجب بنت مخاض، وهي ما تم لها سنة، وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان، وفي ست وأربعين حقة لها ثلاث سنين، وفي إحدى وستين

لأنها أعظم النعم قيمة وأجساماً، وأكثر أموال<sup>(١)</sup> العرب<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وفيها شاة) الواحدة من الغنم [تقع على الذكر والأنثى من الضأن<sup>(٣)</sup> والمعز<sup>(٤)</sup>]. وإيجاب الغنم<sup>(٥)</sup> هنا على خلاف القاعدة، وفقاً للفريقين؛ لأننا لو أوجبنا الزكاة من الإبل الخمس ونحوها؛ لأضر برب المال، ولو أوجبنا<sup>(٦)</sup> جزءاً؛ لأضر التنقيص بالفريقين<sup>(٧)</sup>. ح ف.

قوله: (ثم في كل خمسة<sup>(٨)</sup> شاة) وفي عشرة: شاتان. وهكذا<sup>(٩)</sup> بصفة الإبل جودة ورداءة، غير معيبة<sup>(١٠)</sup>، ففي إبل كرام<sup>(١١)</sup>

(١) في الأصل: "أقوال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٣٩٤/٦، والمبدع: ٣١٢/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٨٨/٢، ودقائق أولي النهى: ١٩٦/٢، وكشاف القناع: ٢١٢/٢.

(٣) الضأن: ذو الصوف من الغنم. انظر: اللسان: ٢٥١/١٣.

(٤) انظر في معنى الشاة: الصحاح: ٢٢٣٨/٦، والدر النقي: ٣٢٥/٢. والمعز: ذو الشعر من الغنم. انظر: اللسان: ٤١٠/٥.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش". وفي "ش": "الغنم" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل: "أجبنا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) أي: إنما أوجب الشارع الحكيم فيما دون خمس وعشرين من الإبل زكاة من الغنم لا من الإبل - مع أن المتبع أن يوجب في كل مال من جنسه جزءاً منه -، نظراً لقلّة الإبل عند صاحبها، ففرض الواجب من غيرها رعاية للجائين: الفقير والغني؛ فإن خمساً من الإبل مال عظيم ففي إخلاله عن الواجب: إضرار بالفقراء، وفي إيجاب الواحدة منه: إجحاف بأرباب الأموال، وكذلك في إيجاب بعض واحدة؛ لما في الشركة من ضرر أيضاً على صاحب المال. انظر: المبسوط للسرخسي ١٥٢/٢، وفقه الزكاة للقرضاوي: ١٧٦/١.

(٨) كذا في الأصل و"ش"، ولفظ الدليل "خمس".

(٩) أي: في خمس عشرة: ثلاث شياه، وفي عشرين: أربع شياه.

(١٠) المعيبة: هي التي لا يضحى بها. انظر: الإنصاف: ٦٤/٣.

(١١) كرام: جمع كريمة، وهي: الجامعة للكمال الممكن في حقها، من غزارة لبن، أو جمال صورة، أو كثرة لحم أو صوف، وهي النفائس التي تتعلق بها نفس صاحبها. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٦٧/٤، والمطلع: ص ١٢٦.

جدعة لها أربع سنين، وفي ست وسبعين بنتا لبون، وفي إحدى وتسعين حقان، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون، إلى مائة وثلاثين فيستقر في كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة.

### فصل [في نصاب البقر]

وأقل نصاب البقر أهلية كانت أو وحشية ثلاثون، وفيها: تبيع وهو ما له سنة، وفي أربعين مسنة لها سنتان، وفي ستين تبيعان، ثم في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة.

سمان<sup>(١)</sup>: شاة كريمة سمينه<sup>(٢)</sup>، وفي إبل معيبة: شاة تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل<sup>(٣)</sup> <sup>(٤)</sup>.

### فصل [في نصاب البقر]

قوله: (وأقل نصاب البقر) [البقر]<sup>(٥)</sup>: اسم جنس. والبقرة تقع على الذكر [٦١/ب] والأنتى، [دخلتها]<sup>(٦)</sup> الهاء على أنها واحدة من جنس، والبقرات الجمع، والباقر: جماعة البقر مع رعاها. وهي مشتقة من بقرت الشيء إذا شققته<sup>(٧)</sup>؛ لأنها تبقر الأرض

(١) سمان: واحدتها: سمين، وهو: الكثير اللحم، خلاف المهزول. انظر: اللسان: ٢١٨/١٣، والمطلع: ص ١٢٦.

(٢) قال ابن قدامة في الكافي: ١٠٤/٢: "وفي اللنام والخزال: لئيمه هزيله". والنام: واحدتها: لئيمة وهي: ضد الكريمة. انظر: المطالع: ص ١٢٦.

(٣) قال في كشف القناع: ٢١٢/٢: "فإن كانت الإبل معيبة لا تجزئ في الأضحية فالشاة الواجبة فيها: صحيحة تنقص قيمتها بقدر نقص الإبل، فلو كان عنده خمس من الإبل مراضاً وحال عليها الحول فيقال: لو كانت صحاحاً، كانت قيمتها مائة، وكانت الشاة التي تحب فيها قيمتها خمس، ثم قومت الإبل مراضاً بثمانين، فقد نقص خمس قيمتها لو كانت صحاحاً، فتجب فيها شاة قيمتها أربع، بحسب نقص الإبل، وهو الخمس من قيمة الشاة".

(٤) انظر: المغني: ١٥/٤، والشرح الكبير: ٣٩٧/٦، والمبدع: ٣١٢/٢، والإنصاف: ٤٨/٣، والتوضيح: ٤٠٢/١، ومعونة أولي النهى: ٥٨٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٣٩٨/١.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٧) في الأصل: "اشتقته" وهو تحريف للمثبت من "ش"، وهو الصواب.

### فصل [في نصاب الغنم]

وأقل نصاب الغنم أهلية كانت أو وحشية أربعون، وفيها شاة لها سنة، أو جذعة ضأن لها ستة أشهر، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه، وفي أربع مائة أربع شياه، ثم في كل مائة شاة.

بالحرث. ومنه محمد الباقر<sup>(١)</sup> من ذرية الحسين رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>؛ لأنه بقر العلم، ودخل فيه مدخلا بليغا، ووصل منه<sup>(٣)</sup> غاية مرضية، ذكره العلقمي<sup>(٤)</sup> في حاشيته<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: الإمام أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي العلوي الفاطمي المدني، ولد سنة ست وخمسين من الهجرة في حياة عائشة، وأبي هريرة رضي الله عنهما، أمه أم عبد الله بنت الحسين بن علي، اشتهر أبو جعفر بـ"الباقر"، من بقر العلم، فلقد كان إماماً، مجتهداً، تالياً لكتاب الله، كبير الشأن، مات سنة أربع عشرة ومائة من الهجرة بالمدينة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٣٢٠/٥، وسير أعلام النبلاء: ٤٠١/٤، والتقريب: ص ٤٩٧.

(٢) الحسين هو: أبو عبد الله الحسين ابن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم، وريثاته من الدنيا، وهو سيد شباب أهل الجنة، قتل يوم عاشوراء سنة إحدى وستين من الهجرة ب كربلاء من أرض العراق، وله ست وخمسون سنة. انظر ترجمته في: أسد الغابة: ١/٤٩٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٨٠/٣، والتقريب: ص ١٦٧.

(٣) في الأصل "ش": "من" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في شرح النووي على صحيح مسلم: ١٣٧/٦.

(٤) العلقمي هو: شمس الدين محمد بن بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي، الشافعي الإمام العلامة، ولد سنة سبع وتسعين ومائتة من الهجرة، فقيه، عارف بالحديث، كان من تلاميذ الجلال السيوطي، ومن المدرسين بالأزهر، وله حاشية حافلة على الجامع الصغير للمحافظ السيوطي، توفي سنة تسع وستين وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٣٨/٨، والأعلام: ١٩٥/٦.

(٥) انظر في معنى البقر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٣٧/٦، واللسان: ٧٣/٤-٧٤، والمطلع: ص ١٢٥.

## فصل في الخلطة

وإذا اختلط اثنان فأكثر من أهل الزكاة في نصاب ماشية لهم

## فصل

### [ في الخلطة <sup>(١)</sup> ]

قوله: <sup>(٢)</sup> (وإذا اختلط اثنان) أي: اشترك. فلا أثر للخلطة مغضوب <sup>(٣)</sup>. والخلطة بضم الخاء: اسم من الاختلاط، مثل "الغرفة" <sup>(٤)</sup> اسم من "الاغتراف".  
قوله: (من أهل الزكاة) أي: أهل وجوبها، فلا تأثير للخلطة كافر ولو مرتد <sup>(٥)</sup>، أو مكاتب <sup>(٦)</sup>، ومن عليه دين مستغرق <sup>(٧)</sup>. سواء كانت خلطة أعيان <sup>(٨)</sup>، بكونه مشاعاً <sup>(٩)</sup>، أو خلطة أوصاف <sup>(١٠)</sup> بأن تميز ما لكل <sup>(١١)</sup>. عثمان <sup>(١٢)</sup>.

(١) الخلطة بضم الخاء: الشركة في المواشي دون غيرها من الأموال، ولها تأثير في الزكاة إيجاباً وإسقاطاً، وتغليظاً، وتخفيفاً، فتصير الأموال كالمال الواحد فمثلاً: لو كانت لأربعين من أهل الزكاة أربعون شاة مختلطة؛ لزمهم شاة، ومع انفرادهم: لا يلزمهم شيء، ولو كان لثلاثة أنفس مائة وعشرون، لكل واحد أربعون شاة؛ لزمهم شاة واحدة ومع انفرادهم يلزمهم ثلاث شياه. انظر: اللسان: ٢٩٣/٤، والمطلع: ص ١٢٧، وكشاف القناع: ٢٢٥/٢.

(٢) في الأصل "في قوله" بزيادة "في".

(٣) لإلغاء تصرف الغاصب في المغضوب. انظر: كشاف القناع: ٢٢٨/٢.

(٤) في الأصل "ش": "الغرفة" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب ففي حاشية النجدي ٤٥٧/١: "مثل الفرقة" من "الافراق".

(٥) في الأصل "ش": "مرتداً" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل: "مكاتباً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) فهذه الخلطة لا أثر لها، فوجودها كعدمها؛ لأنه لا زكاة في ماله. انظر: كشاف القناع: ٢٢٨/٢، ومطالب أولي النهى: ٤٩٠/٢.

(٨) خلطة أعيان هي: أن تكون الماشية مشتركة بينهما، لكل واحد منهما نصيب مشاع، مثل أن يرثا نصيباً أو يشترياه، أو يوهب لهما، فيقياه بحاله، وسميت بذلك؛ لأن أعيانها مشتركة. انظر: المغني ٥٢/٤، والمطلع ص ١٢٧.

(٩) المشاع: أي غير مقسوم. انظر: الصحاح: ١٢٤٠/٣، والدر النقي: ٥٥٤/٣.

(١٠) خلطة أوصاف هي: أن يكون مال كل واحد منهما متميزاً فخطاه، وسميت بذلك؛ لأن نصيب كل واحد

موصوف بصفة تميزه عن الآخر. انظر: المغني: ٥٢/٤، والمطلع: ص ١٢٧.

(١١) أي: الذي لكل من الخليطين أو الخلطاء. انظر: دقائق أولي النهى: ٢١٢/٢.

(١٢) انظر: هداية الراغب: ص ٢٢٦، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ١٢١/٢، ١٢٣، والشرح الكبير: ٤٥٥/٦،

٤٥٦، والعدة شرح العمدة: ١٨٤/١، والمبدع: ٣٢٦/٢، ٣٢٧، والتوضيح: ٤٠٧/١، ودقائق أولي النهى: ٢١٢/٢.

جميع الحول واشتركا في المبيت والمسرح والمخلب والفحل والمرعى زكيا كالأول.

قوله: (لهم جميع الحول) يعني: أنه يشترط لزكاة الخلطة ستة شروط. أحدها: أن يتم للمختلطين الحول. فإن كان سائمة أحدهما<sup>(١)</sup> بلغت حولا، والآخر<sup>(٢)</sup> لم تبلغ حولا: فَيَزَكَّى<sup>(٣)</sup> كل مال عند حوله<sup>(٤)</sup>. و[لو]<sup>(٥)</sup> كان مختلطا<sup>(٦)</sup>: فيوزع الواجب من الزكاة على الخليطين فأكثر على قدر المال المختلط. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (واشتركا في المبيت)<sup>(٨)</sup> والشرط الثاني: اشتراك السائمة في المبيت<sup>(٩)</sup>.

وإنما اشترط الاشتراك في هذه الأشياء في خلطة الأوصاف خاصة، ففي خلطة الأعيان يزكي الشريكان فأكثر<sup>(١٠)</sup> مالهما زكاة خلطة، ولو لم يشتركا في شيء من ذلك<sup>(١١)</sup>.

(١) في "ش": "أحدهم" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٢) قوله: "والآخر" مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: "فزكي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) أي: فيزكي للحول الأول كمنفردين؛ لأنه قد وجد في الحول خلطة وانفراد فيقدم أحدهما لتعذر الجمع بين

حكمهما، فكان لإنفراد أولى بالتقدم لأنه الأصل المجمع عليه، والخلطة طارئ مختلف فيه، وفيما بعد الحول الأول إن

استمرت الخلطة، زكياه خلطة، فإن الخلطة موجودة في جميعه فيثبت فيه حكمها. انظر: معونة أولي النهى: ٦١٥/٢.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٦) أي: في جميع الحول فمضى لم يثبت لخليطين حكم الإنفراد بعض الحول، بأن ملكا نصابا، زكياه زكاة خلطة. انظر:

منتهى الإرادات: ١٢٩/١.

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٢٤/٢، والمغني: ٥٥/٤، والشرح الكبير: ٤٦٤/٦، والمبدع: ٢٣٩/٢، والإقناع

للحجاوي: ٤٠٦/١، ومنتهى الإرادات: ١٢٩/١.

(٨) المبيت: المكان الذي تُبَات الماشية فيه. انظر: الدر النقي: ٣٢٨/٢.

(٩) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٢٣/٢، والمغني: ٥٣/٤، والشرح الكبير: ٤٥٧/٦، والمبدع: ٣٢٧/٢، والإقناع

للحجاوي: ٤٠٥/١، ومنتهى الإرادات: ١٢٩/١.

(١٠) قوله: "فأكثر" مكررة في الأصل.

(١١) قال اللبدي في حاشيته على نيل المآرب: ص ١١٨: "هذه الشروط إنما تعتبر في خلطة الأوصاف خاصة، كما هو

مصرح به في "الإقناع" و"الفروع"، وهو ظاهر صنيع المنتهى وشارح هذا الكتاب، وهو ظاهر لاغبار عليه". انظر:

الفروع: ٣٨١/٢، والإقناع للحجاوي: ٤٠٥/١، ومنتهى الإرادات: ١٢٩/١، ونيل المآرب: ٢٤٣/١.

ولا تشترط نية الخلطة ولا اتحاد المشرب والراعي، ولا اتحاد الفحل إن اختلف النوع كالبقر والجاموس والضأن والمعز، وقد تفيد الخلطة تغليظاً كائنين اختلطاً بأربعين شاة لكل واحد عشرون فيلزمهما شاة، وتخفيفاً كثلاثة اختلطوا بمائة وعشرين شاة لكل واحد أربعون فيلزمهم شاة، ولا أثر لتفرقة المال ما لم يكن سائمة، فإن كانت سائمة بمحلين بينهما مسافة قصر فللكل حكم نفسه، فإذا كان له شياه بمحال متباعدة في كل محل أربعون فعليه شياه بعدد المحال، ولا شيء عليه إن لم يجتمع له في كل محل أربعون ما لم يكن خلطة.

قوله: (ولا تشترط نية الخلطة) بنوعيهما<sup>(١)</sup>، كنية السوم والسقي بكلفة<sup>(٢)</sup>، فتؤثر<sup>(٣)</sup> خلطة وقعت اتفاقاً<sup>(٤)</sup> من الشركاء، أو بفعل الراعي. صوالحي<sup>(٥)</sup> [١/٦٢].

قوله: (ولا اتحاد<sup>(٦)</sup> المشرب والراعي)<sup>(٧)</sup> وهو مكان الشرب<sup>(٨)</sup>. خلافاً للإقناع<sup>(٩)</sup> فيهما فإنه اعتبر ذلك<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) في "ش": "بنوعيهما" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (٢) أي: كما لا تعتبر نية السوم في السائمة، ولا نية السقي في الزروع والثمار فلا تعتبر نية الخلطة. انظر: الشرح الكبير: ٤٦٢/٦.
- (٣) في "ش": "فتأثر" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (٤) اتفاقاً: أي: مصادفة، يقال: وافقت فلاناً في موضع كذا أي: صادفته. انظر: اللسان: ٣٨٢/١.
- (٥) انظر: المستوعب: ٢٣٩/٣، والكافي لابن قدامة: ١٢٧/٢، والشرح الكبير: ٤٦١/٦، ٤٦٢، والمبدع: ٣٢٨/٢، والإنصاف: ٧١/٣، ٧٢، ودقائق أولي النهى: ٢١٣/٢.
- (٦) في الأصل: "والاتحاد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٧) والمراد باتحاد الراعي: أن لا يرعى أحد المالكين دون الآخر. انظر: الإنصاف: ٧١/٣.
- (٨) انظر في معنى المشرب: الصحاح: ١٥٣/١، والمطلع: ص ١٢٧.
- (٩) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٠٦/١.
- (١٠) ممن اعتبر اتحاد المشرب والراعي أيضاً: المقنع: ص ٥٣، والتوضيح: ٤٠٨/١، وفي غاية المنتهى: ٢٧٦/١، تبعاً للتنقيح: ص ٧٩، ومنتهى الإرادات: ١٢٩/١: عدم اعتبارهما، وهو المذهب كما في الإنصاف: ٦٧/٣.

### باب زكاة الخارج من الأرض

تجب في كل مكيل مدخر من الحب كالقمح والشعير والذرة والأرز والحمص والعدس والبقلا والكروسة والسّمسم والدخن والكرأويا والكزبرة وبزر القطن والكتان والبطيخ ونحوه.

### باب زكاة الخارج<sup>(١)</sup> من الأرض

من زرع<sup>(٢)</sup> وثمر<sup>(٣)</sup> ومعدن وركاز. والأصل في وجوبها: قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن عباس: "حقه" الزكاة فيه، مرة العشر<sup>(٥)</sup>، ومرة نصف العشر<sup>(٦)</sup>. وقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا﴾<sup>(٧)</sup> من طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٨)</sup>. قوله: (وبزر<sup>(٩)</sup> القطن<sup>(١٠)</sup> وبزر الكتان<sup>(١١)</sup> وبزر البطيخ<sup>(١٢)</sup> ونحوه)

- (١) في "ش": "المخارج" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (٢) الزرع: نبات كل شيء يحرث، وقيل: الزرع طرح البذر في الأرض. انظر: الصحاح: ١٢٢٤/٣، واللسان: ١٤١/٨.
- (٣) الثمر: حمل الشجر، يقال: أثمر الشجر، أي: طلع ثمره. انظر: الصحاح: ٦٠٦/٢، واللسان: ١٠٦/٤.
- (٤) سورة الأنعام، آية رقم: ١٤١.
- (٥) أي: فيما سقي بلا كلفة.
- (٦) أي: فيما سقي بكلفة، وقول ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ وما جاء فيه: ١٨٦/٣، والبيهقي في السنن، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: ١٣٢/٤، والطبري في تفسيره: ٥٣/٨.
- (٧) في الأصل: "وانفقوا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٨) سورة البقرة، آية رقم: ٢٦٧.
- (٩) البزر: كل حب يبذر للنبات، والبزور: الحبوب الصغار. انظر: اللسان: ٥٦/٤، والقاموس المحيط: ص ٤٤٥.
- (١٠) القطن: من النباتات الزراعية الليفية، وقد يعظم شجره ويبقى عشرين سنة، والضماد بورقه المطبوخ في الماء نافع لوجع المفاصل، ووجه ملين نافع للسعال، ويستخرج من بزوره زيت يستعمل للأكل، وهو سهل الهضم إذا أخذ في حالته الطبيعية، ويستفاد من القطن المعقم في الطب والجراحة. انظر: القاموس المحيط: ص ١٥٨٠، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات لأحمد قدامة: ص ٥٤٢.
- (١١) الكتان - الكاف -: معروف، عربي سمي بذلك ؛ لأنه يلقي بعضه على بعض حتى يكن، وهو أبرد الملابس، إذا تبخر حلل الزكام. انظر: الطب النبوي للذهبي: ص ٧٧، واللسان: ٣٥٥/١٣.
- (١٢) البطيخ: ثمر نبات حولي من الفصيلة القرعية، وله عدة أنواع، وبزره يدر البول أكثر من البطيخ نفسه، سريع الهضم، يذيب حصى الكلى والمثانة. انظر: الطب النبوي: ص ٣٥. وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٧٢.

كبير الهندبا<sup>(١)</sup>، والكرفس<sup>(٢)</sup>، والبصل<sup>(٣)</sup>، والخردل<sup>(٤)</sup>، والشمر<sup>(٥)</sup>، وجبة  
السوداء<sup>(٦)</sup>، والكمون<sup>(٧)</sup>، وحب الرشاد<sup>(٨)</sup>، والفجل<sup>(٩)</sup>، والباذنجان<sup>(١٠)</sup>،

(١) الهندبا: بقل زراعي سنوي، وهي نبات ذو جذر وتدي طويل، وساق متفرعة، وأوراق قاعدة، وأزهار زرق، وتوصف غذاء للمصابين في الكبد وعسر الهضم. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٥٣٩، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٧٤٣.

(٢) الكرفس: نبات حولي، ينبت في القنوات، والمستنعات، والأماكن الرطبة، يدر البول والطمث، ويحلل الرياح والتنفخ، وخاصة بزره. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٤١٤، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٥٧٤.

(٣) البصل: نبات معروف متداول في جميع أنحاء العالم، في طبيعه النباتات التي تقتل الجراثيم، وكل البصل لذاع، فائق لشهوة الطعام. انظر: المعتمد في الأدوية: ٢٦، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٥٧.

(٤) الخردل: نبات عشبي، والمستعمل منه اليوم نوعان: الخردل الأبيض، والخردل الأسود، ينفع من وجع الكبد والطحال، ومن الريح والرطوبة، ويحلل البلغم، ويستعمل في الطب وفي الصناعة أيضاً. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ١٢٠، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ١٩٧.

(٥) الشمر: من جنس البقول، زهره أصفر، وحبه مخضر مستطيل، ومن خصائصه: التقوية، والإدرار، وفتح الشهية، وطرده الغازات وإكثار حليب المرضعات. انظر: قاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٣٣٥.

(٦) حبة السوداء: نبتة عشبية، تسمى حبة البركة، وهي الشونيز، قال عنه صلى الله عليه وسلم: "عليكم بهذه الحبة السوداء، فإن فيها شفاء من كل داء إلا السام، قيل: وما السام؟ قال: الموت" ويستخرج من بذورها زيت يهدأ الأعصاب ويفيد في السعال العصبي، وينبه الهضم، ويطرد الرياح، ومنافع الحبة السوداء كثيرة. انظر: الطب النبوي: ص ٤٣، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ١٦٥. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب الحبة السوداء: ص ١١١٧، برقم (٥٦٨٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب التداوي بالحبة السوداء: ص ٩٠٩، برقم (٢٢١٥).

(٧) الكمون: نبات زراعي عشبي، يثير الشهية، وأكثر ما يستعمل من هذا النبات بزره، وشأنه إدرار البول، وطرده الرياح، وإذهاب التنفخ. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٤٣٢، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٦٠٨.

(٨) حب الرشاد: بقلة سنوية، من فوائده، أنه مشه، مقو، ضد فاقة الدم، منشط لحوية بصيلات الشعر، يحلل الرياح، دخانته يطرد الهواء. انظر: الطب النبوي: ص ٤٤، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٢٤١.

(٩) الفجل: من فوائده: أنه مضاد للرشح، مطهر عام، يقوي العظام، ويزر الفجل إذا شرب بالخل أدر البول، وحلل أورام الطحال. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٣٥٧، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٤٧١.

(١٠) في الأصل "ش": "البزنجان" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. والباذنجان: ثم نبات معروف، ضعيف القيمة الغذائية، وهو جيد للمعدة التي تقيء الطعام. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ١٧، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٤٠.



والخس<sup>(١)</sup>، والجزر<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك. ومن غير حب<sup>(٣)</sup> كصَعْتَر<sup>(٤)</sup>، وأَشْنَان<sup>(٥)</sup>، ومن ورق شجر يُقصد، كسِدْر<sup>(٦)</sup>، وَخَطْمِي<sup>(٧)</sup>، [وَأَسْ] <sup>(٨)</sup>؛ لعموم الخبر<sup>(٩)</sup>؛ ولأن كلا منها مكيال<sup>(١٠)</sup>

(١) الخس: نبات عشبي، جيد للمعدة، مدر للبول، وهو أجود البقول غذاء، ويستخرج من بزوره زيت شفاف يستعمل للأكل، وهو غني بفيتامين (هـ) المفيد للعقم والتناسل. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ١٢٦، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٢٠١.

(٢) الجزر: نبات بقلبي، يقوي البصر، ويهدئ اضطراب القلب والأعصاب، ويدور الجزر تستعمل منقوعة طارده للريح ومدر للبول، وينفع في الأمراض الكلوية، ووجع الساقين. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٦٦، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ١٤٤.

(٣) في الأصل: "ومن غير حب ومن غير ذلك" بزيادة: "ومن غير ذلك".

(٤) في الأصل: "كظعتر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والصعتر: نبات من التوابل، له رائحة عطرية قوية، وهو أصناف كثيرة، ينفع الكبد والمعدة، ويفيد في الآم الحلق، ويظهر الفم، ويزيد في وزن الجسم. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٢٨٥، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٢٧٢.

(٥) الأشنان: نوع من الحمض معروف، يُغسل به الأيدي، نافع للحرب والحكة. انظر: اللسان: ١٨/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥١٧.

(٦) السدر: شجر النبق، له ورقة عريضة مدورة، يحمر الشعر ويجففه، ولحم النبق نافع للمعدة. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٢١٩، والقاموس المحيط: ص ٥٢٠.

(٧) الخطمي: نبات محلل ملين له زهر شبيه بالورد، نافع لعسر البول، ويسكن الوجع، وبزره يفتت الحصى المتولدة في الكليتين. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ١٣١، والقاموس المحيط: ص ١٤٢٦.

(٨) ما بين المعقوفتين: من "ش". والآس: له عدة أنواع، ينبت برياً في سفوح الجبال، ويزرع في المناطق ذات المياه الكثيرة، وله فروع عديدة ملساء عليها غدد لها روائح عطرية، وهو يجس الإسهال والعرق والنزف والسيلان، ويستخرج من ورقه ولحمه عطر منعش، والعرب تسمي الآس: الریحان. انظر: الطب النبوي: ص ٣٢، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٢٢.

(٩) وهو: قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" فدل الحديث على اعتبار الكيل؛ لأنه لو لم يدل على اعتبار الكيل لكان ذكر الأوسق لغواً. انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٢٢٦.

والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق: ص ٢٨١، برقم (١٤٤٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما فيه العشر ونصف العشر: ص ٣٧٨، برقم (٩٧٩).

(١٠) مكيال: أي: العبرة فيه الكيل. انظر: الدر النقي: ٢/٣٣٥.

ومن الثمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والسَّمَّاق، ولا زكاة في عُنَّاب وزيتون وجوز وتين ومشمش وتوت ونبق وزعرور ورمال.

مدخر<sup>(١)</sup> أشبه البر. وكذا بزر الرياحين<sup>(٢)</sup> جميعا. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والسَّمَّاق<sup>(٤)</sup>) أي: إذا زرع، وأما ما يملك منه بأخذه<sup>(٥)</sup> فلا زكاة فيه. فهو إذن نوعان: نوع يملك بأخذه، ونوع بزرعه. ح ف<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولا زكاة في عُنَّاب<sup>(٧)</sup>) بضم العين. وفي الإنصاف<sup>(٨)</sup>: تجب في العناب<sup>(٩)</sup> على الصحيح. قال في الفروع<sup>(١٠)</sup>: وهو أظهر.

(١) في الأصل: "يدخر" والمثبت من "ش". واعتبر الإدخار؛ لأن غير المدخر لا تكمل فيه النعمة؛ لعدم النفع به مآلا. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٢٦/٢.

(٢) الرياحين: النباتات العطرية. انظر: قاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٢٤٨.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٣٢/٢، والفروع: ٤٠٦/٢، والمبدع: ٣٤٠/٢، ٣٤١، والإنصاف: ٨٦/٣، ٨٧، ومنتهى الإرادات: ١٣٢/١، والإقناع للحجاوي: ٤١١/١، ٤١٢.

(٤) السَّمَّاق: ثمرة شجرة تنبت في الصخور، طولها نحو ذراعين، وله ثمرة يشبه العنقيد، وفي قشر الحب المنفعة، والسَّمَّاق، قابض، مشهٍ للطعام لحموضته. انظر: المعتمد في الأدوية المفردة: ص ٢٣٨، والطب النبوي: ص ٦٠.

(٥) أي: بأخذه من مباح، والمباح: أي: الذي يخرج في الفلاة مما يخرج الله عز وجل، فلو حنى الإنسان منه شيئا كثيرا، فإنه لا زكاة عليه فيه؛ لأنه وقت الرجوب ليس ملكا له؛ إذ أن المباح، وهو ما يجني من الحشيش وغيره، لا يملكه الإنسان إلا بأخذه. انظر: الشرح الممتع: ٧٩/٦.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٢٧/٢.

(٧) في الأصل: "الأعناب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل. ولا تجب في العناب؛ لأن العادة لم تجر بادخاره. انظر: حاشية النجدي ٤٦٨/١. ومن لم يوجب الزكاة في العناب الشوكاني في التوضيح: ٤١١/١، وابن النجار في منتهى الإرادات: ١٣٢/١، والكرمي في غاية المنتهى: ٢٨١/١.

والعناب: شجر مشمر، شائك جدا، وثمرته العنابة، لوفا يتحول من أخضر إلى بني داكن، ولبها أبيض هش، وهو من الفواكه المفيدة لأمراض الحلق، وشرابه ينفع الجدري والحصبة، ويسكن غليان الدم. انظر: الطب النبوي: ص ٧١، وقاموس الغذاء والتداوي بالنبات: ص ٤٢١.

(٨) انظر: الإنصاف: ٩٠/٣.

(٩) في الأصل: "الأعناب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) انظر: الفروع: ٤٠٦/٢.

وإنما تجب فيما تجب بشرطين:

الأول: أن يبلغ نصاباً وقدره بعد تصفية الحب وجفاف الثمر خمسة أوسق، وهي: ثلاثمائة صاع، وبالأرادب ستة وربع، وبالرطل العراقي ألف وستمائة، وبالقديسي مائتان وسبعة وخمسون وسبع رطل. الثاني: أن يكون مالكا للنصاب وقت وجوبها، فوقت الوجوب في الحب إذا اشتد، وفي الثمرة إذا بدا صلاحها.

وجزم به القاضي في الأحكام السلطانية<sup>(١)</sup>، والمستوعب<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل في الفصول<sup>(٣)</sup>، والتذكرة<sup>(٤)</sup>؛ لأنه مكمل مدخر<sup>(٥)</sup>. ح ف.

قوله: (وفي الثمرة إذا بدا<sup>(٦)</sup> صلاحها) أي: طيب أكلها، وظهر نضجها؛ لأنه إذن يُقصد للأكل والاحتيايات<sup>(٧)</sup>، وهو وقت الحرص<sup>(٨)</sup>. فلو باع الحب أو الثمرة، أو تلقا بتعديده بعد<sup>(٩)</sup>: لم<sup>(١٠)</sup> تسقط. وإن قطعهما<sup>(١١)</sup> أو باعهما قبله<sup>(١٢)</sup>: فلا زكاة إن لم يقصد الفرار منها. وهل إذا أوجبناهما<sup>(١٣)</sup> عليه في صورة البيع ونحوه تجب أيضا على المشتري<sup>(١٤)</sup> فتجب

(١) انظر: الأحكام السلطانية: ص ١٢٢.

(٢) انظر: المستوعب: ٢٥٣/٣.

(٣) انظر: حواشي التنقيح: ص ١٢٧. وكتاب الفصول لابن عقيل: توجد مخطوطات لأجزاء من هذا الكتاب، جزء منه يبدأ من فصول الخراج بالضمان، وجزء منه يبدأ بكتاب السير، وجزء منه يبدأ من كتاب الحج إلى آخر القرض. انظر: المذهب الحنبلي: ١٢٩/٢.

(٤) انظر: التذكرة: ص ٨٠.

(٥) قال الحجاوي في الإقناع: ٤١٣/١: "والأظهر وجوبها".

(٦) في الأصل: "ابتدا" والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٧) الاحتيايات: هو القوت، وهو ما يقوم به بدن الإنسان من الطعام. انظر: الصحاح: ٢٦١/١، واللسان: ٧٤/٢.

(٨) الحرص للثمار: الحرز والتقدير لثمرتها، ولا يمكن إلا عند طيها. انظر: المطلع: ص ١٣٢، والقاموس المحيط: ص ٧٩٥.

(٩) "بعد" - بالبناء على الضم - أي: بعد اشتداد الحب وبدو الصلاح في الثمرة. انظر: معونة أولي النهى: ٦٤٠/٢.

(١٠) في الأصل: "ولم" بزيادة: "وا".

(١١) أي: قطعهما بغرض صحيح، كأكل أو بيع أو تخفيف أو تحسين بقيتها. انظر: الإقناع للحاوي: ٤١٩/١.

(١٢) بيع الثمر قبل بدو الصلاح، أو الحب قبل اشتداده: لا يجوز، كما يأتي في باب بيع الأصول والثمار. قال في

حاشية ابن قاسم: ٢٢٩/١: "ينبغي تقيده في صورة البيع بأنه مع أصله، أو على أن على المشتري القطع".

(١٣) في "ش": "وجبناها" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(١٤) في الأصل: "المشروط" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

زكاتان [٦٢/ب] في عين واحدة ؟ قال المصنف<sup>(١)</sup> بحثا منه: لعلها لا تجب على البائع إلا إذا باعها لمن لا تجب عليه<sup>(٢)</sup>. ح ف<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: غاية المنتهى: ٢٨٤/١.
- (٢) أي: أن الزكاة تلزم البائع إذا قصد الفرار منها ببيع الحب والتمر قبل الصلاح والاشتداد لمن لا تلزمه الزكاة كالذمي. أما إذا كان البيع لمن تلزمه الزكاة فلا زكاة على البائع. انظر: حاشية حسن الشطي على غاية المنتهى: ٢٨٤/١.
- (٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٣٩/٢، والمغني: ١٦٩/٤، ١٧٠، والمبدع: ٣٤٧/٢، ٣٤٨، والإنصاف: ١٠١/٣، والتوضيح: ٤١٥/١، والإقناع للحجاوي: ٤١٩/١، وحاشية النجدي: ٤٧٣/١.

## فصل

## [في إخراج زكاة الحبوب والثمار والخرص]

ويجب فيما يسقى بلا كلفة العشر، وفيما يسقى بكلفة نصف العشر، ويجب إخراج زكاة الحب مصفى، والتمر يابساً، فلو خالف وأخرج رطباً لم يجزه ووقع نفلاً، ويسن للإمام بعث حارص لثمرة النخل والكرم إذا بدا صلاحها، ويكفي واحد، وشرط كونه مسلماً أميناً خبيراً، وأجرته على رب الثمرة، ويجب عليه بعث السعاة قرب الوجوب لقبض زكاة المال الظاهر، ويجتمع العشر والخراج في الأرض الخراجية وهي ما فتحت عنوة

## فصل

## [في إخراج زكاة الحبوب والثمار والخرص]

قوله: (ويجتمع العشر والخراج... الخ<sup>(١)</sup>) فالخراج في رقبته، والعشر في غلتها<sup>(٢)</sup>، ولأن سبب الخراج<sup>(٣)</sup>: التمكين من الانتفاع، وسبب العشر: وجود المال<sup>(٤)</sup>، فيجاز<sup>(٥)</sup> اجتماعهما<sup>(٦)</sup>، كأجرة حانوت<sup>(٧)</sup> المتجر<sup>(٨)</sup> [و]<sup>(٩)</sup> زكاته<sup>(١٠)</sup>. لكن لا زكاة على من بيده أرض خراجية في قدر الخراج<sup>(١١)</sup> إذا لم يكن لـه

(١) الخراج: عبارة عما قرر على الأرض الخراجية بدل الأجرة، والأرض الخراجية: ما فتحت عنوة ولم تقسم، وما جلا عنها أهلها خوفاً منّا، وما صولخوا على أنّا لنا ونقرّها معهم بخراج. انظر: الفروع: ٤٢/٢، والتوضيح: ٤١٧/١، والمطلع: ص ٢١٨.

(٢) أي: إذا كانت لمسلم من أهل الزكاة. انظر: المستوعب: ٢٦٩/٢.

(٣) في الأصل "ش" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٤) في الأصل: "المأ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل "ش": "فحال" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٢٤٤/٢، وكشاف القناع: ٢٥٢/٢.

(٦) في الأصل: "اجتماعها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) في الأصل: "حارت" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والحنوت: الدكان. انظر: الصحاح: ٢١١٤/٥، والمطلع: ص ٢٥٢.

(٨) في الأصل: "المتحرر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق. وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ٢٤٤/٢.

(١٠) أي: زكاة التجارة. انظر: كشاف القناع: ٢٥٢/٢.

(١١) في الأصل "ش" "الخارج" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٢٤٤/٢.

ولم تقسم بين الغانمين كمصر والشام والعراق، وتضمن أموال العشر والأرض الخراجية باطل،

مال آخر يقابله<sup>(١)</sup> م ص<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولم تقسم بين الغانمين<sup>(٣)</sup>) غير مكة<sup>(٤)</sup>؛ فإنها وإن كانت فتحت عنوة<sup>(٥)</sup> ولم تقسم فلا خراج<sup>(٦)</sup> في مزارعها<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وتضمن أموال العشر) وهو: الالتزام؛ لأنه يقتضي الاقتصار عليه في تملك ما زاد<sup>(٨)</sup>، وغرم ما نقص. وهذا مناف لموضوع العمالة وحكم الأمانة. سئل الإمام أحمد رحمه الله في رواية حرب<sup>(٩)</sup> عن تفسير حديث ابن عمر رضي الله عنهما: القبالات<sup>(١٠)</sup>

(١) أي: إن لم يكن لها غلة إلا ما فيه الزكاة: أدى الخراج من غلتها، وزكى الباقي إن بلغ نصاباً، فإن كان في غلتها ما لا زكاة فيه، كخوخ ومشمس وخضروات، وفيها زرع فيه الزكاة: جعل ما لا زكاة فيه مقابلة الخراج إن وفي به؛ لأنه أحوط للفقراء، وزكى ما فيه الزكاة. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٤٤/٢.

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٤٤/٢. وانظر في ذلك أيضاً: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٥٦٥/٢، ٥٦٦، والمستوعب: ٢٦٩/٣، والمغني: ١٩٩/٤، ٢٠٠، والفروع: ٤٣٨/٢، والمبدع: ٣٥٣/٢، ٣٥٤، والإنصاف: ١١٣/٣، وكشاف القناع: ٢٥٢/٢.

(٣) الغانمون: جمع غانم، وهو من أخذ الغنيمة، والغنيمة: ما أخذ من مال حربي قهراً بقتال، مشتقة من الغنم، وهو الربح. انظر: اللسان: ٤٤٦/١٢، والروض المربع: ص ٢٩٧.

(٤) في الأصل: "ملكه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) عنوة أي: قهراً وغلبة. انظر: المطلع: ص ٢١٧.

(٦) في الأصل: "خراجها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) قال ابن القيم في زاد المعاد: ٤٣٩/٣: "لا خراج على مزارعها وإن فتحت عنوة، فإنها أجل وأعظم من أن يضرب عليها الخراج، لا سيما والخراج هو حزية الأرض، وهو على الأرض كالجزية على الرؤوس، وحرم الرب أجل قدراً وأكبر من أن تضرب عليه حزية، ومكة بفتحها عادت إلى ما وضعها الله عليه من كونها حرماً آمناً يشترك فيه أهل الإسلام، إذ هي موضع مناسكهم ومتعبد لهم وقبلة أهل الأرض". وانظر: الأموال لابي عبيد: ص ٧٣.

(٨) أي: عن القدر المضمون به. انظر: كشاف القناع: ٢٥٦/٢.

(٩) هو: حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني، الفقيه، تلميذ الإمام أحمد بن حنبل، له "مسائل حرب" توفي سنة ثمانين ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ١٤٥/١، وتذكرة الحفاظ: ٦١٣/٢، وسمر أعلام النبلاء: ٢٤٤/١٣.

(١٠) القبالات: أن يتقبل بخراج أو جباية أكثر مما أعطي، فذلك الفضل ربا، فإن تقبل وزرع فلا بأس. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٠/٤، واللسان: ٥٤٤/١١. وقال أبو عبيد في الأموال: ص ٧٦: "معنى هذه القبالة المكروهة المنهي عنها: أن يتقبل الرجل النخل والشجر والزرع النابت قبل أن يستحصد ويدرك".

## وفي العسل العشر

رباً<sup>(١)</sup>. قال: هو أن يتقبل الرجل القرية<sup>(٢)</sup> وفيها العلوج<sup>(٣)</sup> والنخل. وسماء ربا، أي: في حكمه في البطلان<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس رضي الله عنه: إياكم والربا، ألا وهي القبالات، ألا وهي الذل والصغار<sup>(٥)</sup>.

والقبيل: الكفيل<sup>(٦)</sup> م. ص<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وفي العسل العشر<sup>(٨)</sup>) سواء أخذ من موات<sup>(٩)</sup> كرؤوس

(١) أخرجه أبو عبيد في الأموال: ص ٧٦، برقم (١٧٩)، وابن زنجويه في الأموال: ٢١٤/١، برقم (٢٦٥)، بإسناد صحيح. انظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل: ص ٣٥.

(٢) القرية: الضيعة وهي الأرض المغلة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٥٦/٤، واللسان: ٢٣٠/٨.

(٣) العلوج: جمع عليج وهو الرجل من كفار العجم وغيرهم، وقيل: الرجل الشديد القوي الغليظ. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٨٦/٣، واللسان: ٣٢٦/٢.

(٤) قال ابن تيمية في الفتاوى: ٦٩/٢٩: "إذا كان فيها العلوج، وهم الذين يعالجون العمل، فإنه لا يعمل فيها شيئاً لا بمنفعته ولا بماله، بل العلوج يعملونها، وهو يؤدي القبالة ويأخذ بدلها، فهو طلب الربح في مبادلة المال من غير صناعة ولا تجارة، وهذا هو الربا".

(٥) الصغار: الذل والهوان. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٢/٣، واللسان: ٤٥٨/٤. وحديث ابن عباس رضي الله عنه أخرجه ابن زنجويه في الأموال: ٢٥١/١، برقم ٢٦٦، بإسناد ضعيف. انظر: التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل: ص ٣٦.

(٦) انظر في معنى القبيل: النهاية في غريب الحديث: ١٠/٤، واللسان: ٥٤٤/١١.

(٧) انظر: دقائق أولى النهى: ٢٤٨/٢، وكشاف القناع: ٢٥٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الأموال لأبي عبيد: ص ٧٦، ٧٧، والفروع: ٤٥٣/٢، والمبدع: ٣٥٦/٢، ومعونة أولى النهى: ٦٥٨/٢.

(٨) لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أن النبي ﷺ أخذ من العسل العشر" أخرجه أبو عبيد في الأموال: ص ٤٩٦، برقم (١٤٨٩)، وابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب زكاة العسل: ص ١٩٨، برقم (١٨٢٤)، وصححه الألباني في الإرواء: ٢٨٤/٣.

(٩) الموات: الأرض التي ليس لها مالك، ولا لها ماء، ولا عمارة، ولا يتفعل بها إلا أن يجري إليها ماء، أو يستنبط فيها عين، أو يحفر فيها بئر. انظر: اللسان: ٩٣/٢، والمطلع: ص ٢٨٠.

الجبال، أو من مملوكة له أو لغيره<sup>(١)</sup>، عشيرة<sup>(٢)</sup> أو خراجية<sup>(٣)</sup>.

(ونصابه مائة وستون رطلاً<sup>(٤)</sup> عراقية). وهي: ثلاثون صاعاً<sup>(٥)</sup> خمسة أثمان أردب<sup>(٦)</sup> مصري قال منصور البهوتي<sup>(٧)</sup>: قلت: ومائة واثان وأربعون رطلاً وستة أسباع مصرية، وأربعة وثلاثون رطلاً وسبعا رطل دمشق، وثمانية وعشرون [و]<sup>(٨)</sup> أربعة أسباع رطل حلي<sup>(٩)</sup>. وخمسة وعشرون وخمسة [أسباع]<sup>(١٠)</sup> رطل قدسي، واثان وعشرون

(١) لأن العسل لا يملك، يملك الأرض، كالصيد. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٢٥/١.

(٢) الأرض العشيرة: ما أسلم أهلها عليها، كالمدينة ونحوها، وما اختطه المسلمون، كالبصرة ونحوها، وما صولح أهلها على أنما لهم بخراج يضرب عليها، كاليمن، وما فتح عنوة وقسم، كنصف خير، وما أقطعه الخلفاء الراشدون من السواد إقطاع عملياً. انظر: منتهى الإرادات: ١٣٥/١.

(٣) انظر: المستوعب: ٣٥٥/٣، والمغني: ١٨٣/٤، والفروع: ٤٤٨/٢، والمبدع: ٣٥٥/٢، والإنصاف: ١١٦/٣، ومعرفة أولي النهى: ٦٥٥/٢.

(٤) الرطل: ما يوزن به ويكال، والرطل العراقي: يساوي مائة وثمانية وعشرون وأربعة أسباع درهم، وهو سبع القدسي ومن سبعة، وسبع الحلي وربع سبعة، وسبع الدمشقي، ونصف سبعة، وستة أسباع للمصري وربع سبعة، وسبع البعلبي، وهو بالمتأقيل: تسعون مثقالاً. انظر: اللسان: ٢٨٦/١١، والإقناع للحجاوي: ١٣/١.

(٥) الصاع: مكيال لأهل المدينة، يأخذ أربعة أمداد، ويساوي ستمائة وخمسة وثمانون وخمسة أسباع درهم، وأربعمئة وثمانون مثقالاً، وخمسة أرطال وثلث رطل عراقي بالثر الرزين، وأربعة أرطال وخمسة أسباع رطل وثلث سبع رطل مصري، ورطل وسبع رطل دمشقي، وإحدى عشرة أوقية وثلاث أسباع أوقية حلبية، وعشر أواق وسبعا أوقية قدسية، والصاع يساوي: ٢,٣٦ كيلو جرام. انظر: اللسان: ٢١٥/٨، والتوضيح: ٢٥٠/١، والمقادير الشرعية لمحمد بن نجم الدين: ص ٢٢٩.

(٦) الأردب: مكيال معروف بمصر، وهو أربعة وعشرون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم، والجمع: أرداب، وهذا باعتبار ما كان أولاً، والآن الأردب: ثمان وأربعون صاعاً. انظر: اللسان: ٤١٦/١، وكشاف القناع: ٢٣٨/٢، والمقادير الشرعية: ص ١٧٦.

(٧) في الأصل "ش": "م" ص "وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: كشاف القناع: ٢٥٥/٢.

(٨) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في كشاف القناع: ٢٥٥/٢.

(٩) نسبة إلى حلب: وهي مدينة عظيمة بالشام، واسعة، كثيرة الخيرات. انظر: معجم البلدان: ٢٨٢/٢.

(١٠) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في كشاف القناع: ٢٥٥/٢.



## وفي الركاز وهو الكنز ولو قليلاً

وستة [١/٦٣] أسباع رطل بعلي<sup>(١)</sup>. ش ع<sup>(٢)</sup>.

**قوله:** (وفي الركاز) أي: يجب في الركاز وهو مأخوذ من دفن الجاهلية<sup>(٣)</sup>، أو دفن من تقدم من كفار. سمي به من الركوز أي<sup>(٤)</sup>: التغيّب<sup>(٥)</sup>، ومنه ركزت<sup>(٦)</sup> الرمح، إذا غيّبت أسفله في الأرض عليه أو على بعضه علامة كفر فقط<sup>(٧)</sup>، لا علامة إسلام<sup>(٨)</sup>. ويملك الركاز إذا كان بأرضه، أو في أرض موات، أو شارع، أو أرض لا يعلم مالکها، ولو على وجهها من غير دفن، وإن علم مالک الأرض<sup>(٩)</sup>، أو انتقلت<sup>(١٠)</sup> إليه<sup>(١١)</sup> ولم يدعيه المالك مع علمه لأن الركاز لا يملك<sup>(١٢)</sup> فهو للواحد. فإن ادعاه ولا بينة معه ولا وصف: فالركاز له<sup>(١٣)</sup> مع يمينه<sup>(١٤)</sup>.

(١) نسبة إلى بعليك وهي: مدينة قلعة فيها أبنية عجيبة، وآثار عظيمة، بينها وبين دمشق اثنا عشر فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ٤٥٣/١.

(٢) انظر: كشف القناع: ٢٥٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ١٨٤/٤، والشرح الكبير: ٥٧١/٦، والفروع: ٤٥٢/٢، والمبدع: ٣٥٦/٢، والإنصاف: ١١٧/٣، والتوضيح: ٤١٩/١.

(٣) الجاهلية: ما كانت عليه العرب قبل الإسلام، ومبعث الرسول صلى الله عليه وسلم، من الجهل بالله ورسوله، وبشرائع الدين، والتمسك بعبادة غير الله تعالى، والمفاخرة بالأسباب، والكبرياء، والجبروت إلى سائر ما أذهب الله وأسقطه ونهى عنه بما شرعه من الدين. انظر: المطلع: ص ١٣٤.

(٤) في الأصل "ش": "إلى" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٢٥٣/٢.

(٥) في الأصل: "تغيّب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "زكوت" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) كأسمائهم، وأسماء ملوكهم، وصورهم، وصبغهم، وصور أصنامهم. انظر: كشف القناع: ٢٦٢/٢.

(٨) انظر في تعريف الركاز: المطلع: ص ١٣٤، واللسان: ٣٥٦/٥، والمبدع: ٣٦٣/٢.

(٩) أي: علم واحد الركاز مالك الأرض التي وجد بها الركاز. انظر: كشف القناع: ٢٦١/٢.

(١٠) في الأصل: "انتقلت" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) أي: الواحد ببيع أو هبة، أو نحوهما. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٥٤/٢.

(١٢) لأنه ليس من أجزاء الأرض، بل هو مودع فيها، فهو كالصيد والكلأ يملكه من ظفر به كالمباحات كلها. انظر: للمبدع: ٣٦٢/٢.

(١٣) أي: لمالك الأرض. انظر: كشف القناع: ٢٦١/٢.

(١٤) لأن يد مالك الأرض على الركاز، فرجح بها. وكذلك لو ادعاه من انتقلت عنه الأرض لأن يده كانت عليها.

وكذا حكم المستأجر<sup>(١)</sup> والمستعير<sup>(٢)</sup>. م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الخمس) يصرف، أي: يصرفه الإمام - ولو واجده أيضاً تفرقته بنفسه - مصرف الفيء<sup>(٤)</sup> المطلق للمصالح كلها، وباقيه: لو واجده، ولو أجيراً لغير طلبه، يعني<sup>(٥)</sup>: لو استؤجر<sup>(٦)</sup> لحفر<sup>(٧)</sup> بئر أو هدم شيء فوجد ركازاً فإنه لو واجده؛ لأنه لا يملك يملك الدار<sup>(٨)</sup>. وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن<sup>(٩)</sup>: هو لصاحب الدار<sup>(١٠)</sup>. وإن كان

=

انظر: كشف القناع: ٢/٢٦١.

(١) المستأجر: هو الذي استأجر العين، والإجارة مشتقة من الأجر، وهو: العوض، وشرعاً: عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة معلومة، من عين معينة، أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم. انظر: الدر النقي: ٣/٥٣٣، ٥٣٦، والتوضيح: ٢/٧٣٢.

(٢) أي: فالقول قول مستأجر ومستعير بيمينه لترجحه باليد. انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٢٥٥، والمستعير: الذي يأخذ العارية، والعارية: من عار الشيء إذا ذهب وجاء، أو مشتقة من العري، وهو: التجرد؛ لتجردها من العوض. وشرعاً: إباحة منفعة بغير عوض. انظر: الصحاح: ٢/٧٦١، والمطلع: ص ٢٧٢، والتوضيح: ٢/٧٥٩.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٢٥٤، وكشف القناع: ٢/٢٦١، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٢/١٥٨، ١٥٩، والمغني: ٢٣١، ٢٣٣، والشرح الكبير: ٦/٥٩٥، ٥٩٦، والمبدع: ٢/٣٦١، ٣٦٢، والتوضيح: ١/٤٢٠. (٤) الفيء: مصدر فاء يفيء إذا رجع، وشرعاً: ما أخذ من مال كافر بحق، بلا قتال كجزية وخراج وعشر تجارة من حربي، ونصفه من ذمي، وما ترك فزعاً أو عن ميت ولا وارث له. ومصرفه المصالح لقوله تعالى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ حَرَبٍ وَنَصْفَهُ مِنْ ذِمِّي، وَمَا تَرَكَ فُزَعًا أَوْ عَنْ مَيِّتٍ وَلَا وَارِثٍ لَهُ. وَمَصْرَفُهُ الْمَصَالِحُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبَنِ السَّبِيلِ﴾﴾ سورة الحشر، آية رقم: ٧.

انظر: دقائق أولي النهى: ٣/٧٤، والدر النقي: ٣/٦٠٣.

(٥) قوله: "يعني" مكرره في الأصل.

(٦) في "ش": "استأجر" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) في الأصل: "لحفر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) ولأنه غير مقصود بالإجارة، وهو من كسب الواجد. انظر: الكافي لابن قدامة: ٢/١٦٠، وكشف القناع: ٣/٢٦١.

(٩) هو: أبو عبد الله، محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، العلامة، فقيه العراق، صاحب أبي حنيفة، ولد بواسط ونشأ بالكوفة، طلب العلم والحديث، جالس أبا حنيفة وسمع منه، ونظر في الرأي فغلب عليه، وعُرف به، توفي سنة تسع وثمانين

ومائة من الهجرة بالري. انظر ترجمته: تاريخ بغداد: ٢/١٧٢، وسير أعلام النبلاء: ٩/١٣٤، وشذرات الذهب: ١/٣٢١.

(١٠) انظر: بدائع الصنائع: ٢/١٩١.

.....

---

عليه علامة المسلمين: فلقطه<sup>(١)</sup>، وكذا ما وجد من الأواني والحلي والسبائك<sup>(٢)</sup> لا يملك إلا بعد التعريف تغليبا لدار الإسلام. ح ف [وزيادة]<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) أي: لا يملك إلا بعد التعريف؛ لأنه مال مسلم لم يعلم زوال ملكه عنه. انظر: كشف القناع: ٢/٢٦٣.
- (٢) السبائك: جمع سبكية، يقال سبك الذهب والفضة ونحوه من الذائب أي: ذوبه وأفرغه في قالب، والسبكية: القطعة المذابة منه. انظر: اللسان: ١٠/٤٣٨.
- (٣) ما بين المعرفتين: من "ش". وانظر: المعني: ٤/٢٣٤-٢٣٨، والكافي لابن قدامة: ٢/١٥٨-١٦٠، والبدع: ٢/٣٦٠، ٣٦٢، والإنصاف: ٣/١٢٤، ١٢٨، ١٣٠، والإقناع للحجاوي: ١/٤٢٩-٤٣١.

### باب زكاة الأثمان

وهي الذهب والفضة، وفيها ربع العشر إذا بلغت نصاباً، فنصاب الذهب بالمشاقيل عشرون مثقالاً، وبالدينار خمسة وعشرون وسبعا دينار وتسع دينار، ونصاب الفضة مائتا درهم، والدرهم اثنا عشرة حبة خروب والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم. ويضم الذهب إلى الفضة في تكميل النصاب

### باب زكاة الأثمان<sup>(١)</sup>

قوله: (وهي الذهب والفضة) وأما الفلوس<sup>(٢)</sup> ولو رائحة<sup>(٣)</sup> فهي عروض كعروض التجارة، فيها زكاة قيمة ما لم تكن للنفقة: فلا<sup>(٤)</sup>. والذهب والفضة هما من أشرف نعم

(١) الأثمان: جمع ثمن، وهو ما تستحق به الشيء، ومن كل شيء قيمته، وأطلق على الذهب والفضة ذلك؛ لأنها أثمان للأشياء وقيم لها. انظر: اللسان: ٨٢/١٣، وفقه الزكاة للقرضاوي: ٢٧٣/١.

والأصل في وجوب زكاة الأثمان الكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب فقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ سورة التوبة، آية رقم: ٣٤. وأما السنة فمنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي حقها إلى إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمي عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره، كلما بردت أعيدت له، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب إثم مانع الزكاة: ص ٣٨١، برقم (٩٨٧). وأما الإجماع: فقد قال ابن المنذر في الإجماع: ص ٤٨: "وأجمعوا على أن في مائتي درهم خمسة دراهم وأجمعوا على أن الذهب إذا كان عشرين مثقالاً وقيمته مائتا درهم أن الزكاة تجب فيه، وانفرد الحسن البصري فقال: ليس فيما دون أربعين درهماً صدقة".

(٢) الفلوس: جمع فلس، والفلس: ما ضرب من المعادن من غير الذهب والفضة سكة يتعامل بها، وكان يقدر بسدس الدرهم. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٥٣/٣.

(٣) رائحة: من راج الشيء يروج رواجاً: نفق، وراجت الدراهم أي: تعامل الناس بها. انظر: اللسان: ٢٨٥/٢، والمصباح المنير: ص ١٢٧. وقال ابن تيمية في الاختيارات الفقهية: ص ١٠٣: "لأنها لو كانت نافقة -أي: رائحة- فليست في المعاملة كالدراهم في العادة، لأنها قد تكسد، وتحرم المعاملة بها، ولأنها أنقص سعراً ولهذا يكون البيع بالفلوس دون البيع بقيمتها من الدراهم".

(٤) ولكن بما أن العملة الورقية قد أصبحت ثمناً، وقامت مقام الذهب والفضة وهما تُقَوَّمُ الأشياء في هذا العصر لاختفاء التعامل بالذهب والفضة، ولأن علة جريان الربا في الذهب والفضة هو مطلق الثمنية، وهي متحققة في العملة الورقية؛ لذلك فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي قرر: أن العملة الورقية نقد قائم بذاته، له حكم النقدين من الذهب والفضة، فنسب الزكاة فيها، ويجري الربا عليها بنوعية، ونصابها في الزكاة ببلوغ قيمتها أدنى النصابين من ذهب أو فضة، أو إذا كانت تكمل النصاب مع غيرها من الأثمان والعروض المعدة للتجارة. انظر: قرارات المجمع الفقهي الإسلامي: ص ٩٩.

ويخرج من أيهما شاء. ولا زكاة في حلي مباح معد لاستعمال أو إعاره،

الله تعالى على عباده<sup>(١)</sup>، إذ بها قوام الدنيا ونظام (أحوال الخلق)<sup>(٢)</sup>؛ لأن حاجات الناس كثيرة<sup>(٣)</sup>، وكلها تقضى بهما<sup>(٤)</sup>، فمن كنزهما<sup>(٥)</sup> فقد أبطل الحكمة التي خلقا لها [٦٣/ب]. ح ف<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ويخرج من أيهما شاء) فيخرج الذهب عن الفضة بقيمته، وعكسه؛ لاشتراكهما في المقصود من الثمنية. فلو كان عنده أربعون ديناراً<sup>(٧)</sup> فالواجب فيها: دينار أو قيمته من الفضة، وكذا عكسه. عثمان<sup>(٨)</sup>.

قوله: (ولا زكاة في حلي) لذكر أو أنثى (مباح معد لاستعمال أو إعاره) وإن لم يستعمله أو لم يعره، حتى ولو كان الحلي لمن يحرم عليه، كما لو اتخذ الرجل حلي النساء لإعارتهن<sup>(٩)</sup>، أو بالعكس<sup>(١٠)</sup>، ما لم يكن فاراً من الزكاة<sup>(١١)</sup>، أو تكسر تكسراً يمنع استعماله، فيلزمه الزكاة؛ لأنه صار كالنقرة<sup>(١٢)</sup>. صوالحي وزيادة<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) في الأصل "ش": "عبد" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في مطالب أولي النهى: ٥/٣.
- (٢) في الأصل: "أحوالها للخلق"، والمثبت من "ش".
- (٣) في الأصل "ش": "كثرة" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في مطالب أولي النهى: ٥/٣.
- (٤) في الأصل: "بها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) في الأصل: "كنزها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٦) انظر: مطالب أولي النهى: ٥/٣.
- (٧) الدينار: فارسي معرب، أصله دثار، وهو: الدينار الإسلامي الذي يبلغ وزنه مثقال، وزنة للمثقال: أربعة غرامات وربع. انظر: اللسان: ٢٩٢/٤، وبحال شهر رمضان لابن عثيمين: ص ٧٧.
- (٨) انظر: هداية الراغب: ص ٢٣١، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٢١٨/٤، والشرح الكبير: ١٧/٧، والمبدع: ٣٦٨/٢، والإنصاف: ١٣٥/٣، ومعونة أولي النهى: ٦٧٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٢٦٢/٢.
- (٩) في الأصل: "لإعارتها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) كأمراة تتخذ حلي الرجال لإعارتهم. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٣٨/١.
- (١١) أي: بالتخذه الحلي، فإن اتخذه فراراً: زكاه. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٦٣/٢.
- (١٢) النقرة: القطعة المداية من الذهب والفضة. انظر: لسان العرب: ٢٢٩/٥.
- (١٣) انظر: المستوعب: ٢٨٧/٣، والكافي لابن قدامة: ١٥٠/٢، ١٥١، والشرح الكبير: ٢٣/٧، ٢٦، والواضح: ٦٧، ٦٦/٢، والفروع: ٤٦٢/٢، والمبدع: ٣٦٩/٢، والإنصاف: ١٣٨/٣.

وتجب في الحلبي المحرم وكذا في المباح المعد للكرء أو النفقة إذا بلغ نصاباً وزناً ويخرج عن قيمته إن زادت.

قوله: (وتجب في الحلبي المحرم<sup>(١)</sup> والأواني<sup>(٢)</sup> المتخذة من أحدهما أو منهما، وسرج، ولجام، وآنية من ذهب وفضة؛ لأن الصناعة المحرمة كالعدم<sup>(٣)</sup>).

قوله: (وكذا المباح المعد للنفقة<sup>(٤)</sup> و الكري<sup>(٥)</sup>)<sup>(٦)</sup> لأنه نوع من الأثمان قصد به ضرب من النماء، فأشبهه حلبي التجارة<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ويخرج عن قيمته إن زادت) أي: القيمة عن الوزن، فلو كان الوزن نصاباً وقيمه تبلغ أكثر من زكاة النصاب: فالزكاة تخرج عن القيمة، وأما لو كان لم يبلغ نصاباً وبلغت قيمته نصاباً: فلا زكاة؛ لأن اعتبار<sup>(٨)</sup> الوجوب بالوزن<sup>(٩)</sup>. وهذا بخلاف الحلبي المتخذ لعروض التجارة، (أو الحلبي المباح الذي لم [يعد]<sup>(١٠)</sup> للاستعمال أو

(١) كسوار الرجل، وخاتمه الذهب. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٣٨/١.

(٢) الأواني: جمع آنية، والآنية جمع إناء، وهي كل ما كان وعاءاً لشيء. انظر: اللسان: ٤٨/١٤، والدر النقي: ٦١/٢.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥٠/٢، والمغني: ٢٢٨/٤، والشرح الكبير: ٢٨/٧، والواضح: ٦٨/٢، والفروع: ٤٦٤/٢، والمبدع: ٣٧٠/٢، والإنصاف: ١٣٩/٣.

(٤) في الأصل: "للنفقة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) الكري: الأجرة. انظر: اللسان: ٢١٩/١٥، والدر النقي: ٤٨٩/٢.

(٦) كذا في الأصل و"ش"، ولفظ الدليل: "وكذا في المباح المعد للكرء أو النفقة".

(٧) ولأن سقوط الزكاة فيما أعد لاستعمال أو إعارة؛ لصرفه عن جهة النماء، فبقي ما عداه على الأصل. انظر: دقائق

أولي النهي: ٢٦٤/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب ٢٨٩/٣، والمغني: ٢٢١/٤، والشرح الكبير: ٢٧/٧،

والواضح: ٦٧/٢، والفروع: ٤٦٣/٢، والمبدع: ٣٧٠/٢، والإنصاف: ١٣٩/٣.

(٨) في الأصل: "الاعتبار"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) أي: اعتبار وجوب الزكاة بأن يبلغ نصاباً وزناً، وفي الإخراج بقيمته إذا كان مباح الصناعة؛ لأن الصناعة صارت

صفة لها قيمة مقصودة، فوجب اعتبارها كالجودة في سائر أموال الزكاة؛ إذ لو أخرج ربع عشره وزناً لفاتت

الصناعة المتقومة على الفقراء، بخلاف إذا كانت قيمته أكثر من وزنه لصناعة محرمة، فلا عبرة لها؛ لأنها لا قيمة لها في

الشرع، فهي حصلت بواسطة صنعة محرمة يجب إتلافها شرعاً، فلم تعتبر لذلك. انظر: الشرح الكبير: ٣٢/٧-٣٣،

ومطالب أولي النهي: ١٣/٣.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

الإعارة<sup>(١)</sup>، فتجب زكاته بقيمته إن بلغت نصاباً ولو لم يبلغ وزناً<sup>(٢)</sup>. صوالحي باختصار<sup>(٣)</sup>.

(١) العبارة التي بين القوسين، لا يستقيم المعنى بها؛ لأن الحلّي المباح الذي لم يعد لاستعمال أو إعارة، فيه الزكاة إذا بلغ نصاباً، والاعتبار في النصاب بوزنه، وفي الإخراج بقيمته، وهو الحكم الذي ذكره المؤلف عند قول المصنف: "ويخرج من قيمته إن زادت"، وأما ما تجب الزكاة في قيمته لا بعينه، وكذا الإخراج فهو الحلّي المباح المعد للتجارة. (٢) كخواتم فضة لتجارة زنتها مائة وتسعون درهماً، وقيمتها عشرون مثقالاً ذهباً، فيزكيها بربع عشر قيمتها. انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٢٦٤.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥١/٢، ١٥٢، والمغني: ٢٢٣/٤، ٢٢٤، والشرح الكبير: ٣٣/٧، ٣٤، والفروع: ٤٦٥/٢، ٤٦٦، والمبدع: ٣٧١/٢، والإنصاف: ١٤٠/٣، ١٤١.

## فصل

[فيما يباح ويحرم من الحلبي]

تحريم تحلية المسجد بذهب أو فضة، ويباح للذكر من الفضة الخاتم

[فصل<sup>(١)</sup>]

[ فيما يباح ويحرم من التحلي ]

قوله: (ويحرم<sup>(٢)</sup> تحلية المسجد بذهب أو فضة) لما فيه من الإسراف وإفضائه<sup>(٣)</sup> إلى الخيلاء، وكسر قلوب الفقراء. وقد نهي النبي ﷺ عن تحتم الرجل بخاتم من ذهب<sup>(٤)</sup>. فتحلية السقف ونحوه أولى<sup>(٥)</sup>. وتحسب إزالته وزكاته إن كان يجتمع منه نصابا إذا أزيل، وإلا فلا<sup>(٦)</sup>؛ لأنه لا فائدة في إزالته، ولا زكاة فيه؛ لأن ماليته ذهبت؛ ولأن (عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه)<sup>(٧)</sup> لما ولي الخلافة أراد أن يجمع ما في مسجد [٦٤/أ] دمشق مما موه به من الذهب، فقليل له: إنه لا يجتمع منه شيء، فتركه. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

قوله: (الخاتم) نائب فاعل "يباح".

(١) ما بين المعرفتين: من "ش".

(٢) قوله: "ويحرم" كذا في الأصل و"ش"، ولفظ الدليل: "تحرم".

(٣) في الأصل و"ش": "إفضائه" والصواب المثبت كما في كشف القناع: ٢٧٥/٢.

(٤) فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: "أنه نهي عن خاتم الذهب" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب خواتيم الذهب: ص ١١٤٤، برقم (٥٨٦٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم خاتم الذهب على الرجال: ص ٨٦٧ برقم (٢٠٨٩).

(٥) أي: أولى بالنهي.

(٦) أي: وإن استهلك النقود فيما موه به، فلم يجتمع منه شيء بالعرض على النار، فله استدامته ولا زكاة فيه. انظر: كشف القناع: ٢٧٥/٢.

(٧) في الأصل: "عمر رضي الله عنه بن عبد العزيز" والمثبت من "ش". وهو: عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي، أمير المؤمنين، ولي إمرة المدينة للوليد، وكان مع سليمان كالثويزر، وولي الخلافة بعده، وعُدَّ من الخلفاء الراشدين، مات في رجب سنة إحدى ومائة من الهجرة وله أربعون سنة، ومدة خلافته ستان ونصف. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٣٣٠/٥، وسير أعلام النبلاء: ١١٤/٥، والتقريب: ص ٤١٥.

(٨) انظر المغني: ٢٢٩/٤، ٢٣٠، والشرح الكبير: ٢٨/٧، والفروع: ٤٧٥/٢، ومعونة أولى النهي: ٦٨٥/٢، ودقائق أولى النهي: ٢٦٥/٢.



ولو زاد على مثقال، وجعله بمخصر يسار أفضل، وتباح قبعة السيف فقط ولو من ذهب، وحلية المنطقة والجوشن، والخوذة، لا الركاب واللجام والدواة. ويباح للنساء ما جرت عادتهن

قوله: (ولو زاد على مثقال<sup>(١)</sup>) وقيل<sup>(٢)</sup>: يستحب، قدمه في الرعاية<sup>(٣)</sup>. وله جعل فص الخاتم فضة أو من غيره. قال في الإقناع<sup>(٤)</sup>: ولو من ذهب إن كان يسيرا فيباح. وهو ظاهر كلام الإمام أحمد<sup>(٥)</sup>. وإليه مال ابن رجب<sup>(٦)</sup>، ذكره في الإنصاف<sup>(٧)</sup> وقال: وهو الصواب. واختار القاضي<sup>(٨)</sup> وأبو الخطاب<sup>(٩)</sup> التحريم، وقطع به في شرح المنتهى<sup>(١٠)</sup> في باب الآنية.

(١) في الأصل: "مشكل"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وقال في الفروع: ٤٧٢/٢: "والمراد: ما لم يخرج عن العادة وإلا: حرم". والمثقال: مقدار من الوزن، زنته: درهم وثلاثة أسباع درهم، وهو يساوي أربعة غرامات وربع. انظر: اللسان: ٨٧/١١، والتوضيح: ٤٢١/١، بحالس شهر رمضان: ص ٧٧.

(٢) أي: في حكم لبس الخاتم.

(٣) انظر: الرعاية الصغرى: ١٢٠/١.

(٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٤٠/١.

(٥) حيث قال عبد الله في مسألة: سألت أبي عن حديث النبي ﷺ: "أنه نهي عن لبس الذهب إلا مقطعا" قال: "الشيء اليسير". انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ١٣٤٢/٣. والحديث أخرجه أحمد في مسنده: ص ١١٩٠، برقم (١٦٨٣٣)، والنسائي في سننه، كتاب الزينة، باب تحريم الذهب على الرجال: ص ٥٢٦، برقم (٥١٥٢) وصححه الألباني في صحيح سنن النسائي: ١٠٥٢/٣.

(٦) انظر: أحكام الخواتم وما يتعلق بها لابن رجب: ص ٨٤.

وابن رجب هو: عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي البغدادي الدمشقي، الفقيه الزاهد الأصولي المحدث، كان أحد الأئمة الحفاظ الكبار، من مصنفاته: "ذيل طبقات الحنابلة"، و"شرح النووية" توفي سنة خمس وتسعين وسبع مائة من الهجرة. انظر ترجمته في: إنباء الغمر: ١٧٥/٣، والجوهر المنضد في متأخري أصحاب أحمد: ص ٤٦، وشذرات الذهب: ٣٣٩/٦.

(٧) انظر: الإنصاف: ١٤٥/٣.

(٨) انظر: أحكام الخواتم: ص ٨١، والإنصاف: ١٤٥/٣.

(٩) انظر: أحكام الخواتم: ص ٨٢، والإنصاف: ١٤٥/٣.

وأبو الخطاب هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن الكلوزاني البغدادي، أحد أئمة المذهب الحنبلي، كان فقيهاً أصولياً أدبياً، صنف الكتب الحسان منها: "التمهيد في أصول الفقه" و"الهداية" توفي سنة عشر وخمسمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة: ١١٦/١، وسير أعلام النبلاء: ٣٤٨/١٩، وشذرات الذهب: ٢٧/٤.

(١٠) فقال: "فلو جعل فص خاتم جوهرة ثمينة: جاز، ولو جعله ذهباً: لم يجز". انظر: معونة أولي النهى شرح المنتهى: ٢٠٠/١.

لبسه ولو زاد على ألف مثقال، وللرجل والمرأة التحلي بالجواهر والياقوت والزبرجد، وكره  
تختمهما بالحديد والنحاس والرصاص، ويستحب بالعقيق.

وقال [صاحب<sup>(١)</sup>] "المنتهى": ولو اتخذ لنفسه عدة خواتم ومناطق<sup>(٢)</sup> محلاة من فضة،  
فالأظهر: جوازه لنفسه<sup>(٣)</sup>، وعدم زكاته<sup>(٤)</sup>، وجواز لبس خاتمين فأكثر<sup>(٥)</sup> من فضة<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (والياقوت)<sup>(٧)</sup> فارسي معرب. روى ابن عدي<sup>(٨)</sup> في ترجمة<sup>(٩)</sup> أحمد بن  
[أبي]<sup>(١٠)</sup> أحمد عن أنس أن النبي ﷺ قال: "من اتخذ خاتماً فضه<sup>(١١)</sup> ياقوت نُفي<sup>(١٢)</sup> عنه  
الفقر"<sup>(١٣)</sup>. قال ابن الأثير<sup>(١٤)</sup>: والأشبه — إن صح الحديث — أن يكون لخاصية فيه.

- (١) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.
- (٢) مناطق: جمع منطقة وهي: كل ما يشد به الإنسان وسطه. انظر: المطلع: ص ١٣٥، واللسان: ٣٥٤/١٠.
- (٣) قوله "لنفسه": سقطت من "ش". والمراد: إن لم يخرج عن العادة. انظر: كشف القناع: ٢٧٤/٢.
- (٤) لأنه حلي مباح أعد للاستعمال. انظر: كشف القناع: ٢٧٤/٢.
- (٥) أي: والأظهر جواز لبس خاتمين فأكثر جميعاً إن لم يخرج عن العادة. انظر: كشف القناع: ٢٧٤/٢.
- (٦) انظر: الفروع: ٤٧٢/٢، والمبدع: ٣٧١/٢، ٣٧٢، والإنصاف: ١٤٤/٣.
- (٧) الياقوت: من الجواهر، أحمره الأحمر الرماني، الواحدة: ياقوتة. انظر: اللسان: ١٠٩/٢، والقاموس المحيط: ص ٢٠٩.
- (٨) ابن عدي هو: الإمام الحافظ، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن محمد الجرجاني، صاحب كتاب "الكامل" في  
الجرح والتعديل، ولد سنة سبع وسبعين ومائتين من الهجرة، طاف البلاد في طلب العلم، وتوفي سنة خمس وستين وثلاثمائة  
من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٥٤/١٦، وطبقات الحفاظ: ص ٣٨٠، وشذرات الذهب ص ٣٨٠.
- (٩) في الأصل: "عمه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) ما بين المعقوفين: سقطت من الأصل و"ش"، والمثبت من الكامل لابن عدي: ١٧٥/١، والحديث لم أجده في  
ترجمة أحمد بن أبي أحمد، وإنما فيمن ترجم له بعده مباشرة، وهو أحمد بن عبد الله بن حكيم أبو عبد الرحمن  
الفرياباني قال عنه ابن عدي: ١٧٦/١: "يحدث المناكير".
- (١١) فص الخاتم: ما يركب فيه من غيره، وجمعه فصوص. انظر: اللسان: ٦٦/٧، والمصباح المنير: ص ٢٤٥.
- (١٢) النفي: التنحية، يقال: نفاه أي: نحاه. انظر: اللسان: ٣٣٧/١٥، والقاموس المحيط: ص ١٧٢٦.
- (١٣) رواه ابن عدي في الكامل للضعفاء ١٧٦/١ وقال: "هذا الحديث باطل بهذا الإسناد"، وابن الجوزي في الموضوعات،  
كتاب الزينة، باب التختم بالياقوت: ٥٩/٣، وذكر أنه لا أصل له، وقال: "أحمد بن عبد الله الفرياباني كان يروي عن  
الثقات ما ليس من أحاديثهم". وأورده الكناي في تنزيه الشريعة المرفوعة، كتاب اللباس والزينة: ٢٧٠/٢.
- (١٤) انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٠/٢. وقال: يريد أنه إذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به غنى.  
وابن الأثير هو: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني، ولد سنة أربع وأربعين وخمسمائة من

كما أن النار لا تؤثر<sup>(١)</sup> فيه ولا تغيره، وأن من تختتم به أمن الطاعون<sup>(٢)</sup>، وتيسرت [به]<sup>(٣)</sup> أمور المعاش، ويقوي قلبه، وتهايه الناس، وسهل عليه قضاء الحوائج<sup>(٤)</sup>.

وفي كتاب الخصائص لأبي الربيع سليمان<sup>(٥)</sup>: "أن النبي ﷺ أعطى علياً عليه السلام فصاً من ياقوت، وأمره أن ينقش عليه لا إله إلا الله، ففعل وأتى به إلى النبي ﷺ فقال: ألم آمرك أن تنقش عليه لا إله إلا الله فلم زدت محمد رسول الله. فقال: والذي بعثك بالحق ما فعلت إلا بأمر أمرت به. فهبط جبريل عليه الصلاة والسلام وقال: يا محمد الله تعالى يقول لك: أحببتنا<sup>(٦)</sup> فكتببت اسمنا، وكذا أحبيناك<sup>(٧)</sup> فكتبنا اسمك"<sup>(٨)</sup>. كذا بخط حفيد ابن مفلح.

الهجرة، سمع الحديث وقرأ القرآن وأتقن علومه وحررها، وكان مقامه بالموصل، وكان معظماً عند ملوك الموصل، من تصانيفه "جامع الأصول" و"النهاية" توفي سنة ست وستمئة من الهجرة. انظر ترجمته في: سمر أعلام النبلاء: ٤٨٨/٢١، والبداية والنهاية: ٥٩/١٣، وشذرات الذهب: ٢٢/٥.

(١) في الأصل: "تثر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) يشير إلى حديث: "من تختتم بالياقوت الأصفر منع الطاعون" ذكره ابن رجب في أحكام الخواتم: ص ٧٧، وقال: "إسناده ضعيف". والطاعون: المرض العام والرياء الذي يفسد له الهواء فتفسد به الأمزجة والأبدان. انظر: اللسان: ٢٦٧/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥٦٥.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) انظر: المقاصد الحسنة للسخاوي: ص ١٥٤، ومعنى المحتاج: ٣٠/١. وما قيل عن الياقوت يحتاج إلى دليل ولا دليل عليه.

(٥) هو: الإمام العلامة، أبو الربيع سليمان بن موسى بن سالم بن حسان الكلاعي، محدث الأندلس ومن كبار أئمة الحديث، بصيراً به، عارفاً بالجرح والتعديل، وله تصانيف مفيدة في فنون عديدة، ألف كتاب "الاكتفاء في مغازي المصطفى" وله كتاب حافل في معرفة الصحابة والتابعين وغير ذلك، توفي شهيداً سنة أربع وثلاثين وستمئة من الهجرة. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ: ١٤١٧/٤، وسمر أعلام النبلاء: ١٣٤/٢٣، والأعلام: ١٣٦/٣.

(٦) في "ش": "أحببتنا" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب كما في معنى المحتاج: ٣٠/١.

(٧) في "ش": "أحبيناك" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب كما في معنى المحتاج: ٣٠/١.

(٨) لم أقف على تخرج هذا الحديث، وقد ورد في معنى المحتاج: ٣٠/١.

### باب زكاة العروض

وهي ما يعد للبيع والشراء؛ لأجل الربح، فتقوم إذا حال الحول عليها، وأوله من حين بلوغ القيمة نصاباً بالأحظ للمساكين من ذهب أو فضة، فإن بلغت القيمة نصاباً وجب ربع العشر، وإلا فلا،

### باب زكاة العروض<sup>(١)</sup>

قوله: (وهي ما يعد<sup>(٢)</sup> للبيع والشراء لأجل الربح) ولو من نقد<sup>(٣)</sup>. لقوله سبحانه [٦٤/ب] وتعالى: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٤)</sup>. ولا يصير العروض للتجارة إلا بشرطين، أحدهما: أن يملكها بفعله، كبيع ونحوه<sup>(٥)</sup>، أو اكتساب مباح<sup>(٦)</sup>، وقبول هبة، ووصية<sup>(٧)</sup>، بخلاف الإرث<sup>(٨)</sup>. الثاني: أن ينويها للتجارة حال التملك، بأن يقصد التكسب<sup>(٩)</sup> كما يأتي<sup>(١٠)</sup>. صوالحي<sup>(١١)</sup>.

- (١) العروض: جمع عرض - بإسكان الراء - سمي بذلك؛ لأنه يعرض لبيع ويشترى، أو لأنه يعرض ثم يزول. انظر: المطلع: ص ١٣٦، والروض المربع: ص ٢١٠.
- (٢) في الأصل: "تعد"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.
- (٣) النقد: في الأصل: مصدر نقد الدراهم: أي: تميزها وإخراج الزيف منها، وهو هنا بمعنى أحد التقدين: أي: الذهب والفضة. انظر: الروض المربع: ص ٢٠٧، واللسان: ٤٢٥/٣.
- (٤) في الأصل "ش": "وفي" بزيادة "واو"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، ونص الآية: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ سورة المعارج، آية رقم: ٢٤.
- (٥) سورة التوبة، آية رقم: ١٠٣.
- (٦) أي: من معاوضة محضة كالإجارة، والصلح من المال بمال، أو غير محضة كالتكاح، والمطع. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٤٣/١.
- (٧) كالاحتشاش، والاحتطاب، والاصطياد. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٤٣/١.
- (٨) أي: ولو بغير معاوضة. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٤٣/١.
- (٩) فلو ملك العرض بالإرث لم يصير للتجارة وإن نواه؛ لأنه ملكه بغير فعله. انظر: الشرح الكبير: ٥٨/٧.
- (١٠) في الأصل: "التكسب"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١١) وذلك عند قول المصنف: "ومن عنده عروض للتجارة أو ورثه فنواه للثنية ثم نواه للتجارة لم يصير عرضاً بمجرد النية".
- (١٢) انظر: المستوعب: ٣٠٠/٣، والمغني: ٢٥٠/٤، ٢٥١، والشرح الكبير: ٥٦/٧-٥٨، والفروع: ٥٠٥/٢، والمبدع: ٣٧٨/٢، والإنصاف: ١٥٣/٣، ومتن الإرادات: ١٤٠/١.

وكذا أموال الصيارف، ولا عبرة بقيمة آنية الذهب والفضة بل بوزنها، ولا بما فيه صناعة محرمة فيقوم عارياً عنها، ومن عنده عرض للتجارة أو ورثه فنواه للقنية ثم نواه للتجارة لم يصير عرضاً بمجرد النية غير حلي اللبس،

قوله: (وكذا أموال الصيارف<sup>(١)</sup>) لأنها معدة للتجارة، ولا ينقطع الحول بإبدالها<sup>(٢)</sup>،  
لأنه يؤدي إلى سقوط الزكاة في مال ينمو، [أو وجوبها فيما لا ينمو]<sup>(٣)</sup>، وأصول الشرع تقتضي<sup>(٤)</sup> عكسه<sup>(٥)</sup>. م ص<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولا بما فيه صناعة محرمة) كالأمة المغنية، والزامرة، والضاربة بآلة لحو. قوله: (فيقوم عارياً عنها) أي: خالياً عن تلك الصناعة؛ لأنها لا قيمة [لها]<sup>(٧)</sup> شرعاً<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

قوله: (لم يصير عرضاً بمجرد النية) لأن القنية<sup>(١٠)</sup> هي الأصل، فلا تنتقل عنه بمجرد

(١) الصيارف: جمع صيرفي، وهو صراف الدراهم، والصرف: بيع الذهب بالفضة، والفضة بالذهب، وفي تسميته صرفاً قولان: أحدهما: لصرفه عن مقتضى البياعات من عدم جواز التفرق قبل القبض، والبيع نساء. والثاني: من صريفهما، وهو تصريفهما في الميزان. انظر: المطلع: ص ٢٣٩، والقاموس المحيط: ص ١٠٦٩.

(٢) لأنها في حكم الجنس الواحد في ضم بعضها إلى بعض، ولذلك تجزئ زكاة الذهب من الفضة وعكسه. انظر: كشف القناع: ٢/٢٠٦.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش"، وهي مشتقة في دقائق أولي النهى: ١٨٧/٢.

(٤) في الأصل: "يقتضي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أي: أن أصول الشرع تقتضي وجوب الزكاة في مال ينمو، وسقوطها فيما لا ينمو.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ١٨٧/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣/٣٠٠، والفروع: ٢/٣٤١، والمبدع:

٢/٣٠٥، والإنصاف: ٣/٣٢٢، والإقناع للحجاوي: ١/٣٩٤.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٨) أي: صنعة معرفة الغناء لا قيمة لها، وكذا الزامرة، والضاربة على آلة لحو، وكل صناعة محرمة. انظر: كشف

القناع: ٢/٢٧٩.

(٩) انظر: المبدع: ٢/٣٨٠، والإنصاف: ٣/١٥٦، والتوضيح: ١/٤٢٦، ومعونة أولي النهى: ٢/٦٩٨، ودقائق أولي

النهى: ٢/٢٧٢، وكشف القناع: ٢/٢٧٩.

(١٠) القنية: ما اكتسبه الإنسان من مال لنفسه لا للتجارة. انظر: الصحاح: ٦/٢٤٦٧، والمطلع: ص ١٣٦.

## وما استخرج من المعادن

النية لضعفها، وفارق السائمة<sup>(١)</sup>؛ لأن الإسامة شرط دون نيتها، فلا يتنفي الوجوب إلا بانتفاء السوم<sup>(٢)</sup>. م ص<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وما استخرج من المعادن) جمع معدن بكسر الدال. والمعدن: كل متولد في الأرض لا من جنسها<sup>(٤)</sup>. وتسمية المتولد من الأرض معدنا من تسمية الحال باسم المحل، وإلا فحقيقة المعدن يوصف به المستقر فيه<sup>(٥)</sup>. قال ابن الجوزي في التبصرة<sup>(٦)</sup>: وقد أخصيت المعادن، فوجدوها سبعمائة معدن. كذهب، وفضة، وبلور<sup>(٧)</sup>، وعقيق<sup>(٨)</sup>، وزبرجد<sup>(٩)</sup>، وياقوت، ورمصاص، وحديد، وكحل، وزرنيخ<sup>(١٠)</sup>، ومغرة<sup>(١١)</sup>، وزفت<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل: "السامية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد: بـ"فارق السائمة" أي: إذا نوى علفها. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٧٢/٢.

(٢) بخلاف العروض فنية التجارة شرط للوجوب فيها، فإذا نوى القنية زالت نية التجارة، ففات شرط الوجوب. انظر: كشف القناع: ٢٧٨/٢.

(٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٧٢/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٠٢/٣، والمغني: ٢٥٦/٤، ٢٥٧، وشرح الزركشي: ٥١٦/٢، والواضح: ٧٧/٢، ٧٨، والفروع: ٥٠٥/٢، والمبدع: ٣٧٩/٢، وكشف القناع للحجاري: ٢٧٨/٢.

(٤) ولا نبات. انظر: الإقناع للحجاري: ٢٥٦/١، ومنتهى الإرادات: ١٣٦/١.

(٥) انظر في معنى المعدن: اللسان: ٢٧٩/٣، والدر النقي: ٣٤٤/٢، وكشف القناع: ٢٥٦/٢.

(٦) انظر: التبصرة لابن الجوزي: ١٧٨/٢.

(٧) البلور: حجر معروف، وأحسنه ما يجلب من جزائر الزنج. انظر: المصباح المنير: ص ٣٦، وحاشية النجدي: ٤٧٩/١.

(٨) العقيق: حجر يعمل منه الفصوص. انظر: المصباح المنير: ص ٢١٩، وحاشية النجدي: ٤٨٠/١.

(٩) الزبرجد: جوهر، وهو: الزمرد. انظر: اللسان: ١٩٤/٣، والقاموس: ص ٣٦٤.

(١٠) الزرنيخ: فارسي معرب، وهو حجر ملون منه أبيض وأحمر وأصفر، وقيل: هو عنصر شبيه بالفلزات له بريق الصلب ولونه، ومركباته سامة، يستخدم في الطب، وفي قتل الحشرات. انظر: القاموس المحيط: ص ٣٢٢، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٢٠٢/٢.

(١١) المغرة: طين أحمر يصبغ به. انظر: اللسان: ١٨١/٥، والقاموس المحيط: ص ٦١٤.

(١٢) الزفت: القير، ويقال: القطران. انظر: المصباح المنير: ص ١٣٣.

وملح<sup>(١)</sup>، وزئبق<sup>(٢)</sup>، ونفط، وموميا<sup>(٣)</sup>، ونحو ذلك. قال في الرعاية<sup>(٤)</sup>: ورخام، وبرام<sup>(٥)</sup>، وحجر مسن، ونحوها.

وما ورد في حديث: "لا زكاة في حجر"<sup>(٦)</sup> - إن صح - محمول على الأحجار التي لا يرغب فيها عادة، قاله القاضي<sup>(٧)</sup>. قال الإمام أحمد رضي الله عنه<sup>(٨)</sup>: (كل ما)<sup>(٩)</sup> وقع عليه اسم المعدن ففيه الزكاة، حيث كان في ملكه، أو في البراري. من الأرض المباحة<sup>(١٠)</sup>، أو المملوكة لغيره، [٦٥/أ] إن كان المعدن جاريا له مادة<sup>(١١)</sup> لا تنقطع؛ لأنه لا يملك بملك الأرض<sup>(١٢)</sup>، كالماء، بخلاف الجامد<sup>(١٣)</sup>. ح ف وزيادة<sup>(١٤)</sup>.

- (١) في الأصل: "نحل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٢) الزئبق: فارسي معرب، منه ما يستخرج من معدنه، ومنه ما يستخرج من حجارة معدنية بالنار، ودخانها يهرب الحيات والعقارب من البيت. انظر: اللسان: ١٣٧/١٠، والقاموس المحيط: ص ١١٤٨.
- (٣) موميا. معدن في - فروع - ص ٢٥٥، ص ١١٠، ص ١٠٠.
- (٤) انظر قوله في: الفروع: ٤٨٣/٢، والإنصاف: ١٢٠/٣.
- (٥) البرام: حجر معروف بالحجاز واليمن، يتخذ منه البرم، وهي: القدر من هذا الحجر. انظر: اللسان: ٤٥/١٢، والمصباح المنير: ص ٢٩.
- (٦) الحديث رواه ابن عدي في الكامل للضعفاء: ١٦٨١/٥، والبيهقي في السنن، كتاب الزكاة، باب ما لا زكاة فيه من الجواهر غير الذهب والفضة: ١٤٦/٤، وضعفه.
- (٧) انظر قوله في: الفروع: ٤٨٣/٢.
- (٨) انظر قوله في: الفروع: ٤٨٤/٢.
- (٩) في الأصل و"ش": "كلما" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، كما في الفروع ٤٨٤/٢، وكشاف القناع ٥٧/٢.
- (١٠) كالموات. انظر: المستوعب: ٢٧٥/٣.
- (١١) في "ش": "عادة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (١٢) فهو ليس من أجزاء الأرض. انظر: كشاف القناع: ٢٥٨/٢.
- (١٣) فهو لمالك المكان؛ لأنه جزء من أجزاء الأرض، فيملك بملكها، فهو كالتراب والأحجار الثابتة. المغني: ٢٤٥/٤، وكشاف القناع: ٢٥٧/٢.
- (١٤) انظر: المستوعب: ٢٧٣/٣ - ٢٧٥، والمغني: ٢٣٩/٤، ٢٤٥، والفروع: ٤٨٣/٢، ٤٨٤، والإنصاف: ٣/١١٩، ١٢٠، ودقائق أولي النهى: ٢٤٩/٢، ٢٥١، وكشاف القناع: ٢٥٧/٢.

ففيه بمجرد إخراجه ربع العشر، إن بلغت القيمة نصاباً بعد السبك والتصفية.

قوله: (ففيه بمجرد إحرازه<sup>(١)</sup>... الخ) أي: حال إحرازه، أي: تملكه إن كان من أهل وجوبها، ولو صغيراً<sup>(٢)</sup>. وقدر زكاته: ربع العشر؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا<sup>(٣)</sup> مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا<sup>(٤)</sup> لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>. والحديث: "فستلك [المعادن]<sup>(٦)</sup> لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم". رواه مالك في الموطأ<sup>(٧)</sup>. من عين<sup>(٨)</sup> نقد<sup>(٩)</sup>، ومن قيمة غيره<sup>(١٠)</sup>. صوالحي<sup>(١١)</sup>.

قوله: (بعد السبك والتصفية) إن احتاج إليه. ولا تتكرر زكاة معشرات، ولا

(١) قوله: "إحرازه" كذا في الأصل و"ش" ولفظ الدليل: "إخراجه".

(٢) فإن كان كافراً أو مكاتباً أو مديناً بدين ينقص به النصاب، لم تلزمه كسائر الزكوات. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٥٠/٢.

(٣) في الأصل: "وأنفقوا"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "خرج" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) سورة البقرة، آية رقم: ٢٦٧.

(٦) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٧) في الأصل: "المطي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. ونص الحديث: ما رواه مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن غير واحد: "أن رسول الله ﷺ أقطع بلال بن الحارث المزني معادن القبلية، قال: فترك المعادن لا يؤخذ منها إلا الزكاة إلى اليوم". قال أبو عبيد في الأموال: ص ٣٤٧: القبلية: بلاد معروفة في الحجاز. والحديث أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة المعدن: ٢٥٥/١، برقم (٦٥١)، وأبو داود في سننه، كتاب الخراج، باب في إقطاع الأرضين: ص ٣٤٦، برقم (٣٠٦١)، وأبو عبيد في الأموال: ص ٣٤٧، برقم (٨٦٤)، والبيهقي في السنن، كتاب الزكاة، باب زكاة المعدن ومن قال: المعدن ليس ركاز: ١٥٢/٤، وقال الشافعي في الأم: ٤٣/١: "ليس هذا مما يشته أهل الحديث رواية" وقال البيهقي: "هو كما قال الشافعي في رواية مالك"، وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ص ٣٠٧، وفي الإرواء: ٣١٢/٣.

(٨) عين الشيء: نفسه. انظر: المطلع: ص ٦٥.

(٩) أي: ذهب وفضة. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٤٩/٢، والمراد: أن زكاة المعدن إذا كان نقدًا: ربع عشر عينه.

(١٠) أي: غير النقد. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٤٩/٢، والمراد: أن زكاة المعدن إذا كان غير نقد: ربع عشر قيمته.

(١١) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥٣/٢-١٥٥، والواضح: ٧٣/٢، ٧٤، والمبدع: ٣٥٨/٢، والإنصاف: ١٢٠/٣،

١٢١، ومعونة أولي النهى: ٦٦٢/٢، ٦٦٣، وغاية المنتهى: ٢٨٨/١.



معدن لعدم النماء، إذا لم يقصد به التجارة<sup>(١)</sup>، وذلك غير نقد<sup>(٢)</sup>. ولا يمنع النمي<sup>(٣)</sup> من استخراج المعدن، ولا زكاة<sup>(٤)</sup>.

[ولا زكاة]<sup>(٥)</sup> فيما يخرج من لؤلؤ ومرجان<sup>(٦)</sup> وعنبر<sup>(٧)</sup>؛ لقول ابن عباس: "ليس في العنبر شيء إنما هو شيء دسره"<sup>(٨)</sup> البحر<sup>(٩)</sup>. ولم تأت فيه سنة صحيحة<sup>(١٠)</sup>. ولا زكاة فيما يخرج من البحر من حيوان كصيد بر. صوالحي<sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) فإن قصد به التجارة عند الاستخراج زكاه كلما حال عليه الحول بشرطه. انظر: كشف القناع: ٢٥٩/٢.
- (٢) أي: فتكرر زكاة المعدن إن كان نقداً؛ لأنه معد للنماء. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٥٢/٢.
- (٣) في الأصل: "الذي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٤) أي: ولا زكاة فيما يخرج منه؛ لأنه ليس من أهل الزكاة. انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٢٧/١.
- (٥) ما بين المعقوفين: من "ش".
- (٦) المرجان: نبات حجري متوسط في خلقه بين النبات والمعدن، وقيل: هو صغار اللؤلؤ، وقيل: هو عروق حمر تطلع من البحر كأصابع الكف. انظر: المصباح للنير: ص ٢٩٣، وكشف القناع: ٢٥٩/٢.
- (٧) العنبر: ضرب من الطيب معروف. انظر: المطلع: ص ١٣٣، واللسان: ٦١٠/٤.
- (٨) في "ش": "دثره"، والمثبت من الأصل، وهو الصواب كما في المبدع: ٣٥٩/٢. ودسره: أي: رفعه. انظر: اللسان: ٢٨٤/٤.
- (٩) أخرجه البخاري معلقاً في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما يستخرج من البحر: ص ٢٩٢، ووصله عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الزكاة، باب العنبر: ٦٥/٤، وأبو عبيد في الأموال: ص ٣٥٥، برقم (٨٥٥)، وابن أبي شيبه في مصنفه، كتاب الزكاة، باب من قال: ليس في العنبر زكاة: ١٤٢/٣، والبيهقي في السنن، كتاب الزكاة، باب ما لا زكاة فيه مما أخذ من البحر من عنبر وغيره: ١٤٦/٤، وسنده صحيح. انظر: تلخيص الحبير: ١٧٧/٢.
- (١٠) فالعنبر كان يخرج على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه، ولم يثبت عنه ولا عنهم فيه سنة، فوجب البقاء على أصل عدم الرجوب، كما في سائر المباحات. انظر: معونة أولي النهى: ٦٦٥/٢.
- (١١) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥٥/٢، والمغني: ٢٤٣/٤، ٢٤٤، والمبدع: ٣٥٩/٢، والإنصاف: ١٢١/٣، ١٢٢، ومعونة أولي النهى: ٦٦٤/٢، ٦٦٥، وغاية المنتهى: ٢٨٩/١، وكشف القناع: ٢٥٩/٢، ٢٦٠.

### باب زكاة الفطر

تجب بأول ليلة العيد فمن مات أو أعسر قبل الغروب فلا زكاة عليه، وبعده تستقر في ذمته، وهي واجبة على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته، بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم ودابة وثياب بذلة وكتب علم. وتلزمه عن نفسه وعن من يمونه من المسلمين،

### باب زكاة الفطر<sup>(١)</sup>

اسم مصدر، من قولك: أفطر الصائم إفطاراً. والمراد بها الصدقة عن البدن. وأضيفت إلى الفطر؛ لأنها تجب به<sup>(٢)</sup>، فهو من إضافة الشيء إلى سببه<sup>(٣)</sup>. وفرضت في السنة الثانية عام فرض صوم رمضان<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وتلزمه عن نفسه وعن من يمونه من المسلمين) أي: يقوم بنفسه من زوجة غير ناشز<sup>(٥)</sup>، وقريب، وخادم زوجة<sup>(٦)</sup> إن لزمته مؤنته<sup>(٧)</sup>، وزوجة عبده

(١) الأصل في وجوبها: الكتاب، والسنة، والإجماع: أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وذكر أسمر زبده فصلي ﴿سورة الأعلى، آية رقم: ١٤-١٥ قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز: هو زكاة الفطر. انظر: المغني: ٢٨٢/٤. وأما السنة فمنها: قول ابن عمر رضي الله عنهما: "فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر على الصغير والكبير، والحر والمملوك" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير: ص ٢٩٤، برقم (١٥١٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر على المسلمين من التمر والشعير: ص ٣٨٠، برقم (٩٨٤).

وأما الإجماع فقد قال ابن المنذر في الإجماع: ص ٤٩: "وأجمعوا على أن صدقة الفطر فرض".

(٢) في الأصل: "فيه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) انظر في معنى زكاة الفطر: شرح الزركشي: ٢٢٥/٢، والمبدع: ٣٨٥/٢.

(٤) انظر: تاريخ الطبري: ٤١٨/٢، والبداية والنهاية: ٢٥٥/٣.

(٥) أما الزوجة الناشز فلا تلزمه فطرتها؛ لأنها لا نفقة لها، فهي كالأجنبية. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٨٣/٢.

والناشز: هي من عصت زوجها وامتنعت عليه. انظر: المصباح المنير: ص ٣١٢، والقاموس المحيط: ص ٦٧٨.

(٦) الخادم: واحد الخدم، يقع على الذكر والأنثى، ولا يكون الخادم إلا ممن يجوز له النظر إليها؛ إما امرأة، أو ذو رحم

محرم؛ لأن الخادم يلزم المخدم في غالب أحواله فلا يسلم من النظر. انظر: كشف القناع: ٥٤٤/٥، ٥٤٥.

(٧) فإن كان لامرأته من يخدمها بأجرة فليس على الزوج فطرتها؛ لأن الواجب الأجر دون النفقة، وإن كان الخادم لها،

فإن كانت ممن لا يجب لها خادم، فليس عليه نفقة خادمها ولا فطرتها، وإن كانت ممن يخدم مثلها، فعلى الزوج أن

يخدمها، ثم هو مخير بين أن يشتري لها خادماً، أو يكتري، أو ينفق على خادمها، فإن اختار الإنفاق على خادمها

فعليه فطرتها، وإن استأجر لها خادماً فليس عليه نفقته ولا فطرتها، سواء شرط عليه مؤنته أو لم يشترط؛ لأن المؤنة إذا

فإن لم يجد جميعهم بدأ بنفسه

الحرّة<sup>(١)</sup>، وقريبه الذي يلزمه إعفافه<sup>(٢)</sup>، فتلزمه عن كل من يمونه<sup>(٣)</sup>، ومالك نفع قن<sup>(٤)</sup> فقط، كمن وصى له بنفقه<sup>(٥)</sup> دون رقبته<sup>(٦)</sup>، ومريض لا يحتاج نفقه<sup>(٧)</sup>، وعبد أبى<sup>(٨)</sup>، لا إن شك في [حياته]<sup>(٩)</sup>. صوالحي<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (بدأ (عن نفسه))<sup>(١١)</sup> الحديث: "ابداً بنفسك ثم بمن تعول"<sup>(١٢)</sup>. ولأن نفقة نفسه

كانت أجرة فهي من مال المستأجر. انظر: الشرح الكبير: ٩٠/٧.

(١) لوجوب نفقتها عليه؛ لأنه يلزمه نفقة زوجة من تلزمه مؤنته. انظر: الإقناع للحجاري ٦٦/٢، ودقائق أولي النهى ٢٨١/٢.  
(٢) أي: كفه عن الحرام، وذلك إذا احتاج إلى النكاح بزوجة حرة، أو سرية تعفه. انظر: المطلق: ص ٣٢٢، والإقناع للحجاري: ٦٦/٢.

(٣) في الأصل: "يومنه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) القن: الرقيق الكامل رقه، ولم يحصل فيه شيء من أسباب العتق، ومقدمتها. انظر: المطلق: ص ٣١١.

(٥) في الأصل و"ش": "بنفقه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٢٨١/٢، وكشاف القناع: ٢٨٧/٢.

(٦) لأن نفقته على مالك نفقه، لا على مالك الرقبة، فتلزمه فطرته؛ لأن الفطرة تابعة للنفقة. انظر: كشاف القناع: ٢٨٧/٢.

(٧) لأن عدم احتياجه للنفقة لا للخلل في المقضى لها، فلا يقال هنا إن الفطرة تابعة للنفقة. انظر: كشاف القناع: ٢٨٩/٢.

(٨) أبى: هارب. انظر: الصحاح: ١٤٤٣/٤، والمطلق: ص ٢٣٠.

(٩) ما بين المعرفتين: من "ش". فإن شك في حياته فسقط فطرته؛ لأنه لا يعلم بقاءه، والأصل براءة الذمة، والظاهر: موته، فإن علم سيده حياته بعد ذلك: أخرج لما مضى؛ لأنه بان له وجود سبب الوجوب في الماضي، فوجب الإخراج كمال غائب بانت سلامته. انظر: كشاف القناع: ٢٨٩/٢.

(١٠) انظر: المستوعب: ٣١١/٣، والكافي لابن قدامة: ١٧٢/٢، والمعنى: ٣٠١/٤، وشرح الزركشي: ٥٤١/٢،

والفروع: ٥٢٢/٢، ٥٢٣، والمبدع: ٣٨٧/٢، والإنصاف: ١٦٤/٣.

(١١) قوله: "عن نفسه" كذا في الأصل و"ش"، ونلفظ الدليل: "بنفسه".

(١٢) تعول: أي من يمون وتلزمك نفقته من عيالك، يقال: عال الرجل عياله يعولهم: إذا قام بما يحتاجون إليه من قوت

وكسوة وغيرهما. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٢١/٣، واللسان: ٤٨٦/١١. والحديث قال عنه ابن حجر في

تلخيص الخبير: ١٨٤/٢: "لم أره هكذا بل في الصحيحين من حديث أبي هريرة "أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى

واليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول" الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النفقات، باب وجوب

النفقة على الأهل والعيال: ص ١٠٥٩، برقم (٥٣٥٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة للناس:

ص ٤٠٠، برقم (١٠٤٢)، كما ورد في حديث جابر رضي الله عنه: "أبدأ بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلاهلك"

أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الإبتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة: ص ٣٨٦، برقم (٩٩٧).

فزوجته فرقيقه فأئمه فأبيه فولده فأقرب في الميراث. وتجب على من تبرع بمؤنة شخص شهر رمضان لا على من استأجر أجيراً بطعامه.

مقدمة فكذا فطرهما. م ص<sup>(١)</sup>.

قوله: (فزوجته) لوجوب نفقتها مع اليسار<sup>(٢)</sup> والإعسار<sup>(٣)</sup>، ولتأكدتها؛ لأنها على سبيل المعاوضة<sup>(٤)</sup>. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فرقيقه) لوجوب [٦٥/ب] نفقته مع الإعسار، بخلاف نفقة الأقارب<sup>(٦)</sup>؛ لأنها صلة<sup>(٧)</sup>، ولو مرهونا أو مغصوبا أو غائباً<sup>(٨)</sup> أو لتجارة<sup>(٩)</sup>، لا عبد مأسور فيما يظهر؛ لخروجه عن ملكه. فتنبه. عثمان<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (فأقرب في الميراث) لأنه أولى من غيره. فإن استوى اثنان كالأولاد والأخوة

(١) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٨٢/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣١٤/٣، والشرح الكبير: ٩٣/٧، وشرح الزركشي: ٥٤٢/٢، والمبدع: ٣٨٧/٢.

(٢) اليسار: السعة والغنى. انظر: اللسان: ٢٩٦/٥، والقاموس المحيط: ص ٦٤٣.

(٣) الإعسار: الضيق، وقلة ذات اليد. انظر: اللسان: ٥٦٤/٤.

(٤) فالنفقة على الزوجة مقابل أنها محبوسة لحق الزوج، فيمنعها ذلك من التصرف والكسب، فتجب نفقتها عليه. انظر: دقائق أولي النهى: ٦٤٩/٥. والمعاوضة: ما يبدل في مقابلة غيره. انظر: المطلع: ص ٢١٦، واللسان: ١٩٢/٧.

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٨٢/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣١٤/٣، والمغني: ٣٠٨/٤، والشرح الكبير: ٩٣/٧، والمبدع: ٣٨٧/٢، والتوضيح: ٤٢٩/١، ومعونة أولي النهى: ٧١٠/٢.

(٦) فلا تجب عليه النفقة على الأقارب إلا إذا كان ما ينفق عليهم منه فاضلاً عن نفقة نفسه وزوجته وقنه، إما من ماله وإما من كسبه، فمن لا يفضل عنه شيء لا يجب عليه شيء. انظر: كشف القناع: ٥٦٦/٥.

(٧) في الأصل: "صلية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) لأنه مائل لهم فوجبت فطرهم عليه كالحاضرين. انظر: الشرح الكبير: ١٠٦/٧.

(٩) لأن نفقته واجبة، أشبه عبيد القنية، وزكاة الفطر تجب على البدن، وزكاة التجارة تجب عن القيمة وهي المال. انظر: الشرح الكبير: ٩١/٧.

(١٠) انظر: حاشية النجدي: ٤٩٧/١، وهداية الراغب: ص ٢٣٥، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٣٠٣/٤، ٣٠٤، ٣٠٨، والشرح الكبير: ٩٣/٧، ١٠٦، والمبدع: ٣٨٧/٢، والتوضيح: ٤٢٩/١، ومعونة أولي النهى: ٧١٠/٢، والإقناع للحجاوي: ٤٥١/١.

### فصل [في إخراج زكاة الفطر]

والأفضل إخراجها يوم العيد قبل الصلاة، وتكره بعدها، ويحرم تأخيرها عن يوم العيد مع القدرة ويقضيها، وتجزئ قبل العيد بيومين، والواجب عن كل شخص صاع تمر أو زبيب أو بُر أو شعير أو أقط، ويجزئ دقيق البر والشعير إذا كان وزن الحب، ويخرج مع عدم ذلك ما يقوم مقامه من حب يقتاته كذرة ودخن وبقلا. ويجوز أن تعطى الجماعة فطرتهم لواحد، وأن يعطي الواحد فطرته لجماعة، ولا يجزئ إخراج القيمة في الزكاة مطلقاً،

ولم يفضل إلا صاع: أقرع<sup>(١)</sup>.

### فصل [في إخراج زكاة الفطر]

قوله: (صاع تمر ١٠٠٠ إلخ) وهو: أربعة أمداد بصاعه عليه الصلاة والسلام، وهو: أربع حفنات<sup>(٢)</sup> بكفي رجل معتدل الحلقة<sup>(٣)</sup>. قال القفال الشافعي<sup>(٤)</sup>: والحكمة في إيجاب الصاع: أن الناس غالباً يمتنعون من الكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده، ولا يجد الفقير من يستعمله فيها؛ لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم، والذي يتحصل من الصاع عند جعله خبزاً ثمانية أرطال؛ لأن الصاع خمسة أرطال وتلت، ويضاف إليه من الماء نحو ثلث، فيحصل بذلك كفاية [الفقير]<sup>(٥)</sup> في أربعة أيام في كل يوم رطلان. ح ف.

(١) لعدم المرجح. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٨٣/٢. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣١٤/٣، والمبدع: ٣٨٨/٢، والإنصاف: ١٦٧/٣، والتوضيح: ٤٢٩/١، ومعونة أولي النهى: ٧١١/٢.

(٢) الحفن: أخذك الشيء براحتيك والأصابع مضمومة. انظر: اللسان: ١٢٥/١٣، والقاموس المحيظ: ص ١٥٣٧. (٣) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٥٨١/٢، والمستوعب: ٣٢١/٣، والكافي لابن قدامة: ١٧٤/٢، والشرح الكبير: ١٢٢/٧، وشرح الزركشي: ٥٢٧/٢، والمبدع: ٣٩٤/٢، والإنصاف: ١٧٩/٣، وكشاف القناع: ٢٩١/٢.

(٤) انظر قوله في: إغاثة الطالبين للسيد البكري: ١٧٢/٢، ومعني المحتاج: ٤٠٥/١. والقفال الشافعي حر: محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير، أبو بكر، من أكبر علماء عصره بالفقه والحديث واللغة والأدب، من أهل بلاد ما وراء النهر، وعنه انتشر مذهب الشافعي في بلاده، وله مصنفات عديدة منها: "شرح الرسالة" و"محاسن الشريعة" توفي سنة خمس وستين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: تهذيب الأسماء واللغات: ٢٨٢/٢، وطبقات الشافعية للأسنوي: ٤/٢، وسير أعلام النبلاء: ٢٨٣/١٦.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

ويحرم على الشخص شراء زكاته وصدقته ولو اشتراها من غير من أخذها منه.

قوله: (ويحرم على الشخص... إلخ) أي: يحرم ولا يصح على مزكي ومتصدق: الشراء؛ لحديث عمر: "لا تشتريه"<sup>(١)</sup>، ولا تعد<sup>(٢)</sup> في صدقتك، وإن أعطاكه<sup>(٣)</sup> بديرهم، فإن العائد في صدقته كالعائد في قبضه. متفق عليه<sup>(٤)</sup>. وحسما لمادة استرجاع شيء منها حياء وطمعا في مثلها<sup>(٥)</sup>، أو خوفا أن لا يعطيه بعد<sup>(٦)</sup>. فإن عادت إليه بنحو إرث أو وصية أو دين: [حلت]<sup>(٧)</sup> للخير<sup>(٨)</sup>. م ص<sup>(٩)</sup>.

قوله: (ولو اشتراها<sup>(١٠)</sup> من غير من أخذها منه) غاية لقوله: "ويحرم... إلخ". وهذا مع علمه<sup>(١١)</sup> بذلك.

- 
- (١) في الأصل و "ش": "لا تشتروا" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب وهو لفظ الحديث.
- (٢) في الأصل: "تعدي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٣) في "ش": "أعطاكم"، والمثبت من الأصل، وهو لفظ الحديث.
- (٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب هل يشتري الرجل صدقته: ص ٢٩٠، برقم (١٤٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الخبثات، باب كراهية شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه: ص ٦٦١، برقم (١٦٢٠).
- (٥) في "ش": "فعلها" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب. والمراد أن المتصدق عليه يستحي أن يماكسه في ثمنها، وربما ساعه طمعا بمثلها. انظر: كشف القناع: ٢/٢٤٧.
- (٦) أي: خوفاً منه إذا لم يبعها له أن لا يعود يعطيه في المستقبل. انظر: كشف القناع: ٢/٢٤٧.
- (٧) ما بين المعقوفين: من "ش".
- (٨) فقد أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت: ص ٤٤٣، برقم (١١٤٩): أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن تصدقت على أمتي بجارية، وإنها ماتت، فقال: "وجب أجرك، وردها عليك الميراث"
- (٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٢٣٩، وانظر في ذلك أيضاً: المغني لابن قدامة: ٤/٣١٥، والشرح الكبير: ٧/١٣٨، والإنصاف: ٣/١٨٥.
- (١٠) في الأصل: "اشتريها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١١) في الأصل: "عمله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

### باب إخراج الزكاة

ويجب إخراجها فوراً كالنذر والكفارة وله تأخيرها لزمن حاجة، ولقريب، وجار، ولتعذر إخراجها من النصاب ولو قدر أن يخرجها من غيره،

### باب إخراج الزكاة وما يتعلق به من حكم التعجيل

(يجب إخراجها فوراً) أي: من غير تأخير؛ لأنه ربما يطرأ بالتأخير مانع؛ ولأن الأمر<sup>(١)</sup> المطلق<sup>(٢)</sup> يقتضي الفورية، ولأن<sup>(٣)</sup> حاجة الفقير ناجزة<sup>(٤)</sup>، والتأخير يخل بالمقصود. ومحل وجوب الفورية: إن أمكنه<sup>(٥)</sup> الإخراج بلا ضرر، كخوف رجوع ساع<sup>(٦)</sup>، أو على نفسه، [٦٦/أ] أو ماله، ونحوه، كعميشة<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ولو قدر أن يخرجها من غيره<sup>(٨)</sup>) غاية لقوله: "ولتعذر" فلا يلزمه الإخراج من غير جنس المزكي<sup>(٩)</sup>، وإن فعل: أجزئ. وله تأخيرها إن كان محتاجاً لزكاته إلى ميسرة<sup>(١٠)</sup>(١١).

(١) قوله: "الأمر" بhamsh الأصل.

(٢) أي: الولد في قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ١١٠.

(٣) في الأصل: "لا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) ناجزة أي: حاضرة. انظر: المصباح المنير: ص ٣٠٦، والقاموس المحيط: ص ٦٧٧.

(٥) في "ش": "أمكن"، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٦) فإن خاف رجوع الساعي عليه إذا أخرجها هو بنفسه مع غيبة الساعي فيجوز له تأخيرها. انظر: كشف القناع:

٢/٢٩٤. والساعي هو: من يستعمل على الزكاة، ويتولى إستخراجها من أربابها. انظر: اللسان: ١٤/٣٨٦.

(٧) في "ش": "كعميشته"، والمثبت من الأصل. والمراد: إن كان المالك فقيراً محتاجاً إلى زكاته، تختل كفايته ومعيشته بإخراجها.

انظر: كشف القناع: ٢/٢٩٥. وانظر في هذه المسألة: المغني: ٤/١٤٦، والشرح الكبير: ٧/١٣٩، والفروع: ٢/٥٤٢،

والمبدع: ٢/٣٩٩، والإنصاف: ٣/١٨٦، ١٨٧، والتوضيح: ١/٤٣١، والإقناع للحجاوي: ١/٤٥٥.

(٨) في الأصل: "غير"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) لأن الإخراج من عين المخرج عنه هو الأصل، والإخراج من غيره رخصة، فلا تنقلب تضييقاً. انظر: دقائق أولي

النهى: ٢/٢٩٢.

(١٠) لأنه يجوز تأخير دين الآدمي لذلك، فالزكاة أولى، وتؤخذ منه الزكاة عند يساره لما مضى؛ لزوال العارض. انظر:

كشف القناع: ٢/٢٩٥.

(١١) انظر: التوضيح: ١/٤٣٢، ومعونة أولي النهى: ٢/٧٢٧، والإقناع للحجاوي: ١/٤٥٥، وغاية المنتهى: ١/٣٠١.

ومن جحد وجوبها عالماً كفر ولو أخرجها،

قوله: (ومن جحد<sup>(١)</sup> وجوبها) مسلماً مكلفاً: كفر لردته<sup>(٢)</sup> بتكذيبه لله سبحانه وتعالى، ورسوله عليه الصلاة والسلام، وإجماع<sup>(٣)</sup> الأمة<sup>(٤)</sup>. وهذا إذا جحد وجوب الزكاة على الإطلاق<sup>(٥)</sup>. وأما إن جحدته في مال خاص، ونحوه، فإن كان مجمعا عليه فكذا، وإلا: فلا، كمال<sup>(٦)</sup> صغير، ومجنون<sup>(٧)</sup>، وعروض تجارة<sup>(٨)</sup>، وزكاة فطر<sup>(٩)</sup>، وزكاة<sup>(١٠)</sup>.

(١) جحد: أنكر. انظر: المصباح المنير: ص ٥٢، والدر النقي: ٢/٢٩١.

(٢) الردة: الإتيان بما يخرج به عن الإسلام، إما نطقاً، وإما اعتقاداً، وإما شكاً، وقد يحصل بالفعل. انظر: المطالع ص ٢٥.

(٣) في الأصل: "وتكذيب"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والإجماع لغة: العزم والاتفاق.

واصطلاحاً: اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني. انظر: المختصر في أصول

الفقه: ص ٧٤، والقاموس المحيط: ص ٩١٧.

(٤) فقد أجمعوا على أن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وفرض من فروضه. انظر: الإفصاح: ١/١٩٥.

(٥) في الأصل: "إطلاق"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "كما"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) اختلف العلماء هل يشترط البلوغ والعقل في وجوب الزكاة؟ فقال مالك والشافعي وأحمد: لا يشترط البلوغ ولا

العقل، بل الزكاة واجبة في مال الصبي والمجنون. وقال أبو حنيفة: يشترط ذلك، ولا تجب عنده زكاة في مال صبي

ولا مجنون. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٢/٤٣٥، والإفصاح: ١/١٩٦، وبدائع الصنائع: ٢/٧٩، ٨٢،

وحاشية ابن عابدين: ٣/١٦٢، والكافي لابن عبد البر: ١/٢٨٤، وبداية المجتهد لابن رشد: ص ٢٠٤، والأم:

٢/٢٧، والمجموع: ٥/٢١٥، والمستوعب: ٣/١٧٤، والمغني: ٤/٦٩.

(٨) أجمع الأئمة الأربعة على وجوب زكاة العروض، وخالفهم بعض المتأخرين من أهل الظاهر، فقالوا: لا زكاة فيها أصلاً.

انظر: الإفصاح: ١/٢٠٨، وبدائع الصنائع: ٢/١٠٩، ١١٠، والكافي لابن عبد البر: ١/٢٩٨، وبداية المجتهد: ص ٢٢٥،

والأم: ٢/٤٦، والمجموع: ٦/٥٠، والمغني: ٤/٢٤٩، والمستوعب: ٣/٢٩٦، والمحلى لابن حزم: ٦/١١٤.

(٩) فقد ذهب مالك والشافعي وأحمد: على أن زكاة الفطر فرض، وذهب أبو حنيفة: إلى أنها واجبة وليست بفريضة،

بناء على أصله أن الواجب: ما ثبت بدليل مظنون، والفرض: ما ثبت بدليل مقطوع، ومن آثار هذه التفرقة: أن جاحد

الفرض يكفر، وأما جاحد الواجب فلا يكفر، وذهب بعض المتأخرين من أصحاب مالك إلى أنها سنة مؤكدة. انظر:

بدائع الصنائع: ٢/١٩٧، وحاشية ابن عابدين: ٣/٢٨٠، والكافي لابن عبد البر: ١/٣٢٤، وبداية المجتهد: ص ٢٢٣،

والأم: ٢/٦٣، والمجموع: ٦/٤٠، والمغني: ٤/٢٨١، والواضح: ٢/٨٥، وفقه الزكاة للقرضاوي: ٢/٩١.

(١٠) في الأصل: "زكاة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.



ومن منعها بخلاً أو قهاوناً أخذت منه وعزر، ومن ادعى إخراجها أو بقاء الحول أو نقص النصاب أو زوال الملك صدق بلا عيب، ويلزم أن يخرج عن الصغير والمجنون وليهما، ويسن إظهارها وأن يفرقها ربها بنفسه ويقول عند دفعها: اللهم اجعلها مغنماً ولا تجعلها مغرمًا، ويقول الآخذ: آجرك الله فيما أعطيت وبارك لك فيما أبقيت وجعله لك طهوراً.

العسل<sup>(١)</sup>، وما عدا البر والشعير والتمر والزبيب من الحبوب والثمار<sup>(٢)</sup>؛ لأنه مختلف فيه، ولم ينبه على ذلك للعلم به. شرح إقناع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وعزر)<sup>(٤)</sup> أي: عزره إمام، أو عامل في زكاة<sup>(٥)</sup>، وإن لم يمكن<sup>(٦)</sup> أخذها إلا بقتال قوتل وأخذت منه، ولا يكفر بذلك ما لم يحدد كما تقدم<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) اختلف الأئمة الأربعة في زكاة العسل، فقال أبو حنيفة، وأحمد: فيه العشر، وقال مالك، والشافعي: لا يجب فيه شيء. انظر: الإقناع: ص ٢١٥، ورؤوس المسائل في الخلاف: ٤٥٥/٢، وبدائع الصنائع: ١٨٣/٢، وحاشية ابن عابدين: ٢٤١/٣، وبداية المجتهد: ص ٢١٢، والأم: ٣٨/٢، والمستوعب: ٢٧١/٣، والمغني: ١٨٣/٤.

(٢) اختلف الأئمة الأربعة في النبات الذي تجب فيه الزكاة بعد اتفاقهم على الأصناف الأربعة، فعند أبي حنيفة: تجب الزكاة في كل ما أخرجته الأرض إلا الحشيش والخطب والقصب، وعند مالك والشافعي: تجب في كل ما يدخر ويقنت، وعند أحمد: تجب في كل ما يكال ويدخر. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٤٥٠/٢، وبدائع الصنائع: ١٧٨/٢، وحاشية ابن عابدين: ٢٤١/٣، والكافي لابن عبد البر: ٣٠٤/١، والأم: ٣٤/٢، والمجموع: ٣٠٧/٥، والمستوعب: ٢٤٩/٣، والمغني: ١٥٥/٤.

(٣) انظر: كشف القناع: ٢٩٥/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٢٨/٣، والمغني: ٦/٤، والفروع: ٢/٥٤٣، والمبدع: ٤٠٠/٢، والتوضيح: ٤٣٢/١، وغاية المنتهى: ٣٠١/١.

(٤) التعزير في اللغة: المنع ومنه سمي التأديب الذي دون الحد تعزيراً؛ لأنه يمنع الجاني من معاودة الذنب. انظر: المطلع: ص ٣٧٤، والمصباح المنير: ص ٢١١.

(٥) في الأصل: "زكاته"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وقوله: "أو عامل في زكاة" أي: وعزره عامل زكاة لقيامه مقام الإمام فيها. وإنما عزز لتركه الواجب حيث إن منعها بخلاً أو قهاوناً معصية لا حد فيها ولا كفارة. انظر: كشف القناع: ٢٩٦/٢.

(٦) في الأصل: "يكن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: ص ٢٤٥.

(٨) انظر: المستوعب: ٣٢٨/٣، ٣٢٩، والمغني: ٧/٤، والفروع: ٥٤٣/٢، ٥٤٤، والمبدع: ٤٠٠/٢، والإنصاف: ١٨٨/٣، والتوضيح: ٤٣٢/١، وغاية المنتهى: ٣٠٢/١.

## فصل

## [في النية عند إخراج الزكاة]

ويشترط لإخراجها نية من مكلف، وله تقديمها بيسير، والأفضل قرنها بالدفع، فينوي الزكاة أو الصدقة المفروضة، ولا يجزئ إن نوى صدقة مطلقة، ولو تصدق بجميع ماله، ولا تجب نية الفرضية ولا تعيين المال المزكي عنه، وإن وكل في إخراجها مسلماً أجزأت نية الموكل مع قرب الإخراج، وإلا نوى الوكيل أيضاً.

## فصل

## [ في النية عند إخراج الزكاة ]

قوله: (ويشترط لإخراجها نية) لحديث: "إنما الأعمال بالنيات"<sup>(١)</sup>، وتكرر وجوبها<sup>(٢)</sup>؛ ولكون الصرف إلى الفقراء<sup>(٣)</sup> له جهات من زكاة، وكفارة، ونذر، وصدقة تطوع<sup>(٤)</sup>، فاعتبرت نية التمييز، إلا إن أخذت قهراً<sup>(٥)</sup>، أو لغية مال<sup>(٦)</sup>، أو لتعذر المال عن ربه بأخذ الساعي لها<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

قوله: (من مكلف) أي: <sup>(٩)</sup> ويشترط أن يكون إخراجها من مكلف، وهو: غير الصغير والمجنون؛ لأن وليهما ينوي عنهما<sup>(١٠)</sup>. وفي توكيل<sup>(١١)</sup> للمميز في إخراج الزكاة:

(١) سبق تخريجه: ص ١١٨.

(٢) فافتقرت إلى تعيين النية، كالصلاة. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٩٦/٢.

(٣) في الأصل: "الفقري" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) صدقة التطوع: ما دفع لمحض التقرب إلى الله بإعطاء محتاج. انظر: المطلع: ص ٢٩١.

(٥) أي: إن أخذ الإمام الزكاة قهراً لامتناع رب المال: كفت نية الإمام دون نية رب المال وأجزأته ظاهراً، فلا يطالب

بها بعد، ولا تجزئه باطنياً لعدم النية. انظر: كشف القناع: ٣٠١/٢.

(٦) بأن يغيب ماله فتؤخذ منه الزكاة حيث وجد، وتجزئ بلا نية، كماخوذة قهراً. انظر: دقائق أولي النهى ٢٩٧/٢.

(٧) أي: تجزئ رب المال بلا نية ظاهراً وباطناً بأخذ الساعي لها، لتعذر الوصول لرب المال بحبس، ونحوه، كأسر.

انظر: كشف القناع: ٣٠١/٢.

(٨) انظر: الكافي لابن قدامة ١٧٩/٢، والفروع: ٥٤٣/٢، والمبدع: ٤٠٤/٢، ٤٠٥، والإنصاف: ١٩٣/٣-١٩٦.

(٩) قوله: "أي" سقطت من "ش".

(١٠) انظر: التوضيح: ٤٣٢/١، ومعونة أولي النهى: ٧٣٦/٢، والإقناع للحجاوي: ٤٥٧/١.

(١١) التوكيل لغة: التفويض. واصطلاحاً: استنابة جائر التصرف مثله فيما تدخله النيابة. انظر: المصباح

المنير: ص ٣٤٥، والروض المربع: ص ٣٩٢.

والأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده، ويحرم نقلها إلى مسافة قصر وتجزئ،

خلاف، حزم<sup>(١)</sup> في الإقناع<sup>(٢)</sup> بصحته تبعا للإنصاف<sup>(٣)</sup>، وصوب في تصحيح الفروع<sup>(٤)</sup> عدمها، وظاهر شرح المنتهى للمؤلف<sup>(٥)</sup>: الجري على ما في تصحيح الفروع، وهو أولى؛ لتأخره عن الإنصاف، ولو قيل بجوازه مع القرب دون البعد<sup>(٦)</sup>، لم يبعد<sup>(٧)</sup>. عثمان<sup>(٨)</sup>.

قوله: (والأفضل [٦٦/ب] جعل زكاة كل مال في فقراء بلده)<sup>(٩)</sup> لعموم قول معاذ حين بعث إلى عمر رضي الله عنهما صدقة من اليمن، فأنكر ذلك عمر وقال: [ألم]<sup>(١٠)</sup> أبعثك لتأخذ من أغنياء الناس فتردها في فقرائهم. فقال معاذ: ما بعثت إليك بشيء وأنا<sup>(١١)</sup> أجد من يأخذه مني. رواه أبو عبيد<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل: "حزم به" بزيادة كلمة "به".

(٢) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٥٩/١ حيث قال: "ويصح توكيل المميز في دفع الزكاة".

(٣) فقد قال المرداوي في الإنصاف: ١٩٨/٣: "والأولى الصحة؛ لأنه أهل للعبادة".

(٤) فقد قال المرداوي في تصحيح الفروع: ٥٥٠/٢: "وفي صحة توكيل مميز وجهان -يعني في إخراج الزكاة- أحدهما: لا تصح، وهو الصواب".

(٥) انظر: معونة أولى النهى: ٧٤٠/٢.

(٦) أي: يجوز توكيل مميز مع قرب زمن إخراج من زمن توكيل؛ لأن الموكل هو الذي عليه الفرض، وتأخير الأداء عن النية بالزمن اليسير جائز. انظر: معونة أولى النهى: ٧٤٠/٢.

(٧) ووافقه الشيخ ابن عثيمين في حاشيته على الروض المربع حيث قال ص ٢١٧: "وقياس للمذهب: الصحة حيث قرب الزمن؛ لأنه لا يحتاج إلى نية الوكيل حينئذ، وعدمها إن بعد الزمن؛ لاشتراط النية من الوكيل حينئذ، وغير المكلف ليس أهلا لها".

(٨) انظر: حاشية النجدي: ٥٠٦/١.

(٩) أي: بلد المال، ولو تفرق ماله أو كان المالك بغير بلد المال. انظر دقائق أولى النهى: ٢٩٩/٢. والمراد: أن له نقل زكاة إلى دون مسافة قصر من بلد المال؛ لأنه في حكم بلد واحد، وتفرقتها في فقراء بلده أفضل من نقلها إلى غيره مما دون المسافة. انظر: كشاف القناع: ٣٠٣/٢.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١١) في الأصل: "أن"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) الحديث أخرجه أبو عبيد في الأموال: ص ٥٨٩، برقم (١٩١٢) وضعف إسناده الألباني في الإرواء: ٣٤٦/٣. وأبو عبيد هو: القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي، الإمام المشهور، ثقة فاضل، من أئمة الاجتهاد، ولد سنة سبع

## ويصح تعجيل الزكاة لحولين فقط،

صوالحي<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويصح تعجيل الزكاة<sup>(٢)</sup>) أي: إخراجها قبل وجوبها<sup>(٣)</sup>. وظاهره: من مالك، وولي، صححه ابن نصر الله<sup>(٤)</sup>، وصوبه في تصحيح الفروع<sup>(٥)</sup>، وخالف<sup>(٦)</sup> في الإقناع<sup>(٧)</sup>، فحزم بأنه لا يجوز للولي تعجيل زكاة المولى عليه. عثمان<sup>(٨)</sup>.

=

وخمسين ومائة من الهجرة، مصنف، له كتاب "الأموال"، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين من الهجرة بمكة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٠، والتقريب: ص ٤٥٠، وشذرات الذهب: ٥٤/٢.

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٩٠/٢، والشرح الكبير: ١٧٥/٧، والفروع: ٥٥٩/٢، والمبدع: ٤٠٧/٢، والإنصاف: ٢٠٠/٣، والتوضيح: ٤٣٣/١، وغاية المنتهى: ٣٠٦/١.

(٢) لما روى علي بن أبي طالب: "أن العباس بن عبد المطلب سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل فرخص له في ذلك" أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب تعجيل الزكاة قبل أن يحل: ص ١٩٥، برقم (١٧٩٥)، وأبو داود في سننه، كتاب الزكاة، باب في تعجيل الزكاة: ص ١٩٢، برقم (١٦٢٤)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في تعجيل الزكاة: ص ١٣١، برقم (٦٧٨) وحسنه الألباني في الإرواء: ٣٤٦/٣.

(٣) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٥١٧/٢، والمغني: ٧٩/٤، والشرح الكبير: ١٧٩/٧، والفروع: ٥٧١/٢، والمبدع: ٤١٠/٢، والتوضيح: ٤٣٥/١.

(٤) قال محقق حاشية النجدي: ٥١١/١: جاء في هامش "ش" ما نصه: "قوله "صححه ابن نصر الله"، أقول: الذي رأيته في حاشية ابن نصر الله على "الفروع" ما لفظه: قوله: "وهل للولي رب المال أن يعجل زكاته؟ فيه وجهان: أحدهما: لا". انتهى. وفي "تصحيح الفروع" ذكر وجهين: الأول: يجوز، ذكره عن جماعة، والثاني: لا يجوز وصوبه، ونقل كلام ابن نصر الله وتصحيحه عدم الجواز فيكون المحشي أخطأ في النقل عنهما جميعاً، إلا أنه قلد في النقل منصور البهوتي في "شرح الإقناع" وكان منصور وقعت له نسخة، فنقل عنهما بخلاف الصواب، فتفطن له. محمد السفاريني".

(٥) جاء في تصحيح الفروع: ٥٧٢/٢: "هل للولي رب المال أن يعجل زكاته؟ فيه وجهان، ثم قال: أحدهما: يجوز، وقال: والوجه الثاني: لا يجوز، وهو الصواب، وصححه ابن نصر الله في حواشيه".

(٦) لما أُلِّمَّا لم يقولوا بصحة تعجيل الولي للزكاة فيظهر: أن الإقناع موافق لهما وهو غير ما نقله المؤلف إلا أنه قلد في النقل عثمان النجدي في حاشية المنتهى.

(٧) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٦١/١. حيث قال: "وليس للولي رب المال أن يعجل زكاته".

(٨) انظر: حاشية النجدي: ٥١١/١.

إذا كمل النصاب لا منه للحولين، فإن تلف النصاب أو نقص وقع نفلاً.

قوله: (إذا كمل النصاب) لا عما يستفيدة<sup>(١)</sup>. وإذا تم<sup>(٢)</sup> الحول والنصاب ناقص قدر ما عجله: صح، وأجزأه<sup>(٣)</sup>. ولا يستحب التعجيل<sup>(٤)</sup>. وأما التعجيل قبل أن يكمل النصاب: لا يجوز؛ لأنه سبب للزكاة. عثمان<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: عما يستفيدة النصاب؛ لأنه لم يوجد، فقد عجل زكاة عما ليس في ملكه. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٠٣/٢.

(٢) في الأصل: "أتم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) أي: صح تعجيله، وأجزأ المعجل؛ لأن حكم المعجل حكم الموجود في ملكه يتم النصاب به. انظر: دقائق

أولي النهى: ٣٠٣/٢.

(٤) وقال في الفروع: ٥٧١/٢: "يتوجه احتمال: تعتبر المصلحة"، وقال في الإنصاف ٢٠٤/٣: تعليقاً على ما جاء

في الفروع: "وهو توجيه حسن".

(٥) انظر: هداية الراغب: ص ٢٣٨. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٣٥/٣، والكافي لابن قدامة: ١٨١/٢، ١٨٢،

والمغني: ٨٠/٤، ٨١، والفروع: ٥٧١/٢، ٥٧٢، والمبدع: ٤٠٠/٢-٤١٢، والتوضيح: ٤٣٥/١.

## باب أهل الزكاة

وهم ثمانية:

## باب أهل الزكاة

أي: آخذي<sup>(١)</sup> الزكاة، وما يتعلق بذلك من بيان شروطهم، وقدر ما يعطاه كل واحد، وصدقة التطوع. ش ع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وهم<sup>(٣)</sup> ثمانية) أصناف فلا يجوز صرفها لغيرهم، كبناء مساجد وتكفين موتى ووقف مصاحف، وغيرها؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ الآية<sup>(٤)</sup>. وكلمة "إنما" تفيد الحصر، أي: تثبت المذكورين<sup>(٥)</sup> وتنفي ما عداهم<sup>(٦)</sup>، وكذلك تعريف "الصدقات" بأل تستغرقها. فلو جاز صرف شيء إلى غير الثمانية لكان لهم بعضها، لا كلها<sup>(٨)</sup>.

وقال ابن نصر الله<sup>(٩)</sup>: لو فقدت الأصناف الثمانية فهل يسقط وجوبها، أو إنما يسقط الأداء خاصة ؟ لأن الأصناف شرط للأداء، لا للوجوب؛ لأن [٦٧/أ] إيجابها<sup>(١٠)</sup> - وإن كانت حكمته إغناء الأصناف - فإنما شرع لأمر عام لا يختلف [حكمه]<sup>(١١)</sup>

(١) في الأصل "ش": "أخذ" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٢) انظر: كشف القناع: ٣١٢/٢.

(٣) في الأصل: "هو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) المراد بالصدقات هنا: الزكاة المفروضة دون غيرها من صدقة التطوع والكفارات والנדور. انظر: المغني: ٣٠٦/٩.

(٥) سورة التوبة، آية رقم: ٦٠. وتامها: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(٦) أي: المذكورين في الآية.

(٧) لأنها مركبة من حرفي نفي وإثبات. انظر: الشرح الكبير: ٢٠٦/٧.

(٨) انظر: المغني: ٣٠٦/٩، والشرح الكبير: ٢٠٥/٧، ٢٠٦، والفروع: ٥٨٧/٢، واللبس: ٤١٥/٢، والإنصاف: ٢١٨/٣، وكشف القناع: ٣١٢/٢.

(٩) انظر قوله في: حاشية ابن قاسم: ٣٠٨/٣.

(١٠) في الأصل "إيجابها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

الأول: الفقير، وهو من لم يجد نصف كفايته.

لقد ما شرع لسببه، <sup>(١)</sup> كالقصر في حق من سافر فلم يجد مشقة. فيبقى الوجوب في ذمته متى وجد مستحقه دفعه إليه. ح ف باختصار.

قوله: (وهو: من لم يجد نصف كفايته) يعني: أن الفقير من لم يجد شيئاً البتة، أو لم يجد نصف كفايته مع عائلته سنة. فهو أشد حاجة من المسكين؛ لأن الله سبحانه وتعالى بدأ به <sup>(٢)</sup>، وإنما يبدأ بالأهم فالأهم، ولاشتقاق الفقر من فقر الظهر، بمعنى مفقور <sup>(٣)</sup>. وقال تعالى في حق المسكين: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾ <sup>(٤)</sup> فأخبر تعالى أن لهم سفينة. وقد سأل النبي ﷺ المسكينة <sup>(٥)</sup> واستعاذ من الفقر <sup>(٦)</sup>. وأما قوله تعالى: ﴿وَأَوْ

(١) في الأصل "ش": "سببه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في حاشية ابن قاسم: ٣٠٨/٣.

(٢) أي: في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ سورة التوبة، آية رقم: ٦٠.

(٣) المفقور هو: الذي نزع فترة ظهره، فانقطع صلبه. انظر: الشرح الكبير: ٢٠٨/٧، واللسان: ٦٢/٥.

(٤) سورة الكهف، آية رقم: ٧٩.

(٥) فقد جاء في الحديث أنه ﷺ قال: "اللهم أحيني مسكيناً، وأمتني مسكيناً، واحشرنى في زمرة المساكين" أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزهد، باب بحالة الفقراء: ص ٤٤٦، برقم (٤١٢٦)، والترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم: ص ٣٨٧، برقم (٢٣٥٢) وقال: "هذا حديث غريب"، والحاكم في المستدرک، كتاب الرقائق: ٣٢٢/٤، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ورافقه الذهبي، وقال الألباني في الإرواء: ٣٦١/٣ معلقاً على حكم الحاكم والذهبي وغيره: "هذا عجيب منهم". وأورده ابن الجوزي في الموضوعات: ١٤١/٣، والكناني في تنزيه الشريعة: ٣٠٤/٢، وقال الحافظ السخاوي في المقاصد: ص ٨٥: "ومع وجود هذه الطرق وغيرها مما تقدم لا يحسن الحكم عليه بالوضع"، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ١٢/٧ وقال: "فهو إن صح طريقه سرفه نظر - أنه لم يسأل المسكينة التي يرجع معناها إلى القلة، وإنما سأل المسكينة التي يرجع معناها إلى الإغيات والتواضع". وقال الحافظ في تلخيص الحبير: ١٠٩/٣ بعد أن ضعف إسناده: "أسرف ابن الجوزي فذكر هذا الحديث في الموضوعات". وقال الألباني في الإرواء: "والخلاصة أن جميع طرق هذا الحديث لا تخلو من قاذح إلا أن مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً"، ثم قال: "والحديث لم ينزل إلى مرتبة الضعف كما توهم بعضهم، وإنما إلى مرتبة الحسن".

(٦) فقد جاء في الحديث أنه ﷺ قال: "أعوذ بك من فتنة الفقر" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب التعوذ من المأثم والمغرم: ص ١٢٢٣، برقم (٦٣٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الذكر والدعاء، باب التعوذ من شر الفتن وغيرها: ص ١٠٨٥، برقم (٥٨٩).

الثاني: المسكين، وهو من يجد نصفها أو أكثرها.

مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ﴿١﴾ وهو المطروح في التراب؛ لشدة حاجته<sup>(٢)</sup>.

فأجيب عنه: بأنه يجوز التعبير<sup>(٣)</sup> عن الفقير بالمسكين مطلقاً. صوالحي وزيادة<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وهو: من يجد نصفها أو أكثرها) من كسب وغيره<sup>(٥)</sup>. ومن ملك نصاباً فأكثر وكان لا يقوم بكفايته وكفاية عياله: فليس بغني<sup>(٦)</sup>، فيأخذ تمام كفايته من الزكاة. قال الإمام أحمد رحمه الله<sup>(٧)</sup>: لو كان له ضيعة<sup>(٨)</sup> أو عقار<sup>(٩)</sup> يستغله<sup>(١٠)</sup> عشرة آلاف فأكثر لا يكفيه: يأخذ من الزكاة. فيعطيان تمام كفايتهما مع عائلتهما سنة كاملة<sup>(١١)</sup>. وإن تفرغ لطلب العلم الشرعي من له قدرة على الكسب وتعذر الجمع بينهما: أعطي من الزكاة.

(١) سورة البلد، آية رقم: ١٦.

(٢) في الأصل: "حاجة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وانظر في معنى الآية: تفسير الطبري: ٢٠٤/٣٠، وتفسير ابن كثير: ٤٣٠/٨.

(٣) في "ش": "التفسير"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٤) انظر: المقنع لابن البناء: ٨٦٨/٢، ٨٦٩، والمغني: ٣٠٦/٩-٣٠٨، والشرح الكبير: ٢٠٦/٧-٢٠٩، والمبدع: ٤١٥/٢، ٤١٦، ومعونة أولي النهى: ٧٥٧/٢، ٧٥٨، وغاية المنتهى: ٣٠٨/١، ٣٠٩، ودقائق أولي النهى: ٣٠٧/٢، وكشاف القناع: ٣١٢/٢، ٣١٣.

(٥) والمسكين في اللغة: مأخوذ من السكون وهو ضد الحركة؛ لأنه أسكنته الحاجة. انظر: اللسان: ٢١١/١٣، ودقائق أولي النهى: ٣٠٨/٢.

(٦) في الأصل: "يغني"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر قوله في: الفروع: ٥٨٨/٢.

(٨) الضيعة: الحرفة والصناعة، وعند الحاضرة: مال الرجل من النخل والكرم والأرض. انظر: المصباح المنير: ص ١٨٩، واللسان: ٢٣٠/٨.

(٩) في الأصل و"ش": "عقاراً"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. والعقار: كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل والأرض، والجمع: عقارات. انظر المصباح المنير: ص ٢١٨، واللسان: ٥٩٧/٤.

(١٠) في الأصل، و"ش": "يستغلها" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. ويستغله: أي: يأخذ غلته، وهي: الدخل الذي يحصل من الزرع والثمر واللبن والإجارة والتاج ونحو ذلك. انظر: اللسان: ٥٠٤/١١.

(١١) لأن وجوب الزكاة يتكرر بتكرار الحول، فينبغي أن يأخذ ما يكفيه إلى مثله، ويعتبر كمال الكفاية لهما ولعائلتهما؛ لأن كل واحد من عائلته مقصود دفع حاجته فيعتبر له ما يعتبر للمنفرد. انظر: معونة أولي النهى: ٧٥٨/٢.



الثالث: العامل عليها، كجواب وحافظ وكاتب وقاسم. الرابع: المؤلف، وهو السيد المطاع في عشيرته ممن يرجى إسلامه، أو يخشى شره،

(لا إن)<sup>(١)</sup> تفرغ للعبادة؛ لأن نفعها مقصور عليه، [٦٧/ب] بخلاف العلم<sup>(٢)</sup>. والغنى هنا: ما يحصل به الكفاية. فإذا لم يكن محتاجاً: حرمت عليه، وإن لم يملك شيئاً. وإن كان محتاجاً: حلت له، ولو ملك نصاباً فأكثر. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الرابع: المؤلف) بمعنى أنه مؤلف<sup>(٤)</sup> في نفسه، ويؤلف<sup>(٥)</sup> غيره، فسمي مؤلفاً باعتبار كون التأليف واقع عليه.

قوله: (أو يخشى شره) ولو مسلماً<sup>(٦)</sup>، كما في الإقناع<sup>(٧)</sup>. وظاهره: ولو امرأة كبلقيس<sup>(٨)</sup>، والعقورة<sup>(٩)</sup>، وملكة فارس<sup>(١٠)</sup>. وفي الإقناع<sup>(١١)</sup>: لا يحل للمؤلف المسلم ما

(١) في الأصل: "لأنه"، وهو تحريف، والثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) لتعدي نفعه. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٠٩/٢.

(٣) انظر: المغني: ٣٠٨/٩-٣١٠، والشرح الكبير: ٢٠٩/٧، ٢١٣، ٢١٨، والمبدع: ٤١٦/٢، والإنصاف: ٢١٧/٣،

٢١٨، ٢٢١، ومعونة أولي النهى: ٧٥٨/٢-٧٦١، وغاية المنتهى: ٣٠٨/١، ودقائق أولي النهى: ٣٠٨/٢، ٣٠٩،

وكشاف القناع: ٣١٣/٢، ٣١٤.

(٤) المؤلف: المستمال قلبه بالإحسان والمودة. انظر: المصباح للنير: ص ١٥.

(٥) في الأصل: "ويؤلف في"، بزيادة "في".

(٦) كالخوارج ونحوهم، فيعطون منها ليكفروا شرهم عن المسلمين. انظر: المستوعب: ص ٣٥١.

(٧) انظر: الإقناع للحجاري: ٤٧١/١ حيث قال: "أو كف شره كالخوارج ونحوهم".

(٨) هي: بلقيس بنت اليسرج وقيل: شرحبيل بن ذي جدن بن اليسرج بن الحارث بن قيس بن صيفي بن سبأ بن

يعرب بن قحطان، ملكة سبأ، كان أبوها من أكابر الملوك، ذكر الله تعالى قصتها مع سليمان عليه السلام في سورة

النحل، سارت إلى سليمان عليه السلام بغير حرب ولا قتال، وأسلمت وحسن إسلامها. انظر قصتها مع سليمان

عليه السلام في: تاريخ الطبري: ٤٨٩/١، والبداية والنهاية: ١٩/٢، ٢٠.

(٩) كذا في الأصل و"ش"، وفي حاشية النجدي: ٥١٨/١ "الفقورة"، ولم يتبين لي من هي.

(١٠) لم يتبين لي من هي.

(١١) انظر: الإقناع للحجاري: ٤٧٢/١.

يأخذه إن أعطي ليكيف شره، كالهديّة للعامل، وإلا: حل<sup>(١)</sup>. عثمان<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو يرجي بعطيته قوة إيمانه<sup>(٣)</sup>) أو إسلام نظيره<sup>(٤)</sup>؛ لقول ابن عباس<sup>(٥)</sup> رضي الله عنهما<sup>(٦)</sup>. أو يرجي بعطيته إسلام نظيره؛ لإعطاء أبي بكر رضي الله عنه ذلك<sup>(٧)</sup>.  
صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: وإن لم يكن أعطي ليكيف شره، كان أعطي ليقوى إيمانه أو إسلام نظيره، أو نصحه في الجهاد، أو الدفع عن المسلمين ونحوه: حل له ما يأخذه، كباقي أهل الزكاة. انظر: كشف القناع: ٣٢١/٢.

(٢) انظر: حاشية النجدي: ٥١٨/١، ٥١٩، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٣١/٧، والفروع: ٦١١/٢، والإنصاف: ٢٢٨/٣، وغاية المنتهى: ٣١٠/١.

(٣) في الأصل: "إيمانا"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) النظر: المثل المساوي، ويجمع: نظراء. انظر: المصباح المنير: ص ٣١٥، واللسان: ٢١٩/٥. والمراد بذلك أن يكون قوم من سادات المسلمين لهم نظراء من الكفار، ومن المسلمين الذين لهم نية حسنة في الإسلام، فإذا أعطوا رجي إسلام نظرائهم وحسن نياهم. انظر: المغني: ٣١٧/٩.

(٥) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في كشف القناع: ٣٢١/٢، ودقائق أولي النهى: ٣١٣/٢. وقد قال ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ﴾: "هم قوم كانوا يأتون رسول الله ﷺ قد أسلموا، وكان رسول الله ﷺ يرضخ لهم من الصدقات، فإذا أعطاهم من الصدقات، فأصابوا منها خيراً، قالوا: هذا دين صالح، وإن كان غير ذلك، عابوه وتركوه" أخرجه الطبري في تفسيره: ١٦١/١٠. فيكون قول ابن عباس رضي الله عنهما - تعليقاً على قوله: "أو يرجي بعطيته قوة إيمانه".

(٦) في الأصل: "رضي الله عنه" والمثبت من "ش".

(٧) وذلك: "أن عدي بن حاتم جاء إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه بثلاثمائة من الإبل من صدقات قومه، فأعطاه أبو بكر منها ثلاثين بغيراً وأمره أن يلحق بخالد بن الوليد من أطاعه من قومه، فجاءه بزهاء ألف رجل وأبلى بلاء حسناً". أورده الشافعي في الأم: ٨٥/٢ بدون إسناد، ورواه عن الشافعي البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصدقات، باب من يعطى من المؤلفة قلوبهم من سهم الصدقات: ١٩/٧، ٢٠، وقال: "لكن ليس في الخبر من أين أعطاه إياها، غير أن الذي يكاد أن يعرف بالاستدلال بالأخبار والله أعلم أنه أعطاه إياه من سهم للمؤلفة فلما زاده ليرغبه فيما صنع، وإما أعطاه ليتألف به غيره من قومه". وقال الحافظ في تلخيص الحبير: ١١٣/٣: "وذكر أبو الربيع بن سالم في السيرة أن عدياً لما أسلم وأراد الرجوع إلى بلاده، اعتذر إليه رسول الله ﷺ من الزاد، وقال: ولكن ترجع فيكون خيراً، فلذلك أعطاه الصديق ثلاثين من إبل الصدقة".

(٨) انظر: المستوعب: ٣٥١/٣، والمغني: ٣١٧/٩، والشرح الكبير: ٢٣٤/٧، والفروع: ٦١١/٢، والمبدع: ٤٢٠/٢، ومعونة أولي النهى: ٧٦٥/٢، ٧٦٦.

أو جبايتها ممن لا يعطيها. الخامس: المكاتب. السادس: الغارم، وهو من تدين للإصلاح بين الناس،

قوله: (أو جبايتها ممن لا يعطيها) أي: ومن أجل جباية الزكاة ممن لا يعطيها إلا بالسخوف أو التهديد<sup>(١)</sup>، أو لأجل دفع ضرر عن المسلمين<sup>(٢)</sup>. ويعطى بقدر ما يحصل به التأليف<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (السادس: الغارم... الخ) وهو ضربان:

الأول: (من تدين (لأجل الإصلاح)<sup>(٥)</sup> بين الناس) من أهل القرى أو القبائل، ولو من أهل الذمة، سواء كان التشاجر في دماء أو أموال، فيتوسط الرجل بينهم<sup>(٦)</sup>؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>. وكذا من تدين دية<sup>(٨)</sup> بسبب إتلاف نفس، أو مالا بسبب<sup>(٩)</sup> إتلاف مال، أو غبا<sup>(١٠)</sup> لتسكين الفتنة، ولو كان غنيا<sup>(١١)</sup>، ما لم يكن دفعها من ماله فليس له الأخذ منها<sup>(١٢)</sup>، [أ/٦٨] وكذا من

(١) كقوم في طرف بلاد الإسلام، إذا أعطوا جبرها ممن لا يعطيها إلا بالسخوف والتهديد. انظر: كشف القناع: ٣٢١/٢.  
(٢) بأن يكونوا في طرف بلاد الإسلام، وإذا أعطوا من الزكاة دفعوا الكفار عمن يليهم من المسلمين. انظر: كشف القناع: ٣١٢/٢.

(٣) لأنه المقصود، ولا يزداد لعدم الحاجة. انظر: الفروع: ٦١١/٢.

(٤) انظر: المستوعب: ٣٥٢/٣، والمغني: ٣١٨/٩، والشرح الكبير: ٢٣٥/٧، والفروع: ٦١١/٢، والمبدع: ٤٢١/٢، ومعونة أولي النهى: ٧٦٦/٢، وكشف القناع: ٣٢١/٢.

(٥) كذا في الأصل و"ش"، ولفظ الدليل: "لإصلاح".

(٦) في الأصل و"ش": "بينهما" وهو تحريف، وللتب هو الصواب. والمراد أنه يتوسط بينهم فيتحمل الدماء التي بينهم والأموال. انظر: الشرح الكبير: ٢٤٤/٧.

(٧) سورة الأنفال، آية رقم: ١.

(٨) الدية: المال المردى إلى المجني عليه، وإلى أوليائه. انظر: المطلع: ص ٣٦٣، والدر النقي: ٧٢١/٣.

(٩) في الأصل: "سبب"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) أي: تحمل غبا عن غيره. انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٥/٢. والنهب: سلب المال والغلبة عليه والقهر. انظر: المصباح المنير: ص ٣٢٢، واللسان: ٧٧٣/١.

(١١) لأنه يأخذ الزكاة لحاجتنا إليه لإطفاء الثائرة، وإخماد الفتنة، فجاز له الأخذ مع الغنى. انظر: المغني: ٣٢٥/٩.

(١٢) لأنه قد سقط الغرم فخرج عن كونه مدينا. انظر: كشف القناع: ٣٢٤/٢.

أو تدين لنفسه وأعسر. السابع: الغازي في سبيل الله.

ضمن غيره وأعسر كل منهما<sup>(١)</sup>. صوالحي باختصار<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو تدين لنفسه و<sup>(٣)</sup>أعسر) الضرب الثاني: من تدين لنفسه [وأعسر]<sup>(٤)</sup> في شيء مباح<sup>(٥)</sup> أو محرم وتاب منه<sup>(٦)</sup>، أو تدين لشراء نفسه من كفار وأعسر بالدين؛ لقوله: سبحانه وتعالى: ﴿وَالْغَرَمِينَ﴾<sup>(٧)</sup>. ويعطى لوفاء دين كتابة لا قدرة له على وفاء، ولا يعطى لدين على ميت؛ لأنه يشترط التملك، والميت لا ملك له. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

قوله: (السابع: الغازي في سبيل الله<sup>(٩)</sup>) لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا﴾<sup>(١٠)</sup>. وهو الذي لا حق له في الديوان<sup>(١١)</sup>؛ لأن من له

(١) أي: المضمون والضامن، فكل منهما الأخذ من زكاة لوفاء الدين، فإن كانا موسرين أو أحدهما: لم يميز الدفع إليهما، ولا إلى أحدهما. انظر: دقائق أولى النهى: ٣١٦/٢.

(٢) انظر: المستوعب: ٣٥٥/٣، والمغني: ٣٢٤/٩، ٣٢٥، والشرح الكبير: ٢٤٤/٧-٢٤٥، والمبدع: ٤٢٣/٢، والإنصاف: ٢٣٣/٣، والتوضيح: ٤٣٨/١، والإقناع للحجاوي: ٤٧٣/١.

(٣) في الأصل: "أو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) كمن استدان في نفقة نفسه وعياله وكسوتهم. انظر: المبدع: ٤٢٣/٢.

(٦) مثل إن غرم في معصية كشراء خمر، أو صرفه في زنا أو قمار أو غناء ونحوه، لم يدفع له قبل التوبة شيء؛ لأنه إعانة على المعصية، وإن تاب يدفع إليه. انظر: المغني: ٣٢٣/٩.

(٧) سورة التوبة، آية رقم: ٦٠.

(٨) انظر: المستوعب: ٣٥٤/٣، ٣٥٥، والمغني: ٣٢٣/٩، والشرح الكبير: ٢٤٣/٧، والفروع: ٦١٦/٢، والمبدع: ٤٢٣/٢، والإنصاف: ٢٣٣/٣، ومنتهى الإرادات: ١٤٩/١.

(٩) قوله: "في سبيل الله": السبيل: الطريق، وسبيل الله عام يقع على كل عمل خالص سلك به طريق التقرب إلى الله تعالى بأداء الفرائض والنوافل وأنواع التطوعات، وإذا أطلق فهو في الغالب واقع على الجهاد، حتى صار لكثرة الاستعمال كأنه مقصور عليه. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٣٨/٢، واللسان: ٣٢٠/١١.

(١٠) سورة الصف، آية رقم: ٤.

(١١) الديوان: كلمة فارسية معربة، أصلها دوان، وتعني: جريدة الحساب، ثم أطلقت على الحساب، ثم على موضعه، والديوان في الاصطلاح: الدفتر الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء، وأول من وضع الديوان في الإسلام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. انظر: المطلع: ص ٢٩٩، والمصباح المنير: ص ١٠٨، واللسان: ١٦٦/١٣.

(حق أو) <sup>(١)</sup> شيء معين في الديوان يكفيه فهو مستغن به، ومن له ما لا <sup>(٢)</sup> يكفيه: فيعطى ما يحتاج إلى كفايته. ويجوز أن يعطى من الزكاة لحج فرض وعمرة <sup>(٣)</sup> على الأصح <sup>(٤)</sup> فقير؛ لما روى أبو داود عن ابن عمر: "أن رجلاً جعل ناقة في سبيل الله، فأرادت امرأته الحج، فقال النبي ﷺ: اركبها فإن الحج من سبيل الله" <sup>(٥)</sup>. ولا يجوز لرب المال شراء شيء مما

(١) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٢) في الأصل: "لي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش".

(٣) في "ش": "عمرته" والمثبت من الأصل.

(٤) فقد اختلفت الرواية هل الحج من السبيل أم لا؟ فيه روايتان: المذهب أن الحج من السبيل نص عليه في رواية عبد الله، وأما الرواية الثانية: فهي أنه لا يعطى منها في الحج نقلها صالح في مسائله. انظر: مسائل الإمام أحمد برواية صالح: ١٢٤/١، ومسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٥١٤/٢ والروايتين والوجهين: ٤٥/٢٠، والفروع: ٦٢٤/٢، والإنصاف: ٢٣٥/٣، والمبدع: ٤٢٥/٢.

ويرى كثير من فقهاء العصر دخول الدعوة إلى الله تعالى، وما يعين عليها، ويدعم أعمالها في معنى: "وفي سبيل الله" في الآية الكريمة. فقد أصدر الجمع الفقهي بمكة في دورته الثامنة عام ١٤٠٥ هـ فتوى بهذا الشأن، واستدلوا بما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتَّبَعُونَ مِمَّا أَنْفَقُوا مِمَّا وَلَا أَدَى﴾، سورة البقرة، آية رقم: ٢٦٢، وبالحديث الذي سيذكره المؤلف عن ابن عمر رضي الله عنهما.

٢- ونظراً إلى أن القصد من الجهاد بالسلاح إعلاء كلمة الله تعالى، وأن إعلاء كلمة الله تعالى كما يكون بالقتال يكون أيضاً بالدعوة إلى الله تعالى، فيكون كلا الأمرين جهاداً.

٣- ونظراً إلى أن الإسلام محارب بالغزو الفكري والعقدي من الملاحدة واليهود والنصارى وسائر أعداء الله، ولغولاء من يدعمهم الدعم المادي والمعنوي، فعلى المسلمين أن يقاتلوهم بمثل السلاح، وبما هو أنكى منه.

٤- ونظراً إلى أن الحروب في البلاد الإسلامية أصبح لها وزارات خاصة بها، ولها بنود مالية في ميزانية كل دولة، بخلاف الجهاد بالدعوة، فإنه لا يوجد له في ميزانيات غالب الدول مساعده ولا عون. انظر: قرارات الجمع الفقهي

الإسلامي: ص ١٧١-١٧٣.

(٥) أخرجه أحمد في مسنده: ص ٢٠٢٣، رقم (٢٧٨٢٩)، وأبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب العمرة: ص ٢٢٨، رقم (١٩٨٩)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الحج، باب الرخصة في إعطاء من يبع من سهم سبيل الله إذ الحج من سبيل الله: ٧٢/٤، ٧٣، رقم (٢٣٧٦)، والحاكم في المستدرک، كتاب المناسك، باب عمرة في رمضان تعدل حجة: ٤٨٢/١ وقال: "هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وصححه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة: ٧٣/٢، وفي الإرواء: ٣٧٣/٣.

الثامن: ابن السبيل، وهو الغريب المنقطع بغير بلده، فيعطى الجميع من الزكاة بقدر الحاجة إلا

يحتاجه من آلة الغزو لنفسه من زكاته<sup>(١)</sup>. صوالحي باختصار<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الثامن: ابن السبيل) والسبيل: الطريق. وسمي المسافر ابناً له لملازمته له<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وهو: الغريب... الخ) أي: في سفر مباح<sup>(٤)</sup> أو محرماً وتاب منه<sup>(٥)</sup>، لا سفر مكروه<sup>(٦)</sup> ونزهة<sup>(٧)</sup> في الأصح<sup>(٨)</sup>. ويعطى ابن السبيل إذا لم يكن معه ما يوصله إلى بلده، أو منتهى قصده وعوده إلى بلده<sup>(٩)</sup>، ولو مع غناه<sup>(١٠)</sup> ببلده<sup>(١١)</sup>، ولو وجد من يقرضه<sup>(١٢)</sup>. صوالحي<sup>(١٣)</sup>.

قوله: (فيعطى الجميع<sup>(١٤)</sup>... الخ) أي: الأصناف الثمانية بقدر الحاجة. فيعطى مؤلف ما يحصل به التأليف، ويعطى المكاتب وفاء [٦٨/ب] [دينه]<sup>(١٥)</sup> ولو قبل حلول

- 
- (١) لأنه لا يجوز أن يجعل نفسه مصرفاً لزكاته، كما لا يجوز أن يقضي بها دينه. انظر: كشف القناع: ٣٢٦/٢.
- (٢) انظر: المستوعب: ٣٥٥/٣، والمغني: ٣٢٦/٩-٣٢٨، والشرح الكبير: ٢٤٧/٧، ٢٤٨، والفروع: ٦٢١/٢-٦٢٤، والمبدع: ٤٢٤/٢، ٤٢٥، والإنصاف: ٢٣٥/٣، والتوضيح: ٤٣٩/١، ومعونة أولي النهى: ٧٧١/٢-٧٧٣.
- (٣) انظر في معنى ابن السبيل: المطلع: ص ١٤٣، واللسان: ٣٢٠/١١.
- (٤) كطلب الرزق، وأولى منه سفر طاعة، كالسفر للحج، والعلم الشرعي، وصلة الرحم. انظر: كشف القناع: ٣٢٧/٢.
- (٥) لأن التوبة تجب ما قبلها. انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٨/٢.
- (٦) كسفره وحده. انظر: حاشية ابن عثيمين على الروض المربع: ص ٢٢١.
- (٧) لأنه لا حاجة إليه. انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٨/٢.
- (٨) إن كان سفر مكروه ونزهة ففي جواز إعطائه وجهان، ذكر المؤلف أحدهما: وهو أنه لا يعطى، والوجه الثاني: يجوز إعطاؤه في سفر مكروه ونزهة؛ لأنه غير معصية. انظر: الفروع: ٦٢٤/٢، ٦٢٥، والإنصاف: ٢٣٧/٣.
- (٩) كمن قصد بلداً، وسافر إليه، واحتاج قبل وصوله، فيعطى ما يصل به إليه، ثم يعود به إلى بلده. انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٨/٢.
- (١٠) في الأصل "ش"؛ "غناؤه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.
- (١١) لأنه عاجز عن الوصول إلى ماله، وعن الانتفاع به. انظر: كشف القناع: ٣٢٧/٢.
- (١٢) لما فيه من ضرر القرض. انظر: كشف القناع: ٣٢٧/٢.
- (١٣) انظر: المستوعب: ٣٥٨/٣، والمغني: ٣٣٠/٩، ٣٣١، والفروع: ٦٢٤/٢، ٦٢٥، والمبدع: ٤٢٦/٢، والإنصاف: ٢٣٧/٣، ٢٣٨، والتوضيح: ٤٤٠/١، والإقناع للحجاوي: ٤٧٥/١.
- (١٤) في الأصل "ش"؛ "للجميع"، والمثبت لفظ الدليل.
- (١٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

العامل فيعطى بقدر أجرته ولو غنياً أو فقراً، ويجزئ دفعها إلى الخوارج والبغاة وكذلك من أخذها

نجم<sup>(١)</sup>، أو مع قدرته على كسب، ويعطى الغازي ما يحتاجه في غزوه، ويعطى ابن السبيل ما يوصله لبلده. وإن فضل مع ابن السبيل أو غاز أو غارم أو مكاتب شيء: رده. وغيرهم: يتصرف بما شاء للملكه له ملكاً مستقراً؛ لأن الله سبحانه وتعالى أضاف الزكاة إليهم بلام الملك<sup>(٢)</sup>، ثم قال في الأربعة الأخر: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾<sup>(٣)</sup> الخ.

ولأنهم يأخذون لمعنى يحصل بأخذهم، وهو إغناء الفقراء والمساكين، وأداء أجر العاملين، وتأليف المؤلفنة. بخلاف الأربعة الآخرون، يأخذون لمعنى لا يحصل بأخذ الزكاة<sup>(٤)</sup>، فافترقوا<sup>(٥)</sup>.

وتجزئ الزكاة لشخص واحد، ولو غريبه أو مكاتبه إن لم يكن حيلة بأن يقصد إحياء ماله، كما يدل عليه نص الإمام<sup>(٦)</sup>. وقال القاضي<sup>(٧)</sup> وغيره: معنى الحيلة: أن يعطيه بشرط أن يردّها عليه من دينه؛ لأن من شرطها تمليكاً صحيحاً، فإذا شرط الرجوع، لم يوجد. فإن لم يشترط: جاز له الأخذ<sup>(٨)</sup>. ولا يجزئ أن يستخدم بالزكاة قريباً، ولا غيره.

(١) النجم: الوقت، سمي بذلك لأن العرب كانت تزقت بطلوع النجوم؛ لعدم معرفتهم بالحساب، وكانوا يسمون الوقت الذي يحل فيه الأداء نجماً تجوزاً؛ لأن الأداء لا يعرف إلا بالنجم. انظر: المصباح للنير: ص ٣٠٦، واللسان: ٥٧٠/١٢.

(٢) وذلك بقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ﴾ سورة التوبة، آية رقم: ٦٠.

(٣) سورة التوبة، آية رقم: ٦٠. وقامها: ﴿وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾.

(٤) فالمكاتب مثلاً يجوز أن نعطيه بيده فيوفي سيده، ويجوز أن نعطي سيده قضاء عنه. انظر: الشرح الممتع: ٢٢٩/٦.

(٥) انظر: المبدع: ٤٢٧/٢، ٤٢٨، والإنصاف: ٢٣٨/٣، ٢٤٠، ٢٤٢-٢٤٥، والتوضيح: ٤٤٠/١، ٤٤١، ومعونة أولي النهي: ٧٧٥/٢، ٧٧٦، وكشاف القناع: ٣٢٨/٢، ٣٢٩.

(٦) فقد قال الإمام أحمد: إن أراد إحياء ماله لم يجز، وقال أيضاً: إذا كان حيلة فلا يعجبني، وقال أيضاً: أخاف أن يكون حيلة فلا أراه. انظر: الفروع: ٦٢٠/٢، والإنصاف: ٢٥٠/٣.

(٧) انظر قوله في: الإنصاف: ٢٥٠/٣.

(٨) بأن رد الغريم من نفسه ما قبضه وفاء عن دينه، من غير شرط ولا مواطاة جاز لرب المال أخذه من دينه. انظر:

كشاف القناع: ٣٣٣/٢.

من السلاطين قهراً أو اختياراً عدل فيها أو جار.

عثمان<sup>(١)</sup>.

قوله: (اختياراً عدل<sup>(٢)</sup> فيها أو جار) قال في الشرح<sup>(٣)</sup> الكبير<sup>(٤)</sup>: لا يختلف<sup>(٥)</sup> المذهب أن دفعها للإمام جائز، ويبرأ بدفعها، سواء صرفها في مصرفها أو: لا. ويشترط لإجزاء الزكاة تملك المعطى له، فلا يكفي إبراء فقير من دينه، ولا حوالته بها<sup>(٦)</sup>. [و]<sup>(٧)</sup> من أبيع له أخذ شيء من الزكاة أبيع له سؤاله. وإعطاء السائل مع صدقه فرض كفاية؛ لحديث: "لو صدق<sup>(٨)</sup> ما أفلح من رده"<sup>(٩)</sup>. احتج [٦٩/أ] به الإمام أحمد رحمته، وأجاب<sup>(١٠)</sup>: بأن السائل إذا قال: أنا جائع، وظهر صدقه، وجب إطعامه. وإن سألوا مطلقاً لغير معين، لم يجب إعطائهم، ولو أقسموا؛ لأن إبرار القسم إنما هو إذا أقسم على معين<sup>(١١)</sup>. وإن جهل حال السائل، فالأصل عدم الوجوب. وإطعام [جائع]<sup>(١٢)</sup> فرض

(١) انظر: حاشية النجدي: ٥٢٨/١، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٨٠/٧-٢٨٣، والفروع: ٦٢٠/٢، والمبدع: ٤٣٢/٢، والإنصاف: ٢٥٠/٣، ومعونة أولي النهى: ٧٩١/٢، ٧٩٣، ودقائق أولي النهى: ٣٢٦/٢، وكشاف القناع: ٣٣٢/٢، ٣٣٣.

(٢) في "ش": "أعدل" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) في الأصل و"ش": "شرح" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر: الشرح الكبير: ١٥٦/٧.

(٥) في الأصل: "يتلخف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) بأن يحيل رب المال الفقير على غريمه بالزكاة، فلا تكفي في الإجزاء. انظر: معونة أولي النهى: ٧٩٤/٢.

(٧) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٨) في الأصل: "أصدق" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) أخرجه ابن عبد البر في التمهيد: ٢٩٧/٥، وقال: "هذا حديث منكر لا أصل له"، وأخرجه العقيلي في الضعفاء بلفظ "لو صدق المساكين ما أفلح من ردهم" وقال: "لا يصح في هذا الباب شيء عن النبي ﷺ". وانظر: كشف

الخفاء للعجلوني: ٢٠٣/٢.

(١٠) انظر جوابه في: الفروع: ٥٩٢/٢.

(١١) انظر: تيسر العزيز الحميد: ص ٦٥٨.

(١٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".



كفاية. ويجب قبول مال طيب<sup>(١)</sup> أتى بلا مسألة<sup>(٢)</sup>، ولا استشراف<sup>(٣)</sup> نفس<sup>(٤)</sup>. صوالحي<sup>(٥)</sup>.

(١) فإن كان المال محرماً، أو فيه شبهة رده. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٣/٢.

(٢) في الأصل: "مسلة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) الاستشراف: من استشرفت الشيء: رفعت البصر أنظر إليه، والمراد: الحرص، بأن تحدث نفسك وتتمناه وتطمع فيه. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٤٦٢/٣، واللسان: ١٧٢/٩.

(٤) لحديث عمر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء، فأقول: أعطه من هو أفقر مني، فقال: "خذ، إذا جاءك من هذا شيء، وأنت غير مشرف ولا سائل: فخذ وما لا: فلا تتبعه نفسك" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس: ص ٢٨٧ برقم (١٤٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا استشراف: ص ٤٠١ برقم (١٠٤٥).

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٢٥٦/٧-٢٦٤، ٢٦٥، والفروع: ٥٩٢/٢-٥٩٤، ومعونة أولي النهى: ٧٨١/٢-٧٨٦، ودقائق أولي النهى: ٣٢٠/٢-٣٢٣، وكشاف القناع: ٣١٤/٢، ٣١٥.

## فصل

## [فيمن لا يجزئ دفع الزكاة إليهم]

ولا يجزئ دفع الزكاة للكافر ولا للرقيق ولا للغني بمال أو كسب، ولا لمن تلزمه نفقته، ولا للزوج، ولا لبني هاشم، فإن دفعها لغير مستحقها وهو يجهل ثم علم لم يجزه ويستردها منه بنمائها، وإن دفعها لمن يظنه فقيراً فبان غنياً أجزأ، وسن أن يفوق الزكاة على أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم على قدر حاجتهم،

## فصل

## [فيمن لا يجزئ دفع الزكاة إليهم]

قوله: (ولا يجزئ دفع الزكاة للكافر) غير المؤلف<sup>(١)</sup>، حكاه ابن المنذر إجماعاً<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (ولا لبني هاشم)<sup>(٣)</sup> وهم: سلالة هاشم<sup>(٤)</sup>، ذكورا كانوا أو إناثا. فدخل آل عباس بن عبد المطلب، (وآل علي)<sup>(٥)</sup>، وآل جعفر، وآل<sup>(٦)</sup> عقيل أولاد أبي طالب بن عبد المطلب، وآل الحارث، وآل أبي لُب بن عبد المطلب<sup>(٧)</sup>. لكن تجزئ<sup>(٨)</sup> إليه إن كان غازياً، أو غارماً لإصلاح ذات البين<sup>(٩)</sup>، أو مؤلفاً<sup>(١٠)</sup>. ولا إلى مواليتهم<sup>(١١)</sup>.

(١) في الأصل "ش"؛ "مؤلف" والمثبت هو الصواب. وانظر في هذه المسألة: المستوعب: ٣/٣٦٩، والمغني: ٤/١٠٦،

والشرح الكبير: ٧/٢٨٣، والفروع: ٢/٦٣٧، والإنصاف: ٣/٢٥٢، والتوضيح: ١/٤٤٢.

(٢) انظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٥١.

(٣) في الأصل: "بني" والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٤) لقوله ﷺ: "إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد، إنما هي أوساخ الناس" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب

ترك استعمال آل النبي ﷺ على الصدقة: ص ٤١٥، برقم (١٠٧٢).

(٥) أي: من يتسبون إلى هاشم بن عبد مناف.

(٦) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٧) في الأصل: "قال"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "عبد الله"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) أي: إلى الهاشمي.

(١٠) البين: الوصل، فالذي غرم لإصلاح ذات البين هو من غرم لإصلاح حال الوصل الفاسد. انظر: المطلع: ص ١٤٢.

(١١) يلواز الأخذ مع الغني، وعدم المنة فيه. انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٣٢٨.

(١٢) مواليتهم: جمع مولى، وهو من أعنته هاشمي. انظر: المبدع: ٢/٤٣٤.

وعلم منه: أنها تجزئ إلى بني المطلب ومواليهم، كما هو الأصح<sup>(١)</sup>. عثمان<sup>(٢)</sup>.  
**قوله:** (وعلى ذوي أرحامه) لغير عمودي نسبه، كأخواله وأولاد أخته ولو ورثوا؛ لأن<sup>(٣)</sup> قرابتهم ضعيفة، على قدر حاجاتهم الأقرب فالأقرب؛ لقوله: عليه الصلاة والسلام: "صدقك على ذي القرابة صدقة وصلة"<sup>(٤)</sup>. وعلم منه: أنها لا تجزئ إلى أصلية<sup>(٥)</sup>، كأبيه وأمه وجدته من قبلهما وإن علوا، ولا إلى فرعه كولده وإن سفل<sup>(٦)</sup>، إلا أن يكونوا عمالا، أو مؤلفين، أو غزاة، أو غارمين لذات بين، وأنها لا تجزئ أيضا إلى سائر من تلزمه نفقته ممن يرث بفرض<sup>(٧)</sup> [٦٩/ب] أو تعصيب<sup>(٨)</sup>.

(١) لأن آية الأصناف وغيرها من العمومات تشملهم لكن خرج منها بنو هاشم بالنس والإجماع، وقياسهم عليهم لا يصح؛ لأن بني هاشم أشرف وأقرب إلى رسول الله ﷺ، ومشاركة بني المطلب لبني هاشم في الخمس لم يكن لمجرد قرابتهم بدليل أن بني نوفل وبني عبد شمس مثلهم في القرابة ولم يعطوا شيئا من الخمس، وإنما شاركهم بالنصرة مع القرابة، والنصرة لا تقتضي حرمان الزكاة. انظر: المغني: ١١١/٤، ١١٢، والشرح الكبير: ٣٠٧/٧، ٣٠٨، والمبدع: ٤٣٨/٢، ومعونة أولي النهى: ٨٠٤/٢.

(٢) انظر: هداية الراغب: ص ٢٤٢. وانظر في ذلك أيضا: المستوعب: ٣٦٤/٣، والمغني: ١٠٩/٤، ١١٠، والشرح الكبير: ٢٨٩/٧-٢٩١، والفروع: ٦٣٩-٦٤١/٢، والمبدع: ٤٣٤/٢، والتوضيح: ٤٤٢/٢.

(٣) في الأصل "ش"؛ "ولأن" بزيادة: "واو".

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب فضل الصدقة: ص ٢٠٠، برقم (١٨٤٤)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة على ذي القرابة: ص ١٢٨، برقم (٦٥٨)، وقال عنه: "حديث حسن"، والنسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب الصدقة على الأقارب: ص ٢٧٨، برقم (٢٥٨٢)، وأحمد في مسنده: ص ١١٣٥، برقم (١٦٣٣٠)، وحسنه الألباني في الإرواء: ٣٨٨/٣.

(٥) في "ش": "أصله" والمثبت من الأصل.

(٦) لأن دفع زكاته إليهم تغنيهم عن نفقته وتسقطها عنه، ويعود نفعها إليه، فكأنه دفعها إلى نفسه، فلم يجز، كما لو قضى بما دينه. انظر: المغني: ٩٨/٤.

(٧) أي: بنصيب مقدر بالكتاب والسنة. انظر: المطلع: ص ٣٠٠.

(٨) قوله: "تعصيب" أي: بأن يكون من العصبية، وعصبية الرجل بنوه وقرابته لأبيه، وإنما سموا عصبية؛ لأنهم عصبوا به، أي: أحاطوا به. والعصبية شرعا: كل وارث إن انفرد أخذ المال، وإن كان معه ذو فرض أخذ الباقي بعده، ولا شيء له إن استوعب ذو الفرض المال. انظر: المطلع: ص ٣٠٢، والدر النقي: ٥٧٦/٣، ٥٧٧.

وتجزئ إن دفعها لمن تبرع بنفقته بضمه إلى عياله.

كأخت وعتيق، ما لم يكن عاملاً، أو غازیاً، أو مؤلفاً، أو مكاتباً، أو ابن سبيل، أو غارماً لذات بين<sup>(١)</sup>.

قوله: (وتجزئ لمن تبرع بنفقته بضمه إلى عياله) أي: وتجزئ إن دفع الزكاة لقريب لا تلزمه نفقته، أو يتيم غير وارث، أو من الأجانب، لمن تبرع بنفقته بضم المتبرع له إلى عيال نفسه<sup>(٢)</sup>، روى البخاري رحمه الله: أن امرأة عبد الله<sup>(٣)</sup> سألت النبي ﷺ عن بني أخ لها أيتام في حجرها أفعطهم<sup>(٤)</sup> زكاتها؟ قال: "نعم"<sup>(٥)</sup>. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المستوعب: ٣/٣٦٠، ٣٦١، والمغني: ٤/٩٨، ٩٩، والفروع: ٢/٦٢٨، ٦٢٩، والمبدع: ٢/٤٣٦، ٤٣٧.

والإنصاف: ٣/٢٥٤، والتوضيح: ١/٤٤٣، ومعونة أولي النهى: ٢/٧٩٥، ٧٩٦.

(٢) لأنه داخل في الأصناف المستحقين للزكاة، ولم يرد في منعه نص ولا إجماع ولا قياس صحيح، فلم يميز إخراجهم عن

عموم النص بغير دليل. انظر: الشرح الكبير: ٧/٣٠٢.

(٣) هي: زينب بنت معاوية، وقيل: ابنة أبي معاوية التقفية، امرأة عبد الله بن مسعود، أسلمت وبايعت وروت عن

رسول الله ﷺ حديثاً. انظر: الطبقات الكبرى: ٨/٢٩٠، وأسد الغابة: ٦/١٣٤، والتقريب: ص ٧٤٨.

(٤) في الأصل "ش"، "فتعطهم" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر: ص ٢٨٦، برقم (١٤٦٦)،

ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب فضل النفقة والصدقة على الأقربين: ص ٣٨٧، برقم (١٠٠٠).

(٦) انظر: المغني: ٤/١٠٢، والشرح الكبير: ٧/٣٠١، ٣٠٢، والفروع: ٢/٦٣٤، ودقائق أولي النهى: ٢/٣٣١،

وكشاف القناع: ٢/٣٣٨.

### فصل [في صدقة التطوع]

وتسن صدقة التطوع في كل وقت لاسيما سرّاً، وفي الزمان والمكان الفاضل، وعلى جاره، وذوي رحمه فهي صدقة وصلة، ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضر بنفسه أو غيره أثم بذلك،

### فصل [في صدقة التطوع]

قوله: (تسن صدقة التطوع) بما يفضل<sup>(١)</sup> عن كفايته وكفاية من تلزمه نفقته كفاية دائمة، بمنتهى أو غلة<sup>(٢)</sup> أو صنعة؛ لأن الله تعالى حث عليها في كتابه العزيز في آيات كثيرة، قال تعالى: ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفْ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال ﷺ: "إن الصدقة لتطفئ غضب الرب وتدفع ميتة السوء" رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>. وقال عليه السلام: "اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بمن تعول، وخير الصدقة عن ظهر غنى"<sup>(٥)</sup>. عثمان<sup>(٦)</sup>. قوله: (لا سيما سرا) حكى الأخفش<sup>(٧)</sup>: أنه يقال "لا سيما" مخففاً. ومعنى "لا سيما"

(١) في الأصل: "تفضل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) في "ش": "غلت" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) سورة الحديد، آية رقم: ١٨.

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء في فضل الصدقة: ص ١٢٩، برقم (٦٦٤)، وابن حبان في

الإحسان، كتاب الزكاة، باب صدقة التطوع: ١٣١/٥، برقم (٣٢٩٨)، والبخاري في شرح السنة، كتاب الزكاة،

باب فضل الصدقة: ١٣٣/٦، برقم (١٦٣٤)، وضعفه الألباني في الإرواء: ٣٩٠/٣.

(٥) أي: أفضل الصدقة ما بقي صاحبها بعد إخراجها مستغنياً، بقي له ما يستظهر به على حوائجه ومصالحه. انظر: حاشية ابن

قاسم: ٣٤١/٣. والحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى: ص ٢٧٨ برقم

(١٤٢٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى: ص ٣٩٨، برقم (١٠٣٤).

(٦) انظر: هداية الراغب: ص ٢٤٢، ٢٤٣، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٣١٣/٧، ٣١٦، والفروع: ٦٤٩/٢،

والمبدع: ٤٤٠/٢، ٤٤١، والإنصاف: ٢٦٦/٢، والتوضيح: ٤٤٣/١، وكشاف القناع: ٣٤٠/٢.

(٧) الأخفش هو: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخي ثم البصري، مولى بني بجاشع، إمام النحو، لزم سيوريه حتى

برع، وله كتب كثيرة في النحو والعروض ومعاني القرآن، توفي سنة نيف عشرة ومائتين من الهجرة. انظر ترجمته في:

سمر أعلام النبلاء: ٢٠٦/١٠، والبداية والنهاية: ٣٠٦/١٠، وشذرات الذهب: ٣٦/٢.

وكره لمن لا صبر له، أو لا عادة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية التامة. والمن بالصدقة كبيرة،

كثرة التعجب من فضل الصدقة الواقعة في السر من الصدقة الواقعة في الجهر<sup>(١)</sup> [و] <sup>(٢)</sup> "لا" نافية تعمل عمل "إن"، و"سي": اسمها منصوب بالفتحة الظاهرة، و"ما" زائدة وخيرها مستتر<sup>(٣)</sup>، تقديره: لاسيما الصدقة في السر، فـ"سرا": منصوب بنزع الخافض<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وكره لمن لا صبر له) على الضيق (أو لا عادة له على الضيق) أن يتصدق بما ينقص نفسه عن الكفاية التامة، نص عليه<sup>(٥)</sup>، لأنه<sup>(٦)</sup> نوع إضرار به. وعلم منه: أن الفقير [٧٠/أ] لا يقتض ليصدق، ووفاء الدين يقدم على الصدقة. وتجوز صدقة التطوع على الكافر والغني، ويستحب تعفف الغني، (فإن أخذها)<sup>(٧)</sup> الغني مظهراً للفاقة: حرم عليه. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

### [مطلب المن بالصدقة كبيرة]<sup>(٩)</sup>

قوله: (والمن<sup>(١٠)</sup> بالصدقة كبيرة) فيحرم المن بها<sup>(١١)</sup>، وكذا بغيرها، صرح به في الإقناع<sup>(١٢)</sup>، وإنما اقتصر المن على الصدقة؛ لأنها المذكورة في الآية<sup>(١٣)</sup>، والمحل لها.

(١) في "ش": "المجر" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في "ش": "مستقر" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٤) انظر: المصباح المنير: ص ١٥٦، واللسان: ٤١٢/١٤.

(٥) انظر: الفروع: ٦٥١/٢.

(٦) في الأصل: "لأن"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) في الأصل: "فأخذها"، وفي "ش": "فأأخذها" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٨) انظر: الشرح الكبير: ٣٢٠/٧، والفروع: ٦٥١/٢، والمبدع: ٤٤٢/٢، والإنصاف: ٢٦٧/٣، ٢٦٨، والتوضيح: ٤٤٤/١.

(٩) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١٠) المن: أن تمن بما أعطيت وتعتد به على من أعطيته كأنك إنما تقصد به الاعتداد. انظر: اللسان: ٤١٨/١٣.

(١١) انظر: الشرح الكبير: ٣٢٠/٧، والفروع: ٦٥١/٢، والمبدع: ٤٤٢/٢، والإنصاف: ٢٦٧/٣، ٢٦٨، والتوضيح: ٤٤٤/١.

(١٢) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٨٣/١.

(١٣) وهي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ سورة البقرة، آية رقم: ٢٦٤.

والكبيرة<sup>(١)</sup>: ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويطل به الثواب) لقوله تعالى: ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾<sup>(٣)</sup>

قال في الفروع<sup>(٤)</sup>: ولأصحابنا خلاف فيه، وفي بطلان طاعة بمعصية.

وقال: اختار شيخنا رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup>: الإحباط<sup>(٦)</sup>، بمعنى: الموازنة<sup>(٧)</sup>، وذكر أنه قول

أكثر السلف. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦٨/٣، ودقائق أولي النهى: ٣٣٥/٢.

(٢) وقد ورد في المن الوعيد في الآخرة، قال النبي ﷺ: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: المنان الذي لا يعطي شيئاً إلا مثته، والمنفق سلعته بالخلف الفاجر، والمسبل إزاره" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب غلط تحريم

إسبال الإزار والمن بالعطية: ص ٦٩، برقم (١٠٦).

(٣) سورة البقرة، آية رقم: ٢٦٤.

(٤) انظر: الفروع: ٦٥١/٢.

(٥) المراد بالشيخ: تقي الدين ابن تيمية.

(٦) في الأصل و"ش": "الاحتياط"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في الفروع: ٦٥١/٢. والإحباط: إبطال

الثواب. انظر: اللسان: ٢٧٢/٧.

(٧) الموازنة أي: المقابلة. انظر: اللسان: ٤٤٨/١٣، والقاموس المحيط: ص ١٥٩٦. والمراد: أن الكبيرة الواحدة لا تحبط

جميع الحسنات، ولكن يحبط ما يقابلها عند أكثر أهل السنة، ولا يحبط جميع الحسنات إلا الكفر، كما لا يحبط جميع السيئات إلا التوبة، فصاحب الكبيرة إذا أتى بحسنات يتغى بها رضا الله أثابه الله على ذلك، وإن كان مستحقاً

للعقوبة على كبريته. انظر: مجموع الفتاوى: ٣٢٢/١٠.

(٨) انظر: الشرح الكبير: ٣٢٠/٧، والفروع: ٦٥١/٢، والمبدع: ٤٤٢/٢، والإنصاف: ٢٦٧/٣، ٢٦٨، والتوضيح:

٤٤٤/١.

## باب الصيام

يجب صوم رمضان برؤية هلاله على جميع الناس، وعلى من حال دوهم ودون مطلقه

### كتاب الصيام

مصدر صام، وهو لغة: مجرد الإمساك، يقال للساكت: صائم؛ لإمساكه عن الكلام<sup>(١)</sup>، ومنه: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾<sup>(٢)</sup>. وهذه الآية تدل على أن من قبلنا كان في صومه ترك الكلام، ولكن لم يكن ذلك شرعا لنا؛ لأنه منسوخ بتحريم الله سبحانه وتعالى الجماع والأكل والشرب في أيام الصوم خاصة، وأباح الكلام<sup>(٣)</sup>. قال قتادة<sup>(٤)</sup>: إنما جعل الله سبحانه وتعالى ذلك لمريم وابنها، ولا يحل لأحد أن ينذر صمت يوم. من خط الصوالحي.

### [مطلب في الدعاء المأثور عند الهلال]<sup>(٥)</sup>

قوله: (يجب صوم رمضان<sup>(٦)</sup> برؤية هلاله) لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ

(١) انظر في معنى الصوم لغة: المصباح: ص ١٨٣، واللسان: ٣٥١/١٢، والصوم شرعاً: عبارة عن الإمساك عن أشياء مخصوصة، في زمن مخصوص، من شخص مخصوص، بنية مخصوصة. انظر: المطلع: ص ١٤٥، والتوضيح: ٤٤٥/١.  
وصوم رمضان أحد أركان الإسلام وفرض من فروضه بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب فمنها قوله تعالى: ﴿يَتَذَكَّرُ أَلَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْهِمْ عَلَى الصِّيَامِ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ١٨٣. وأما السنة فمنها حديث ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: "بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب دعاؤكم إيمانكم: ص ٢٥، برقم (٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام: ص ٤٠، برقم (١٦). وأما الإجماع، فقد أجمع المسلمون على وجوب صوم شهر رمضان. انظر: الشرح الكبير: ٣٢٤/٧.

(٢) سورة مريم، آية رقم: ٢٦.

(٣) انظر: تفسير ابن كثير: ٢٢٠/٥.

(٤) انظر قوله في: تفسير الطبري: ٧٥/١٦. وفتادة هو: فتادة بن دعامة بن قتادة، أبو الخطاب السدوسي البصري، حافظ العصر، وقدة المفسرين والمحدثين، ثقة ثبت، توفي سنة ثمان مائة من الهجرة. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٢٢٩/٧، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٩/٥، والتقريب: ص ٤٥٣.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) سمي رمضان لحر جوف الصائم فيه ورمضه، والرمضة: شدة الحر، وقيل: لما نقلوا أسماء الشهور عن اللغة القديمة وافق شدة الحر. وقيل: لأنه يحرق الذنوب، وقيل: موضوع لغیر معنی كبقية الشهور. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٣٥/١، واللسان: ١٦٠/٧، وكشاف القناع: ٣٤٦/٢.



## غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان

فَلْيَصُمَّهُ<sup>(١)</sup> ويستحب ترائي<sup>(٢)</sup> الهلال، وقول ما ورد، ومنه ما روى ابن عمر قال: كان النبي ﷺ إذا رأى الهلال قال: "الله أكبر، اللهم أمله علينا بالأمن والإيمان، والسلامة والإسلام، والتوفيق لما تحب وترضى، ربي وربك الله"<sup>(٣)</sup>. ويقول ثلاثاً: "هلال [٧٠/ب] خير ورشد"، ويقول: "آمنت بالذي خلقك"، ثم "الحمد لله الذي أذهب شهر كذا وجاء بشهر كذا"<sup>(٤)</sup>. قاله في الآداب<sup>(٥)</sup>.

قوله: (غيم)<sup>(٦)</sup> أو قتر بالتحرريك: الغيرة، كالفترة<sup>(٧)</sup>. أو غيرهما، كالدهان، وكذا البعد عند ابن عقيل<sup>(٨)</sup>. قال المجد<sup>(٩)</sup>: فيجب<sup>(١٠)</sup> على كل حنبلي يصوم مع الغيم، أن يصوم

(١) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٥.

(٢) في "ش": "ترك" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) أخرجه الدارمي في سننه، كتاب الصوم، باب ما يقال عند رؤية الهلال: ٤/٢، وابن حبان في الإحسان، باب الأدعية، ذكر ما يقول المرء إذا رأى الهلال أول مرة: ١٢٤/٢، برقم (٨٨٥)، والطبراني في المعجم الكبير: ٣٥٦/١٢، وإسناده ضعيف.

(٤) فعن قتادة أنه بلغه أن النبي ﷺ كان إذا رأى الهلال كبر ثلاثاً، ثم قال: "هلال خير ورشد"، ثلاثاً، ثم قال: "آمنت بالذي خلقك"، ثلاثاً، ثم يقول: "الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا وكذا" أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصيام، باب القول عند رؤية الهلال: ١٦٩/٤، برقم (٧٣٥٣)، وابن أبي شبة في مصنفه، كتاب الصيام، ما قالوا في الهلال يرى ما يقال: ٩٩/٣، وأبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب ما يقول الرجل إذا رأى الهلال: ص ٥٤٩، برقم (٥٠٩٢)، وضعف إسناده الألباني في ضعيف سنن أبي داود: ص ٥٠٤.

(٥) انظر: الآداب الشرعية: ٤١٩/٣. وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٣٢٥/٤، ٣٢٨، والشرح الكبير: ٣٣٠/٧، وشرح العمدة لابن تيمية: ٣٧/١، ٣٩، ودقائق أولي النهى: ٣٣٨/٢، وكشاف القناع: ٣٤٦/٢.

(٦) الغيم: السحاب. انظر: اللسان: ٤٤٦/١٢.

(٧) القتر: جمع قتر، وهي الغبار، وقيل: الفرق بين الغيرة والفترة: أن الفترة ما ارتفع من الغبار فلتحق بالسماء، والغيرة ما كان أسفل في الأرض. انظر: المطلع: ص ١٤٦، والقاموس المحيط: ص ٥٩٠.

(٨) انظر: الفروع: ٩/٣.

(٩) لم أجد من نسب هذا القول إلى المجد بل القول منسوب لابن عقيل. انظر: الفروع: ٩/٣، وكشاف القناع: ٣٤٨/٢.

(١٠) في الأصل: "يجب" والمثبت من "ش" وهو لفظ الفروع: ٩/٣، وكشاف القناع: ٣٤٨/٢.

احتياطاً بنية رمضان، ويجزئ إن ظهر منه، وتصلى التراويح، ولا تثبت بقية الأحكام كوقوع

مع السعد. قال ابن قندس<sup>(١)</sup>: أي: البعد الذي يحول بينه وبين [الهلal، كالمطمور<sup>(٢)</sup>] [٣] و[المسجون ومن بينه وبين]<sup>(٤)</sup> المطلع شيء يحول عن<sup>(٥)</sup> النظر كجبل ونحوه. ح ف<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (احتياطاً بنية رمضان) أي: حكماً ظنياً، يعني: حكم بوجوبه بطريق الظن، لا بطريق القطع واليقين، وللخروج<sup>(٧)</sup> من عهدة الوجوب. اختاره الحرقى<sup>(٨)</sup>، وأكثر شيوخ أصحابنا، وهو المذهب<sup>(٩)</sup>. روى ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً قال: "إذا رأيتموه فصوموا، وإذا

(١) انظر: حاشية ابن قندس على الفروع: ٤١٠/٤.

(٢) المطمور: الأسفل، والذاهب في الأرض. انظر: اللسان: ٥٠٢/٤، والقاموس المحيط: ص ٥٥٣.

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة من حاشية ابن قندس: ٤١٠/٤.

(٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٥) في الأصل: "بين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) انظر: كشف القناع: ٣٤٨/٢.

(٧) في الأصل: "والخروج وللخروج" بزيادة كلمة "والخروج".

(٨) انظر: مختصر الحرقى: ص ٥٨.

والحرقى هو: عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم الحرقى، أحد أئمة المذهب، كان عالماً ورعاً، له المصنفات الكثيرة، لم ينتشر منا إلا "المختصر"، وأشهر شروحه "المغني"، توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة من الهجرة، ودفن بدمشق. انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة: ٧٥/٢، وسير أعلام النبلاء: ٣٦٣/١٥، والمذهب الأحمد: ٦١/٢.

(٩) فالمذهب: أنه إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر ليلة الثلاثين من شعبان وجب الصيام من شهر رمضان، وهي من المفردات، والرواية الأخرى: لا يجب الصوم، ولا يجزئه عن رمضان إن صامه قبل رؤية الهلال، أو إكمال شعبان ثلاثين يوماً، واختار هذه الرواية أبو الخطاب، وابن عقيل، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وهذه الرواية أقوى للأحاديث الواردة في النهي عن صوم يوم الشك منها قول عمار بن ياسر رضي الله عنه: "من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم رضي الله عنه" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم الهلال فصوموا"، ص ٣٦٢، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غمي عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم فصوموا"، ص ٣٦٢، برقم (١٩٠٩) ومسلم في صحيحه، كتاب الصوم، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال: ص ٤٢٠، برقم (١٠٨١)، ولحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "الشهر تسع وعشرون ليلة، فلا تصوموا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم الهلال فصوموا"، ص ٣٦٢، برقم (١٩٠٧). انظر: التمام: ٢٨٨/١، والمستوعب: ٤٠١/٣، والمغني: ٣٣٠/٤، والاختيارات: ص ١٠٧، وزاد المعاد: ٣٩/٢، والفروع: ٧٠٦/٢، والإنصاف: ٢٦٩/٣.

## الطلاق والعنق وحلول الأجل.

رأيتموه فأفطروا، فإن غم عليكم فاقدروا له" متفق عليه<sup>(١)</sup>. فاقدروا له أي: ضيقوا، وهو أن يجعل شعبان تسعة وعشرين<sup>(٢)</sup> يوماً<sup>(٣)</sup>. ويؤكد [قول]<sup>(٤)</sup> علي<sup>(٥)</sup>، وأبي هريرة<sup>(٦)</sup>، وعائشة<sup>(٧)</sup>: لأن أصوم يوماً من شعبان، أحب إلي من أن أفطر يوماً من رمضان<sup>(٨)</sup>. صواب<sup>(٩)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب هل يقال رمضان أو شهر رمضان: ص ٣٦١، برقم (١٩٠٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال: ص ٤١٩، برقم (١٠٨٠).

(٢) في الأصل: "عشرون"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) انظر في معنى "اقدروا له": المغني: ٣٣٢/٤، وشرح العمدة لابن تيمية: ٩٣/١.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) قول علي: أخرجه الشافعي في الأم: ٩٤/٢، والدارقطني، كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية الهلال: ١٧٠/٢، والبيهقي في السنن، كتاب الصوم، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان: ٢١٢/٤، وفيه انقطاع. وضعف إسناده الحافظ في تلخيص الحبير: ٢١١/٢.

(٦) قول أبي هريرة: أخرجه البيهقي في السنن، كتاب الصيام، باب من رخص من الصحابة في صوم يوم الشك: ٢١١/٤.

(٧) قول عائشة: أخرجه أحمد في مسنده: ص ١٨٥٢، برقم (٢٤٩٤٥)، وابن عبد البر في التمهيد: ٣٤٨/١٤، والبيهقي في السنن، كتاب الصيام، باب من رخص من الصحابة في صوم يوم الشك: ٢١١/٤، والميثمي في مجمع الزوائد، كتاب الصوم، باب فيمن تقدم رمضان بصوم: ١٤٨/٣، وقال: "رجاله رجال الصحيح"، وصحح إسناده الألباني في الإرواء: ١١/٤.

(٨) ويمكن أن يجاب عما استدلوا به:

١- أما الاحتياط فلأنما يكون فيما كان الأصل وجوبه، وأما إن كان الأصل غيره، فلا احتياط في إيجابه.

٢- وأما معنى "فاقدروا له" فمعناها: احسبوا له وعدوا له حتى يعلم الوقت الذي يتيقن فيه طلوعه، وهو عند إمكان العدة، ويدل لهذا التأويل رواية ابن عمر الثانية: "فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين" سبق تخريجه: ص ٢٧١. والسنة يفسر بعضها بعضاً.

٣- أن ابن عمر لم يكن يصومه على سبيل الوجوب ولا على أنه ثبت به دخول الشهر وإلا لأمر أهله بذلك، ولين أنه هو الواجب على الناس ولم يقتصر على صومه في خاصة نفسه.

٤- الصحابة رضوان الله عليهم لم يصوموا هذا اليوم على سبيل الوجوب فقد قالوا: "لأن نصوم يوماً من شعبان أحب إلينا من أن نفطر يوماً من رمضان" ولو كان هذا اليوم من رمضان حتماً عندهم، لقالوا: هذا اليوم من رمضان فلا يجوز لنا فطره. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٨٩/١، وزاد المعاد: ٤٨/٢، والشرح الممتع: ٣١٦/٦.

(٩) انظر: كشف القناع: ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

وتثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عدل ولو عبداً وأتت، وتثبت بقية الأحكام تبعاً، ولا يقبل في بقية الشهور إلا رجлан عدلان.

قوله: (عدل) أي: لا فاسق، ولا مستور الحال. قال عثمان<sup>(١)</sup>: ولعل المراد به مجهول الحال. ومن رأى هلال رمضان وحده وردت شهادته: لزمه الصوم، وجميع أحكام الشهر<sup>(٢)</sup>؛ لعموم حديث: "صوموا لرؤيته، ولا تفطروا إلا مع الناس"<sup>(٣)</sup>؛ لأن الفطر لا يباح إلا بشهادة عدلين<sup>(٤)</sup>. وإن رآه وحده لم يفطر؛ لحديث [٧١/أ]: "الفطر يوم يفطرون..... إلى آخره"<sup>(٥)</sup>. وقال ابن عقيل<sup>(٦)</sup>: يجب الفطر سرا، وهو حسن<sup>(٧)</sup>؛ لتيقنه أنه عيد وهو منهى عن صومه<sup>(٨)</sup>، وأجيب<sup>(٩)</sup>: بأنه لا يثبت به اليقين في نفس<sup>(١٠)</sup> الأمر، إذ

(١) انظر: هداية الراغب: ص ٢٤٤.

(٢) من قوع الطلاق المعلق برمضان، وحلول الدين للمزحل عليه، ولو وطئ في هذا اليوم لزمته الكفارة. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ١٣٥١.

(٣) لم أحده بهذا اللفظ، وإنما ورد بلفظ: "صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ: "إذا رأيتم اخلال فصوموا" : ص ٣٦٢، برقم (١٩٠٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال: ص ٤٢٠، برقم (١٠٨١).

(٤) وكذلك بقية الشهور، فلا يقبل فيها إلا رجلان عدلان بلفظ الشهادة، والفرق الاحتياط للعبادة. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٤٣/٢.

(٥) ولفظ الحديث: "الفطر يوم تفطرون، والأضحى يوم تضحون" أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الصيام، باب ما جاء في شهري العيد: ص ١٨٢، برقم (١٦٦٠)، وأبو داود، كتاب الصوم، باب إذا أخطأ القوم الهلال: ص ٢٦٥، برقم (٢٣٢٤)، والترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء الصوم يوم تصومون، والفطر يوم تفطرون والأضحى يوم تضحون: ص ١٣٥، برقم (٦٩٧)، وقال: "هذا حديث حسن غريب"، والبيهقي في السنن، كتاب الصيام، باب القوم يخطئون في رؤية الهلال: ٢٥٢/٤، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢١٣/١.

(٦) انظر قوله في: الفروع: ١٩/٣، والإنصاف: ٢٧٨/٣.

(٧) في الأصل: "أحسن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) لحديث: "أن رسول الله ﷺ صلى من صيام يومين: يوم الفطر ويوم النحر" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم يوم الفطر: ص ٣٧٧، برقم (١٩٩١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب النهي عن صوم

يوم الفطر ويوم الأضحى: ص ٤٤٠، برقم (٨٢٧).

(٩) انظر: الشرح الكبير: ٣٤٩/٧، والفروع: ٢٠/٣.

(١٠) في الأصل: "نفسه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

## فصل

## [في شروط وجوب الصوم وصحته]

وشروط وجوب الصوم أربعة أشياء: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والقدرة عليه. فمن عجز عنه لكبر أو مرض لا يرجى زواله أفطر وأطعم عن كل يوم مسكيناً مدبراً أو نصف صاع من غيره.

يجوز أنه خيل إليه، فينبغي أن يتم احتياطاً للصوم، وموافقة للجماعة. صوالحي<sup>(١)</sup>.

## فصل

## [في شروط وجوب الصوم وصحته]

قوله: (فمن عجز عنه) أي: عن الصوم فهو مفرع على "القدرة".

قوله: (أفطر وأطعم)<sup>(٢)</sup> عن كل يوم مسكيناً لقول ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> ليست بمنسوخة، هي للكبير الذي لا يستطيع الصوم. رواه

البخاري<sup>(٤)</sup>. صوالحي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (مدبراً أو نصف صاع من غيره)<sup>(٦)</sup> وهو ما يجزئ في كفارة. لكن إن كان

الكبير والمريض الذي لا يرجى برؤه مسافراً: فلا فدية؛ لفطره بعذر معتاد، ولا قضاء؛ لعجزه عنه<sup>(٧)</sup> فليغز بها ويقال: ما تقول في رجل أفطر رمضان ولا قضاء عليه ولا فدية<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: المستوعب: ٣/٣٩٨، ٤٠٤، والكافي لابن قدامة: ٢/٢٣١، والمغني: ٤/٤١٦-٤٢٠، والشرح الكبير: ٧/٣٤٧-٣٤٩.

(٢) والمبدع: ٢/١٠، والإنصاف: ٣/٢٧٧، ٢٧٨، والتوضيح: ١/٤٤٧، وكشاف القناع: ٢/٣٥٢، ٣٥٣.

(٣) في الأصل "ش": "وأطعم" وهو تحريف، والثبت هو الصواب.

(٤) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٤.

(٥) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾: ص ٨٥٢، برقم (٤٥٠٥).

(٦) انظر: للمغني: ٤/٣٩٦، والشرح الكبير: ٧/٣٦٥، والفروع: ٣/٣٣، ودقائق أولي النهى: ٢/٣٤٨، وكشاف القناع: ٢/٣٥٧.

(٧) من عمر أو زبيب أو أقط أو شعير. انظر: الشرح الكبير: ٧/٣٦٦.

(٨) قال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممنوع: ٦/٣٥٧: "هذا التعليل عليل؛ لأن هذا الذي على هذه الحال لم يكن الصوم واجباً في حقه أصلاً، وإنما الواجب عليه الفدية، فالفدية لا فرق فيها بين السفر والحضر، وعلى هذا فإذا سافر من لا يرجى زوال عجزه، فإنه كالمقيم يلزمه الفدية، فيطعم عن كل يوم مسكيناً، وهو القول الصحيح".

(٩) انظر: المستوعب: ٣/٣٨٣، والمغني: ٤/٣٩٥، ٣٩٦، والفروع: ٣/٣٣، ٣٤، والإنصاف: ٣/٢٨٤، والتوضيح:

١/٤٤٨، ٤٤٩، ودقائق أولي النهى: ٢/٣٤٨، ٣٤٩، وكشاف القناع: ٢/٣٥٦، ٣٥٧.

وشرط صحته ستة: الإسلام، وانقطاع دم الحيض والنفاس، والرابع: التمييز فيجب على ولي المميز المطبق للصوم أمره به وضربه عليه ليعتاده. والخامس: العقل، لكن لو نوى ليلاً ثم جن أو أغمى عليه جميع النهار وأفارق منه قليلاً صح. والسادس: النية من الليل لكل يوم واجب. فمن خطر بقلبه ليلاً أنه صائم فقد نوى، وكذا الأكل والشرب بنية الصوم. ولا يضر إن أتى بعد النية بمناف للصوم، أو قال: إن شاء غير متردد،

قوله: (وأفارق منه قليلاً: صح) والنية وحدها لا تجزئ<sup>(١)</sup>، فإن أفارق المجنون أو<sup>(٢)</sup> المغمى عليه جزءاً من النهار سواء كان في أوله أو آخره ولو قليلاً: صح، حيث تقدمت النية ليلاً. ويصح<sup>(٣)</sup> صوم من نام جميع النهار، لأن النوم عادة ولا يزول به الإحساس بالكلية، ويقضي<sup>(٤)</sup> المغمى عليه لا المجنون<sup>(٥)</sup> <sup>(٦)</sup>.

قوله: (ولا يضر إن أتى بعد النية بمناف للصوم) - هذا معطوف على التفرع<sup>(٧)</sup> - كالأكل والشرب والجماع، لا إن أتى بمناف للنية من زمنها، أو تردد<sup>(٨)</sup> فيها، أو في أكل همارا. ولا يشترط أن ينوي كون الصوم فرضاً؛ لأن التعيين يجزئ عنه<sup>(٩)</sup>. عثمان<sup>(١٠)</sup>. [٧١/ب].  
قوله: (أو قال: إن شاء الله، غير متردد) - هذا معطوف على قوله: "ولا يضر" -

(١) أي: نية من جن جميع النهار أو أغمى عليه جميع النهار؛ لأن الصوم الإمساك مع النية. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥٦/٢.

(٢) في الأصل: "و" والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: "وصح" والمثبت من "ش".

(٤) في الأصل: "يقضي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) لأن المغمى عليه مكلف، والمجنون غير مكلف؛ لأن مدة الإغماء لا تطول غالباً، ولا تثبت الولاية على المغمى عليه. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥٧/٢.

(٦) انظر: المستوعب: ٣٨٩/٣، والمغني: ٣٤٣/٤، ٣٤٤، والشرح الكبير: ٣٨٦/٧-٣٨٨، والإنصاف: ٢٩٣/٣، والتوضيح: ٤٥٠/١، ودقائق أولي النهى: ٣٥٧/٢.

(٧) في الأصل: "التعريف"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "تردد"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) أي: تعيين النية بأن يعتقد أنه يصوم غداً من رمضان. انظر: كشف القناع: ٣٦٣/٢.

(١٠) انظر: هداية الراغب: ص ٢٤٨. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٠٩/٣، ٤١٠، والمغني: ٣٤٠/٤، والشرح الكبير: ٣٩٩/٧، والفروع: ٤٠/٣، والمبدع: ١٩/٣، ٢٠، ودقائق أولي النهى: ٣٥٤/٢.



وكذا لو قال ليلة الثلاثين من رمضان إن كان غداً من رمضان فقرضي وإلا فمفطر، ويضر إن قاله في أوله. وفرضه الإمساك عن المفطرات من طلوع الفجر الثاني إلى غروب الشمس. وسنة ستة: تعجيل الفطر، وتأخير السحور، والزيادة في أعمال الخير، وقوله جهرًا إذا شتم: إني صائم، وقوله عند فطره: اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت سبحانك وبحمدك اللهم تقبل مني إنك أنت السميع العليم، وفطره على رطب فإن عدم فتمر فإن عدم فماء.

بأن أتى بما متركاً<sup>(١)</sup>، كما لا يفسد إيمانه بقوله: أنا مؤمن إن شاء الله غير متردد في الحال<sup>(٢)</sup>. وإن كان قصد بمشيئته التردد - أي: الشك -: فسد صومه؛ لأنه غير جازم. عثمان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وكذا لو قال ليلة الثلاثين من رمضان: إن كان غداً) أي: لا يضر<sup>(٤)</sup> لو قال... إلخ. "وغدا" بالنصب على إضمار اسم كان، أي [إن]<sup>(٥)</sup> كان الصيام غداً، ودل على تقديره قوة الكلام<sup>(٦)</sup>.

(فقرضي<sup>(٧)</sup>) هكذا بخط المصنف<sup>(٨)</sup> - يعني الموفق - بياء المتكلم، أي: الذي فرضه الله عليّ. مطلع<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) أي: أنه قصد أن صومه بمشيئة الله تعالى وتوقيفه وتيسيره. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥٦/٢.
- (٢) قوله: "غير متردد في الحال" جرى على طريقة الأشاعرة؛ لأن الاستثناء عندهم في الإيمان لأجل الموافقة، وأن الإيمان إنما هو اسم لما يراعى به العبد ربه، بناءً على أن الأشياء الموجودة الآن إذا كانت في علم الله تتبدل أحوالها، فيستثنى في صفاتها الموجودة في الحال، والذي عليه السلف أن الاستثناء في الإيمان هو: أن يعتقد أن الإيمان فعل جميع الواجبات ويخاف أن لا يكون قائماً بها. انظر: مجموع الفتاوى: ٤٣٤/٧، ٤٣٩، ٦٨١، وحاشية ابن قاسم: ٣٨٥/٣.
- (٣) في الأصل: "عثما ولو كان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وانظر: هداية الراغب: ص ٢٤٨.
- وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٤٢/٣، والمبدع: ٢٠/٣، ٢١، والإنصاف: ٢٩٦/٣، ٢٩٧، ودقائق أولي النهى: ٣٥٦/٢، وكشاف القناع: ٣٦٤/٢.
- (٤) في الأصل: "ولا يضر أي" بزيادة "أي".
- (٥) ما بين المعقوفين: من "ش".
- (٦) انظر: المطالع: ص ١٤٧.
- (٧) المراد: أنه يجوز إن بان من رمضان؛ لأنه مبني على أصل لم يثبت زواله. انظر: الشرح الكبير: ٣٩٧/٧، والفروع: ٤١/٣، والإنصاف: ٢٩٦/٣، ودقائق أولي النهى: ٣٥٥/٢، وكشاف القناع: ٣٦٤/٢.
- (٨) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.
- (٩) انظر: المطالع: ص ١٤٧.

## فصل

## [الفطر برمضان له أربعة أحكام]

يحرم على من لا عذر له الفطر برمضان، ويجب الفطر على الحائض، والنفساء، وعلى من يحتاجه لإنقاذ معصوم من مهلكة. ويسن لمساافر يباح له القصر، ولمريض يخاف الضرر، وبياح لحاضر سافر في أثناء النهار،

## فصل

## [الفطر برمضان له أربعة أحكام]

قوله: (ويسن لمساافر... الخ) أي: ولو بلا مشقة<sup>(١)</sup>. وكره صومهما أي: المسافر والمريض<sup>(٢)</sup>، ولعل الفرق بينه وبين إتمام الصلاة<sup>(٣)</sup> زيادة المشقة غالباً. وجاز وطء لمن به مرض ينتفع به<sup>(٤)</sup> فيه<sup>(٥)</sup>، أو به شبق<sup>(٦)</sup> ولم تنلغ شهوته<sup>(٧)</sup> بدون الوطء، ويخاف تشقق أنثيه، ولا كفارة ويقضي، ما لم يتعذر لشبق، فيطعم ككبير<sup>(٨)</sup>. وإن سافر ليفطر: حرم<sup>(٩)</sup>،

(١) لقوله ﷺ: "ليس من البر الصوم في السفر" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب قول النبي ﷺ لمن ظلل عليه واشتد الحر: "ليس من البر الصيام في السفر": ص ٣٦٩، برقم (١٩٤٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب حواز الصوم والفطر في شهر رمضان للمسافر في غير معصية: ص ٤٣٣، برقم (١١١٥) بلفظ: "أن تصوموا".

(٢) أي: بمرض مبيح للفطر وهو الشدديد الذي يزيد بالصوم، أو يخشى تباطؤ برئه. انظر: المغني: ٤٠٣/٤. وإذا تحمل المريض وصام فقد فعل مكروهاً لما يتضمنه من الإضرار بنفسه، وتركه تخفيف الله وقبول رخصه، ويصح صومه ويجزئه؛ لأنه عزيمة أبيع تركها رخصة، فإذا تحمله: أجزاءه. وكذلك المسافر إن صام كره له ذلك وأجزأه، والأفضل له الفطر؛ لأنها عبادة للسفر فيها تأثير، فوجب أن تكون فيها الرخصة أفضل من العزيمة، كالصلاة. انظر: ردؤوس المسائل في الخلاف: ٥٣٣/٢، والراضح: ١٢٢/٢، ١٢٣.

(٣) فالقصر أفضل من الإتمام ولكن لا يكره الإتمام. انظر: الإقناع للحجاوي: ٢٧٧/١، ومتنهي الإرادات: ٨٧/١.

(٤) أي: بالوطء.

(٥) أي: في المرض.

(٦) الشبق: هيجان شهوة النكاح. انظر: للمصباح المنير: ص ١٥٨، واللسان: ١٧١/١٠.

(٧) في الأصل: "شهو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) أي: إن تعلم قضاءه؛ لدوام شبقه، فككبير عجز عن الصوم يطعم لكل يوم مسكيناً. انظر: كشاف القناع: ٣٥٩/٢.

(٩) أي: حرم السفر والإفطار، أما الفطر: فلعدم العذر المبيح وهو السفر المباح. وأما السفر: فلأنه وسيلة إلى الفطر

المحرم. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥٠/٢.



ولحامل ومرضع خافتا على أنفسهما أو على الولد، لكن لو أفطرتا خوفاً على الولد فقط لزم وليه إطعام مسكين لكل يوم. وإن أسلم الكافر، وظهرت الحائض، وبرئ المريض، وقدم المسافر، وبلغ الصغير، وعقل المجنون في أثناء النهار وهو مفطرون لزمهم الإمساك والقضاء.

حيث لا علة لسفره إلا الفطر. م ص<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولحامل<sup>(٢)</sup> ومرضع خافتا على أنفسهما) فقط (أو على<sup>(٣)</sup> الولد) فهو عطف على قوله: "الحاضر"<sup>(٤)</sup>. ويقضيان عدد أيام فطرهما؛ لقدرتهما على القضاء، ولا إطعام عليهما؛ لأنهما بمنزلة المريض الخائف على نفسه. ومتى قبل رضيع ثدي غيرها، وقدر أن يستأجر له: لم تفطر. وظئر<sup>(٥)</sup> كأم فيما تقدم من التفصيل<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لكن لو أفطرتا للخوف على الولد فقط، لزم وليه) على الفور<sup>(٧)</sup> (إطعام مسكين لكل يوم) أفطرته، بما يجزئ في كفارة، لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾<sup>(٨)</sup>، قال ابن عباس رضي الله عنهما: كانت رخصة للشيخ الكبير، والمرأة الكبيرة، وهما يطيقان الصوم أن يفطرا<sup>(٩)</sup> ويطعما مكان<sup>(١٠)</sup> كل يوم

(١) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥٠/٢، ٣٥١، وكشاف القناع: ٣٥٩/٢. وانظر في ذلك أيضاً: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٦٤٠/٢، ٦٥٩، والمستوعب: ٣٨٤/٣، ٣٨٥، والمغني: ٤٠٤/٤-٤٠٦، والشرح الكبير: ٣٦٩/٧-٣٧١، والفروع: ٢٧/٣-٣٠، والمبدع: ١٤/٢، ١٥، والإنصاف: ٢٨٥/٣-٢٨٨، والتوضيح: ٤٤٩/١.

(٢) في الأصل: "أو الحامل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في الأصل و"ش": "مع" والمثبت لفظ الدليل.

(٤) في الأصل: "الحائض" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) الظئر: المرضعة لولد غيرها. انظر: القاموس المحيط: ص ٥٥٥، ودقائق أولي النهى: ٣٥٣/٢.

(٦) انظر: المغني: ٣٩٣/٤، ٣٩٤، والشرح الكبير: ٣٨١/٧، والفروع: ٣٤/٣، ٣٥، والمبدع: ١٦/٣، ١٧، والإنصاف: ٢٩٠/٣، والتوضيح: ٤٥٠/١، وغاية المنتهى: ٣٢٤/١، ومعونة أولي النهى: ٣٥/٣، ٣٦.

(٧) فلا يؤخر إلى وقت القضاء؛ لأنه مقتضى الأمر. انظر: كشاف القناع: ٣٦١/٢، وحاشية النجدي: ١٥/٢.

(٨) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٤.

(٩) في "ش": "يفطروا" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "كل مكان" بزيادة كلمة "كل" وفي "ش": "مكائهما" والمثبت هو الصواب وهو لفظ حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وليس لمن جاز له الفطر برمضان أن يصوم غيره فيه.

مسكيناً<sup>(١)</sup>، والحبلى<sup>(٢)</sup> والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا. رواه أبو [٧٢/أ] داود<sup>(٣)</sup>. وتجزئ الكفارة إلى مسكين واحد. ويقضيان عدد أيام الفطر وجوباً. صوالحي<sup>(٤)</sup>. قوله: (وليس لمن جاز له الفطر في رمضان أن يصوم غيره فيه) أي: غير رمضان، من قضاء أو نذر أو نفل في رمضان<sup>(٥)</sup>، فإن صام: فلغو<sup>(٦)</sup>، ولا يقع عن رمضان لعدم تعيين النية. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل و"ش": "مسكين" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٢) الحبلى: الحامل، وهي من في بطنها ولد، وجمعها: حبلى. انظر: اللسان: ١٣٩/١١، والدر النقي: ١٥٣/٢.

(٣) أخرجه أبو داود في سنته، كتاب الصوم، باب من قال هي مثبته للشيخ والحبلى: ص ٢٦٤، برقم (٢٣١٨)، وهو شاذ بهذا السياق، والثابت عن ابن عباس أنه قال: "رخص للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة في ذلك وهما يطيقان الصوم أن يفطرا إن شاء، ويطعما مكان كل يوم مسكيناً، ثم نسخ ذلك في هذه الآية: ﴿وَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾، وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كانا لا يطيقان الصوم والحامل والمرضع إذا خافتا أفطرتا وأطعمتا مكان كل يوم مسكيناً" أخرجه الطبري في تفسيره: ١٣٥/٢، والبيهقي في السنن، كتاب الصيام، باب الحامل والمرضع: ٢٣٠/٤. وقال الألباني في الإرواء: ١٨/٤ عن حديث أبي داود: "إنه اختصره اختصاراً محلاً، ووجه الإخلال أنه اختصر جملة: "وثبت للشيخ الكبير والعجوز الكبيرة إذا كان لا يطيقان الصوم" فصارت الرواية تعطي الترخيص للشيخ والمرأة بالإفطار وهما يطيقان الصوم، والواقع أن هذا منسوخ"، وقال عنه في ضعيف سنن أبي داود: ص ٢٣١: "شاذ".

(٤) انظر: المغني: ٣٩٤/٤، والشرح الكبير: ٣٨١/٧-٣٨٤، والفروع: ٣٤/٣، والمبدع: ١٥٠، ١٦/٣، والإنصاف: ٢٩٠/٣، ٢٩١، ومعونة أولي النهى: ٣٥/٣، ٣٦، ودقائق أولي النهى: ٣٥٢/٢.

(٥) لأن الفطر أبيع رخصة وتخفيفاً، فإذا لم يرد التخفيف عن نفسه لزمه أن يأتي بالأصل، ولأن رمضان لا يسع غير ما فرض فيه. انظر: الشرح الكبير: ٣٧٦/٧، ودقائق أولي النهى: ٣٥٣/٢.

(٦) اللغو: الباطل. انظر: الصحاح: ٢٤٨٣/٦، والمصباح المنير: ص ٢٨٦.

(٧) انظر: المستوعب: ٣٨٥/٣، والمغني: ٣٤٩/٤، والشرح الكبير: ٣٧٦/٧، والفروع: ٣١/٣، والمبدع: ١٥/٣، والإنصاف: ٢٨٨/٣، وغاية المنتهى: ٣٢٥/١، ومعونة أولي النهى: ٣٧/٣.

## فصل [في المفطرات]

وهي اثنا عشر: خروج دم الحيض والنفاس، والموت، والردة، والعزم على الفطر، والتردد فيه، والقيء عمدًا، والاحتقان من الدبر، وبلغ النخامة إذا وصلت إلى الفم، التاسع: الحجامة خاصة حاجماً كان أو محجوماً، العاشر: إنزال المني بتكرار النظر لا بنظرة ولا بالتفكير والاحتلام ولا بالمذي، الحادي عشر: خروج المني أو المذي بتقبيل أو لمس أو استمناء أو مباشرة دون الفرج، الثاني عشر: كل ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره، فيفطر إن قطر في أذنه

## فصل<sup>(١)</sup>

### [في المفطرات]

قوله: (في المفطرات) أي: في أحكام المفسدات للصوم، وفيما يوجب الكفارة.  
قوله: (والموت) لزوال أهليته، ويطعم من تركته في نذر وكفارة صوم طعام<sup>(٢)</sup> مسكين، لفساد<sup>(٣)</sup> صومه بوجود موته؛ لتعذر قضائه. صوالحي<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (والردة) والعياذ بالله سبحانه وتعالى، أي: يفسد الصوم بالردة مطلقاً، [أي]<sup>(٥)</sup>: عاد للإسلام في يومه، أو لم يعد. وكذا كل عبادة ارتد في أثناءها<sup>(٦)</sup>. م ص<sup>(٧)</sup>.

(١) في هامش "ش": "مطلب في المفطرات للصوم".

(٢) في الأصل و"ش": "إطعام" ولعل المناسب المثلث.

(٣) في الأصل: "الفساد" وهو تحريف، والمثلث من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: المستوعب: ٤٣٠/٣، والمبدع: ٤٧/٣، والتوضيح: ٤٥٢/١، ومعونة أولي النهى: ٥٢/٣، ودقائق أولي

النهى: ٣٦٣/٢، وكشاف القناع: ٣٧٠/٢.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٦) لقوله تعالى: ﴿لَإِنْ أَشْرَكَكَ لَيَحْطَبَنَّ عَنَّا﴾ سورة الزمر، آية رقم: ٦٥.

(٧) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٦٣/٢. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٣٠/٣، والمغني: ٣٦٩/٤، ٣٧٠،

والتوضيح: ٤٥٢/١، ومعونة أولي النهى: ٥٢/٣، والإقناع للحجاري: ٤٩٨/١.

ما وصل إلى دماغه، أو داوى الجائفة فوصل إلى جوفه، أو اكتحل بما علم وصوله إلى حلقه، أو مضغ علكاً،

قوله: (أو اكتحل بما علم وصوله إلى حلقه) بأن تحقق ذلك بوجود طعمه بحلقه، أو خروجه في نخامة<sup>(١)</sup> ونحوه<sup>(٢)</sup>.

ولهذا قال في الإنصاف<sup>(٣)</sup>: يعتبر العلم بالواصل على الصحيح من المذهب<sup>(٤)</sup>. وقطع المجد في شرحه<sup>(٥)</sup>: بأنه يكفي الظن. قاله في الفروع<sup>(٦)</sup>.

قوله: (أو مضغ علكاً) فوجد طعمه بحلقه، والعلك - بكسر العين -: كل صمغ يعلك. قاله ابن فارس<sup>(٧)</sup>. وقال ابن سيده<sup>(٨)</sup>: هو ضرب من صمغ الشجر، كاللبان<sup>(٩)</sup> بمضغ. (ويحرم مضغ العلك إن كان يتحلل منه، ويكره إن لم يتحلل)<sup>(١٠)</sup>، نصا<sup>(١١)</sup>؛ لأنه

(١) النخامة: ما يخرج من الإنسان من حلقه، وهو البلغم اللزج. انظر: المطلع: ص ١٤٨، والمصباح المنير: ص ٣٠٧.

(٢) انظر: المغني: ٤/٤٥٣، والشرح الكبير: ٧/٤١٢، وشرح العمدة لابن تيمية: ١/٣٨٨، والفروع: ٣/٤٦، والمبدع: ٣/٢٣، والإنصاف: ٣/٢٩٩، ٢٣٠، والتوضيح: ١/٤٥١.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣/٢٩٩.

(٤) فإن لم يتحقق وصوله إلى حلقه فلا فطر؛ لعدم تحقق ما يناق في الصوم. انظر: كشاف القناع: ٢/٣٦٧.

(٥) انظر: الفروع: ٣/٤٧، والمراد بشرحه: منتهى الغاية شرح الهداية للمجد ابن تيمية، لا يزال مخطوطاً. انظر: المذهب الحنبلي: ٢/٢٦١.

(٦) انظر: الفروع: ٣/٤٧.

(٧) انظر: يحمل اللغة لابن فارس: ٣/٦٢٨.

وابن فارس هو: الإمام اللغوي المحدث، أبو الحسن، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، المالكي، صاحب كتاب "المجمل"، كان رأساً في الأدب، بصيراً بفقهاء مالك، مناظراً متكلماً، توفي بالري سنة خمس وتسعين وثلاثمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣، والبداية والنهاية ١١/٣٥٨، وشذرات الذهب ٣/١٣٢.

(٨) انظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: ١/١٦٥.

وابن سيده هو: إمام اللغة، أبو الحسن، علي بن إسماعيل المرسي، العلامة الضري، صاحب كتاب: "المحكم"، في لسان العرب، وأحد من يضرب بذكائه للمثل، توفي في جماد الآخرة سنة ثمان وخمسين وأربعمائة من الهجرة، وعمره ستون سنة أو نحوها. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٨/١٤٤، والعبر: ٢/٣٠٨، وشذرات الذهب: ٣/٣٠٥.

(٩) في الأصل "ش": "كاللبان" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(١٠) ما بين القوسين سقط من "ش".

(١١) انظر: الإنصاف: ٣/٣٢٧.

أو ذاق طعاماً ووجد الطعم بحلقه، أو بلع ريقه بعد أن وصل إلى ما بين شفتيه، ولا يفطر إن فعل شيئاً من جميع المفطرات ناسياً أو مكرهاً، ولا إن دخل الغبار حلقه أو الذباب بغير قصده،

يجلب الريق<sup>(١)</sup> والفم، ويورث العطش. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو ذاق طعاماً... الخ) أطلقه<sup>(٣)</sup> جماعة<sup>(٤)</sup>، وقال المجد<sup>(٥)</sup>: المنصوص عنه لا بأس به لحاجة ومصلحة.

واختاره في "التنبيه"<sup>(٦)</sup> وابن عقيل<sup>(٧)</sup>، وحكاه عن إمامنا الإمام أحمد رحمه الله [٧٢/ب]. فعلى الكراهة متى وجد طعمه في حلقه أفطر، ومقتضاه لا يفطر على القول بعدم الكراهة، قاله<sup>(٨)</sup> في شرح الإقناع<sup>(٩)</sup>. والتقييد بالحاجة جرى عليه في الإقناع<sup>(١٠)</sup>، ومختصر المقنع<sup>(١١)</sup>. عثمان<sup>(١٢)</sup>. قوله: (أو مكرهاً) أي: ولو كان الإكراه بوجور<sup>(١٣)</sup> مغمى عليه، بأن وضع الدواء

(١) الريق: ماء الفم. انظر: المصباح المنير: ص ١٣٠.

(٢) انظر: المستوعب: ٤٤٢/٣، والمغني: ٣٥٨/٤، والشرح الكبير: ٤٨٠/٧، ٤٨١، والفروع: ٦٢/٣، ٦٣، والمبدع: ٤٠/٣، والإنصاف: ٣٢٧/٣، والتوضيح: ٤٥٥/١.

(٣) قوله: "أطلقه"، مكرره في الأصل.

(٤) منهم: الكلوداني في الهداية: ص ٨٥، وابن قدامة في المقنع: ص ٦٥، والمجد في المحرر: ص ٢٢٩.

(٥) انظر قوله في: الفروع: ٦١/٣.

(٦) انظر: الفروع: ٦١/٣، وكتاب "التنبيه" لعبد العزيز بن جعفر بن أحمد المعروف بـ "غلام الخلال" لكثرة ملازمته له، وهو من أشهر كتبه رواجاً وتداولاً بين علماء المذهب، ولا يعلم عن وصفه شيئاً. انظر: المذهب الحنبلي لعبد الله التركي: ٥٣/٢.

(٧) انظر: الفروع: ٦١/٣.

(٨) في الأصل، و"ش": "قال" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في حاشية النجدي: ٢٩/٢.

(٩) انظر: كشف القناع: ٣٨٠/٢.

(١٠) في الأصل و"ش": "القناع"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في حاشية النجدي: ٣٠/٢. وانظر: الإقناع

للحجاوي: ٥٠٣/١.

(١١) انظر: حاشية النجدي: ٣٠/٢، و"مختصر المقنع" لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي المتوفى سنة ٥٧٠ هـ.

انظر: المذهب الحنبلي: ٣١٥/٢.

(١٢) انظر: حاشية النجدي: ٢٩/٢، ٣٠. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٤٣/٣، والمغني: ٣٥٩/٤، والشرح

الكبير: ٤٧٩/٧، والفروع: ٦١/٣، والمبدع: ٤٠/٣، والإنصاف: ٣٢٦/٣، والتوضيح: ٤٥٥/١.

(١٣) الوجور - بفتح الواو -: الدواء يوضع في الفم، وقال الجوهري: في وسط الفم. انظر: الصحاح: ٨٤٤/٢، واللسان: ٢٧٩/٥.

ولا إن جمع ريقه فابتلعه.

في حلقه معالجة بذلك ليفيق؛ لأنه لم يفعل ذلك ولم يقصده؛ لأنه عليه الصلاة والسلام علل<sup>(١)</sup> في الناسي بقوله: "فإنما أطعمه الله وسقاه"<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ: "فإنما هو"<sup>(٣)</sup> رزق ساقه الله تعالى إليه "<sup>(٤)</sup>. ح ف مختصر<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ولا إن جمع ريقه فابتلعه)<sup>(٦)</sup> لأنه ليس بأجنبي، لكن يكره خروجا من خلاف من قال يفطر به<sup>(٧)</sup>. ولا يفطر ببلعه مجموعا؛ لأنه إذا لم يجمعه وابتلعه قصدا، لم يفطر إجماعا<sup>(٨)</sup> فكذا إذا جمعه. م ص<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: "علمك"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب الصائم إذا أكل أو شرب ناسيا؛ ص ٣٦٦، برقم (١٩٣٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه لا يفطر: ص ٤٤٦، برقم (١١٥٥).

(٣) قوله: "هو" سقطت من "ش".

(٤) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الصوم، باب ما جاء في الصائم يأكل أو يشرب ناسيا؛ ص ١٣٨، برقم (٧٢٢) وقال عنه: "حسن صحيح"، والدارقطني في سننه، كتاب الصيام، باب تبيت النية من الليل: ١٨٠/٢، وقال عن إسناده: "هذا إسناده صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢٢٠/١.

(٥) انظر: الفروع: ٥٢/٣، ٥٣، والمبدع: ٢٦/٣، ٢٧، والإنصاف: ٣٠٤/٣، والتوضيح: ٤٥٢/١، ودقائق أولي النهى: ٣٦٣/٢، وكشاف القناع: ٣٧٠/٢.

(٦) في الأصل: "فابتله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) فالصحيح من المذهب وعليه أكثر الأصحاب: إن جمع ريقه وابتلعه قصدا، لم يفطر به؛ لأنه يصل إلى جوفه من معدته، أشبه إذا لم يجمعه. وفيه وجه آخر: أنه يفطر به؛ لأنه أمكنه التحرز منه، أشبه ما لو قصد ابتلاع غبار الطريق. انظر: الشرح الكبير: ٤٧٥/٧، والإنصاف: ٣٢٤/٣.

(٨) انظر: الإجماع: ص ٥٣.

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٧٣/٢، وانظر في ذلك أيضا: المغني: ٣٥٤/٤، والشرح الكبير: ٤٧٥/٧، ٤٧٦، والفروع: ٦٠/٣، والمبدع: ٣٩/٣، والإنصاف: ٣٢٤/٣، ٣٢٥.

فصل  
[فيمن جامع نهار رمضان]

ومن جامع نهار رمضان في قبل أو دبر ولو لميت أو بهيمة

فصل

[فيمن جامع نهار رمضان]

قوله: (ومن جامع في نهار رمضان) لغير عذر شبق، ونحوه<sup>(١)</sup>، بأن غيب حشفة ذكره الأصلي في فرج أصلي<sup>(٢)</sup>، قبلاً كان أو دبراً<sup>(٣)</sup>، قال في الكافي<sup>(٤)</sup>: لأنه وطء في فرج يوجب الغسل، أشبه وطء الزوجة. قال منصور البهوتي<sup>(٥)</sup>: فيؤخذ<sup>(٦)</sup> منه أن الوطء بمحائل لا يوجب قضاء ولا كفارة إن لم ينزل؛ لأنه لا يوجب الغسل، لكن تقدم أن [وطء]<sup>(٧)</sup> الحائض يوجب الكفارة ولو بمحائل<sup>(٨)</sup>، والظاهر عدم الفرق<sup>(٩)</sup>. وقال المصنف<sup>(١٠)</sup>: ويتجه

(١) كمن به مرض ينتفع بالوطء فيه. انظر: كشف القناع: ٣٧٢/٢.

(٢) قوله: "أصلي" سقط من "ش".

(٣) أي: فعليه القضاء والكفارة. انظر: المستوعب: ٤٣١/٣، والمغني: ٣٧٢/٤، والفروع: ٧٥/٣، والمبدع: ٣٠/٣، والإنصاف: ٣١١/٣، والتوضيح: ٤٥٣/١، والإقناع للحجاوي: ٥٠٠/١.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٤٨/٢.

(٥) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة، وانظر: حواشي الإقناع: ق ٥٣/أ.

(٦) في الأصل "ش": "ش"؛ فيأخذ وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ حواشي الإقناع: ق ٥٣/ب.

(٧) ما بين المعرفتين: من "ش".

(٨) أي: تقدم في باب الحيض أن وطء الحائض ممن يجمع مثله، ولو بمحائل قبل انقطاعه في الفرج، أن عليه ديناراً أو نصفه على التخيير كفارة؛ لحديث ابن عباس عن النبي ﷺ في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: "يتصدق بدينار أو نصف دينار" أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب إتيان الحائض: ص ٥٣، برقم (٢٦٤)، وصححه الألباني في الإرواء: ٢١٧/١. انظر: التوضيح: ٢٦٤/١، والروض المربع: ص ٥٤.

(٩) قال الشيخ حسن الشطي في تجريد زوائد الغاية والشرح: ١٢١/٣: "إنه قد يقال: لعل الفرق لعموم الخبر في مسألة الحيض - أي حديث ابن عباس السابق - وأن ذلك مخصوص بالحاصل في المحل، وهو الدم، فلا فرق في الإيلاج بمحائل أو بغيره، وليس ذلك في غيرها. ونظيره ما في الحج من أنه لا يفسد النسك بالوطء بمحائل، ويأتي في الحدود أنه لا يعد الواطئ إذا كان بمحائل، فتأملته" انتهى.

(١٠) في الأصل "ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة. انظر: غاية المنتهى: ٣٢٩/١.



في حالة يلزمه فيها الإمساك مكرهاً كان أو ناسياً لزمه القضاء والكفارة،

احتمال لاشيء على من جامع بمائل ولم ينزل، كغسل<sup>(١)</sup>.

قوله: (في حالة يلزمه فيها الإمساك) "في حالة" جار ومجرور خبر "كان" المحذوفة مع اسمها، أي: إذا كان الجماع في حالة يلزمه فيها الإمساك. كما لو كان مسافراً فقدم، أو مريضاً فبرئ وكاناً<sup>(٢)</sup> مفطرين، أو رأى الهلال ليلته وردت شهادته، أو<sup>(٣)</sup> أثبتت رؤية الهلال ثماراً<sup>(٤)</sup>، حتى ولو كان جماعه قبل الثبوت كما بحثه منصور البهوتي<sup>(٥)</sup>.

قوله: (مُكْرَهاً كان... الخ) تعميم لقوله: "جامع... الخ"؛ لأن الإكراه على الوطء لا يمكن؛ لأنه لا يطاق حتى ينتشر، ولا ينتشر إلا عن شهوة ورغبة، فكان [٧٣/أ] كغير المُكْرَهِ، ولا يصح قياس الجماع على غيره في عدم الإفساد بالإكراه؛ لتأكده بإيجاب الكفارة، وإفساده للحج من بين سائر محظوراتهِ<sup>(٦)</sup>. وقال الشافعي<sup>(٧)</sup>: لا كفارة عليه. وعلى المذهب: لا يرجع بالكفارة على مُكْرَهِهِ<sup>(٨)</sup>، وقيل: يرجع<sup>(٩)</sup>، وصوبه في الإنصاف<sup>(١٠)</sup>. ح ف.

قوله: (أو ناسياً) للصوم، أو جاهلاً للتحريم والكفارة والقضاء؛ لأن [إفساد]<sup>(١١)</sup>

(١) أي: كما أنه لا يجب عليه الغسل. وقال في مطالب أولي النهى ١٢١/٣ تعليقاً على قول المصنف: "وهو اتجاه حسن".

(٢) في الأصل: "وكان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في الأصل: "و" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: المستوعب: ٤٣٧/٣، والكافي لابن قدامة: ٢٤٩/٢، والمبدع: ٣٥/٣، والإنصاف: ٣١٨/٣-٣٢٠، والتوضيح: ٤٥٤/١، ودقائق أولي النهى: ٣٦٧/٢.

(٥) في الأصل و"ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: كشف القناع: ٣٧٥/٢.

(٦) انظر: المستوعب: ٤٢٤/٣، والمغني: ٣٧٧/٤، ٣٧٨، والكافي لابن قدامة: ٢٤٨/٢، والإنصاف: ٣١٣/٣.

(٧) انظر: الأم: ١٠٠/٢.

(٨) في الأصل: "مكره" والمثبت من "ش".

(٩) أي: يرجع بالكفارة على من أكرهه. انظر: الإنصاف: ٣١٢/٣.

(١٠) انظر: الإنصاف: ٣١٣/٣.

(١١) ما بين المعقوفين: من "ش".



وكذا من جومع إن طأوع غير جاهل وناس، والكفارة عتق رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد سقطت بخلاف غيرها من الكفارات، ولا كفارة في رمضان بغير الجماع والإنزال بالمساحقة.

الصوم والكفارة حكمان يتعلقان بالجماع، لا تسقطهما الشبهة<sup>(١)</sup>، فاستوى فيهما العمد والسهو كسائر أحكامه<sup>(٢)</sup>. قال في الإنصاف<sup>(٣)</sup>: وهو من المفردات. وكذا تجب عندنا على النائم بأن تدخل ذكره فيها، وكذا من جامع يعتقد له ليلا فبان نهارا، وهي من المفردات<sup>(٤)</sup>، وكذا من أكل ناسيا أو احتلم، ونحوه، واعتقد الفطر به فجامع. ح ف<sup>(٥)</sup>. قوله: (بخلاف غيرها من الكفارات) من كفارة حج وظهار<sup>(٦)</sup> وعين وقتل<sup>(٧)</sup>؛ لعموم أدلتها<sup>(٨)</sup>.

(١) أي: وطء الشبهة، والشبهة: مأخوذ من الاشتباه، ومثاله: أن ينادي الضير امرأته فتأتيه امرأة فيظنها امرأته فيطأها، أو يأتي الرجل فراشه بالليل، فيرى عليه امرأة فيظنها امرأته فيطأها، ونحو ذلك. انظر: اللسان: ٥٠٥/١٣، والدر النقي: ٦٢٥/٣.  
(٢) ولحديث الأعرابي ويأتي: ص: ٢٨٧، وقوله: "هلك" فأوجب عليه الكفارة ولم يستفصل بين أن يكون ساهيا أو عامدا، ولو اختلف الحكم لاستفصله؛ لأن الصوم عبادة تحرم الوطء، فاستوى فيها عمده وسهوه كالج. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف ٥١١/٢، والمغني: ٣٧٤/٤، والمبدع: ٣١/٣.

(٣) انظر: الإنصاف: ٣١١/٣.

(٤) انظر: الإنصاف: ٣١٣/٣، والمنح الشافيات: ٢٩١/١.

(٥) انظر: المستوعب: ٤٢٤/٣، والمغني: ٣٧٥-٣٧٧، ٣٧٩، والمبدع: ٣١/٣، والإنصاف: ٣١٣/٣، والتوضيح: ٤٥٢/١.

(٦) الظهار: عبارة عن قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، مشتق من الظهر، وخصوا الظهر دون غيره؛ لأنه موضع الركوب، والمرأة مركوبة إذا غشيت وهو محرم؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَيْمَنُ لَقَوْلُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا﴾ سورة المائدة، آية رقم: ٢. وكفارته على الترتيب: عتق رقبة فإن لم يجد صام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكينا. انظر: المطلع: ص ٣٤٥.

(٧) أي: فمضى متى عجز عن شيء من ذلك استقر في ذمته يخرج منه متى قدر، ولم يسقط بالعجز عن أدائه، أما كفارة الوطء في نهار رمضان فلا تثبت في الذمة إذا كان لا يستطيع بدلا منها كما في حديث الأعرابي الآتي ذكره، فلم يأمره النبي ﷺ بإخراجها في المستقبل، ولم يذكر له بقاها في ذمته حتى يوسر، فدل على سقوطها عنه. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٥١٠/٢، والمستوعب: ٤٣٩/٣، والمبدع: ٣٧/٣.

(٨) فالمواضع الأربعة التي تجب فيها الكفارة هي:

١- صيد المحرم وكفارته بالتخيير؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ

وتسقط الجميع<sup>(١)</sup> بتكفير الغير عنه بإذنه، فإن لم يأذن: فلا؛ [لعدم]<sup>(٢)</sup> النية. ولمن وجبت عليه الكفارة: إن ملكه الغير كفارته: فله أن يخرجها عن نفسه، وله أن يأكلها إن كان أهلاً لأكلها؛ للخير<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

عَدْلُ ذَلِكَ صَيَّامًا فِي الْمَائِدَةِ آيَةُ رَقْم: ٩٥ .

٢- الظهار، وكفارته مرتبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ۖ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَاِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا ۝ المجادلة آية رقم: ٤-٣ .

٣- اليمين، وكفارته بالتخيير؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالْغُرُوبِ أَلَيْسَ فِيكُمْ رَسُولٌ فَأَخَذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۖ لِلْمَائِدَةِ آيَةُ رَقْم: ٨٩ .

٤- القتل، وكفارته مرتبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلَيْهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝ النساء آية رقم: ٩٢ .

(١) أي: كفارة وطء نهار رمضان، وحج، وظهار، وعين، وقتل. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٧١/٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "بينما نحن جلوس عند النبي ﷺ إذ جاءه رجل فقال: يا رسول الله، هلكت، قال: مالك؟ قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله ﷺ: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، فقال: فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟ قال: لا، قال: فمكث النبي ﷺ فبينما نحن على ذلك أتى النبي ﷺ بعرق فيها تمر -والعرق المكنل- قال: أين السائل؟ فقال: أنا، قال: خذها فتصدق به، فقال: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتها -يريد الحرّتين- أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، ثم قال: أطعمه أهلك" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان: ص ٣٦٨، برقم (١٩٣٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم، ووجوب الكفارة الكبرى: ص ٤٣٠، برقم (١١١١) .

(٤) انظر: المستوعب: ٤٣٩/٣، والمغني: ٣٨٥/٤، والفروع: ٨٩/٣، والمبدع: ٣٧/٣، والإنصاف: ٣٢٣/٣، ٣٢٤، والتوضيح: ٤٥٤/١، ودقائق أولي النهى: ٣٧١/٢، وكشاف القناع: ٣٧٨/٢ .

## فصل

## [في القضاء وحكم صوم غير رمضان]

ومن فاتته رمضان قضى عدد أيامه، ويسن القضاء على الفور إلا إذا بقي من شعبان بقدر ما عليه فيجب،

## فصل

## [في القضاء وحكم صوم غير رمضان]

قوله: (فيجب) ويُقدّم على صوم نذر لا يخاف فوته، فإن خاف فوت النذر لضيق وقته: قَدَّمَهُ على القضاء. قال منصور البهوتي<sup>(١)</sup>: إلا أن يضيق الوقت عن القضاء: فيُقدّم على النذر<sup>(٢)</sup>. ويجوز تأخير القضاء مع اتساع الوقت إلى أن يبقى قدر ما يسعه، فإن حصل عذر<sup>(٣)</sup> فيما بقي: جاز تأخيره بعد رمضان الثاني، فيقضيه<sup>(٤)</sup> بلا كفارة<sup>(٥)</sup>، وإن أخر [القضاء]<sup>(٦)</sup> إلى أن فات رمضان<sup>(٧)</sup>: فعليه القضاء والكفارة عن كل يوم كفارة واحدة. وإن أخر من عليه قضاء رمضان أو بعضه حتى مات، فإن كان لعذر: فلا كفارة عليه<sup>(٨)</sup>، ولغير عذر: أُطعم عنه فقط<sup>(٩)</sup> من تركه إن كان ثم تركه، وإلا: سقط. صوالحي باختصار<sup>(١٠)</sup>.

- (١) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الرضع المقروء لغة، وانظر: كشف القناع: ٣٨٥/٢.
- (٢) بأن كان عليه مثلاً عشرة أيام من رمضان، ونذر أن يصوم عشرة أيام من شعبان، ولم يبق سوى العشرة من شعبان فيصومها عن قضاء رمضان؛ لتعين الوقت لها. انظر: كشف القناع: ٣٨٥/٢، ٣٨٦.
- (٣) نحو مرض أو سفر. انظر: كشف القناع: ٣٨٦/٢.
- (٤) في "ش": "فيقضيه" والمثبت من الأصل.
- (٥) لأنه غير مفرط. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٨٠/٢.
- (٦) ما بين المعرفتين: من "ش".
- (٧) قوله: "أن" بhamش الأصل.
- (٨) في الأصل: "رمضانات" وهو تحريف، والمثبت من "ش".
- (٩) لأنه حق الله وحب بالشرع، فسقط بموت من يجب عليه قبل إمكان فعله إلى غير بدل كاللحج. انظر: المبدع: ٤٦/٣.
- (١٠) بلا قضاء؛ لأن الصوم الواجب بأصل الشرع لا تدخله النيابة حال الحياة، فبعد الموت كذلك كالصلاة. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٨١/٢.
- (١١) انظر: الشرح الكبير: ٤٩٨/٧-٥٠٣، والفروع: ٩٢/٣-٩٤، والمبدع: ٤٦/٣، ٤٧، والإنصاف: ٣٣٣/٣، ٣٣٥، والتوضيح: ٤٥٧/١، ومعونة أولي النهى: ٨٢/٣-٨٤، ودقائق أولي النهى: ٣٧٩/٢، ٣٨٠.

ولا يصح ابتداء تطوع ممن عليه قضاء رمضان، فإن نوى صوماً واجباً أو قضاءً ثم قلبه نفلاً صح، ويسن صوم التطوع وأفضله يوم ويوم،

قوله: (ولا يصح ابتداء تطوع ممن<sup>(١)</sup> عليه قضاء رمضان) ظاهره: أن عدم الصحة [٧٣/ب] خاص بالتطوع قبل قضاء رمضان، وظاهر الفروع<sup>(٢)</sup>: عموم كل صوم فرض<sup>(٣)</sup>. عثمان<sup>(٤)</sup>

قوله: (صح) نفيه، جزم به في الفروع<sup>(٥)</sup>، [والتنقيح]<sup>(٦)</sup>، وتبعه في المنتهى<sup>(٧)</sup>، وخالف صاحب الإقناع<sup>(٨)</sup> فقال: بعدم الصحة؛ لأن من عليه قضاء رمضان لا يصح تطوعه [قبله]<sup>(٩)</sup>. وأجاب منصور البهوتي<sup>(١٠)</sup> عما ذكر<sup>(١١)</sup>: بأنه ربما جاز شيء [تبعاً]<sup>(١٢)</sup>، وإن لم يجز استقلالاً. قال: بدليل صحة قلب الفرض نفلاً في وقت النهي<sup>(١٣)</sup>. وفيه شيء،

(١) في الأصل و"ش": "من" والمثبت لفظ الدليل.

(٢) انظر: الفروع: ١٣٠/٣.

(٣) المراد بالفرض هنا: أي: صوم واجب غير قضاء رمضان نحو نذر وكفارة. فقد قال في غاية المنتهى: ٣٣٣/١: "وكذا قبل واجب نحو نذر وكفارة" قال شارح الغاية ١٣١/٣: "وكذا يحرم ابتداء تطوع قبل صوم واجب نحو نذر وكفارة، ولا يصح التطوع؛ لاحتمال انقضاء أحله في مدة اشتغاله في التطوع، فيموت مشغول الذمة، فلذلك منع منه، وهو متجه" وقال في تحريد زوائد الغاية ١٣١/٣: "ويؤيد هذا الاتجاه ما قاله الشيخ عثمان".

(٤) انظر: حاشية النجدي: ٣٣٢/٢. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٥١/٣، والشرح الكبير: ٥٠٤/٧، والتوضيح: ٤٥٧/١، والإقناع للحجاوي: ٥٠٦/١، ومنتهى الإرادات: ١٦٣/١.

(٥) انظر: الفروع: ٤٤/٣.

(٦) ما بين المعقوفين: من "ش"، وانظر: التنقيح: ص ٩١.

(٧) انظر: منتهى الإرادات: ١٥٨/١.

(٨) انظر: الإقناع للحجاوي: ٤٩٤/١، ٤٩٥.

(٩) ما بين المعقوفين: من "ش".

(١٠) في الأصل و"ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(١١) انظر: حواشي الإقناع: ق ٥٢/ب.

(١٢) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في حاشية النجدي: ١٨/٢، وحواشي الإقناع: ق ٥٢/ب.

(١٣) وأوقات النهي خمسة: بعد طلوع فجر ثان حتى تطلع الشمس، وبعد طلوعها حتى ترتفع قيد رمح، وعند قيامها حتى تزول، وبعد صلاة فراع عصر - حتى ولو صليت جمعاً وقت ظهر - حتى تغرب، وإذا غربت حتى تتم. انظر:

التوضيح: ٣٣١/١، والإقناع للحجاوي: ٢٤٢/١.

ويسن صوم أيام البيض، وهي ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة، وصوم يوم الخميس والاثنين، وستة من شوال، وسن صوم الحرم وأكده عاشوراء وهو كفارة سنة، وصوم عشر ذي الحجة وأكده يوم عرفة وهو كفارة سنتين.

فليحرر<sup>(١)</sup>. عثمان<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وستة من شوال) عطف على "الخميس"، والأولى تتابعها عقب العيد؛ لحديث أبي أيوب<sup>(٣)</sup>: "من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر"<sup>(٤)</sup>. رواه أبو داود<sup>(٥)</sup>. لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر، والستة أيام بشهرين، فهو صوم الدهر جميعه<sup>(٦)</sup>. ولا تحصل الفضيلة بصيام الستة أيام من غير شوال؛ لظاهر الأخبار<sup>(٧)</sup>. وظاهره: أنه لا يستحب صيامها إلا لمن صام رمضان، قاله الإمام أحمد والأصحاب رضي الله عنهم<sup>(٨)</sup>. م ص<sup>(٩)</sup>.

(١) الظاهر: أنه يشترط لصحة القلب كون الوقت متسعاً، وأن يكون لغرض صحيح، وإلا: كره، كالصلاة. انظر: غاية المنتهى: ٣٢٦/١، ونيل المآرب: ٢٨٠/١، ومطالب أولي النهى: ١١١/٣.

(٢) انظر: حاشية النجدي: ١٨/٢.

(٣) أبو أيوب هو: خالد بن زيد بن كليب الأنصاري الخزرجي، النجاري، البصري، أبو أيوب، من كبار الصحابة، خصه النبي ﷺ بالنزول عليه في بني النجار إلى أن بنيت له حجرة أم المؤمنين سودة، وبني المسجد الشريف، شهد المشاهد كلها، مات غازياً الروم سنة خمس من الهجرة، وقيل: بعدها. انظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٤٨٤/٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٠٢/٢، والتقريب: ص ١٨٨.

(٤) في "ش": "الدهر كله" بزيادة كلمة "كله"، ولم ترد هذه الزيادة في الحديث. والدهر: يطلق على الأبد، وقيل: هو الزمان قل أو كثر. انظر: المصباح المنير: ص ١٠٦، والقاموس المحيط: ص ٥٠٥.

(٥) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعاً لرمضان: ص ٤٥٢، برقم (١١٦٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب صوم ستة أيام من شوال: ص ٢٧٦، برقم (٢٤٣٣).

(٦) أي: فإذا وجد ذلك في كل سنة صار كصيام الدهر كله. انظر: المغني: ٤٤٠/٤.

(٧) حيث جاء النص على "شوال" في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من شوال".

(٨) انظر: الفروع: ١٠٧/٣، ١٠٨ وقال: "ويتوجه تحصيل فضيلتها لمن صامها وقضى رمضان وقد أفطره لعذر".

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٨٤/٢ - ٣٨٥، وكشاف القناع: ٣٩١/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٤٣٨/٤ -

٤٤٠، والشرح الكبير: ٥١٨/٧ - ٥٢١، والواضح: ١٣٦/٢ - ١٣٨، والمبدع: ٥١/٣ - ٥٢، والإنصاف: ٣٤٣/٣،

٣٤٤، والتوضيح: ٤٥٨/١، ٤٥٩.

وكره أفراد رجب والجمعة والسبت بالصوم، وكره صوم يوم الشك وهو الثلاثون من شعبان إذا لم يكن غيم أو قتر، ويحرم صوم العيدين وأيام التشريق، ومن دخل في تطوع لم يجب إتمامه، وفي فرض يجب ما لم يقلبه نفلاً.

قوله: (وكره أفراد رجب) بالصوم؛ لأن فيه إحياء لشعار الجاهلية<sup>(١)</sup>. وتزول الكراهة بفطره فيه<sup>(٢)</sup> يوماً، وبصومه شهراً آخر من السنة. عثمان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (والسبت بالصوم) أي: وكره أفراد يوم السبت بالصوم<sup>(٤)</sup>، لكن لو وافق عرفة يوم الجمعة صامه نصاً<sup>(٥)</sup>، قاله ابن نصر الله<sup>(٦)</sup> (في حواشي الكافي)<sup>(٧)</sup>. ويعاين بما في صوم الجمع مع السبت، فيقال: شيئان يكره الإتيان بكل منهما منفرداً، ولا يكره الجمع بينهما.

قوله: (ومن دخل في تطوع: لم يجب إتمامه<sup>(٨)</sup>) - غير حج أو عمرة<sup>(٩)</sup> - من صوم

(١) وذلك لأن العرب كانوا يعظمونه في الجاهلية، ولا يستحلون فيه القتال، فسمي بذلك من الترحيب وهو التعظيم، ويقال له: رجب مضر؛ لأنهم كانوا أشد تعظيماً له. انظر: المطلع: ص ١٥٤.

(٢) قوله: "فيه" بامش الأصل.

(٣) انظر: هداية الراغب: ص ٢٥٥، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٧١/٣، والكافي لابن قدامة: ٢/٢٦٦، والشرح الكبير: ٥٢٨/٧، ٥٢٩، والفروع: ١١٨/٣، والمبدع: ٥٤/٣، والإنصاف: ٣/٣٤٦، ٣/٣٤٧، والتوضيح: ٤٥٩/١.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢/٢٦٥، والشرح الكبير: ٥٣٢/٧، ٥٣٣، والفروع: ١٢٣/٣، والمبدع: ٥٤/٣، والإنصاف: ٣/٣٤٧، والتوضيح: ٤٥٩/١.

(٥) انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٢/٦٥٢.

(٦) لم أقف على قوله.

(٧) في الأصل: "قاله في الكافي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش".

(٨) لقول عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله أهدي لنا حيس فقال: "أرينيه، فلقد أصبحت صائماً" فأكل. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب حواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، وحواز فطر الصائم نفلاً من غير عذر: ص ٤٤٥، برقم (١١٥٤). والحيس هو: الطعام المتخذ من التمر والأقط والسمن، وقد يجعل عرض الأقط اللقيق، أو الفتيت. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١/٤٦٧.

(٩) فيجب إتمامها؛ لانعقاد الإحرام لازماً، فإن أفسدهما، أو فسدا: لزمه القضاء، ولا يخرج منهما بإفسادهما. انظر: معونة أولي النهى: ٣/١٠٤، والروض المربع: ص ٢٤١.

وصلاة ووضوء وغيرها<sup>(١)</sup>، وكره خروجه<sup>(٢)</sup> منه بلا عذر<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) في الأصل: "وغيرها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٢) في الأصل: "خروجها"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٣) لما فيه من تقويت الأجر. انظر: كشف القناع: ٣٩٨/٢، وانظر في هذه المسألة: المستوعب: ٤٧٢/٣، والكافي لابن قدامة: ٢٦٩/٢، والشرح الكبير: ٥٤٥/٧، وشرح الزركشي: ٦١٧/٢، والفروع: ١٣٢/٣، والمبدع: ٣/٣، ٥٨، ٥٧، والإنصاف: ٣٥٢/٣، ٣٥٣، والتوضيح: ٤٦٠/١.

## كتاب الاعتكاف

وهو سنة، ويجب بالنذر، وشرط صحته ستة أشياء: النية، والإسلام، والعقل، والتمييز، وعدم ما يوجب الغسل، وكونه بمسجد،

## كتاب الاعتكاف

لغة: لزوم الشيء. ومنه: ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ﴾<sup>(١)</sup>. واصطلاحاً: لزوم مسلم لا غسل عليه [مسجداً]<sup>(٢)</sup> ولو ساعة لطاعة الله تعالى<sup>(٣)</sup>. [قوله]<sup>(٤)</sup> "لا غسل عليه": لعله ما لم يحتاج إلى اللبث، لجواز اللبث إذن<sup>(٥)</sup>. قال منصور البهوتي<sup>(٦)</sup>: فلا يصح من الجنب ولو متوضئاً. وقوله: "مسجداً": مفعول "لزوم". وقوله: "ساعة": أي: لحظة<sup>(٧)</sup>، ولا يكفي عبوره، ويستحب ألا ينقص عن يوم<sup>(٨)</sup>. وقوله: [٧٤/أ] "لطاعة الله تعالى": متعلق بـ "لزوم".

(١) سورة الأعراف، آية رقم: ١٣٨. وانظر في تعريف الاعتكاف لغة: المصباح المنير: ص ٢١٩، واللسان: ٢٥٥/٩.

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في الروض المربع: ص ٢٤٢ وغيره.

(٣) انظر في تعريف الاعتكاف اصطلاحاً: المطلع: ص ١٦٠، والروض المربع: ص ٢٤٢. والاعتكاف سنة بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقد قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ١٨٧.

وأما السنة: حديث عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله ﷺ يعتكف العشر الأواخر" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتكاف، باب الاعتكاف في العشر الأواخر: ص ٣٨٣، برقم (٢٠٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الاعتكاف، باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان: ص ٤٥٧، برقم (١١٧٢).

وأما الإجماع فقد قال ابن المنذر في الإجماع: ص ٥٣: "وأجمعوا على أن الاعتكاف سنة لا يجب على الناس فرضاً إلا أن يوجه المرء على نفسه نذراً فيجب عليه".

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) أي: إذا احتاج الجنب إلى اللبث في المسجد؛ لخوف ضرر بخروجه منه: جاز له اللبث فيه. انظر: كشف القناع: ١٧٥/١.

(٦) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة. وانظر: كشف القناع: ٤٠٢/٢.

(٧) الساعة في الأصل تطلق على معنيين: أحدهما: أن تكون جزء من أربعة وعشرين جزءاً في مجموع اليوم واللييلة، والثاني: أن تكون عبارة عن جزء قليل من النهار أو الليل. انظر: اللسان: ١٦٩/٨. والمعنى الثاني هو المراد هنا.

(٨) مع ليلته، خروجاً من خلاف من يقول: أقله ذلك، فعند المالكية أقل مدة الاعتكاف يوم ولييلة. انظر: الكافي لابن عبد البر: ٣٥٢/١، وكشاف القناع: ٤٠٢/٢.



ويزاد في حق من تلزمه الجماعة أن يكون المسجد مما تقام فيه الجماعة، ومن المسجد ما زيد فيه ومنه سطحه ورحبته الخوطة، ومنارته التي هي أو بابها فيه. ومن عين الاعتكاف بمسجد غير الثلاثة لم يتعين،

قوله: (أن يكون المسجد مما تقام فيه الجماعة) إذا أتى عليه فعل صلاة<sup>(١)</sup>؛ لأن الاعتكاف إذن في غيره يفضي إما لترك<sup>(٢)</sup> الجماعة<sup>(٣)</sup>، أو تكرار الخروج إليها كثيراً مع إمكان التحرز<sup>(٤)</sup> منه، وهو مناف للاعتكاف<sup>(٥)</sup>. وعلم منه: صحة اعتكاف نحو امرأة<sup>(٦)</sup>، ومعدور<sup>(٧)</sup> في كل مسجد. واقتصر على الجماعة دون الجمعة؛ إذ<sup>(٨)</sup> الجمعة لا تقام إلا في مسجد يكون حوله أربعين، فيلزم على ذلك أنه لا يصح الاعتكاف إلا في مسجد كذلك، وليس الأمر كذلك، فيصح في مسجد ولو مما لا تقام<sup>(٩)</sup> فيه الجمعة<sup>(١٠)</sup>. عثمان وإيضاح<sup>(١١)</sup>.

(١) فإن لم يأت على من تلزمه الجماعة فعل صلاة كأن اعتكف من طلوع الشمس إلى الزوال، صح اعتكافه بكل مسجد. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٩٧/٢.

(٢) في "ش": "إلى ترك"، والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: "الجماعة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "الحرز" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والتحرز: التوقي. انظر: اللسان: ٣٣٣/٥، والمراد: أنه يمكنه التوقي من ذلك بأن يعتكف في مسجد تقام فيه الجماعة.

(٥) إذ هو لزوم المسجد. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٩٧/٢.

(٦) في الأصل: "امرة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) كمريض.

(٨) في الأصل: "إدأ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "تقا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) لأن الخروج إليها لا بد له منه، كالخروج لحاجته، والخروج إليها معتاد، فكأنه مستثنى، والأفضل الاعتكاف في المسجد الجامع، إذا كانت الجمعة تتخلل الاعتكاف، لئلا يحتاج إلى الخروج إليها فيترك الاعتكاف، مع إمكان التحرز منه. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٩٨/٢، وكشاف القناع: ٤٠٨/٢.

(١١) انظر: هداية الراغب: ص ٢٥٨، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٧٩/٣، والكافي لابن قدامة: ٢٧٨/٢، والفروع: ١٥٢/٣، ١٥٥، والمبدع: ٦٧/٣، والإنصاف: ٣٦٤/٣، ٣٦٦، والتوضيح: ٤٦٢/١، والإقناع للحجاوي: ٥١٧/١.

ويبطل الاعتكاف بالخروج من المسجد لغير عذر، وبنية الخروج ولو لم يخرج، وبالوطء في الفرج، وبالإنزال بالمباشرة دون الفرج، وبالردة،

قوله: (ويبطل الاعتكاف) هذا شروع في مبطلات الاعتكاف، وهي ستة أشياء:

الأول: (الخروج من المسجد لغير عذر) ولو قل<sup>(١)</sup>.

قوله: (وبالوطء في الفرج) في المسجد ولو ناسيا<sup>(٢)</sup>، وظاهره: ولو دبرا أو لميت أو بجيمة أو بحائل. ح ف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وبالإنزال<sup>(٤)</sup> بالمباشرة دون الفرج) كالمفاحضة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا

تُبَشِّرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَنْكِفُونَ فِي الْمَسَجِدِ﴾<sup>(٥)</sup>. قال عثمان<sup>(٦)</sup>: ويكفر كفارة يمين إن كان الاعتكاف مندورا؛ لإفساد نذره لا لوطئه<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وبالردة) والعياذ بالله [تعالى]<sup>(٨)</sup> منها<sup>(٩)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ<sup>(١٠)</sup>

لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾<sup>(١١)</sup>.

(١) انظر: المغني: ٤/٤٦٩، والكافي لابن قدامة: ٢/٢٨٦، والإنصاف: ٣/٣٧٩، والتوضيح: ١/٤٦٨، ومنتهى الإرادات: ١/١٧٠، والإقناع للحجاوي: ١/٥٢٢.

(٢) لأن الاعتكاف عبادة تفسد بالوطء عمداً، فكذلك سهواً، كالحج. انظر: دقائق أولي النهى: ٢/٤٠٩.

(٣) انظر: المستوعب: ٣/٤٩١، والكافي لابن قدامة: ٢/٢٨٨، والفروع: ٣/١٩١، والمبدع: ٣/٧٩، والإنصاف: ٣/٣٨٠، والتوضيح: ١/٤٦٨، والإقناع للحجاوي: ١/٥٢٣.

(٤) في الأصل: "والإنزال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٥) سورة البقرة، آية رقم: ١٨٧.

(٦) في الأصل و"ش": "ع" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: هداية الراغب: ص ٢٥٩.

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢/٢٨٨، والمغني: ٤/٤٧٥، والفروع: ٣/١٩١، والمبدع: ٣/٨٠، والإنصاف: ٣/٣٨٠-٣٨٢، والتوضيح: ١/٤٦٨، والإقناع للحجاوي: ١/٥٢٣.

(٨) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٩) قوله "منها": سقطت من "ش".

(١٠) في الأصل: "أشركتم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) سورة الزمر، آية رقم: ٦٥. وانظر في هذه المسألة: المستوعب: ٣/٤٩٤، والكافي لابن قدامة: ٢/٢٨٩، والمغني: ٤/٤٧٦، والإنصاف: ٣/٣٨٣، والتوضيح: ١/٤٦٨، والإقناع للحجاوي: ١/٥٢٣.

وبالسكر. وحيث بطل الاعتكاف وجب استئناف النذر المتتابع غير المقيد بزمن ولا كفارة، وإن كان مقيداً بزمن معين استأنفه وعليه كفارة يمين لفوات الحبل، ولا يبطل الاعتكاف إن خرج من المسجد لبول أو غائط، أو طهارة واجبة، أو لإزالة نجاسة، أو لجمعة تلزمه، ولا إن خرج للإتيان بمأكّل ومشرب لعدم خادماً، وله المشي على عادته، وينبغي لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدة ليثه فيه، لاسيما إن كان صائماً.

قوله: (وبالسكر) لخروجه عن كونه من أهل المسجد، كالمرأة إذا حاضت<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يبطل الاعتكاف... إلخ) هذا مختز من<sup>(٢)</sup> قوله: "ويبطل الاعتكاف بالخروج... إلخ"<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وينبغي لمن قصد المسجد) للصلاة أو غيرها. قال منصور البهوتي<sup>(٤)</sup>: إلا لإقراء قرآن، أو علم ونحوه، إن قلنا يكره للمعتكف<sup>(٥)</sup>. عثمان<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لا سيما إن كان صائماً) لأنه<sup>(٧)</sup> أكد. ويسن لمعتكف اشتغاله بالقرب، من

(١) انظر: المستوعب: ٤٩٤/٣، والكافي لابن قدامة: ٢٨٩/٢، والفروع: ١٩٢/٣، والمبدع: ٨١/٣، والإنصاف: ٣٨٢/٣، والتوضيح: ٤٦٨/١، والإقناع للحجاوي: ٥٢٣/١.

(٢) قوله: "من" سقطت من "ش".

(٣) انظر فيما لا يبطل الاعتكاف: المستوعب: ٤٨٥/٣، ٤٨٦، والكافي لابن قدامة: ٢٨٤/٢، والفروع: ١٧٣/٣، ١٧٤، والمبدع: ٧٣/٣، ٧٤، والإنصاف: ٣٧٢/٣، ٣٧٣، والتوضيح: ٤٦٦/١، والإقناع للحجاوي: ٥١٩/١، ٥٢٠.

(٤) في الأصل و"ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: كشف القناع: ٤٣٤/٢.

(٥) وهو المذهب؛ لأن النبي ﷺ كان إذا اعتكف دخل معتكفه، واشتغل بنفسه، ولم يجالس أصحابه، ولم يجادلهم كما كان يفعل قبل الاعتكاف فترك ذلك أفضل؛ لفعله، ولأن الاعتكاف هو من جنس الصلاة والطواف، ولهذا قرن الله تعالى بينهما في قوله: ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ١٢٥ ولما كان في الصلاة والطواف شغل عن كلام الناس، فكذلك الاعتكاف، وذلك أنه عبادة شرع لها المسجد، فلا يستحب الإقراء حين التلبس بها كالصلوات والطواف، وقيل: يستحب إذا قصد به الطاعة. انظر: المغني: ٤٨٠/٤، ٤٨١، وشرح العمدة لابن تيمية: ٧٨٨/٢، والإنصاف: ٣٨٣/٣، ٣٨٤.

(٦) انظر: حاشية النجدي: ٥٥/٢. وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٢٠٢/٣، والمبدع: ٨١/٣، ٨٢، والإنصاف: ٣٨٥/٣، ٣٨٣، والتوضيح: ٤٦٩/١، والإقناع للحجاوي: ٥٣٣/١.

(٧) في الأصل: "لا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

صلاة وقراءة، وذكر ونحوها. واجتناب ما لا [يعنيه]<sup>(١)</sup> - بفتح الياء - أي: يهمله؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "من حسن إسلام المرء تركه"<sup>(٢)</sup> ما لا يعنيه"<sup>(٣)</sup>. يعني من جدال وكثرة كلام وغيره؛ [٧٤/ب] لأنه مكروه في غيره ففيه أولى. إقناع<sup>(٤)</sup>.

(١) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٢) في الأصل: "ترك" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد: ص ٣٨٢، برقم (٣١٧)، وابن ماجه في سننه، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة: ص ٤٢٨، برقم (٣٩٧٦)، والخطيب البغدادي في تاريخه: ٣٠٩/٤، والبيهقي في شرح السنة، كتاب الرقاق، باب ترك الإنسان ما لا يعنيه: ٣٢٠/١٤، برقم (٤١٣٢)، والحديث حسنه النووي في "الأربعين": ص ١٦، رقم (١٢)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢٦٨/٢.

(٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٢٣/١، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤٩٠/٣، ٤٩١، والكافي لابن قدامة: ٢٩٢/٢، والفروع: ١٩٣/٣، والمبدع: ٨١/٣، ٨٢، والإنصاف: ٣٨٣/٣، ٣٨٥، والتوضيح: ٤٦٨/١.

## كتاب الحج

وهو واجب مع العمرة في العمر مرة،

### كتاب الحج<sup>(١)</sup>.

بفتح الحاء في الأشهر<sup>(٢)</sup>، عكس ذي الحجة<sup>(٣)</sup>، أحد مباني الإسلام<sup>(٤)</sup> الخمس.  
قوله: (وهو واجب مع العمرة) أي: على من يجب عليه<sup>(٥)</sup>. وهي لغة<sup>(٦)</sup>: الزيارة.  
وشرعاً<sup>(٧)</sup>: زيارة البيت على وجه مخصوص. بأن تكون بإحرام<sup>(٨)</sup> وطواف وسعي وغير ذلك.

(١) الحج لغة: القصد، شرعاً: قصد مكة المشرفة، لعمل مخصوص، في زمن مخصوص. انظر: والصاحح: ٣٠٣/١،  
والتوضيح: ٤٧١/٢.

والحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام، والأصل في وجوبه الكتاب والسنة والإجماع:  
أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَفِيٌّ عَنِ  
الْعَالَمِينَ﴾ سورة آل عمران، آية رقم: ٩٧، وحرف "على" للإيجاب، وقد سمي الله تعالى تاركه كافراً فدل على  
فرضيته.

وأما السنة: فحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ: "بني الإسلام على خمس: شهادة  
أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان" أخرجه البخاري في  
صحيحه، كتاب الإيمان، باب "دعائكم إيمانكم" ص ٢٥، رقم (٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب  
أركان الإسلام ودعائمه العظام: ص ٤٠، رقم (١٦).

وأما الإجماع: فقد قال ابن المنذر في الإجماع: ص ٥٤: "وأجمعوا على أن على المرء في عمره حجة واحدة، حجة  
الإسلام، إلا أن ينذر نذراً فيجب الوفاء به".

(٢) والحج -بكسر الحاء- لغة مشهورة أيضاً، قال في المطلع: ص ١٦٠ "الحج -بفتح الحاء وكسرها- لغتان مشهورتان"  
وقرى بها في مواضع، منها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ سورة آل عمران، آية رقم: ٩٧.

(٣) فالأشهر الكسر.

(٤) في الأصل: "الإسلام" وهو تحريف، والمثبت من "ش".

(٥) انظر: المستوعب: ٨/٤، والشرح الكبير: ٥/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٠٩/٢، والمبدع: ٨٣/٣، والتوضيح:  
٤٧١/٢.

(٦) انظر في معنى العمرة لغة: اللسان: ٦٠٤/٤، والقاموس المحيط: ص ٥٧١.

(٧) انظر في معنى العمرة شرعاً: المطلع: ص ١٦٠، والتوضيح: ٤٧١/٢.

(٨) الإحرام لغة: نية الدخول في التحريم؛ لأنه يحرم على نفسه ما كان مباحاً له قبل الإحرام، وشرعاً: نية النسك،

أي: نية الدخول فيه لا نيته ليحج أو يعتمر. انظر: اللسان: ١٢٣/١٢، ومعونة أولي النهى: ٢١٥/٢.

وشرط الوجوب خمسة أشياء: الإسلام، والعقل، والبلوغ، وكمال الحرية، لكن يصحان من الصغير والمجنون ولا يجزئان عن حجة الإسلام وعمرته، فإن بلغ الصغير أو عتق الرقيق قبل الوقوف أو بعده إن عاد فوقف في وقته أجزأه عن حجة الإسلام،

قوله: (وشرط الوجوب... الخ) فالإسلام والعقل: شرطان للوجوب والصحة، فلا يصحان من كافر ومجنون<sup>(١)</sup>، ولو أحرم عنه وليه<sup>(٢)</sup>. والبلوغ وكمال الحرية: شرطان للوجوب والإجزاء دون الصحة<sup>(٣)</sup>. والاستطاعة شرط للوجوب دون الإجزاء<sup>(٤)</sup>. فهذه خمسة شروط للحج<sup>(٥)</sup> والعمرة<sup>(٦)(٧)</sup>. وقد جمعها عثمان<sup>(٨)</sup> في بيتين<sup>(٩)</sup> قال:

الحج والعمرة واجبان      في العمر مرة بلا تواني  
بشرط إسلام كذا حرية      عقل بلوغ قدرة جليلة

[قوله: "بلا تواني" إشارة إلى الوجوب على الفورية. وقوله: "قدرة جليلة"]<sup>(١٠)</sup>  
إشارة إلى الاستطاعة.

(١) لكونهما ليسا من أهل العبادات، وأيضاً الكافر ممنوع من دخول الحرم، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾ سورة التوبة، آية رقم: ٢٨. وانظر في هذه المسألة: الشرح الكبير: ١٢/٨، وكشاف القناع: ٤٣٩/٢.

(٢) المراد بإحرامه عنه: أي: عقد الإحرام له. انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٣٧/١.

(٣) فلو حج الصبي والعبد: صح حجهما، ولم يجزئهما عن حجة الإسلام إن بلغ الصبي أو عتق العبد. انظر: الشرح الكبير: ١٢/٨.

(٤) فلو تكلف العاجز الحج: أجزأه، ووقع موقعه، لأنه إنما سقط عنه رفقاؤه، فإذا تحمله أجزأه، كما لو تحمل المريض الصلاة قائماً. انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٠٠/٢.

(٥) في الأصل: "للجمع"، وفي "ش": "للح" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) في الأصل: "العمرة"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: المستوعب: ٩/٤، ١٠، والكافي لابن قدامة: ٢٩٩/٢، ٣٠٠، والمعني: ٧/٥، والشرح الكبير: ١٢/٨، ١٣، والواضح: ١٥٦/٢، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٢٣/٢، والتوضيح: ٤٧١/٢.

(٨) في الأصل "ش": "ع" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة. وانظر: هداية الراغب: ص ٢٦١.

(٩) في الأصل: "بيتين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) ما بين المعقوفين: من "ش".

ما لم يكن أحرم مفرداً أو قارناً، وسعى بعد طواف القدوم، وكذلك تجزئ العمرة إن بلغ أو عتق قبل طوافها. الخامس: الاستطاعة، وهي ملك زاد وراحلة تصلح لمثله أو ملك ما يقدر به على تحصيل ذلك، بشرط كونه فاضلاً عما يحتاجه من كتب ومسكن وخادم، وأن يكون فاضلاً عن

قوله: (ما لم يكن أحرم<sup>(١)</sup> مفرداً<sup>(٢)</sup> أو قارناً<sup>(٣)</sup> وسعى بعد طواف القدوم) وقبل الوقوف بعرفة، ولو أعاد<sup>(٤)</sup> السعي بعد البلوغ أو<sup>(٥)</sup> العتق، لأن السعي لا يشرع بمجاوزة عدده، ولا تكراره، بخلاف الوقوف فاستدامته مشروعة<sup>(٦)</sup>، ولا قدر له محدود<sup>(٧)</sup>. م ص باختصار<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وراحلة تصلح لمثله) عادة فإن كان ممن يكفيه الرحل، والقتب<sup>(٩)</sup>، ولا يخشى السقوط اكتفى بذلك، وإلا: اعتبر وجود محمل<sup>(١٠)</sup> صالح له. وتعتبر الراحلة في مسافة قصر عن مكة، ولا تعتبر فيما دون المسافة من مكى وغيره؛ للقدرة على المشي فيها غالباً، إلا لعاجز عنه<sup>(١١)</sup>، ولا يلزمه حبوا ولو أمكنه.

- 
- (١) في الأصل: "أحرام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (٢) المفرد: من أحرم بالحج وحده. انظر: المستوعب: ٥٢/٤، والدر النقي: ٣٩٤/٢.  
 (٣) القارن: من يجمع بين الحج والعمرة في الإحرام من الميقات، أو يكون قد أحرم بالعمرة منفردة ثم يدخل عليها الحج قبل الطواف. انظر: المستوعب: ٥٢/٤، والدر النقي: ٣٩٥/٢.  
 (٤) في الأصل: "إعادة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (٥) في الأصل: "و" والمثبت من "ش".  
 (٦) فإن من وقف ثمراً وجب عليه أن لا يدفع إلا بعد الغروب، مع أنه يكفي لو دفع قبله. انظر: حاشية ابن قاسم: ٥٠٨/٣.  
 (٧) يعني: الوقوف، فإنه يكفي ولو لحظة. انظر: حاشية ابن قاسم: ٥٠٨/٣.  
 (٨) انظر: دقائق أولي النهى: ٤١٤/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ٢٢٠/٣، ٢٢١، والمبدع: ٨٦/٣، والإنصاف: ٣٨٩/٣، ٣٩٠، والتوضيح: ٤٧٢/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٣٦/١.  
 (٩) القتب: رحل صغير على قدر سنام البعير. انظر: الصحاح: ١٩٨/١، واللسان: ٦٦١/١.  
 (١٠) في الأصل: "محل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 والمحمل: ما يحمل فيه آدمي، وهو مركب يركب عليه على البعير. انظر: المطلع: ص ١٧١، والدر النقي: ٤٠٤/٢.  
 (١١) أي: عاجز عن المشي كشيخ كبير، فيعتبر له ملك الراحلة بآلتها حتى فيما دون مسافة قصر. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٢/٢.

مؤنته ومؤنة عياله على الدوام. فمن كملت له هذه الشروط: لزمه السعي فوراً

وأما الزاد<sup>(١)</sup> فيعتبر، قربت المسافة أو بعدت، مع الحاجة إليه<sup>(٢)</sup>. وعلم منه: أنه إذا لم يملك زادا ولا راحلة: لم يلزمه الحج، لكن يستحب لمن أمكنه المشي والكسب بالصناعة، ويكره لمن حرفته المسألة<sup>(٣)</sup>. والراحلة تقال: لكل ما يركب من الإبل ذكرا كان أو أنثى، حكاه الجوهري<sup>(٤)</sup>.

قوله: (على الدوام) من النفقات الشرعية، [٧٥/أ] حتى بعد رجوعه من عقار أو بضاعة أو صناعة [ونحوها]<sup>(٥)</sup> كعطاء<sup>(٦)</sup> من ديوان، وإلا: فلا يلزمه؛ لتضرره بإتفاق<sup>(٧)</sup> ما في يده إذن<sup>(٨)</sup>.  
قوله: (فمن كملت له هذه الشروط) الخمسة، (لزمه السعي) إلى الحج (فورا)<sup>(٩)</sup>،  
فيأثم إن أخره بلا عذر<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: "الزائد"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والزاد: ما يحتاج إليه المسافر من مأكول ومشروب، وكسوة. انظر: المصباح المنير: ص ١٣٦، والإقناع للحجاوي: ٥٤١/١.  
(٢) لأنه لا بد منه، فإن لم يحتاج إليه لم يعتبر. انظر: كشف القناع: ٤٤٩/٢.  
(٣) انظر: المستوعب: ١٣/٤-١٥، والكافي لابن قدامة: ٣٠٢/٢-٣٠٣، والشرح الكبير: ٤٤/٨، ٤٥، ٤٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٤٤-١٤٧، والمبدع: ٩٢، ٩٣، والإنصاف: ٤٠١/٣، ٤٠٢، والإقناع للحجاوي: ٥٤١/١، ٥٤٢.

(٤) انظر: الصحاح: ١٧٠٧/٤.  
(٥) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في المبدع: ٩٤/٣، والتوضيح: ٤٧٤/٢.  
(٦) في الأصل "ش" و"ش": "كعطى"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.  
(٧) في "ش": "بارتفاق"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.  
(٨) انظر: المستوعب: ١٥/٤، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٥٤/٢، والمبدع: ٩٣/٣، والإنصاف: ٤٠٣/٣، والتوضيح: ٤٧٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٤٣/١.

(٩) لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ سورة آل عمران، آية رقم: ٩٧، ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: "خطبنا رسول الله ﷺ فقال: "أيها الناس، قد فرض الله عليكم الحج فحجوا" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر: ص ٥٢٩، برقم (١٣٣٧)، والأمر يقتضي القورية.

(١٠) انظر: المستوعب: ٢٤/٤، والكافي لابن قدامة: ٣٠٦/٢، والمغني: ٣٦/٥، والشرح الكبير: ٥٠/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٩٨/٢، والمبدع: ٩٤/٣، والإنصاف: ٤٠٤/٣، والتوضيح: ٤٧٤/٢.



إن كان في الطريق أمن، فإن عجز عن السعي لعذر ككبر أو مرض لا يرجى برؤه لزمه أن يقيم نائباً حراً ولو امرأة يحج ويعتمر عنه من بلده، ويجزئه ذلك ما لم يزل العذر قبل إحرام نائبه،

قوله: (إن كان في الطريق) الذي يحج منه برا أو بحرا (أمن)، بلا خفارة<sup>(١)</sup>، يوجد فيه الماء والعلف على المعتاد، وسعة وقت يمكن السير فيه على العادة، فلو أمكنه أن يسير سيرا مخالفا للعادة، لم يلزمه. عثمان باختصار<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ما لم يزل العذر قبل إحرام نائبه) ("قبل" يعني)<sup>(٣)</sup>: فإن عوفي قبل إحرام نائبه: فلا يجزئه؛ لقدرته على المبدل<sup>(٤)</sup> قبل الشروع في المبدل<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>. قال ابن نصر الله<sup>(٧)</sup>: لكن إذا لم يعلم النائب حتى أحرم، فهل يقع حجه عن نفسه أو عن مستنبيه<sup>(٨)</sup>؟ وهل نفقته على مستنبيه أو في ماله؟ وهل ثواب حجه لنفسه أو لمن استنابه<sup>(٩)</sup>؟ لم أجد من تكلم على ذلك، ويتوجه: وقوعه عن مستنبيه، ولزوم نفقته أيضا، وثوابه له، والله أعلم؛

(١) الخفارة: اسم لجعل الخفير، وهو الحامي والنجار، وخفزه: أخذ منه جعلاً ليحيره. انظر: المصباح المنير: ص ٩٣، والمطلع: ص ١٦٢، والقاموس المحيط: ص ٤٩٤.

والمراد أنه لا يجب بذل الخفارة وإن كانت يسيرة لوجهين: أحدهما: أنها رشوة، فلا يلزم بذلها في العبادة كالكنيسة. والثاني: أنهم لا يؤمنون مع أخذها، فإن من استحل أكل المال بالباطل من وفد الله لم يؤمن على استحلال قتلهم، أو نهبهم، أو سرقته. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ١٥٨/٢.

(٢) انظر: حاشية النجدي: ٦٧/٢، وهداية الراغب: ص ٢٦٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ١٧/٤، ١٨، والكافي لابن قدامة: ٣٠٣/٢، ٣٠٤، والمغني: ٧/٥، ٨، والشرح الكبير: ٦٧/٨، ٦٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ١٥٧/٢، والمبدع: ٩٦/٣، ٩٧، والإنصاف: ٤٠٧/٣، والتوضيح: ٤٧٥/٢.

(٣) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٤) في الأصل "ش"، وهو تحريف، والمثبت من المبدع: ٩٦/٣، ودقائق أولي النهى: ٤٢٦/٢، وكشاف القناع: ٤٥٤/٢. والمراد بالمبدل: حجه بنفسه. انظر: نيل المآرب: ٢٨٩/١.

(٥) في "ش": "المبدل" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب. والمراد بالمبدل: حجة النائب. انظر: نيل المآرب: ٢٨٩/١.

(٦) انظر: المغني: ٢١/٥، والواضح: ١٥٨/٢، والمبدع: ٩٦/٢، والإنصاف: ٤٠٥/٣، والإقناع للحجاري: ٥٤٣/١.

(٧) انظر قوله في حاشية اللبدي: ص ١٤٥.

(٨) في الأصل: "مستنبيه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "استنابه"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

فلو مات قبل أن يستتيب وجب أن يدفع من تركته لمن يحج ويعتمر عنه.

لأنه<sup>(١)</sup> إن فات أجزاء ذلك عنه، لم يفت وقوعها [عنه]<sup>(٢)</sup> نفلاً. وعليه فيعابا بها فيقال: شخص صح نفل حجه قبل فرضه؟! عثمان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فلو مات قبل أن يستتيب) ومن يرجي برؤه لا يستتيب، فإن فعل: لم<sup>(٤)</sup> يجزئه. ويسقط<sup>(٥)</sup> الحج والعمرة عمن لم يجد نائباً. ومن لزمه الحج<sup>(٦)</sup> أو العمرة<sup>(٧)</sup> بأصل الشرع<sup>(٨)</sup>، أو بإيجاب على نفسه فمات (قبل الفعل: وجب أن يدفع من تركته مالا بقدر الكفاية من رأس)<sup>(٩)</sup> المال، أو وصى به أو لم يوص. ويحج النائب من حيث وجب على الميت<sup>(١٠)</sup>؛

(١) في الأصل: "لأن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) انظر: حاشية النجدي: ٦٩/٢. وقال الشيخ مرعي في غاية المنتهى: ١٥٧/١: "ولا يرجع -أي المستتيب- عليه -أي على نائبه- بما أنفق قبل أن عوفي بل بعده لعزله إذن"، قال شارح الغاية: ٢٠٧/٣: "وتمجرد شفائه انعزل نائبه حكماً، سواء علم أو لم يعلم قياساً على الوكيل، وهو متجه"، وقال الشيخ حسن الشطي في تجريد زوائد الغاية: ٢٠٧/٣: "وقول ابن نصر الله أظهر، يعرض عليه بالتواجد فتأمله"، وقال: "واستظهره الشيخ عثمان وقال: وعليه فيعابا بها...".

(٤) في الأصل: "لا"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "سقط"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في "ش": "حج"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) في "ش": "عمرة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "الشروع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(١٠) قال الشيخ عبد الرحمن السعدي في المختارات الجلية: ص ٩٣-٩٤: "والصحيح أن النائب في الحج الفرض لا يلزم أن يكون من بلد المنوب عنه؛ لعدم وروده، ولأن الرخصة في القضاء عن الميت والمعضوب شاملة لمن كان ينشئ الحجة من بلده أو من غيره؛ ولأن الذي يجب على المنوب عنه أفعال الحج فقط، وأما السعي إلى مكة فإنه من باب "ما لا يتم الواجب إلا به" فيكون مقصوداً قصد الوسائل التي إذا حصل مقصودها برئت الذمة، يؤيد هذا التعليل أن المنوب عنه لو قدرنا أنه سار إلى نحو مكة بغير قصد الحج أو العمرة، ثم بدا له في أثناء الطريق فيه الحج، أنه لا يلزمه العود إلى بلده لينشئ منها نية الحج، فكذلك نائبه، وهذا بين والله الحمد".

ولا يصح ممن لم يحج عن نفسه حج عن غيره. وتزيد الأنثى شرطاً سادساً وهو أن تجدها زوجاً أو محرماً مكلفاً،

لأن القضاء يحكي الأداء<sup>(١)</sup>.

قوله: (ولا يصح ممن لم يحج<sup>(٢)</sup> عن نفسه، حج عن غيره) فرضاً كان أو نفلاً، حياً كان<sup>(٣)</sup> المحجوج عنه أو ميتاً. فإن فَعَلَ: انصرف الحج عن نفسه عن حجة الإسلام. ويصح أن يحج عن ميت، واحد عن فرضه، وآخر [٧٥/ب] في نذره في عام واحد<sup>(٤)</sup>، وأيهما أحرم أولاً فعن فرضه، ولو لم ينوه<sup>(٥)</sup>. ويصح أن يستنيبَ قادر<sup>(٦)</sup> على الحج وغير قادر في نفل حج، وفي بعضه. والنائب أمين فيما أُعطيَه ليحج منه، ويضمن ما زاد<sup>(٧)</sup> على نفقة<sup>(٨)</sup> المعروف، أو طريق أقرب بلا ضرورة. ويجب عليه رد ما فضل بعد نفقة ذهابه ورجوعه، ويرجع نائب بما استدانه لعذر<sup>(٩)</sup>، أو بما أنفقَه من ماله<sup>(١٠)</sup> بنية (رجوعه)<sup>(١١)</sup>. وما لزم نائب بجنائته - كفعل محذور - فمن ماله، وكذا نفقة<sup>(١٢)</sup> نسك<sup>(١٣)</sup> فسد، وقضاء؛ لأن النسك

(١) يحكي: من حكيت الشيء إذا أتيت بمثله على الصفة. انظر: المصباح المنير: ص ٧٩. والمراد: أن القضاء بصفة الأداء. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٦/٢، وانظر في هذه المسألة: المستوعب: ٨٦/٤، والكافي لابن قدامة: ٣١٢/٢، ٣١٤، والشرح الكبير: ٥٨، ٧١-٧٣، والروض: ١٦٠/٢، ١٦١، والفروع: ٢٤٧/٣-٢٤٩، والمبدع: ٩٨/٣، والإنصاف: ٤٠٩/٣، والتوضيح: ٤٧٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٤٥/١.

(٢) في الأصل: "يجب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في الأصل: "كان أو ميتاً" بزيادة كلمة "أو ميتاً".

(٤) لأن كلا عبادة منفردة، كما لو اختلف نوعها. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٩/٢.

(٥) لأن الحج يعفى فيه عن التعيين ابتداءً؛ لانعقاده مبهماً، ثم يُعَيَّن. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٩/٢.

(٦) قوله "قادر": بهامش الأصل.

(٧) أي: ما أنفقَه زائداً. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٣٠/٢.

(٨) في الأصل: "نفسه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "بعذر" والمثبت من "ش".

(١٠) في الأصل: "بماله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) في الأصل: "رجوعه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(١٣) النسك: العبادة، وغلب إطلاقها على الحج. انظر: المصباح المنير: ص ٣١١، والروض المربع: ص ٢٤٦.

وتقدر على أجرته وعلى الزاد والراحلة لها وله، فإن حجت بلا محرم حرم وأجزأ.

حيث فسد لم يقع عن مستنييه؛ لجنايته وتفريطه. صوالحي باختصار<sup>(١)</sup>.  
 قوله: (وعلى الزاد والراحلة لها) أي: للأُنثى ([وله]<sup>(٢)</sup>) أي: للمحرم<sup>(٣)</sup>. ولا  
 يلزمه [مع]<sup>(٤)</sup> بذلها ذلك سفر معها. ونفقة المحرم عليها<sup>(٥)</sup>، ولو كان زوجها، فيعابا بها  
 فيقال: أي شخص يجب نفقته على زوجته؟!<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: الشرح الكبير: ٥٩-٦١، ٨٩، وشرح العمدة لابن تيمية: ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٨٨، والفروع: ٢٥٣/٣، ٢٥٤، ٢٦٥، ٢٧٠، والمبدع: ١٠٣/٣، ١٠٤، والإنصاف: ٤١٦/٣-٤٢٠، ومنتهى الإرادات: ١٧٧/١.

(٢) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٣) المحرم: هو الزوج أو من تحرم عليه على التأييد بنسب، أو سبب مباح. انظر: التوضيح: ٤٧٥/٢، والروض المربع: ص ٢٤٩.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) في الأصل: "إليها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) انظر في هذه المسألة: المستوعب: ٢٢/٤، والمغني: ٣٤/٥، والشرح الكبير: ٨٧/٨، ٨٨، والتوضيح: ٤٧٦/٢، ومعونة أولي النهى: ١٩٩/٣، والإقناع للحجاوي: ٥٤٧/١.

### باب الإحرام

وهو واجب من الميقات، ومن منزله دون الميقات فميقاته منزله، ولا يتعقد الإحرام مع وجود الجنون أو الإغماء أو السكر، وإذا انعقد لم يبطل إلا بالردة لكن يفسد بالوطء في الفرج قبل التحلل الأول، ولا يبطل بل يلزمه إتمامه والقضاء، ويخير من يريد الإحرام بين: أن ينوي التمتع وهو أفضل، أو ينوي الأفراد، أو القران.

### باب الإحرام

قوله: (والقضاء) أي: يجب القضاء على من فسد نسكه بالوطء، واطئا كان أو موطوءا، فرضا أو نفلا، فورا، أي: ثاني عامه إن كان مكلفا<sup>(١)</sup>، وغيره: بعد تكليفه وحجة الإسلام فورا، من حيث أحرم أولاً إن كان قبل ميقاته<sup>(٢)</sup>، وإلا: فمنه<sup>(٣)</sup> (٤).  
قوله: (ويخير من يريد الإحرام بين) ثلاثة أشياء بـ (أن ينوي التمتع) أي: التلذذ والانتفاع. سمي متمتعا؛ لانتفاعه بسقوط العود إلى الميقات للحج<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (وهو أفضل) عند الإمام أحمد رحمه الله<sup>(٦)</sup>، لأنه آخر ما أمر به ﷺ<sup>(٧)</sup> [قال الإمام

(١) حيث لا عذر له في التأخير مع القدرة على القضاء. انظر: كشف القناع: ٥١٦/٢.

(٢) الميقات لغة: الوقت، والجمع: مواقيت، وقد استعير الوقت للمكان، واصطلاحاً: مواضع وأزمنة لعبادة مخصوصة. انظر: المصباح المنير: ص ٣٤٤، والإقناع للحجاوي: ٥٥١/١.

(٣) أي: من الميقات، لأنه إن كان الميقات أبعد فلا يجوز تجاوز الميقات بغير إحرام، وإن كان موضع إحرامه أبعد فعليه الإحرام بالقضاء منه ليكون القضاء على صفة الأداء. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٨٨/٢.

(٤) انظر: المستوعب: ١٣٣/٤، والمغني: ٢٠٦/٥، ٢٠٧، والشرح الكبير: ٣٣٨/٨، والواضح: ٢١٧/٢، والفروع: ٣٩٢/٣، والإنصاف: ٤٩٦/٣، والإقناع للحجاوي: ٥٨٥/١، ٥٨٦.

(٥) وقيل: لأنه تمتع بكل ما لا يجوز للمحرم فعله من حين إحلاله من العمرة إلى إحرامه بالحج. انظر: المصباح المنير: ص ٢٩٠، واللسان: ٣٢٩/٨.

(٦) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٦٨٧/٢، ومسائل الإمام أحمد برواية صالح: ١٤٣/٢-١٤٤.

(٧) الحديث جابر: أنه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه لما طافوا وسعوا أن يجعلوها عمرة إلا من ساق هدياً، وثبت على إحرامه؛ لسرقه الهدي، وتأسف بقوله: "لولا أني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم به" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب التمتع والإقارن والأفراد بالحج: ص ٣٠٤، برقم (١٥٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب بيان وجه الإحرام: ص ٤٨٢، رقم (١٢١٦).

فالتمتع هو أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، ثم بعد فراغه منه يحرم بالحج. والإفراد هو أن يحرم بالحج، ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة. والقران هو أن يحرم بالحج والعمرة معاً، أو يحرم بالعمرة، ثم يدخل الحج عليها قبل الشروع في طوافها،

أحمد رحمه الله <sup>(١)</sup>: لا أشك أنه رحمه الله <sup>(٢)</sup> كان قارناً، والتمتع أحب إلي. عثمان <sup>(٣)</sup>.

قوله: (فالتمتع هو: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج) <sup>(٤)</sup> أي: فصفة التمتع هو... الخ. قال الأصحاب <sup>(٥)</sup>: ويفرغ منها. وفي المستوعب <sup>(٦)</sup>: ويتحلل <sup>(٧)</sup>؛ لأنه لو أحرم بالحج قبل التحلل من العمرة لكان قارناً، والقران والتمتع ممتنع. صوالحي <sup>(٨)</sup>.

قوله: (والقران هو: أن يحرم بالحج... الخ) وحيث صار قارناً سقط <sup>(٩)</sup> عنه طواف العمرة، والسعي لها، والتحلل <sup>(١٠)</sup>، واندرجت أفعالها في أفعال [٧٦/أ] الحج. قال في الإقناع <sup>(١١)</sup>: وعمل القارن كالمفرد في الإجزاء <sup>(١٢)</sup>.

(١) انظر قوله في: الفروع: ٣/٣٠١، والإنصاف: ٣/٤٣٥.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) انظر: هداية الراغب: ص ٢٦٧. وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٤/٤٩، والكافي لابن قدامة: ٢/٣٣٢، والمغني:

٥/٢٨٢، والواضح: ٢/١٧٧، والشرح الكبير: ٨/١٥١، والمبدع: ٣/١١٩-١٢٠.

(٤) أشهر الحج ثلاثة: شوال، وذو القعدة، وعشر أيام من ذي الحجة. انظر: المستوعب: ٤/٢٩، والكافي لابن قدامة: ٢/٣٢٢.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢/٣٣١، والمغني: ٥/٨٢، والمقنع: ص ٧٠، والواضح: ٢/١٧٦، والفروع: ٣/٣٠٦.

(٦) انظر: المستوعب: ٤/٥٢.

(٧) التحلل: خروج المحرم من إحرامه، وجواز فعل ما كان ممنوعاً منه. انظر: المصباح المنير: ص ٨٠، والقاموس الفقهي: ص ٩٩.

(٨) انظر: كشف القناع: ٢/٤٧٧.

(٩) في الأصل: "أسقط" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "التحلل"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) انظر: الإقناع للحجاوي: ١/٥٦٠.

(١٢) فالقارن بين الحج والعمرة لا يلزمه من العمل إلا ما يلزم المفرد، فيجزئه طواف واحد وسعي واحد لحجه و عمرته، ويسقط ترتيب العمرة، ويصير الترتيب للحج، كما يتأخر الحلق إلى يوم النحر. وانظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٢/٦٣٠، والمستوعب: ٤/٢٦١، ٢/٢٦٢، والمغني: ٥/٣٤٧، والواضح: ٢/٢٦٧، والفروع: ٣/٣٠٨، ٩/٣٠٩، والمبدع: ٣/١٢٤، والإنصاف: ٣/٤٣٨، ومعرفة أولي النهى: ٣/٢٢٨.

فإن أحرم به ثم بها لم يصح، ومن أحرم وأطلق صح وصرفه لما شاء، وما عمل قبل فلغو، لكن السنة لمن أراد نسكاً أن يعينه، وأن يشترط، فيقول: اللهم إني أريك النسك الفلاني، فيسره لي، وتقبله مني، وإن حسني حابس فمحلي حيث حسني.

قوله: (فإن أحرم) من يريد الحج (به) ثم بعده أحرم بالعمرة: (لم تصح) العمرة؛ لأنه لم يرد نص فيه<sup>(١)</sup>، وهذا محترز قوله: "أو يحرم بالعمرة ثم يدخل الحج عليها"، بخلاف العكس<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ولأن إحرامه بها لا يزيد عملاً على ما لزمه بإحرام الحج، ولا يغير ترتيبه، ولأن الحج أكد من العمرة، لأنه جمع عليه، والعمرة تختلف فيها، فلهذا جاز إدخال القوي على الضعيف، ولم يجر إدخال الضعيف على القوي . انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٥٧٣/٢، والكافي لابن قدامة: ٣٣٢/٢ .

(٢) انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٥٧٢/٢، والمستوعب: ٥٢/٤، ٥٣، والشرح الكبير: ١٦٦/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ٥٦٧/٢، والفروع: ٣٠٧/٣، ٣٠٨، والمبدع: ١٢٣/٣، والإنصاف: ٤٣٨/٣، ودقائق أولي النهى: ٤٤٧/٢.

باب محظورات الإحرام  
وهي سبعة أشياء: أحدها: تعتمد لبس المخيط على الرجل حتى الخفين.

### باب محظورات الإحرام

أنته لكون المحظورات جمع محظورة، كما في المطلع<sup>(١)</sup>، قال: وهي صفة<sup>(٢)</sup> لموصوف محذوف، أي: باب الخصالات المحظورات، أي: الممنوع فعلهن في الإحرام<sup>(٣)</sup>. وكل منها يقتضي الإثم<sup>(٤)</sup> والفدية، إلا عقد النكاح<sup>(٥)</sup>، وقتل<sup>(٦)</sup> [القمل]<sup>(٧)</sup> ففيهما الإثم دون الفدية. ولا يبطل الإحرام بشيء منها، إلا بالجماع فيحصل به الإثم والفدية وإفساد النسك. قوله: (حتى الخفين) أو أحدهما؛ لأنهما من اللباس، وكالفقازين<sup>(٨)</sup> لليدين. ولا يعقد المحرم عليه رداء<sup>(٩)</sup> ولا غيره<sup>(١٠)</sup>، ولا يخله<sup>(١١)</sup> بنحو<sup>(١٢)</sup> شوكة، ولا يزره<sup>(١٣)</sup> في<sup>(١٤)</sup>

(١) انظر: المطلع: ص ١٧٠.

(٢) في الأصل: "صفة أي" بزيادة كلمة "أي".

(٣) لأن الحظر لغة: المنع ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾ انظر: المصباح المنير: ص ٧٦، واللسان: ٢٠٣/٤.

(٤) في الأصل "الإثم والفعل" بزيادة كلمة "والفعل".

(٥) لأنه عقد فاسد لأجل الإحرام، فلم تجب به فدية. انظر: معونة أولي النهى: ٢٩١/٣.

(٦) في الأصل: "وقت"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش". وقتل القمل محظور؛ لما فيه من الترفه بإزالته، أشبه قطع الشعر، ولا فدية فيه؛ لأنه لا قيمة له، ولأنه ليس بصيد. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٨١/٢.

(٨) الفقاز: لباس الكف، وهو ما يعمل على قدر اليدين، كالذي يلبسه حامل البازي. انظر: المصباح المنير: ص ٢٦٤، واللسان: ٣٩٥/٥.

(٩) الرداء: ما ارتدى به، وهو ما يوضع على الكتفين من الثياب. انظر: الدر النقي: ٢٨٩/٢.

(١٠) كالقميص، لأنه يترفه بذلك، أشبه اللباس. انظر: كشاف القناع: ٤٩٦/٢.

(١١) يخله: أي: يجمع أطرافه بخلال، والخلال: العود الذي يتخلل به ونحوه. انظر: المصباح المنير: ص ٩٦، واللسان: ٢١٤/٤.

(١٢) في الأصل: "نحو"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٣) يزره: أي: يدخل الأزرار في العرا. انظر: المصباح المنير: ص ١٣٢، واللسان: ٣٢١/٤.

(١٤) قوله "في": سقطت من "ش".



الثاني: تعتمد تغطية الرأس من الرجل ولو بطين أو استغلال بمحمل، وتغطية الوجه من الأنثى

عروة<sup>(١)</sup>، ولا يغرز<sup>(٢)</sup> في إزاره، فإن فعل: أئِمَّ وفَدَى<sup>(٣)</sup>. إلا إزاره فله عقده<sup>(٤)</sup>؛ لحاجة من ستر عورة، ونحو ذلك. صواحي باختصار<sup>(٥)</sup>.

قوله: (الثاني: [تعتمد] <sup>(٦)</sup> تغطية الرأس من الرجل) إجماعاً<sup>(٧)</sup>؛ لنهي عليه الصلاة والسلام المحرم عن لبس العمام<sup>(٨)</sup>. والأذنان، وبياضهما فوقهما من الرأس، كما تقدم في الوضوء<sup>(٩)</sup> (١٠).

وترك التقيد بالمخيط<sup>(١١)</sup>، وقيد في الأول<sup>(١٢)</sup>: إشارة إلى أنه لا يشترط تغطية الرأس

(١) العروة: مدخل الزر. انظر: اللسان: ٤٥/١٥.

(٢) يغرز: أي: يدخل الرداء ويثبت. انظر: المصباح المنير: ص ٢٣٠، واللسان: ٣٨٦/٥.

(٣) لأنه كالمخيط. انظر: الفروع: ٣٧٢/٣. وفي الأصل: "فديه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "عقد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) انظر: المستوعب: ٨٩/٤، والكافي لابن قدامة: ٣٤٩/٢، ٣٥١، والشرح الكبير: ٢٤٥/٨، ٣٥٣، ٣٥٤، وشرح

العمدة لابن تيمية: ١٥/٣٣، ١٦، والفروع: ٣٧٢/٣، ٣٧٣، والمبدع: ١٤١/٣، ١٤٣، والإنصاف: ٤٦٤/٣،

٤٦٦، ٤٦٧، والإقناع للحجاوي: ٥٧١/١، ٥٧٣.

(٦) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في الدليل.

(٧) انظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٥٧، والإفصاح: ٢٨٣/١.

(٨) فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً قال: يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب؟ قال رسول الله

ﷺ: "لا يلبس القميص ولا العمام...". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يلبس المحرم من

الثياب: ص ٢٩٩، برقم (١٥٤٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب ما يباح للمحرم بحج وعمره وما لا

يباح: ص ٤٥٩، برقم (١١٧٧).

والعمائم: جمع عمامة، وهي من لباس الرأس معروفة عند العرب. انظر: المصباح المنير: ص ٢٢٢، واللسان: ٤٢٤/١٢.

(٩) انظر: دليل الطالب: ص ٧٣ حيث قال: "ثم مسح جميع ظاهر رأسه، من حد الوجه إلى ما يسمى قفاً، والبياض

فوق الأذنين منه".

(١٠) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٥٥/٢، والشرح الكبير: ٢٣٥/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ٥١/٣، ٥٢،

والفروع: ٣٦١/٣، والمبدع: ١٤٠/٣، والإقناع للحجاوي: ٥٧٠/١.

(١١) المخيط: ما خيط بالخيط ونحوها على قدر الملابس فيه من بدن أو بعضه. انظر: الدر النقي: ٤٣٢/٢، وكشاف

القناع: ٤٩٤/٢.

(١٢) أي قوله: "أحدها: تعتمد لبس المخيط على الرجل".

لكن تسدل على وجهها للحاجة. الثالث: قصد شم الطيب، ومس ما يعلق، واستعماله في أكل أو شرب بحيث يظهر طعمه أو ريحه،

بمخيط، بل المحذور مطلق<sup>(١)</sup> تغطية، كما يرشد لذلك صنيعة.

قوله: (لكن تسدل... الخ) من باب نصر، أي: تضع الثوب فوق رأسها، وترخيه على وجهها<sup>(٢)</sup>؛ لأجل حاجة مرور الأجانب، ثم بعد المرور تكشفه<sup>(٣)</sup>. ولا يضر مس المسدول بشرة وجهها، كما في الإقناع<sup>(٤)</sup>، تبعاً للموفق<sup>(٥)</sup>، خلافاً للقاضي<sup>(٦)</sup> في اشتراطه عدم المباشرة، فإن لم تبعده<sup>(٧)</sup> بسرعة: فدت عند<sup>(٨)</sup> القاضي. عثمان<sup>(٩)</sup>.

قوله: (الثالث: قصد شم الطيب) عبر<sup>(١٠)</sup> في الأولين بـ "تعمد"<sup>(١١)</sup>، وهنا بـ "قصد"، مع أن معنى ذلك واحد؛ للتفنن في التعبير. [٧٦/ب] إجماعاً<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل: "مطلقاً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر في معنى السدل: المصباح المنير: ص ١٤٢، واللسان: ٣٣٣/١١.

(٣) في الأصل: "يكشفه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٨٧/١.

(٥) انظر: المغني: ١٥٥/٥.

(٦) انظر قوله في: المغني: ١٥٥/٥ حيث قال ابن قدامة: "وذكر القاضي أن الثوب يكون متجافياً عن وجهها، بحيث لا يصيب البشرة، فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة: فلا شيء عليها، كما لو أطارت الريح الثوب عن عورة المصلي، ثم عاد بسرعة: لا تبطل صلاته، وإن لم ترفعه مع القدرة: افتدت، لأنها استدامت الستر" ثم قال معلقاً على ما ذكره القاضي: "والظاهر خلافه، فإن الثوب المسدول لا يكاد يسلم من إصابة البشرة، فلو كان شرطاً لبين"، وقال في الفروع بعد أن ذكر قول ابن قدامة: ٤٥٠/٣: "ما قاله صحيح".

(٧) في الأصل: "تبعده" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "عن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) انظر: حاشية النجدي: ١١٤/٢، وهداية الراغب: ص ٢٧٣، وانظر في ذلك أيضاً: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح: ٣١٠/١، والكافي لابن قدامة: ٣٥٤/٢، ٣٥٥، والشرح الكبير: ٣٥٦/٨، وشرح العمدة لابن تيمية:

٢٦٩/٣، ٢٧٠، والمبدع: ١٦٨/٣، والإنصاف: ٥٠٢/٣، ٥٠٣.

(١٠) في "ش": "عمر" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(١١) وهما قوله: "أحدهما: تعمد لبس المخيط" وقوله: "الثاني: تعمد تغطية الرأس".

(١٢) انظر: الإجماع لابن المنذر: ص ٥٥.

فمن لبس أو تطيب أو غطى رأسه ناسياً أو جاهلاً أو مكرهاً فلا شيء عليه، ومتى زال عذره أزاله في الحال وإلا فدى. الرابع: إزالة الشعر من البدن ولو من الأنف، وتقليم الأظفار.

كشم مسك<sup>(١)</sup> وعنبر وكافور<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك مما له رائحة طيبة<sup>(٣)</sup>، فإن قصد شم ذلك: حرم وفدى، وإلا: فلا شيء عليه، كمن دخل سوقاً<sup>(٤)</sup>، أو الكعبة، فشم شيئاً بلا قصد<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (فمن لبس أو تطيب... إلخ) هذا محترز قوله: "تعمد"<sup>(٦)</sup>.

قوله: (الرابع: إزالة الشعر من البدن ولو من الأنف) بلا عذر؛ لقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ [الْهَدْيُ] مَحَلَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> وألحق<sup>(٨)</sup> بالخلق القطع، والتنف<sup>(٩)</sup>، ونحوه. وألحق<sup>(١٠)</sup> بالرأس سائر البدن<sup>(١١)</sup>. فإن كان للمحرم عذر مما يضر بقاء الشعر<sup>(١٢)</sup>: أزاله وفدى؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾

(١) المسك: طيب معروف، وهو معرب، والعرب تسميه المشموم، وهو عندهم أفضل أنواع الطيب. انظر: المصباح المنير: ص ٢٩٥، واللسان: ٤٨٧/١٠.

(٢) الكافور: أخلاط تجمع من الطيب، تركيب من كافور الطلع. انظر: اللسان: ١٤٩/٥، والمطلع: ص ٦.

(٣) كماء ورد وزعفران. انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٧٤/١.

(٤) في "ش": "سوق" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٥) انظر: المستوعب: ٨٥/٣، ٨٩، والكافي لابن قدامة: ٣٦٠/٢، ٣٥٧، والشرح الكبير: ٢٦٢/٨، ٢٧٣، والفروع: ٣٧٥/٣، ٣٧٦، والمبدع: ١٤٥/٣ - ١٤٨، والإنصاف: ٤٦٩/٣، ٤٧٣، والتوضيح: ٤٨٩/٢، ومنتهى الإرادات: ١٨٥/١.

(٦) في الأصل و"ش": "تعمداً" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب وهو لفظ الدليل. وانظر في هذه المسألة في: الإنصاف: ٤٧٤/٣، والتنقيح المشيع: ص ١٠٤، وغاية المنتهى: ٣٨٧/١.

(٧) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٨) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٦.

(٩) في الأصل: "والخلق" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) لأخما في معناه، وإنما عر في النص بالخلق لأنه الغالب. انظر: كشاف القناع: ٤٨٩/٢.

(١١) في الأصل: "والخلق" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) لأنه في معناه، إذ خلقه يؤذن بالرغاية، وهو يناهز الإحرام؛ لكون أن المحرم أشعث أغبر. انظر: كشاف القناع: ٤٨٩/٢.

(١٣) من مرض أو قمل، أو قروح، أو صداع، أو شدة حر. انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٦٩/١.

الخامس: قتل صيد البر الوحشي المأكول، والدلالة عليه، والإعانة على قتله، وإفساد بيضه،

الآية<sup>(١)</sup>. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الخامس: قتل) أو ذبح (صيد البر<sup>(٣)</sup> الوحشي<sup>(٤)</sup> المأكول<sup>(٥)</sup>) والمتولد منه، أو من غيره<sup>(٦)</sup>، كمتولد بين مأكول الوحشي<sup>(٧)</sup> وغيره<sup>(٨)</sup>، كـ "سمع"<sup>(٩)</sup>، تغليبا للتحريم، فحمام وبط: وحشي ولو استأنس، بخلاف إبل وبقر: أهلية ولو توحش<sup>(١٠)</sup>. م ص<sup>(١١)</sup>.

(١) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٦. وتمة الآية: ﴿مِنْ صَيَادِهِ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾.

(٢) انظر: المستوعب: ٩١/٤، والكافي لابن قدامة: ٣٤٨/٢، ٣٤٩، والشرح الكبير: ٢٢١/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ٥/٣، ٨، والفروع: ٣٤٩/٣، والمبدع: ١٣٦/٣، والإنصاف: ٤٥٤/٣، ٤٥٨، ٤٥٩، والتوضيح: ٤٨٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٦٩/١.

(٣) فأما صيد البحر فلا يحرم على المحرم، لقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ سورة المائدة، آية رقم: ٩٦، وأما البحري بالحرم فيحرم صيده؛ لأن التحريم فيه للمكان، فلا فرق بين صيد البر وصيد البحر. انظر: الشرح الكبير: ٢٧٦/٨، ودقائق أولي النهى: ٤٨٢/٢.

(٤) في الأصل: "الوحش" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

والوحشي: كل شيء من دواب البر مما لا يستأنس. انظر: اللسان: ٣٦٨/٦. وخص بالوحشي؛ لأن ما ليس وحشي لا يحرم على المحرم كبهيمة الأنعام والخيول والدجاج، والاعتبار في ذلك بالأصل لا بالحال، فلو استأنس الوحشي وجب فيه الجزاء. انظر: الشرح الكبير: ٢٧٤/٨.

(٥) فأما ما ليس بمأكول كسباع البهائم والمستخث من الحشرات والطيور وسائر المحرمات: فلا جزاء فيه. انظر: الشرح الكبير: ٢٧٤/٨.

(٦) قوله: "أو من غيره" شمل قسمين: قسم متولد من وحشي وأهلي، وقسم متولد من وحشي مأكول وغير مأكول، وكلاهما يحرم قتله. الإنصاف: ٤٧٤/٣.

(٧) في الأصل: "الوحش" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل "ش": "غير" وهو تحريف، والمثبت من دقائق أولي النهى: ٤٧٢/٢.

(٩) السمع: ولد الذئب من الضبع. انظر: المصباح المنير: ص ١٥١، واللسان: ١٦٧/٨.

(١٠) لأن الاعتبار في كونه وحشيا أو أهليا بأصله. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٧٢/٢.

(١١) انظر: دقائق أولي النهى: ٤٧٢/٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٩٧/٤، ١٠٦، والكافي لابن قدامة:

٣٦٥-٣٦٧، والشرح الكبير: ٢٧٤/٨، ٢٧٥، وشرح العمدة لابن قدامة: ١٢٥/٣، ١٢٦، والفروع: ٤٠٤/٣، والمبدع: ١٤٨/٣، ١٤٩، والإنصاف: ٤٧٤/٣، ٤٨٥، والتوضيح: ٤٩٢/٢، ومتهى الإرادات: ١٨٥/١.

وقتل الجراد والقمل لا البراغيث بل يسن قتل كل مؤذ مطلقاً. السادس: عقد النكاح ولا يصح. السابع: الوطء في الفرج، ودواعيه،

قوله: (وقتل الجراد)<sup>(١)</sup>، بمباشرة<sup>(٢)</sup> أو سبب، ولو تمشي على مفترش بطريق، وإن لم يكن له طريق غيره؛ لأنه أتلفه بمنفعة نفسه. ويأتي حكم الضمان<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.  
قوله: (السادس: عقد النكاح)<sup>(٥)</sup>، ولا يصح) أي: فيحرم ولا يصح<sup>(٦)</sup>، فلو تزوج محرم، أو زوج محرمة، أو كان ولياً<sup>(٧)</sup>، أو وكيلاً فيه: لم يصح، نصاً<sup>(٨)</sup>، تعمده، أو: لا. ولا فرق بين الإحرام الصحيح والفساد<sup>(٩)</sup>.  
وكره لمحرم أن يخطب امرأة<sup>(١٠)</sup>، كخطبة عقده<sup>(١١)</sup>، أو حضوره، أو شهادته فيه.

- 
- (١) لأنه طمر بري، أشبه العصفير. انظر: كشف القناع: ٥١٢/٢.  
(٢) في الأصل: "بمباشرة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
(٣) انظر: ص٣٢٣ فعليه أن المراد يضمه بقيمته. انظر: الإنصاف: ٤٩٠/٣.  
(٤) انظر: المستوعب: ١٠٧/٤، والشرح الكبير: ٣٢٠-٣٢٢/٨، والمبدع: ١٥٨/٣، والإنصاف: ٤٩٠/٣، ٤٩١، والتوضيح: ٤٩٤/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٨٣/١.  
(٥) لأن الإحرام يمنع الوطء ودواعيه، فمنع عقد النكاح. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٨٤/٢.  
(٦) لحديث عثمان رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "لا ينكح المحرم ولا ينكح ولا يخطب" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب النكاح، باب تحريم نكاح المحرم وكرهه خطبته: ص ٥٥٥، برقم (١٤٠٩).  
(٧) الولي: من له الولاية على المرأة، وهو المتولي أمرها. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٢٢٩/٥، والدر النقي: ٦١٦/٣.  
(٨) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٧٨٧/٢.  
(٩) فالإحرام الفاسد كالصحيح في منع النكاح وسائر المحظورات، لأن حكمه باقٍ في وجوب ما يجب بالإحرام، فكذلك ما يحرم به. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣١/٤.  
(١٠) لأن الخطبة مقدمة النكاح وسبب إليه، كما أن العقد سبب للوطء، والشرع منع من ذلك كله حسماً للمادة، لأن الخطبة كلام في النكاح وذكر له، والمُحرم ممنوع من ذلك كله، ولأن الخطبة توجب تعلق القلب بالخطوبة، واستتقال الإحرام، والتعجل إلى انقضائه لتحصيل مقصود الخطبة. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٢١٧/٣.  
(١١) أي: كما يكره للمحرم أن يقرأ خطبة النكاح بضم الخاء، وهي قوله: "إن الحمد لله نحمده ونستعينه ... إلخ" انظر: حاشية ابن قاسم: ٣١/٤.

والمباشرة دون الفرج، والاستمناء. وفي جميع المحظورات الفدية إلا قتل القمل وعقد النكاح، وفي البيض والجراد قيمته مكانه، وفي الشعرة أو الظفر إطعام مسكين وفي الاثنين إطعام اثنين، والضرورات تبيح المحظورات ويفدي.

وتصح الرجعة<sup>(١)</sup>، وكذا شراء أمة<sup>(٢)</sup> لوطء<sup>(٣)</sup>. عثمان<sup>(٤)</sup>.

قوله: (والمباشرة دون الفرج، والاستمناء) ولم يفسد النسك<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لم يرد فيه نص، ولا إجماع، ولا يصح قياسه على اللوطء في الفرج؛ لأن<sup>(٦)</sup> نوعه يوجب الحد<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) لأن الرجعية زوجة بدليل ثبوت الإرث بينهما، وثبوت الطلاق والخلع بينهما، ولأن الرجعة لا تقتصر إلى ولي ولا مهر ولا رضا، فارتجاعها ليس ابتداء ملك، وإنما هو إمساك كما قال تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ سورة البقرة، آية رقم: ٢٣١، ولأن الرجعية كانت مباحة فارتجاعها ليس استحلالاً لفرج. انظر: الشرح الكبير: ٣٣٠/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ٢١٣/٣.

(٢) في الأصل: "امرأة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) لأن الشراء واقع على عينها، وهي تراد للوطء وغيره، ولذلك صح شراء نحو بحوسية، بخلاف عقد النكاح فإنه على منفعة البضع خاصة، ولذلك لم يصح نكاح نحو بحوسية. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٨٧/٢.

(٤) انظر: هداية الراغب: ص ٢٧٢، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ١١٥/٤، ١٢٠، والكافي لابن قدامة: ٣٤٧/٢، ٣٤٨، والشرح الكبير: ٣٢٤/٨-٣٣١، والفروع: ٣٨١/٣، ٣٨٦، والمبدع: ١٦٠/٣، ١٦١، والإنصاف: ٤٩٢/٣-٤٩٤، والتوضيح: ٤٩٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٤٨٤/١، ٤٨٥.

(٥) حتى لو أنزل، وعليه بدنة إن أنزل بمباشرة، أو قبلة، أو فكر أو نظر أو لمس لشهوة، أو أمني باستمناء، قياساً على بدنة اللوطء، وإن لم ينزل: فشاة، كفدية أذى. انظر: الروض المربع: ص ٢٦٠.

(٦) في الأصل "ش" و"لا" وهو تحريف، والمثبت من دقائق أولي النهى: ٤٩٠/٢، والروض المربع: ص ٢٦٠.

(٧) أي: اللوطء، أما المباشرة فلا يفسد بها الحج، لأنه لا يجب بها الحد. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣٨/٤.

(٨) انظر: الشرح الكبير: ٣٥٢/٨، وشرح العمدة لابن تيمية: ٢١٨/٣، والفروع: ٤٠٠/٢، ٤٠١، والمبدع: ١٦٧/٣، والإنصاف: ٥٠١/٣، ٥٠٢، والتوضيح: ٤٩٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٨٧/١.

## باب الفدية

وهي ما يجب بسبب الإحرام أو الحرم، وهي قسمان: قسم على التحجير، وقسم على الترتيب. فقسم التحجير كفدية اللبس، والطيب، وتغطية الرأس، وإزالة أكثر من شعرتين أو ظفرين، والإمضاء بنظرة، والمباشرة بغير إنزال مني يخر بين: ذبح شاة، أو صيام ثلاثة أيام، أو إطعام ستة مساكين مدبر أو نصف صاع من غيره. ومن التحجير: جزاء الصيد يخر بين المثل من النعم، أو تقويم المثل بمحل التلف،

باب الفدية وبيان أقسامها وأحكامها وما يجب والمستحق لأخذها<sup>(١)</sup>.

وهي مصدر: فدى، يفدي، فداء<sup>(٢)</sup>. وشرعاً: ما يجب بسبب نكس، أو بسبب حرم، كصيد الحرم ونباته<sup>(٣)</sup>. والفدية والفداء في الأصل: ما يعطى في افتكاك أسير، أو إنقاذ<sup>(٤)</sup> من هلكة<sup>(٥)</sup>. وإطلاق الفدية في محظورات [٧٧/أ] الإحرام، فيه إشعار بأن من أتى محظوراً منها فكأنه<sup>(٦)</sup> صار في هلكة يحتاج إلى إنقاذه منها بالفدية التي يُعطىها. وسبب ذلك -والله أعلم- تعظيم أمر الإحرام<sup>(٧)</sup>، وأن<sup>(٨)</sup> محظوراته من المهلكات؛ لعظم شأنه، وتأكد حرمة. ولم أجد من اعتنى بالتنبية على هذا، فليستفد، فإنه من النفائس. ابن نصر الله. عثمان<sup>(٩)</sup>.

قوله: (أو نصف صاع من غيره) كتمر، ونحوه<sup>(١٠)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ

مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّن صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ﴾<sup>(١١)</sup>

(١) في هامش "ش": "مطلب: في الفدية".

(٢) انظر: اللسان: ١٥٠/١٥، والقاموس المحيط: ص ١٧٠٢.

(٣) انظر في معنى الفدية شرعاً: التوضيح: ٤٩٨/٢، ومنتهى الإرادات: ١٨٩/١.

(٤) في الأصل: "إنقاذه"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ: حاشية النجدي: ١١٦/٢.

(٥) انظر في معنى الفدية لغة: اللسان: ١٥٠/١٥.

(٦) في الأصل: "فكان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) في الأصل و"ش": "الأحكام" والصواب المثبت، وهو لفظ حاشية النجدي: ١١٦/٢.

(٨) في "ش" "أن من" بزيادة "من".

(٩) انظر: حاشية النجدي: ١١٦/٢، وقال: "كذا رأيت بخط ابن نصر الله رحمه الله".

(١٠) كزبيب وشعير. انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٩١/١.

(١١) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٦. والنسك: الذبيحة، وقيل الدم. انظر: اللسان: ٤٩٨/١٠، والقاموس المحيط: ص

ويشتري بقيمته طعاماً يجزئ في الفطرة، فيطعم كل مسكين مدبر أو نصف صاع من غيره، أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً. وقسم الترتيب كدم المتعة والقِران وترك الواجب والإحصار والوطء ونحوه، فيجب على متمتع وقارن وتارك واجب دم،

ولحديث كعب<sup>(١)</sup>: "لعلك آذاك هوام رأسك"<sup>(٢)</sup>؟ قال: نعم يا رسول الله. فقال عليه الصلاة والسلام: احلق رأسك، وصم ثلاثة أيام، أو أطعم ستة مساكين، أو انسك شاة". متفق عليه<sup>(٣)</sup>. ولفظة "أو" في الآية والخير<sup>(٤)</sup> دالة على وجوب الفدية على التحخير. ومدلول الآية والخير على حلق الرأس، وقس عليه تقليم الأظافر واللبس والطيب؛ لأنه يحرم في الإحرام لأجل الترفه، فأشبهه حلق الرأس. وغير المعذور ثبت الحكم فيه بطريق التنبيه تبعاً له<sup>(٥)</sup>. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (ويشتري بقيمته) أي: قيمة المثل. وليس الشراء ببيع، فيجزئ قدره من طعام نفسه. عثمان<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وقسم الترتيب) وهو ثلاثة أنواع: الأول (دم المتعة والقِران، وترك

(١) كعب بن عجرة بن أمية الأنصاري السلمي، المدني، أبو محمد، صحابي مشهور، من أهل بيعة الرضوان، له عدة أحاديث، سكن الكوفة، توفي بعد الخمسين من الهجرة، وله نيف وسبعون. انظر: أسد الغابة: ١٨١/٤، وسير أعلام النبلاء: ٥٢/٣، والتقريب: ص ٤٦١.

(٢) في الأصل: "في رأسك" بزيادة "في"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الحديث.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحصر، باب قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا﴾: ص ٣٤٥، برقم (١٨١٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى: ص ٤٧١، برقم (١٢٠١).

(٤) في الأصل "والخير على الخلق" بزيادة كلمة "على الخلق".

(٥) والتبع لا يخالف أصله، ولأن كل كفارة ثبت التحخير فيها مع العذر ثبت مع عدمه كجزاء الصيد، لا فرق بين قتله للضرورة لأجل أكله، أو لغير ذلك. انظر: المغني: ٣٨٢/٥، ومعرفة أولي النهى: ٣١٤/٣.

(٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٧٧/٢، ٣٧٨، والمغني: ٣٨١/٥، ٣٨٢، والشرح الكبير: ٣٧٨/٨، ٣٧٩، والواضح: ٢٨٢/٢-٢٨٤، والمبدع: ١٧٢/٣، والإنصاف: ٥٠٧/٣، ٥٠٨، والتوضيح: ٤٩٩/٢، وكشاف القناع: ٥٢٥/٢.

(٧) انظر: حاشية النجدي: ١١٧/٢، وانظر في ذلك أيضاً: شرح العمدة لابن تيمية: ٣٢٤/٣، ودقائق أولي النهى:

٤٩٦/٢، وكشاف القناع: ٥٢٦/٢، وغاية المنتهى: ٣٨٤/١.



فإن عدمه أو ثمنه صام ثلاثة أيام في الحج.

الواجب) والثاني (الإحصار) والثالث (الوطء، ونحوه)

قوله: (دم) -فاعل "يجب"<sup>(١)</sup> -أي: هدي<sup>(٢)</sup>، وهو شاة، أو سبع بدنة، أو سبع بقرة<sup>(٣)</sup>، (فإن عدمه<sup>(٤)</sup>) أي: عدم ذلك الهدي في موضعه وهو الحرم (أو ثمنه) ولو وجد من يقرضه؛ لأن الظاهر استمرار عسرته. ولو قدر على الشراء بثمن في ذمته وهو موسر في بلده: لم يلزمه. ذكره في "القواعد"<sup>(٥)</sup>. م ص<sup>(٦)</sup>.

قوله: (صام<sup>(٧)</sup> ثلاثة أيام في الحج) قيل: معناه في أشهر الحج. وقيل: معناه في وقت الحج؛ لأنه لا بد من إضمار؛ لأن الحج أفعال لا يصام فيها<sup>(٨)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ﴾<sup>(٩)</sup> أي: فيها. صوالحي<sup>(١٠)</sup>.

(١) أي قوله: "فيجب على متمتع وقارن، وتارك واجب".

(٢) الهدي: ما يهدي إلى الحرم من نعم وغيرها. انظر: التوضيح: ٥٣٧/٢، والمطلع: ص ٢٠٤.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٤٥/٢، والمغني: ٣٥٢/٥، وشرح العمدة لابن تيمية: ٣٢٧/٣، والمبدع: ١٩١/٣، والإنصاف: ٥٣٤/٣.

(٤) في الأصل: "عدم"، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٥) انظر: القواعد في الفقه الإسلامي لابن رجب: ص ٢٠.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٤٩٧/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٣٣٨/٢، والمغني: ٣٦٠/٥، والشرح الكبير: ٣٩٠/٨، والواضح: ٢٧٢/٢، وشرح العمدة لابن تيمية: ٣٢٨/٣، والمبدع: ١٧٥/٣، والإنصاف: ٥١٢/٣، والتوضيح: ٤٩٩/٢.

(٧) في الأصل: "صيام" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٨) إنما يصام في وقتها، أو في شهرها. انظر: المغني: ٣٦٢/٥.

(٩) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٧.

(١٠) انظر: المغني: ٣٦٢/٥، والشرح الكبير: ٣٩١/٨، والواضح: ٢٧٣/٢، ومعونة أولي النهى: ٣١٧/٣، ودقائق

أولي النهى: ٤٩٧/٢، وكشاف القناع: ٥٢٦/٢.

والأفضل كون آخرها يوم عرفة، وتصح أيام التشريق، وسبعة إذا رجع إلى أهله.

### [مطلب: في الأفضلية في الصيام] <sup>(١)</sup>

قوله: (والأفضل كون آخرها <sup>(٢)</sup>... إلخ) نص عليه <sup>(٣)</sup>. فيصوم يوم عرفة استحباباً <sup>(٤)</sup>، فيقدم <sup>(٥)</sup> الإحرام بالحج <sup>(٦)</sup>؛ ليصوم الثلاثة <sup>(٧)</sup> أيام في إحرام الحج، ويجوز له تقديم صوم الثلاثة <sup>(٨)</sup> [٧٧/ب] أيام قبل إحرامه بالحج، بعد أن يحرم بالعمرة؛ لأن إحرام العمرة أحد إحرامي <sup>(٩)</sup> التمتع، فجاز الصوم فيه، ولجواز <sup>(١٠)</sup> تقديم الواجب على وقت وجوبه إذا وجد سبب الوجوب. وسببه هنا إحرامه بالعمرة <sup>(١١)</sup> <sup>(١٢)</sup>.

قوله: (وسبعة إذا رجع إلى أهله) للآية <sup>(١٣)</sup>. ولا يصح صوم السبعة أيام بعد الإحرام

(١) ما بين المعنيتين: من "ش".

(٢) في الأصل: "آخرها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) نص عليه أحمد في رواية الأثرم وأبي طالب. انظر: شرح الزركشي: ٣٠٤/٣.

(٤) وإنما استحسب ذلك لعله يقدر على الهدي قبل الشروع في الصيام فإنه أفضل، ويتحقق عجزه عن الهدي، وهذا يقتضي التأخير إلى آخر وقت الإمكان، وصوم يوم عرفة ممكن؛ لأنه لم يمه عن الصوم فيه، ولأن هذه الأيام الثلاثة وهي يوم التروية وعرفة واليوم الذي قبلهما أحص بالحج؛ ولأن فيهن يقع السير إلى عرفات وبعض خطب الحج، والصائم يوم عرفة بعرفة صائم في حال فعل الحج فكان أشد امتثالاً للأمر من غيره فكان أفضل وإنما لم يستحب فيها صوم التطوع، فأما الواجب فإنه يفعل فيها وفي غيرها. انظر: شرح العمدة: ٣٣٦/٣.

(٥) في الأصل: "فيقدم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) قبل يوم التروية، فيكون اليوم السابع من ذي الحجة محرماً فيحرم قبل فجره. انظر: كشف القناع: ٥٢٧/٢.

(٧) في الأصل: "الثلاثة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "الثلاثة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "إحرام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "الجواز" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) كتقدم الكفارة على الحنث بعد اليمين. انظر: معونة أولي النهى: ٣١٧/٣.

(١٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٣٩/٢، والمغني: ٣٦٠/٥، ٣٦١، والشرح الكبير: ٣٩٠/٨، ٣٩١، وشرح

الزركشي: ٣٠٤/٣، ٣٠٥، وشرح العمدة لابن تيمية: ٣٣٥/٣، ٣٣٦، والمبدع: ١٧٥/٣، والإنصاف: ٥١٢/٣،

٥١٣، والتوضيح: ٤٩٩/٢، وكشاف القناع: ٥٢٧/٢.

(١٣) وهي قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ البقرة، آية رقم: ١٩٦.

ويجب على محصر دم فإن لم يجد صام عشرة أيام ثم حل، ويجب على من وطئ في الحج قبل التحلل الأول، أو أنزل منياً مباشرة أو استمناء أو تقبيل أو لمس بشهوة أو تكرار نظر بدنة، فإن لم يجدها صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

بالج<sup>(١)</sup>، قبل فراغه من أفعاله<sup>(٢)</sup>؛ لأنهم قالوا<sup>(٣)</sup>: المراد بقوله تعالى: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> من عمل الحج؛ لأنه المذكور<sup>(٥)</sup>، كرمي الجمار<sup>(٦)</sup>. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (بدنة) فاعل "ويجب على من وطئ... الخ". وخطأ<sup>(٨)</sup> في كل ما ذكر من مباشرة دون فرج، وتكرار نظر، وتقبيل، ولمس لشهوة، أنزل أو أمذى<sup>(٩)</sup>، أو: لا، كعمد

(١) في "ش": "الجمع" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٢) في الأصل: "أفعاله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) وهو قول جمهور العلماء: أن له صومها بعد الفراغ من أفعال الحج بمكة قبل الرجوع إلى الأهل، وعند الشافعي:

المراد بقوله: ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ أي: رجعت إلى أهاليكم، فلا يجوز له صومها إلا بعد الرجوع إلى الأهل. انظر:

بدائع الصنائع: ٣٨٧/٢، والكافي لابن عبد البر: ٣٨٣/١، وروضة الطالبين للنووي: ٥٤/٣، والمغني: ٣٦٢/٥،

ورؤوس المسائل في الخلاف: ٦٠٩/٢.

(٤) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٦.

(٥) فتقدير الرجوع من الحج أولى من تقدير الرجوع من السفر؛ لأنه لم يذكر، ولأنه لو رجع إلى أهله قبل الإحلال

الثاني لم يجز الصوم، فعلم أن الحكم مقيد بالرجوع من الحج فقط، ويصح تسميته راجعاً من الحج، بمعنى: أحدهما:

أنه قد عاد إلى حاله قبل الإحرام من الإحلال. والثاني: أنه يفعل في أماكن مخصوصة، فإذا قضاه ورجع عن تلك

الأماكن وانتقل عنها سمي راجعاً بهذا الاعتبار، وأيضاً: فإن الحجيج إذا صدروا من منى فقد شرعوا في الرجوع إلى

أهليهم. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٣٤٢/٣-٣٤٣.

(٦) أي: فلا يصح صومها في أيام منى لبقاء أعمال الحج كرمي الجمار. انظر: كشف القناع: ٥٢٧/٢.

والجمار: واحدها جمرة، وهي في الأصل: الحصاة، ثم سمي الموضع الذي ترمى فيه الحصيات بسبع: جمرة، والجمار

ثلاث، ترمى يوم النحر جمرة العقبة بسبع حصيات، وفي أيام التشريق ترمى الجمرات الثلاث كل جمرة بسبع

حصيات. انظر: المطلع: ص ١٩٨، واللسان: ١٤٦/٤، ودقائق أولي النهى: ٥٦٩/٢.

(٧) انظر: المستوعب: ٣٣٥/٤، والمغني: ٣٦٢/٥، والشرح الكبير: ٣٩٢/٨-٣٩٤، والفروع: ٣٢٢/٣، والمبدع:

١٧٦/٣، والإنصاف: ٥١٣/٣، ٥١٤، ودقائق أولي النهى: ٤٩٨/٢، وكشاف القناع: ٥٢٧/٢.

(٨) في الأصل و"ش": "وأخطأ" وهو تحريف، والمثبت من منتهى الإرادات: ١٩١/١.

(٩) في الأصل: "مذى" وهو تحريف، والمثبت من "ش".

والمذى: ماء رقيق يخرج عند الملاعبة ويضرب إلى البياض. انظر: المصباح المنير: ص ٢٩٢، والمطلع: ص ٣٧.

وفي العمرة إذا أفسدها قبل تمام السعي شاة، والتحلل الأول يحصل باثنين من رمي وحلق وطواف ويحل له كل شيء إلا النساء، والثاني بما بقي مع السعي إن لم يكن سعى قبل.

في حكم الفدية<sup>(١)</sup>، وأنشئ مع شهوة كرجل<sup>(٢)</sup>. ولا شيء على من فكر فأنزل؛ للحديث: "عني لأمتي"<sup>(٣)</sup> عن الخطأ والنسيان، وما حدثت به أنفسها، ما لم تعمل به، أو تتكلم"<sup>(٤)</sup>، ولا يقاس على تكرار النظر؛ لأنه دونه في استدعاء الشهوة، وإفضائه إلى الإنزال، وبخالفه في التحريم إذا تعلق بأجنبية، أو في الكراهة إذا تعلق بمباحة له، فيبقى على الأصل. م. ص<sup>(٥)</sup>.

(١) لكن قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى: ٢٢٦/٢٥: "ثبت بدلالة الكتاب والسنة أن من فعل محظوراً مخطئاً أو ناسياً لم يؤاخذ الله بذلك، وحينئذ يكون بمنزلة من لم يفعله، فلا يكون عليه إثم... ومثل هذا لا تبطل عبادته، وطرد هذا: أن الحج لا يبطل بفعل شيء من المحظورات ناسياً ولا مخطئاً، لا الجماع ولا غيره".

(٢) فيجب عليها ما يجب على الرجل، لاشتراكهما في اللذة، فإن لم توجد منها شهوة فلا شيء عليها. انظر: كشف القناع: ٥٣١/٢.

(٣) في الأصل: "عن لأمتي" بزيادة "عن".

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق والكرد: ص ١٠٤٣، برقم (٥٢٦٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر بالقلب إذا لم تستقر: ص ٧٦، برقم (١٢٧) بلفظ: "إن الله تجاوز...".

(٥) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٠١/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٤٢٠/٨، والفروع: ٤٠٣/٢، ٤٠٤، والمبدع: ١٨٣/٣، والإنصاف: ٥٢٥/٣، والتوضيح: ٥٠١/٢، ومعرفة أولي النهى: ٣٢١-٣٢٣.

### فصل [في جزاء الصيد]

والصيد الذي له مثل من النعم كالنعامة وفيها بدنة، وفي حمار الوحش وبقرة بقرة، وفي الضبع كبش، وفي الغزال شاة،

### فصل في جزاء الصيد

وهو: ما يستحق بدله على متلفه بفعل أو سبب من مثله<sup>(١)</sup>، ومقاربه، ولو أدى<sup>(٢)</sup> مشابهة<sup>(٣)</sup>. ويجتمع على متلف الصيد الضمان إذا كان مملوكا بقيمته للمالكه، وجزاؤه لمساكين<sup>(٤)</sup> الحرم؛ لأنه حيوان مضمون بالكفارة، فجاز اجتماعهما فيه<sup>(٥)</sup>. صوالحي باختصار<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وفيها بدنة) أي: في النعامة بدنة؛ لأنها تشبه البعير في الخلقة، فكان لها مثلاً، فتدخل<sup>(٧)</sup> في عموم<sup>(٨)</sup> النص<sup>(٩)</sup>. وجعلها<sup>(١٠)</sup> الخرقى<sup>(١١)</sup> من أقسام الطير؛ لأن لها جناحين فيلغز<sup>(١٢)</sup> بها ويقال: طائر تجب فيه بدنة.

(١) أي: الصيد. والمراد بالمثل: ما ماثل الصيد من جهة الخلقة والصورة سواء كانت قيمته أزيد من قيمة المقتول أو أنقص. انظر: شرح العمدة لابن تيمية: ٢٨١/٣.

(٢) في "ش": "أدى" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) فليس المراد حقيقة الماشية، فإنها لا تتحقق بين الأنعام والصيد. انظر: المبدع: ١٩٢/٣، وانظر في المراد بجزء

الصيد: الإقناع للحجاري: ٥٩٩/١، ومنتهى الإرادات: ١٩٣/١.

(٤) في الأصل: "لمساكين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو تحريف.

(٥) أي: اجتماع التقريم والتكفير في ضمانه. انظر: كشف القناع: ٥٣٧/٢.

(٦) انظر: التوضيح: ٥٠٤/٢، ومعونة أولى النهى: ٣٤١/٣، وغاية المنتهى: ٣٩٠/١، ودقائق أولى النهى: ٥١٠/٢،

وكشاف القناع: ٥٣٧/٢.

(٧) في الأصل: "فدخل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "عموم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) وهو قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ النَّعَمِ﴾ المائدة، آية رقم: ٩٥.

(١٠) قوله "وجعلها": مكرر في الأصل.

(١١) انظر: مختصر الخرقى: ص ٨٠.

(١٢) في الأصل: "فلغز" والمثبت من "ش".

وفي الوتر والضب جدي له نصف سنة، وفي اليربوع جفرة لها أربعة أشهر، وفي الأرنب عناق دون الجفرة، وفي الحمام وهو كل ما عب الماء كالقطا والورش والفواخت شاة، وما لا مثل له كالأوز والحبارى والحجل والكركي ففيه قيمته مكانه.

والمراد بالبدنة هنا<sup>(١)</sup>: البعير ذكرًا كان أو أنثى<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وفي الضب) -بفتح الضاد- حيوان صغير ذو ذنب، شبيه الحردون<sup>(٣)</sup>، بكسر الحاء وقيل: الحردون<sup>(٤)</sup> ذكر الضب<sup>(٥)</sup>. حكاه الجوهري<sup>(٦)</sup>. وهو: دوية لا تشرب الماء، تعيش سبعمائة سنة [٧٨/أ] فصاعداً، ويقال إنها تبول في كل أربعين يوماً قطرة، ولا يسقط لها سن. من مطلع<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ففيه قيمته مكانه) أي: فيجب فيه قيمته محل إتلافه، يشتري بها طعاماً يجزئ في فطرة، فيطعم<sup>(٨)</sup> لكل مسكين مدبر، أونصف صاع من غيره. ولا يجزئ إخراج القيمة نفسها. ح ف<sup>(٩)</sup>.

(١) انظر في معنى البدنة: المصباح المنير: ص ٢٦، والقاموس المحيط: ص ١٥٢٢.

(٢) انظر: المعنى: ٤١٢/٥، ٤١٣، والشرح الكبير: ٧/٩، والواضح: ٢٩٢/٢، ٢٩٣، وشرح الزركشي: ٣/٣٤٦، والمبدع: ١٩٣/٣، وكشاف القناع: ٥٣٨/٢.

(٣) في "ش": "الحردون" والمثبت من الأصل، قال في القاموس المحيط: ص ١٥٣٤: "الحردون بالمهمله لغة في الحردون بالمعجمة"، وفي المصباح المنير: ص ٧٠: "قيل بالبدال وقيل بالذال، وهي دابة لا تعرف حقيقتها، ولهذا عبر عنها جماعة بأنها دابة من دواب الصحاري، وقيل: إنها دوية تشبه الخرباء مرشاة بالوان ونقط، وتكون بناحية مصر".

(٤) في "ش" الحردون " والمثبت من الأصل.

(٥) في "ش": "الضبي" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٦) انظر: الصحاح: ٢٠٩٨/٥.

(٧) انظر: المطلع: ص ١١٨. من قوله: "وهو: دوية لا تشرب الماء..." ليست في المطلع. وانظر في ذلك: الحيوان للجاحظ: ٥٤/٦، ١١٨، ١٢٨.

(٨) في الأصل: "طعم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) انظر: المستوعب: ١٦٥/٤، والمعنى: ٤١٠/٥، والشرح الكبير: ٢٢/٩، والمبدع: ١٧٤/٣، ١٩٧، والإنصاف: ٥١٠/٣، والتوضيح: ٥٠٧/٢، وكشاف القناع: ٥١٤/٢، ٥٢٦.

فصل  
[في صيد الحرم ونباته]  
ويحرم صيد حرم مكة، وحكمه حكم صيد الإحرام،

فصل  
[في صيد الحرم ونباته]

قوله: (يحرم صيد حرم مكة) على الحلال<sup>(١)</sup> والمحرم، كما يأتي<sup>(٢)</sup>. إجماعاً<sup>(٣)</sup>. ولو كان صغيراً أو كافراً<sup>(٤)(٥)</sup>.

(وحكمه حكم<sup>(٦)</sup> صيد الإحرام) في التحريم، ووجوب الجزاء، و<sup>(٧)</sup> إجزاء الصوم، وضمائه بالدلالة<sup>(٨)</sup>، ونحوها<sup>(٩)</sup>، سواء كان الدال في الحل أو الحرم. إلا القمل فإنه لا يحرم، ولا يكره قتله في الحرم<sup>(١٠)</sup>. ويحرم صيد البحر في الحرم<sup>(١١)</sup>؛ لعموم الخبر<sup>(١٢)</sup>، ولا جزاء

(١) في الأصل: "الحال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) أي: بقول المصنف: "والحل، والمحرم في ذلك سواء".

(٣) انظر: الإجماع: ص ٦٨.

(٤) أو عبداً؛ لأن ضمائه كمال الآدمي، وهم يضمنونه. انظر: كشف القناع: ٥٤٤/٢.

(٥) انظر: المغني: ١٧٩/٥، والشرح الكبير: ٣٧/٩، ٣٨، وشرح الزركشي: ١٥٨/٣، ١٥٩، والفروع: ٤٧١/٣،

والمبدع: ٢٠١/٣، والإنصاف: ٥٤٨/٣، والتوضيح: ٥٠٨/٢، ودقائق أولي النهى: ٥١٨/٢.

(٦) في الأصل: "كحكم" والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٧) في الأصل: "أو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) أي: دلالة الحرم من يريد صيده. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٧٣/٢.

(٩) كإعانة من يريد صيده. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٧٣/٢.

(١٠) لأنه حرم في حق الحرم لأجل الترفه، وهو مباح في الحرم كالطيب ونحوه. انظر: المبدع: ٢٠١/٣.

(١١) فلا يهل صيده من آبار الحرم وعيونه، ولأن الحرمه تثبت للصيد الحرمه المكان، وهو شامل لكل صيد، ولأنه صيد

غير مؤذ فأشبهه الأطباء. انظر: المغني: ١٨٠/٥، والواضح: ٢١١/٢. وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع:

٢٥٠/٧: "والصحيح أن البحري يجوز صيده في الحرم لقوله تعالى: ﴿لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ﴾ المائدة، آية

رقم: ٩٦، وهذا عام".

(١٢) وهو قوله ﷺ: "حرم الله مكة، فلم تحل لأحد قبلي ولا لأحد بعدي، أحلت لي ساعة من نهار، لا يخلئ سبيلها

ولا يعضد شجرها، ولا ينفر صيدها، ولا تلتقط لقطتها إلا لمعرف" فقال العباس رضي الله عنه: إلا الإذخر لصاغتتا

ويحرم قطع شجره وحشيشه، والحل والمحرّم في ذلك سواء، فتضمن الشجرة الصغيرة عرفاً بشاة، وما فوقها بقرة، ويضمن الحشيش والورق بقيمته، ويجزئ عن البدنة بقرة كعكسه، ويجزئ عن سبع شياه بدنة أو بقرة، والمراد بالدم الواجب ما يجزئ في الأضحية جذع ضأن، أو ثني معز، أو سبع بدنة أو بقرة، فإن ذبح إحداهما فأفضل وتجب كلها.

فيه<sup>(١)</sup>. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ويحرم قطع شجره وحشيشه)<sup>(٣)</sup> الذي لم يزرعه آدمي، إلا اليابس<sup>(٤)</sup> والإذخر<sup>(٥)</sup> فيجوز قطعهما، ويباح الانتفاع بما زال أو انكسر بغير<sup>(٦)</sup> فعل آدمي، ولو لم ينفصل<sup>(٧)(٨)</sup>.

=

وقبرونا؟ فقال: "إلا الإذخر". أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب الإذخر والحشيش في القبر: ص ٢٦٢، برقم (١٣٤٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب تحريم مكة وصيدها ونخلها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام: ص ٥٣٥، برقم (١٣٥٣).

(١) لعدم وروده. انظر: دقائق أولي النهى: ٥١٨/٢.

(٢) انظر: المغني: ١٨٠/٥، والشرح الكبير: ٣٨/٩، ٣٩، والواضح: ٢١٠/٢، ٢١١، والمبدع: ٢٠١/٣، ودقائق أولي النهى: ٥١٨/٢، وكشاف القناع: ٥٤٤/٢.

(٣) الحشيش: ما يمس من الكلاء، ولا يقال وهو رطب حشيش. انظر: المطلع: ص ١٨٣، واللسان: ٢٨٢/٦.

(٤) من شجر وحشيش وورق ونحوها؛ لأنه بمنزلة الميت. انظر: كشاف القناع: ٥٤٦/٢.

(٥) الإذخر: -بكسر الهمزة والخاء-: نبت طيب الرائحة، الواحدة: إذخرة. انظر: المطلع: ص ١٨٣، واللسان: ٣٠٣/٤.

(٦) في الأصل: "بعين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) لثقله، فصار كالظفر المنكسر. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٢١/٢.

(٨) انظر: المغني: ١٨٦/٥، ١٨٧، والشرح الكبير: ٥٣/٩، ٥٤، والفروع: ٤٧٥/٣، والمبدع: ٢٠٣/٣، ٣٠٤، والإنصاف: ٥٥٢/٣، والتوضيح: ٥٠٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٥٢١/٢، وكشاف القناع: ٥٤٥/٢، ٥٤٦.



### باب أركان الحج وواجباته

أركان الحج أربعة: الأول: الإحرام، وهو مجرد النية، فمن تركه لم يتعقد حجه. الثاني: الوقوف بعرفة، ووقته: من طلوع فجر يوم عرفة إلى طلوع فجر يوم النحر، فمن حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة وهو أهل ولو ماراً أو نائماً أو حائضاً أو جاهلاً أنها عرفة صح حجه، لا إن كان سكران أو مجنوناً أو مغمى عليه، ولو وقف الناس كلهم أو كلهم إلا قليلاً في اليوم الثامن أو العاشر خطأ أجزأهم. الثالث: طواف الإفاضة، وأول وقته من نصف ليلة النحر لمن وقف، وإلا فبعد الوقوف، ولا حد لآخره. الرابع: السعي بين الصفا والمروة. وواجباته سبعة: الإحرام من الميقات، والوقوف إلى الغروب لمن وقف فهاراً، والمبيت ليلة النحر بمزدلفة إلى بعد نصف الليل، والمبيت بمنى في ليالي التشريق، ورمي الجمار مرتباً، والحلق أو التقصير، وطواف الوداع. وأركان العمرة ثلاثة: الإحرام، والطواف، والسعي. وواجباتها شيئان: الإحرام بها من الحل، والحلق أو التقصير. والمسنون كالمبيت بمنى ليلة عرفة، وطواف القدوم، والرمل في الثلاثة الأشواط الأول منه، والاضطباع فيه، وتجرد الرجل من المخيط عند الإحرام، ولبس إزار ورداء أبيضين نظيفين، والتلبية من حين الإحرام إلى أول الرمي. فمن ترك ركناً لم يتم حجه إلا به، ومن ترك واجباً فعليه دم وحجه صحيح، ومن ترك مستوناً فلا شيء عليه.

#### فصل

#### [في شروط الطواف وسننه]

وشروط صحة الطواف أحد عشر: النية، والإسلام، والعقل، ودخول وقته، وستر العورة، واجتناب النجاسة، والطهارة من الحدث، وتكميل السبع، وجعل البيت عن يساره، وكونه ماشياً مع القدرة، والموالة فيستأنفه لحدث فيه، وكذا لقطع طويل، وإن كان يسيراً أو أقيمت الصلاة أو حضرت جنازة صلى وبني من الحجر الأسود. وسننه: استلام الركن اليماني بيده اليماني، وكذا الحجر الأسود، وتقبيله، والاضطباع، والرمل، والمشي في مواضعها، والدعاء، والذكر، والدنو من البيت، والركعتان بعده.

#### فصل

#### [في شروط السعي وسننه]

وشروط صحة السعي ثمانية: النية، والإسلام، والعقل، والموالة، والمشي مع القدرة، وكونه بعد طواف، ولو مستوناً كطواف القدوم، وتكميل السبع، واستيعاب ما بين الصفا والمروة، وإن بدأ بالمروة لم يعتد بذلك الشوط. وسننه: الطهارة، وستر العورة، والموالة بينه وبين الطواف، وسن أن يشرب من ماء زمزم لما أحب، ويرش على بدنه وثوبه، ويقول: بسم الله اللهم اجعله لنا علماً نافعاً ورزقاً واسعاً ورياً وشعباً وشفاء من كل داء، واغسل به قلبي واملأه من خشيتك. وتسبب زيارة قبر النبي ﷺ، وقبري صاحبيه، رضوان الله وسلامه عليهما، وتسبب الصلاة في مسجده ﷺ، وهي بألف صلاة، وفي المسجد الحرام بمائة ألف، وفي المسجد الأقصى بمخمسمائة.

## باب الفوات والإحصار

مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ فَجَرُ يَوْمِ النَحْرِ، وَلَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ، لَعَذْرُ حَصْرٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَاتَهُ الْحَجُّ، وَانْقَلَبَ

## باب الفوات والإحصار

الفوات: مصدر فات يفوت فواتاً، وهو سبق لا يدرك، فهو أخص من السبق<sup>(١)</sup>.  
والإحصار: مصدر أحصره، إذا حبسه. وأصل الحصر: المنع<sup>(٢)</sup>.  
قوله: (لعذر حصر) الإضافة بيانية، أي: لعذر هو الحصر.  
قوله: (فاتته الحج) ذلك العام؛ لانقضاء<sup>(٣)</sup> زمن الوقوف؛ لحديث: "الحج عرفة، فمن جاء قبل صلاة الفجر ليلة جمع<sup>(٤)</sup> فقد تم حجه"<sup>(٥)</sup>. فإنه يدل على فوات الحج بخروج ليلة جمع. وسقط عنه توابع الوقوف، كميّات مزدلفة ومني، ورمي جمار. صوالحي<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (وانقلب إحرامه) بالحج، إن لم يختَر البقاء عليه ليحج من العام القابل بذلك الإحرام<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) انظر في معنى الفوات: المطلع: ص ٢٠٤، واللسان: ٦٩/٢.

(٢) انظر في معنى الحصر: الصحاح: ٦٣٢/٢، واللسان: ١٩٥/٤.

(٣) في الأصل: "لنقضا" وفي "ش": "النقضان" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب؛ لأن النقصان: ضد الإبرام، فالنقض: إفساد ما أبرم من عقد أو بناء. والانقضاء: ذهاب الشيء وفناؤه. انظر: اللسان: ٧-١٥/٢٤٢، ١٨٨.

(٤) ليلة جمع: المراد بها ليلة مزدلفة، وهي ليلة عيد الأضحى، سميت مزدلفة جمعاً، لاجتماع الناس بها. انظر: المطلع: ص ٥٧، والقاموس المحيط: ص ٩١٧.

(٥) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب المناسك، باب من لم يدرك عرفة: ص ٢٢٤، برقم (١٩٤٩)، والترمذي في سننه، كتاب الحج، باب ما جاء فيمن أدرك الإمام بجمع فقد أدرك الحج: ص ١٦٣، برقم (٨٨٩)، والسنائي في سننه، كتاب مناسك الحج، باب فرض الوقوف بعرفة: ص ٣٢٠، برقم (٣٠١٦)، وابن ماجه في سننه، كتاب المناسك، باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع: ص ٣٢٧، برقم (٣٠١٥)، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٢٦٥/١.

(٦) انظر: المستوعب: ٢٩٣/٤، والمغني: ٤٢٤/٥-٤٢٨، والشرح الكبير: ٢٩٩/٩، والمبدع: ٢٦٧/٣، والإنصاف: ٦٢/٤، ٦٣، والتوضيح: ٥٣٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٠٣/٣، ودقائق أولي النهى: ٥٨٨/٢، وكشاف القناع: ٦٠٧/٢.

(٧) فإن اختار ذلك فله استدامة الإحرام، لأنه رضي بالمشقة على نفسه. انظر: كشاف القناع: ٦٠٧/٢.

(٨) انظر: المستوعب: ٢٩٣/٤، والمغني: ٤٢٤/٥-٤٢٨، والشرح الكبير: ٢٩٩/٩، والمبدع: ٢٦٧/٣، والإنصاف: ٦٢/٤، ٦٣، والتوضيح: ٥٣٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٠٣/٣، ودقائق أولي النهى: ٥٨٨/٢، وكشاف القناع: ٦٠٧/٢.

إحرامه عمرة، ولا تجزئ عن عمرة الإسلام، فتحلل بها، وعليه دم والقضاء في العام القابل، لكن لو صد عن الوقوف فتحلل قبل فواته فلا قضاء، ومن حصر عن البيت ولو بعد الوقوف ذبح هدياً بنية التحلل، فإن لم يجد صام عشرة أيام بنية التحلل،

قوله: (عمرة) بنفسه<sup>(١)</sup>، من غير تحديد نية، فيلزمه أن يأتي البيت ويطوف ويسعى ويحلق أو يقصر<sup>(٢)</sup>.

قوله: (ولا تجزئ عن عمرة الإسلام) لحديث: "وإنما لكل امرئ ما نوى"<sup>(٣)</sup>. وهذه لم ينوها، ولم ينو وجوبها<sup>(٤)</sup>.

إن قيل لو أحرم بعمرة مندورة أو نفل وعليه عمرة الإسلام أجزأت، فلم لم تجزئ هنا؟ قلت: لأنه في الأولى نوى العمرة والتعيين [٧٨/ب] ليس بشرط فيها، كالحج، وأما هنا فلم ينو العمرة أصلاً في ابتداء إحرامه. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (لكن لو صد عن الوقوف... إلخ) هذا استدراك على قوله: "والقضاء"<sup>(٦)</sup>، دفع به ما يتوهم ثبوته. فقال: "لكن"<sup>(٧)</sup> لو صد، أي: منع الحاج عن الوقوف بعرفة، فتحلل<sup>(٨)</sup> قبل فواته: فلا قضاء عليه؛ لظاهر الآية<sup>(٩)</sup>. لكن إن أمكنه فعل الحج في ذلك العام: لزمه. وعلم منه: أنه إن لم يتحلل قبل<sup>(١٠)</sup> حتى فاته الحج: لزمه القضاء، ولو كان

(١) أي: بنفس الإحرام.

(٢) انظر: المستوعب: ٢٩٣/٤، والمغني: ٤٢٤/٥-٤٢٨، والشرح الكبير: ٣٠٧/٩، والمبدع: ٢٦٧/٣، والإنصاف: ٦٢، ٦٣/٤، والتوضيح: ٥٣٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٠٣/٣، ودقائق أولي النهى: ٥٨٨/٢، وكشاف القناع: ٦٠٧/٢.

(٣) سبق تخريجه: ص ١١٨.

(٤) انظر: الفروع: ٥٣٢/٣، والمبدع: ٢٦٨/٣، والإنصاف: ٦٣/٤، والتوضيح: ٥٣٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٠٤/٣، وكشاف القناع: ٦٠٧/٢.

(٥) لم أقف على هذا القول في مصنفات الشيخ منصور البهري التي بين يدي.

(٦) أي: قوله: "والقضاء في العام القادم".

(٧) قوله: "لكن" بهامش "ش".

(٨) في الأصل: "تحلل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) وهي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ﴾ البقرة، آية رقم: ١٩٦.

(١٠) قوله "قبل": سقطت من "ش".

وقد حل، ومن حصر عن طواف الإفاضة فقط،

الحج نفلاً، خلافاً للإقناع<sup>(١)</sup>. م ص<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وقد حل) ولا إطعام<sup>(٣)</sup> في الإحصار<sup>(٤)</sup>. وظاهر كلامه - كالحرق<sup>(٥)</sup> وغيره<sup>(٦)</sup> -؛ عدم وجوب الحلق أو التقصير، وقدمه في المحرر<sup>(٧)</sup>؛ لأنه من توابع الوقوف كالرمي<sup>(٨)</sup>، وهو أحد القولين<sup>(٩)</sup>، وقدم الوجوب في الرعاية<sup>(١٠)</sup>، وجزم به في الإقناع<sup>(١١)</sup>. عثمان<sup>(١٢)</sup>.

(١) فقد قال المحجوي في الإقناع: ٣٩/٢: "ولا قضاء على محصر إن كان نفلاً"، وذكر صاحب "الإنصاف" الروائين فقال ٧٠/٤: "إحدهما: لا قضاء عليه، وهو المذهب"، وقال عنها صاحب الشرح الكبير: ٣٢٢/٩: "هذا الصحيح من المذهب"، وقدمها في الفروع: ٥٣٨/٣، وصححها في تصحيح الفروع: ٥٣٨/٣. قال في المبدع: ٢٧٢/٣: "إن الذين صدوا كانوا ألفاً وأربعمائة، والذين اعتصموا معه من قابل كانوا يسيراً، ولم ينقل أنه أمر الباقيين بالقضاء، ولأنه تطوع جاز التحلل منه مع صلاح الزمان له، فلم يجب قضاؤه كالصوم". وذكر علة من قال: عليه القضاء، فقال: "لأنه عليه السلام لما تحلل زمن الحديبية قضى من قابل، وسميت عمرة القضاء، ولأنه حل من إحرام قبل تمامه، فلزمه القضاء كما لو فات، والأول أولى، وتسميتها عمرة القضية أي: المراد بها القضية التي اصطالحوا عليها، ولو أرادوا غير ذلك لقالوا: عمرة القضاء، وتفرقت الفوات، لأنه مفترط بخلاف مسألتنا".

(٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٣/٢، وانظر في ذلك أيضاً: الروائين والوجهين: ٢٧٩/١، والمستوعب: ٣٠٧/٤ - ٣٠٨، ومعونة أولي النهى: ٥٠٩/٣، ٥١٠.

(٣) في الأصل: "الإطعام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) لعدم ورود. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٢/٢.

(٥) انظر: مختصر الحرق: ص ٧١.

(٦) انظر: المقنع: ص ٨٣، وزاد المستقنع: ص ٥٠.

(٧) انظر: المحرر: ٢٤٢/١.

(٨) ولأن الله تعالى ذكر الهدي وحده، ولم يشترط سواه.

(٩) والقول الثاني: عليه الحلق أو التقصير، لأن النبي صلى الله عليه وسلم حلق يوم الحديبية، وفعله في النسك دال على الوجوب، ولعل هذا ينبئ على أن الحلق نسك أو إطلاق من محذور، فإن قلنا هو نسك: حصل الحل به وبالهدي والنية، وإن قلنا ليس بنسك: حصل الحل بما دونه. انظر: الكافي لابن قدامة: ٤٦٨/٢، والمغني: ٢٠١/٥.

(١٠) انظر: الرعاية الصغرى: ٢٤٩/١.

(١١) انظر: الإقناع للمحجوي: ٣٨/٢.

(١٢) انظر: حاشية النجدي: ١٧٧/٢، وهداية الراغب: ص ٢٩٥، وانظر في ذلك أيضاً: الروائين والوجهين: ٢٩٧/١، والشرح الكبير: ٣١٩/٩، والواضح: ٢١٤/٢، والفروع: ٥٣٧/٣، ٥٣٨، والمبدع: ٢٧١/٣، ٢٧٢، والإنصاف: ٦٩/٤.

وقد رمى وحلق لم يتحلل حتى يطوف، ومن شرط في ابتداء إحرامه أن محلي حيث حيثني، أو قال: إن مرضت، أو عجزت، أو ذهبت نفقتي، فلي أن أحل كان له أن يتحلل متى شاء من غير شيء ولا قضاء.

قوله: (وقد رمى وحلق) بعد وقوفه (لم يتحلل حتى يطوف) للإفاضة، ويسعى إن لم يكن سعي، وكذا لو حصر عن السعي فقط<sup>(١)</sup>. وإن حصر عن واجب لم يتحلل<sup>(٢)</sup>، وعليه دم بتركه، كما لو تركه اختياراً، وحجه صحيح لتمام أركانها. م ص<sup>(٣)</sup>.

- 
- (١) لأن الشرع ورد بالتحلل من إحرام تام، يحرم جميع المحظورات، وهذا يحرم النساء خاصة، فلا يلحق به، ومتى زال الحصر: أتى بالطواف والسعي إن لم يكن سعي، وتم حجه. انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٣/٢، ٥٩٤.
- (٢) لأن صحة الحج لا تقف على ذلك. انظر: المغني: ١٩٩/٥.
- (٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٥٩٣/٢، ٥٩٤، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ١٩٩/٥، والشرح الكبير: ٣٢٤/٩، والإنصاف: ٦٨/٣، ٦٩، ومعرفة أولي النهى: ٥١١/٣، وغاية المنتهى: ٤٢٦/١.

## باب الأضحية

وهي: سنة مؤكدة، وتجب بالنذر، وبقوله هذه أضحية أو لله.

باب الأضحية<sup>(١)</sup>.

قوله: (وهي سنة مؤكدة) لمسلم تام الملك. وأجمع المسلمون على مشروعيتها<sup>(٢)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾<sup>(٣)</sup> وَأَنْحَرْ<sup>(٤)</sup> قال جمع من المفسرين<sup>(٥)</sup>: المراد التضحية بعد صلاة العيد. (وروي أنه ﷺ: "ضحى")<sup>(٦)</sup> بكبشين<sup>(٧)</sup> أملحين<sup>(٨)</sup>، ذبحهما بيده، وسمى وكبر، ووضع رجله على صفاحهما<sup>(٩)</sup> متفق عليه<sup>(١٠)</sup>. قوله: (أو لله) أي: وتجب بقوله: هذا الهدي<sup>(١١)</sup>، أو هذه<sup>(١٢)</sup> لله. وإذا تعينت أضحية

(١) الأضحية لغة: تطلق على الشاة التي تذبح ضحوة، أي: وقت ارتفاع النهار، وعلى الشاة التي تذبح يوم الأضحية. وشرعاً: ما يذبح من إبل وبقر وغنم أيام النحر بسبب العيد تقريباً إلى الله. انظر: اللسان: ٤٧٦/١٤، ٤٧٧، والترصيح: ٥٣٧/٢.

(٢) انظر: الإجماع: ص ٦٨.

(٣) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٤) سورة الكوثر، آية رقم: ٢.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٣٢٦/٣٠، وتفسير ابن كثير: ٥٢٤/٨، وفتح القدير: ٥٠٢/٥.

(٦) في الأصل: "روى النبي ﷺ أنه صلى وضحى" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الحديث.

(٧) الكبش: واحد الكباش، والأكبش، وهو: فحل الضأن في أي سن كان، وقيل: إذا أُنْثِيَ الحمل فقد صار كبشاً، وقيل: إذا أُرْبِعَ. انظر: اللسان: ٣٣٨/٦، والقاموس المحيط: ص ٧٧٨.

(٨) الأملح: الذي بياضه أكثر من سواده، وقيل: النقي البياض. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٥٤/٤، والمصباح المنير: ص ٢٩٨.

(٩) الصفح: الجنب. انظر: المصباح المنير: ص ١٧٨، واللسان: ٥١٢/٢.

(١٠) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب التكبير عند الذبح: ص ١٠٩٧، برقم (٥٥٦٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل، والتسمية والتكبير: ص ٨١٥، برقم (١٩٦٦).

(١١) الهدي: ما يهدي الحرام من النعم وغيرها، سمي بذلك؛ لأنه يهدي إلى الله تعالى. انظر: الدر النقي: ٤١٢/٢، والروض المربع: ص ٢٨٨.

(١٢) في "ش": "هذا" والمثبت من الأصل.

والأفضل: الإبل فالبقرة فالغنم، ولا تجزئ من غير هذه الثلاثة، وتجزئ الشاة عن الواحد وعن أهل بيته، وعياله، وتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة، وأقل ما يجزئ من الضأن ما له نصف سنة، ومن المعز ما له سنة، ومن البقرة والجاموس ما له سنتان، ومن الإبل ما له خمس سنين. وتجزئ الجماء، والبتراء، والخصي، والحامل، وما خلق بلا إذن، أو ذهب نصف أليته أو أذنه، لا بينة المرض، ولا بينة العور، بأن انخسفت عينها، ولا قائمة العينين مع ذهاب إبصارهما، ولا عجفاء وهي الهزيلة التي لا مخ فيها، ولا عرجاء لا تطيق مشياً مع صحيحة، ولا هتماء وهي التي ذهبت ثناياها من أصلها، ولا عصماء وهي ما انكسر غلاف قرنها، ولا خصي محبوب، ولا عضباء، وهي ما ذهب أكثر أذنها أو قرنها.

أو هدي: لم يجز بيعها، ولا هبتها؛ لتعلق حق الله تعالى بها، كالمنذور عتقه نذر تبرر<sup>(١)</sup>، إلا أن يبدلها بخير منها، وكذا لو نقل الملك فيها<sup>(٢)</sup>، واشترى<sup>(٣)</sup> خيراً منها: جاز نصاً<sup>(٤)</sup>، واختاره الأكثر<sup>(٥)</sup>؛ لأن المقصود نفع الفقراء، وهو حاصل بالبدل. ويجز صوفها ونحوه<sup>(٦)</sup> إن كان جزءه أنفع لها<sup>(٧)</sup>، [٧٩/أ] ويتصدق به. وإن كان بقاؤه أنفع<sup>(٨)</sup> لها: لم يجز جزءه<sup>(٩)</sup>. ولا يشرب من لبنها إلا ما فضل عن ولدها<sup>(١٠)</sup>. صوالحي<sup>(١١)</sup>.

(١) التبرر: التقرب. انظر: المطلع: ص ٣٩٢. فنذر التبرر يلزم الوفاء به، بخلاف نذر اللجاج والغضب، وهو تعليق نذره بشرط يقصد المنع منه، أو الحمل عليه، أو التصديق والتكذيب، فيخير بين فعله وكفارة عيّن. انظر: المقنع: ص ١٢٧.

(٢) أي: بيع أو هبة. انظر: حاشية ابن قاسم: ٢٣٣/٤.

(٣) في الأصل "ش" و"شري" والمثبت هو الصواب.

(٤) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٨٧٥/٣.

(٥) انظر: مختصر الخرقى: ص ٢١٣، والمقنع: ص ٨٤، والمحرر: ٢٤٩/١، وقال في الإنصاف: ٨٩/٤: "والصحيح من المذهب: أنه يجوز له نقل الملك فيه وشراء خير منه. نقله الجماعة عن أحمد، وعليه أكثر الأصحاب".

(٦) كشعرها، ووبرها. انظر: الروض المربع: ص ٢٩١.

(٧) مثل أن تكون في زمن تخف بجزءه وتسمن. انظر: الشرح الكبير: ٣٨٣/٩.

(٨) ندباً، وله الانتفاع به. انظر: دقائق أولي النهى: ٦٠٩/٢.

(٩) لكونه يقيها الحر والبرد. انظر: الشرح الكبير: ٣٨٣/٩.

(١٠) لأن شرب الفاضل لا يضر بها ولا يولد لها، لأنه إذا حلبه وتركه: فسد، وإن لم يحلبه: تعقد الضرر وأضر بها، فيجوز له شربه. انظر: الشرح الكبير: ٣٨٢/٩.

(١١) انظر: المستوعب: ٣٧٧-٣٧٤/٤، والشرح الكبير: ٣٧٢/٩-٣٨٣، والفروع: ٥٤٨/٣-٥٥٠، والمبدع: ٢٨٦/٣-٢٨٨، والإنصاف: ٨٨/٤-٩١، والتوضيح: ٥٤١/٢-٥٤٠، والإقناع للحجاوي: ٤٦/٢، ٤٧، والروض المربع: ص ٢٩١.

## فصل [ في أحكام الهدي والأضحية ]

ويسن نحر الإبل قائمة معقولة يدها اليسرى، وذبح البقر والغنم على جنبها الأيسر موجهة إلى القبلة،

### فصل

## [ في أحكام الهدي والأضحية ]

- قوله: (ويسن نحر الإبل قائمة معقولة<sup>(١)</sup> يدها اليسرى) بأن يطعنهما بنحو حربة<sup>(٢)</sup> في الوهدة<sup>(٣)</sup>، وهي بين أصل العنق<sup>(٤)</sup> والصدر. وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾<sup>(٥)</sup> دليل على أنها تنحر قائمة<sup>(٦)</sup>. وإن خشي أن تنفر أناخها<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.
- قوله: (موجهة إلى القبلة) وجواز<sup>(٩)</sup> العكس، من ذبح الإبل، ونحر البقر والغنم؛ لأنه لم<sup>(١٠)</sup> يتجاوز محل الذبح؛ ولحديث: " ما أهر<sup>(١١)</sup> الدم وذكر اسم الله عليه فكل "<sup>(١٢)</sup>. صوالحي<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) معقولة: أي: يثني وظيفه مع ذراعه فيشدّها جميعاً في وسط الذراع بحبل. انظر: المصباح المنير: ص ٢١٩، والمطلع: ص ٢٠٥. ووظيف الإبل: مستدق الذراع. انظر: القاموس المحيط: ص ١١١١.
- (٢) الحرية: الآلة دون الرمح، وجمعها: حراب. انظر: اللسان: ٣٠٣/١، والقاموس المحيط: ص ٩٣.
- (٣) الوهدة: المكان المظمن، والجمع وهذ ووهاد. انظر: الصحاح ٥٥٤/٢، والمطلع ص ٢٠٥، والمصباح المنير ص ٢٢٣.
- (٤) العنق: الرقبة، والجمع: أعناق. انظر: المطالع: ص ٢٠٦، والمصباح المنير: ص ٢٢٣.
- (٥) سورة الحج، آية رقم: ٣٦.
- (٦) لأن المراد بالآية: إذا سقطت فوقت جنوبها إلى الأرض بعد النحر. انظر: تفسير الطبري: ١٦٥/١٧.
- (٧) في "ش": "ناخها" والمثبت من الأصل. وأناخها: أبركها. انظر: اللسان: ٦٥/٣.
- (٨) انظر: المستوعب: ٣٧٠/٤، والشرح الكبير: ٣٥٥/٩، ٣٥٦، والفروع: ٥٤٥/٣، والمبدع: ٢٨١/٣، والإنصاف: ٨٢/٤، والتوضيح: ٥٣٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٦٠٢/٢، وكشاف القناع: ٥/٣.
- (٩) في الأصل و"ش": "وجوز" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.
- (١٠) في الأصل: "لم يحتاج" بزيادة كلمة: "يحتاج".
- (١١) أهر: أي: أسال بقوة وكثرة. انظر: النهاية في غريب الحديث: ١٣٥/٥، والمصباح المنير: ص ٣٢٣.
- (١٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشركة، باب قسمة الغنائم: ص ٤٧١، برقم (٢٤٨٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب جواز الذبح بكل ما أهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام: ص ٨١٥، برقم (١٩٦٨).
- (١٣) انظر: المستوعب: ٣٧٠/٤، والشرح الكبير: ٣٥٦/٩، ٣٥٧، والمبدع: ٢٨٢/٣، ومعونة أولي النهى: ٥٢٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٦٠٣/٢، وكشاف القناع: ٦/٣.



ويسمى حين يحرك يده بالفعل، ويكبر ويقول: اللهم هذا لك ومنك، وأول وقت الذبح من بعد أسبق صلاة العيد بالبلد، أو قدرها لمن لم يصل، فلا تجزئ قبل ذلك،

قوله: (ويقول اللهم هذا لك ومنك) أي: من<sup>(١)</sup> فضلك ونعمتك، لا من حولي وقوتي<sup>(٢)</sup>. ويذبح واجبا قبل تطوع، من هدي، أو أضحية<sup>(٣)</sup>، ولعل المراد استحبابا مع سعة الوقت، وقد تقدم<sup>(٤)</sup> لمن عليه زكاة: الصدقة تطوعا قبل إخراجها، ولا يكاد يتحقق الفرق. م ص<sup>(٥)</sup>.

قوله: (فلا تجزئ قبل ذلك) أي: فلا تجزئ الأضحية، وكذا هدي النذر والتطوع والمتعة والقران لو ذبحت قبل صلاة العيد لعذر، أو غيره، في موضع تصلي فيه<sup>(٦)(٧)</sup>. تنبيه: قد أطلق أكثر الأصحاب قدر الصلاة، فقال الزركشي<sup>(٨)</sup>: يحتمل أن يعتبر ذلك بمتوسط الناس. وأبو محمد<sup>(٩)</sup> - يعني الموفق<sup>(١٠)</sup> - اعتبر قدر صلاة (وخطبتين

(١) في الأصل: "ومن" بزيادة "واو"، والمثبت من "ش".

(٢) انظر: المطلع: ص ٢٠٦.

(٣) مسارعة لأداء الواجب. انظر: دقائق أولي النهى: ٦٠٣/٢.

(٤) انظر: كشف القناع: ٢٨٣/٢، فقد قال: "وله، أي: لمن وجبت عليه زكاة: الصدقة تطوعاً قبل إخراج الزكاة، كالصدقة قبل قضاء دينه، إن لم يضر بغيره".

(٥) انظر: كشف القناع: ١٦/٣، وانظر في ذلك أيضاً: معونة أولي النهى: ٥٢٨/٣، ودقائق أولي النهى: ٦٠٣/٢.

(٦) أو بعد مضي قدر صلاة العيد في حق من لا صلاة في موضعه كأهل البوادي من أهل الحياض ونحوهم؛ لأنه لا صلاة في حقهم تعتبر، فوجب الاعتبار بقدرها. انظر: كشف القناع: ٨/٣.

(٧) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح: ٥٥/٣، ورؤوس المسائل في الخلاف: ٨٥٥/٦، والمستوعب: ٣٦٥/٤، ٣٦٦، والمغني: ٣٨٤/١٣، ٣٨٥، والفروع: ٥٤٥/٣، ٥٤٦، والمبدع: ٢٨٣/٣، والإنصاف: ٨٤/٤، ٨٥، ومعونة أولي النهى: ٥٣٠/٣، ودقائق أولي النهى: ٦٠٤/٢، وكشف القناع: ٨، ٧/٣.

(٨) انظر: شرح الزركشي: ٣٦/٧.

والزركشي هو: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي، المصري الفقيه الحنبلي، كان إماماً في المذهب، له تصانيف مفيدة، أشهرها: "شرح الخرقى"، توفي بالقاهرة سنة اثنتين وسبعين وتسعمائة من الهجرة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٢٢٤/٦، والسحب الرابطة: ٩٦٦/٣، وتسهيل السابلة: ١١٥٨/٢.

(٩) في الأصل و"ش": "وقال أبو محمد" بزيادة كلمة "قال".

(١٠) انظر: المغني: ٣٨٤/١٣.

ويستمر وقت الذبح نهاراً وليلاً إلى آخر ثاني أيام التشريق، فإن فات الوقت قضى الواجب، وسقط التطوع.

تامتین<sup>(١)</sup> في أخف<sup>(٢)</sup> ما يكون.

قوله: (ويستمر وقت الذبح... إلخ) فأيام<sup>(٣)</sup> النحر ثلاثة، يوم<sup>(٤)</sup> العيد، ويومان بعده. والأفضل أن يكون بعد الخطبتين، وبعد ذبح الإمام. ويكره ذبح الأضحية والمهدي ليلاً، خروجاً من خلاف من قال بعدم الإجزاء فيهما<sup>(٥)</sup>. ووقت ما وجب من الدم بفعل محظور، كلبس ونحوه: من حين وجوبه. وإن أراد فعل المحظور لعذر، [و]<sup>(٦)</sup> ذبح قبل الفعل: جاز. وكذا ما وجب لترك واجب في حج<sup>(٧)</sup> وعمره: وقته من حين تركه. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل "ش": "وخطبة تامين" والمثبت هو الصواب، فقد قال في المغني: ٣٨٤/١٣: "فظاهر كلام الخرقي: أنه إذا مضى من نهار يوم العيد قدر ما تحل فيه الصلاة، وقدر الصلاة والخطبتين تامين في أخف ما يكون: فقد حل وقت الذبح".

(٢) في الأصل "ش": "حق"، وهو تحريف، والمثبت من المغني: ٣٨٤/١٣.

(٣) في الأصل: "في أيام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "أيام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "فيها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد بقوله: "فيهما" أي: ليلي يومي التشريق الأولين.

انظر: كشف القناع: ٨/٣. والصحيح من المذهب: أنه يجوز في الليل، نص عليه أحمد، وعليه جمهور الأصحاب؛ لأن الليل زمن يصح فيه الرمي، أي: في الجملة، كالسقا والرعاة، ودخل في مدة الذبح فجاء فيه كالأيام، وعنه: لا يجوز الذبح في الليل، نص عليه، واختاره جماعة منهم الخرقي، لقوله تعالى: ﴿وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ﴾ الحج، آية رقم: ٢٨، واليوم: اسم لما بين طلوع الفجر إلى غروب الشمس، ولأنه ليل يوم يجوز الذبح فيه، فأشبهه ليلة يوم النحر، فعلى هذا: إن ذبح ليلاً لم يجزئه عن الواجب، وإن كانت تطوعاً فذبحها ليلاً: كانت شاة لحم، ولم تكن أضحية، فإن فرقها حصلت القرية بتفريقها لا بذبحها. وقال المرداوي في الإنصاف: ٨٧/٤: "الأولى الكراهة مطلقاً، فعلى هذا لو ذبح ليلاً أجزاءه مع الكراهة؛ لأن الليل يتعذر فيه تفرقة اللحم، فنذهب طراوته، فيفوت بعض المقصود". وانظر في هذه المسألة: الشرح الكبير: ٣٦٩/٩، والمبدع: ٢٨٥/٣، وكشاف القناع: ٨/٢.

(٦) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في الأصل "حج واجب" بزيادة كلمة "واجب".

(٨) انظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح: ٥٥/٣، ورؤوس المسائل في الخلاف: ٨٥٧/٦، ٨٥٨، والمغني: ٣٨٧، ٣٨/١٣.

والشرح الكبير: ٣٦٧/٩-٣٧٠، وشرح الزركشي: ٣٧/٧-٤٠، والمبدع: ٢٨٤/٣-٢٨٥، ومعونة أولي النهى: ٥٣١/٣-٥٣٤، ودقائق أولي النهى: ٦٠٥/٢، ٦٠٦، والروض المربع: ص ٢٩٠، ٢٩١، وكشاف القناع: ٨/٣، ٩.

وسن له الأكل من هديه التطوع، ومن أضحيته ولو واجبة، ويجوز من دم المتعة والقران، ويجب أن يتصدق بأقل ما يقع عليه اسم اللحم، ويعتبر عليك الفقير فلا يكفي إطعامه، والسنة أن يأكل من أضحيته ثلثها، ويهدي ثلثها، ويتصدق بثلثها. ويجرم بيع شيء منها، حتى من شعرها وجلدها، ولا يعطي الجزار بأجرته منها شيئاً، وله إعطاؤه صدقة وهدية. وإذا دخل العشر حرم على من يضحي أو يضحي عنه أخذ شيء من شعره أو ظفره إلى الذبح.

قوله: (ويجب أن يتصدق من ذلك بأقل ما يقع عليه اسم اللحم) وهو قدر أوقية<sup>(١)</sup>، فإن [٧٩/ب] لم يفعل بأن أكلها: كلها ضمنه، أي: نحو الأوقية<sup>(٢)</sup> بمثله لحما للفقراء<sup>(٣)</sup>. قال ابن نصر الله: أنه قد تقدم أنه يسن أن يتصدق بالثلث، فإذا كان سنة فكيف يضمن بعضه إذا تلف؟ وجوابه: أن المسنون تعميم الثلث بالصدقة، وأن الواجب بما يقع عليه اسم اللحم. ح ف<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وإذا دخل العشر حرم... الخ) أي: ولا فدية عليه، سواء فعله عمداً أو سهواً، بل يتوب ويستغفر؛ لوجوب التوبة من كل ذنب. هذا إذا كان فعله لغیر ضرورة، وإلا: فلا إثم، كالمحرم، وأولى. ش ع<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: "وقية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وقدر بالأوقية؛ لأن الأمر بالأكل والإطعام مطلق، فيخرج من العهدة بصدقة الأقل. انظر: المبدع: ٢٩٩/٣.

والأوقية: واحدة الأواقي، زنة سبعة مناقيل، وزنة أربعين درهماً. انظر: المصباح المنير: ص ٣٤٥، واللسان: ٤٠٤/١٥.

(٢) في الأصل: "الوقية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) لأن ما أبيح له أكله لا يلزمه غرامته، ويلزم غرم ما وجبت به الصدقة؛ لأنه حق يجب عليه مع بقائه، فلزمته غرامته إذا أتلفه، كالوديعة. انظر: الشرح الكبير: ٤٢٧/٩.

(٤) انظر: المستوعب: ٣٧١/٤، ٣٧٢، والمغني: ٣٨٠/٣، والشرح الكبير: ٤٢٧/٩، وشرح الزركشي: ٢٦/٧، والفروع: ٥٥٤/٣، والمبدع: ٢٩٩/٣، والإنصاف: ١٠٨/٤، والتوضيح: ٥٤٣/٢، والإقناع للحجاوي: ٥٢/٢.

(٥) انظر: كشف القناع: ٢٤/٣، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٣٦٣/١٣، والشرح الكبير: ٤٣٢/٩، والمبدع: ٣٠٠/٣، ومعونة أولي النهى: ٥٦٦/٣، ودقائق أولي النهى: ٦٢٤/٢.

## فصل [في العقيدة]

وهي سنة في حق الأب،

### فصل في العقيدة

أي: الذبيحة عن المولود؛ لأن أصل العق: القطع. ومنه (عق والديه)<sup>(١)</sup>؛ إذا قطعتهما. والذبح<sup>(٢)</sup>: قطع الحلقوم والمريء. وقيل العقيدة<sup>(٣)</sup>: الطعام الذي يصنع ويدعى إليه من أجل المولود. ش ع<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وهي سنة) مؤكدة (في حق الأب) قال الإمام أحمد رضي الله [تعالى عنه]<sup>(٥)</sup>: سنة عن رسول الله ﷺ، قد عَقَّ عن الحسن<sup>(٦)</sup> والحسين رضي الله عنهما<sup>(٧)</sup>. [و]<sup>(٨)</sup> من جعلها من أثر الجاهلية<sup>(٩)</sup>؛ فلائنه لم يبلغه ما ورد فيها من الأحاديث. فلا يعق غير الأب، إلا إن تعذر بموت أو امتناع، فلو تركها: لم يسن للمولود أن يعق عن نفسه بعد

(١) في الأصل: "حق لوالديه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وانظر في معنى العَقَّ: المصباح المنير: ص ١٨، واللسان: ٢٥٦/١٠.

(٢) انظر في معنى الذبح: المطلع: ص ٢٠٠، واللسان: ٤٣٦/٢.

(٣) انظر في معنى العقيدة: النهاية في غريب الحديث: ٢٧٦/٣، والمغني: ٣٩٣/١٣.

(٤) انظر: كشف القناع: ٢٥/٣.

(٥) ما بين المعرفتين: من "ش". وانظر قوله في: المغني: ٣٩٥/١٣.

(٦) الحسن هو: الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، سبط رسول الله ﷺ وريحته، سيد شباب أهل الجنة، صاحب جده ﷺ وحفظ عنه، وكان شبيهاً به، توفي شهيداً بالسم سنة تسع وأربعين من الهجرة، وهو ابن سبع وأربعين.

انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٣٨/١، وسير أعلام النبلاء: ٢٤٥/٣، والتقريب: ص ١٦٢.

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الضحايا، باب في العقيدة: ص ٣٢١، برقم (٢٨٤١)، والنسائي في سننه، كتاب

العقيدة، باب كم يعق عن الجارية: ص ٤٤٣، برقم (٤٢١٩)، والبيهقي في السنن، كتاب الضحايا، باب العقيدة

سنة: ٢٩٩/٩، ٣٠٢، وابن عبد البر في التمهيد: ٣١٤/٤ من حديث ابن عباس، وقال الألباني عن إسناده في

الإرواء: ٣٧٩/٤: "هذا إسناده صحيح على شرط البخاري".

(٨) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٩) فعند الأحناف: العقيدة كانت في الجاهلية ثم فعلها المسلمون في أول الإسلام فنسخها ذبح الأضحية، فمن شاء

فعل ومن شاء لم يفعل. انظر: بدائع الصنائع: ٢٠٣/٤.

ولو معسراً، فعن الغلام شاتان وعن الجارية شاة، ولا تجزئ بدنة وبقرة إلا كاملة. والسنة ذبحها في سابع يوم ولادته،

بلوغه، فلا تسمى عقيقة، واستحبه جمع<sup>(١)</sup>. عثمان<sup>(٢)</sup>.

(ولو معسراً) ويقترض. قال الإمام [أحمد]<sup>(٣)</sup> رحمه الله: أرجو أن يخلف الله عليه. وقال الشيخ تقي الدين<sup>(٤)</sup>: محله لمن له وفاء، وإلا: فلا يقترض؛ لأنه إضرار بنفسه<sup>(٥)</sup> وغريمه. ش ع<sup>(٦)</sup>.

قوله: (والسنة ذبحها) أي: العقيقة في سابع ولادته<sup>(٧)</sup>، ولو مات الولد قبله، ويتوجه: أو الأب<sup>(٨)</sup>. زاد بعضهم: ويجوز ذبحها قبل السابع<sup>(٩)</sup>، لا قبل الولادة<sup>(١٠)</sup>.

(١) قال في كشف القناع: ٢٦/٣: "منهم: صاحب "المستوعب" و"الروض" و"الرعايتين" و"الحاوين" و"النظم"، قال في الرعاية: "تأسيا بالنبي ﷺ ومعناه في المستوعب، وهو قول عطاء والحسن؛ لأنها مشروعة عنه؛ ولأنه مرتكن بها، فينبغي أن يشرع له فكاك نفسه". وانظر: المستوعب: ٣٨٥/٤.

(٢) انظر: حاشية النجدي: ١٩٩/٢، وهداية الراغب: ص ٢٩٩، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٣٩٥/١٣-٣٩٧، والفروع: ٥٥٦/٣، والمبدع: ٣٠٤-٣٠٠/٣، والإنصاف: ١١٠/٤، ومعونة أولي النهى: ٥٦٩/٣، وكشاف القناع: ٢٥/٣، ٢٦.

(٣) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٤) انظر قوله في مسائل الإمام أحمد برواية ابنه صالح: ٢١١/٢، وعلل ذلك بقوله: "لأنه أحى سنة من سنن النبي ﷺ واتبع ما جاء به".

(٥) انظر: الاختيارات الفقهية: ص ١٢٠.

(٦) في الأصل: "نفسه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: كشف القناع: ٢٦/٣، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٨١/٤، والمغني: ٣٩٥/١٣، والفروع: ٥٦٤/٣، والمبدع: ٣٠١/٣، والإنصاف: ١١٠/٤، والتوضيح: ٥٤٤/٢.

(٨) انظر: المستوعب: ٣٨١/٤، والمغني: ٣٩٦/١٣، والشرح الكبير: ٤٣٨/٩، والمبدع: ٣٠٢/٣، والتوضيح: ٥٤٤/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٧١/٣.

(٩) في الأصل: "أي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) أي: مات الأب قبل السابع.

(١١) قال ابن القيم في تحفة المودود: ص ١١٠: "والظاهر: أن التقيد بذلك استحساناً، وإلا فلو ذبح عنه في السابع أو الثامن أو العاشر أو بعده: أجزأت".

(١٢) فلا تجزئ قبل الولادة، كال كفارة قبل اليمين، لتقدمها على سببها. انظر: كشف القناع: ٢٦/٣.

فإن فات ففي أربعة عشرة، فإن فات ففي إحدى وعشرين، ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك. وكره لطنخه من دمها، ويسن الأذان في أذن المولود اليمنى حين يولد، والإقامة في اليسرى، ويسن أن يخلق رأس الغلام في اليوم السابع، ويتصدق بوزنه فضة، ويسمى فيه، وأحب الأسماء عبد الله وعبد الرحمن،

كما في الإنصاف<sup>(١)</sup>، والإقناع<sup>(٢)</sup>. عثمان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ولا تعتبر الأسابيع بعد ذلك) فيقع في أي يوم أراد. ولا تختص العقيقة بالصغير، فيقع الأب عن المولود ولو بعد بلوغه؛ لأنه لا آخر لوقتها. وهي كأضحية فيما يجزئ ويستحب ويكره، وفي أكل وهدية وصدقة<sup>(٤)</sup>. ولا يجزئ فيها<sup>(٥)</sup> شرك<sup>(٦)</sup>. ولا تسن فرعة: نحر أول ولد الناقة<sup>(٧)</sup>، ولا عتيرة [أ/٨٠]: ذبيحة رجب<sup>(٨)</sup>، ولا يكرهان<sup>(٩)</sup>. عثمان<sup>(١٠)</sup>.

(١) انظر: الإنصاف: ١١١/٤.

(٢) انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٤/٢.

(٣) انظر: حاشية النجدي: ١٩٩/٢.

(٤) لأنها ذبيحة مشروعة فأشبهت الأضحية في صفتها وسنتها وشروطها ومصرفها. انظر: معونة أولي النهى: ٥٧٨/٣.

(٥) في الأصل "ش"؛ "فيه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ هداية الراغب: ص ٢٩٩.

(٦) فلا يجزئ إلا بدنة وبقرة كاملة. انظر: المبدع: ٣٠٥/٣. والشرك: الإشارك والنصيب. انظر: المصباح المنير: ص

١٦٢، والمطلع: ص ٢٦٠.

(٧) فقد كانوا يدبحونه لأهنتهم في الجاهلية، فنهوا المسلمون عنها، وقيل: كان الرجل في الجاهلية إذا أتمت إبله مئة قدم

بكرافحره لصنمه وهو الفرع. انظر: المغني: ٤٠٢/١٣، والنهاية في غريب الحديث: ٤٣٥/٣.

(٨) وهي: شاة كانت الجاهلية تذبحها في العشر الأول من رجب لطواغيتهم وأصنامهم، جعلوا ذلك سنة فيما بينهم

كالأضحية في الأضحى، وكان منهم من ينلها كما قد تنل الأضحية. انظر: المستوعب: ٣٨٥/٤، والمغني: ٤٠٢/١٣.

(٩) قوله ﷺ: "لا فرع ولا عتيرة" الذي أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العقيقة، باب ما جاء في الفرع

والعتيرة: ص ١٠٨٠، برقم (٥٤٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب الفرع والعتيرة: ص ٨١٨،

برقم (١٩٧٦)، المراد به: نقي كوتها سنة لا تحرم فعلها، ولا كراهته، فلو ذبح إنسان ذبيحة في رجب، أو ذبح

ولد الناقة لحاحته إلى ذلك، أو للصدقة به وإطعامه: لم يكن ذلك مكروهاً. انظر: المغني: ٤٠٣/١٣.

(١٠) انظر: هداية الراغب: ص ٢٩٩، وانظر في ذلك أيضاً: المستوعب: ٣٨٥/٤، والمغني: ٤٠٢-٣٩٩/١٣،

وشرح الزركشي: ٥٢/٧، والفروع: ٥٦٢/٣، ٥٦٤، والمبدع: ٣٠٤-٣٠٦، والإنصاف: ١١٢/٤-١١٤،

والتوضيح: ٥٤٤/٢، ودقائق أولي النهى: ٦٢٨/٣، ٦٢٩.

وتحرم التسمية بعبد غير الله كعبد النبي وعبد المسيح. وتكره بحرب ويسار ومبارك ومفلح وخير وسرور، لا بأسماء الملائكة والأنبياء.

قوله: (كعبد [النبي])<sup>(١)</sup>، وعبد المسيح ونحوه<sup>(٢)</sup>. قال ابن القيم<sup>(٣)</sup>: وأما قوله: عليه الصلاة والسلام: "أنا [ابن] عبد المطلب"<sup>(٤)</sup>، فليس من باب إنشاء<sup>(٥)</sup> التسمية، بل من باب الإخبار بالاسم<sup>(٦)</sup> الذي عرف به المسمى، والإخبار بمثل ذلك على وجه تعريف<sup>(٧)</sup> المسمى: لا يحرم، فباب الإخبار أوسع<sup>(٨)</sup> من باب الإنشاء. وكذا تحرم التسمية بـ "سيد الناس"، ونحوه<sup>(٩)</sup>. وتجاوز التكنية بـ "أبي فلان، وأم فلانة". ويحرم من الألقاب ما لم يقع على وجه صحيح<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه كذب على التأويل، كما في: كمال الدين، وشرف الدين<sup>(١١)</sup>. قاله يحيى بن هبيرة<sup>(١٢)</sup>.

- (١) ما بين المعقوفتين: سقطت من الأصل و"ش"، والمثبت من الدليل.
  - (٢) كعبد العزى، وعبد عمرو، وعبد علي، وعبد الكعبة. انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٦/٢.
  - (٣) انظر: تحفة المودود: ص ١٨٩، ١٩٠.
  - (٤) ما بين المعقوفتين: من "ش".
  - (٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾: ص ٨١٤، برقم (٤٣١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب في غزوة حنين: ص ٧٣٩، برقم (١٧٧٦).
  - (٦) في الأصل و"ش": "إنشاء" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ تحفة المودود: ص ١٨٩. والإنشاء: الابتداء. انظر: اللسان: ١٧٣/١.
  - (٧) في الأصل و"ش": "باسم" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ تحفة المودود: ص ١٨٩.
  - (٨) في الأصل: "التعريف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
  - (٩) في الأصل: "أواسع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
  - (١٠) كسيد الكل، وسيد ولد آدم؛ لأنه لا يليق إلا به ﷺ. انظر: كشف القناع: ٢٩/٣، وتيسير العزيز الحميد: ص ٦١٣.
  - (١١) أما إذا لقب بما يصدق فعله: جاز، فإذا سمي رجل تسمية يصدقها فعله، مثل "ناصر الإسلام ومعينه"، إذا كان من أهل ذلك فلا بأس. انظر: الفروع: ٥٦١/٣، والمبدع: ٣٠٣/٣.
  - (١٢) فإن المعنى الصحيح فيه: أن الدين أكمله وشرفه، لا أنه هو أكمل الدين وشرفه. انظر: الفروع: ٥٦١/٣.
  - (١٣) انظر قوله في: الفروع: ٥٦١/٣.
- وهو: يحيى بن محمد بن هبيرة بن سعد بن الحسين، ولد في ربيع الآخر سنة تسع وتسعين وأربعمائة من الهجرة،

وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية أجزأت إحداها عن الأخرى.

وقال في الهدي<sup>(١)</sup>: والصواب: أن التكني بكنيته<sup>(٢)</sup>: ممنوع، والمنع في حياته أشد، والجمع بين اسمه وكنيته: ممنوع. قال شيخنا<sup>(٣)</sup>: فظاهره: التحريم. ويؤيده حديث: "لا تجمعوا بين اسمي<sup>(٤)</sup> وكنيتي<sup>(٥)</sup>". ويحرم أن يقال لمنافق<sup>(٦)</sup> أو كافر: يا سيدي، وكذا بداءته بالسلام كما يأتي<sup>(٧)</sup>؛ لما فيه من تعظيمه. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وإن اتفق وقت عقيقة وأضحية: أجزأت إحداها<sup>(٩)</sup> عن الأخرى) مقتضى

==

كان دينا خيرا متعبدا، جزل الرأي، كبير الشأن، تقلد الوزارة في عهد المقتضي، صنف كتاب "الإفصاح عن معاني الصحاح"، و"العبادات الخمس" على مذهب الإمام أحمد، قيل إنه مات مسموما من طيبه سنة تسعين وخمسائة من الهجرة. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٤٢٦/٢٠، وذيل طبقات الحنابلة: ٢٥١/١، وشذرات الذهب: ١٩١/٤.

(١) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد: ٣٤٧/٢.

(٢) في الأصل: "بكنية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد بكنيته: أي: كنيته ﷺ وهي: "أبا القاسم".

(٣) المراد به: الشيخ منصور البهوتي. انظر قوله في: كشف القناع: ٢٩/٣.

(٤) في الأصل: "اسمه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء في كراهية الجمع بين اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته: ص ٤٥٥، برقم (٢٨٤١)، وقال: "هذا حديث حسن صحيح"، وأحمد في مسنده: ص ٦٦٨، برقم (٩٥٩٧)، وقال الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣٧٢/٣: "حسن صحيح".

واختلف العلماء في التكني بكنيته والجمع بين اسمه وكنيته على أقوال:

الأول: المنع مطلقاً سواء كان اسمه محمداً أو لا، وهو اختيار ابن القيم.

الثاني: الجواز مطلقاً، قال عنه المرداوي في تصحيح الفروع: ٥٦٥/٣: "وهو الصواب، وقد وقع ذلك من الأعيان، ورضاهم به يدل على الإباحة، ويختص النهي بحياة النبي صلى الله عليه وسلم".

الثالث: لا يجوز لمن اسمه محمد، ويجوز لغيره، فالنهي يختص بالجمع، أما أفراد أحدهما فلا بأس.

انظر: تحفة المودود: ص ٢٤٦، وتصحيح الفروع: ٥٦٥/٣، وكشف القناع: ٢٩/٣.

(٦) المنافق: من يظهر الإسلام ويخفي الكفر. انظر: المطلع: ص ٣٧٨، والقاموس المحيط: ص ١١٩٦.

(٧) حيث قال في دليل الطالب: ص ٢٤٠: "ويحرم القيام لهم، وتصديرهم في المجالس، وبداءهم بالسلام".

(٨) انظر: الفروع: ٥٦١-٥٦٦، والمبدع: ٣٠٣/٣، وكشف القناع: ٢٨-٢٩/٣.

(٩) في الأصل: "أحدها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.



.....

---

ما ذكره المصنف<sup>(١)</sup> أن إحداها تجزئ عن الأخرى من غير النية، كما مشى عليه صاحب المنتهى<sup>(٢)</sup>، وأما صاحب الإقناع<sup>(٣)</sup> اعتبر النية، كما اعتبرها العلامة ابن القيم<sup>(٤)</sup>، وقال: كما لو صلى ركعتين ينوي بجملة تحية المسجد، وسنة المكتوبة. صوالحي<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٢) انظر: منتهى الإرادات: ٢١٧/١.

(٣) انظر: الإقناع للحجاوي: ٥٨/٢.

(٤) انظر: تحفة المودود: ص ١٤٢.

(٥) انظر: كشف القناع: ٣١/٣.

## كتاب الجهاد

وهو فرض كفاية، ويسن مع قيام من يكفي به،

## كتاب الجهاد

ختم به العبادات؛ لأنه أفضل تطوع البدن. وهو مشروع بالإجماع<sup>(١)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾<sup>(٢)</sup>، إلى غير ذلك<sup>(٣)</sup>، وبفعله عليه الصلاة والسلام، وأمره<sup>(٤)</sup> به، روى مسلم: "من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو، مات على شعبة من النفاق"<sup>(٥)</sup>. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وهو) أي: الجهاد مصدر "جاهد" "جهاداً"، إذا بالغ في قتل عدوه، فهو لغة: بذل الطاقة والوسع<sup>(٧)</sup>. وشرعاً: قتال الكفار خاصة<sup>(٨)</sup>. بخلاف قتال المسلمين من البغاة<sup>(٩)</sup>، وقطاع الطريق<sup>(١٠)</sup>، وغيرهم، فينبه وبين القتال عموم مطلق<sup>(١١)</sup>.

قوله: (فرض كفاية) إذا قام به [٨٠/ب] من يكفي سقط وجوبه عن غيرهم، وإن

(١) انظر: الإجماع: ص ٧١.

(٢) سورة البقرة، آية رقم: ٢١٦.

(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ البقرة، آية رقم: ١٩٠.

(٤) في الأصل: "أمر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو: ص ٧٩٢، برقم (١٩١٠).

(٦) انظر: كشف القناع: ٣٥/٣.

(٧) انظر في معنى الجهاد لغة: المصباح المنير: ص ٦٢، واللسان: ١٣٣/٣.

(٨) انظر في معنى الجهاد شرعاً: المطلع: ص ٢٠٩، والمبدع: ٣٠٧/٣.

(٩) في الأصل: "البغلة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

والبغاة: هم الظلمة الخارجون عن طاعة الإمام المعتدون عليه، وأصل البغي: مجاوزة الحد. انظر: النهاية في غريب

الحديث: ١٤٣/١، والدر النقي: ٧٤١/٣.

(١٠) القطاع: واحدهم قاطع، وهو الذي يقطع الطريق، الذي هو أحد الطرق، فلا يدع أحداً يمر فيه إلا أخذ ماله، أو

قتله وأخذ ماله، فيقطع الطريق بهذه العلة. انظر: الدر النقي: ٧٥٧/٣.

(١١) انظر: كشف القناع: ٣٥/٣.

ولا يجب إلا على ذكر، حر، مسلم، مكلف، صحيح، واجد من المال ما يكفيه ويكفي أهله في غيبتة،

لم يقم به من يكفي أثم الناس كلهم<sup>(١)</sup>. والدليل على أنه فرض كفاية قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ﴾<sup>(٢)</sup> عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَسَنَى<sup>(٣)</sup> ﴿وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا﴾<sup>(٤)</sup> يُعَذِّبُكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾<sup>(٥)</sup> فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: نسخها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾<sup>(٦)</sup>. رواه الأثرم<sup>(٧)</sup><sup>(٨)</sup>.

ومن فروض الكفاية دفع ضرر المسلمين، كستر العاري<sup>(٩)</sup>، وإشباع الجائع على القادرين، وكالصنائع<sup>(١٠)</sup> المباحة المحتاج إليها الناس، كالزراع، والغرس، ونحوهما. فإذا قام

(١) ومعنى الكفاية في الجهاد: أن ينهض للجهاد قوم يكفون في قتالهم إما أن يكونوا جندا لهم دواوين من أجل ذلك، أو يكونوا قد أعدوا أنفسهم له تمعنا، بحيث إذا قصدتهم العدو حصلت المنفعة بهم، ويكون في الثغور من يدافع عنها. انظر: المغني: ٧/١٣.

(٢) ما بين المعقوفتين: سقط من الأصل "ش".

(٣) سورة النساء، آية رقم: ٩٥. وهذه الآية تدل على أن القاعدين غير آمنين مع جهاد غيرهم؛ لأن الجهاد ليس بفرض عين، بل هو فرض على كفاية. انظر: المغني: ٧/١٣، وتفسير ابن كثير: ٣٤١/٢.

(٤) في الأصل: "اتنفروا" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٥) سورة التوبة، آية رقم: ٣٩.

(٦) سورة التوبة، آية رقم: ١٢٢.

(٧) الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الجهاد، باب نسخ تفير العامة بالخاصة: ص ٢٨٥، برقم (٢٥٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب السير، باب التفير وما يستدل به على أن الجهاد فرض كفاية: ٤٧/٩، وحسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود: ٩٧/٢.

والأثرم هو: الإمام الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الأثرم الطائي، أحد الأعلام، ومصنف "السنن"، تلميذ الإمام أحمد، ولد في دولة الرشيد، ومات في مدينة إسكاف في حدود الستين وميتين من الهجرة أو قبلها أو بعدها. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٦٢٣/١٢، والتقريب: ص ٨٤، وشذرات الذهب: ١٤١/٢.

(٨) انظر: المغني: ٦/١٣، والشرح الكبير: ٦/١٠، وشرح الزركشي ٤٢٤/٦، ٤٢٥، والمبدع: ٣٢٧/٣، والإنصاف: ١١٦/٤، ومعونة أولي النهى: ٥٨٣، ٥٨٢/٣.

(٩) في "ش": "العار" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "كالصنائع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

ويجد مع مسافة قصر ما يحمله. وسن تشيع الغازي، لا تلقيه، وأفضل متطوع به الجهاد، وغزو البحر أفضل، وتكفر الشهادة جميع الذنوب سوى الدين، ولا يتطوع به مدين لا وفاء له إلا بإذن غريمه، ولا من أحد أبويه حر مسلم إلا بإذنه، ويسن الرباط وهو لزوم الثغر للجهاد، وأقله ساعة، وتامة أربعون يوماً، وهو أفضل من المقام بمكة، وأفضله ما كان أشد خوفاً، ولا يجوز للمسلمين الفرار من مثليهم ولو واحداً من اثنين، فإن زادوا عن مثليهم جاز، والهجرة واجبة على كل من عجز عن إظهار دينه بمحل يغلب فيه حكم الكفر والبدع المضلة، فإن قدر على إظهار دينه فمسنونة.

بذلك أهله بنية التقرب كان طاعة، وإلا: فلا. ومن ذلك فعل القناطر<sup>(١)</sup>، والجسور<sup>(٢)</sup>، والأسوار، وإصلاح<sup>(٣)</sup> الطرق والمساجد؛ لعموم حاجة الناس، ومن ذلك الفتوى، وتعليم الناس الكتاب والسنة، وسائر العلوم الشرعية، من فقه، وتفسير، وفرائض، وحساب، ولغة<sup>(٤)</sup>، ونحو، وصرف، وقراءة، وطب، قاله<sup>(٥)</sup> ابن هبيرة، كما ذكره في الآداب<sup>(٦)</sup>، وهذا غريب في المذهب. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ويجد مع مسافة قصر ما يحمله) -مفعول "يجد" من دابة وآلة، ونحوهما<sup>(٨)</sup>. ويعتبر أن يفضل ذلك عن قضاء دينه، وحوائجه، كحج. وإن بذل له غير الإمام أو نائبه ما يجاهد به: لم يصير مستطيعاً<sup>(٩)</sup>. صوالحي<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) القناطر: جمع قنطرة، وهي ما يبنى على الماء للعبور عليه. انظر: المصباح المنير: ص ٢٦٢، والقاموس المحيط: ص ٥٩٩.  
 (٢) الجسور: ما يعبر عليه مبتدأ كان أو غير مبني. انظر: المصباح المنير: ص ٥٧، والقاموس المحيط: ص ٤٦٥.  
 (٣) في الأصل: "إصلاح" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (٤) في الأصل: "نفع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.  
 (٥) في الأصل و"ش": "قال" والمثبت هو الصواب.  
 (٦) انظر: الآداب: ٣٣٤/٢، فقد قال: "ذكر ابن هبيرة: أن علم الطب فرض كفاية".  
 (٧) انظر: كشف القناع: ٣٦/٣، ٣٧، وحاشية اللبدي: ص ١٦٢، ومطالب أولي النهى: ٤٢٠/٣، ٤٢١.  
 (٨) لقوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحِدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ التوبة، آية رقم: ٩٢.  
 (٩) لما فيه من المنة، كبذل الرقبة في الكفارة. انظر: كشف القناع: ٤٥٢/٢.  
 (١٠) انظر: المغني: ٩/١٣، والشرح الكبير: ١١/١٠، ١٢، والبدع: ٣٠٩/٣، والإنصاف: ١١٥/٤، والتوضيح: ٥٤٧/٢، ومعونة أولي النهى: ٥٨٦/٣، وكشف القناع: ٣٨/٣، ٣٩.

### فصل [في الأسرى]

والأسارى من الكفار على قسمين: قسم يكون رقيقاً بمجرد السبي، وهم: النساء، والصبيان، وقسم لا، وهم: الرجال البالغون المقاتلون، والإمام فيهم مخير بين قتل ورق ومَنْ وفداء بمال أو بأسير مسلم. ويجب عليه فعل الأصلح. ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر،

### فصل [في الأسرى]

قوله: (ولا يصح بيع مسترق منهم لكافر) مسلماً الأسير<sup>(١)</sup>، أو<sup>(٢)</sup> كافراً<sup>(٣)</sup>. قال الإمام<sup>(٤)</sup>: ليس لأهل الذمة أن يشتروا مماسي<sup>(٥)</sup> المسلمون. وإذا أسلم الأسير صار: رقيقاً<sup>(٦)</sup> [وزال]<sup>(٧)</sup> تخير الإمام عند أكثر الأصحاب. وحزم به في الوجيز<sup>(٨)</sup>، والهداية<sup>(٩)</sup>، وقدمه في المحرر<sup>(١٠)</sup>، والشرح<sup>(١١)</sup> وغيرهما<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) في الأصل: "الأسير" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- والأسير هو: من أخذ من الأعداء سالماً، وجمعه أسرى وأسارى. انظر: اللسان: ١٩/٤، والدر النقي: ٧٤٢/٣.
- (٢) في الأصل: "و" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٣) لأن فيه تفويتاً للإسلام الذي يظهر وجوده، فإنه إذا بقي رقيقاً للمسلمين الظاهر أنه يسلم، فيفوت ذلك ببيعه لكافر. انظر: الشرح الكبير: ١٠٠/١٠.
- (٤) انظر قوله في: مسائل الإمام أحمد برواية عبد الله: ٨٢٤/٢.
- (٥) السبي: أسر العدو واتخاذهم عبيدا وإماء. انظر: النهاية في غريب الحديث: ٣٤٠/٢، واللسان: ٣٦٧/١٤.
- (٦) لأنه أسير يحرم قتله، فصار رقيقاً كالمرأة. انظر: المغني: ٤٨/١٣.
- (٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (٨) انظر: الوجيز مع فتح الملك العزيز للدجيلي: ٥٣٩/٣.
- (٩) انظر: الهداية: ١١٤/١.
- (١٠) انظر: المحرر: ١٧٢/٢.
- (١١) انظر: الشرح الكبير: ٩١/١٠.
- (١٢) كالرعاية الصغرى: ٢٧٨/١، وشرح الزركشي: ٤٦٦/٦، وهناك قول آخر: أنه يحرم قتله، ويتخير بين الخصال الثلاث الباقية، المن والفداء والاسترقاق؛ لأنه إذا جاز لمن عليه في حال كفره ففي حال إسلامه أولى؛ لأن الإسلام حسنة يقتضي إكرامه والإنعام عليه، لا منع ذلك في حقه. قال في الشرح الكبير: ٩٢/١٠: "وهو الصحيح إن شاء الله"، وقال في التنقيح ص ١١٤، والإنصاف: ١٣٤/٤: "وهو المذهب".

أحدها: أن يسلم أحد أبويه خاصة. الثاني: أن يعدم أحدهما بدارنا. الثالث: أن يسببه مسلم منفرداً عن أحد أبويه. فإن سباه ذمي فعلى دينه، أو سبي مع أبويه فعلى دينهما.

م ص<sup>(١)</sup>.

قوله: (ويحكم بإسلام من لم يبلغ... الخ) حملاً أو طفلاً أو مميزاً، وذلك عند وجود شيء من ثلاثة أسباب:

(أحدها: أن يسلم أحد أبويه) سواء كان بدارنا أو دار الكفار<sup>(٢)</sup>.

وقوله: (خاصة) أي: مخصوص ذلك بأحد الأبوين، بخلاف ما لو أسلم جد<sup>(٣)</sup>، أو جدة، ونحوهما: فلا يحكم بإسلامه. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (أو [أ/٨١] سبي مع أبويه فعلى دينهما) أي: دين أبويه؛ لبقاء تبعيته لوالديه<sup>(٥)</sup>. وإن بلغ<sup>(٦)</sup> من حكم بإسلامه ممن ذكر<sup>(٧)</sup> عاقلاً، ممسكاً عن الإسلام والكفر: يقتل قاتله؛ لأنه محكوم بإسلامه<sup>(٨)</sup>. ولا يفسخ نكاح الزوجين إذا استرقا معاً، ولو كان

(١) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٣/٢، ٢٤، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٤٧/١٣، ٤٨، والشرح الكبير: ٩١/١٠، ٩٢، ٩٩، والمبدع: ٣٢٨/٣، ٣٢٩، والتوضيح: ٥٥٠/٢ - ٥٥٢.

(٢) في الأصل: "الكفر" والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

ودار الكفار هي: الدار التي يغلب عليها حكم الكفر. انظر: الإنصاف: ١٢١/٤.

(٣) في الأصل: "جدا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: المغني: ١١٥/١٣، والفروع: ١٨٢/٦، والمبدع: ٣٣١/٣، والتوضيح: ٥٥١/٢، ومعونة أولي النهى: ٦٣١/٣، ودقائق أولي النهى: ٢٥/٣، وكشاف القناع: ٦٣/٣.

(٥) لقوله ﷺ: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصلى عليه؟: ص ٢٦٣، برقم (١٣٥٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى "كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين": ص ١٠٦٦، برقم (٢٦٥٨). ولأن ملك الساي له لا يتمتع اتباعه لوالديه، بدليل لو ولد في ملكه من عبده وأمه الكافرين. انظر: المغني: ١١٣/١٣.

(٦) في الأصل: "وإن كان بلغ" بزيادة "كان".

(٧) أي: ممن أسلم أبويه خاصة، أو مات أحدهما بدارنا، أو سباه مسلم منفرداً عن أحد أبويه.

(٨) فهو مسلم معصوم. انظر: كشاف القناع: ٦٣/٣.

كل واحد منهما استرقه رجل<sup>(١)</sup>، ولا يحرم التفريق بينهما في القسمة، ولا في البيع. وكذا لا يفسخ إذا سبي الزوج وحده<sup>(٢)</sup>، بخلاف لو سبيت الزوجة وحدها انفسخ نكاحها<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

- (١) لأن الاسترقاق معنى لا يمنع ابتداء النكاح، فلم يقطع استدامته. انظر: المبدع: ٣٢٩/٣.
- وقال في المغني: ١١٤/١٣، والشرح الكبير: ٩٨/١٠: "ولم يفرق أصحابنا في سبي الزوجين بين أن يسيهما رجل واحد أو رجلان، وينبغي أن يفرق بينهما، فإنهما إذا كانا مع رجلين كان مالك المرأة منفردا بها، ولا زوج معها فتحل له، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء، آية رقم: ٢٤.
- (٢) لأنه لا نص فيه، ولا القياس يقتضيه، ولأننا لم نحكم بفسخ النكاح فيما إذا سبها معاً مع الاستيلاء على محل حقه، فلأن لا يفسخ بنكاحه مع عدم الاستيلاء عليه أولى. انظر: الشرح الكبير: ٩٨/١٠.
- (٣) لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ النساء، آية رقم: ٢٤. والمراد: نحل لسابيتها بعد الاستبراء. انظر: كشف القناع: ٦٤/٣.
- (٤) انظر: المغني: ١١٣/١٣، ١١٤، والشرح الكبير: ٩٨-٩٩/١٠، والمبدع: ٣٢٩/٣، والإنصاف: ١٣٥/٤، ١٣٤، والتوضيح: ٥٥١/٢، ٥٥٢، ومعونة أولى النهى: ٦٣١/٣، ٦٣٢، ودقائق أولى النهى: ٢٥/٣، ٢٦، وكشاف القناع: ٦٤، ٦٣/٣.

## فصل

## [في السلب والغنيمة]

من قتل قتيلاً في حالة الحرب فله سلبه، وهو ما عليه من ثياب وحليّ وسلاح، وكذا دابته التي قاتل عليها، وما عليها. وأما نفقته ورحله وخيمته وجنيبه فغنيمة. وتقسم الغنيمة بين الغانمين، فيعطى لهم أربعة أخماسها: للراجل سهم، وللفراس على فرس هجين سهمان، وعلى فرس عربي ثلاثة، ولا يسهم لغير الخيل. ولا يسهم إلا لمن فيه أربعة شروط: البلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، فإن اختل شرط رضح له، ولم يسهم.

## فصل

## [ في السلب، والغنيمة ]

قوله: (فله سلبه) ولو كان القاتل للكافر عبداً بإذن سيده، أو امرأة، أو كافراً بإذن الإمام، أو صبيّاً؛ لعموم الخبر<sup>(١)</sup>. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وتقسم الغنيمة) "فعيلة" بمعنى "مغنومة"، مشتقة من الغنم، وهو: الربح. واصطلاحاً: ما أخذ من مال حربي قهراً بقتال، وما ألحق به. [قوله]<sup>(٣)</sup>: "ما أخذ من مال" احترازاً عن غير المال، كالكلب، والخمر، فإن ذلك لا يدخل في الغنيمة. وبقوله: "حربي" ما أخذ من أموال<sup>(٤)</sup> أهل الذمة، من جزية<sup>(٥)</sup> وخراج، فإنه فيء.

(١) وهو قوله ﷺ: "من قتل قتيلاً له عليه بينة، فله سلبه" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قول الله تعالى: «ويوم حنين»: ص ٨١٦، ٨١٥، برقم (٤٣٢٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب المقتول: ص ٧٢٦، برقم (١٧٥١). ولأنه قاتل من أهل الغنيمة، فاستحق السلب، كذي السهم؛ ولأن الأمير لو جعل جعلاً لمن صنع شيئاً فيه نفع للمسلمين، لاستحققه فاعله من هؤلاء، فالذي جعله النبي ﷺ أولى. انظر: الشرح الكبير: ١٥٤/١٠.

(٢) انظر: المغني: ٦٤/١٣، والشرح الكبير: ١٥٣/١٠، ١٥٤، وشرح الزركشي: ٤٧٦/٦، والفروع: ٢٢٥/٦، والمبدع: ٣٤٥/٣، والإنصاف: ١٤٨/٤، ودقائق أولي النهى: ٤٣/٣، ٤٤، وكشاف القناع: ٨٠/٣.

(٣) ما بين المعرفتين: من "ش".

(٤) في الأصل: "مال" والمثبت من "ش".

(٥) الجزية: مأخوذة من المجازاة، وقيل من الجزاء، بمعنى القضاء. وشرعاً: هي مال يؤخذ من الكافر والكتابي ومن له شبهة كتاب لإقامته بدار الإسلام في كل عام على وجه الصغار، بدلاً عن قتلهم وإقامتهم بدارنا. انظر: المغني: ٢٠٢/١٣، واللسان: ١٤٦/١٤، والمبدع: ٤٠٤/٣.



ويقسم الخمس الباقي خمسة أسهم: سهم لله ولرسوله يصرف مصرف الفيء، وسهم لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب حيث كانوا للذكر مثل حظ الأنثيين، وسهم لفقراء اليتامى وهو من لا أب له ولم يبلغ، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل.

### فصل [في الفيء]

والفيء هو ما أخذ من مال الكفار بحق من غير قتال كالجزية والخراج وعشر التجارة من الحربي، ونصف العشر من الذمي، وما تركوه فرعاً أو عن ميت ولا وارث له. ومصرفه في مصالح المسلمين، ويبدأ بالأهم فالأهم من سد ثغر، وكفاية أهله، وحاجة من يدفع عن المسلمين، وعمارة القناطر، ورزق القضاة والفقهاء، وغير ذلك، فإن فضل شيء، قسم بين أحرار المسلمين غنيهم وفقيرهم، وبيت المال ملك للمسلمين ويضمنه متلفه، ويحرم الأخذ منه بلا إذن الإمام.

وخرج بقوله: "قهرًا" ما تركوه فرعاً فإنه فيء.

وبقوله: "ما ألحق به" من الهدية لأمر الجيش، أو أحد<sup>(١)</sup> من الجيش<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>. ح ف<sup>(٤)</sup>.

(١) في "ش": "لحد" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٢) لأنها أهديت خروفاً من الجيش. انظر: المغني: ٢٠٠/١٣، والمبدع: ٣٧٦/٣.

(٣) كما أخذ في فداء الأسرى. انظر: كشف القناع: ٨٨/٣.

(٤) انظر: كشف القناع: ٨٨، ٨٧/٣.

## باب عقد الذمة

لا تعقد إلا لأهل الكتاب، أو لمن له شبهة كتاب كالجوس، ويجب على الإمام عقدها حيث أمن مكرهم والتزموا لنا بأربعة أحكام: أحدها: أن يعطوا الجزية عن يد وهو صاغرون. الثاني: أن لا يذكروا دين الإسلام إلا بخير. الثالث: أن لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين. الرابع: أن تجري عليهم أحكام الإسلام في نفس ومال وإقامة حد فيما يحرمونه كالزنا

باب عقد الذمة<sup>(١)</sup>.

قوله: (كالجوس)<sup>(٢)</sup> لأنه يروى أنه كان لهم كتاب فرفع<sup>(٣)</sup>، فلهم بذلك شبهة أوجبت حقن<sup>(٤)</sup> دمائهم، بأخذ الجزية منهم. وعلم من المتن أن لا تعقد لمن لا كتاب له<sup>(٥)</sup>، ولا شبهة كتاب<sup>(٦)</sup>، كالوثني<sup>(٧)</sup>. وقد يؤخذ منه أنها تعقد لكل من له كتاب؛ لأنها

(١) الذمة لغة: العهد والضمان والأمان. ومعنى عقد الذمة: إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الملة. انظر: المصباح المنير: ص ١١١، والمطلع: ص ٢٢١، والروض المربع: ص ٢٩٩.

(٢) الجوس: واحد من الجوس، منسوب إلى "الجوسية" وهي نخلة، يعبدون النار والنور والظلمة، والشمس والقمر، ويزعمون أن للكون إلهين مديرين قديمين يقتسمان الخير والشر، والنفع والضرر، والصالح والفساد، يسمون أحدهما النور، والثاني: الظلمة. انظر: الملل والنحل للشهرستاني: ٧٢/٢، والمطلع: ص ٢٢٢، ٢٢٣، وأحكام أهل الذمة: ٩١/١.

(٣) فقد روي أن علياً أمير المؤمنين رضي الله عنه قال: أنا أعلم الناس بالجوس، كان لهم علم يعلمونه، وكتاب يدرسونه، وإن ملكهم سكر، فوقع على ابنته أو أخته، فاطلع عليه بعض أهل مملكته، فلما صحا جاءوا يقيمون عليه الحد، فامتنع منهم، فدعا أهل مملكته، فلما أتوه قال: تعلمون ديناً خيراً من دين آدم، وقد كان ينكح بنيه من بناته؟ وأنا على دين آدم، ما يرغب بكم عن دينه؟ قال: فبايعوه، وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم، فأصبحوا وقد أسرى على كتابهم، فرفع من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في صدورهم، فهم أهل كتاب، فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما منهم الجزية.

أخرجه الشافعي في مسنده: ١٧٠/١، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب الجوس أهل كتاب، والجزية تؤخذ منهم: ١٨٨/٩، والحديث ضعيف، انظر: نصب الراية: ٤٤٩/٣.

(٤) في الأصل "ش": "حقر" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) في الأصل: "لهم" والمثبت من "ش".

(٦) في "ش": "كتابي" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٧) الوثني: عابد الوثن، وهو الصنم، وقيل الوثن: ما كان غير مصور، وقيل: ما كان له جثة من خشب، أو حجر أو فضة، سواء كان مصوراً أو غير مصور، والصنم: صورة غير جثة. انظر: المطلب: ص ٢٢٢، ٣٦٤، واللسان:

لا فيما يحلونه كالخمر. ولا تؤخذ الجزية من امرأة، وخشي، وصبي، ومجنون، وقن، وزمن، وأعمى، وشيخ فان، وراهب بصومعة،

إذا عقدت لمن له شبهة كتاب فأولى من له كتاب، وليس كذلك، كما صرح به الأصحاب.  
قال في المغني<sup>(١)</sup>: وأما أهل صحف إبراهيم<sup>(٢)</sup> وشيث<sup>(٣)</sup> وزبور داود<sup>(٤)</sup> فلا تقبل منهم الجزية؛ لأنهم من غير الطائفتين<sup>(٥)</sup>؛ ولأن هذه الصحف لم يكن فيها شرائع، وإنما هي مواعظ. ع<sup>(٦)</sup>.

قوله: (لا فيما يحلونه، كالخمر) مستثنى من قوله: "فيما يحرمونه" أي: لا يقام عليهم الحد فيما يحلونه<sup>(٧)</sup>، كشرب الخمر، ونكاح محرم، وأكل لحم خنزير؛ لأنهم يعتقدون حله<sup>(٨)</sup>. قال الشيخ تقي الدين<sup>(٩)</sup>: واليهودي<sup>(١٠)</sup> إذا تزوج بنت أخيه، أو بنت أخته: كان

(١) انظر: للمغني: ٢٠٤/١٣.

(٢) الصحف: جمع صحيفة، وهي التي يكتب فيها، وصحف إبراهيم هي: عشرة صحف، نزلت على إبراهيم عليه السلام في أول ليلة من رمضان. انظر: تفسير الطبري: ١٥٨/٣٠، وتفسير الجلالين: ص ٥٩٢.

(٣) شيث هو: شيث بن آدم عليه السلام، ومعنى شيث هبة الله، وسمي بذلك؛ لأنهما رزقا بعد أن قتل هابيل، ولما مات آدم عليه السلام قام بأعباء الأمر بعده، وكان نبيا، ونزلت عليه صحف، وقيل إن أنساب بني آدم اليوم كلها تنتهي إلى شيث، وسائر أولاد آدم غيره انقرضوا وبادوا. انظر ترجمته في: فتح الباري: ١٩٣/١٢، وقصص الأنبياء لابن كثير: ص ٨٢.

(٤) زبور داود هو: كتاب داود عليه السلام، وكان مائة وخمسين سورة، ليس فيهم حكم ولا حلال ولا حرام، وإنما هي حكم ومواعظ، وتحميد وتثناء على الله، أنزل في شهر رمضان. انظر: قصص الأنبياء: ص ٥٧١، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ١٩٩/٢.

(٥) أي: اليهود والنصارى.

(٦) لم أجد فيما بين يدي من مؤلفات عثمان النجدي. وانظر في ذلك: رؤوس المسائل في الخلاف: ٧٨٥/٥، والمغني: ٢٠٣/١٣-٢٠٥، والشرح الكبير: ٣٩٥/١٠، ٣٩٦، وشرح الزركشي: ٥٦٧/٦، والفروع: ٢٥٩/٦، والمبدع: ٤٠٤-٤٠٥، والإنصاف: ٢١٧/٤، وكشاف القناع: ١٣٣/٣، ١٣٤.

(٧) في الأصل: "يحلوهم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) ولأنهم يقررون على كفرهم، وهو أعظم إثما من ذلك، فلأن يقرروا على ما ذكر بالطريق الأولى، إلا أنهم يمنعون من إظهاره بين المسلمين، لأنهم يتأذون به. انظر: المبدع: ٤١٦/٣.

(٩) انظر: مجموع الفتاوى: ١٣/٣٤.

(١٠) اليهودي: واحد اليهود، وفي نسبتهم بذلك أقوال، إما لأنهم هادوا عن عبادة العجل أي: تابوا، أو لأنهم مالوا عن دين الإسلام، أو لأنهم يهودون عند قراءة التوراة أي: يتحركون، أو لنسبتهم إلى يهوذا بن يعقوب بالذال المعجمة ثم عرب

ومن أسلم منهم بعد الحول سقطت عنه الجزية.

ولده منها يلحقه<sup>(١)</sup>، ويرثه، [٨١/ب] باتفاق المسلمين<sup>(٢)</sup>؛ لأنه وطء شبهة؛ لاعتقادهم حله. ش ع<sup>(٣)</sup>.

قوله: (ومن أسلم منهم بعد الحول: سقطت<sup>(٤)</sup> عنه الجزية) لأنها<sup>(٥)</sup> عقوبة سببها الكفر، فسقطت بالإسلام<sup>(٦)</sup>. قال حفيد [صاحب]<sup>(٧)</sup> المنتهى<sup>(٨)</sup>: فلو مضى سنون ولم يكن دفعها فهل تسقط كلها؟ ظاهر التعليل في الحول: السقوط في أكثر منه؛ ولأن في السقوط ترغيباً في الإسلام، بخلاف علمه<sup>(٩)</sup>. ولو دفعها بعد الحول ثم أسلم، فهل يرجع بها؟ الظاهر: نعم؛ لأنها لا تجب عليه<sup>(١٠)</sup>.

=

بالمهمله فصار "يهود". انظر: المبدع: ٤٠٤/٣، وكشاف القناع: ١٣٤/٣.

(١) في الأصل: "يحلقة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) وإن كان هذا النكاح باطلا باتفاق المسلمين. انظر: مجموع الفتاوى: ١٣/٣٤.

(٣) انظر: كشاف القناع: ١٤٤/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٤٤٦/١٠، ٤٤٧، والمبدع: ٤١٦/٣،

والإنصاف: ٢٣٢/٤، ومعونة أولي النهى: ٧٧٢/٣، وغاية المنتهى: ٤٨٤/١.

(٤) في الأصل و"ش": "سقط" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ الدليل.

(٥) في الأصل و"ش": "لأنه" والمثبت هو الصواب كما في كشاف القناع: ١٣٩/٣.

(٦) في الأصل: "بإسلام" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وتسقط لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ

كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ الأنفال، آية رقم: ٣٨.

(٧) انظر: المغني: ٢٢١/١٣-٢٢٣، والشرح الكبير: ٤٣١/١٠، ٤٣٢، والمبدع: ٤١٢/٣، والإنصاف: ٢٢٨/٤،

والتوضيح: ٧٥٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٩٦/٣، ٩٧، وكشاف القناع: ١٣٩/٣.

(٨) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.

(٩) انظر قوله في حاشية اللبدي: ص ١٦٦.

(١٠) ولأن الجزية تؤخذ على وجه الصغار، بدليل قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ التوبة، آية

رقم: ٢٩، وبعد الإسلام لا يجري عليه الصغار. انظر: رؤوس المسائل في الخلاف: ٧٩٠/٥، والشرح الكبير: ٤٣٢/١٠.

(١١) قال الدكتور محمد سليمان الأشقر تعليقا على ذلك في هامش حاشية اللبدي ص ١٦٦: "وفي هذا نظر، فإنه إن

كان دفعها بعد الحول ثم أسلم فقد أخذ منه بحق، وأصبحت من حقوق بيت المال، فلا تخرج من بيت المال إلا

بحق، بخلاف ما لو أسلم قبل دفعها".

## فصل

## [في أحكام أهل الذمة]

ويحرم قتل أهل الذمة، وأخذ مالهم، ويجب على الإمام حفظهم، ومنع من يؤذيهم، ويمنعون من ركوب الخيل، وحمل السلاح، ومن إحداث الكنائس، ومن بناء ما تهدم منها، ومن إظهار المنكر، والعيد، والصليب، وضرب الناقوس، ومن الجهر بكتابهم، ومن الأكل والشرب في رمضان، ومن شرب الخمر، وأكل الخنزير، ويمنعون من قراءة القرآن، وشراء المصحف، وكتب الفقه والحديث، ومن تعلية البناء على المسلمين، ويلزمهم التميز عنا بلبسهم، ويكره لنا التشبه بهم، ويحرم القيام لهم، وتصديرهم في المجالس، وبداءتهم بالسلام، وبكيف أصبحت أو أمست أو

## فصل

## [في أحكام أهل الذمة]

قوله: (ويمنعون من ركوب الخيل) لأن الخيول معدة للغزو، والمقصود إذلالهم<sup>(١)</sup>. وإطلاق الخيل [لا]<sup>(٢)</sup> يدخل فيه البغال، وصرح به القاضي في الأحكام<sup>(٣)</sup>. قال منصور البهوتي<sup>(٤)</sup>: ولعل [المрад]<sup>(٥)</sup>: إذا لم ترد للغزو<sup>(٦)</sup>، لأنها إذن كالخيل. ش ع<sup>(٧)</sup>. قوله: (ويحرم القيام لهم، وتصديرهم في المجالس) وقال الشيخ تقي الدين<sup>(٨)</sup>: يجوز

(١) انظر: الفروع: ٢٦٩/٦، والمبدع: ٤١٧/٣، والتوضيح: ٥٧٦/٢، ومتهى الإرادات: ٢٣٧/١، والإقناع للحجاوي: ١٣٦/٢.

(٢) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق.

(٣) لم أحده في الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى، فلعله يريد القاضي الماوردي صاحب كتاب "الأحكام السلطانية"، فقد قال: ص ١٤٥: "ويمنعوا من ركوب الخيل عناقا وهجانا، ولا يمنعوا من ركوب البغال والحمير". والماوردي هو: الإمام العلامة، القاضي، أبو الحسن، علي بن محمد بن حبيب البصري، الماوردي الشافعي، صاحب التصانيف منها: "الحاوي"، شهد له بالبحر ومعرفة المذهب، ولي قضاء بلاد كثيرة، سكن بغداد، وفيها توفي سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة، وقد بلغ ستا وثمانين سنة. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ١٠٢/١٢، وسير أعلام النبلاء: ٦٤/١٨، وشذرات الذهب: ٢٨٥/٣.

(٤) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: كشف القناع: ١٤٥/٣.

(٥) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في كشف القناع: ١٤٥/٣.

(٦) في الأصل: "للغزي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: كشف القناع: ١٤٥/٣.

(٨) انظر: الاختيارات الفقهية: ص ٣١٩، والإنصاف: ٢٣٣/٤.

كيف أنت أو حالك. وتحرم تهنتهم، وتعزيتهم، وعيادهم، ومن سلم على ذمي ثم علمه، سن قوله: رد عليّ سلامي، وإن سلم الذمي لزم رده فيقال: وعليكم. وإن شمت كافر مسلماً أجابه يهديك الله، وتكره مصافحته.

أن يقول له: أهلاً وسهلاً، وكيف أصبحت؟ ونحوه<sup>(١)</sup>. ويجوز قوله: أكرمك الله، وهذا الله<sup>(٢)</sup> يعني للإسلام. ويجوز أطال الله (عمرك و) بقاءك، [و] <sup>(٤)</sup> أكثر مالك وولسدك، قاصداً بذلك الجزية<sup>(٥)</sup>. إقناع<sup>(٦)</sup>. لكن كره الإمام أحمد رحمه الله <sup>(٧)</sup> الدعاء لكل أحد بالبقاء، ونحوه؛ لأنه شيء فرغ<sup>(٨)</sup> منه<sup>(٩)</sup>.

قوله: (و [إن] شمت<sup>(١٠)</sup> كافر مسلماً أجابه) للمسلم العاطس بقوله<sup>(١١)</sup>: يهديك الله. وكذا إن عطس الذمي<sup>(١٢)(١٣)</sup>.

(١) مثل: كيف حالك؟. انظر: كشف القناع: ١٤٨/٣.

(٢) قوله: "الله" سقطت من "ش".

(٣) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٤) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في الإقناع للحجاري: ١٣٨/٢.

(٥) أي: كثرة الجزية؛ لأنها تؤخذ على الرؤوس. انظر: كشف القناع: ١٤٨/٣.

(٦) انظر: الإقناع للحجاري: ١٣٨/٢.

(٧) انظر قوله في: الفروع: ٢٧٠/٦.

(٨) في الأصل "ش": "يفرغ" والمثبت هو الصواب كما في الفروع: ٢٧٠/٦ وغيره.

(٩) انظر: الفروع: ٢٧٠/٦، والمبدع: ٤١٨/٣، ٤١٩، والإنصاف: ٢٣٣/٤، ٢٣٥، ومعونة أولي النهى: ٧٧٧/٣،

ودقائق أولي النهى: ١٠٣/٣، وكشاف القناع: ١٤٧/٣، ١٤٨.

(١٠) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة من الدليل.

(١١) التشميت: الدعاء للعاطس. انظر: اللسان: ٥٢/٢.

(١٢) في الأصل: "يقوله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٣) أي: إن عطس الذمي فليقل له المسلم: "يهديك الله". فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: كان

اليهود يتعاطسون عند النبي صلى الله عليه وسلم يرجون أن يقول لهم: يرحمكم الله، فيقول: "يهديكم الله ويصلح

بالكم" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الأدب، باب كيف يشمت الذمي: ص ٥٤٤، برقم (٥٠٣٨)، والترمذي

في سننه، كتاب الأدب، باب ما جاء كيف تشمت العاطس: ص ٤٤٢، برقم (٢٧٣٩)، وقال: "هذا حديث

حسن صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣٥٤/٢.

(١٤) انظر: الفروع: ٢٧٢/٦، والمبدع: ٤١٨/٣، والتوضيح: ٥٧٦/٢، ومعونة أولي النهى: ٧٧٩/٣، وكشاف القناع: ١٤٩/٣.

.....  
 قال حفيد [صاحب] <sup>(١)</sup>المنتهى: وهل التشميت الواقع من الكافر واجب، كتشميت المسلم، أو جائز فقط <sup>(٢)</sup>؛ لأن القياس أن لا يشمته. الظاهر: الجواز.

---

(١) ما بين المعقوفتين: زيادة تقتضيها السياق.  
 (٢) لعله يقصد حكم إجابة التشميت الواقع من الكافر.

## فصل

## [فيما ينتقض به عهد الذمي]

ومن أبي من أهل الذمة بذل الجزية، أو أبي الصغار، أو أبي التزام حكمتنا، أو زنى بمسلمة، أو أصابها بنكاح، أو قطع الطريق، أو ذكر الله تعالى أو رسوله بسوء، أو تعدى على مسلم بقتل، أو فتنه عن دينه انتقض عهده، ويخير الإمام فيه كالأسير، وماله فيء، ولا ينتقض عهد نسائه، وأولاده، فإن أسلم حرم قتله، ولو كان سب النبي ﷺ.

## فصل

## [فيما ينتقض به عهد الذمي]

قوله: (أو زنى بمسلمة) لما روي عن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: أنه رفع إليه رجل أراد استكرهه<sup>(١)</sup> امرأة مسلمة على الزنا، فقال له: ما على هذا صالحناكم، فأمر به فصلب<sup>(٢)</sup> في بيت المقدس<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ تقي الدين<sup>(٤)</sup>: ولا يعتبر فيه أداء الشهادة على الوجه المعتبر في المسلم<sup>(٥)</sup>، بل يكفي استفاضة<sup>(٦)</sup> ذلك، وإشتهاره<sup>(٧)</sup> من حيث نقض العهد. ش ع<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: "استكرهه"، وفي "ش": "استكره"، وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٢) صلب: أي: قتل ورفع على جذع أو نحوه. انظر: المطلع: ص ٣٧٦، واللسان: ٥٢٩/١.

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب أهل الكتابين، باب المعاهد يغير بالمسلم: ٣٦٤/١٠، برقم (١٩٣٧٩)،

وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب الحدود، باب الحدود في الذمي يستكره المسلمة على نفسها: ٩٦/١٠، والبيهقي

في السنن الكبرى، كتاب الجزية، باب الشرائط التي يأخذها الإمام على أهل الذمة وما يكن منهم نقضاً للعهد:

٢٠١/٩، وحسنه الألباني في الإرواء: ١١٩/٥.

(٤) انظر قوله في: الفروع: ٢٨٥/٦.

(٥) أي: ينتقض عهده بذلك ولا يشترط ثبوته بينة كما يشترط في المسلم. انظر: المبدع: ٤٣٣/٣.

(٦) في الأصل: "سفاضة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) في الأصل و"ش": "اشتهاره" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في كشف القناع: ١٦٣/٣.

(٨) انظر: كشف القناع: ١٦٣/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٥٠٤/١٠، وشرح الزركشي: ٥٩٦/٦،

٥٩٧، والفروع: ٢٨٥/٦، والمبدع: ٤٣٣/٣، ومعونة أولي النهى: ٨٠١/٣.



### كتاب البيع

وينعقد لا هزلاً بالقول الدال على البيع والشراء، وبالمعاطاة كأعطني بهذا خبزاً فيعطيه ما يرضيه. وشروطه سبعة: أحدها: الرضى، فلا يصح بيع المكره بغير حق. الثاني: الرشد،

### كتاب البيع

قدمه على الأنكحة وما بعدها؛ لشدة الحاجة إليه؛ لأنه<sup>(١)</sup> لا غنى للإنسان عن مأكل ومشروب وملبوس<sup>(٢)</sup>، فيجب معرفة الحكم فيه قبل التلبس به. وهو جائز<sup>(٣)</sup> إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

وهو في اللغة: أخذ شيء وإعطاء شيء. قاله ابن هبيرة<sup>(٥)</sup>. وشرعاً<sup>(٦)</sup>: مبادلة عين مالية بمثلها، أو بمال في الذمة<sup>(٧)</sup>. وأركانها ثلاثة: عاقد، ومعقود عليه، والصيغة<sup>(٨)</sup> المعقود بها. صوالحي<sup>(٩)</sup>. [أ/٨٢]

قوله: (وبالمعاطاة)<sup>(١٠)</sup> أي: وينعقد البيع بالمعاطاة، فيصح في القليل والكثير، نص عليه<sup>(١١)</sup>؛ لعموم الأدلة؛ ولأن الله سبحانه وتعالى أحل البيع<sup>(١٢)</sup>، ولم يبين كميته، فوجب الرجوع فيه إلى العرف<sup>(١٣)</sup>، ولم ينقل عن النبي ﷺ، ولا عن أصحابه استعمال إيجاب

(١) في الأصل: "لأن"، والمثبت من "ش".

(٢) في "ش": "لباس"، والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: "جاز" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: الإفصاح: ٣١٧/١.

(٥) انظر: الإفصاح: ٣١٧/١.

(٦) انظر في معنى البيع شرعاً: التوضيح: ٥٨٥/٢، ومتنهي الإرادات: ٢٤٣/١.

(٧) كعبد وثوب صفته كذا. انظر: حاشية ابن قاسم: ٣٢٦/٤.

(٨) في الأصل: "صيغة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) انظر: كشف القناع: ١٦٦/٣.

(١٠) المعاطاة: المناولة، مأخوذ من عطوت الشيء: إذا تناولته. انظر: المطلع: ص ٢٢٨، واللسان: ٦٩/١٥.

(١١) انظر: الشرح الكبير: ١٢/١١.

(١٢) بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ البقرة، آية رقم: ٢٧٥.

(١٣) العرف: المعروف، وهو خلاف المنكر، وهو: ما تعارف عليه الناس في عاداتهم ومعاملاتهم. انظر: اللسان:

٢٣٦/٩، والقاموس الفقهي: ص ٢٤٩.

فلا يصح بيع المميز والسفيه ما لم يأذن وليهما.

وقبول في بيع ولم يزل المسلمون في أسواقهم وبياعاتهم على ذلك. م ص<sup>(١)</sup>.  
قوله: (فلا يصح بيع) ولا شراء (المميز والسفيه)<sup>(٢)</sup>، ما لم يأذن وليهما ولو في  
الكثير<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَبْتَلُوا أَلْيَتَمَيَّ﴾<sup>(٤)</sup> أي: اختبروهم<sup>(٥)</sup>. ويحرم الإذن بلا  
مصلحة<sup>(٦)</sup>. ولا يصح من مميز وسفيه قبول هبة ووصية ونحوهما، بلا إذن.  
واختار الموفق<sup>(٧)</sup>، والشارح<sup>(٨)</sup>، وغيرهما، صحته بلا إذن، كعبد<sup>(٩)</sup>. ويقبل من مميز هدية  
أرسل بها. ويصح تصرف صغير (لو دون)<sup>(١٠)</sup> التمييز، ورقيق، وسفيه في يسير بغير إذن

(١) انظر: دقائق أولي النهى: ١٢٤/٣، وكشاف القناع: ١٦٩/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٦/٣، والشرح الكبير: ١٢/١١، ١٣، والمبدع: ٦/٤، والإنصاف: ٢٦٤/٤.

(٢) السفيه: من السفه، وأصله: الخفة والحركة، فالسفيه: ضعيف العقل، وسيء التصرف، وسمي سفيهاً؛ لخفة عقله. انظر: المصباح المنير: ص ١٤٦، والمطلع: ص ٢٢٨.

(٣) أي: يصح تصرفهما بإذن وليهما ولو في الكثير. انظر: كشاف القناع: ١٧٣/٣.

(٤) سورة النساء، آية رقم: ٦.

(٥) انظر: تفسير الطبري: ٢٥١/٤، وتفسير ابن كثير: ١٧٨/٢.

(٦) لما في من إضاعة المال. انظر: دقائق أولي النهى: ١٢٥/٣.

(٧) انظر: المغني: ٢٥٣/٨ حيث قال: "ولا يحتاج إلى إذن الولي هاهنا؛ لأنه محض مصلحة، ولا ضرر، فصح من غير إذن وليه".

(٨) انظر: الشرح الكبير: ٣٤/١٧.

والشارح هو: عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، ثم الصالحي، شمس الدين أبو محمد المعروف بابن الشيخ أبي عمر، وبالشارح، إمام فقيه خطيب، ولد سنة سبع وتسعين وخمسمائة من الهجرة، وتعلم على الشيخ الموفق، وولي القضاء، توفي سنة اثنتين وثمانين وستمائة من الهجرة، وكانت جنازته مشهودة حضرها أمم لا يحصون. انظر ترجمته في: ذيل طبقات الحنابلة: ٣٠٤/٢، وشارات الذهب: ٣٧٦/٥، والأعلام: ٣٢٩/٣.

(٩) وفي قبول المميز والسفيه، وكذا العبد هبة أو وصية بدون إذن أوجه: أحدها: يصح من الجميع، واختاره في المغني، والشرح، قال المرادوي: "وهو الصواب"، وقال اللبدي في حاشيته: "وهو الذي تميل وتطمئن إليه النفس". والوجه الثاني: لا يصح من الجميع. والوجه الثالث: يصح من العبد دون غيره. انظر: المبدع: ١٨/٤، والإنصاف: ٢٦٩/٤، وتصحيح الفروع: ٧/٤، وحاشية اللبدي: ص ١٦٩.

(١٠) في "ش": "يؤذن" وهو تحريف، والثبت من الأصل، وهو الصواب.

الثالث: كون المبيع مالاً، فلا يصح بيع الخمر والكلب والميتة. الرابع: أن يكون المبيع ملكاً للبائع، أو مأذوناً له فيه وقت العقد،

ولي وسيد<sup>(١)</sup>. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الثالث: كون المبيع مالاً) وهو<sup>(٣)</sup>: ما يباح نفعه مطلقاً، وما يباح إقتناؤه<sup>(٤)</sup> بلا حاجة. بخلاف ما لا نفع فيه كـ "حشرات"، وما فيه نفع محرم كـ "الخمر"، لدفع لقمة غص بما مع عدم غيرها<sup>(٥)</sup>. ويصح بيع البغل والحمار؛ لانتفاع الناس بهما، وكذا نحل منفرد عن كُوَارَتِهِ<sup>(٦)</sup>، ومعها فيها إذا شوهد داخلاً إليها، ويصح بيع قرد لحفظ<sup>(٧)</sup>، وَعَلَقٍ<sup>(٨)</sup> لِمَصِّ دم، ويصح سمك، وجراد ميتة، ونحوهما<sup>(٩)</sup>. ولا يصح بيع روث نجس<sup>(١٠)</sup>.

(١) لأن الحكمة في الإذن خوف ضياع المال، وهو مفقود في اليسير. انظر: كشف القناع: ١٧٣/٣.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٢١-١٩/١١، والفروع: ٧-٥/٤، والمبدع: ٨/٤، والإنصاف: ٢٦٧-٢٦٩/٤، والتوضيح: ٥٨٦/٢، وكشاف القناع: ١٧٣/٣.

(٣) أي: تعريف المال الشرعي، وانظر في تعريفه: الإقناع للحجاوي: ١٥٦/٢، ومنتهى الإرادات: ٢٤٤/١.

(٤) في الأصل: "إقتاته" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أي: أن منفعته تباح للضرورة فلا يصح بيعه. انظر: كشف القناع: ١٧٤/٣.

(٦) قوله: "كوارته" الكوارة: جمع كُوَارَةٍ، وهي: ما عسّل فيها النحل، وهي: الخلية أيضاً، وقيل: الكوارة من الطين، والخلية من الخشب. انظر: المطلع: ص ٢٢٨، وحاشية النجدي: ٢٥٥/٢.

وجاز بيع النحل؛ لأنه حيوان طاهر يخرج من بطونه شراب فيه منافع للناس فهو كبهيمة الأنعام. انظر: الشرح الكبير: ٢٦/١١.

(٧) في الأصل: "حفظ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

وجاز بيعه؛ لأن الحفظ من المنافع المباحة، فينتفع به لحفظ المتاع والدكان ونحوه، ويكره بيعه للإطافة به واللعب.

انظر: الشرح الكبير: ٣٣/١١، وكشاف القناع: ١٧٥/٣.

(٨) العلق: دودة حمراء تكون في الماء، تعلق في البدن وعص الدم، وهي من أدوية الخلق والأورام الدموية لامتناعها الدم الغالب على الإنسان. وقد يُشترط موضع المحاجم من الإنسان ويرسل عليه العلق حتى يحس الدم. انظر: المصباح المنير: ص ٢٢٠، واللسان: ٢٦٧/١٠.

(٩) أي: من حيوانات البحر التي لا تعيش إلا فيه لحل ميتتها. انظر: دقائق أولي النهى: ١٢٨/٣.

(١٠) كروث الحمير، بخلاف الطاهر منه، كروث الحمام وبهيمة الأنعام. انظر: كشف القناع: ١٧٩/٣، وهداية

الراغب: ص ٣٠٨.

فلا يصح بيع الفضولي، ولو أجز بعد. الخامس: القدرة على تسليمه، فلا يصح بيع الآبق، والشارد، ولو لقادر على تحصيلهما.

ودهن نجس<sup>(١)</sup>، أو متنجس<sup>(٢)</sup>، ويجوز وقده في غير مسجد، ويجوز أن يطلي بها المراكب ونحوه<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فلا يصح بيع الفضولي) هذا مفرع على قوله: "أو مأذونا له فيه"<sup>(٥)</sup>، أي: فإن لم يكن مأذوناً له في بيعه: فلا يصح بيع الفضولي، ولا شراؤه، ولا إجارته<sup>(٦)</sup>، ونحو ذلك.

وقوله: (لو أجز بعد) أي: ولو أجز تصرفه بعد البيع، ولو مع حضور المالك وسكوته وعدم إنكاره. والفضولي<sup>(٧)</sup> هو: من ليس بمالك، ولا مأذوناً له في التصرف عن المالك، أو الشرع، بالبيع، والشراء، والنكاح، وغيره من التصرفات. وأما لو اشترى الفضولي في ذمته ونوى الشراء لشخص [٨٢/ب] لم يُسمَّه<sup>(٨)</sup>: صح<sup>(٩)</sup>، ثم إن أجازته كان

(١) أي: ما كانت عينه نجسة، كشحم الميتة. انظر: الإقناع للحجاوي: ١٦١/٢.

(٢) كزيت لاقى نجاسة. انظر: كشف القناع: ١٧٩/٣.

(٣) لأنه أمكن الانتفاع بها من غير ضرر. انظر: الشرح الكبير: ٥٣/١١.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٦-٩/٣، والمغني: ٣٥٩-٣٦٢/٦، والفرع: ١٢-٨/٤، والمبدع: ٩/٤، والإنصاف:

٢٧٠-٢٧٢/٤، ٢٨٠-٢٨٢، والتوضيح: ٥٨٧-٥٨٨/٢، وكشاف القناع: ١٧٤-١٧٩/٣.

(٥) في الأصل: "فيها"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو لفظ الدليل.

(٦) في الأصل: "بشارته" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

والإجارة: مشتقة من الأجر، وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجراً، وهي: عقد على منفعة مباحة معلومة، مدة

معلومة، من عين معينة أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم. انظر: اللسان: ١٠/٤، والتوضيح:

٧٣٢/٢، والروض المربع: ص ٤٠٩.

(٧) والفضولي لغة: المشتغل بما لا يعنيه. انظر في معنى الفضولي لغة وشرعاً: المصباح المنير: ص ٢٤٦، والقاموس المحيط:

ص ٢٧٨، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٤٥/٣.

(٨) في الأصل و"ش": "يسمعه" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٩) لأنه متصرف في ذمته، وهي قابلة للتصرف. انظر: كشف القناع: ١٨١/٣.

السادس: معرفة الثمن والمثمن إما بالوصف أو المشاهدة حال العقد أو قبله بيسير. السابع: أن يكون متجزاً لا معلقاً كبعثك إذا جاء رأس الشهر، أو إن رضي زيد، ويصح بيعت وقبلت إن شاء الله. ومن باع معلوماً ومجهولاً لم يعتذر علمه صح في المعلوم بقسطه؛ وإن تعذر معرفة المجهول، ولم يبين ثمن المعلوم فباطل.

له من حين العقد<sup>(١)</sup>، وإلا: فلمشت<sup>(٢)</sup>. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (إما بالوصف) مما يمكن فيه الوصف، يعني وصف يكفي في سلم<sup>(٤)</sup>، فيقوم مقام الرؤية في بيع ما يجوز السلم<sup>(٥)</sup> فيه خاصة، ويجوز تقديمه على العقد. ولا يصح بيع الأنموذج<sup>(٦)</sup>، بأن يريه صاعاً مثلاً ويبيعه<sup>(٧)</sup> الصورة<sup>(٨)</sup> على أنها من جنسها. م ص<sup>(٩)</sup>.

قوله: (ويصح بيعت وقبلت إن شاء الله) أي: ويصح قول بائع: بيعت إن شاء الله، وقول مشتر: قبلت إن شاء الله تعالى؛ لأن القصد التبرك لا التردد غالباً، فيحمل على الغالب. ولا يقبل [قوله]<sup>(١٠)</sup> بعد ذلك في دعوى خلافه، وهو التردد. عثمان<sup>(١١)</sup>.

(١) لأنه اشترى لأجله أشبه ما لو كان ياذنه، فتكون منافعه وثأؤه له. انظر: دقائق أولي النهى: ١٣٠/٣.

(٢) أي: إن لم يجزء من اشترى له؛ لزم من اشتراؤه، فيقع الشراء له؛ لأن الغير لم ياذن فيه، فتعين كونه للمشتري كما لو لم ينو غيره. انظر: كشف القناع: ١٨١/٣.

(٣) انظر: الكافي لابن قدامة: ٣٣/٣، والشرح الكبير: ٥٥/١١-٥٩، والفروع: ٣٦/٤، ٣٧، والمبدع: ١٦/٤، ١٧، والإنصاف: ٢٨٣/٤-٢٨٥، والتوضيح: ٥٨٨/٢، وكشاف القناع: ١٨١/٣.

(٤) في الأصل: "مسلم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. وسيأتي تعريف السلم وصفاته التي تنضبط به: ص ٣٨٦.

(٥) في الأصل: "المسلم" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) الأنموذج - بضم الهمزة - معرب، وهو: ما يدل على صفة الشيء. انظر: المصباح المنير: ص ٣٢٢.

(٧) في الأصل: "يبيعه"، والمثبت من "ش".

(٨) الصورة: الكومة المجموعة من طعام وغيره، وسميت صورة؛ لإفراغ بعضها على بعض، مأخوذة من صيرت المتاع إذا جمعته، وضممت بعضه إلى بعض. انظر: اللسان: ٤٤١/٤، وكشاف القناع: ١٩٣/٣.

(٩) انظر: دقائق أولي النهى: ١٣٧/٣، ١٣٨، وكشاف القناع: ١٨٨/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة:

٢/٢٢٣، والشرح الكبير: ١٠٠/١١، والفروع: ٢١/٤، ٢٢، والمبدع: ٢٥/٤، ٢٦، والإنصاف: ٢٩٥/٤-٢٩٧، والتوضيح: ٥٩٢/٢.

(١٠) ما بين المعرفتين: من "ش".

(١١) انظر: هداية الراغب: ص ٣١٦، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٥٩/٤، والتوضيح: ٦٠٧/٢، والإنصاف:

٢٦٣/٤، ومعونة أولي النهى: ٩٢/٤، والروض المربع: ص ٣٢١، ودقائق أولي النهى: ١٧٨/٣.

## فصل [في موانع صحة البيع]

ويحرم ولا يصح بيع ولا شراء في المسجد،

### فصل

#### في موانع صحة البيع

أي<sup>(١)</sup>: للمسائل التي يحرم البيع فيها ولا يصح، ويحرم ويصح، لكن تارة يكون ذلك باعتبار المكان<sup>(٢)</sup>، وتارة باعتبار العاقد<sup>(٣)</sup>، والزمان<sup>(٤)</sup>، وتارة باعتبار البيع نفسه، كبيع العنب لمتخذه خمرًا<sup>(٥)</sup>، وتارة يحرم البيع ويصح، كبيع المصحف<sup>(٦)</sup>.

(١) في "ش": "في" والمثبت من الأصل.

(٢) كبيع وشراء في المسجد.

(٣) كالبيع والشراء ممن تلزمه الجمعة بعد ندائها الذي عند المنبر.

(٤) كما لو تضايق وقت المكتوبة .

(٥) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ المائدة آية، رقم: ٢، وهذه معونة على الإثم، فيكون محرماً، ولا

يصح؛ لأنه عقد على عين يقصد بها المعصية، والمذهب إذا علم أي: تحقق، وقيل: أو ظن، اختاره الشيخ تقي الدين.

انظر: مسائل الإمام أحمد برواية صالح: ١٤١/٢، ومسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية إسحاق بن منصور:

٢١٩/١، والمبدع: ٤٢/٤، والاختيارات الفقهية: ص ١٢٢، والإنصاف: ٣٢٧/٤.

(٦) قال في كشف القناع: ١٧٧/٣، ١٧٨: "يحرم بيع مصحف ولو في دين، قال أحمد: لا نعلم في بيع المصحف

رخصة، قال ابن عمر رضي الله عنهما: "وددت أن الأيدي تقطع في بيعها"، ولأن تعظيمه واجب، وفي بيعه ابتذال

له وترك لتعظيمه. ولا يصح بيع المصحف، مقتضى كلاله في الإنصاف: أنه المذهب، وقال في التنقيح: ولا يصح

لكافر، وتبعه في المنتهى، ومقتضاه: صحته للمسلم مع الحرمة". وانظر: مسائل الإمام أحمد وإسحاق برواية

إسحاق بن منصور: ٢٠٤/١، والإنصاف: ٢٧٨/٤، والتنقيح: ص ١٢٣، ومنتهى الإرادات: ٢٤٤/١.

وأثر ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب البيوع، باب بيع المصاحف: ١١٢/٨، برقم (١٤٥٢٥)،

وابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب البيوع والأقضية، باب من كره شراء المصاحف: ٦١/٦، ٦٢، والبيهقي في السنن الكبرى،

كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع المصاحف: ١٦/٦، وضعفه الألباني في الإرواء: ١٣٧/٤.

وقال الشيخ ابن عثيمين في الشرح الممتع ١٣٤/٨: "والصحيح أنه يجوز بيع المصحف ويصح، للأصل، وهو الحل،

وما زال عمل المسلمين عليه إلى اليوم، ولو أننا حرّمنا بيعه لكان في ذلك منع للانتفاع به؛ لأن أكثر الناس يشع أن

يبيذه لغيره، وإذا كان عنده شيء من الورع وبذله فإنه يبذله على إغماض، ولو قلنا لكل أحد إذا كنت مستغنا عن

المصحف يجب أن تبذله لغيرك لثقتك على كثير من الناس . وأما ما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فلعله

قوله: (ولا ممن<sup>(١)</sup> تلزمه الجمعة) أي: ولا يصح بيع ولا شراء ممن تلزمه صلاة الجمعة بنفسه، كالحرج المكلف المقيم، أو بغيره، كالمسافر<sup>(٢)</sup>، ولو كان أحد المتبايعين<sup>(٣)</sup>، والآخر لا تلزمه<sup>(٤)</sup>، وفي حق من لا تلزمه: مكروه<sup>(٥)</sup>. م ص<sup>(٦)</sup>.

قوله: (بعد ندائها) الظرف متعلق بعدم صحة البيع والحزمة، أي: والنهي عن البيع والشراء بعد الشروع في أذان الجمعة، ولو لأحد جامعين بالبلد قبل أن يؤذن للآخر، صححه في الفصول<sup>(٧)</sup>. وظاهره<sup>(٨)</sup>: ولو أراد الصلاة في الجامع الذي لم يؤذن فيه<sup>(٩)</sup>، ويطلب الفرق بينه وبين التنفل بعد الإقامة إذا أراد الصلاة مع غير ذلك الإمام<sup>(١٠)</sup>.

- 
- كان وقت يحتاج الناس فيه إلى المصاحف، وأن المصاحف قليلة، فيحتاجون إليها، فلو أبيع البيع في ذلك الوقت لكان الناس يطلبون أثمانا كثيرة لقلته، فلهذا رأى رضي الله عنه ألا يباع".
- (١) في الأصل: "من" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٢) أي: المسافر الذي لا يباح له القصر، كسفر في معصية، وما دون المسافة فتلزمه بغيره. أو أن يقيم المسافر ما يمنعه من القصر، كفوق أربعة أيام لشغل أو علم ونحوه فتلزمه الجمعة بغيره. انظر: دقائق أولي النهى: ٨/٢.
- (٣) في "ش": "المتعاقدين"، والمثبت من الأصل.
- (٤) كالعيد والمرأة والمسافر، فلو كان أحدهما تلزمه الجمعة، ووجد منه الإيجاب والقبول بعد النداء: حرم ولم ينقصد.
- انظر: دقائق أولي النهى: ١٥٦/٣.
- (٥) لما فيه من الإعانة على الإثم. انظر: كشف القناع: ٢٠٨/٣.
- (٦) انظر: كشف القناع: ٢٠٨/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٦٢/٣، ٦٣، والشرح الكبير: ١١/١٦٤-١٦٧، والفروع: ٤٣/٤، والمبدع: ٤٢/٤، والإنصاف: ٣٢٥/٤، والتوضيح: ٥٩٩/٢.
- (٧) في الأصل: "الفروع"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. انظر: الإقناع للحجاري: ١٨٠/٢، وحاشية النجدي: ٢٧٧/٢. و"الفصول" لأبي الوفاء ابن عقيل المتوفى سنة ٥١٣هـ.
- (٨) القائل هنا عثمان النجدي. انظر: حاشية النجدي: ٢٧٧/٢.
- (٩) لعنوم قوله تعالى: ﴿إِذَا تُدْعَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ الجمعة، آية رقم: ٩.
- (١٠) فالنافلة لا تتعقد بعد إقامة الفريضة التي يريد أن يفعلها مع ذلك الإمام الذي أقيمت له، وإلا لم يعتنع عليه، كما لو أقيمت في مسجد لا يريد الصلاة فيه. انظر: الروض المربع: ص ١٢٥، وكشف القناع: ٥٥٨/٣.

وعبارة المصنف<sup>(١)</sup> في غايته: وإن تعدد نداء الجامعين امتنع بيع بأول منهما، ويتجه هذا في حق من يريد الصلاة مع إمامه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (الذي<sup>(٣)</sup> عند المنبر) -صفة للنداء - عقب جلوس الإمام عليه<sup>(٤)</sup>. قال المنقح<sup>(٥)</sup>: أو قبله -أي: يحرم البيع والشراء قبل النداء الثاني- لمن منزله بعيد بحيث أنه يدركها<sup>(٦)</sup>. وكذا لو وجد<sup>(٧)</sup> الإيجاب<sup>(٨)</sup> قبل النداء، والقبول بعده، أو عكسه. قال منصور البهوتي<sup>(٩)</sup> في حاشيته [٨٣/أ] على المنتهى: قلت: لو وجد الإيجاب قبل النداء

(١) في الأصل: "المص" والمثبت من "ش"، وانظر: غاية المنتهى: ١٧/٢.

(٢) قال شارح الغاية: ٥٢/٤: "أي: إمام الجامع الذي سبق نداؤه، وأما إذا أراد الصلاة مع من في الجامع المتأخر نداؤه: فتستمر صحة عقوده إلى الشروع في نداء الجامع الآخر، كما يصح الشروع في النافلة بعد إقامة صلاة لمن لا يريد الدخول فيها مع إمامها وهو متجه". وقال العلامة الشيخ حسن الشطي في تجريد زوائد الغاية والشرح بعد أن ذكر قول الشيخ عثمان النجدي: ٥٢/٤: "قلت: لا يظهر فرق في ذلك فتأمله، فأجابه المصنف قياس على ذلك؛ لعدم الفرق".

(٣) في الأصل: "الذي عند الإمام" بزيادة كلمة "عند الإمام".

(٤) وخص النداء الثاني الذي بين يدي المنبر، لأنه الذي كان على عهدہ ﷺ فتعلق الحكم به، وأما الأول فحدث في زمن عثمان رضي الله عنه. انظر: كشف القناع: ٢٠٨/٣.

(٥) انظر: التنقيح المشيع: ص ١٢٦.

والمنقح هو: علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي، ثم الدمشقي الصالح، ويعرف بـ"المرداوي"، شيخ المذهب، ولد سنة عشرين ومائمائة من الهجرة في مردا قرب نابلس، وانتقل في كبره إلى دمشق وطلب العلم بها، كان فقيها حافظاً لفروع المذهب، من كتبه: "الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف"، اختصره في مجلد سماه: "التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع" توفي سنة خمس ومائتين ومائمائة من الهجرة بالصالحية. انظر ترجمته في: شذرات الذهب: ٣٤٠/٧، والسحب الوابلة: ٧٣٩/٢، والأعلام: ٢٩٢/٤.

(٦) أي: إذا كان ذلك في وقت بحيث أنه يدرك الجمعة بعد النداء الذي عند المنبر إذا غدا إليها في ذلك الوقت. انظر: معونة أولي النهى: ٥٥/٤.

(٧) في الأصل: "جد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "الإيجاب" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "المص" وفي "ش": "م ص" وهو الصواب، وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: إرشاد أولي النهى: ٦٤١/١.



وكذا لو تضايق وقت المكتوبة، ولا بيع العنب أو العصور لمتخذة خمرًا،

من<sup>(١)</sup> تلزمه، والقبول<sup>(٢)</sup> بعده ممن لا تلزمه، فالبيع صحيح لعدم إثم واحد منهما.

تنبيه:

النهي عن البيع والشراء وقت<sup>(٣)</sup> النداء هل هذا خاص بوقت الوجوب الذي عند الزوال، أو عام فيه وفي وقت الجواز الذي هو من خروج وقت النهي إلى الزوال<sup>(٤)</sup>؟ وكذا لو صلى جماعة في وقت الجواز، وآخرون في وقت الوجوب، فهل يمنع البيع والشراء عند نداء<sup>(٥)</sup> الصلاة الأولى إلى انقضائها؟ أم عند نداء الصلاة الثانية؟ أو في حق من يريد الصلاة مع إمامه على ما وجهه المصنف<sup>(٦)</sup> في الغاية؟ لم أر من تعرض لذلك. ويحرم أيضا الاشتغال بالصناعات من الشروع في النداء الثاني<sup>(٧)</sup>.

قوله: (وكذا لو تضايق وقت المكتوبة) وبقي من الوقت ما يسعها<sup>(٨)</sup>. قال حفيد [صاحب]<sup>(٩)</sup> المنتهى: لعل المراد وقتها

(١) في الأصل "ش"؛ "من" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، كما في إرشاد أولي النهى: ٦٤١/١.

(٢) في الأصل "ش"؛ "النداء" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، كما في إرشاد أولي النهى: ٦٤١/١.

(٣) في الأصل: "واقت" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) فوق الجمعة: من ارتفاع الشمس قدر رمح إلى خروج وقت الظهر، وتجب: بالزوال، وما قبل الزوال: وقت

للجواز لا للوجوب. انظر: هداية الراغب: ص ١٨٢، ومنار السبيل: ١٩٩/١.

(٥) في الأصل: "اء" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل "ش"؛ "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. والمراد قوله: "ويتجه هذا في حق من يريد الصلاة

مع إمامه". انظر: غاية المنتهى: ١٧/٢.

(٧) لأنها تشغل عن الصلاة، وتكون ذريعة لفواتها. انظر: كشف القناع: ٢٠٨/٣.

(٨) في الأصل: "ما لا يسعها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد: أي: ما يسع المكتوبة فقط؛ لأن

ذلك الوقت تعين للمكتوبة، فإن كان الوقت متسعاً: لم يحرم البيع. انظر: كشف القناع: ٢٠٩/٣.

(٩) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

ولا بيع البيض والجوز ونحوهما للقمار، ولا بيع السلاح في الفتنة أو لأهل الحرب أو قطاع الطريق، ولا بيع قن مسلم لكافر لا يعتق عليه، ولا بيع على بيع المسلم، كقوله لمن اشترى شيئاً بعشرة: أعطيك مثله بتسعة، ولا شراء عليه، كقوله لمن باع شيئاً بتسعة: عندي فيه عشرة، وأما السوم على سوم المسلم مع الرضا الصريح، وبيع المصحف، والأمة التي يطؤها قبل استيرائها فحرام ويصح العقد، ولا يصح التصرف في المقبوض بعقد فاسد، ويضمن هو وزيادته كمغصوب.

المختار<sup>(١)</sup>. وقال في الإنصاف<sup>(٢)</sup>: قلت: ويحتمل أن يحرم إذا<sup>(٣)</sup> فاتته الجماعة بذلك، وتعذر عليه جماعة أخرى، حيث قلنا بوجوبها. صوالحي باختصار<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولا بيع<sup>(٥)</sup> البيض [والجوز]<sup>(٦)</sup> ونحوهما) كبنديق<sup>(٧)</sup> (للقمار)<sup>(٨)</sup> أي: لأجل القمار<sup>(٩)</sup>. ولا يجوز شراء البيض المكتسب من القمار، ولا أكله؛ لعدم انتقاله للملك المكتسب<sup>(١٠)</sup>.

(١) ويؤيد ذلك قول المصنف في غاية المنتهى ١٧/٢: "ويتوجه احتمال ولو وقت اختيار"، قال شارح الغاية: ٥٣/٤: "لأنه يحرم التأخير إليه، فلا يصح البيع حينئذ، ويؤيده: أنهم صرحوا بعدم انعقاد النافلة إذا ضاق وقت الاختيار؛ لأن فرواته كفارات الوقت بالكليّة، فمتى قالوا: فوت وقت، فما كانت ذات وقت كالفجر والظهر والمغرب فمرادهم فوت الوقت بالكليّة، وما كانت ذات وقتين كالعصر والعشاء، فوقت الاختيار تجب مراعاته كغيره، وهو متجه".

(٢) انظر: الإنصاف: ٣٢٦/٤.

(٣) قوله "إذا": مكررة في الأصل.

(٤) انظر: كشف القناع: ٢٠٩/٣.

(٥) في الأصل: "بيع" والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٦) ما بين المعقوفتين: سقط من الأصل "ش"، وهو مثبت من الدليل.

والجوز: فارسي معرب، واحدته: جزره، من ذوات الفلقنتين، كبير الحجم، ولقد عرف العرب الجوز منذ القدم، وهو غني بالفيتامينات والأملاح المعدنية. انظر: اللسان: ٣٣٠/٥، وقاموس الغذاء والتداوي: ص ١٥٤.

(٧) البنديق: واحدته بندقة، وهو حمل شجر، عرف منذ القدم، وهو غذاء مقو يزيد وزن الجسم، ويفيد في تقوية الدماغ لما فيه من الفسفور والكلس. انظر: اللسان: ٢٩/١٠، وقاموس الغذاء والتداوي: ص ٨٦.

(٨) القمار في اللغة: المراهنة، يقال: قامر مقامرة وقماراً، أي: راحنه فغلبه، واصطلاحاً: كل لعب يشترط فيه أن يأخذ الغالب من المغلوب شيئاً، وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: أخذ مال الإنسان وهو على مخاطرة، هل يحصل له عرضه أو لا يحصل. انظر: مجموع الفتاوى: ٢٨٣/١٩، واللسان: ١١٥/٥، والمطلع: ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٩) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ المائدة: آية رقم: ٢. ولأنه عقد على عين لمعصية الله بها. انظر:

دقائق أولي النهى: ١٥٧/٣.

(١٠) انظر: الشرح الكبير: ١٧١/١١، والمبدع: ٤٣/٤، والإنصاف: ٣٢٧/٤، والتوضيح: ٦٠٠/٢، ومعونة أولي

### باب الشروط في البيع

وهي قسمان: صحيح لازم، وفاسد مبطل للبيع. فالصحيح كشرط تأجيل الثمن، أو بعضه، أو رهن، أو ضمين معينين، أو شرط صفة في المبيع كالعبد كاتباً أو صانعاً أو مسلماً، والأمة بكراً أو تحيض، والدابة هملاجة أو لبوناً أو حاملاً، والفهد أو البازي صيوداً، فإن وجد المشروط لزماً البيع، وإلا فللمشتري الفسخ أو أرض فقد الصفة. ويصح أن يشترط البائع على المشتري منفعة ما باعه مدة معلومة كسكنى الدار شهراً، وحملان الدابة إلى محل معين. وأن يشترط المشتري على البائع حمل ما باعه أو تكسيه أو خياطته أو تفصيله.

### فصل

#### [في الشروط الفاسدة المبطله للعقد]

والفاسد المبطل كشرط بيع آخر، أو سلف، أو قرض، أو إجارة، أو شركة، أو صرف للثمن، وهو بيعتان في بيعة المنهي عنه، وكذا كل ما كان في معنى ذلك، مثل أن تزوجني ابتك، أو أزوجك ابنتي، أو تنفق على عبدي أو دابتي. ومن باع ما يذرع على أنه عشرة فبان أكثر أو أقل، صح البيع، ولكل الفسخ.

### باب الشروط في البيع<sup>(١)</sup>

والمراد هنا بالشرط: ما يشترطه أحد المتبايعين<sup>(٢)</sup> على الآخر. وتعتبر مقارنته للعقد<sup>(٣)</sup>.

وفي الفروع<sup>(٤)</sup>: ويتوجه كنكاح<sup>(٥)</sup>، يعني: فلا يضر تقدم الشرط. ابن نصر الله<sup>(٦)</sup>.

النهى: ٥٧/٤، وكشاف القناع: ٢٠٩/٣، ٢١٠.

(١) الشروط: جمع شرط، والشرط في البيع هو: إلزام أحد المتعاقدين الآخر بسبب العقد ما له فيه منفعة. انظر: المبدع:

٥١/٤، ومنتهى الإرادات: ٢٥٢/١.

(٢) في "ش": "التبايعين" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) أي: بأن يقع الشرط في صلبه، فلو اتفقا قبله لم يلزم الرضاء به. انظر: المبدع: ٦٧/٤، ومطالب أولي النهى: ٦٨/٤.

(٤) انظر: الفروع: ٦٥/٤، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. انظر: القواعد النورانية: ص ٢٤٢.

(٥) فالمعتبر من الشروط في النكاح: ما كان في صلب العقد، أو اتفقا عليه قبله. انظر: التوضيح: ٩٧٢/٢، والروض

المربع: ص ٥٢٤.

(٦) انظر قوله في حاشية ابن قاسم: ٣٩٢/٤، وانظر في هذه المسألة: المبدع: ٥٠/٤، والتنقيح المشيع: ص ١٢٧،

ومعونة أولي النهى: ٧٥/٤، ودقائق أولي النهى: ١٦٨/٣، وكشاف القناع: ٢١٧/٣.

### باب الخيار

وأقسامه سبعة: أحدها: خيار المجلس، ويثبت للمتعاقدين من حين العقد إلى أن يتفرقا من غير إكراه ما لم يتسابقا على أن لا خيار، أو يسقطاه بعد العقد، وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر، وينقطع الخيار بموت أحدهما، لا بجنونه وهو باق على خياره إذا أفاق، وتحرم الفرقة من المجلس خشية الاستقالة.

### باب الخيار<sup>(١)</sup>

قوله: (ويثبت للمتعاقدين) ولو لم يشترطه العاقد.

قوله: (من حين العقد إلى أن يتفرقا) تفرقا عرفا<sup>(٢)</sup> بأبداهما من مكان التبايع. فإن كانا<sup>(٣)</sup> في مكان واسع: فبمشي خطوات. وفي دار كبيرة وبها محالس وبيوت: فبانقاله من بيت إلى آخر. وبدار صغيرة: فبصعود أحدهما السطح، أو خروج منها. وبسفينة كبيرة: فبصعود أحدهما أعلاها إن كان أسفل، وبالعكس. وإن كانت صغيرة: [٨٣/ب] فبخروج أحدهما منها. لكن يستثنى من البيع الكتابة فإنها لا خيار<sup>(٤)</sup> فيها<sup>(٥)</sup>، وتولي عقد وشراء من يعتق عليه<sup>(٦)</sup>. وكبيع ما بمعناه من صلح إقرار<sup>(٧)</sup>، وإجارة<sup>(٨)</sup>، وصرف<sup>(٩)</sup>، ونحوه،

(١) الخيار: اسم مصدر من: اختار يختار اختيارا، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه. انظر: شرح الزركشي: ٣/٣٨٣، واللسان: ٤/٢٦٥.

(٢) وذلك لإطلاق الشارع التفرق، وعدم بيانه، فدل أنه أراد ما يعرفه الناس وذلك في حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: "إذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب البيوع، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين: ص ٦٢٠، برقم (١٥٣١). وانظر: دقائق أولي النهى: ٣/١٨٥.

(٣) في الأصل: "كان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "يخار" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) لأنها وسيلة للعتق. انظر: كشف القناع: ٣/٢٣٠.

(٦) كرحمه المحرم، لعتقه بمجرد انتقال الملك إليه بالعقد. انظر: دقائق أولي النهى: ٣/١٨٤.

(٧) الصلح لغة: التوفيق وقطع المنازعة، وشرعا: معاهدة يتوصل بها إلى إصلاح بين متخاصمين. انظر: المصباح المنير: ص ١٨٠، والروض المربع ص ٣٧٩. والمراد بصلح الإقرار: أن يقر له بدين أو عين، ثم يصالحه عنها بعوض. انظر: المبدع: ٤/٦٤.

(٨) لأنها عقد معاوضة، أشبهت البيع. انظر: معونة أولي النهى: ٤/١٠٥.

(٩) الصرف لغة: رد الشيء على وجهه، وصرف النقد بمثله: بذكره، لأنه ينصرف به من جوهر إلى جوهر، وشرعا: بيع الأثمان بعضها ببعض، سمي به؛ لصريف الذهب والفضة، أي: تصويتها في الميزان، وقيل: لانصرافهما عن مقتضى البياعات في عدم جواز التفرق قبل القبض والبيع نساء. انظر: المبدع: ٤/١٢٧، ١٥١، والمطلع: ص ٢٣٩، واللسان: ٩/١٨٩.

الثاني: خيار الشرط، وهو أن يشترط، أو أحدهما الخيار إلى مدة معلومة، فيصح وإن طالت،

كسليم<sup>(١)</sup>. وفي<sup>(٢)</sup> نكاح<sup>(٣)</sup>، ووقف<sup>(٤)</sup>، ومساقاة<sup>(٥)</sup>، وضمان، ورهن، ومزارعة<sup>(٦)</sup>، ووكالة، وشركة<sup>(٧)</sup> فلا خيار<sup>(٨)</sup> فيها<sup>(٩)</sup>. عثمان<sup>(١٠)</sup>

قوله: (فيصح وإن طالت) غاية لقوله: "فيصح". ولا يصح اشتراطه<sup>(١١)</sup> بعد لزوم العقد، ولا إلى أجل مجهول، كحصاد، وجذاذ<sup>(١٢)</sup>، ويصح البيع<sup>(١٣)</sup>. ولا في عقد حيلة<sup>(١٤)</sup>

(١) يثبت الخيار في الصرف والسلم؛ لأنه يشترط لصحته القبض وهو بيع في الحقيقة. انظر: المبدع: ٦٤/٤.

(٢) قوله "في": بhamش الأصل.

(٣) لا خيار في النكاح، ولا يصح قياس البيع عليه؛ لأن النكاح لا يقع إلا بعد رؤية ونظر غالباً، فلا يحتاج إلى الخيار بعده؛ ولأن في ثبوت الخيار مضرة، لما يلزم من رد المرأة بعد ابتذالها بالعقد، وذهاب حرمتها بالرد، وإلحاقها بالسلع المباعة، فلم يثبت الخيار لذلك. انظر: الشرح الكبير: ٢٦٧/١١.

(٤) الوقف في اللغة: المنع والحبس، يقال: وقف الشيء، وحبسه، وأحبسه، وسبله بمعنى واحد، وشرعاً: تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة على بر أو قرابة، والمراد بالأصل: مال يمكن الانتفاع به مع بقاع عينه. انظر: المصباح المنير: ص ٣٤٤، والمطلع: ص ٢٨٥، والروض المربع: ص ٤٥٣.

(٥) المساقاة: من السقي، وهي: دفع شجر له ثمر مأكول ولو غير مغروس إلى آخر، ليقوم بسقيه، وما يحتاج إليه بجزء معلوم له من ثمره. انظر: الصحاح: ٢٣٨٠/٦، ومنتهى الإرادات: ٣٣٦/١، والروض المربع: ص ٤٠٦.

(٦) المزارعة: من الزرع، وهي: دفع أرض وحسب لمن يزرعها، ويقوم عليه، أو مزروع ليعمل عليه بجزء مشاع معلوم من المنتحصل. انظر: اللسان: ١٤١/١، ومنتهى الإرادات: ٢٣٦/١، والدر النقي: ٥٣١/٣.

(٧) الشركة: مخالطة الشريكين، وشرعاً: الاجتماع في استحقاق أو تصرف. انظر: المطالع: ص ٢٦٠، واللسان: ٤٤٨/١٠، والروض المربع: ص ٤٠٠.

(٨) في الأصل: "بحار" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) لأن ذلك كله ليس بيعاً ولا في معناه. انظر: كشف القناع: ٢٣٠/٣.

(١٠) انظر: هداية الراغب: ص ٣١٧، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ١٢/٦، والشرح الكبير: ٢٦٣/١١، ٢٧٨، وشرح الزركشي: ٣٨٤/٣ - ٣٨٩، والفروع: ٨١/٤، ٨٢، والمبدع: ٦٤/٤ - ٦٧، والتوضيح: ٦١٠/٢، ومعونة أولي النهى: ١٠٤/٤ - ١٠٧، ودقائق أولي النهى: ١٨٤/٣، ١٨٥.

(١١) في الأصل: "اشطراطه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) الجذاذ: القطع. انظر: اللسان: ٤٧٩/٣.

(١٣) أي: مع فساد الشرط، ولمن فات غرضه بسبب إلغاء الشرط الفسخ. انظر: كشف القناع: ٢٣٤/٣.

(١٤) في الأصل: "حيل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والحيلة: الخدق في تدبير الأمور، وهو: تقليب

لكن يحرم تصرفهما في الثمن والمثلن في مدة الخيار، وينتقل الملك من حين العقد فما حصل في تلك المدة من النماء المنفصل فللمتقل إليه، ولو أن الشرط للآخر فقط، ولا يفتقر فسخ من يملكه إلى حضور صاحبه ولا رضاه، فإن مضى زمن الخيار ولم يفسخ صار لازماً، ويسقط الخيار بالقول وبالفعل كتصرف المشتري في المبيع بوقف أو هبة أو سوم أو لمس بشهوة، وينفذ تصرفه إن كان الخيار له فقط. الثالث: خيار الغبن، وهو أن يبيع ما يساوي عشرة بثمانية، أو يشتري ما يساوي ثمانية بعشرة، فيثبت الخيار، ولا أرش مع الإمساك. الرابع: خيار التدليس، وهو أن يدلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن كتصرية اللبن في الضرع، وتحمير الوجه، وتسويد الشعر فيحرم، ويثبت للمشتري الخيار حتى ولو حصل التدليس من البائع بلا قصد. الخامس: خيار العيب، فإذا وجد المشتري بما اشتراه عيباً يجهله خير بين رد المبيع بنمائه المتصل، وعليه أجرة الرد ويرجع بالثمن كاملاً، وبين إمساكه ويأخذ الأرض. ويتعين الأرض مع تلف المبيع عند المشتري ما لم يكن البائع على علم بالعيب وكتمه تدليساً على المشتري فيحرم ويذهب على البائع ويرجع المشتري بجميع ما دفعه له. وخيار العيب على التراخي، لا يسقط إلا إن وجد من المشتري ما يدل

ليربح في قرض، فيحرم، ولا يصح البيع<sup>(١)</sup>. وابتداء مدة الخيار من وقت عقد. وصورة الحيلة: أن يشتري الدار بشرط الخيار للبائع لمدة معينة، ولم يقصد<sup>(٢)</sup> حقيقة البيع، وإنما قصدهما أن ينتفع المشتري بما مدة الخيار، وتكون ربها في القرض، ثم يفسخ البيع، فهو قرض جر نفعا للمشتري بانتفاعه بالدار في مدة الخيار ببيع<sup>(٣)</sup> صورة. أما إذا أراد أن يقرضه شيئاً يخاف أن يذهب، فاشترى منه شيئاً، وجعل له الخيار، ولم يرد<sup>(٤)</sup> حيلة<sup>(٥)</sup>: فإن ذلك جائز. ح ف<sup>(٦)</sup>.

=

الفكر حتى يستهدي إلى المقصود. انظر: المصباح النير: ص ٨٤، والقاموس المحيط: ص ١٢٧٨.

(١) لتلا يتخذ ذريعة إلى الربا. انظر: كشف القناع: ٢٣٤/٣.

(٢) في الأصل: "يقصد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في "ش": "بيع" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "يريد" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الإقناع للحجوي: ٢٠٠/٢.

(٥) أي: أراد حفظاً للمال؛ لأنه يخاف أن يذهب بما أقرضه له. انظر: دقائق أولى النهى: ١٨٨/٣، وكشاف القناع: ٢٣٤/٣.

(٦) في الأصل: "ح ف ي د" والمثبت من "ش"، وانظر في هذه المسألة: المغني: ٤٣/٦-٤٧، والشرح الكبير:

٢٨٦/١١-٢٨٨، ٣٠١، ٣٠٢، والفروع: ٨٣/٤-٨٥، والمبدع: ٦٧/٤، ٦٩، والإنصاف: ٣٧٣/٤-٣٧٥،

والتوضيح: ٦١٠/٢، ٦١١، ومعونة أولى النهى: ١١٢/٤-١١٤، وكشاف القناع: ٢٣٤/٣، وهداية الراغب:

ص ٣١٨.

على رضاه كتصرفه واستعماله لغير تجربة، ولا يفتقر الفسخ إلى حضور البائع ولا لحكم الحاكم، والمبيع بعد الفسخ أمانة بيد المشتري، وإن اختلفا عند من حدث العيب مع الاحتمال ولا بينة فقول المشتري يمينه، وإن لم يحتمل إلا قول أحدهما قبل بلا يمين. السادس: خيار الخلف في الصفة، فإذا وجد المشتري ما وصف له، أو تقدمت رؤيته قبل العقد بزمان يسير متغيراً فله الفسخ، ويحلف إن اختلفا. السابع: خيار الخلف في قدر الثمن، فإذا اختلفا في قدره، حلف البائع: ما بعته بكذا وإنما بعته بكذا، ثم المشتري: ما اشتريته بكذا وإنما اشتريته بكذا، ويتفاسخان.

قوله: (مع الاحتمال<sup>(١)</sup> ولا بينة) موجودة. "بينة" اسم "لا"، و"موجودة"<sup>(٢)</sup> خبرها، أي: لا بينة موجودة لأحدهما بدعواه. فظاهره: البينة تطلب منهما، وأنه لا يكون القول قول المشتري إلا مع عدم بينة<sup>(٣)</sup>، لكن هل تطلب بينة المشتري أولاً [أو]<sup>(٤)</sup> بينة البائع<sup>(٥)</sup>؟ ولو كان لكل بينة، فمقتضى القواعد التعارض والتساقط<sup>(٦)</sup>، ويقبل قول المشتري يمينه. ح ف.

قوله: (فقول المشتري يمينه) إن لم يخرج عن يده<sup>(٧)</sup>؛ لأن الأصل عدم القبض في الجزء الفائت، فكان القول قول من ينفيه، فيحلف أنه اشتراه وبه العيب، أو أنه ما حدث عنده<sup>(٨)</sup>، ويرده، وهذه المسألة من المفردات<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: احتمال حصوله عند بائع، وحدثه عند مشتر، كالخرق في الثوب. انظر: المبدع: ٩٩/٤، ودقائق أولي النهى: ٢١٤/٣.

(٢) في الأصل و"ش": "موجود" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٣) في "ش": "بيته"، والمثبت من الأصل.

(٤) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٥) قد تطلب أولاً بينة المدعي الأول، سواء كان المدعي للمشتري أو البائع، لقول النبي ﷺ: "البينة على المدعي" أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الأحكام، باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه: ص ٢٣٥، برقم (١٣٤١)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الدعاوي والبيانات، باب البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه: ٢٥٢/١٠، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٣٨/٢.

(٦) فيصيران كمن لا بينة لهما. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٢٤/٣.

(٧) فإن خرج من يده فليس له الخلف ولا رده؛ لأنه إذا غاب عنه احتمال حدوثه عند من انتقل إليه. انظر: كشف القناع: ٢٦٣/٣.

(٨) في الأصل: "عند" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) انظر: المغني: ٢٥١/٦، والشرح الكبير: ٤٢٤/١١، والمبدع: ٩٩/٤، والإنصاف: ٤٣١/٤، والتوضيح: ٦١٩/٣، ومعونة أولي النهى: ١٥٠/٤، ودقائق أولي النهى: ٢١٤/٣، وكشف القناع: ٢٦٣/٣، والمنح الشافيات: ٣٦٣/٢.

## فصل

## [في التصرف في المبيع قبل قبضه]

ويعملك المشتري المبيع مطلقاً بمجرد العقد، ويصح تصرفه قبل قبضه، وإن تلف فممن ضمانه، إلا المبيع بكيل، أو وزن، أو عدد، أو ذرع، فمن ضمان بائعه حتى يقبضه مشتريه، ولا يصح تصرفه فيه بيع أو هبة أو رهن قبل قبضه، وإن تلف بأقفة سماوية قبل قبضه انفسخ العقد، وبفعل بائع أو أجنبي خير المشتري بين الفسخ ويرجع بالثمن، أو الإمضاء ويطالب من أتلّفه ببذله. والثمن كالثمن في جميع ما تقدم.

## فصل

## [فيما يحصل به القبض]

ويحصل قبض الكيل بالكيل، والموزون بالوزن، والمعدود بالعد، والمدروع بالذرع بشرط حضور المستحق أو نائبه. وأجرة الكيال والوزان والعداد والذراع والنقاد على البازل. وأجرة النقل على القابض. ولا يضمن ناقد حاذق أمين خطأ. وتسبب الإقالة للنادم من بائع ومشتري.

## فصل

## [في التصرف في المبيع قبل قبضه]

قوله: (ويصح تصرفه... الخ) أي: ويصح تصرف المشتري في المبيع، ونحوه، إلا المبيع بصفة، أو رؤية متقدمة، فلا يصح التصرف فيه قبل قبضه<sup>(١)</sup>. ع<sup>(٢)</sup>.

(١) لأنه تعلق به حق توفيه، فأشبه المبيع بكيل ونحوه، فهو من ضمان البائع حتى يقبضه مشتري. انظر: كشف

القناع: ٢٨٢/٣. انظر: هداية الراغب: ص ٣٢٧، وانظر: المغني: ١٨٥/٦، ١٨٦، والشرح الكبير: ٥٠٤/١١، والمبدع: ١١٩/٤.

(٢) انظر: هداية الراغب: ص ٣٢٧، وانظر: المغني: ١٨٥/٦، ١٨٦، والشرح الكبير: ٥٠٤/١١، والمبدع: ١١٩/٤، والإنصاف: ٤٦٦/٤، والتوضيح: ٦٢٦/٢، ومعونة أولي النهى: ١٧٤/٤، ودقائق أولي النهى: ٢٣٤/٣، ٢٣٥، وكشاف القناع: ٢٨٢/٣.



## باب الربا

يجري الربا في كل مكيل وموزون،

## باب الربا والصرف وتحريم الحيل

وهو<sup>(١)</sup> لغة: الزيادة<sup>(٢)</sup>، وشرعاً: زيادة في شيء مخصوص<sup>(٣)</sup>. والربا نوعان: ربا [أ/٨٤] فضل<sup>(٤)</sup> بين مكيلات وموزونات يجنسها<sup>(٥)</sup>، وربا بالنسيئة - والنساء بالمد: التأخير<sup>(٦)</sup> - ما لم يكن أحدهما نقداً، والآخر غير نقد، فإنه لا يحرم، ولو حرم لسد باب السلم، أي: تعطل باب السلم في للموزونات، وقد رخص الشارع فيه<sup>(٧)</sup>. وقد ورد النص في تحريم بعض الربا<sup>(٨)</sup>، وحرم باقيه بالقياس<sup>(٩)</sup>.

(١) أي: الربا.

(٢) انظر في تعريف الربا لغة: اللسان: ٣٠٤/١٤.

(٣) انظر في تعريف الربا شرعاً: المغني: ٥١/٦، والروض المربع: ص ٣٣٩. والمقصود بالشيء المخصوص: المكيلات والموزونات. والربا محرم بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب: فمنها قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الزَّيْوَ﴾ البقرة، آية رقم: ٢٧٥، وأما السنة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: "اجتنبوا السبع الموبقات" وذكر منها: "أكل الربا" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرضايا، باب قوله تعالى: "إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً". ص ٥٣٣، برقم (٢٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الكبائر وأكبرها: ص ٦٣، برقم (٨٩). والربا محرم بالإجماع. انظر: الإنصاح: ٢٧٦/١.

(٤) الفضل في اللغة: الزيادة، واصطلاحاً: الزيادة في كل مكيل أو موزون إذا كان جنساً واحداً. انظر: المصباح المنير: ص ٢٤٦، وشرح الزركشي: ٤١٢/٣.

(٥) الجنس: ما له اسم خاص، وشمل أنواعاً. انظر: المصباح المنير: ص ٦٢، والتوضيح: ٦٣١/٢.

(٦) انظر في تعريف النساء لغة: المصباح المنير: ص ٣١١. وربا النساء شرعاً: الزيادة في مقابل تأخير الدفع. انظر: معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ١١٦/٢.

(٧) لقوله ﷺ: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم: ص ٤١٧، برقم (٢٢٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب السلم: ص ٦٥٥، برقم (١٦٠٤).

(٨) منها قوله ﷺ: "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً: ص ٦٤٧، برقم (١٥٨٧).

(٩) فيجري الربا في كل مكيل أو موزون يجنسه. انظر: مطالب أولي النهى: ١٥٩/٤. والقياس لغة: التقدير، وشرعاً: حمل فرع على أصل في حكم يجامع بينهما. انظر: المختصر في أصول الفقه: ص ١٤٢، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ٣٠٠.

ولو لم يؤكل فالمكيل كسائر الحبوب والأبازير والمائعات لكن الماء ليس بربوي. ومن الثمار كالتمر، والزبيب، والفستق، والبندق، واللوز، والبطم، والزعرور، والعناب، والمشمش، والزيتون، والملح. والموزون كالذهب، والفضة، والنحاس، والرصاص، والحديد، وغزل الكتان، والقطن، والحرير، والشعر، والقنب، والشمع، والزعفران، والخبز، والخبز.

قوله: (ولو لم يؤكل) أي: يجري ربا الفضل فيما ذكر، سواء كان يؤكل<sup>(١)</sup>، أو: لا<sup>(٢)</sup>. ولو كان يسيرا لا يتأتى كيله، كتمر<sup>(٣)</sup> بتمرة، أو بتمرتين<sup>(٤)</sup>، ولا يتأتى وزنه كمقدار أرزة من ذهب بذهب<sup>(٥)(٦)</sup>.

قوله: (لكن الماء ليس بربوي) أي: وإن كان من المائعات إلا أنه ليس بربوي؛ لإباحته أصلا، وعدم ثبوت قوله عادة<sup>(٧)</sup>.

قال في المبدع<sup>(٨)</sup>: وفيه نظر [إذ]<sup>(٩)</sup> العلة عندنا ليست هي المالية<sup>(١٠)</sup>. قاله<sup>(١١)</sup> منصور البهوتي<sup>(١٢)</sup> في شرحه للإقناع.

- 
- (١) كالحبوب من بر وشعير وذرة ودهن وأرز وعدس وغيرهما. انظر: كشف القناع: ٢٩٢/٣.
- (٢) كحب الفجل، والقطن والكتان، والصوف، والحناء، والكتم، والحديد، والنحاس، ونحو ذلك. انظر: كشف القناع: ٢٩٢/٣.
- (٣) في الأصل: "كتمر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٤) في الأصل: "بتمرين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) لأن ما جرى الربا في كثيره جرى في قليله. انظر: الشرح الكبير: ١٦/١٢.
- (٦) انظر: المغني: ٥٥-٥٩، والشرح الكبير: ٩/١٦، والروض: ٣٢٣/٢، والمبدع: ١٢٨/٤، ١٢٩، والإنصاف: ١٢/٥، والتوضيح: ٦٣٠/٢، ومعونة أولي النهى: ١٩٠/٤، ودقائق أولي النهى: ٢٤٥/٣، وكشف القناع: ٢٩٢/٣.
- (٧) انظر: الفروع: ١٤٩/٤، والإنصاف: ١٣/٥، ومعونة أولي النهى: ١٩٠/٤، ودقائق أولي النهى: ٢٤٦/٣.
- (٨) انظر: المبدع: ١٣٠/٤.
- (٩) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (١٠) فعلة الربا في الذهب والفضة: كونها موزون جنسه، وعلة الأربعة الباقية المنصوص عليها في الحديث: كونها مكيلات جنس على الصحيح من المذهب. انظر: الإنصاف: ١١/٥.
- (١١) في "ش": "قال" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (١٢) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر كشف القناع: ٢٩٣/٣.

وما عدا ذلك فمعدود، ولا يجري فيه الربا، ولو مطعوماً كالبطيخ، والقثاء، والخيار، والجوز، والبيض، والرمان. ولا فيما أخرجته الصناعة عن الوزن، كالثياب، والسلاح، والفلوس، والأواني غير الذهب والفضة.

قال شيخنا محمد الخلوئي<sup>(١)</sup>: وقد يقال: سلّمنا<sup>(٢)</sup> ذلك، لكن مرادهم: أن ما ذكر من إباحته الأصل، [و]<sup>(٣)</sup> عدم التمول عادة، ضعفت العلة التي هي الكيل، فلم تؤثر<sup>(٤)</sup>. عثمان<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل "ش": "م خ" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. والمراد بـ "م خ" محمد الخلوئي كما صرح بذلك في حاشية النجدي: ٣٤٨/٢.

وهو: محمد بن أحمد بن علي البهوتي الشهير بالخلوئي، المصري القاهري، ابن أخت العلامة منصور البهوتي، إمام فقيه مفتي، ولد في مصر، ونشأ بها، ولزم خاله الشيخ منصور البهوتي، وكتب كثيراً من التحريات، منها تحريراته على "الإقناع"، وعلى "المنتهى" من تلاميذه الشيخ عثمان النجدي، توفي بمصر سنة ثمان وثمانين وألف من الهجرة. انظر

ترجمته في: النعت الأكمل: ص ٢٣٨، والسحب الوابلة: ٨٦٩/٢، وتسهيل السابلة: ١٥٧٠/٣.

(٢) في الأصل "ش": "سمنا" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ حاشية النجدي: ٣٤٨/٢.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في حاشية النجدي: ٣٤٨/٢.

(٤) في الأصل: "يثر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) انظر: حاشية النجدي: ٣٤٧/٢، ٣٤٨.

## فصل

## [في اشتراط المماثلة والقبض]

فإذا بيع المكيل بجنسه، كتمر بتمر، أو الموزون بجنسه كذهب بذهب صح بشرطين: المماثلة في القدر، والقبض قبل التفريق. وإذا بيع بغير جنسه، كذهب بفضة، وبر بشعير، صح بشرط القبض قبل التفريق،

## فصل

## [ في اشتراط المماثلة والقبض ]

قوله: (المماثلة في القدر) هذا هو الشرط الأول، كصاع بصاع، وكرطل برطل، فلو باع صاعا بصاعين، أو رطلاً برطلين: فلا يصح، وهو ربا الفضل<sup>(١)</sup>.

قوله: (والقبض قبل التفريق) أي: والشرط الثاني: القبض لذلك قبل التفريق من مجلس العقد. ولم يذكر المصنف<sup>(٢)</sup> الشرط الثالث: وهو الحلول؛ لأن شرط القبض متضمن الحلول، فاقصر عليه لتضمنه ذلك<sup>(٣)</sup>.

قوله: (صح بشرط القبض قبل التفريق) من مجلس العقد<sup>(٤)</sup>؛ لقوله ﷺ: "إذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا يدا بيد"<sup>(٥)</sup>. والمراد به: القبض. وسكت المصنف<sup>(٦)</sup> عن شرط الحلول هنا لما تقدم<sup>(٧)</sup>، وهو من ربا النساء<sup>(٨)</sup>.

(١) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٢/٣، والمغني: ٦٠/٦، والشرح الكبير: ١٣/١٢، والفروع: ١٥٣/٤، والمبدع: ١٣١/٤، والإنصاف: ١١/٥، ومعونة أولي النهى: ١٩٢/٤، ١٩٣، ودقائق أولي النهى: ٢٤٦/٣.

(٢) في الأصل "و" ش: "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٣) انظر: المغني: ٦١/٦، والشرح الكبير: ٢١/١٢، والفروع: ١٥٢/٤، ومعونة أولي النهى: ١٩٢/٤.

(٤) لأنهما مالان من أموال الربا عليهما متفقة، فحرم التفريق قبل القبض كالصرف. انظر: معونة أولي النهى: ٢١٣/٤.

(٥) سبق تخريجه ص ٣٧٤.

(٦) في الأصل "و" ش: "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٧) وهو قوله: "لأن شرط القبض متضمن الحلول، فاقصر عليه لتضمنه ذلك".

(٨) انظر: الكافي لابن قدامة: ٩٧، ٩٦/٣، والمغني: ٦٣/٦، والشرح الكبير: ٩٨/١٢، والفروع: ١٦٢/٤، والمبدع: ١٤٨/٤، والإنصاف: ٤١/٥، ومعونة أولي النهى: ٢١٣/٤، ودقائق أولي النهى: ٢٦٠/٣، وكشاف القناع: ٣٠٦/٣.

وجاز التفاضل. وإن بيع المكيل بالموزون كبر بذهب مثلاً جاز التفاضل والتفرق قبل القبض. ولا يصح بيع المكيل بجنسه وزناً، ولا الموزون بجنسه كيلاً، ويصح بيع اللحم بمثله إذا نزع عظمه،

قوله: (وجاز التفاضل) في ذلك؛ لبيعه بغير جنسه؛ لأن النهي ما ورد إلا في التفاضل الحاصل بين جنس واحد. ولا يجوز بيع الدين بالدين<sup>(١)</sup>، حكاه ابن المنذر إجماعاً<sup>(٢)</sup>، وكذا بحال لم يقبض قبل التفرق، ولا يجوز جعله رأس سلم<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (إذا نزع عظمه) ظرف لقوله: "ويصح". فإن بيع لحم بلحم بعظم: لم يصح؛ للجهل<sup>(٥)</sup> بالتساوي<sup>(٦)</sup>. واللحم والألبان أجناس<sup>(٧)</sup> باختلاف أصولها، فالضأن والمعرز جنس واحد، والجاموس والبقرة جنس واحد، والإبل جنس واحد، فيجوز بيع [٨٤/ب] رطل لحم ضأن برطلين من البقرة، ونحوه. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

(١) وله صور، منها: بيع ما في الذمة حالاً من عروض أو أثمان بشئ إلى أجل لمن هو عليه أو لغيره، ومنها: جعل رأس مال السلم ديناً، ومنها: لو كان لكل واحد من اثنين دين على صاحبه من غير جنسه - كالدَّهَب والفضة - وتصارفاً ولم يحضرا شيئاً فإنه لا يجوز، سواء كانا حالين أو مؤجلين. انظر: الإنصاف: ٤٤/٥، والإقناع للحجاوي: ٢٥٧/٢.

(٢) انظر: الإجماع: ص ١١٧.

(٣) بأن كان له في ذمة رجل دينار، فجعله سلماً في طعام إلى أجل: لم يصح؛ لأن السلم فيه دين، فإذا جعل الثمن ديناً كان بيع دين بدين، ولا يصح بالإجماع. انظر: الشرح الكبير: ٢٨١/١٢.

(٤) انظر: المغني: ١٠٦، ٦١/٦، والشرح الكبير: ١٠٥/١٢، والمبدع: ١٣٢/٤، ١٥٠، والإنصاف: ٤٤/٤، ٤٥، ومعونة أولي النهى: ١٩٥/٤، ٢١٥، ٢١٦، ودقائق أولي النهى: ٢٦١/٣، وكشاف القناع: ٣٠٦/٣، ٣٠٧.

(٥) في الأصل: "للجهل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) لأن جهل التساوي حالة العقد على مكيل بجنسه أو على موزون بجنسه كعلم التفاضل في منع الصحة إذا اتحد جنس المكيل أو الموزون. انظر: كشاف القناع: ٢٩٤/٣.

(٧) في الأصل: "أجناس" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: المغني: ٨٥-٨٧، والشرح الكبير: ٣٤/١٢، ٣٥، والمبدع: ١٣٣/٤، والإنصاف: ١٨/٤، ١٩، ومعونة أولي النهى: ١٩٥/٤، ١٩٩، ودقائق أولي النهى: ٢٤٨/٣، ٢٥٠، وكشاف القناع: ٢٩٦/٣، وحاشية النجدي: ٣٥٠/٢.

وبحيوان من غير جنسه، ويصح بيع دقيق ربوي بدقيقه إذا استويا نعومة أو خشونة، ورطوبة برطوبة، ويابس يابس، وعصيره بعصيره، ومطبوخه بمطبوخه إذا استويا نشاطاً أو رطوبة، ولا يصح بيع فرع بأصله كزيت بزيتون، وشريح بسمسم، وجبن بلبن، وخبز بعجين، وزلاية بقمح. ولا يصح الحب المشتد في سنبله بجنسه، ويصح بغير جنسه. ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسهما، كمد عجوة ودرهم بمثلها، أو دينار ودرهم بدينار،

قوله: (وبحيوان من غير جنسه) كبيع رطل لحم من ضأن ببقرة أو أكثر، ونحو ذلك<sup>(١)</sup>. والشحم، والألية، والكبد، والطحال، والقلب، والأكارع، والكرش أنواع؛ لأنها مختلفة الاسم، فلا يجوز بيع نوع منها بمثله إلا وزناً. ويجوز التفاضل بغيره، كرطل كبد برطلين لحم أو ألية، ونحوه<sup>(٢)</sup>.

قوله: (أو دينار ودرهم بدينار) مثال لقوله: "أو مع أحدهما"<sup>(٣)</sup> من غير جنسهما "فهو لف ونشر مرتب"<sup>(٤)</sup>، فلا يصح؛ لأنه من مسائل مد عجوة<sup>(٥)</sup> ودرهم؛ لأنها مثلت بذلك<sup>(٦)</sup>؛ لحديث فضالة بن عبيد<sup>(٧)</sup>: "أُتي النبي ﷺ بقلادة فيها ذهب وخرز<sup>(٨)</sup>، ابتاعها

(١) لأنه مال ربوي بيع بغير أصله ولا جنسه فجاز كما لو باعه بالأنمان. انظر: المغني: ٩١/٦.

(٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٦/٣، والمغني: ٨٦/٦-٩١، والشرح الكبير: ٣٦/١٢، ٤٢، والمبدع: ١٣٤/٤، ١٣٥، والإنصاف: ٢٣-٢٠/٥، والتوضيح: ٦٣١/٢، ومعونة أولي النهى: ١٩٦/٤، ١٩٩، ودقائق أولي النهى: ٢٤٨/٣، ٢٥٠، وكشاف القناع: ٢٩٦/٣، ٢٩٧.

(٣) في الأصل "ش"؛ "أحدها" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ الدليل.

(٤) لأنه ذكر المثال الأول وهي قوله "كمد عجوة ودرهم بمثله" للمسألة الأولى وهي "ولا يصح بيع ربوي بجنسه ومعهما" والمثال الثاني وهي قوله: "أو دينار ودرهم بدينار" للمسألة الثانية وهي قوله: "أو مع أحدهما من غير جنسهما".

(٥) العجوة: ضرب من أجود التمر بالمدينة، ونخلها يسمى: لينة. انظر: المطلع: ص ٢٤١، واللسان: ٣١/١٤.

(٦) مسألة مد عجوة هي قاعدة عظيمة مستقلة بنفسها، مضمونها ملخصاً: إذا باع ربوياً بجنسه ومعه من غير جنسه من الطرفين أو أحدهما كمد عجوة ودرهم بمد عجوة ودرهم، أو مد عجوة ودرهم بمد عجوة، أو بدرهمين، ففيه روايتان: أشهرهما بطلان العقد. انظر: القواعد في الفقه الإسلامي: ص ٢٦٧.

(٧) هو: فضالة بن عبيد بن نافذ بن قيس الأنصاري، الأوسي، أبو محمد، كان ممن بايع تحت الشجرة، أول مشاهده أحد، ثم شهد المشاهد كلها، نزل دمشق، وولي قضاءها، توفي سنة ثمان وخمسين من الهجرة، وقيل قبلها في خلافة معاوية. انظر ترجمته في: أسد الغاية: ٦٣/٤، وسير أعلام النبلاء: ١١٣/٣، والتقريب: ص ٤٤٥.

(٨) في الأصل: "حرر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

ويصح أعطني بنصف هذا الدرهم فضة، وبالأخر فلوساً، ويصح صرف الذهب بالذهب والفضة بالفضة متماثلاً وزناً لا عدداً بشرط القبض قبل التفريق، وأن يعوض أحد التقدين عن الآخر بسعر يومه.

رجل بتسعة دنانير، فقال النبي ﷺ: لا حتى تُميز بينهما". رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ومأخذ<sup>(٢)</sup> البطلان: سد ذريعة الربا؛ لأنه قد يتخذ حيلة على الربا الصريح، كبيع مائة في كيس بمائتين، جاعلاً المائة الثانية في مقابلة الكيس<sup>(٣)</sup>، فهذه حيلة، فلا تصح. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ويصح أعطني بنصف هذا الدرهم فضة، وبالأخر فلوساً) أو حاجة مما يباع، وجوز ذلك؛ لوجود التساوي؛ لأن قيمة<sup>(٥)</sup> النصف في الدرهم كقيمة النصف مع الفلوس، أو الحاجة<sup>(٦)</sup>. ويصح [قوله]<sup>(٧)</sup> لصائع: صغ لي خاتماً من فضة وزنه درهم، وأعطيك مثل زنته، وأعطيك أجرتك درهماً، وللصائع [أخذ]<sup>(٨)</sup> الدرهمين أحدهما في مقابلة فضة الخاتم، والثاني أجرة له<sup>(٩)</sup>.

(١) الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في حلية السيف تباع بالدرهم: ص ٣٧٦، برقم (٣٣٥١)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب بيع القلادة وفيها خرز وذهب: ص ٦٤٨، برقم (١٥٩١) بلفظ: "أمر بالذهب الذي في القلادة فنزع وحده ثم قال لهم: "الذهب بالذهب وزناً بوزن".

(٢) في الأصل: "ما أخذ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) وقد لا يساوي درهماً. انظر: حاشية النجدي: ٣٥٤/٢.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٦/٣، والمغني: ٩٢-٩٤، والشرح الكبير: ٧٧/١٢-٨١، والمبدع: ١٤٤/٤.

(٥) ١٤٥، والإنصاف: ٣٣/٥، ومعونة أولي النهى: ٢٠٨/٤، ٢٠٩، ودقائق أولي النهى: ٢٥٧/٣، وكشاف القناع:

٣٠١/٣، ٣٠٢، وحاشية النجدي: ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

(٥) في الأصل "ش": "قيمته" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٦) لأن ذلك بمنزلة عقدين، أحدهما: صرف نصف درهم، والآخر بيع الفلوس أو الحاجة بالنصف الآخر، فليس من

مسألة مد عجرة ودرهم. انظر: كشاف القناع: ٣٠٢/٣.

(٧) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٨) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٩) انظر: المغني: ٦١/٦، ٩٨، والشرح الكبير: ٢١/١٢، ٨٨، ٨٩، والإنصاف: ٣٥/٥، والتوضيح: ٦٣٣/٢،

ومعونة أولي النهى: ٢٠٩/٤، ٢١٠، ودقائق أولي النهى: ٢٥٨/٣، وكشاف القناع: ٣٠٢/٣.

تنبيه:

إذا أطلق الكيل فالمرجع فيه إلى عرف المدينة كيل، وإذا أطلق الوزن فالمرجع فيه على صبح<sup>(١)</sup> مكة على عهده عليه السلام<sup>(٢)</sup>، وما لا عرف له فيهما<sup>(٣)</sup> اعتبر عرفه في<sup>(٤)</sup> موضعه<sup>(٥)</sup>، فإن اختلفت البلاد اعتبر الغالب منها<sup>(٦)</sup>.

تنمة:

الحيل كلها غير جائزة في شيء من أمور الدين<sup>(٧)</sup>؛ لأن الله سبحانه وتعالى إنما حرم المحرمات لمفسدتها<sup>(٨)</sup> وضررها، ولا يزال ذلك مع بقاء معناها. ومن عليه دينار<sup>(٩)</sup> فأكثر فقضاه<sup>(١٠)</sup> دراهم متفرقة كل نقدة بحسابها<sup>(١١)</sup>: صح<sup>(١٢)</sup>.

- 
- (١) صبح: لغة في سبخ، والسبخ: الأرض ذات ملح. انظر: اللسان: ٢٤/٣، ٣٣، والمصباح المنير: ص ١٣٨.
- (٢) لقوله عليه السلام: "المكيال على مكيال أهل المدينة، والوزن على وزن أهل مكة" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في قوله عليه السلام: "المكيال على مكيال المدينة": ص ٣٧٥، برقم (٣٣٤٠)، والنسائي في سننه، كتاب البيوع، باب الرجحان في الميزان: ص ٤٧٦، برقم (٤٥٩٤)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الزكاة، باب ما دل على أن زكاة الفطر تجب صاعاً: ١٧٠/٤، والحديث "صحيح" انظر: تلخيص الحبير: ١٧٥/٢، وصحيح سنن النسائي للألباني: ٩٥٢/٣.
- (٣) في الأصل: "فيها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٤) في الأصل: "لي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) لأن ما لا حذله في الشرع يرد إلى العرف. انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٣/٣.
- (٦) انظر: الكافي لابن قدامة: ٨٣/٣، والمغني: ٧٣/٦، والشرح الكبير: ٩٠/١٢، والفروع: ١٥٤/٤، والمبدع: ١٤٧/٤، والإنصاف: ٣٨/٥، ومعونة أولي النهى: ٢١٠/٤، ٢١١، ودقائق أولي النهى: ٢٥٨/٣، ٢٥٩.
- (٧) والمراد هو: أن يظهر عقداً مباحاً يريد به محرماً مخادعة وتوسلاً إلى فعل ما حرم الله عز وجل. انظر: الشرح الكبير: ١٣١/١٢.
- (٨) في الأصل: "لفسدتها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٩) في الأصل: "دين" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) في الأصل: "فقضاه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١١) أي: ما يقابلها من الدينار.
- (١٢) انظر: المغني: ١٠٦/٦، ١١٦، ١١٧، والشرح الكبير: ١٢٠/١٢، ١٣١، والمبدع: ١٥٦/٤، والإنصاف: ٥٠/٥، ومعونة أولي النهى: ٢٢٩/٤، ودقائق أولي النهى: ٢٧٠/٣، وكشاف القناع: ٣١٢/٣، ٣١٦.



### باب بيع الأصول والثمار

من باع أو وهب أو رهن أو وقف داراً أو أوصى بها تناول أرضها، وبناءها، وفنائها إن كان،

#### باب بيع الأصول<sup>(١)</sup> والثمار<sup>(٢)</sup>

قوله: (من باع أو وهب ١٠٠ الخ) تناول العقد أرضها التي يصح بيعها، بخلاف نحو أرض سواد العراق<sup>(٣)</sup> فلا<sup>(٤)</sup>، قاله في المبدع<sup>(٥)</sup>، وشرح المنتهى<sup>(٦)</sup>. قال منصور البهوتي<sup>(٧)</sup>: وظاهر ما تقدم<sup>(٨)</sup> من [أ/٨٥] صحة بيع المساكن<sup>(٩)</sup> خلافه. وقد يقال: تصرّحهم هنا بالقيّد وهو [قوله]:<sup>(١٠)</sup> "التي يصح بيعها" قرينة على أن المراد بالمساكن فيما تقدم مجرد البناء دون الأرض، فلا مخالفة<sup>(١١)</sup>. عثمان<sup>(١٢)</sup>.

قوله: (إن كان) لها فناء<sup>(١٣)</sup>. المراد بمرفق الأملاك - كالطرق، والأفنية، ومسيل<sup>(١٤)</sup>

(١) الأصول: جمع أصل، وهو ما يتفرع غيره عليه، وقيل هو المحتاج إليه، وقيل غير ذلك، والمراد بالأصول هنا: الأشجار والأرضون. انظر: المطلع: ص ٢٤٢، والمبدع: ١٥٨/٤.

(٢) الثمار: جمع ثمرة كجبل وجبال، وواحد الثمر: ثمرة، والتمر: حمل الشجر. انظر: المصباح المنير: ص ٤٨، واللسان: ١٠٦/٤.

(٣) سواد العراق: السواد هو: سواد كسرى الذي فتحه المسلمون على عهد عمر رضي الله عنه من أرض العراق، سمي سواداً لسواده بالزروع والأشجار، وسمي عراقاً لاستواء أرضه حيث خلت من جبال تعلو أو أودية تخفض، وحد السواد من حديثة الموصول طولاً إلى عبادان، ومن العذيب بالقادسية إلى حُلوان عرضاً، فيكون طوله مائة وستين فرسخاً. انظر: معجم البلدان: ٢٧٢/٣، ومطالب أولي النهى: ١٩٢/٤.

(٤) لأن عمر رضي الله عنه وقفها على المسلمين. انظر: الروض المربع: ص ٣٠٨.

(٥) انظر: المبدع: ١٥٨/٤.

(٦) انظر: معونة أولي النهى: ٢٣٩/٤.

(٧) في الأصل و"ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع المقرء لغة. وانظر: كشف القناع: ٣١٨/٣.

(٨) المراد بما تقدم قوله: "ويصح بيع المساكن من أرض العنوة" انظر: كشف القناع: ١٨٢/٣.

(٩) في الأصل: "المساكن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١١) في الأصل: "مخالفة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) انظر: هداية الراغب: ص ٣٣٤.

(١٣) الفناء - بكسر الفاء -: ما اتسع أمام الدار. انظر: اللسان: ١٦٥/١٥، وكشف القناع: ٣١٨/٣.

(١٤) في الأصل: "مال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. ومسيل الماء: موضع سيله، والسيل: الماء

الكثير السائل. انظر: المصباح المنير: ص ١٥٦، والقاموس المحيظ: ص ١٣١٤.

ومتصلاً بها لمصلحتها كالسلايم والرفوف المسمرة والأبواب المنصوبة، والخوابي المدفونة. وما فيها من شجر، وعرش لا كنز وحجر مدفونين، ولا منفصل كحبل ودلو وبكرة وفرش ومفتاح، وإن كان المباع ونحوه أرضاً دخل ما فيها من غراس وبناء، لا ما فيها من زرع لا يحصد إلا مرة كبر وشعير ويصل ونحوه، ويبقى للبائع إلى وقت أخذه بلا أجره ما لم يشترطه لنفسه. وإن كان يجر مرة أخرى كرطبة وبقول أو تتكرر ثمرته كقثاء وباذنجان، فالأصول للمشتري والجزء الظاهرة واللقطة الأولى للبائع وعليه قطعها في الحال.

المياه، ونحوها - هل هي مملوكة، أو ثبت فيها حق الاختصاص فيه وجهان: <sup>(١)</sup> أحدهما: ثبوت حق الاختصاص فيها من غير ملك، جزم به القاضي <sup>(٢)</sup>، وابن عقيل <sup>(٣)</sup> في باب إحياء الموات <sup>(٤)</sup>، ودل عليه نصوص الإمام أحمد <sup>(٥)</sup>. الثاني: الملك صرح به الأصحاب في الطرق <sup>(٦)</sup>، وجزم به <sup>(٧)</sup> في الكل صاحب المغني <sup>(٨)</sup>، وأخذه <sup>(٩)</sup> من نص الإمام <sup>(١٠)</sup>. صوالحي <sup>(١١)</sup>.

- 
- (١) فائدة الخلاف: أنه إذا قلنا لا تملك لم يكن له بيع شيء منها. انظر: الروايتين والوجهين: ٤٥٥/١.
- (٢) انظر: الروايتين والوجهين: ٤٥٥/١، وقال: "إذا باع الدار وفيها بئر ماء كان المبتاع أحق به؛ لكونه في ملكه لا لأنه قد ملكه".
- (٣) في الأصل "ش": "وإن عقل" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب. وانظر: الإنصاف: ٥٤/٥.
- (٤) إحياء الموات: مشتقة من الموت، وهو عدم الحياة، واصطلاحاً: الأرض الخراب الدارسة التي لم يجر عليها ملك لأحد ولم يوجد فيها أثر عمارة. انظر: اللسان: ٩٣/٢، والتوضيح: ٧٩٦/٢، ومنار السبيل: ٦٤٥/٢.
- (٥) انظر نص الإمام أحمد في: الروايتين والوجهين: ٤٥٥/١.
- (٦) انظر: الشرح الكبير: ١٤٥/١٢، والمبدع: ١٥٩/٤.
- (٧) قوله "به": سقطت من "ش"، والمثبت من الأصل، وهي مثبتة في الإنصاف: ٥٤/٥.
- (٨) انظر: للمغني: ١٨٠/٨.
- (٩) في الأصل: "أخذته" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) والمراد به قول الإمام أحمد: "إنما نهي عن بيع فضل ماء البئر والعيون في قراره، ويجوز بيع البئر نفسها والعيون ومشتريها أحق بمائها" انظر قوله في المغني: ١٤٧/٦.
- (١١) انظر: الإنصاف: ٥٤/٥، والقواعد في الفقه الإسلامي: ص ٢٠٥.

## فصل

## [في بيع الثمار]

وإذا بيع شجر النخل بعد تشقق طلعته فالثمر للبائع متروكاً إلى أول وقت أخذه، وكذا إن بيع شجر ما ظهر من عنب وتين وتوت ورماني وجوز، أو ظهر من نوره كمشمش وتفتح وسفرجل ولوز، أو خرج من أكمامه كورد، وما بيع قبل ذلك فللمشتري، ولا تدخل الأرض تبعاً للشجر فإذا باد لم يملك غرس مكانه.

## فصل

## [في بيع الثمار قبل بدو صلاحها]

ولا يصح بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لغير مالك الأصل، ولا بيع الزرع قبل اشتداد حبه لغير مالك الأرض، وصلاح بعض ثمرة شجرة صلاح لجميع نوعها الذي بالبستان. فصلاح البلح أن يحمر أو يصفر، والعنب أن يتموه بالماء الحلو، وبقيّة الفواكه طيب أكلها وظهور نضجها، وما يظهر فما بعد فم كالقثاء والخيار أن يؤكل عادة.

## فصل

## [في بيع الثمار قبل بدو صلاحها]

قوله: (لغير مالك) جار ومجرور متعلق بقوله: "ولا يصح... الخ". بيان ذلك كأن يبيع نخلاً تشقق طلعته،<sup>(١)</sup> فيبقى له الثمرة<sup>(٢)</sup> ثم يبيعها للمالك الشجر<sup>(٣)</sup> قبل بدو صلاحها<sup>(٤)</sup>. ومجمله: ما لم يبيع حصته المشاعة من الثمرة للمالك الشجر، فإنه لا يصح<sup>(٥)</sup>، كما في المجرد<sup>(٦)</sup>، وهو ظاهر<sup>(٧)</sup>.

(١) الطلح: -بالفتح- ما يطلع من النخلة ثم يصير ثمراً إن كانت أنثى، وإن كانت النخلة ذكراً لم يصير ثمراً، بل يؤكل طرياً، ويترك على النخلة أياماً معلومة حتى يصير فيه شيء أبيض مثل الدقيق، وله رائحة ذكية فيلحق به الأنثى. انظر: المصباح المنير: ص ١٩٥، والقاموس المحيط: ص ٩٦١.

(٢) أي: البائع، لأن من باع نخلاً تشقق طلعته فللبائع، يبقى إلى الجذاذ. انظر: زاد المستقنع: ص ٦٠.

(٣) في الأصل: "الشجرة"، والمثبت من "ش".

(٤) فيصح؛ لأنه اجتمع الأصل والثمرة للمشتري، كما لو اشتراها معاً، ولأنه إذا باعها مع الأصل حصل التسليم للمشتري على الكمال، لكونه مالكا لأصولها وقرارها. انظر: المغني: ١٥٠/٦.

(٥) كبيع نصف الثمرة أو الزرع أو نحو ذلك، لأنه لا يمكن قطعه إلا بقطع ملك غيره، فلا يصح. انظر: معونة أولي النهى: ٢٥٥/٤.

(٦) المجرد: للقاضي أبي يعلى الفراء ت سنة ٤٥٨هـ، ولا يعلم عن مخطوطاته شيئاً. انظر: المذهب الحنبلي: ٧٧/٢.

(٧) انظر: المغني: ١٥٠/٦، والشرح الكبير: ١٨٠/١٢، والمبدع: ١٦٧/٤، والإنصاف: ٦٦/٥، والتوضيح: ٦٤٢/٢، ومعونة أولي النهى: ٢٥٤/٤، ٢٥٥، ودقائق أولي النهى: ٢٨٩/٣، وكشاف القناع: ٣٢٨/٣، ٣٢٩.

وما تلف من الثمرة قبل أخذها فمن ضمان البائع ما لم تبع مع أصلها، أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته.

قوله: (وما تلف من الثمرة) التي بيعت<sup>(١)</sup> بعد بلو صلاحها — سوى يسيرا منها لا ينضبط<sup>(٢)</sup> — بجائحة سماوية، وهي: ما لا صنع لآدمي فيها، كريح، ومطر، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>، ولو بعد قبض بتخلية<sup>(٤)</sup>. (وعاياتها بما فيقال)<sup>(٥)</sup>: مبيع قبضه المشتري ومع ذلك مضمون على البائع !!. وقبل قبول بائع في قدر تلف؛ لأنه غارم<sup>(٦)</sup>، فيرد بائع من الثمن<sup>(٧)</sup> بقدر تلف. وإن تلف الجميع: رد جميع [الثمن]<sup>(٨)</sup>. وإن تلفت<sup>(٩)</sup> الثمرة بفعل آدمي ولو البائع<sup>(١٠)</sup>: خير مشتر بين فسخ وأخذ الثمن، وبين إمضاء ومطالبة متلف ببدله. م ص<sup>(١١)</sup>.

وعلم مما تقدم: أن زرع بر ونحوه تلف<sup>(١٢)</sup> بجائحة: من ضمان مشتر، وليس كل ثمرة<sup>(١٣)</sup>. إقناع وشرحه<sup>(١٤)</sup>.

- 
- (١) في الأصل "ش": "أبيع" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.
- (٢) فيسامح في تلف يسير لا ينضبط، فلا يرجع بقسطه من الثمن. انظر: كشف القناع: ٣/٣٣٢.
- (٣) كالتلج والبرد والجليد والصاعقة والحر والعطش. انظر: الإنصاف: ٥/٧٧.
- (٤) لأن التخلية في ذلك ليست بقبض تام، ولا يلزم من إباحة التصرف تمام القبض، بدليل المنافع في الإجارة يباح التصرف فيها، ولو تلفت كانت من ضمان الموخر. انظر: المغني: ٦/١٧٨.
- (٥) في الأصل: "فيعايتها فيعال" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٦) ولأن الأصل السلامة. انظر: الشرح الكبير: ١٢/٢٠٠.
- (٧) في الأصل "ش": "الثمرة" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.
- (٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (٩) في الأصل: "تلف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) بأن يحرقه أو يسرقه ونحوه. انظر: معونة أولي النهى: ٤/٢٦٢.
- (١١) انظر: دقائق أولي النهى: ٣/٢٩٢، ٢٩٣، وانظر أيضاً: المغني: ٦/١٧٧-١٨٠، والشرح الكبير: ١٢/١٩٤-٢٠٠، والمبدع: ٤/١٧٠.
- ١٧٣، والإنصاف: ٥/٧٤-٧٨، والتوضيح: ٢/٦٤٣، ٦٤٤، ومعونة أولي النهى: ٤/٢٦٢، ٢٦١، وحاشية النجدي: ٢/٣٧٨.
- (١٢) في "ش": "وتلف" بزيادة "وا"، والمثبت من الأصل، وهو الصواب، كما في دقائق أولي النهى: ٣/٢٩٣، وهداية الراغب: ص ٣٣٨.
- (١٣) لأنه إنما يباع بعد تنمة صلاحه، فتأخير أخذه تفريط من المشتري. انظر: الفروع: ٤/٧٨.
- (١٤) انظر: كشف القناع: ٣/٣٣٤، وانظر في ذلك أيضاً: الإنصاف: ٥/٧٦، ودقائق أولي النهى: ٣/٢٩٣، وهداية الراغب: ص ٣٣٨، ومطالب أولي النهى: ٤/٢٠٧، وحاشية اللبدي: ص ١٨٦.

باب السلم  
وينعقد بكل ما يدل عليه، ويلفظ البيع. وشروطه سبعة:

### باب السلم

السلم: لغة أهل الحجاز، والسلف لغة أهل العراق، وهما لغةٌ: شيءٌ واحد، وسمي سلماً؛ لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً؛ لتقديمه<sup>(١)</sup>. والسلم شرعاً<sup>(٢)</sup>: عقد على موصوف في ذمة<sup>(٣)</sup> مؤجل، بثمن مقبوض. وهو جائز إجماعاً<sup>(٤)</sup>؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم، ووزن معلوم، إلى أجل معلوم". [٨٥/ب] متفق عليه<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وشروطه سبعة) أي<sup>(٦)</sup>: شروط السلم الزائدة<sup>(٧)</sup> على شروط البيع سبعة، فتكون شروطه<sup>(٨)</sup> أربعة عشر. إلا<sup>(٩)</sup> أنه يصح السلم في المعدوم<sup>(١٠)</sup>. ويؤخذ منه: أنه لا يصح أن يسلم كافراً في قن مسلم<sup>(١١)</sup>، أو جرت عليه سهام المسلمين<sup>(١٢)</sup>، أو يسلم في

(١) انظر في معنى السلم لغة: اللسان: ٢٩٥/١٢، وكشاف القناع: ٣٣٦/٣.

(٢) انظر في معنى السلم شرعاً: زاد المستقنع: ص ٦١، ومنتهى الإرادات: ٢٧٩/١.

(٣) في الأصل: "ذمته" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: المغني: ٣٨٤/٦، والإفصاح: ٣٦٣/١.

(٥) سبق تخريجه ص ٣٧٤.

(٦) في الأصل: "إلى" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) كذا في الأصل و"ش"، والمثبت هو الصواب.

(٨) في "ش": "شروط" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٩) في الأصل: "إلى" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) بخلاف البيع فإنه يجوز في الموجود، وفي المعدوم بالصفة، والمراد بالمعدوم هنا: الموصوف في الذمة وإن كان حنسه

موجوداً. انظر: كشاف القناع: ٣٣٧/٣.

(١١) لأن الكافر يمنع من استدامة ملكه على المسلم، فمنع ابتداءه، كالنكاح، ولأنه عقد يثبت الملك على المسلم

للكافر، فلم يصح كالنكاح. انظر: المغني: ٣٦٨/٦.

(١٢) أي: رقيقاً من سبي المسلمين ولا يصح أن يسلم كافراً فيه؛ لأنه رقيق جرى عليه ملك المسلمين؛ ولأنه إذا كان

في أيدي المسلمين رُجِي إسلامه، وإذا منع منهم منعه من إسلام إن رغب فيه. انظر: أحكام أهل الذمة: ٧٣٢/٢.

أحدها: انضباط صفات المسلم فيه، كالملكيل،

عنب ونحوه لمتخذه<sup>(١)</sup> خمرًا، ولا بعد نداء الجمعة الذي هو عند المنبر، وأنه<sup>(٢)</sup> يحرم السلم على سلم المسلم<sup>(٣)</sup>، وأنه يحث من حلف أنه<sup>(٤)</sup> لا يبيع<sup>(٥)</sup>. ح ف.

قوله: (أحدها: انضباط [صفات] المسلم فيه) أي: أحد الشروط كون المسلم فيه مما يمكن انضباطه؛ لأن ما لا يمكن ضبط صفاته يختلف، فيفضي إلى المنازعة<sup>(٦)</sup>.

قوله: (كالملكيل) من الحبوب، والثمار، ونحوهما<sup>(٧)</sup>. لكن من الملكيل ما لا يصح السلم فيه كاللبن<sup>(٨)</sup> المشوب<sup>(٩)</sup>، والحامض<sup>(١٠)</sup>، والحنطة التي زوانها<sup>(١١)</sup> ظاهر<sup>(١٢)</sup>. ويصح في اللبن<sup>(١٣)</sup> المخيض<sup>(١٤)</sup>، وماء ورد، ونحوه، ودهن الورد، والبنفسج،

(١) في الأصل: "المتخذه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) قوله "أنه يحرم": مكرر في الأصل.

(٣) لما فيه من الإضرار بالمسلم والإفساد عليه. انظر: دقائق أولي النهى: ١٥٩/٣.

(٤) قوله "أنه": سقطت من "ش".

(٥) في الأصل: "بيع" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. ويحث من حلف؛ لأن السلم نوع من البيع. انظر: كشف القناع: ٣٣٦/٣.

(٦) ما بين المعقوفين: ساقط من الأصل و"ش" وهي مثبتة في الدليل.

(٧) وكذا المشافة، وعدمها مطلوب شرعاً. انظر: دقائق أولي النهى: ٢٩٧/٣.

(٨) كأدهان وألبان. انظر: كشف القناع: ٣٣٧/٣.

(٩) في الأصل: "كالبن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) المشوب: المخلوط، وشوب اللبن: خلطه بالماء. انظر: المصباح المنير: ص ١٧٠، واللسان: ٥١٠/١. ولا يصح

السلم في اللبن المشوب بالماء؛ لأنه مخلوط بما لا ينفعه. انظر: كشف القناع: ٣٣٩/٣.

(١١) الحامض: اللبن الحائر. انظر: اللسان: ١٣٩/٧. ولا يصح السلم فيه لأنه عيب لا ينضبط. انظر: الفروع: ١٧٥/٤.

(١٢) الزوان: حب يخالط البر والحنطة فيكسبه الرداءة. انظر: المصباح المنير: ص ١٣٦، واللسان: ٢٠٠/١٣.

(١٣) لأنه لا يصح السلم في مخلوط بما لا ينفعه، ولأنه مجهول لا ينضبط بالصفة. انظر: كشف القناع: ٣٣٩/٣.

(١٤) في الأصل: "البن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٥) في "ش": "المخيط" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب. والمخيض: استخراج زبدة اللبن بوضع الماء فيه وتحريكه. انظر: المصباح المنير: ص ٢٩٢، والقاموس المحيط: ص ٨٤٢.

والموزون، والمذروع، والمعدود من الحيوان ولو آدميًا،

ونحوهما<sup>(١)</sup>. ويصح السلم في سرجين<sup>(٢)</sup>، وبعر<sup>(٣)</sup> طاهرين<sup>(٤)</sup>. ح ف<sup>(٥)</sup>.

قوله: (والموزون) من قطن، وحرير، ونحاس، وورصاص، ونحوها. لكن من الموزون<sup>(٦)</sup> ما لا يصح السلم فيه، كالجوهر<sup>(٧)</sup>، والمعاجين<sup>(٨)</sup> المركبات؛ لأنها تجمع أجزاء مختلفة لا تتميز. ويصح في جوز القطن، والقنب<sup>(٩)</sup>، والكتان المنفوضين<sup>(١٠)</sup>، لا في قضبانهما<sup>(١١)</sup>. ح ف<sup>(١٢)</sup>.

قوله: (والمعدود من الحيوان ولو) كان (آدميا) كعبد بصفة كذا. وأمة و[لا في]<sup>(١٣)</sup> ولدها، أو وأخيها<sup>(١٤)</sup>؛ لندرة جمعها في الصفة<sup>(١٥)</sup>. ولا يصح السلم في أمة ولا حيوان

(١) لأن ما ذكر الماء فيه يسير غير مقصود لمصلحته. انظر: كشف القناع: ٣٤٣/٣.

(٢) السرجين: معرب، وهو: الروث الذي تُدَمَلُّ به الأرض. انظر: المصباح المنير: ص ١٤٣، واللسان: ٢٠٨/١٣.

(٣) البعر: رجيع الخف والظلف من الإبل، والشاة، وبقر الوحش، والظباء. انظر: المصباح المنير: ص ٣٣، واللسان: ٧١/٤.

(٤) لأنه يصح بيعهما. انظر: كشف القناع: ١٧٩/٣.

(٥) انظر: المغني: ٣٨٥، ٣٨٧/٦، والشرح الكبير: ٢١٩/١٢، والفروع: ١٧٥/٤، والمبدع: ١٧٨/٤، ١٨٠، ١٨١، والإنصاف: ٨٤/٥، ٩١، والإقناع للحجاوي: ٢٧٩/٢، ٢٨١، ومعونة أولي النهى: ٢٦٩/٤.

(٦) في الأصل: "الموزن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) الجوهر: كل حجر يستخرج منه شيء ينتفع به، الواحدة: جوهرة. انظر: اللسان: ١٥٢/٤.

(٨) المعاجين: أي: المراهم التي يتداوى بها. انظر: السلسيل في معرفة الدليل: ٩٢/٣.

(٩) القنب: نبات يؤخذ لحاؤه ثم يقتل حبلا، وله حب. انظر: المصباح المنير: ص ٢٦٧.

(١٠) المنفوض: ما تساقط من الثمر. انظر: اللسان: ٢٤٠/٧، والقاموس المحيط: ص ٨٤٥.

(١١) القضيبي: الغصن. انظر: اللسان: ٦٧٨/١.

(١٢) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥٦/٣، والمغني: ٣٨٦/٦، والمبدع: ١٧٨، ١٨٠/٤، والإنصاف: ٨٤/٤، ٩١، والإقناع للحجاوي: ٢٨١/٢، ومعونة أولي النهى: ٢٦٨/٤، ٢٧٠.

(١٣) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ٢٩٧/٣.

(١٤) في الأصل: "أخيها" بدون "أو"، والمثبت من "ش".

(١٥) لأنه لا بد أن يضبط كل واحد منهما بصفات، ويتعذر وجود تلك الصفات في الأمة وولدها أو أخيها. انظر:

المغني: ٣٩٢/٦.

فلا يصح في المعداد من الفواكه، ولا فيما لا ينضبط كالبقول والجلود والرؤوس والأكارع والبيض والأواني المختلفة رؤوساً وأوساطاً كالقماقم ونحوها.

حامل؛ لجهل الولد. ويصح في نشاب<sup>(١)</sup>، ونبل<sup>(٢)</sup>، ورماح، ونحوه<sup>(٣)</sup>. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فلا يصح ١٠٠ الخ) مفرع على قوله: "انضباط صفات المسلم فيه".

قوله: (ونحوها) كأباريق؛ لاختلافها. ولا في ما لا ينضبط، كجوهر، ومرجان، وعقيق، ونحوها<sup>(٥)</sup>؛ لاختلافها صغراً، أو كبيراً، وزيادة ضوء وصفاء. ويصح السلم في الفلوس<sup>(٦)</sup> ولو نافقة، وزنا وعدداً، على ما في الإقناع<sup>(٧)</sup>، ويكون رأس مالها عرضاً، لا نقداً؛ لأنها ملحقة بالنقدين<sup>(٨)</sup>. ويصح السلم في السكر<sup>(٩)</sup>، والدبس<sup>(١٠)</sup>، ونحوه، مما مسته النار؛ لأن عمل النار فيه معلوم عادة، يمكن ضبطه بالنشاف والرطوبة<sup>(١١)</sup>. م ص<sup>(١٢)</sup>.

(١) النشاب: السهام الفارسية. انظر: اللسان: ٧٥٧/١، والمطلع: ص ٢٦٨.

(٢) النبل: السهام العربية. انظر: اللسان: ٦٤٢/١١.

(٣) كخفاف، ويصح السلم فيما ذكر؛ لأن ضبطها ممكن. انظر: الروض المربع: ص ٣٥٦.

(٤) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٥٥/٣، ١٥٦، والمغني: ٣٨٦/٦، ٣٨٧، ٣٨٨، والفروع: ١٧٣/٤، ١٧٤، والمبدع:

١٨٠/٤، ١٨١، والإنصاف: ٨٥/٥، ٨٧-٨٩، والإقناع للحجاوي: ٢٨٠-٢٨١، ومنتهى الإرادات:

٢٧٩/١، ٢٨٠.

(٥) كاللؤلؤ والياقوت. انظر: المغني: ٣٨٦/٦.

(٦) في "ش": "فلوس" والمثبت من الأصل.

(٧) انظر: الإقناع للحجاوي: ٢٨٢/٢.

(٨) فيلزم أن يكون رأس المال من غير جنس الأثمان، كالثوب والفرس، إنما اشترط ذلك؛ لأنه لا ربا بينهما من حيث

التفاضل والنساء فصح. انظر: معونة أولي النهى: ٢٧١/٤.

(٩) السكر: يستخرج من مصادر نباتية أهمها: قصب السكر، والشمندر السكري، وغيرهما، وتجري عملية استخراجه

بأن يضاف بعض الأحماض إلى المصدر النباتي ويرشح ويغلى حتى يتكاثف ثم يكرر ويغسل ويجفف ويصب في

قوالب أو يطحن. انظر: قاموس الغذاء والتداوي: ص ٢٧٩.

(١٠) الدبس: يطلق على عصير العنب أو التمر أو غيرهما من المواد التي تعطي عصيراً حلواً، فيعصر التمر أو العنب بعاصير آلية

خاصة ويغلى ويكتف، وهو مادة غذائية جيدة تنفع للمهزولين والضعاف والأطفال. انظر: قاموس الغذاء والتداوي: ص ٢٢٤.

(١١) أشبه المجفف بالشمس. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٠٠/٣.

(١٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٢٩٨/٣-٣٠٠، وانظر أيضاً: الكافي لابن قدامة: ١٥٤/٣، والمغني: ٣٨٦/٦، ٣٨٧، والمبدع: ١٨٠/٤،

والإنصاف: ٨٨/٥، ٨٩، والتوضيح: ٦٤٦/٢، ٦٤٧، والإقناع للحجاوي: ٢٨١/٢، ومنتهى الإرادات: ٢٧٩/١، ٢٨٠.



الثاني: ذكر جنسه ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن، ويجوز أن يأخذ دون ما وصف له، ومن غير نوعه من جنسه. الثالث: معرفة قدره بمعياره الشرعي، فلا يصح في مكيل وزنا، ولا في موزون كيلاً.

قوله: (ونوعه بالصفات التي يختلف بها الثمن) غالباً<sup>(١)</sup>، ففي نحو برتقال<sup>(٢)</sup> "صعيدي"<sup>(٣)</sup>، أو "بحيري"<sup>(٤)</sup>، بمصر، و"حوراني"<sup>(٥)</sup>، أو "شمالي" بالشام. وذكر قدر حب صغاره، وكباره، [٨٦/أ] متناول الحب، ومدوره. وذكر لون، كـ "أحمر"، أو "أبيض"، إن اختلف ثمنه بذلك. ويبين قديم سنة، أو سنتين، ونحوه. ويبين كونه مشعراً، أي: به شعر، أو نحوه. وذكر سن حيوان<sup>(٦)</sup>. وعلم من قول صاحب المنتهى<sup>(٧)</sup>: "غالباً" أن الاختلاف النادر لا أثر له.

قوله: (من جنسه) لأحماً<sup>(٨)</sup> كالشيء الواحد؛ لتحريم التفاضل بينهما. وعلم منه: أنه

(١) لأن السلم عوض يثبت في الذمة، فاشتراط العلم به كالمثمن، وطريقته: الرؤية أو الوصف، والأول ممتنع، فتعين الوصف. انظر: المبدع: ١٨١/٢.

(٢) في "ش": "برتقال" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) في الأصل و"ش": "صعيد" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

والصعيدي: نسبة إلى الصعيد بمصر، وهي بلاد واسعة كثيرة فيها عدة مدن عظام منها: أسوان، وهي أوله من ناحية الجنوب، وفي الصعيد عجائب عظيمة وآثار قديمة. انظر: معجم البلدان: ٤٠٨/٣.

(٤) البحيري: نسبة إلى كورة معروفة من نواحي الاسكندرية بمصر، تشتمل على قرى كثيرة. انظر: معجم البلدان: ٣٥١/١.

(٥) الحوراني: نسبة إلى حوران، كورة واسعة من أعمال دمشق من جهة القبلة، ذات قرى ومزارع. انظر: معجم البلدان: ٣١٧/٢.

(٦) انظر: المغني: ٣٩١/٦ - ٣٩٣، والفروع: ١٧٧/٤، ١٧٨، والمبدع: ١٨١/٤، ١٨٢، والإنصاف: ٩٢/٥ - ٩٤، والإقناع للحجاري: ٢٨٢/٢، ٢٨٣، ودقائق أولي النهى: ٣٠٠/٣، ٣٠١.

(٧) والمراد قوله: "الثاني: ذكر ما يختلف به ثمنه غالباً". انظر: منتهى الإرادات: ٢٨٠/١.

(٨) في الأصل و"ش": "لأحماً" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب كما في دقائق أولي النهى: ٣٠٤/٣.

الرابع: أن يكون في الذمة إلى أجل معلوم له وقع في العادة كشهر ونحوه.

لا يلزمه أخذه من غير نوعه، ولو أجود<sup>(١)</sup> منه، كضأن عن معز، ونحوه<sup>(٢)</sup>. وإن كان من غير جنسه - كلحم بقر عن ضأن - لم يجز، و[لو]<sup>(٣)</sup> رضيا عليه<sup>(٤)</sup>. صوالحي<sup>(٥)</sup>.  
قوله: (كشهر ونحوه<sup>(٦)</sup>) مثال لما له وقع<sup>(٧)</sup>. ويصح السلم في جنسين، كأرز وعسل إلى أجل واحد، إن بين ثمن كل جنس<sup>(٨)</sup>. ويصح في جنس واحد إلى أجلين<sup>(٩)</sup>، كبعضه في رجب، وبعضه في رمضان، إن بين قسط كل أجل<sup>(١٠)</sup>. ويصح<sup>(١١)</sup> السلم في لحم وخبز، ونحوهما، ويأخذ<sup>(١٢)</sup> كل يوم جزءاً معلوماً، سواء بين ثمن كل قسط، أو: لا؛ لداعي الحاجة إليه. صوالحي<sup>(١٣)</sup>.

(١) في الأصل "ش": "أحد" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٢) قوله: "ونحوه" سقطت من "ش". ولا يلزمه أخذه؛ لأن العقد تناول ما وصفاه على شرطهما، والنوع صفة، فأشبه ما لو فات غيره من الصفات، فإن رضياه: جاز. ويلزمه أخذ أجود منه من نوعه؛ لأنه أتاه ما تناوله العقد وزاده نفعاً. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٠٤/٣.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) لأن أخذ غير الجنس عن المسلم فيه بيع له فلم يجز كبيعته من غيره، وأما أخذه غير النوع من جنسه فليس ببيع وإنما هو قضاء للحق مع تفضيل من أحدهما. انظر: معونة أولي النهى: ٢٧٩/٤.

(٥) انظر: الشرح الكبير: ٢٤٩/١٢-٢٥١، والفروع: ١٧٩/٤، والمبدع: ١٨٦/٤، والإنصاف: ٩٤/٥، ٩٥، والتوضيح: ٦٤٧/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٩٠/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٠٤/٣.

(٦) في الأصل: "نحو" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٧) لأن الأجل إنما اعتبر ليتحقق الفرق الذي شرع من أجله السلم، فلا يحصل ذلك بالمدة التي لا وقع لها في الثمن. انظر: الشرح الكبير: ٢٦١/١٢.

(٨) لأنه لو لم يبين ثمن أحدهما كان ما يقابل كل واحد من الجنسين مجهولاً، فلم يصح كما لو عقد عليه مفرداً بثمن مجهول، ولأن فيه غرراً أننا لا نأمن الفسخ بتعذر أحدهما، فلا يعرف بم يرجع؟. انظر: المغني: ٤١٨/٦.

(٩) لأن كل بيع، جاز إلى أجل جاز إلى أجلين، كبيع الأعيان. انظر: للمبدع: ١٩٠/٤.

(١٠) وبين ثمنه؛ لأن الأجل الأبعد له زيادة وقع على الأقرب، فما يقابله أقل مما يقابل الآخر، فاعتبر معرفة قسطه وثمرته، فإن لم يبينهما لم يصح. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٠٧/٢.

(١١) في الأصل: "ويصح كل" بزيادة كلمة "كل".

(١٢) في الأصل "ش": "ويؤخذ" والمثبت من كشاف القناع: ٣٥٠/٣، ودقائق أولي النهى: ٣٠٧/٣.

(١٣) انظر: الشرح الكبير: ٢٦٠/١٢-٢٦٣، والفروع: ١٨١/٤، ١٨٢، والمبدع: ١٨٩/٤-١٩٠، والإنصاف: ٩٧/٥-٩٩، والتوضيح: ٦٤٨/٢، والإقناع للحجاوي: ٢٩٣/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٠٧/٣.

الخامس: أن يكون مما يوجد - غالباً - عند حلول الأجل. السادس: معرفة قدر رأس مال السلم وانضباطه، فلا تكفي مشاهدته، ولا يصح بما لا ينضبط. السابع: أن يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد. ولا يشترط ذكر مكان الوفاء؛ لأنه يجب مكان العقد ما لم يعقد ببرية ونحوها فيشترط،

قوله: ( عند حلول الأجل) الظرف متعلق بـ "يوجد". سواء كان موجوداً حال العقد، أو معدوماً<sup>(١)</sup>. فإن كان إلى أجل لم يمكن وجوده فيه<sup>(٢)</sup>: فلا يصح السلم. وإن أسلم إلى وقت يوجد فيه عاماً فانقطع، فتحقق بقاؤه: لزم تحصيله<sup>(٣)</sup>، فإن تعذر أو بعضه<sup>(٤)</sup>: خير بين [صبر]<sup>(٥)</sup>، أو فسخ فيما تعذر، ويرجع برأس ماله، أو عوضه<sup>(٦)</sup>. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

قوله: (السابع: أن يقبضه قبل التفرق من مجلس العقد) تفرقا يبطل خيار مجلس؛ لئلا يصير بيع دين بدين. وكالقبض في الحكم: ما كان بيد المسلم إليه أمانة أو غصباً، ونحوه، فيصح جعله رأس مال سلم، لا جعل ما في ذمته<sup>(٨)</sup>؛ لأنه يكون بيع دين بدين، فلا يصح؛ لأن المسلم فيه دين، بخلاف الأمانة والغصب. صوالحي<sup>(٩)</sup>.

(١) كسلم في رطب وعنب في الشتاء إلى الصيف، بخلاف عكسه؛ لأنه لا يمكن تسليمه غالباً عند وجوبه، أشبه ببيع الآبق. انظر: دقائق أولي النهى: ٣/٣١٠.

(٢) كما لو أسلم في عنب أو رطب إلى الشتاء. انظر: هداية الراغب: ص ٣٤١.

(٣) ولو شق، كبيعة الديون. انظر: دقائق أولي النهى: ٣/٣١١.

(٤) إما لغية للمسلم إليه، أو عجزه عن التسليم حتى عدم المسلم فيه، أو لم تحمل النمار تلك السنة. انظر: المغني: ٦/٤٠٧.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش"، والمراد: أن رب السلم له الصبر إلى أن يوجد، فيطالب به. انظر: الروض المربع: ص ٣٥٨.

(٦) لأن العقد إذا زال وجب رد الثمن، ويجب رد عينه إن كان باقياً، أو عوضه إن كان تالفاً، أي: مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان متقوماً، هذا إذا فسخ في الكل، فإن فسخ في البعض: فبقسطه. انظر: الروض المربع: ص ٣٥٨.

(٧) انظر: المغني: ٦/٤٠٦، ٤٠٧، والشرح الكبير: ١٢/٢٧٢-٢٧٥، والمبدع: ٤/١٩٣، ١٩٤، والإنصاف: ٥/١٠٣، والتوضيح: ٢/٦٤٩، ٦٥٠، والإقناع للحجاوي: ٢/٢٩٥، ٢٩٦، ومتهى الإرادات: ١/٢٨١، ٢٨٢.

(٨) كأن يكون له في ذمة رجل دينار، فيجعله سلماً في طعام إلى أجل: لم يصح. انظر: المغني: ٦/٤١٠.

(٩) انظر: المغني: ٦/٤٠٨، ٤١٠، والشرح الكبير: ١٢/٢٧٨، ٢٨١، والمبدع: ٤/١٩٥، والإنصاف: ٥/١٠٤، ١٠٥، والتوضيح: ٢/٦٥٠، ومعونة أولي النهى: ٤/٢٨٩، ٢٩٠، ودقائق أولي النهى: ٣/٣١٢، وكشاف القناع: ٣/٣٥٥.

ولا يصح أخذ رهن أو كفيل بمسلم فيه. وإن تعذر حصوله خير رب السلم بين صبر أو فسخ، ويرجع برأس ماله أو بدله إن تعذر.

قوله: (ولا يصح أخذ رهن، أو<sup>(١)</sup> كفيل بمسلم فيه) لأن الرهن إنما يجوز بشئ يمكن استيفاؤه<sup>(٢)</sup> من ثمن الرهن<sup>(٣)</sup>، والضمان يقيم<sup>(٤)</sup> ما في ذمة<sup>(٥)</sup> الضامن مقام ما في ذمة المضمون عنه، فيكون<sup>(٦)</sup> في حكم العوض والبدل، وكلاهما لا يجوز؛ للخير<sup>(٧)</sup>. ويصح بيع دين مستقر، كقرض، وثمن مبيع لمن هو عليه<sup>(٨)</sup>، لا لغيره<sup>(٩)</sup>. وقوله: "لا لغيره" قال المصنف<sup>(١٠)</sup>: "إلا لضامنه"<sup>(١١)</sup>، ويتجه: ولو ضمنه حيلة. يعني: أن الضامن إذا كان الحامل له على الضمان [٨٦/ب] صحة هبة الدين الذي على المضمون، فإنه يصح الضمان والهبة،

(١) في الأصل و"ش": "و" والمثبت لفظ الدليل.

(٢) في الأصل: "استنفاؤه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) فالرهن وضع للاستيفاء من ثمنه عند تعذر الاستيفاء من الغريم، ولا يمكن استيفاء المسلم فيه من ثمن الرهن حذرا من أن يصرفه إلى غيره. انظر: كشف القناع: ٣/٣٦٤.

(٤) في الأصل و"ش": "يقوم" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وهو لفظ دقائق أولي النهى: ٣/٣١٤.

(٥) في الأصل: "ذمته" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "فيكون في عضو" بزيادة كلمة "في عضو".

(٧) وهو قوله ﷺ: "من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره" أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الإجارة، باب السلف لا يحول: ص ٣٨٦، برقم (٣٤٦٨)، وابن ماجه في سننه، كتاب التجارات، باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره: ص ٢٤٦، برقم (٢٢٨٣)، وضعفه الزيلعي في نصب الراية: ٤/٥١، والألباني في الإرواء: ٥/٢١٦.

(٨) بشرط أن يقبض عوضه في المجلس إن باعه بما لا يباع به نسيئة، أو بموصوف في الذمة، وإلا: فلا يشترط. انظر: التوضيح: ٢/٦٥١.

(٩) في الأصل: "لغيره" وهو تحريف، والمثبت من "ش". والمراد: لا يبيع الدين المستقر لغير من هو عليه، لأنه غير قادر على تسليمه أشبه الآبق. انظر: معونة أولي النهى: ٤/٢٩٧.

(١٠) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة. وانظر: غاية المنتهى: ٢/٨٠، ونص قوله: "وتصح هبة كل دين ولو سلما لمدن فقط لا لغيره إلا لضامنه، ويتجه: ولو ضمنه حيلة". فتقوله: "إلا لضامنه" في هبة الدين وليس بيع دين.

(١١) في "ش": "الضامنه" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

ومن أراد قضاء دين عن غيره فأبى ربه لم يلزم بقبوله.

ويقوم الضامن مقام صاحب الدين في مطالبة المضمون. عثمان<sup>(١)</sup>.

قوله: (لم يلزم) أي: رب الدين (بقبوله) أي: بقبول الدين؛ لما فيه من المنة<sup>(٢)</sup>. وكذا لو أعسر زوج بنفقة زوجته، فبذلها أجنبي، فأبت الزوجة قبول نفقتها من الأجنبي<sup>(٣)</sup>: لم تجر على القبول؛ لما فيه من المنة عليها، وملكت الفسخ؛ لإعسار زوجها كما لو لم يبذلها أحد. م ص<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: حاشية النجدي: ٣٩٠/٢، وانظر في ذلك أيضاً: مسائل الإمام أحمد برواية صالح: ٨٨/٣، والمغني: ٤٢٣/٦، والشرح الكبير: ٢٩٧/١٢، ٣١٥، والمبدع: ١٩٨/٤، ٢٠٢، والإنصاف: ١١٠/٥، ١١١، ١٢٢، والتوضيح: ٦٥٢، ٦٥١/٢.

(٢) المنة: أن يعتقد عليه مناً ويحسبه عليه، يقال: مننت عليه مناً أي: عددت له ما فعلت من الصنائع، مثل أن يقول له: أعطيتك، وفعلت لك، وهو تكدير وتغيير تنكسر منه القلوب فلهذا غيى الشارع عنه بقوله: ﴿لَا تُبْطِلُوا صِدْقَتَيْكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ البقرة، آية رقم: ٢٦٤. انظر: المصباح للنير: ص ٢٩٩، واللسان: ٤١٧/١٣.

(٣) المراد بالأجنبي: من لم يجب عليه نفقتها. انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٠/٣.

(٤) انظر: دقائق أولي النهى: ٣١٠/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الفروع: ١٩٢/٤، والإنصاف: ١١٩/٥، والتوضيح: ٦٤٩/٢، ومعوذة أولي النهى: ٢٨٧/٤.

## باب القرض

يصح بكل عين يصح بيعها إلا بني آدم، ويشترط علم قدره ووصفه،

باب القرض<sup>(١)</sup>

قوله: (يصح بكل عين يصح بيعها) من مكيل وموزون<sup>(٢)</sup> وغيره<sup>(٣)</sup>، وجوهر وحيوان.  
قوله: (إلا بني آدم) فلا يصح قرضه؛ لأن لم ينقل قرضهم، ولا هو من المرافق<sup>(٤)</sup>،  
ولا يصح قرض منفعة<sup>(٥)</sup>. صوالحي<sup>(٦)</sup>.  
قوله: (ويشترط علم قدره) أي: القرض بمقدّر معروف. فلا يصح قرض دنانير  
ونحوها عدداً إن لم يعرف وزنها<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) القرض لغة: القطع، واصطلاحاً: دفع مال لمن يتنفع به ويرد بدله. انظر: المصباح المنير: ص ٢٥٧، والروض المربع: ص ٣٦١.  
وهو جائز بالكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فعموم قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ البقرة، آية رقم: ٢٤٥.

وأما السنة، فعن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع وقال: لم أجد إلا خياراً رابعياً فقال: "أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاءً" أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب من استلف شيئاً فقضى خيراً منه: ص ٦٥٣، برقم (١٦٠٠).

وأما الإجماع، فقد أجمع المسلمون على جواز القرض. انظر: المغني: ٤٢٩/٦.

(٢) في الأصل: "موزن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) كمذروع ومعدود. انظر: كشف القناع: ٣٦٦/٣.

(٤) ولأنه يفضي إلى أن يقترض جارية يطوها ثم يردّها. انظر: المبدع: ٢٠٥/٤.

والمرافق: جمع مرفق، وهو: ما ارتفعت به وانتفعت. انظر: المصباح المنير: ص ١٢٢، وكشاف القناع: ٣٦٥/٣.  
(٥) لأنها ليست بعين، وجوزه الشيخ ابن تيمية فقال في الاختيارات الفقهية: ص ١٣١: "ويجوز قرض المنافع مثل أن يحصد معه يوماً، ويحصد معه الآخر يوماً، أو يسكنه داراً ليسكنه الآخر بدلها".

(٦) انظر: المغني: ٤٣٢/٦، والشرح الكبير: ٣٢٦/١٢-٣٣٠، والفروع: ١٩٩/٤، والمبدع: ٢٠٥/٤،  
والإنصاف: ١٢٣/٥، ١٢٥، والتوضيح: ٦٥٣/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٢/٣، ٣٢٤.

(٧) للجهالة بمقدارها، فيتعذر رد مثلها، وإن كانت الدراهم والدنانير عددية يتعامل بها عدداً لا وزناً: جاز قرضها عدداً، فبرد بدلها عدداً عملاً بالعرف. انظر: كشف القناع: ٣٦٥/٣.

(٨) انظر: المغني: ٤٣٤/٦، والفروع: ٢٠٠/٤، والمبدع: ٢٠٥/٤، والتوضيح: ٦٥٣/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٤/٣.

وكون مقرض يصح تبرعه، ويتم العقد بالقبول، ويملك ويلزم بالقبض

قوله: (وكون مقرض يصح تبرعه) فلا يصح من نحو صغير، وسفيه، ويصح من ولي لمصلحة، كما صرح به في المنتهى<sup>(١)</sup>، وغيره<sup>(٢)</sup> في الحجر<sup>(٣)</sup>، وكلام منصور البهوتي<sup>(٤)</sup> هنا في شرح المنتهى غير محرر. ولا بد أن يصادف ذمة، فلا يصح قرض جهة، كمسجد<sup>(٥)</sup>، ويصح لناظر<sup>(٦)</sup> ويتعلق بذمته، وبريع<sup>(٧)</sup> الوقف<sup>(٨)</sup> (٩).

قوله: (ويتم العقد) أي: عقد القرض (بالقبول) فلا يكتفي فيه بالإيجاب<sup>(١٠)</sup>. وقال في المغني<sup>(١١)</sup>: وحكمه في الإيجاب والقبول حكم البيع، كما قال [في]<sup>(١٢)</sup> المنتهى<sup>(١٣)</sup>: والقرض نوع من السلف<sup>(١٤)</sup>.

(١) انظر: منتهى الإرادات: ٣١٢/١.

(٢) انظر: المبدع: ٣٣٩/٤، والتوضيح: ٦٩٥/٢، والإقناع للحجاوي: ٤٠٩/٢.

(٣) الحجر لغة: المنع والتضييق، وشرعاً: منع الإنسان من التصرف في ماله. انظر: اللسان: ١٦٧/٤، والتوضيح:

٢٨٥/٢، والروض المربع: ص ٣٨٦.

(٤) في الأصل "ش": "م ص" وقد عدلتها إلى الوضع للمقروء لغة. وانظر: دقائق أولي النهى: ٦٢٣/٣ حيث قال: "فلا يقرض نحو ولي يتيم من ماله".

(٥) في الأصل: "كمسج" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) الناظر: الحافظ، وهو الذي ينظر في أمور نحو وقف وغيره. انظر: اللسان: ٢١٨/٥، والدر النقي: ٦١٩/٣.

(٧) الربيع: النماء والزيادة. انظر: اللسان: ١٣٧/٨.

(٨) فالناظر فيما اقترضه لجهة الوقف، كوكيل اشترى بثن في ذمته. انظر: هداية الراغب ص ٣٤٣.

(٩) انظر: المغني: ٤٣٠/٦، والشرح الكبير: ٣٢٥/١٢، والمبدع: ٢٠٥/٤، والإنصاف: ١٢٣/٥، ١٢٤، ودقائق أولي

النهى: ٣٢٣/٣، وهداية الراغب: ص ٣٤٣.

(١٠) انظر: الشرح الكبير: ٣٢٥/١٢، والفروع: ٢٠١/٤، والمبدع: ٢٠٥/٤، والإنصاف: ١٢٥/٥،

والتوضيح: ٦٥٣/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٤/٣.

(١١) انظر: المغني: ٤٣٠/٦.

(١٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١٣) انظر: منتهى الإرادات: ٢٨٤/١.

(١٤) فيصح بلفظ قرض، وسلف، وبكل لفظ يؤدي معناه، كقوله: ملكتك هذا على أن ترد لي بدله، أو توحد قرينة

دالة على إرادته. انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٠٣/٢.

فلا يملك المقرض استرجاعه، ويثبت له البذل حالاً،

فظاهره<sup>(١)</sup>: أن المعاطاة تكفي فيه، كالبيع؛ لأنه نوع [منه]<sup>(٢)</sup>، واقتصاره على الصيغة القولية؛ للاتفاق عليها في الجملة<sup>(٣)</sup>، أو يقال: يلزم من كون الشيء نوعاً من شيء آخر أن يعطي جميع أحكامه.

قوله: (فلا يملك) مفرع على قوله: "ويلزم".

قوله: (المقرض استرجاعه) أي: (الشيء المقرض)<sup>(٤)</sup> من مُقرض، كالبيع؛ للزومه من جهته<sup>(٥)</sup>، إلا (إن حجر)<sup>(٦)</sup> على مقرض لفلس، فيملك مقرض الرجوع فيه إن وجدته<sup>(٧)</sup>. م ص<sup>(٨)</sup>.  
قوله: (ويثبت له البذل حالاً)<sup>(٩)</sup> أي: في الحال، ولو أجله مقرض<sup>(١٠)</sup>؛ لأنه وعد لا

(١) في الأصل: "فظاهر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أما المعاطاة فقد اختلفوا هل ينعقد البيع بها؟ فالمذهب وهو قول جمهور أهل العلم: أن البيع ينعقد بالمعاطاة، وعند الشافعية: يشترط الصيغة القولية في البيع وما في معناه. انظر: الإفصاح: ٣١٨/١، وحاشية ابن عابدين: ١٠٣/٧، وحاشية الدسوقي: ٣/٣، وروضة الطالبين: ٣٣٧/٣، والمغني: ٧/٦.

(٤) في الأصل: "شيء مقرض"، والمثبت من "ش".

(٥) فلا يملك الرجوع فيه؛ لكونه أزال ملكه عنه بعقد لازم من غير خيار. انظر: معونة أولي النهى: ٣٠٦/٤.

(٦) في الأصل: "الحجر"، والمثبت من "ش".

(٧) لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "من أدرك ماله بعينه عند رجل أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستقراض، باب إذا وجد ماله عند مفلس في البيع: ص ٤٤٩، برقم (٢٤٠٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب من أدرك ما يباعه عند المشتري وقد أفلس، فله الرجوع فيه: ص ٦٣٨، برقم (١٥٥٩).

(٨) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٤/٣، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٣٣٢/١٢، والمبدع: ٢٠٦/٤، والإنصاف: ١٢٦/٥، ومعونة أولي النهى: ٣٠٦/٤.

(٩) في الأصل و"ش": "حال" والمثبت لفظ الدليل.

(١٠) أي: لم يتأجل، وكان حالاً، وهو للمذهب، واختار الشيخ تقي الدين صحة تأجيله فقال في الاختيارات الفقهية: ص ١٣٢: "الدين الحال يتأجل بتأجيله سواء كان الدين قرضاً أو غيره، وهو قول مالك، ووجه في مذهب أحمد". وقال في الإنصاف: ١٣٠/٥: "وهو الصواب، وهو مذهب مالك والليث، وذكره البخاري في صحيحه عن بعض السلف". وانظر: الكافي لابن عبد البر: ٧٢٧/٢ حيث قال: "السلف كله حال إلا ما ذكر فيه الأجل فهو إلى أجله وليس له مطالبته قبل الأجل"، وانظر: صحيح البخاري، كتاب الاستقراض، باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى: ص ٤٥٠، فقد ذكر: "أن ابن عمر رضي الله عنه قال في



فإن كان متقوماً بقيمته وقت القرض، وإن كان مثلياً فمثله

يلزم الوفاء به<sup>(١)</sup>. قال الإمام أحمد رحمته الله<sup>(٢)</sup>: القرض حال، وينبغي أن يفى بوعده<sup>(٣)</sup>.

قوله: (فإن كان متقوماً... إلخ) هذا تفصيل للشيء المقرض، يعني: فإن كان القرض متقوماً<sup>(٤)</sup> فله قيمته وقت [٨٧/أ] الاقتراض. وتكون القيمة [في] <sup>(٥)</sup> نحو جوهر مما لا ينضب يوم قبضه، أي: يوم طلبه<sup>(٦)</sup>. وفيما<sup>(٧)</sup> يصح السلم فيه يوم [قرضه]<sup>(٨)</sup>، فإن أعوز<sup>(٩)</sup>، أي: تعذر المثل فيرد قيمة المثل إذن، أي: وقت إعوازه؛ لأنه وقت ثبوتها في الذمة. عثمان<sup>(١٠)</sup>.

قوله: (وإن كان مثلياً فمثله) (أي: وإن كان)<sup>(١١)</sup> القرض مثلياً فله

=

القرض إلى أجل: لا بأس به وإن أعطي أفضل من دراهمه ما لم يشترط، وقال عطاء وعمرو بن دينار: هو إلى أجله في القرض". وروحه الشيخ ابن عثيمين فقال في شرح زاد المستقنع: ١٢١/٤: "القول الراجح: أنه يتأجل بالتأجيل، وليس للمقرض الحق في أن يطالب؛ لأنه هو الذي رضي بتأجيله".

(١) فقد أجمع العلماء على أن من وعد إنساناً شيئاً ليس بمنهي عنه فينبغي أن يفى بوعده، وهل ذلك واجب أم مستحب؟ ذهب الجمهور إلى أنه مستحب، فلو تركه فاته الفضل، وارتكب المكروه كراهة تنزيه شديدة، ولكن لا يأثم. انظر: الأذكار للنووي: ص ٤٥٤.

(٢) انظر قوله في الفروع: ٢٠٢/٤.

(٣) انظر: المغني: ٤٣١/٦، ٤٣٢، والشرح الكبير: ٣٣٢/١٢، ٣٣٣، والفروع: ٢٠٢/٤، والمبدع: ٢٠٨/٤، والإنصاف: ١٣٠/٥، والتوضيح: ٦٥٤/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٧/٣.

(٤) وهو ما سوى المكيل والموزون؛ لأنه لا مثل له، فيضمن بقيمته. انظر: كشف القناع: ٣٦٨/٣، وقال في الاختيارات الفقهية: ص ١٣١: "ويتوجه في المتقوم أنه يجوز رد المثل بتراضيهما".

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) لاختلاف قيمته في الزمن اليسير، بكثرة الراغب وقلته، فتزيد زيادة كثيرة: فينصر المقرض، أو ينقص: فينظر

المقرض. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٦/٣.

(٧) في الأصل: "وفي ما" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٩) العوز: ضيق الشيء، وعوز الشيء عزوا: إذا لم يوجد. انظر: اللسان: ٣٨٥/٥.

(١٠) انظر: هداية الراغب: ص ٣٤٤، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٣٣٨/١٢، والفروع: ٢٠٣/٤، والمبدع:

٢٠٨/٤، والإنصاف: ١٢٩/٥، والتوضيح: ٦٥٤/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٦/٣.

(١١) قوله "أي: وإن كان": مكررة في الأصل.

ما لم يكن معيياً أو فلوساً فيحرمها السلطان فله القيمة. ويجوز شرط رهن وضمن فيه، ويجوز قرض الماء كيلاً، والخبز والخمير عدداً، ورده عدداً بلا قصد زيادة.

مثله<sup>(١)</sup>. المثلي<sup>(٢)</sup>: كل مكيل أو موزون لا صناعة فيه مباحة. فيرد مثل المكيل في المكيلات، والموزون في الموزونات؛ لأنه أقرب شبهها من القيمة. ويجب رد مثل فلوس غلت، أو رخصت، بأن لم تنفق<sup>(٣)</sup>؛ لقلّة الرغبات، أو كسدت<sup>(٤)</sup>، أي نقلت<sup>(٥)</sup> الرغبة فيها<sup>(٦)</sup> "مصباح"<sup>(٧)(٨)</sup>.

قوله: (ما لم يكن معيياً) يعني: يجب على مقرض قبول قرض مثلي<sup>(٩)</sup> رد بعينه وفاء، ما لم يكن المردود بعينه معيياً بعيد عند<sup>(١٠)</sup> المقرض، كحنطة ابتلت، أو تسوست<sup>(١١)</sup>، فلا يلزمه قبوله<sup>(١٢)</sup>؛ لما فيه من الضرر؛ لأنه دون حقه. م ص<sup>(١٣)</sup>.

قوله: (فله القيمة) أي: فإن كان كذلك فللمقرض قيمة القرض<sup>(١٤)</sup> وقت عقد القرض، عند الفلوس والدراهم المكسرة، سواء نقصت قيمتها قليلاً أو كثيراً؛ لأنها تعيبت في ملكه، فلا يلزمه قبولها، أو سواء كانت باقية [عند]<sup>(١٥)</sup> المقرض، أو استهلكها، وتكون

(١) في "ش": "مثل"، وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٢) في "ش": "المثل" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٣) في الأصل: "يتفق" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو الصواب، والمراد: لم ترج.

(٤) في الأصل: "كسدة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "قلة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "فهيأ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: المصباح المنير: ص ٢٧٥.

(٨) انظر: المغني: ٤٤١/٦، والمبدع: ٢٠٧/٤، والإنصاف: ١٢٦/٥، ١٢٧، والتوضيح: ٦٥٣/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٦/٣.

(٩) في الأصل: "مثلياً" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) في الأصل: "اعتد" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) السوس: الدود الذي يأكل الحب والشجر، الواحدة: سوسة. انظر: المصباح المنير: ص ١٥٤، واللسان: ١٠٧/٦.

(١٢) في الأصل: "قبول" والمثبت من "ش".

(١٣) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٥/٣ وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٤٤١/٦، والشرح الكبير: ٣٣٥/١٢، والمبدع:

٢٠٧/٤، والإنصاف: ١٢٦/٥، ١٢٧، ومعونة أولي النهى: ٣٠٧/٤.

(١٤) لأنه كان يلزمه رد مثلها ما دامت نافقة، فإذا فسدت انتقل إلى قيمتها حينئذ، كما لو علم للثل. انظر: الشرح الكبير: ٣٣٥/١٢.

(١٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

وكل قرض جر نفعاً فحرام كأن يسكنه داره أو يعيره دابته أو يقضيه خيراً منه، وإن فعل ذلك بلا شرط

القيمة من غير جنس الدراهم<sup>(١)</sup>. وكذا المغشوشة إذا حرمها السلطان<sup>(٢)</sup>. صوالحي<sup>(٣)</sup>.  
 قوله: (كأن يسكنه داره... الخ) هذا وما عطف عليه مثال للقرض<sup>(٤)</sup> جر نفعاً، كأن يشترط المقرض أن يسكنه داره، أو يعيره دابته، أو يقضيه خيراً منه. وحرم ذلك؛ لأن القرض عقد إرفاق<sup>(٥)</sup> وقربة، فإذا شرط (الزيادة فيه)<sup>(٦)</sup> أخرجته عن موضوعه الشرعي. ولا فرق بين الزيادة في القدر، أو الصفة، مثل أن يقرضه مكسرة، فيقضيه صحاحاً، ونحو ذلك، أو أن يبيعه شيئاً يرخسه له، أو يعمل له عملاً، أو أن ينتفع بالرهن، أو أن يسكنه<sup>(٧)</sup> عقاراً بزيادة، أو يبيعه شيئاً بأكثر من قيمته، أو أن يستعمله<sup>(٨)</sup> في صناعة، ويعطيه أنقص من أجرة مثله، ونحوه من كل ما فيه جر منفعة، وكذا [إن]<sup>(٩)</sup> شرط أن يقضيه في بلد آخر. وفي المغني<sup>(١٠)</sup>، [٨٧/ب] والشرح<sup>(١١)</sup>: إن لم يكن لحمله مؤنة جاز، وإلا: حرم. صوالحي<sup>(١٢)</sup>.

- (١) فإذا كان مما يجري فيه ربا الفضل، فإنه يعطي مما لا يجري فيه الربا، فلو أقرضه دراهم مكسرة فحرمها السلطان، أعطى قيمتها ذهباً، وعكسه بعكسه. انظر: الإنصاف: ١٢٨/٥.
- (٢) أي: فمنع التعامل بما ولو لم يتفق الناس على ترك التعامل بما. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٥/٣.
- (٣) انظر: المغني: ٤٤١/٦، ٤٤٢، والشرح الكبير: ٣٣٥/١٢، ٣٣٦، والفروع: ٢٠٢/٤، والمبدع: ٢٠٧/٤، والإنصاف: ١٢٧/٥، ١٢٨، ودقائق أولي النهى: ٣٢٥/٣، وكشاف القناع: ٣٦٧/٣.
- (٤) في "ش": "القرض" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) في الأصل: "أوقاف" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٦) في "ش": "فيه الزيادة" والمثبت من الأصل.
- (٧) أي: المقرض.
- (٨) في الأصل: "يستعمله" وهو تحريف، والمثبت من "ش".
- (٩) ما بين المعقوفتين: من "ش".
- (١٠) انظر: المغني: ٤٣٦/٦.
- (١١) انظر: الشرح الكبير: ٣٤٣/١٢.
- (١٢) انظر: المغني: ٤٣٦/٦، ٤٣٧، والشرح الكبير: ٣٤٢/١٢، ٣٤٣، والفروع: ٢٠٤/٤، والمبدع: ٢٠٩/٤، والإنصاف: ١٣١/٥، والتوضيح: ٦٥٥/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٢٨/٣.

أو قضى خيراً منه بلا شرط جاز. ومتى بذل المقرض ما عليه بغير بلد القرض ولا مؤنة لحمله لزم ربه قبوله، مع أمن الطريق والبلد.

قوله: (أو قضى<sup>(١)</sup> خيراً منه بلا مواطأة<sup>(٢)</sup>: جاز) في الجميع، أي: مما أخذه، كصاح عن مكسرة، أو أجود نقداً، أو سكة مما اقترض، وكذا رد نوع خيراً مما أخذه، وفي المعنى<sup>(٣)</sup>، والكافي<sup>(٤)</sup>: تجوز الزيادة في القدر والصفة؛ للخير<sup>(٥)</sup>. م ص. <sup>(٦)</sup>

قوله: (ومتى بذل المقرض... الخ) أو الغاصب (ما عليه بغير بلد القرض) أو الغصب (ولا مؤنة، لحمله: لزم) رب القرض قبول أخذه إذا [كان]<sup>(٧)</sup> ذلك (مع أمن البلد والطريق)<sup>(٨)</sup> وإن طالب رب قرض أو غصب يبدله ببلد آخر لزمه دفع المثل إن كان لا مؤنة لحمله<sup>(٩)</sup>، فإن كان لحمله مؤنة<sup>(١٠)</sup>، وقيمته في بلد القرض أو الغصب أنقص من قيمة بلد الطلب: فلا يلزم المقرض أو الغاصب إلا قيمته في بلد القرض أو الغصب فقط<sup>(١١)</sup>. م ص<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل و"ش": "قضاء" والمثبت لفظ الدليل.

(٢) المواطأة: الموافقة. انظر: المصباح المنير: ص ٣٤٢، واللسان: ١/١٩٩.

(٣) انظر: المعنى: ٤٣٨/٦.

(٤) في الأصل و"ش": "الكافية" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب، وانظر: الكافي لابن قدامة: ١٧٦/٣.

(٥) فعن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكرة، فقدمت عليه إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع فقال: لم أحد فيها إلا خياراً رابعياً، فقال: "أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء" سبق تخريجه ص ٣٩٥.

(٦) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٢٨/٣. وانظر في ذلك أيضاً: المعنى: ٤٣٨/٦، والشرح الكبير: ٣٤٦/١٢، والفروع:

٢٠٤/٤، والمبدع: ٢٠٩/٤، والإنصاف: ١٣٢/٥، والتوضيح: ٦٥٥/٢، ومعونة أولي النهى: ٣١٣/٤.

(٧) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٨) لأنه لا ضرر عليه، إذن، فإن كان لحمله مؤنة أو كان البلد أو الطريق مخوفاً: لم يلزمه قبوله، ولو تضرر المقرض أو

الغاصب؛ لأن الضرر لا يزال بالضرر. انظر: كشاف القناع: ٣٧١/٣.

(٩) لتمكنه من قضاء الحق بلا ضرر. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٣٠/٣.

(١٠) كتحديد وقطن. انظر: هداية الراغب: ص ٣٤٥.

(١١) لأنه لا يلزمه حمله إلى بلد الطلب فيصير كالتعذر، وإذا تعذر المثل: تعينت القيمة، وإنما اعتبرت ببلد القرض أو

الغصب؛ لأنه المكان الذي يجب التسليم فيه. انظر: كشاف القناع: ٣٧٣/٣.

(١٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٣٠/٣، ٣٣١، وانظر في ذلك أيضاً: المعنى: ٤٤٢/٦، والشرح الكبير: ٣٥٤/١٢، والفروع:

٢٠٧/٤، والمبدع: ٢١١/٤، والإنصاف: ١٣٤/٥، ١٣٥، والتوضيح: ٦٥٥/٢، ٦٥٦، ومعونة أولي النهى: ٥١٤/٤، ٥١٥.

باب الرهن  
يصح بشروط خمسة: كونه منجزاً، وكونه مع الحق أو بعده،

باب الرهن

وهو لغة<sup>(١)</sup>: الثبوت والدوام، يقال: ماء راهن، أي: راكد. وشرعاً<sup>(٢)</sup>: توثقة دين بعين يمكن استفاؤه<sup>(٣)</sup> منها<sup>(٤)</sup>. ولا يصح بدون إيجاب وقبول، أو ما يدل عليهما<sup>(٥)</sup>. وأركانها أربعة: الصيغة، والمرهون<sup>(٦)</sup>، والمرهون به، والمتعاقدان<sup>(٧)</sup>. عثمان<sup>(٨)</sup>.

قوله: (وكونه مع الحق أو بعده) فلا يصح قبله، كقوله: رهنتك عبدي هذا على

(١) انظر في معنى الرهن لغة: الصحاح: ٢١٢٨/٥، واللسان: ١٩٠/١٣.

(٢) انظر في تعريف الرهن شرعاً: التوضيح: ٦٥٧/٢، والمطلع: ص ٢٤٧.

والرهن جازر بالكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ البقرة، آية رقم: ٢٨٣، وذكر السفر خرج مخرج الغالب؛ لكون الكاتب يعدم في السفر غالباً. انظر: المغني: ٤٤٤/٦.

وأما السنة: حديث عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ اشترى طعاماً من يهودي إلى أجل، ورهنه درعاً من حديد" أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة: ص ٣٩١، برقم (٢٠٦٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب الرهن وجوزه في الحضر كالسفر: ص ٦٥٤، برقم (١٦٠٣).

وأما الإجماع: فقد أجمعوا على أن الرهن في السفر والحضر جائز. انظر: الإجماع: ص ١٢٢.

(٣) في الأصل: "استفاضة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) أي: من العين إذا كانت من جنس الدين، أو من ثمن العين إن لم تكن من جنس الدين. انظر: كشف القناع: ٣٧٤/٣.

(٥) كالمعاطاة. انظر: نيل المآرب: ٣٧٠/١.

(٦) المرهون: عبارة عن كل عين جعلت وثيقة بحق يمكن استيفاؤه منها. انظر: الإنصاف: ١٣٧/٥.

(٧) المراد بهما الراهن والمرهون، أما الراهن فهو: المدين الذي جعل العين المالية وثيقة بالدين، وأما المرهون فهو: الدائن الذي أخذ العين المالية وثيقة بالدين. انظر: الصحاح: ٢١٢٩/٥، واللسان: ١٩٠/١٣.

(٨) انظر: هداية الراغب: ص ٣٤٥، وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٢١٣/٤، ٢١٤، والإنصاف: ١٣٧/٥، والتوضيح: ٦٥٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٣٦/٣، وكشف القناع: ٣٧٦/٣.

وكونه ممن يصح بيعه، وكونه ملكه أو مأذوناً له في رهنه، وكونه معلوماً جنسه وقدره وصفته.

ألف تقرضنيه في غد؛ لأن الرهن تابع له كالشهادة، فلا يتقدمه<sup>(١)</sup>، بخلاف الضمان. والفرق بينهما: أن الضمان التزام مال تبرعاً بالقول، فجاز في غير حق ثابت، كالنذر. قاله في شرح الإقناع<sup>(٢)</sup>.

قوله: (وكونه ممن<sup>(٣)</sup> يصح بيعه) المراد به: جائر التصرف، وهو: الحر المكلف الرشيد، فيشمل ولي اليتيم، ويخرج المكاتب والعبد المأذون له<sup>(٤)</sup>، وقد أشار إلى ذلك في شرح المنتهى<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وكونه ملكه) والرابع: كون الرهن ملك الراهن، ولو لمنافعه بإجارة، أو للاستفاد به بعارية. فيصح رهن مؤجر ومعار، لكن بإذن مؤجر ومعير، لكن ينبغي أن يذكر لهما<sup>(٦)</sup> القدر الذي رهن عليه، دفعاً<sup>(٧)</sup> لتغريضهما<sup>(٨)</sup>، فمضى أعلم رهنهما بشيء، ثم خالف ورهنه بغيره: لم يصح الرهن<sup>(٩)(١٠)</sup>.

(١) ولأنه وثيقة بحق فلم يجوز قبل ثبوته. انظر: الروض المربع: ص ٣٦٤.

(٢) انظر: كشف القناع: ٣/٣٧٥، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٦/٤٤٤، ٤٤٥، والكافي لابن قدامة: ٣/١٨١، والشرح الكبير: ١٢/٣٦٤، والمبدع: ٤/٢١٤، والإنصاف: ٥/١٣٩، والتوضيح: ٢/٦٥٨.

(٣) في الأصل: "من" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٤) أي: مأذون له في تجارة؛ لأنه لا يصح تبرعهما. انظر: كشف القناع: ٣/٣٧٦.

(٥) انظر: معونة أولي النهى: ٤/٣٢٦، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٦/٤٤٦، والشرح الكبير: ١٢/٣٨٨، والفروع: ٤/٢٠٨، والمبدع: ٤/٢١٤، والإنصاف: ٥/١٣٩، والتوضيح: ٢/٦٥٧، ودقائق أولي النهى: ٣/٣٣٧، وكشاف القناع: ٣/٣٧٥، ٣/٣٧٦.

(٦) في الأصل: "لها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب. والمراد بـ"لها" المؤجر والمعير. انظر: كشف القناع: ٣/٣٧٦.

(٧) في الأصل: "دفعها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) في الأصل: "لتغريضهما" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٩) لأنه لم يؤذن له فيه، أشبه ما لو لم يؤذن في أصل الرهن. انظر: معونة أولي النهى: ٤/٣٢٦.

(١٠) انظر: المغني: ٦/٤٦٢، والمبدع: ٤/٢١٤، والإنصاف: ٥/١٤٨، والتوضيح: ٢/٦٥٧، ومعونة أولي النهى: ٤/٣٢٦، ودقائق أولي النهى: ٣/٣٣٧، وكشاف القناع: ٣/٣٧٦.

وكل ما صح بيعه صح رهنه إلا المصحف، وما لا يصح بيعه لا يصح رهنه إلا الثمرة قبل بدو صلاحها، والزرع قبل اشتداد حبه، والقنّ دون رحه المحرم، ولا يصح رهن مال اليتيم للفاسق.

قوله: (إلا المصحف) فإنه [لا يصح رهنه، ولو لمسلم؛ لأنه وسيلة إلى بيعه]<sup>(١)</sup>.

قوله: (لا يصح رهنه) هذا مفهوم القاعدة، ولا يكتفى بمعرفة المفهوم<sup>(٢)</sup> من غير تصريح به في الفروع الفقهية [٨٨/أ]؛ لئلا يكون المفهوم غير مرضي<sup>(٣)</sup>؛ لأن القصد منه: استيفاء الدين من ثمنه، وما لا يصح بيعه لا يمكن فيه ذلك. ويصح رهن<sup>(٤)</sup> المساكن، وهي البناء من أرض مصر<sup>(٥)</sup> ونحوها<sup>(٦)</sup>، ولو كانت آلتها<sup>(٧)</sup> منها؛ لأنه يصح بيعها. م ص<sup>(٨)</sup>.

قوله: (إلا الثمرة... الخ) هذا وما عطف عليه مستثنى من القاعدة<sup>(٩)(١٠)</sup>.

(١) ما بين المعقوفين: من "ش". فالقصد من الرهن أنه وثيقة بالحق حتى إن امتنع من الإيفاء بيع في الدين، فإذا لم يجز بيعه لم يصح رهنه. انظر: الروايتين والوجهين: ٣٧١/١، والمغني: ٤٦٢/٦، والشرح الكبير: ٣٨١/١٢، والمبدع: ٢١٧/٤، والإنصاف: ١٤٦/٥، وكشاف القناع: ٣٨١/٣، ودقائق أولي النهى: ٣٣٥/٣.

(٢) المراد به مفهوم المخالفة، وهو: أن يكون المسكوت عنه مخالفاً للمنطوق به في الحكم، ويسمى دليل الخطاب. انظر: مختصر أصول الفقه: ص ١٣٢.

(٣) في الأصل: "المرضي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في الأصل: "الرهن" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "مر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) أي: من مساكن أرض العنوة، سواء كان البناء موجوداً قبل الفتح أو أحدث بعده. انظر: مطالب أولي النهى: ٢٥٦/٤.

(٧) في الأصل: "التاها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٣٥/٢، وكشاف القناع: ٣٨١/٣، ٣٨٢، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ١٩٢/٣، ١٩٣، والمبدع: ٢١٧/٤.

(٩) أي: يصح رهن كل واحد منها وإن كان لا يصح بيعه؛ لأن النهي من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها، والزرع قبل اشتداد حبه؛ لعدم أمن العاهة، وتقدير تلفهما لا يفوت حق المرهن من الدين؛ لتعلقه بذمة الراهن، وتحريم بيع القنّ وحده؛ للتفريق بين ذوي الرحم المحرم، وهو مفقود في الرهن؛ لأنه إذا استحق: بيع الرهن وبيعان معاً؛ دفعا لتلك الفسدة. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٣٦/٣.

(١٠) انظر: المغني: ٤٦١/٦، والشرح الكبير: ٣٧٨/١٢، ٣٧٩، والمبدع: ٢١٨/٤، والإنصاف: ١٤٤/٥، والتوضيح: ٦٥٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٣٥/٣.

## فصل [في قبض الرهن]

وللراهن الرجوع في الرهن ما لم يقبضه المرتهن، فإن قبضه لزم، ولم يصح تصرفه فيه بلا إذن المرتهن إلا بالعتق، وعليه قيمته مكانه تكون رهنا،

## فصل

## [في قبض الرهن]

قوله: (وللراهن الرجوع في الرهن) أي: له فسخه؛ لعدم لزومه بدون القبض، فإن تصرف الراهن فيه بنحو بيع: <sup>(١)</sup> لا يجبر <sup>(٢)</sup> رهن على <sup>(٣)</sup> إقباضه <sup>(٤)</sup>، ويبقى الدين بلا رهن. صوالحي <sup>(٥)</sup>.  
قوله: (إلا بالعتق) <sup>(٦)</sup> أي: عتق الراهن المرهون، فيصح مع الإثم؛ لأنه مبني على التغليب <sup>(٧)</sup>، ويحرم بلا إذن مرتهن؛ لإبطاله حقه من عين الرهن <sup>(٨)</sup>، ويعاين بها فيقال: مالك رقبة كلها ويحرم عليه عتقها <sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) أو هبة أو عتق، أو جعله صداقا أو عوضا في نخل أو طلاق أو عتق، أو جعله أجرة أو جعلاً في جمالة ونحو ذلك مما يخرج به عن ملكه، أو رهنه ثانياً: نفذ تصرفه؛ لعدم لزوم الرهن، وبطل الرهن الأول؛ لأن هذه التصرفات تمنع الرهن، فانفسخ بها. انظر: كشف القناع: ٣٨٦/٣.
- (٢) في الأصل و"ش" "لا يجبر على" بزيادة كلمة: "على".
- (٣) قوله "على": سقط من "ش".
- (٤) أي: إقباض الرهن للمرتهن؛ لعدم لزومه. انظر: كشف القناع: ٣٨٦/٣.
- (٥) انظر: المغني: ٤٤٨/٦، والفروع: ٢١٥/٤، والمبدع: ٢١٩/٤، والإنصاف: ١٤٨/٥، والتوضيح: ٦٥٩/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٤٢/٣، وكشف القناع: ٣٨٦/٣.
- (٦) في الأصل و"ش": "العتق" بدون "باء" والمثبت لفظ الدليل.
- (٧) المراد بالتغليب: أن يقول مثلاً: عبدي حر، فإنه إذا لم تكن نية ولا تخصيص عتق كل عبد له. انظر: حاشية الروض المربع لابن قاسم: ٦٨/٥.
- (٨) فتؤخذ قيمته حال الإعاق من الراهن؛ لأنه أبطل حق المرتهن من الوثيقة، وتكون رهنا مكانه؛ لأنها بدل منه.
- انظر: الروض المربع: ص ٣٦٦.
- (٩) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٩٨/٣، والمغني: ٤٨٢/٦، والمبدع: ٢٢٣/٤، والإنصاف: ١٥٣/٥، والتوضيح: ٦٦٠/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٤٦/٣، وكشف القناع: ٣٩٠/٣.



وكسب الرهن ونماؤه رهن، وهو أمانة بيد المرتهن، لا يضمنه إلا بالتفريط، ويقبل قوله يمينه في تلفه وأنه لم يفرط، وإن تلف بعض الرهن فباقيه رهن بجميع الحق، ولا ينفك منه شيء حتى يقضي الدين كله، وإذا حل أجل الدين وكان الراهن قد شرط للمرتهن أنه إن لم يأت به بحقه عند حلول الأجل وإلا فالرهن له لم يصح الشرط، بل يلزمه الوفاء، أو يأذن للمرتهن في بيع الرهن، أو يبيعه هو بنفسه، ليوفيه حقه، فإن أبي حبس أو عزز، فإن أصر باعه الحاكم.

قوله: (وكسب<sup>(١)</sup> الرهن ونماؤه) المنفصل، والمتصل، كسمن، وتعلم صنعة، وولد، وثمرة وصوف<sup>(٢)</sup>، وكسبه، وارش جناية<sup>(٣)</sup> عليه (رهن)<sup>(٤)</sup>(٥).

قوله: (وهو أمانة بيد المرتهن<sup>(٦)</sup>) ولو قبل عقد الرهن<sup>(٧)</sup>، كبعد وفاء دين، أو إبراء منه. ولا يسقط بتلف الرهن شيء من دينه، فيه إشارة إلى خلاف<sup>(٨)</sup> أبي حنيفة<sup>(٩)</sup>، فإن عنده: أنه يسقط بالتلف من الدين قدر المرهون، إذا كان مثليا من جنس الدين<sup>(١٠)</sup>.

(١) في الأصل: "كسبه" وهو تحريف، والمثبت من "ش" وهو لفظ الدليل.

(٢) في "ش": "وصوفه" والمثبت من الأصل.

(٣) الجناية لغة: التعدي على بدن، أو مال، أو عرض، واصطلاحاً: التعدي على البدن بما يوجب قصاصاً أو مالا. وارش الجناية: أي: الجائرة لها عما حصل فيها من النقص، وسمي أرشاً؛ لأنه من أسباب النزاع يقال: أرشت بين القوم إذا أوقعت بينهم. انظر: المطلع: ص ٢٣٧، واللسان: ٦-١٤/٢٦٣، ١٥٤، والروض المربع: ص ٦٣١.

(٤) أي: يكون في يده كالأصل، بمعنى أنه إذا احتيج إلى بيعه في وفاء الدين: بيع مع الأصل؛ لأن الرهن عقد على العين، فيدخل فيه ما ذكر بالبيع والهبة، وفي الجناية عليه؛ لأنها بدل جزء، فكانت من الرهن كقيمتها إذا تلفه إنسان. انظر: المبدع: ٤/٢٢٦.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ١٩٥/٣، والمغني: ٥١٣/٦، والمبدع: ٢٢٦/٤، والإنصاف: ١٥٨/٥، ١٥٩، والتوضيح: ٦٦١/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٥٠/٣، وكشاف القناع: ٣٩٤/٣، ٣٩٥.

(٦) أي: إن تلف الرهن يد مرتهن بلا تعد ولا تفريط: فلا شيء عليه؛ لأنه لو ضمن لامتنع الناس منه خوف ضمانه، فتعطل المدائبات، وفيه ضرر عظيم. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٥١/٣.

(٧) بأن وضع له العين ليرهنها فيما بعد، فتلفت: فلا ضمان. انظر: كشاف القناع: ٣٩٧/٣.

(٨) قوله "إلى خلاف": مكررة في الأصل.

(٩) انظر: بدائع الصنائع ٦/٢٢٤.

(١٠) انظر: المغني: ٥٢٢/٦، والمبدع: ٢٢٧/٤، والإنصاف: ١٥٩/٥، ١٦٠، والتوضيح: ٦٦١/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٥١/٣، وكشاف القناع: ٣٩٧/٣.

### فصل [في انتفاع المرتهن]

وللمرتهن ركوب الرهن وحليه، بقدر نفقته بلا إذن الراهن ولو حاضراً، وله الانتفاع به مجاناً بإذن الراهن، لكن لا يصير مضموناً عليه بالانتفاع. ومؤنة الرهن وأجرة مخزنه وأجرة رده من إياقه على مالكة، وإن أنفق المرتهن على الرهن بلا إذن الراهن مع قدرته على استئذانه فمتهرع.

قوله: (على مالكة) خير عن قوله: "ومؤنة الرهن". فإن امتنع راهن من ذلك: أجبره<sup>(١)</sup> حاكم، فإن لم يفعل: أخذ حاكم من ماله، فإن لم يكن له مال<sup>(٢)</sup>، أو كان الراهن غائباً: بيع من الرهن بقدر<sup>(٣)</sup> الحاجة مما يجب عليه من المؤنة، وغيرها، فإن استغرق الرهن في الإنفاق، ونحوه: بيع كله وجعل ثمنه رهناً مكانه. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (فمتهرع) به<sup>(٥)</sup>. وكذا حكم معار، ومؤجر، ومودع، ومشارك، كمرتهن فيما سبق تفصيله من الإنفاق والرجوع<sup>(٦)</sup>.

(١) في الأصل: "أجبره" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) في الأصل: "ماله" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) في الأصل: "بقدر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) انظر: المغني: ٥٢١/٦، والشرح الكبير: ٤٣٦/١٢، والإنصاف: ١٥٩/٥، والتوضيح: ٦٦١/٢، ودقائق أولي

النهى: ٣٥١/٣، وكشاف القناع: ٣٩٥/٣.

(٥) لأنه تصدق به فلم يرجع بعرضه كالصدقة على مسكين، أو لأنه مفرط حيث لم يستأذن المالك، إذ الرجوع فيه

معنى المعاوضة، فافتقر إلى الإذن والرضا كسائر المعاوضات. انظر: معونة أولي النهى: ٣٦٦/٤.

(٦) انظر: المبدع: ٢٤٠/٤، ٢٤١، والإنصاف: ١٧٤/٥-١٧٦، والتوضيح: ٦٦٤/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٦٦/٤،

ودقائق أولي النهى: ٣٦٥/٣، وكشاف القناع: ٤١٦/٣.

## فصل

## [في رد العين المقبوضة]

ومن قبض العين لحظ نفسه كمرقن وأجير ومستأجر ومشتري وبائع وغاصب وملتقط ومقترض ومضارب، وادعى الرد للمالك فأنكره لم يقبل قوله إلا بينه، وكذا مودع ووكيل ووصي ودلال يجعل إذا ادعى الرد، وبلا جعل يقبل قوله بيمينه.

## فصل

## [في رد العين المقبوضة]

قوله: (وكذا مودع... الخ) أي: لا يقبل قول مودع في رد ما قبضه من ودیعة، ولا يقبل قول وكيل في رد ما قبضه بطريق وكالته، ولا يقبل قول وصي فيما رده بطريق وصايته، إلا بينه في جميع ما ذكر<sup>(١)</sup>.  
قوله: (ودلال<sup>(٢)</sup> يجعل إذا ادعى<sup>(٣)</sup> الرد) أي: وكذا لا يقبل قول دلال إذا كان يجعل إذا ادعى<sup>(٤)</sup> الرد لما<sup>(٥)</sup> قبضه إلا بينه. (وبلا جعل: يقبل<sup>(٦)</sup> [قوله<sup>(٧)</sup>] [٨٨/أ] أي: الدلال (بيمينه) لأنه أمين<sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

(١) انظر: نيل المآرب: ٣٧٦/١.

(٢) الدلال: الذي يجمع بين البيعتين. انظر: اللسان: ٢٤٩/١١، والقاموس المحيط: ص ١٢٩٢.

(٣) في الأصل و"ش": "لدعى" وهو تحريف، والمثبت لفظ الدليل.

(٤) في الأصل و"ش": "لدعى" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٥) في "ش": "ما" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٦) في الأصل و"ش": "قبل" والمثبت لفظ الدليل.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٨) هذه العبارة تروحي أن الأمر قاصر على الدلال في حين أن الحكم يشمل كل من ذكرهم صاحب الدليل ففي

كلامه الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه، أي: وكذا مودع يجعل، ووكيل يجعل، ووصي يجعل، ودلال يجعل، ولا

فرق بين الدلال والمودع ونحوه. انظر: حاشية اللبدي: ص ١٩٤.

(٩) انظر: نيل المآرب: ٣٧٦/١.

## باب الضمان والكفالة

يصحان تنجيذاً، وتعليقاً، وتوقيفاً،

باب الضمان<sup>(١)</sup> والكفالة

وأركان الضمان خمسة: الضامن، والمضمون له، والمضمون عنه، والمضمون وهو الدين، والصيغة<sup>(٢)</sup>. ومما قاله بعض الأدباء في الضمان<sup>(٣)</sup>:

ضاد الضمان (بصاد الصك)<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup> ملتصق فإن ضمنت فحاء الحبس<sup>(٦)</sup> في الوسط<sup>(٧)</sup>  
قوله: (وتعليقاً) أي: <sup>(٨)</sup>معلق على شيء، كـ "أنا"<sup>(٩)</sup> كفيل عند قدوم الحاج<sup>(١٠)</sup>.  
قوله: (وتوقيفاً) أي: موقفاً، كما لو قال: إذا قدم الحاج فأنا كفيل بزيد شهراً:

(١) الضمان لغة: مصدر ضمن الشيء ضماناً، فهو ضامن وضمين: إذا كفل به، وهو مشتق من التضمين؛ لأن دمة الضامن تتضمن الحق، وشرعاً: ضم دمة الضامن إلى دمة للمضمون عنه في التزام الحق، فيثبت في ذمتها جميعاً، ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما. انظر: المصباح المنير: ص ١٨٨، والمغني: ٧/٧١، والمطلع: ص ٢٤٨.  
والضمان جائز بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ جَاءَ بِهِ جُمْلٌ بِغَيْرِ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾ يوسف، آية رقم: ٧٢. قال ابن عباس رضي الله عنه: "الزعيم: الكفيل".

وأما السنة: فحديث أبي أمامة الباهلي أن النبي ﷺ قال: "الزعيم غارم". وسيأتي تخريجه في ص ٤١.

وأما الإجماع: فقد أجمع المسلمون على جوازه في الجملة. انظر: المغني: ٧/٧١.

(٢) فيصح بلفظ: ضمين وكفيل، وقيل، وحميل، وصبير، وزعيم، وضمنت دينك، أو تحملت، وضمنت إيصاله، أو هو عليّ. انظر: الإقناع للحجاوي: ٣٤٣/١.

(٣) قد ذكر هذا البيت في إعانة الطالبين: ٣/٧٧، وحاشية النجدي: ٤٢٦/٢.

(٤) الصك: فارسي معرب، وهو: الكتاب الذي يكتب للعهد. انظر: اللسان: ١٠/٤٥٧، والقاموس المحيط: ص ١٢٢٢.

(٥) في "ش": بقاء الصاء وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.

(٦) في الأصل: "الجنس" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) لذلك قال العلماء: الضمان أوله شهامة، وأوسطه ندامة، وآخره غرامة، وقيل: ثلاثة أحرف شنيعة، "ضاد" الضمان، و"طاء" الطلاق، و"واو" الوديعة. انظر: إعانة الطالبين: ٣/٧٧، وحاشية البحريني: ٣/٢٥.

(٨) في الأصل و"ش": "إلى" وهو تحريف، والمثبت هو الصواب.

(٩) في الأصل: "كان" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٠) انظر: المغني: ٧/١٠٢، والشرح الكبير: ١٣/٦٨، والإنصاف: ٥/٢١٢، ودقائق أولي النهي: ٣/٣٩١.

## والمقبوض على وجه السوم، والعين المضمونة كالغصب والعارية،

فإن قيل: الشيء الواحد لا يشغل محلين، أجيب: بأن اشتغاله على سبيل التعليق<sup>(١)</sup> والاستيثاق، كتعلق دين الرهن به، وبذمة الراهن<sup>(٢)</sup>.

قوله: (والمقبوض على وجه السوم<sup>(٣)</sup>) بجر "المقبوض"، عطف على المضاف إليه<sup>(٤)</sup>، أي: ويصح ضمان عهدة المقبوض على وجه السوم إن ساومه وقطع ثمنه، أو ساومه فقط ليريه أهله إن رضوه، وإلا: رده<sup>(٥)</sup>. وإن أخذه ليريه أهله بلا مساومة<sup>(٦)</sup>، ولا قطع ثمن: فغير مضمون إذا تلف [بغير]<sup>(٧)</sup> تعد؛ لأنه لا سوم فيه، فلا يصح ضمانه<sup>(٨)</sup>. عثمان وزيادة<sup>(٩)</sup>.

قوله: (والعين المضمونة) بالجر، عطف على "عهدة" (كالغصب، والعارية) لأن هذه الأعيان يضمنها من هي يده لو تلفت، فصح ضمانها. ومعنى ضمان غصب، ونحوه: ضمان استنقاده<sup>(١٠)</sup>، والتزام تحصيله، أو قيمته عند تلفه، فهو كعهدة المبيع<sup>(١١)</sup>. م ص<sup>(١٢)</sup>.

(١) في الأصل: "التعليق" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر: المغني: ٨٦/٧، والشرح الكبير: ٨/١٣، ١١، والفروع: ٢٣٧/٤، ٢٣٨، والمبدع: ٢٤٩/٤، والإنصاف:

١٩٠/٥، والتوضيح: ٦٦٧/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٧٤/٣، وكشاف القناع: ٤٢٥/٣، وهداية الراغب: ص ٣٥٠.

(٣) السوم: عرض السلعة للبيع، والمساومة: المجادلة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها. انظر: اللسان:

٣١٠/١٢، والمطلع: ص ١٥٥.

(٤) وهو: "عهدة" في قوله: "ويصح ضمان عهدة الثمن والمثبت".

(٥) لأنها مضمونة على من هي في يده لو تلفت، فصح ضمانها كالحقوق الثابتة في الذمة. انظر: الشرح الكبير: ٣٦/١٣.

(٦) في الأصل: "مساوية" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٨) لأنه أمانة. انظر: كشاف القناع: ٤٣٣/٣.

(٩) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٠. وانظر في ذلك أيضاً: المبدع: ٢٥٦/٤، والإنصاف: ٢٠٠/٥، ٢٠١، والتوضيح:

٦٦٨/٢، ومعرفة أولي النهى: ٣٩٥/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٨٢/٣، وكشاف القناع: ٤٣٢/٣.

(١٠) في الأصل: "استنقاذ" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو لفظ دقائق أولي النهى: ٣٨٢/٣.

(١١) عهدة المبيع لغة: الصك الذي يكتب فيه الاتباع، واصطلاحاً: ضمان الثمن عن بائع لمشتري، بأن يضمن الضامن

عن البائع الثمن إن استحق المبيع، أي: ظهر مستحقاً لغير بائع، أو رد المبيع على بائع بعيب أو غيره، أو يضمن أرشه إن

اختار مشتر إمساكاً مع عيب. انظر: الصحاح: ٥١٥/٢، والمطلع: ص ٢٤٩، ودقائق أولي النهى: ٣٨١/٣.

(١٢) انظر: دقائق أولي النهى: ٣٨٢/٣، ٣٨٣، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٧٦/٧، والشرح الكبير: ٣٦/١٣، ٣٧،

ولا يصح ضمان غير المضمونة كالوديعة ونحوها، ولا دين الكتابة، ولا بعض دين لم يقدر. وإن قضى الضامن ما على المدين، ونوى الرجوع عليه رجع، ولو لم يأذن له المدين في الضمان والقضاء،

قوله: (ولا يصح ضمان غير المضمونة، [كالوديعة]<sup>(١)</sup> ونحوها) كالعين المؤجرة، ومال الشركة، والعين المدفوعة إلى الخياط، ونحوه، وعين أو ثمن بيد وكيل، ونحوه؛ لأنها غير مضمونة على صاحب اليد، فكذا على ضامن، إلا أن يضمن التعدي فيها فيقع ضمانها كالغصب<sup>(٢)</sup>. فعلى [٨٩/أ] هذا لا يصح ضمان الدالين فيما يعطونه لبيعه، إلا أن يضمن تعديهم فيه، أو هروبهم به، [ونحوه]<sup>(٣)</sup>: فيصح. صوالحي<sup>(٤)</sup>.

قوله: (ولا بعض دين (لم يُقَدَّر)<sup>(٥)</sup>) لجهالته. وعلم منه: أنه يصح ضمان معين من الدين، كنصفه، وثلثه، ونحوه. ولا يصح ضمان ولا كفالة جزية من هي عليه، ولو بعد وجوبها، لفوات صغار المضمون عنه<sup>(٦)</sup>. وإن شرط خيار في ضمان وكفالة<sup>(٧)</sup>: فسدا<sup>(٨)</sup>.

=

والمبدع: ٢٥٦/٤، والإنصاف: ٢٠٠/٥، والتوضيح: ٦٦٨/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٩٥/٤.

(١) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق، ومثبتة من الدليل.

(٢) فعلى هذا إن تلف بغير تفريط منه ولا فعله: لم يلزم الضامن شيء، وإن تلف بفعله أو تفريطه: لزمه ضمانها، ولزم ضامنه ذلك؛ لأنها مضمونة على من هي في يده، فلزم ضامنه. انظر: المغني: ٧٦/٧.

(٣) ما بين المعرفتين: من "ش".

(٤) انظر: المغني: ٧٦/٧، والشرح الكبير: ٣٥/١٣، والفروع: ٢٤٠/٤، والمبدع: ٢٥٦/٤، والإنصاف: ٢٠٠/٥، والتوضيح: ٦٦٨/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٩٦/٤، وكشاف القناع: ٤٣٢/٣، ودقائق أولي النهى: ٣٨٣/٣.

(٥) ما بين القوسين: سقط من "ش".

(٦) إشارة إلى الصغار المذكور في قوله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ في التوبة، آية رقم: ٢٩.

والصغار: الضَّيِّم والدُّل والهوان، سمي بذلك؛ لأنه يُصَغَّر للإنسان نفسه. انظر: المصباح المنير: ص ١٧٨.

(٧) بأن قال: أنا ضمين بما عليه، أو كفيل ببدنه ولي الخيار ثلاثة أيام مثلاً. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٨٣/٣.

(٨) أي: الضمان والكفالة.

وكذا كل من أدى عن غيره ديناً واجباً، وإن برئ المديون برئ ضامنه، ولا عكس. ولو ضمن اثنان واحداً، وقال كل ضمن لك الدين، كان لربه طلب كل واحد بالدين كله، وإن قالوا: ضمنا لك الدين، فينبهما بالحصص.

لمنافاته<sup>(١)</sup> لهما<sup>(٢)</sup>. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (وكذا كل من أدى عن غيره ديناً واجباً) أي: مثل ذلك في الرجوع وعدمه، فيرجع إن نوى الرجوع<sup>(٤)</sup>، وإلا: فلا<sup>(٥)</sup>. ولا يرجع من أدى عن غيره زكاة، أو كفارة<sup>(٦)</sup>؛ لافتقار النية ممن هي عليه. وإن ضمن الضامن آخر: فلضامن أن يرجع على ضامن الأصل، وضامن الأصل يرجع على الأصل المضمون عنه<sup>(٧)</sup>.

قوله: (ولا عكس) فلا يبرأ مضمون براءة ضامن؛ لأن الأصل<sup>(٨)</sup> لا يبرأ براءة<sup>(٩)</sup> التبع<sup>(١٠)</sup>، وإذا تعدد<sup>(١١)</sup> الضامن لم يبرأ أحدهم ببراءة الآخر<sup>(١٢)</sup>، ويرثون ببراءة

- (١) في الأصل، و"ش": "مناقاته" وهو تحريف والمثبت هو الصواب، وهو لفظ دقائق أولي النهى: ٣٨٤/٣.
- (٢) لأن مقتضى الضمان والكفالة لزوم ما ضمنه أو كفل به، والخيار ينافي ذلك، ولأن الخيار جعل ليعرف ما فيه حظ، والضمين والكفيل دخلا على أنه لا حظ لهما، ولأنه عقد لا يقتدر إلى القبول، فلم يدخله خيار، كالنذر. انظر: الشرح الكبير: ٥٩، ٦٠/١٣.
- (٣) انظر: المغني: ٩٥/٧، والشرح الكبير: ٥٩/١٣، ٦٠، والإنصاف: ١٩٥/٥، ومعونة أولي النهى: ٣٨١/٤، ٣٩٦، ٣٩٧، ودقائق أولي النهى: ٣٧٣/٣، ٣٨٣، وكشاف القناع: ٤٢٤/٣، ٤٢٩.
- (٤) لأنه قضاء مبرئ من دين واجب، فكان من ضمان من هو عليه، كالحاكم إذا قضاه عنه عند امتناعه، فإن له الرجوع. انظر: كشاف القناع: ٤٣٤/٣.
- (٥) أي: إذا قضى الضامن الدين متبرعاً؛ لم يرجع بشيء؛ لأنه متطوع بذلك أشبه الصدقة. انظر: المبدع: ٢٥٧/٤.
- (٦) في "ش": "كفالة" وهو تحريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.
- (٧) انظر: المغني: ٨٩-٩٢، والمبدع: ٢٥٣/٤، ٢٥٧، والإنصاف: ٢٠٦/٥، والتوضيح: ٦٦٨/٢، ومعونة أولي النهى: ٤٠١/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٨٥/٣، وكشاف القناع: ٤٣٤/٣، وهداية الراغب: ص ٤٣٢.
- (٨) في الأصل: "أصل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٩) في الأصل: "براءة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٠) ولأنه وثيقة انحلت من غير استيفاء الدين منها، فلم تبرا ذمة الأصل، كالرهن إذا انفسخ من غير استيفاء. انظر: المغني: ٨٧/٧.
- (١١) في الأصل: "تعذر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (١٢) لأنه ليس تبعا لرفيقه. انظر: كشاف القناع: ٤٢٦/٣.

المضمون<sup>(١)</sup>. عثمان<sup>(٢)</sup>.

(١) لأنهم فروعه؛ ولأنهم وثيقه، فإذا برى الأصل زالت الوثيقة كالرهن. انظر: الشرح الكبير: ١١/١٣.  
 (٢) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٠، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٨٧/٧، والشرح الكبير: ١١/١٣، والمبدع: ٢٤٩/٤،  
 والتوضيح: ٦٦٧/٢، ومعونة أولي النهى: ٣٨٧/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٧٦/٢، وكشاف القناع: ٤٢٦/٣.



فصل  
[في الكفالة بالبدن]  
والكفالة هي: أن يلتزم بإحضار بدن من عليه حق مالي إلى ربه

فصل  
[في الكفالة<sup>(١)</sup> بالبدن]

قوله: (والكفالة) ببدن<sup>(٢)</sup> (من عليه حق مالي إلى ربه<sup>(٣)</sup>) أي: "الحق" متعلق<sup>(٤)</sup> بـ "إحضار"<sup>(٥)</sup>، حاضرا كان المكفول، أو غائبا، وسواء كان بإذنه، أو: لا<sup>(٦)</sup>، وسواء علم الكفيل بقدر دين المكفول، أو جهله. وتنعقد بألفاظ الضمان كلها، [كـ "أنا"<sup>(٧)</sup>] ضمن ببدنه". وإن ضمن معرفة إنسان: أخذ به<sup>(٨)</sup>، فكأنه قال: ضمننت لك حضوره متى أردت<sup>(٩)</sup>، فإن لم يعرفه ضامن المعرفة<sup>(١٠)</sup>: ضمن ما عليه. ولا تصح كفالة الوالد لولده إذا كفل الوالد أحدا لابنه؛ لأن الولد لا تسمع له

(١) الكفالة ثابتة بالكتاب والسنة:

أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ أَرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِنْ اللَّهِ لَتَأْتُنِي بِدَةٍ إِلَّا أَنْ نَخَاطَ بِكُمْ﴾ يوسف، آية رقم: ٦٦.

وأما السنة: فعموم قوله ﷺ: "الزعيم غارم" سبق تخريجه ص ٤١٠.

(٢) في الأصل: "بدن" وهو تحريف والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٣) من دين أو عارية ونحوهما. انظر: دقائق أولي النهى: ٣٩٨/٣.

(٤) في الأصل: "متلق" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "إحضار" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) لأنها وثيقة له لا قبض فيها، فصحت من غير رضاه كالشهادة؛ ولأنها التزام حق من غير عوض، فلم يعتبر رضاه

فيها. انظر: الشرح الكبير: ٧٠/١٣.

(٧) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٨) بأن جاء إنسان إلى آخر يستدين منه، فقال له: أنا لا أعرفك، لا أعطيك، فضمن له إنسان معرفته، فذاينه ثم غاب

المستدين أو توارى: أخذ -بالبناء للمفعول- أي: ضامن المعرفة بالمستدين. انظر: كشف القناع: ٤٣٨/٣.

(٩) أي: لأنك لا تعرفه، ولا يمكنك إحضار من لا تعرفه، فهو كقوله: كفلت ببدنه، فيطالبه به. انظر: دقائق أولي

النهي: ٣٨٩/٣.

(١٠) بأن عجز عن إحضاره مع حياته. انظر: معونة أولي النهى: ٤٠٨/٤.

ويعتبر رضى الكفيل، لا المكفول، ولا المكفول له. ومتى سلم الكفيل المكفول لرب الحق بمحل العقد، أو سلم المكفول نفسه، أو مات برئ الكفيل. وإن تعذر على الكفيل إحضار المكفول ضمن جميع ما عليه، ومن كفله اثنان فسلمه أحدهما لم يبرأ الآخر، وإن سلم نفسه برئاً.

دعوى على والده<sup>(١)</sup> بغير النفقة. صوالحي<sup>(٢)</sup>.

قوله: ([لا المكفول و]<sup>(٣)</sup> لا المكفول له) أي: لا يعتبر<sup>(٤)</sup> رضا المكفول به، كالضمان، ولا رضا المكفول له؛ لأنه وثيقة به، كالضمان. وتصح الكفالة بالأعيان المغصوبة، ولا تصح بالأمانات<sup>(٥)</sup>، كالوديعة، والشركة، إلا إن كفله بشرط التعدي فيها: فيصح، كالضمان. صوالحي<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وإن تعذر على الكفيل... إلخ) بأن كان المكفول به غائباً، يعلم بموضع معلوم: أمهل<sup>(٧)</sup> الكفيل بقدر ما يمضي إلى محل المكفول به، سواء كانت المسافة قريبة، أو بعيدة، وإن لم يعلم في الغيبة خبره: لزمه الدين من غير إمهال<sup>(٨)</sup><sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: "والديه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) انظر: الشرح الكبير: ٦١/١٣، ٦٢، والمبدع: ٢٦٢/٤، والإنصاف: ٢٠٩، ٢١٠/٥، والتوضيح: ٦٦٩/٢، ومعونة أولي النهى: ٤٠٧/٤، ٤٠٨، ودقائق أولي النهى: ٣٨٩/٣، ٣٩٠، وكشاف القناع: ٤٣٨/٣، ٤٣٩.

(٣) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٤) في الأصل: "تعتبر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) في الأصل: "بالأمانة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٦) انظر: المغني: ١٠٤/٧، والمبدع: ٢٦٤/٤، والإنصاف: ٢٠٩/٥، ٢١٣، والتوضيح: ٦٦٩/٢، ٦٧٠، ومعونة أولي النهى: ٤١٠/٤، ٤١٣، ودقائق أولي النهى: ٣٩٠/٣، ٣٩٢، وكشاف القناع: ٤٣٩/٣، ٤٤١.

(٧) في الأصل: "أداه" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) إذ لا فائدة من الإمهال مع عدم العلم بموضعه. انظر: كشاف القناع: ٤٤٣/٣.

(٩) انظر: المغني: ١٠٠/٧، والشرح الكبير: ٧٩/١٣، والمبدع: ٢٦٧/٤، والإنصاف: ٢١٦/٥، ٢١٧، والتوضيح: ٦٧١/٢، ومعونة أولي النهى: ٤١٦/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٩٤/٣، وكشاف القناع: ٤٤٣/٣.

## باب الحوالة

وشروطها خمسة: أحدها: اتفاق الدينين في الجنس، والصفة، والخلول، والأجل.

## باب الحوالة

مشتقة من التحول؛ لأنها تحول الحق من جهة إلى جهة أخرى<sup>(١)</sup>. وتنعقد بلفظ الحوالة، أو<sup>(٢)</sup> بمعناها الخاص بها، كأحلتك<sup>(٣)</sup>. [٨٩/ب] وأركانها<sup>(٤)</sup> خمسة: الصيغة، والمحيل، والمحتال، والمحال عليه، والدينان<sup>(٥)</sup>.

(أحدها: اتفاق الدينين في الجنس) بأن يتمثل الدينان في الأربعة أشياء المذكورة. كأن يحيل<sup>(٦)</sup> من عليه ذهب بذهب، أو فضة بفضة، فلو أحال من عليه ذهب بفضة، أو بالعكس، لم يصح؛ للتحالف<sup>(٧)(٨)</sup>. قوله: (وفي الصفة) فلو أحال من عليه دراهم صحاح بمكسرة، ونحوه: لم تصح؛ للتحالف أيضا<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) وهي شرعاً: انتقال مال من ذمة إلى ذمة أخرى. انظر: التوضيح: ٦٧٢/٢.
- والحوالة ثابتة بالسنة والإجماع: أما السنة فحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أتبع أحدكم على مليء فليتبّع" سيأتي تخريجه: ص والإجماع منعقد على جوازها في الجملة. انظر: المغني: ٥٦/٧.
- (٢) في الأصل: "و" والمثبت من "ش".
- (٣) قوله "كأحلتك": هذا مثال للفظ الحوالة، وأما المثال على معناها الخاص: أتبعتك بدينك على فلان. انظر: كشف القناع: ٤٤٧/٣.
- (٤) في الأصل: "وأكنها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) انظر: المغني: ٥٦/٧، والشرح الكبير: ٨٩/١٣، ٩٠، والواضح: ٢٩٧/٢، والمبدع: ٢٧٠/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٩٨/٣، وكشاف القناع: ٤٤٦/٣، ٤٤٧.
- (٦) في "ش": "يحيل" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (٧) فالحوالة عقد إرفاق كالقرض، فلو حوزت مع الاختلاف لصار المطلوب فيها الفضل فتخرج عن موضوعها. انظر: معونة أولي النهى: ٤٢٥/٤.
- (٨) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٨٨/٣، والمغني: ٥٧/٧، والشرح الكبير: ٩٩/١٣، والمبدع: ٢٧٢/٤، والإنصاف: ٢٢٦/٥، والتوضيح: ٦٧٢/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٩٩/٣، وكشاف القناع: ٤٤٩/٣.
- (٩) انظر: المصادر السابقة.

الثاني: علم قدر كل من الدينين. الثالث: استقرار المال المحال عليه، لا المحال به.

قوله: (الثاني<sup>(١)</sup>): علم قدر كل من الدينين) باتفاق قدرهما، فلا تصح بعشرة على خمسة، ولا عكسه، وتصح حوالة الخمسة من العشرة على الخمسة، وبالخمس على خمسة من العشرة<sup>(٢)</sup>، ولا يضر اختلاف سببي الدينين، بأن كان أحدهما عن قرض والآخر ثمن مبيع. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الثالث: استقرار المال المحال عليه) كبذل قرض، وثمن بيع بعد لزومه، إذ مقتضى الحوالة إلزام المحال عليه بالدين مطلقاً، وما ليس بمستقر عرضة للسقوط، فلا تصح على مال كتابة<sup>(٤)</sup>، أو دين سلم<sup>(٥)</sup>، أو صداق قبل دخول<sup>(٦)</sup>، أو ثمن مبيع مدة خيار مجلس، ولا على استحقاق وقف، أو على ناظره؛ لأن<sup>(٧)</sup> الحوالة انتقال مال من ذمة إلى ذمة، ولم يوجد هنا. عثمان<sup>(٨)</sup>.

قوله: ( لا المحال به) أي: لا يشترط استقرار المال المحال به، فتصح؛ لأن الحوالة به بمنزلة وفائه، ويصح الوفاء<sup>(٩)</sup> قبل الاستقرار، فيصح أن يحيل المشتري البائع بالثمن في مدة الخيار، وحوالة المكاتب سيده بدين الكتابة، والزوج زوجته بصداقها، وكذا حوالة

(١) في الأصل: "الثا" وهو تحريف والمثبت من "ش" وهو الصواب.

(٢) لاتفاق ما وقعت فيه الحوالة، والفاضل باق بحاله لربه. انظر: الروض المربع: ص ٣٧٧.

(٣) انظر: المغني: ٥٩٧/٧، والواضح: ٤٩٩/٢، والإنصاف: ٢٢٥/٥، والتوضيح: ٦٧٢/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٩٩/٣،

والروض المربع: ص ٣٧٧، وكشاف القناع: ٤٥٠/٣.

(٤) لأنه غير مستقر، فإن له أن يمتنع من أدائه ويسقط بعجزه. انظر: المغني: ٥٨/٧.

(٥) لأنه معرض للفسخ بانقطاع المسلم فيه. انظر: المبدع: ٢٧١/٤.

(٦) لأنه غير مستقر، فيحتمل أن يسقط بانقضاء النكاح بسبب من جهتها. انظر: الشرح الكبير: ٩٤/١٣.

(٧) في "ش": "قوله لأن" بزيادة كلمة "قوله".

(٨) انظر: حاشية النجدي: ٤٤١/٢، وهداية الراغب ص ٣٥٢، وانظر في ذلك أيضاً: المغني: ٥٧/٧، ٥٨، والشرح

الكبير: ٩٣/١٣، ٩٤، والواضح: ٤٩٨/٢، ٤٩٩، والمبدع: ٢٧١/٤، والإنصاف: ٢٢٣/٥، والتوضيح: ٦٧٢/٢،

ودقائق أولي النهى: ٣٩٩/٣، وكشاف القناع: ٤٤٧/٣، ٤٤٨.

(٩) في الأصل: "الغا" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

الرابع: كونه يصح السلم فيه. الخامس: رضى الخيل، لا الختال إن كان الخال عليه ملياً، وهو من له القدرة على الوفاء، وليس مماطلاً،

المستأجر المؤجر بالأجرة على آخر<sup>(١)</sup> قبل استيفاء المنفعة، لكن لا تصح بدين السلم فهو مستثنى من عدم اشتراط استقرار الخال به<sup>(٢)</sup>. ح ف<sup>(٣)</sup>.

قوله: (الرابع: كونه) أي: الخال به (يصح السلم فيه) من مثلي، كميل، وموزون، ومن غير المثلي، كمعدود، ومذروع ينضبطن بالصفة. و[لا]<sup>(٤)</sup> تصح فيما لا يصح السلم فيه، كالجوهر<sup>(٥)</sup>.

تنبيه: قال الشيخ تقي الدين<sup>(٦)</sup>: الحوالة على ما له في الديوان: إذن في الاستيفاء فقط — ومثله الحوالة على ما له في الوقف — وللمحتال إذن الرجوع ومطالبة محيله<sup>(٧)</sup>. صوالحي<sup>(٨)</sup>.

قوله: (لا الختال) أي: لا يشترط رضا الختال؛ لأن للمحيل أن يستوفي حقه بنفسه، وتوكيله، وقد أقام الختال مقام نفسه في القبض، فلزم الخال عليه [٩٠/أ] الدفع إليه. صوالحي<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) في الأصل: "الآخر" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٢) لأن الحوالة لا تصح إلا فيما يجوز أخذ العرض عنه، والسلم لا يجوز أخذ العرض عنه. انظر: الواضح: ٤٩٨/٢.
- (٣) انظر: المغني: ٥٨/٧، والشرح الكبير: ٩٤/١٣، والواضح: ٤٩٩/٢، والمبدع: ٢٧٢/٤، والإنصاف: ٢٢٣/٥، ٢٢٥، والتوضيح: ٦٧٢/٢، ودقائق أولي النهى: ٣٩٩/٣، وكشاف القناع: ٤٤٨/٣.
- (٤) ما بين المعقوفين: زيادة يقتضيها السياق، وهي مثبتة في المغني: ٥٩/٧، والشرح الكبير: ١٠١/١٣، والمبدع: ٢٧٣/٤، وكشاف القناع: ٤٥٠/٣.
- (٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٨٩/٣، والمغني: ٥٩/٧، والشرح الكبير: ١٠١/١٣، والواضح: ٤٩٩/٢، والمبدع: ٢٧٣/٤، والإنصاف: ٢٢٥/٥، ٢٢٦، والتوضيح: ٦٧٢/٢، ودقائق أولي النهى: ٤٠٠/٣.
- (٦) انظر: الاختيارات الفقهية: ص ١٣٣.
- (٧) لأنه لم يبرأ منه بوفاء ولا إبراء ولا حوالة حقيقية. انظر: كشاف القناع: ٤٥٠/٣.
- (٨) انظر: كشاف القناع: ٤٥٠/٣.
- (٩) التعليق الوارد غير مناسب، وقد ذكر بنصه في الكافي لابن قدامة: ٢٩٠/٣، والشرح الكبير: ١٠٣/١٣، والمبدع: ٢٧٣/٤، ودقائق أولي النهى: ٤٠٠/٣، والروض المربع: ص ٣٧٧، وكشاف القناع: ٤٥٠/٣، تعليلاً لعدم اعتبار

ويمكن حضوره لمجلس الحكم. فمتى توفرت الشروط، برئ الخيل من الدين بمجرد الحوالة، أفلس الخال عليه بعد ذلك أو مات. ومتى لم تتوفر الشروط لم تصح الحوالة، وإنما تكون وكالة.

قوله: (ويمكن حضوره إلى مجلس<sup>(١)</sup> الحكم) قال في المنتهى<sup>(٢)</sup>: والمليء: القادر بماله، وقوله، وبدنه. نصا<sup>(٣)</sup>، فعلى هذا يكون قول المصنف<sup>(٤)</sup>: "وليس بماطلا، ويمكن حضوره لمجلس الحكم" من تنمة تعريف المليء. فلا يلزم أن يحتال على والده، ولا على من هو في غير بلده، وذو سلطان لا يمكن حضوره مجلس حكم. وإن كان الخال عليه مفلسا، ولم يرض محتال بالحوالة: رجع بدنه على خيل؛ لأن الفلاس عيب ولم يرض به، فإن رضي بالحوالة عليه: فلا رجوع له إن لم يشترط الملاءة لتفريطه. ويؤخذ منه: صحة هذا الشرط؛ لما فيه من المصلحة<sup>(٥)</sup>. عثمان وإيضاح<sup>(٦)</sup>.

قوله: (فمتى توفرت الشروط) أي: وجدت، فهو مفرع على قوله: "وشروطها"<sup>(٧)</sup> خمسة... الخ.

قوله: (برئ الخيل من الدين بمجرد الحوالة) لأنه يجب على من أحيل على مليء

رضا الخال عليه، وليس المحتال، فالتعليل المناسب لعدم اعتبار رضا المحتال: أن للمحيل أن يربي الحق بنفسه، وبوكيله، وقد أقام الخال عليه مقام نفسه في التقييض، فلزم المحتال القبول، كما لو وكل رجلا في إيفائه. انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٩٠/٣، والمغني: ٦٣/٧، والشرح الكبير: ١٠٤/١٣، والواضح: ٥٠١/٢، ودقائق أولي النهى: ٤٠٠/٣.

(١) قوله "إلى مجلس": كذا في الأصل و"ش" ولفظ الدليل "لمجلس".

(٢) انظر: منتهى الإرادات: ٢٩٧/١.

(٣) انظر: شرح الزركشي: ١١٣/٤، وقال عن تفسير الإمام أحمد للمليء: "فالخال: أن يقدر على الوفاء، والقول: أن لا يكون بماطلا، والبدن: أن يمكن حضوره إلى مجلس الحكم".

(٤) في الأصل و"ش": "المص" وقد عدلتها إلى الوضع المقروء لغة.

(٥) فكان كشرط صفة في البيع، فإن بان معسرا: فله الرجوع على المحيل لفوات شرطه. انظر: كشف القناع: ٤٥٢/٣.

(٦) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٢، وانظر في ذلك أيضاً: الكافي لابن قدامة: ٢٩١/٣، والمغني: ٦٠/٧-٦٢، والشرح الكبير: ١٠٥/١٣، والواضح: ٤٩٩/٢، ٥٠٠، والمبدع: ٢٧٤/٤، والإنصاف: ٢٢٨/٥، ودقائق أولي النهى: ٤٠١/٣، ٤٠٢.

(٧) في الأصل: "وشروطها" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

أن يحتال؛ لظاهر<sup>(١)</sup> حديث أبي هريرة مرفوعاً: "مطل<sup>(٢)</sup> الغني ظلم، ومن أحيل على مليء، فليتبّع"<sup>(٣)</sup>. وفي لفظ: "من أحيل بحقه على مليء، فليحتل"<sup>(٤)</sup>. ولا خيار فيها، وليست بيعاً<sup>(٥)</sup>، و[إلا]<sup>(٦)</sup> جازت بلفظه. ولا رجوع للمحتال على المحيل إذا اجتمعت شروطها، فإن امتنع المحتال على اتباع المحال عليه: أجبره الحاكم على قبولها. صوالحي<sup>(٧)</sup>.

(١) في الأصل: "لظاهرة" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٢) المطل: التسويف بوعد الوفاء بالدين مرة بعد أخرى. انظر: المصباح المنير: ص ٢٩٦، واللسان: ٦٢٤/١١.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحوالات، باب في الحوالة، وهل يرجع في الحوالة: ص ٤٢٧، برقم (٢٢٨٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب تحريم مطل الغني، وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على مليء: ص ٦٣٩، برقم (١٥٦٤).

(٤) أخرجه أحمد في مسنده: ص ٦٩١، برقم (٩٩٧٤)، والبخاري في التاريخ الكبير: ٢٣٩/٥، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الحوالة، باب من أحيل على مليء فليتبّع: ٧٠/٦، وصححه ابن حجر في تلخيص الحبير: ٦/٣، والألباني في الإرواء: ٢٥٠/٥.

(٥) فإنها عقد إرفاق منفرد بنفسه، ليس بمحمول على غيره؛ لأنها لو كانت بيعاً لما جازت؛ لأنه بيع دين بدين، ولما جاز التفرق قبل القبض؛ لأنه بيع مال الربا بجنسه، ولجازت بلفظ البيع، ولجازت بين جنسين كالبيع، ولأن لفظها يشعر بالتحويل لا بالبيع، فعلى هذا لا يدخلها خيار، وتلزم بمجرد العقد. انظر: الشرح الكبير: ٩٠/١٣.

(٦) ما بين المعرفتين: زيادة يقتضيها السياق وهي مثبتة في دقائق أولي النهى: ٣٩٨/٣.

(٧) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٨٧/٣، ٢٩٠، والمغني: ٦٠/٧، ٦٢، والشرح الكبير: ٩٠/١٣، والواضع: ٤٩٧/٢، ٤٩٩، والمبدع: ٢٧٠/٤، ودقائق أولي النهى: ٣٩٨/٣، ٤٠٠، وكشاف القناع: ٤٤٦/٣.

## باب الصلح

يصح لمن يصح تبرعه مع الإقرار والإنكار، فإذا أقر للمدعي بدين أو عين ثم صالحه على بعض الدين أو بعض العين المدعاة، فهو هبة،

باب الصلح<sup>(١)</sup>

قوله: (يصح ممن يصح تبرعه) وهو جائز التصرف، الحر، المكلف، الرشيد، فلا يصح من مكاتب، وناظر وقف، ووكيل في استيفاء حقوق، وولي صغير، ومجنون؛ لأنه تبرع وهم لا يملكونه، إلا إن أنكر من عليه الحق، ولا بينة لمن يدعيه من المكاتب، والولي، ونحو<sup>(٢)</sup> ذلك: فيصح الصلح؛ لما فيه من الحظ والمصلحة، لاستيفاء البعض عند العجز عن استيفاء الكل؛ لأنه أولى من الترك. عثمان<sup>(٣)</sup>.

قوله: (مع الإقرار) أي: إقرار من عليه الحق بالحق.

قوله: (والإنكار) أي: يصح مع إنكار من عليه الحق. هذا على طريق الإجمال، ثم فصل ذلك فجعل لكل أحكاما تخصه، فأشار إلى الأول بقوله: <sup>(٤)</sup> "فإذا أقر... إلخ".

قوله: (فإذا [أقر]<sup>(٥)</sup> للمدعي بدين أو عين، ثم صالحه على بعض الدين... إلخ) فإذا أقر الرشيد المدعي عليه للمدعي الذي يصح تبرعه بدين معلوم في ذمته، أو أقر بعين

(١) الصلح لغة: التوفيق، وقطع المنازعة، وشرعاً: معاهدة يتوصل بها إلى إصلاح بين متخاصمين. انظر: المصباح المنير: ص ١٨٠، والروض المربع: ص ٣٧٩.

والصلح مشروع بالكتاب والسنة والإجماع: أما الكتاب: فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا ثُشُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ النساء، آية رقم: ١٢٨.

وأما السنة: فحديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: "الصلح جائز بين المسلمين" وسيأتي تفريجه: ص ٤٢٥.

وأما الإجماع: فقد أجمعت الأمة على جواز الصلح. انظر: المغني: ٥/٧.

(٢) في الأصل: "ونحو" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٣) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٤، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ١٣/١٣٠، والمبدع: ٤/٢٧٩، والإنصاف: ٥/٢٣٦، والتوضيح: ٢/٦٧٥، ومعونة أولي النهى: ٤/٤٣٨، ودقائق أولي النهى: ٣/٤٠٩، وكشاف القناع: ٣/٤٥٧.

(٤) في "ش": "بقول" والمثبت من الأصل.

(٥) ما بين المعقوفين: من "ش".



يصح بلفظها لا بلفظ الصلح، وإن صالحه على عين غير المدعاة فهو بيع، يصح بلفظ الصلح،

[٩٠/ب] بيده، ثم صالحه المقر له على وضع بعض الدين المقر به، أو على بعض العين المدعاة بها، كنصف، وثلث، ونحوه<sup>(١)</sup>: فهو هبة، يصح بلفظ [الهبة]<sup>(٢)</sup>، ولفظ الإسقاط، أي: فيكون ذلك هبة؛ لوجود الإقرار بما ادعي<sup>(٣)</sup> به، ويصح<sup>(٤)</sup> ذلك؛ لأن الإنسان لا يمنع من إسقاط حقه، كما لا يمنع من استيفائه<sup>(٥)</sup>.

قوله: (لا بلفظ الصلح) لأنه هضم للحق. فإن وقع بلفظه: لم يصح؛ لأنه صالحه عن بعض ماله ببعض، فهو هضم للحق. محله أيضا: أن لا يمنعه حقه بدونه، وإلا: بطل؛ لأنه أكل مال الغير بالباطل. عثمان<sup>(٦)</sup>.

قوله: (وإن صالحه على عين غير المدعاة) بها (فهو بيع) للعين الذي وقع الصلح عليها<sup>(٧)</sup>.

قوله: (يصح بلفظ الصلح) لأنها معاوضة<sup>(٨)</sup>، بخلاف ما قبله؛ لأن المعاوضة عن شيء يبعثه مخطورة<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: " ونحوه فهذه " بزيادة كلمة: "فهذه".

(٢) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٣) في الأصل: "الدعي" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) في "ش": "فيصح" والمثبت من الأصل.

(٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٧٠/٣-٢٧٢، والشرح الكبير: ١٢٤/١٣، ١٢٥، ١٣٩، والفروع: ٢٦٤/٤،

والمبدع: ٢٧٨/٤، ٢٨١، ٢٨٢، والإنصاف: ٢٣٥/٥، ٢٣٩، والتوضيح: ٦٧٥/٢، ٦٧٦، ومعونة أولي النهى:

٤٣٦/٤، ٤٣٧، ٤٤٢، ودقائق أولي النهى: ٤٠٨/٣، ٤٠٩، ٤١٢، وكشاف القناع: ٤٥٦/٣، ٤٥٩.

(٦) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٤، وانظر في ذلك أيضا: المصادر السابقة.

(٧) انظر: المصادر السابقة.

(٨) المعاوضة: من العوض، وهو الخلف والبدل الذي يبذل في مقابلة غيره، يقال: استعاضه، أي: سأله العوض،

فعاوضة، أي: أعطاه إياه، واعتاض: أخذ العوض. انظر: المصباح المنير: ص ٢٢٦، والمطلع: ص ٢١٦.

(٩) انظر: الفروع: ٢٦٦/٤، والمبدع: ٢٨٢/٤، والإنصاف: ٢٣٩/٥، ومعونة أولي النهى: ٤٤٢/٤، ودقائق أولي

النهى: ٤١٢/٣.

وتثبت فيه أحكام البيع، فلو صالحه عن الدين بعين واتفقا في علة الربا اشترط قبض العوض في المجلس، وبشيء في الذمة يبطل بالتفرق قبل القبض. وإن صالح عن عيب في المبيع صح، فلو زال العيب سريعا، أو لم يكن رجع بما دفعه، ويصح الصلح عما تعذر علمه من دين أو عين، وأقر لي بديني وأعطيك منه كذا فأقر لزمه الدين ولم يلزمه أن يعطيه.

قوله: (أحكام البيع) المتقدم ذكره في كتاب البيع، من العلم به، والقدرة على تسليمه، والتقايض بالمجلس إن جرى بينهما ربا. صوالحي<sup>(١)</sup>.

قوله: (واتفقا في علة الربا... إلخ) أي: اتفق المدعى به، والعين الذي وقع الصلح عليها في علة الربا - بأن أقر له بدينار فصالحه على ذلك بعشرة دراهم مثلا، أو عكسه - فهو صرف صح، لكن اشترط فيه قبض العوض في المجلس قبل التفرق. ويحرم الصلح عن الدين بجنسه إذا كان مثليا، كمكيل بمكيل، أو موزون بموزون، بأكثر أو أقل منه، على سبيل المعاوضة؛ لأنه ربا، لا<sup>(٢)</sup> على سبيل الإبراء والهبة. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: المغني: ١٣/٧، والشرح الكبير: ١٣٩/١٣، والفروع: ٢٦٦/٤، والمبدع: ٢٨٢/٤، والإنصاف: ٢٣٩/٥، ٢٤٠، ومعونة أولي النهى: ٤٤٢/٤، ودقائق أولي النهى: ٤١٢/٣، ٤١٣، وكشاف القناع: ٤٦٠/٣.

(٢) قوله "لا": سقط من "ش".

(٣) انظر: المغني: ١٣/٧، والشرح الكبير: ١٣٩/١٣، والفروع: ٢٦٦/٤، والمبدع: ٢٨٢/٤، والإنصاف: ٢٣٩/٥، ٢٤٠، ومعونة أولي النهى: ٤٤٢/٤، ودقائق أولي النهى: ٤١٢/٣، ٤١٣، وكشاف القناع: ٤٦٠/٣.

## فصل

## [في الصلح على الإنكار]

وإذا أنكر دعوى المدعي، أو سكت وهو يجهل ثم صالحه صلح الصلح، وكان إبراء في حقه،

## فصل

## [في الصلح على الإنكار]

قوله: (وإذا أنكر... الخ<sup>(١)</sup>) هذا القسم الثاني من قسمي الصلح في الأموال على إنكار، وهو معطوف على قوله أول الباب<sup>(٢)</sup>: "فإذا أقر للمدعي... الخ".

قوله: (وهو يجهل) "الواو" واو الحال، أي: والحال أن المدعى عليه يجهل ما ادّعى به، (ثم صالحه) أي: ثم إن المدعى عليه صالح المدعي بمال حال، أو مؤجل: (صلح الصلح)؛ لعموم [قوله]<sup>(٣)</sup> عليه الصلاة والسلام: "الصلح جائز بين المسلمين، إلا صلحا حرم حلالا، أو أحل<sup>(٤)</sup> حراما"<sup>(٥)</sup>. ومن ادّعى<sup>(٦)</sup> عليه بوديعة، أو تفريط فيها، فأنكر وصالح على مال: فهو جائز، ذكره في الشرح<sup>(٧)</sup>، وغيره<sup>(٨)</sup>. عثمان بإيضاح<sup>(٩)</sup>.

قوله: (وكان إبراء في حقه) أي: وكان ما تركه أو ما دفعه إبراء في حق المنكر؛

(١) في الأصل: "إلى آخره" والمثبت من "ش".

(٢) انظر: ص ٤٢٢.

(٣) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٤) في الأصل: "أحل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الأحكام، باب الصلح: ص ٢٥٣، برقم (٢٣٥٣)، والترمذي في سننه، كتاب

الأحكام، باب ما ذكر عن رسول الله ﷺ في الصلح بين الناس: ص ٢٣٧، برقم (١٣٥٨)، وقال: "حسن

صحيح"، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي: ٤١/٢.

(٦) في الأصل: "الدعي"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٧) انظر: الشرح الكبير: ١٣/١٥٥.

(٨) انظر: المغني: ٨/٧، والرعاية الصغرى: ٣٦٢/١، والمبدع: ٢٨٦/٤.

(٩) انظر: هداية الراغب: ص ٣٥٥، وانظر: المغني: ٨-٦/٧، والشرح الكبير: ١٣/١٥٠، ١٥٤، ١٥٥، والرواضح:

٤٩١/٢، ٤٩٢، والمبدع: ٤/٢٨٥، ٢٨٦، والإنصاف: ٥/٢٤٣، ومعونة أولي النهى: ٤/٤٤٧، ٤٤٨، ودقائق

أولي النهى: ٣/٤١٦، وكشاف القناع: ٣/٤٦٣، ٤٦٤.

وبيعاً في حق المدعي، ومن علم بكذب نفسه فالصلح باطل في حقه، وما أخذ فحرام. ومن قال: صالحني عن الملك الذي تدعيه لم يكن مقراً، وإن صالح أجنبي عن منكر للدعوى صح الصلح أذن له أو لا، لكن لا يرجع عليه بدون إذنه،

لأنه افتدى<sup>(١)</sup> بمينه؛ [أ/٩١] ولأنه بذل العوض لدفع الخصومة عن نفسه، لا في مقابلة حق ثبت عليه<sup>(٢)</sup>، ولا يستحق مدعى عليه لغيب وجده في مصالح عنه شيئاً<sup>(٣)</sup>؛ لأنه لم يبذل<sup>(٤)</sup> العوض في مقابلته؛ لاعتقاده أنه ملكه قبل الصلح، فلا معاوضة له<sup>(٥)</sup>.

قوله: (وبيعاً في حق المدعي)<sup>(٦)</sup> فيما دفع له مما وقع عليه الصلح، يرد بعيب فيما أخذه، ويفسخ إن وقع على عينه، وإلا: طالب ببذله، وله الإمساك مع الأرض، ويؤخذ منه بشفعه<sup>(٧)</sup> إن كان العوض مشفوعاً، كشقص<sup>(٨)</sup> صولح به من دار، فلشريك المدعي أخذه بالشفعة<sup>(٩)</sup>. عثمان<sup>(١٠)</sup>.

- 
- (١) في "ش": "اقتدا" وهو تحريف، والمثبت من الأصل، وهو الصواب.
- (٢) وصيانة لنفسه من التبذل وحضور مجلس الحكم، فإن ذوي النفوس الشريفة والمرءات يصعب ذلك عليهم ويرون دفع ضررها عنهم من أعظم مصالحهم، والشرع لا يمنعهم من وقاية أنفسهم وصيانتها ودفع الشر عنها ببذل أموالهم. انظر: الواضح: ٤٩٢/٢.
- (٣) في الأصل: "شيء" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٤) في الأصل: "يبذل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.
- (٥) انظر: الكافي لابن قدامة: ٢٦٧/٣، ٢٦٨، والإنصاف: ٢٤٣/٥، والمبدع: ٢٨٥/٤، ٢٨٦، ودقائق أولي النهى: ٤١٦/٣، وكشاف القناع: ٤٦٤/٣.
- (٦) لأنه يعتقده عوضاً عن حقه، فيلزمه حكم اعتقاده. انظر: كشاف القناع: ٤٦٤/٣.
- (٧) الشفعة لغة: مأخوذة من الزيادة، لأنه يضم ما شفع فيه إلى نصيبه، واصطلاحاً: استحقاق الإنسان انتزاع حصة شريكه من يد من انتقلت إليه، إن كان مثله أو دونه، بعوض مالي. انظر: اللسان: ١٨٤/٨، والمطلع: ص ٢٧٨، والتوضيح: ٧٨٣/٢.
- (٨) الشقص: الطائفة من الشيء، والقطعة من الأرض، والشقيص: الشريك. انظر: اللسان: ٤٧/٧، والمطلع ص ٢٧٨.
- (٩) لأنه يبيع؛ لكونه أخذه عوضاً، كما لو اشتراه. انظر: كشاف القناع: ٤٦٤/٣.
- (١٠) انظر: حاشية النجدي: ٤٥٣/٢ وانظر في ذلك أيضاً: الكافي: ٢٦٧/٣، والمغني: ٧/٧، والواضح: ٤٩٣/٢، والمبدع: ٢٨٦/٤، والإنصاف: ٢٤٣/٥، والتوضيح: ٦٧٨/٢، ٦٧٩، ومعونة أولي النهى: ٤٤٩/٤، ودقائق أولي النهى: ٤١٦/٣، ٤١٧، وكشاف القناع: ٤٦٤/٣.

ومن صالح عن دار أو نحوها فبان العوض مستحقاً رجع بالدار مع الإقرار، وبالدعوى مع الإنكار. ولا يصح الصلح عن خيار، أو شفعة، أو حد قذف، وتسقط جميعها ولا شارباً أو سارقاً ليطلقه، أو شاهداً ليكتب شهادته.

قوله: (رجع بالدار مع الإقرار) ونحوها<sup>(١)</sup> للمصالح عنها، إن كانت باقية، أو بدلها إن تلفت، هذا إذا [كان]<sup>(٢)</sup> الصلح مع الإقرار؛ لأنه بيع حقيقة، وقد تبين فسادُه لفساد<sup>(٣)</sup> عوضه، فرجع فيما كان له<sup>(٤)</sup>.

قوله: (وبالدعوى مع الإنكار) هذا إذا كان الصلح مع [الإنكار]<sup>(٥)</sup>؛ لتبين فساد الصلح [بمخرج]<sup>(٦)</sup> للمصالح به غير مال، أشبه ما لو صالح بعصير فبان خمرًا، فيعود الأمر كما كان عليه قبل الصلح<sup>(٧)</sup>.

(١) ككتاب وحيوان بعوض. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٠/٣.

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) قوله "فساده": في هامش الأصل.

(٤) انظر: المغني: ٢٥/٧، والفروع: ٢٧١/٤، والمبدع: ٢٩٠/٤، والإنصاف: ٢٤٧/٥، ومعونة أولي النهى: ٤٥٧/٤،

ودقائق أولي النهى: ٤٢١/٣، وكشاف القناع: ٤٦٧/٣.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٧) انظر: الإنصاف: ٢٤٧/٥، ومعونة أولي النهى: ٤٥٧/٤، ودقائق أولي النهى: ٤٢١/٣، وكشاف القناع: ٤٦٧/٣.

### فصل [في أحكام الجوار]

ويحرم على الشخص أن يجري ماء في أرض غيره أو سطحه بلا إذنه، ويصح الصلح على ذلك بعوض، ومن له حق ماء يجري على سطح جاره، لم يجز تعلية سطحه ليمنع جري الماء.

### فصل

هذا الفصل معقود لحكم الجوار<sup>(١)</sup>

(ويصح الصلح على<sup>(٢)</sup> ذلك) [أي]<sup>(٣)</sup> على إجراء مائه في أرض غيره، أو سطحه<sup>(٤)</sup> بعوض؛ لأنه إما بيع، أو إجارة، فمع بقاء ملكه<sup>(٥)</sup> إجارة وإلا: فيبيع<sup>(٦)</sup>، ويعتبر لصحة الإجارة علم قدر الماء<sup>(٧)</sup> بساقية<sup>(٨)</sup>، أو علم ماء<sup>(٩)</sup> مطر برؤية، أو ما يزول<sup>(١٠)</sup> عنه بمساحة<sup>(١١)</sup>،

(١) الجوار - بكسر الجيم -: مصدر جارر، وأصله: الملازمة، ومنه قيل للمعتكف: مجاور، والجار: الذي يجاورك، والمراد: ملازمة الجار جاره في السكن. انظر: اللسان: ١٥٣/٤، ودقائق أولي النهى: ٤٢٥/٣.

(٢) في الأصل "ش": "عن" والمثبت لفظ الدليل.

(٣) ما بين المعقوفين: من "ش".

(٤) في الأصل: "سطح"، وهو تحريف والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٥) أي: ملك رب المحل الذي يجري فيه الماء، بأن تصالحا على إجرائه فيه، وملكه بحاله فهو إجارة؛ لأن المعقود عليه المنفعة. انظر: معونة أولي النهى: ٤٥٩/٤.

(٦) بأن لم يتصالحا على إجرائه فيه مع بقاء ملكه، فهو بيع؛ لأن العوض في مقابلة المحل. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٢/٣.

(٧) لاختلاف ضرره بكثرته وقلته. انظر: دقائق أولي النهى: ٤٢٢/٣.

(٨) الساقية: القناة الصغيرة، يقال لها ذلك؛ لأنها تسقى الأرض. انظر: المصباح المنير: ص: ١٤٧، واللسان: ٣٩١/١٤.

واعتبر بتقدير الساقية التي يخرج منها الماء إلى موضع الذي يجري فيه من أرض المصالح؛ لأنه لا يمكن أن يجري فيها أكثر من مثلها. انظر: كشف القناع: ٤٦٨/٣.

(٩) في "ش": "ماء"، والمثبت من الأصل.

(١٠) في الأصل: "يز". وهو تحريف والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١١) أي: مساحة السطح أو الأرض التي ينفصل ماؤها؛ لأن الماء يختلف بصغر السطح والأرض وكبرهما، فاشتراط معرفتهما. انظر: كشف القناع: ٤٦٩/٣.

وحرم على الجار أن يحدث بملكه ما يضر بجاره كحمام وكنيف ورحى وتنور، وله منعه من ذلك. ويحرم التصرف في جدار جار أو مشترك بفتح روزنة أو طاق أو ضرب وتد ونحوه إلا بإذنه، وكذا وضع خشب إلا أن لا يمكن تسقيف إلا به،

وتقدير ما يجري فيه الماء، لا عمقه<sup>(١)</sup>، ولا علم مدته؛ للحاجة<sup>(٢)</sup>. صوالحي<sup>(٣)</sup>.

وعليه<sup>(٤)</sup> فيقال: إجارة تصح من غير تقدير مدة ما هي؟ فيجاب بها.

قوله: (وحرم على الجار أن يحدث بملكه) علم منه: أنه لو كان هذا الذي قد حصل منه الضرر سابقا على ملك الجار، مثل من له مدبغة<sup>(٥)</sup>، ونحوها<sup>(٦)</sup>: فأحيا إنسان<sup>(٧)</sup> إلى جانبه مواتا، أو اشترى دارا بجانبه، وتضرر بالمدبغة، ونحوها: لم يلزمه إزالة الضرر<sup>(٨)</sup>، صرح به في شرح الإقناع<sup>(٩)</sup>، قال: وليس له منعه<sup>(١٠)</sup> من تعلية داره، ولو أفضى إلى سد الفضاء عنه، أو خاف نقص<sup>(١١)</sup> أجرة داره. وإن حفر بئرا في ملكه فانقطع ماء بئر جاره أمر بسدها<sup>(١٢)</sup>، فإن عاد ماء الأولى، وإلا كلف ربا بحفر الثانية من [٩١/ب]

(١) لأنه إذا ملك عين الأرض أو نفعها كان له إلى الترخوم، فله أن ينزل فيها ما شاء. انظر: معونة أولي النهى: ٤٥٩/٤، والمارد بالتخوم: حد الأرض. انظر: المصباح المنير: ص ٤٢.

(٢) فيجوز العقد على المنفعة في موضع الحاجة غير مقدر بحد، ككنكاح. انظر: الإقناع المجاوي: ٣٧٤/٢.

(٣) انظر: المغني: ٢٧/٧، والشرح الكبير: ١٦٧/١٣-١٦٨، والفروع: ٢٧٢/٤-٢٧٣، والمبدع: ٢٩١/٤، والإنصاف: ٢٤٨/٥، والتوضيح: ٤٨٠/٢، ودقائق أولي النهى: ٤٢٢/٣، وكشاف القناع: ٤٦٨/٣، ٤٦٩.

(٤) في "ش": "قوله وعليه" بزيادة كلمة "قوله".

(٥) المدبغة: موضع الدباغ، والدباغة إزالة النتن والرطوبة النجسة من الجلد. انظر: المصباح المنير: ص ١٠٠، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ٧٥/٢.

(٦) كرحى وتنور. انظر: كشاف القناع: ٤٧٧/٣.

(٧) في الأصل: "الإنسان"، وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) لأنه لم يحدث بملكه ما يضر بجاره. انظر: كشاف القناع: ٤٧٧/٣.

(٩) انظر: كشاف القناع: ٤٧٧/٣.

(١٠) في الأصل: "منعه منه" بزيادة كلمة "منه".

(١١) في الأصل: "نقص". وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(١٢) ليعود ماء البئر الأول؛ لأن الظاهر أن انقطاعه بسببها. انظر: كشاف القناع: ٤٧٨/٣.

ويجبر الجار إن أبي. وله أن يسند قماشه، ويجلس في ظل حائط غيره، ويتنظر في ضوء سراجيه من غير إذنه. وحرم أن يتصرف في طريق نافذ بما يضر المار، كإخراج دكان ودكة وجناح وساباط، وميزاب.

ماله<sup>(١)</sup>. ولو ادعى<sup>(٢)</sup> أن بئره فسدت من خللاء<sup>(٣)</sup> جاره، أو بالوعته<sup>(٤)</sup>، والبئر أقدم منها: طرح فيهما نطف، فإن [ظهر]<sup>(٥)</sup> في البئر طعمه أو ريحه: كلف تحويلهما<sup>(٦)</sup> إن لم يمكن إصلاحهما<sup>(٧)</sup> بنحو بناء يمنع وصوله إلى البئر، وإلا: فلا. عثمان باختصار<sup>(٨)</sup>.

قوله: (ويجبر الجار إن أبي) أي: ويجبر الحاكم الجار إن [أبي]<sup>(٩)</sup> وضع الخشب الذي لا يمكن التسقيف إلا به على وضعه؛ لأنه حق عليه؛ لحديث أبي هريرة مرفوعاً: "لا يمنع جار جاره أن يضع [خشبة]"<sup>(١٠)</sup> على جداره. متفق عليه<sup>(١١)</sup>.

ولو كان الحائط لبيتهم، أو مجنون، أو وقف، ونحوه، ما لم يتضرر بوضع الخشب

(١) أي: كلف صاحب البئر الأول خفر البئر التي سدت لأجله من ماله؛ لأنه تسبب في سدها بغير حق. انظر: كشف القناع: ٤٧٨/٣.

(٢) في "ش": "الدعا" وهو تعريف، والمثبت من الأصل وهو الصواب.

(٣) الخلاء: المكان الذي تقضى فيه الحاجة، سمي بذلك؛ لأنه يتخلى فيه، أي: ينفرد. انظر: الصحاح: ٢٣٣٠/٦، والمطلع: ص ١١.

(٤) بالوعة: ثقب في وسط الدار ينزل فيه الماء. انظر: المصباح المنير: ص ٣٦، واللسان: ٢٠/٨.

(٥) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٦) التحويل: النقل من موضع إلى موضع. انظر: المصباح المنير: ص ٨٤.

(٧) في الأصل: "إصلاحها" وهو تعريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٨) انظر: حاشية النجدي: ٤٦٣/٢، ٤٦٤، وانظر في ذلك أيضاً: الشرح الكبير: ٢٢١/١٣، والمبدع: ٢٩٨/٤،

ومعونة أولي النهى: ٤٧١/٤، ٤٧٢، ودقائق أولي النهى: ٤٢٩/٣، ٤٣٠، وكشاف القناع: ٤٧٧/٣، ٤٧٨،

رغاية المنتهى: ١٢٥/٢، ١٢٦.

(٩) ما بين المعقوفتين: زيادة يقتضيها السياق.

(١٠) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(١١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره: ص ٤٦٤، برقم

(٢٤٦٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار: ص ٦٥٦، برقم (١٦٠٩).



ويضمن ما تلف به، ويجرم التصرف بذلك في ملك غيره أو هوائه، أو درب غير نافذ إلا بإذن أهله. ويجبر الشريك على العمارة مع شريكه في الملك والوقف. وإن هدم الشريك البناء وكان لخوف سقوطه فلا شيء عليه، وإلا لزمه إعادته. وإن أهمل شريك بناء حائط بستان اتفقا عليه، فما تلف من ثمرته بسبب إهماله ضمن حصه شريكه.

عليه، فلا يوضع بغير إذن ربه مطلقا. وإن صالحه بشيء عنه: جاز، قاله في الإنصاف<sup>(١)</sup>، وقيل<sup>(٢)</sup>: لم يجوز؛ لأنه أخذ عوض على ما يجب عليه بذلك<sup>(٣)</sup>. وإن خيف سقوط الجدار بعد وضعه: لزم إزالته؛ لأنه يضر بالمالك. وكذا حكم جدار مسجد<sup>(٤)</sup>. صوالحي باختصار<sup>(٥)</sup>.

قوله: (ويضمن ما تلف) أي: ويضمن مخرج ما ذكر ما تلف به<sup>(٦)</sup>، ويجوز إخراج جناح<sup>(٧)</sup>، وساباط، وميزاب<sup>(٨)</sup>، بإذن الإمام، أو نائبه؛ لأنه نائب المسلمين، فإذا نه كذاهم، هذا إذا كان بلا ضرر بحيث يمكن عبور محمل، وإلا: لم يجوز وضعه، ولا إذنه فيه<sup>(٩)</sup>. قوله: (اتفقا) أي: اتفق الشريكان. ومفهومه: أنهما لو لم يتفقا على ذلك لا ضمان.

(١) انظر: الإنصاف: ٢٦٣/٥.

(٢) انظر: المبدع: ٣٠١/٤.

(٣) في الأصل: "بذل" وهو تحريف، والمثبت من "ش"، وهو الصواب.

(٤) لأنه إذا جاز في ملك الجار مع أن حقه مبني على الشح والضيق، ففي حقوق الله تعالى المبنية على المساحة والمساهلة أولى. انظر: المغني: ٣٦/٧.

(٥) انظر: المغني: ٣٦/٧، ٣٨، والشرح الكبير: ٢٠٠/١٣، ٢٠٢، والمبدع: ٣٠٠، ٢٩٩/٤، والإنصاف: ٢٦٢/٥، ٢٦٣، والتوضيح: ٦٨٢/٢، ومعونة أولى النهي: ٤٧٤/٤، ودقائق أولى النهي: ٤٣١/٣، وكشاف القناع: ٤٨٠/٣، ٤٨١.

(٦) لتعديده. انظر: دقائق أولى النهي: ٤٢٧/٣.

(٧) الجناح: يطلق على الروشن، والمراد به: بناء يوضع على أطراف خشبة مدفونة في الحائط، وأطرافها خارجة في الطريق. انظر: المغني: ٣١/٧، والقاموس المحيط: ص ٢٧٦.

(٨) الميزاب: مسيل الماء. انظر: اللسان: ٤٤٧/١.

(٩) انظر: المغني: ٣١، ٣٢/٧، والمحرر: ٣٤٣/١، والشرح الكبير: ١٨٢/١٣، ١٨٣، والفروع: ٢٧٨، ٢٧٩، والمبدع: ٢٩٥/٤، والإنصاف: ٢٥٤/٥، ٢٥٥، ومعونة أولى النهي: ٦٨٨/٤، ودقائق أولى النهي: ٤٢٧/٣، وكشاف القناع: ٤٧٤/٣.

.....

---

ومقتضى تعليل شرح المنتهى<sup>(١)</sup>: أنه يضمن حصة شريكه [حيث]<sup>(٢)</sup> طلب شريكه منه البناء معه وامتنع، حيث علل بوجوب البناء معه، إذ هو واجب بالاتفاق، وبدونه. ح ف<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: معونة أولي النهى: ٤/٧٧ حيث قال: "وإن طلب شريك في حائط الخدم، أو سقف فيما بينهما مشاعاً، أو بين سفل أحدهما وعلو الآخر الخدم، شريكه فيه بناء معه، أي: مع الطلب، أجز على البناء معه".

(٢) ما بين المعقوفتين: من "ش".

(٣) انظر: الفروع: ٤/٢٨٣، والمبدع: ٤/٣٠٣، والإنصاف: ٥/٢٧١، ومعونة أولي النهى: ٤/٤٧٧، وكشاف القناع:

## الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث .
- ٣ - فهرس الآثار .
- ٤ - فهرس الأعلام .
- ٥ - فهرس الأماكن والبلدان .
- ٦ - فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة .
- ٧ - فهرس المصادر والمراجع .

## ١ - فهرس الآيات القرآنية .

| الآية   | رقمها         | الصفحة    |
|---|---------------|-----------|
|   | (سورة البقرة) |           |
| ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾         | ١٨٤           | ٢٧٨ ، ٢٧٤ |
| ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾                     | ١٨٥           | ٢٦٩       |
| ﴿وَلْيَكْمِلُوا الْعِدَّةَ﴾   | ١٨٥           | ١٢٧       |
| ﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾                   | ١٨٥           | ١٢٧       |
| ﴿لَا تُبَشِّرُوهُمْ ۖ وَاتُّمَّ عَنِكَفُونَ فِي الْمَسْجِدِ﴾        | ١٨٧           | ٢٩٥       |
| ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى ...﴾                | ١٩٦           | ٣١٢       |
| ﴿لَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ﴾ | ١٩٦           | ٣١٦، ٣١٢  |
| ﴿إِذَا رَجَعْتُمْ﴾  | ١٩٦           | ٣٢٠       |
| ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَةٌ﴾                                     | ١٩٧           | ٣١٨       |
| ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾                                      | ٢١٦           | ٣٤٣       |
| ﴿لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ﴾               | ٢٦٤           | ٢٦٨       |
| ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ ..﴾                      | ٢٦٧           | ٢٣٧، ٢١٢  |

(سورة النساء)

|   |     |     |
|---|-----|-----|
| ﴿وَابْتَغُوا الْيَسْرَىٰ﴾   | ٦   | ٣٥٩ |
| ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ..﴾ | ٩٥  | ٣٤٤ |
| ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ﴾               | ١٠٢ | ٦٤  |

(سورة الأنعام)

|                                     |     |     |
|-------------------------------------|-----|-----|
| ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ | ١٤١ | ٢١٢ |
|-------------------------------------|-----|-----|

## (سورة الأعراف)

٢٩٣ ١٣٨ ﴿يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ﴾

## (سورة الأنفال)

٢٥٦ ١ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾

١٣٨ ٢٥ ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا ..﴾

## (سورة التوبة)

٣٤٤ ٣٩ ﴿إِلَّا تَتُوبُوا يُعَذِّبَكُمُ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

٢٥١ ٦٠ ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾

٢٦٠ ٦٠ ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾

٢٥٧ ٦٠ ﴿وَالْغُرَمِينَ﴾

٢٣٣ ١٠٣ ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾

٣٤٤ ١٢٢ ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾

## (سورة الكهف)

١٩٢ ٢٤، ٢٣ ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ..﴾

٢٥٢ ٧٩ ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ ..﴾

١٤٥ ١١٠ ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ ...﴾

## (سورة مريم)

٢٦٩ ٢٦ ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾

## (سورة طه)

١٧٩ ٥٥ ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ..﴾

## (سورة الحج)

٣٣٣ ٣٦ ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾

## (سورة النمل)

١٨٥ ٩٠ ﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ ..﴾

- (سورة الزمر)
- ٢٩٥ ٦٥ ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيخْبِطَنَّ عَمَلُكَ﴾
- (سورة الحجرات)
- ٧٢ ١٣ ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ﴾
- (سورة النجم)
- ١٩٩ ٣٢ ﴿فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ﴾
- (سورة الرحمن)
- ١٥٥ ٦٤ ﴿مُدَّهَامَّتَانِ﴾
- (سورة الحديد)
- ٢٦٦ ١٨ ﴿وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا..﴾
- (سورة الصف)
- ٢٥٧ ٤ ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقْتَلُونَ..﴾
- (سورة الجمعة)
- ١١٣ ٩ ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾
- (سورة المعارج)
- ٢٣٣ ٢٤ ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾
- (سورة المدثر)
- ١١٥ ٢١ ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾
- (سورة المرسلات)
- ١٧٥ ٢٦، ٢٥ ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا..﴾
- (سورة عبس)
- ١٧٥ ٢١ ﴿ثُمَّ أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾
- (سورة البلد)
- ٢٥٣ ١٦ ﴿أَوْ مَسْكِنًا ذَا مَرْتَبَةٍ﴾

( سورة الشمس )

١٩٩

٩ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾

( سورة الكوثر )

٣٣١، ١٢١

٢ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾

## ٢ - فهرس الأحاديث .

| الصفحة | طرف الحديث                                       |
|--------|--|
|        | ( أ )  |
| ٢٤٠    | ابدأ بنفسك .....                                 |
| ٣٧٩    | أتى النبي صلى الله عليه وسلم بقلادة ...          |
| ٨٣     | أدار النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس ....      |
| ٣٧٧    | إذا اختلفت هذه الأصناف .....                     |
| ٢٧١    | إذا رأيتموه فصوروا .....                         |
| ٧٩     | إذا صلى الجنب بالقوم .....                       |
| ٩٠     | إذا مرض العبد أو سافر .....                      |
| ٢٥٨    | اركبها فإن الحج في سبيل ...                      |
| ١٤٨    | أسأل الله العظيم أن يشفيك .....                  |
| ١٩٣    | أفشوا السلام                                     |
| ٦٩     | أما يخشى الذي يرفع رأسه ....                     |
| ٣٤٠    | أنا ابن عبد المطلب                               |
| ١٦١    | أن حنظلة ابن الراهب .....                        |
| ٨٨     | أن رجلا صلى مع معاذ .....                        |
| ١٣٧    | أن سيدنا سليمان خرج ....                         |
| ٢٦٦    | إن الصدقة لتطفئ غضب الرب ....                    |
| ٩٤     | إن الله يحب أن تؤتى رخصه ....                    |
| ١٤٠    | إن الله يحب الملحين .....                        |
| ٢٤٧    | إنما الأعمال بالنيات .....                       |
| ٢٣٢    | أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى ....            |
| ٩٢     | أن النبي صلى الله عليه وسلم انتهى إلى مضيق ..... |
| ٣٣١    | أنه صلى الله عليه وسلم ضحى بكيشين .....          |
| ١٥٠    | أنه صلى الله عليه وسلم غمض أبا سلمه وقال ....    |
| ١٦٨    | أنه عليه الصلاة والسلام أمر بنزع .....           |



- ١٠٩ إنه الوقت الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلّيها...
- ١٢١ أول صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم....

## (ت)

- ١٦١ تدفن الأجساد حيث .....
- ١٧١ تكبير النبي على النجاشي.....

## (ح)

- ٣٢٧ الحج عرفه.....

## (د)

- ١٣٦ دعوة الصائم.....
- ٢٠٣ دين الله أحق.....

## (ز)

- ٤١٠ الزعيم غارم

## (س)

- ٢٦٥ سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن بني أخ .....
- ٢٥٢ سأل النبي صلى الله عليه وسلم المسكنة واستعاذ...

## (ص)

- ٢٦٤ صدقتك على ذي القربى صدقة.....
- ٤٢٥ الصلح جائز بين المسلمين.....
- ٨٩ صل قائما.....
- ٢٧٣ صوموا لرؤيته.....

## (ع)

- ٣٢١-٧٠ عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان.....
- ٣٣٧ عق عن الحسن والحسين.....

## (ف)

- ٢٨٣ فإتما أطعمه الله .....
- ٢٨٣ فإتما هو رزق ساقه .....
- ٢٣٧ فتلك المعادن لا يؤخذ.....
- ٢٧٣ الفطر يوم يفطرون.....

١٩٥ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتنقه....

١٠١ فعله عليه الصلاة والسلام فيهما.....

١٦٣ فعله عليه الصلاة والسلام في كفار بدر حيث....

(ق)

٢١٩ القبالات ربا

(ك)

١١٣ كان عليه السلام يخطب خطبتين وهو.....

٢٧٠ كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأى.....

١٢٢ كان النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده يداومون..

١٦٥ كفنوه في ثوبيه

(ل)

٣٤١ لا تجمعوا بين اسمي.....

٦٩ لا تسبقوني بالركوع....

٢٤٣ لا تشتره ولا تعد.....

٢٣٦ لا زكاة في حجر.....

٤٣٠ لا يمتنع جار جاره.....

٣١٧ لعلك آذاك هوام.....

١٨٢ لعن الله زورات القبور....

٢٦١ لو صدق ما أفلح....

١٣٧ لولا أطفال رضع.....

(م)

٣٣٣ ما أكر الدم وذكر.....

١٣٠ ما من أيام العمل الصالح....

٤٢١ مظل الغني ظلم.....

٢٣١ من اتخذ خاتما.....

٤٢١ من أحيل بحقه على.....

٣٨٦ من أسلف في شيء.....

١٧٩ من حشى على قبر مسلم.....

٢٩٧ من حسن إسلام المرء.....

- ١٩٤ من سره أن يتماثل الناس.....
- ١٢٠ من شاء أن يجمع.....
- ٢٩٠ من صام رمضان....
- ١١٨ من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة أضاء...  
من قرأ سورة الكهف في يوم الجمعة وقي...  
١١٩ من مات ولم يحدث .....
- ٣٤٣

## ( ن )

- ٢٢٩ نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن تحتم....
- ٣١٠ نهيه عليه السلام المحرم.....

## ( و )

- ١٤٦ وإذا أردت بعبادك.....
- ٣٢٨ وإنما لكل امرئ.....

## ( ي )

- ٧٢ يؤم القوم أقرأهم.....
- ٢٦٦ اليد العليا خير من .....

## ٣ - فهرس الآثار.

| الصفحة | القائل                 | الأثر                                       |
|--------|------------------------|---|
|        | ( أ )                  |   |
| ٢٥٥    |                        | إعطاء أبو بكر رضي الله عنه.....             |
| ١٧٥    | ابن عباس               | أكرمه بدفنه                                 |
| ٢٤٨    | عمر                    | ألم أبعثك لتأخذ من أغنياء....               |
| ١٠٠    |                        | أمر ابن عمر مناديه.....                     |
| ١٠٨    |                        | أن ابن مسعود ومعاوية....                    |
| ١٥٤    |                        | أن عليا غسل فاطمة.....                      |
| ١٣٩    |                        | أن عمر استسقى بالعباس...                    |
| ٢٢٩    |                        | أن عمر بن عبد العزيز لما ولي....            |
| ١٠٨    | ابن مسعود              | إنما جمعنا خشية عليكم....                   |
| ١١١    | كعب بن مالك            | أول من صلى بنا الجمعة....                   |
| ١٣٠    |                        | أول من فعله ابن عباس...                     |
| ٢٢٠    | ابن عباس               | إياكم والربا ألا وهي القبالات..             |
|        | ( ح )                  |   |
| ٢١٢    | ابن عباس               | "حقه" الزكاة فيه.....                       |
| ١٥٣    |                        | حين اختلفوا في تجريده....                   |
|        | ( ف )                  |   |
| ٩٣     |                        | فعله أنس                                    |
|        | ( ق )                  |   |
| ١١٤    | عمر ، عائشة            | قصرت الصلاة من أجل....                      |
|        | ( ك )                  |   |
| ١٢٤    | ابن عمر                | كان النبي صلى الله وسلم وأبو بكر... ابن عمر |
| ٢٧٨    | ابن عباس               | كانت رخصة للشيخ الكبير....                  |
|        | ( ل )                  |   |
| ٢٧٢    | علي ، أبو هريرة، عائشة | لأن أصوم يوما من شعبان...                   |
| ٢٧٤    | ابن عباس               | ليست بمنسوخة هي للكبير...                   |

## (م)

- ٢٤٨ ما بعثت إليك بشيء... معاذ  
 ٣٥٧ ما على هذا صالحناكم... عمر

## (ن)

- ٣٤٤ نسخها قوله تعالى: "وما كان... ابن عباس

## (هـ)

- ٢٢٠ هو أن يتقبل الرجل القرية... ابن عمر

## ٤- فهرس الأعلام .

(أ)

آدم عليه السلام : ١٦٠ .

الآمدي = علي بن محمد .

إبراهيم بن أبي بكر الذنابي : ٧٨، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٢٠،  
 ١٢٦، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٥، ١٦١، ١٦٣، ١٦٦، ١٧١، ١٧٥، ١٧٦،  
 ١٨٤، ١٨٨، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١، ٢١٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٣،  
 ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢،  
 ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٨،  
 ٢٦٩، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥،  
 ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥،  
 ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٩، ٣٩١،  
 ٣٩٢، ٣٩٥، ٤١٠، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٩،  
 ٤٣١ .

إبراهيم الحربي : ١٨٩ .

إبراهيم عليه السلام : ٣٥٢ .

إبراهيم بن محمد بن مفلح : ١٦٢، ١٨٥، ٢٣٢ .

الأثرم = أحمد بن محمد

ابن الأثير = المبارك بن محمد الجزري .

أحمد بن أبي أحمد : ٢٣١ .

أحمد بن الحسين البيهقي : ١١٩ .

أحمد بن حميد المشكاني : ١٨٨ .

أحمد بن حنبل الشيباني : ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٩، ١٠٤، ١٢٠، ١٥٣، ١٨٨، ١٩٥، ١٩٧،  
 ٢١٩، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٨٢، ٢٩٠، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٤٦،  
 ٣٥٥، ٣٨٣، ٣٩٨ .

أحمد بن عبد الحليم بن تيمية : ١٨٠، ١٩٠، ١٩٨، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٥٤، ٣٥٧، ٤١٩ .

أحمد بن علي الشيشيني : ١٤٠ .

أحمد بن عمرو البزار : ١٣٧ .

- أحمد بن فارس بن زكريا : ٢٨١ .  
 أحمد بن محمد الأثرم : ٣٤٤ .  
 أحمد بن نصر الله : ٨٦ ، ١٣٦ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٩١ ، ٣٠٢ ، ٣١٦ ، ٣٣٦ ، ٣٦٨ .  
 الأتحفش = سعيد بن مسعدة البلخي .  
 أسعد بن زرارة : ١١١ .  
 إسماعيل بن حماد الجوهري : ١٨٧ ، ٣٠١ .  
 أصبغ بن فرج المالكي : ١٤١ .  
 أضحمة النجاشي : ١٧١ .  
 امرأة عبد الله = زينب بنت معاوية .  
 أنس بن مالك : ٩٣ ، ٢٠٤ ، ٢٣١ .  
 أبو أيوب = خالد بن زيد بن كليب .

## ( ب )

- البخاري = محمد بن إسماعيل .  
 البراء بن عازب : ٧٩ .  
 البزار = أحمد بن عمرو .  
 بلقيس : ٢٥٤ .  
 أبو بكر بن إبراهيم بن قندس : ٨٠ ، ٢٧١ .  
 أبو بكر الصديق : ١٢٤ ، ٢٠٤ ، ٢٥٥ .  
 البيهقي = أحمد بن الحسين .

## ( ت )

- الترمذي = محمد بن عيسى .  
 ابن تميم = محمد بن تميم الحراني .  
 ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم ( تقي الدين ) .

## ( ج )

- جابر بن عبد الله الأنصاري : ٨٣ .  
 ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي .  
 لجوهري = إسماعيل بن حماد .

## (ح)

- الحاكم = محمد بن عبد الله النيسابوري .  
 ابن حامد = الحسن بن حامد .  
 ابن حبان = محمد بن حبان .  
 حرب بن إسماعيل الكرماني : ٢١٩ .  
 الحسن بن حامد : ١٨٧ .  
 الحسن بن شهاب : ١٧٣ .  
 الحسن بن علي : ٣٣٧ .  
 الحسين بن علي : ٢٠٨ ، ٣٣٧ .  
 ابن الحسين = محمد بن الحسين الحراني .  
 أبو حفص = عمر بن إبراهيم العكبري .  
 ح ف = عثمان بن أحمد الفتوحى .  
 حفيد بن مفلح = إبراهيم بن محمد .  
 أبو حنيفة = النعمان بن ثابت .  
 حنظلة ابن الراهب : ١٦٠ ، ١٦١ .

## (خ)

- خالد بن زيد بن كليب : ٢٩٠ .  
 الخرقى = عمر بن الحسين .  
 أبو الخطاب = محفوظ بن أحمد الكلوزاني .

## (د)

- أبو داود = سليمان بن الأشعث السجستاني .  
 داود عليه السلام : ٣٥٢ .  
 الدجال : ١١٩ .

## (ر)

- أبو الربيع = سليمان بن موسى الكلاعي .  
 ابن رجب = عبد الرحمن بن أحمد .

## (ز)

- الزركشي = محمد بن عبد الله .  
 زيد بن حارثة : ١٩٥ .



زينب بنت معاوية : ٢٦٥ .

( س )

سعد بن مالك : ١١٨ .

أبي سعيد = سعد بن مالك .

سعيد بن مسعدة البلخي : ٢٦٦ .

أبو سلمة = عبد الله بن عبد الأسد المخزومي .

سليمان بن الأشعث السجستاني : ١١١ ، ٢٥٨ ، ٢٩٠ ، ٣٨٠ .

أبي سليمان الداراني = عبد الرحمن بن أحمد .

سليمان بن داود الطيالسي : ١٦٢ .

سليمان عليه السلام : ١٣٧ .

سليمان بن موسى الكلاعي : ٢٣٢ .

ابن سيدة = علي بن إسماعيل المرسى .

( ش )

الشارح = عبد الرحمن بن محمد بن قدامة .

الشافعي = محمد بن إدريس .

ابن شهاب = الحسن بن شهاب .

شيث بن آدم عليه السلام : ٣٥٢ .

الشيثيني = أحمد بن علي .

( ص )

صاحب الإقناع = موسى بن أحمد الحجواي .

صاحب المنتهى = محمد بن أحمد الفتوحى .

صوالحي = إبراهيم بن أبي بكر الذنابي .

( ض )

الضحاك بن قيس : ١٩٦ .

( ط )

أبو طالب = أحمد بن حميد المشكاني .

الطيالسي = سلميان بن داود .

( ع )

عائشة : ١١٣ ، ١٩٥ ، ٢٧٢ .

- ابن عباس = عبد الله بن عباس .  
 العباس بن عبد المطلب : ١٣٩ .  
 عبد الرحمن بن أحمد الداراني : ٦٣ .  
 عبد الرحمن بن أحمد بن رجب : ٢٣٠ .  
 عبد الرحمن بن علي بن الجوزي : ١٩٨ ، ٢٣٥ .  
 عبد الرحمن بن القاسم : ١٤١ .  
 عبد الرحمن بن محمد بن قدامة المقدسي : ٣٥٩ .  
 ابن عبد السلام = عبد العزيز بن عبد السلام .  
 عبد السلام بن تيمية : ١٨٦ ، ١٩٧ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ .  
 عبد العزيز بن عبد السلام : ١٨٥ .  
 عبد الكريم بن هوازن القشيري : ٧٢ .  
 عبد الله بن أحمد بن حنبل : ١٤٦ .  
 عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي : ١٣٩ ، ١٨١ ، ٢٧٦ ، ٣١١ ، ٣٣٤ ، ٣٥٩ ، ٣٨٣ .  
 عبد الله بن عباس : ٨٣ ، ١٣٠ ، ١٧٥ ، ٢١٢ ، ٢٢٠ ، ٢٣٨ ، ٢٥٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٨ ، ٣٤٤ .  
 عبد الله بن عبد الأسد المخزومي : ١٥٠ .  
 عبد الله بن عدي : ٢٣١ .  
 عبد الله بن عمر البضاوي : ٧٣ .  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب : ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٢٤ ، ٢١٩ ، ٢٥٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ .  
 عبد الله بن قيس الأشعري : ٩٠ .  
 عبد الله بن مسعود الهذلي : ١٠٨ .  
 عبد الله بن وهب القرشي : ١٤١ .  
 ابن عبدوس = علي بن عمر .  
 أبو عبيد = القاسم بن عبد السلام .  
 عثمان بن أحمد الفتحوحي : ٦٥ ، ٦٩ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٨ ،  
 ١٢٠ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٥١ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ،  
 ١٩٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ ، ٢٥٢ ، ٢٧١ ، ٢٨٣ ،  
 ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ، ٣٣٦ ، ٣٥٠ ، ٣٥٣ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤١٩ .  
 عثمان بن عفان : ١٢٤ .

عثمان النجدي : ٨٠، ٨٥، ٩٠، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٥، ١٤٣،  
 ١٤٧، ١٥٣، ١٧٨، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦،  
 ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٩، ٣٠٢، ٣٠٣،  
 ٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٩، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٦٢، ٣٧١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٢،  
 ٣٩٤، ٣٩٨، ٤٠٢، ٤١١، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٠ .

ابن عدي = عبدالله بن عدي .

عطاء بن رباح : ١٢٢ .

ع = عثمان النجدي .

ابن عقيل = علي بن عقيل .

العقيلي = محمد بن عمرو .

العقورة : ٢٥٤ .

عكرمة المدني : ١٢٢ .

العلقمي = محمد بن عبدالرحمن .

علي بن إسماعيل المرسى : ٢٨١ .

علي بن سليمان المرداوي : ٣٦٥ .

علي بن أبي طالب : ١٥٤، ٢٣٢، ٢٧٢ .

علي بن عقيل : ١٨١، ١٩٨، ٢١٦، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٢، ٣٨٣ .

علي بن عمر بن عبدوس : ١٨١ .

علي بن محمد الآمدي : ٦٧ .

علي بن محمد الماوردي : ٣٥٤ .

عمر بن إبراهيم العكري : ١٧٦ .

عمر بن الحسين الخرقى : ٢٧١، ٣٢٢، ٣٢٩ .

عمر بن الخطاب : ١١٣، ١٢٤، ١٣٩، ٢٤٣، ٢٤٨، ٣٥٧ .

عمر بن عبد العزيز : ٢٢٩ .

ابن عمر = عبدالله بن عمر .

عمرو بن حريث : ١٣٠ .

أبو عمير بن أنس : ١٢٤ .

عياض بن موسى البحصي : ٧٣، ١٤٢ .

## ( ف )

- ابن فارس = أحمد بن فارس بن زكريا .
- فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم : ١٥٤ .
- فضالة بن عباد : ٣٧٩ .

## ( ق )

- القاسم بن عبد السلام البغدادي : ٢٤٨ .
- القاضي أبو يعلى = محمد بن الحسين بن الفراء .
- القاضي البيضاوي = عبد الله بن عمر .
- القاضي الماوردي = علي بن محمد .
- قتادة بن دعامة : ٢٦٩ .
- القشيري = عبد الكريم بن هوزان .
- القفال الشافعي = محمد بن علي الشاشي .
- ابن قنلس = أبو بكر بن إبراهيم .
- ابن القيم = محمد بن أبي بكر .

## ( ك )

- كعب بن عجرة : ٣١٧ .
- كعب بن مالك : ١١١ .

## ( م )

- مالك بن أنس : ١٠٠ .
- المبارك بن محمد الجزري : ٢٣١ .
- المجد = عبد السلام بن عبد الله بن تيمية .
- محفوظ بن أحمد الكلوزاني : ٢٣٠ .
- محمد بن إبراهيم بن المنذر : ١٥٤ ، ٢٦٣ ، ٣٧٨ .
- محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية : ٧٣ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢ .
- محمد بن أحمد الفتوحى : ١١٦ ، ٢٣١ ، ٣٤٢ ، ٣٩٠ .
- محمد إدريس الشافعي : ١٨١ ، ٢٨٥ .
- محمد بن إسماعيل البخاري : ١٠١ ، ٢٦٥ ، ٢٧٤ .
- محمد الباقر : ٢٠٨ .
- محمد بن بليان : ١١٥ .

- محمد بن قميم : ١٦٧ ، ٧٥ .
- محمد بن حبان : ١٦٢ ، ١١١ .
- محمد بن الحسن : ٢٢٣ .
- محمد بن الحسين بن علي الحراني : ٧٩ .
- محمد بن الحسين بن الفراء : ١٦٠ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٣١١ ، ٣٨٣ .
- محمد الخلوئي : ٣٧٦ .
- محمد بن عبدالرحمن العلقمي : ٢٠٨ .
- محمد بن عبدالله الزركشي : ٣٣٤ .
- محمد بن عبدالله النيسابوري : ١٦٢ .
- محمد بن علي الشاشي : ٢٤٢ .
- محمد بن عمرو العقيلي : ١٧٩ .
- محمد بن عيس الترمذي : ٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٦٦ .
- محمد بن المنجا التنوخي : ١١٥ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٩٤ .
- م خ = محمد الخلوئي .
- مرعي الكرمي : ٦٨ ، ٨٣ ، ٩٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢١٧ ، ٢٨٤ ، ٣٤٢ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٧٧ ، ٣٩٣ ، ٤٢٠ .
- ابن مسعود = عبدالله بن مسعود الهذلي .
- مسلم بن الحجاج : ٦٩ .
- م ص = منصور البهوتي .
- المصنف = مرعي الكرمي .
- معاذ بن جبل : ٨٨ ، ٢٤٨ .
- أبو المعالي = محمد بن المنجا التنوخي .
- معاوية بن حرب بن أمية : ١٠٨ ، ١٣٩ .
- ملكة فارس : ٢٥٤ .
- منصور البهوتي : ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ .

٣٤٧، ٣٥٤، ٣٥٩، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٧٥، ٣٨٢، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧،

٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١١ .

المنقح = علي بن سليمان المرداوي .

ابن المنذر = محمد بن إبراهيم .

موسى بن أحمد الحجاوي : ١٩٣، ٢٨٩، ٣٤٢ .

أبو موسى : عبدالله بن قيس الأشعري .

الموفق = عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي .

( ن )

النجاشي = أصحمة .

ابن نصر الله = أحمد بن نصر الله .

النعمان بن ثابت : ١١٢، ٢٢٣، ٤٠٦ .

( هـ )

ابن هبيرة = يحيى بن محمد .

أبو هريرة : ٦٩، ٧٠، ٢٧٢، ٤٢١ .

( و )

وجيه الدين = محمد بن المنجا التنوخي .

ابن وهب = عبدالله بن وهب القرشي .

( ي )

يحيى بن محمد بن هبيرة : ٣٤٠، ٣٤٥، ٣٥٨ .

يزيد بن الأسود : ١٣٩ .

يعلی بن أمية : ٩٢ .

## ٥ - فهرس الأماكن والبلدان .

- أحد : ١٦١ .
- بلدر : ١٦٣ .
- بيت المقدس : ٣٥٧ .
- جمرة العقبة : ١٢٨ .
- الحجر الأسود : ١٨٩ .
- دمشق : ٢٢٩ .
- الركن اليماني : ١٨٩ .
- سواد العراق : ٣٨٢ .
- الشام : ٣٩٠ ، ٩٩ .
- العراق : ٣٨٦ .
- عرفة : ٣٢٧ ، ١٠١ ، ٩٩ ، ٩٨ .
- قبر النبي صلى الله عليه وسلم : ١٩١ .
- قبر صاحبيه رضي الله عنهما : ١٩١ .
- فارس : ٢٥٤ .
- المدينة : ٣٨١ ، ١١٠ ، ١٩٥ .
- مزدلفة : ٣٢٧ ، ١٠١ ، ٩٩ ، ٩٨ .
- المسجد الحرام : ١٢٣ .
- مصر : ٤٠٤ ، ٣٩٠ ، ١٤١ ، ١١٧ ، ٩٩ .
- مكة : ٣٨١ ، ٢١٩ ، ١٢٣ ، ٩٩ .
- منى : ٣٢٧ ، ٩٩ .
- نقيع الخضعات : ١١١ .
- النيل : ١٤١ .
- اليمن : ٢٤٨ .

## ٦ - فهرس المصطلحات و الكلمات الغريبة .

(أ)

- آبق : ٢٤٠  
 الآجر : ١٠٩  
 الآس : ٢١٤  
 الآكام : ١٤٢  
 اتفاقا : ٢١١  
 الأثمان : ٢٢٥  
 الإجارة : ٣٦١  
 الاجتهاد : ٧٨  
 الإجماع : ٢٤٥  
 الإحباط : ٢٦٨  
 الإحداد : ١٥٥  
 الإحرام : ٢٩٨  
 الإحصار : ٣٢٧  
 إحياء الموات : ٣٨٣  
 الأذان : ١١٤  
 الإذخر : ٣٢٥  
 الإردب : ٢٢١  
 الأرض العشرية : ٢٢١  
 الاستجمار : ١٥٤  
 استحلال : ١٥٠  
 الاستسقاء : ١٣٢  
 الاستشراف : ٢٦٢  
 الاستيطان : ١٢٢  
 الأشنان : ٢١٤  
 الأصول : ٣٨٢  
 الأضحى : ١٢١  
 الأضحية : ٣١١  
 الإعادة : ٦٧  
 الاعتكاف : ٢٩٣  
 الإعسار : ٢٤١  
 الاقنيات : ٢١٦  
 الإلحاح : ١٤٠  
 الألية : ٨٤  
 الإمام الأعظم : ٧٧  
 الإمام الراتب : ٧٦  
 الإمامة : ٧٢  
 الأملح : ٣٣١  
 الأمة : ١٥١  
 أم الولد : ١٥٥  
 الأمي : ٨١  
 الإنشاء : ٣٤٠  
 الأنموذج : ٣٦٢  
 أهر : ٣٣٣  
 الأنين : ١٤٦  
 أهل الزمة : ١٣٨  
 الأواني : ٢٢٧  
 الأوقية : ٣٣٦  
 الإيماء : ٩٠



## ( ب )

- التحويل : ٤٣٠ .  
 التربع : ٨٩ .  
 التشميت : ٣٥٥ .  
 التعريف : ١٣٠ .  
 التعزيز : ٢٤٦ .  
 التعزية : ٦٣ .  
 تعصيب : ٢٦٤ .  
 تعول : ٢٤٠ .  
 التفويض : ١٤٢ .  
 التقليد : ٧٨ .  
 التكييت : ١٣٢ .  
 التكفين : ١٥٧ .  
 التلقين : ١٤٩ .  
 التمتام : ٧٦ .  
 التوبة : ١٤٥ .  
 التوكل : ١٤٢ .  
 التوكيل : ٢٤٧ .

## ( ث )

- التمر : ٢١٢ .

## ( ج )

- الجاهلية : ٢٢٢ .  
 الجحد : ٢٤٥ .  
 الجذب : ١٣٥ .  
 الجذاذ : ٣٧٠ .  
 الجذام : ٨٦ .  
 الجريدة : ١٩٦ .  
 جزاء الصيد : ٣٢٢ .  
 الجزية : ٣٤٩ .  
 الجسور : ٣٤٥ .

## ( ت )

- التائه : ٩٦ .  
 التمر : ٣٣٢ .  
 التحلي : ١٣٢ .  
 التحلل : ٣٠٧ .

- الباذنجان : ٢١٣ .  
 الباقلاء : ١٣١ .  
 البالوعة : ٤٣٠ .  
 البحيري : ٣٩٠ .  
 البدعة : ١٤٧ .  
 البدنة : ٣٢٣ .  
 البرام : ٢٣٦ .  
 البرص : ٨٦ .  
 البزر : ٢١٢ .  
 البصل : ٢١٣ .  
 البطيخ : ٢١٢ .  
 البعر : ٣٨٨ .  
 البغاة : ٣٤٣ .  
 البقر : ٢٠٨ .  
 البلادة : ٧٠ .  
 البلة : ٩٢ .  
 البلور : ٢٣٥ .  
 البندق : ٣٦٧ .  
 البهائم : ١٣٧ .  
 البهت : ١٣٦ .  
 البين : ٢٦٣ .  
 البيع : ٣٥٨ .  
 بيوت الشعر : ١١٠ .

## ( خ )

- الجماعة : ٦٣ .  
 الجنائز : ١٤٥ .  
 الجناح : ٤٣١ .  
 الجنازة : ٤٠٦ .  
 الجنب : ٧٩ .  
 الجنس : ٣٧٤ .  
 الجهاد : ٣٤٣ .  
 الجوار : ٤٢٨ .  
 الجوز : ٣٦٧ .  
 الجوهر : ٣٨٨ .  
 الخراج : ٢١٨ .  
 الخردل : ٢١٣ .  
 الخرس : ١١٢ .  
 الخرص : ٢١٦ .  
 الخرقة : ١٥٣ .  
 الخس : ٢١٤ .  
 الخضوع : ٧٢ .  
 الخطمي : ٢١٤ .  
 الخفارة : ٣٠٢ .  
 الخلاء : ٤٣٠ .

## ( ح )

- الحمض : ٣٨٧ .  
 الحانوت : ٢١٨ .  
 حب الرشاد : ٢١٣ .  
 الحبلى : ٢٧٩ .  
 الحبة السوداء : ٢١٣ .  
 الحثو : ١٧٩ .  
 الحج : ٢٩٨ .  
 الحجر : ٣٩٦ .  
 الحرية : ٣٣٣ .  
 الحربي : ١٤٨ .  
 الحردون : ٣٢٣ .  
 الحرف : ١١٦ .  
 الحشيش : ٣٢٥ .  
 الحظر : ٣٠٩ .  
 الحفن : ٢٤٢ .  
 الحنوط : ١٦٦ .  
 الحوالة : ٤١٧ .  
 الحوراني : ٣٩٠ .  
 الحلال : ١٧٨ .  
 الخلطة : ٢٠٩ .  
 خلطة أعيان : ٢٠٩ .  
 خلطة أوصاف : ٢٠٩ .  
 الخمر : ٩٥ .  
 الخنثى : ١٦٩ .  
 الخيار : ٣٦٩ .  
 الخيام : ١١٠ .

## ( د )

- الدبس : ٣٨٩ .  
 الدر : ٢٠٤ .  
 دسرة : ٢٣٨ .  
 الدلال : ٤٠٨ .  
 الدلك : ١٥٣ .  
 الدينار : ٢٢٦ .  
 الدية : ٢٥٦ .  
 الديوان : ٢٥٧ .  
 الدبر : ٩٥ .  
 الدنثى : ١٦٩ .  
 الدنثار : ٣٦٩ .  
 الدنثار : ١١٠ .

## ( ذ )

الذراع : ٨٥ .

الذلة : ١٣٦ .

## ( ر )

رائجة : ٢٢٥ .

الراتبة : ١٠٣ .

الراحلة : ٣٠١ .

الرافضة : ١٤٧ .

الربا : ٣٧٤ .

ربا الفضل : ٣٧٤ .

رتع : ١٣٧ .

الرجاء : ١٤٦ .

الرحل : ١٠٠ .

الرخصة : ٩٤ .

الرداء : ٣٠٩ .

الردة : ٢٤٥ .

الرضا : ١٨٥ .

الرطل : ٢٢١ .

الركة : ١٨٩ .

الرقيق : ١٦٧ .

الركاز : ٢٢٢ .

الركن : ٧٧ .

رمضان : ٢٦٩ .

الرهن : ٤٠٢ .

الرياحين : ٢١٥ .

الريع : ٣٩٦ .

الريق : ٢٨٢ .

## ( ز )

الزئبق : ٢٣٦ .

الزاد : ٣٠١ .

الزبرجد : ٢٣٥ .

الزرع : ٢١٢ .

الزرنخ : ٢٣٥ .

الزعيم : ٤١٠ .

الزفت : ٢٣٥ .

الزكاة : ١٩٩ .

زكاة الفطر : ٢٣٩ .

الزلزلة : ١٣٤ .

الزوال : ١٠٧ .

الزوان : ٣٨٧ .

## ( س )

السائمة : ٢٠٤ .

السباط : ٩٩ .

ساعة : ٢٩٣ .

الساعي : ٩٦ .

الساقية : ٤٢٨ .

السبائك : ٢٢٤ .

السباع : ١٧٧ .

السبب : ١٨٥ .

السي : ٣٤٦ .

ابن السبيل : ٢٥٩ .

سبيل الله : ٢٥٧ .

السدر : ٢١٤ .

السدل : ٣١١ .

السذاب : ٨٧ .

السرجين : ٣٨٨ .

السطو : ١٨٢ .

- السعد : ٨٧ .
- ( ص )
- السفر القصير : ٩٨ .
- الصاع : ٢٢١ .
- السفيه : ٣٥٩ .
- الصبيخ : ٣٨١ .
- السقط : ١٦٢ .
- الصبر : ١٤٦ .
- السكر : ٣٨٩ .
- الصبرة : ٣٦٢ .
- السل : ١٧٧ .
- الصحة : ٨٢ .
- السلب : ١٦١ .
- صدقة التطوع : ٢٤٧ .
- السلم : ٣٨٦ .
- الصرف : ٣٦٩ .
- السماء : ٩٢ .
- الصعتر : ٢١٤ .
- السماق : ٢١٥ .
- الصعيدى : ٣٩٠ .
- سمان : ٢٠٧ .
- الصغار : ٢٢٠ .
- السمع : ٣١٣ .
- الصفح : ٣٣١ .
- السنة : ٨٢ .
- الصك : ٤٠٩ .
- السهو : ١٠٣ .
- الصلاة : ٦٣ .
- السوس : ٣٩٩ .
- الصلح : ٤٢٢ .
- السوم : ٤١١ .
- الصمم : ١١٢ .
- ( ش )
- الصنان : ٨٦ .
- الشاة : ٢٠٦ .
- الصوم : ٢٦٩ .
- الشبق : ٢٧٧ .
- الصيارف : ٢٣٤ .
- الشحناء : ١٣٦ .
- ( ض )
- الضأن : ٢٠٦ .
- الشرط : ٦٤ .
- الضب : ٣٢٧ .
- الشركة : ٣٧٠ .
- الضحى : ١٠٨ .
- الشعار : ١٢٣ .
- الضمان : ٤٠٩ .
- الشعب : ١٩٠ .
- الضيعة : ٢٥٣ .
- الشفعة : ٤٢٦ .
- ( ط )
- الشفص : ٤٢٦ .
- الطرش : ١١٣ .
- الشم : ٢١٣ .
- الطرف : ٩٠ .
- شيخ : ١٣٦ .

- الطلع : ٣٨٤ .  
الطمأنينة : ٧٧ .  
( ظ )  
الظفر : ٢٧٨ .  
الظراب : ١٤٢ .  
الظهار : ٢٨٦ .

## ( ع )

- العامي : ٧٦ .  
العبد : ١٢٧ .  
العتق : ١٣٣ .  
العتيرة : ٣٣٩ .  
العجوة : ٣٧٩ .  
الغدير : ٨٩ .  
العرف : ٣٥٨ .  
العروض : ٢٣٣ .  
العروة : ٣١٠ .  
العشي : ١٣٠ .  
العقار : ٢٥٣ .  
العقب : ٨٤ .  
العقد : ١٦٧ .  
عقد الذمة : ٣٥١ .  
العقيق : ٢٣٥ .  
العقيقة : ٣٣٧ .  
العلق : ٣٦٠ .  
العلق : ٢٨١ .  
العلوج : ٢٢٠ .  
العمرة : ٢٩٨ .  
العناب : ٢١٥ .  
العنبر : ٢٣٨ .

## ( غ )

- الغائمون : ٢١٩ .  
الغصب : ٢٠١ .  
الغيث : ١٣٦ .  
الغيم : ٢٧٠ .

## ( ف )

- الفتنة : ١٤٦ .  
الفجل : ٢١٣ .  
الفضدية : ٣١٦ .  
الفرائض : ١٤٥ .  
الفرسخ : ١٠٦ .  
فرض : ٢٦٤ .  
فرض الكفاية : ١٢١ .  
الفرعة : ٣٣٩ .  
الفسق : ٧٥ .  
الفضولي : ٣٦١ .  
الفطر : ١٢١ .  
الفلوس : ٢٢٥ .  
الفناء : ٣٨٢ .  
الفوات : ٣٢٧ .  
الفيء : ٢٢٣ .

الطلع : ٣٨٤ .

الطمأنينة : ٧٧ .

( ظ )

الظئر : ٢٧٨ .

الظراب : ١٤٢ .

الظهار : ٢٨٦ .

( ع )

العامي : ٧٦ .

العبد : ١٢٧ .

العتق : ١٣٣ .

العتيرة : ٣٣٩ .

العجوة : ٣٧٩ .

العذر : ٨٩ .

العرف : ٣٥٨ .

العروض : ٢٣٣ .

العروة : ٣١٠ .

العشي : ١٣٠ .

العقار : ٢٥٣ .

العقب : ٨٤ .

العقد : ١٦٧ .

عقد الذمة : ٣٥١ .

العقيق : ٢٣٥ .

العقيقة : ٣٣٧ .

العلق : ٣٦٠ .

العلك : ٢٨١ .

العلوج : ٢٢٠ .

العمرة : ٢٩٨ .

العناب : ٢١٥ .

العنبر : ٢٣٨ .

العنق : ٣٣٣ .

عنوة : ٢١٩ .

عهدة المبيع : ٤١١ .

العوز : ٣٩٨ .

عيادة : ١٤٧ .

العيد : ١٢١ .

( غ )

الغانمون : ٢١٩ .

الغصب : ٢٠١ .

الغيث : ١٣٦ .

الغيم : ٢٧٠ .

( ف )

الفتنة : ١٤٦ .

الفجل : ٢١٣ .

الفدية : ٣١٦ .

الفرائض : ١٤٥ .

الفرسخ : ١٠٦ .

فرض : ٢٦٤ .

فرض الكفاية : ١٢١ .

الفرعة : ٣٣٩ .

الفسق : ٧٥ .

الفضولي : ٣٦١ .

الفطر : ١٢١ .

الفلوس : ٢٢٥ .

الفناء : ٣٨٢ .

الفوات : ٣٢٧ .

الفئ : ٢٢٣ .

## ( ق )

- القارن : ٣٠٠ .  
 القبالات : ٢١٩ .  
 القبيل : ٢٢٠ .  
 القتب : ٣٠٠ .  
 القتر : ٢٧٠ .  
 القحط : ١٣٥ .  
 القرض : ٣٩٥ .  
 القرية : ٢٢٠ .  
 القصب : ١١٠ .  
 القصر : ٩٤ .  
 القضيب : ٣٨٨ .  
 القطاع : ٣٤٣ .  
 القطن : ٢١٢ .  
 القفاز : ٣٠٩ .  
 القليب : ١٦٤ .  
 القمار : ٣٦٧ .  
 القميص : ١٥٣ .  
 القن : ٢٤٠ .  
 القناطر : ٣٤٥ .  
 القنب : ٣٨٨ .  
 القنية : ٢٣٤ .  
 القوايل : ١٨٢ .  
 القياس : ٣٧٤ .  
 القيراط : ١٧٤ .

## ( ك )

- الكافور : ٣١٢ .  
 الكيش : ٣١٣ .  
 كبيرة : ٢٦٨ .

## ( ل )

- اللبن : ١٧٧ .  
 اللبنة : ١٠٩ .  
 اللغو : ٢٧٩ .  
 اللقافة : ١٦٧ .  
 اللقطة : ٢٠١ .  
 ليلة جمع : ٣٢٧ .

## ( م )

- مآرب : ٩٥ .  
 المؤلف : ٢٥٤ .  
 المال الشرعي : ٣٦٠ .  
 المباح : ٢٠٤ .  
 المبعض : ١٦٩ .  
 المبيت : ٢١٠ .  
 متخشعا : ١٣٦ .  
 المتفل : ٩٠ .  
 متواضعا : ١٣٦ .  
 المثقال : ٢٣٠ .

- المثل : ٣٢٢ .  
 المجوس : ٣٥١ .  
 المحاكاة : ٣٠٤ .  
 المحدث : ٨٠ .  
 المحرم : ٣٠٥ .  
 الحمل : ٣٠٠ .  
 المخيض : ٣٨٧ .  
 المحيط : ٣١٠ .  
 المدبرة : ١٥٦ .  
 المدبغة : ٤٢٩ .  
 المدر : ١٧٨ .  
 المذي : ٣٢٠ .  
 المرائي : ١٥٩ .  
 المرتد : ٢٠٠ .  
 المرجان : ٢٣٨ .  
 المرض : ٨٧ .  
 المزارعة : ٣٧٠ .  
 المساقاة : ٣٧٠ .  
 المستأجر : ٢٢٣ .  
 المسك : ٣١٢ .  
 المسكين : ٢٥٣ .  
 مسيل الماء : ٣٨٢ .  
 المشاع : ٢٠٩ .  
 المشالة : ١٤٢ .  
 المشرب : ٢١١ .  
 المشوب : ٣٨٧ .  
 المصافحة : ١٩٤ .  
 المضاربة : ٢٠١ .  
 المضيق : ٩٢ .  
 المطل : ٤٢١ .  
 المطمور : ٢٧١ .  
 المعاجين : ٣٨٨ .  
 المعاطاة : ٣٥٨ .  
 المعاوضة : ٤٢٣ .  
 المعاياة : ١٥٧ .  
 المعتدة : ١٥٦ .  
 المعدن : ٢٣٥ .  
 المعز : ٢٠٦ .  
 المعسر : ٢٠١ .  
 المغرة : ٢٣٥ .  
 المفرد : ٣٠٠ .  
 المفقور : ٢٥٢ .  
 المفلس : ١٦٥ .  
 مقصب : ١١٠ .  
 المكاتب : ١٥٦ .  
 المكبة : ١٧١ .  
 المكلف : ١٦٩ .  
 المميز : ١٢٧ .  
 المن : ٢٦٧ .  
 المنافق : ٣٤١ .  
 المنبر : ١١٦ .  
 المندوب : ٩٠ .  
 المنفوض : ٣٨٨ .  
 المنة : ٤٩٤ .  
 الموات : ٢٢٠ .  
 الموازنة : ٢٦٨ .  
 المواطاة : ٤٠١ .  
 المولى : ٢٦٣ .



## ( هـ )

- الهائم : ٩٦ .
- الهيئة : ٢٠٥ .
- الهدى : ٣٣١ .
- المندباء : ٢١٣ .

## ( و )

- الواجب : ٨٢ .
- الوثني : ٣٥١ .
- وجوب العين : ٦٤ .
- الوجور : ٢٨٢ .
- الوحشي : ٣١٣ .
- الوحد : ١٠٠ .
- الودائع : ١٥٠ .
- الوسوسة : ٧٦ .
- الوصايا : ١٤٥ .
- وطء الشبهة : ٢٨٦ .
- الوقف : ٣٧٠ .
- الولي : ٣١٤ .
- الوهدة : ٣٣٣ .

## ( ي )

- يتمائل : ١٩٤ .
- اليتيم : ١٨٩ .
- يثني : ٩٠ .
- يخله : ٣٠٩ .
- يزره : ٣٠٩ .
- اليسار : ٢٤١ .
- يستغله : ٢٥٣ .
- يطين : ١٧٨ .

- الموميا : ٢٣٦ .
- الميراث : ١٦٥ .
- الميزاب : ٤٣١ .
- الميقات : ٣٠٦ .

## ( ن )

- الناشر : ٢٣٩ .
- الناظر : ٣٩٦ .
- النبل : ٣٨٩ .
- التن : ١٧٥ .
- النجنس : ٨٠ .
- النجم : ٢٦٠ .
- النخامة : ٢٨١ .
- الندب : ١٨٧ .
- النذر : ١٩٠ .
- النذر المطلق : ٢٠٢ .
- النسك : ٣٠٤ ، ٣١٦ .
- النشاب : ٣٨٩ .
- النصاب : ٢٠٠ .
- النصب : ١٧٧ .
- النظير : ٢٥٥ .
- النعش : ١٤٥ .
- النقرة : ٢٢٦ .
- النقش : ١٧٥ .
- النكاح : ١٥٥ .
- النهب : ٢٥٦ .
- النوء : ١٤٤ .
- النياحة : ١٧٦ .
- النية : ٦٥ .

- يغزّه : ٣١٠ .
- ينكب : ١٧٨ .
- يهال : ١٧٩ .
- اليهودي : ٣٥٢ .
- يوم عرفة : ١٢٨ .
- يوم النحر : ١٢٨ .

## ٧ - فهرس المصادر والمراجع .

- ١- إجماع المؤمنين بشرح منهج السالكين وتوضيح الفقه في الدين، لعبد الله بن عبد الرحمن الجبرين، دار الوطن، الرياض، طبع بعناية علي بن حسين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٢- الآداب الشرعية، لمحمد بن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٣- الإجماع، لأبي بكر بن محمد بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٤- الأحاديث المختارة مما لم يخرج البخاري ومسلم في صحيحهما، لمحمد بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣هـ، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٥- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، لعلي بن بلبان الفارسي المتوفى سنة ٧٣٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٦- أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية، تحقيق: صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- ٧- أحكام الجنائز وبدعها، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٨- أحكام الخواتم وما يتعلق بها، لعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ، تحقيق: محمد بن حمود الوائلي، مطابع الرحاب، المدينة، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٩- الأحكام السلطانية، لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفى سنة ٤٥٨هـ، دار الوطن، الرياض، بدون طبعة.
- ١٠- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، لعلي بن محمد بن حبيب البصري المتوفى سنة ٤٥٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- ١١- إحياء علوم الدين، لأبي حامد محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ١٢- الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- ١٣- الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، اختارها علي بن محمد بن عباس البعلبي المتوفى سنة ٨٠٣هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، مصر، بدون طبعة.
- ١٤- الأدب المفرد، لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ١٥- الأذكار، ليحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الهدى، الرياض، الطبعة السادسة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٦- إرشاد أولي النهي للفتاوى المنتهى حاشية على منتهى الإرادات لمصور بن يونس السبهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار خضر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٧- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٨- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لعلي بن محمد الجزري، المتوفى سنة ٦٣٠هـ، دار الفكر، بدون طبعة.
- ١٩- الإصابة في تمييز الصحابة، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٢٠- إعانة الطالبين، لأبي بكر المشهور بالسيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي، مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٥٦هـ-١٣٣٨م.
- ٢١- الأعلام، لخير الدين بن محمود الزركلي المتوفى سنة ١٣٩٦هـ، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، ١٩٨٤م.
- ٢٢- الإفصاح عن معاني الصحاح، ليحيى بن محمد بن هبيرة المتوفى سنة ٥٦٠هـ،

- المؤسسة السعيدية، الرياض، بدون طبعة.
- ٢٣- الإقناع لطالب الانتفاع، لموسى بن أحمد الحجاوي المتوفى سنة ٩٦٧هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٢٤- الأم، لمحمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٢٥- الأموال، لأحمد بن زنجويه المتوفى سنة ٢٥١هـ، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٢٦- الأموال، للقاسم بن سلام أبي عبيد المتوفى سنة ٢٢٤هـ، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٢٧- إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبع بعناية محمد عبد المعيد خان، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٢٨- الانتصار في المسائل الكبار، لمحمود بن أحمد الكلوزاني المتوفى سنة ٥١٠هـ، تحقيق: سليمان العمير، وعوض العوفي وعبد العزيز البعيمي، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٢٩- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن سليمان المرداوي، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(ب)

- ٣٠- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٦٨٧هـ، تحقيق: محمد عدنان درويش، دار إحياء التراث العربي،

- بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٣١- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، إدارة الطباعة النبوية، مصر، بدون طبعة.
- ٣٢- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المتوفى سنة ٥٩٥هـ، دار ابن حزم بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٣٣- البداية والنهاية، لابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٤٤هـ، تصحيح: أحمد أبي ملحم وزملائه، دار الريان للتراث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٣٤- السدع والنهي عنها، محمد بن وضاح القرطبي المتوفى سنة ٢٨٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٣٥- بلغة الساغب وبغية الراغب لمحمد بن أبي القاسم محمد بن الخضر بن تيمية المتوفى سنة ٦٢٢هـ، تحقيق: بكر أبو زيد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- (ت)
- ٣٦- التاج والإكيل، لمختصر خليل لمحمد بن يوسف المواق المتوفى سنة ٨٩٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٣٧- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، لعبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله النصري المتوفى سنة ٢٨١هـ، مجمع اللغة العربية، دمشق، بدون طبعة.
- ٣٨- تاريخ بغداد، لأحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة.
- ٣٩- تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- ٤٠- التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، بدون طبعة.
- ٤١- التبصرة، لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، أم القرى،

القاهرة، مصر، بدون طبعة.

- ٤٢- تجريد زوائد الغاية والشرح، لحسن الشطي، مطبوع مع مطالب أولي النهى، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٤٣- تحفة المودود بأحكام المولود، لابن قيم الجوزية، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن القيم، ودار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ٤٤- تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تصحيح عبد الرحمن العلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة.
- ٤٥- التذكرة في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لعلي بن عقيل بن محمد بن عقيل المتوفى سنة ٥١٣هـ، تحقيق: ناصر بن سعود السلامة، دار إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٤٦- تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة، لصالح بن عبد العزيز آل عثيمين المتوفى سنة ١٤١٠هـ، تحقيق: بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٤٧- تصحيح الفروع، لعلي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ٤٨- تفسير البغوي "معالم التنزيل"، للحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٩هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٤٩- تفسير البيضاوي "أنوار التنزيل وأسرار التأويل"، لعبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي المتوفى سنة ٧٩١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٥٠- تفسير الجلالين، للإمامين جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤هـ، وجلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، بعناية محمد نعيم ومحمد رضوان، مؤسسة الرسالة بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٥١- تفسير القرآن الجليل "الباب التأويل في معاني التنزيل"، لعلي بن محمد بن

- إبراهيم (الحازن) دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٥٢- تفسير القرآن العظيم، لإسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٥٧٧٤هـ، تحقيق: عبد العزيز غنيم وزملائه، دار الشعب، القاهرة، بدون طبعة.
- ٥٣- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٥٤- التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل، لصالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٥٥- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٥٦- التمام لما صح في الروايتين والثلاث والأربع من الإمام، لمحمد بن محمد بن الحسين أبي يعلى الفراء، تحقيق: عبد الله الطيار وعبد العزيز المدالله، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
- ٥٧- التمهيد في أصول الفقه، لمحمود بن أحمد أبي الخطاب الكلوزاني المتوفى سنة ٥١٠هـ، تحقيق: مفيد محمد، دار المدني جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- ٥٨- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية.
- ٥٩- تنزيه الشريعة المرفوعة من الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عراق الكناني المتوفى سنة ٩٦٣هـ، تصحيح: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٦٠- التنقيح المشبع في تحرير أحكام المقنع، لعلاء الدين بن الحسن المرداوي، المطبعة السلفية، مصر، بدون طبعة.
- ٦١- التوضيح في الجمع بين المقنع والتنقيح، لأحمد بن محمد بن أحمد الشويكي، المتوفى سنة ٩٣٩هـ، تحقيق: ناصر بن عبد الله الميمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.



- ٦٢- تهذيب الأسماء واللغات، لمحي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٦٣- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٦٤- تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد الأزهرى المتوفى سنة ٣٧٠هـ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، بدون طبعة.
- ٦٥- تيسير العزيز الحميد، لسليمان بن عبد الله المتوفى سنة ١٢٣٣هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٢هـ.

## (ج)

- ٦٦- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠هـ، دار الفكر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- ٦٧- جامع الترمذي، لمحمد بن عيسى الترمذي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٦٨- الجامع الصغير في الفقه، لمحمد بن الحسين أبي يعلى الفراء المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: ناصر بن سعود السلامة، دار أطلس الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٦٩- الجواهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد، ليوسف بن الحسن بن عبد الهادي المتوفى سنة ٩٠٩هـ، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

## (ح)

- ٧٠- حاشية ابن قندس على الفروع، لأبي بكر بن إبراهيم بن يوسف البعلبي المتوفى سنة ٨٦١هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٧١- حاشية البجيرمي، لسليمان بن عمر البجيرمي، المكتبة الإسلامية، ديار بكر، تركيا، بدون طبعة.

- ٧٢- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد عرفة الدسوقي، المطبعة الأزهرية، مصر، ١٣٤٥هـ-١٩٢٧م.
- ٧٣- حاشية الروض المربع شرح زاد المستقنع، لعبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي المتوفى سنة ١٣٩٢هـ، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- ٧٤- حاشية الروض المربع، لعبد الله بن عبد العزيز العنقري، مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة.
- ٧٥- حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي المتوفى سنة ١٢٣١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٧٦- حاشية اللبدي على نيل المآرب، لعبد الغني بن ياسين اللبدي النابلسي المتوفى سنة ١٣١٩هـ، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٧٧- حاشية المنتهى، لعثمان بن أحمد بن سعيد النجدي (ابن قائد) المتوفى سنة ١٠٩٧هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- ٧٨- الحاوي للفتاوى في الفقه وعلوم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٧٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٨٠- حواشي الإقناع، لمنصور البهوتي، المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة برقم (١٤٠٨)
- ٨١- حواشي التنقيح في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لموسى بن أحمد الحجاوي المقدسي المتوفى سنة ٩٦٠هـ، تحقيق: يحيى بن أحمد الجردى، دار البخاري، المدينة المنورة، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.

- ٨٢- الحيوان، لعمر بن بحر الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥هـ، تحقيق: عبد السلام هارون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة.

(د)

- ٨٣- الدر السني في شرح ألفاظ الخرقى، ليوسف بن حسن بن عبد الهادي المتوفى سنة ٩٠٩هـ، تحقيق: رضوان مختار، دار المجتمع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

- ٨٤- دقائق أولي النهى لشرح المنتهى، لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- ٨٥- الدعاء، لسلمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق: سعيد بن محمد البخاري، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- ٨٦- دليل الطالب لنيل المآرب، لمربي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، تحقيق: سلطان بن عبد الرحمن العيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

(ذ)

- ٨٧- الذخيرة، لأحمد بن إدريس القرافي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

- ٨٨- الذيل على طبقات الخنابلة، لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون تاريخ.

(ر)

- ٨٩- رؤوس المسائل الخلافية بين جمهور الفقهاء، للحسن بن محمد العكبري، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- ٩٠- رد المختار على الدر المختار المعروف بحاشية ابن عابدين، لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، تحقيق: محمد

- صبحي حسن حلاق، وعامر حسين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٩١- الرسالة، لمحمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، تحقيق: أحمد شاكر، دار الفكر، بدون طبعة.
- ٩٢- رسالة في الرد على الرافضة، لمحمد المقدسي المتوفى سنة ٨٨٨هـ، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، الدار السلفية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٩٣- الرسالة القشيرية في علم التصوف، لعبد الكريم بن هوازن بن القشيري، أعيد تجليده من مكتبة الحرم النبوي، والأوراق الأولى غير موجودة، رقم الكتاب ٦٨٤٩، رقم التصنيف ٢١٥/ق ش ر.
- ٩٤- الرعاية الصغرى في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، لأحمد بن حمدان بن شبيب النمري الحارثي، المتوفى سنة ٦٩٥هـ، تحقيق: ناصر بن سعود السلامة، دار أشبيليا، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٩٥- الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٩٦- روضة الطالبين، لمحيي الدين بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بدون طبعة.
- ٩٧- الروض المربع شرح زاد المستقنع، لمنصور بن يونس البهوتي، تحقيق: عبد الله ابن عبد المحسن التركي، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

(ز)

- ٩٨- زاد المستقنع، لموسى بن أحمد المقدسي المتوفى سنة ٩٦٨هـ، تعليق: محمد ابن عبد العزيز بن مانع، مطبعة المدني، مصر، بدون تاريخ.
- ٩٩- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ومؤسسة

- الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.  
 ١٠٠- الزهد، لأحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

## (س)

- ١٠١- سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: خليل إبراهيم، وملا خاطر، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.  
 ١٠٢- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله النجدي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ، تحقيق: بكر أبو زيد، وعبد الرحمن العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.  
 ١٠٣- السلسيل في معرفة الدليل، لصالح بن إبراهيم البليهي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٣٢١هـ-٢٠٠٠م.  
 ١٠٤- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي المتوفى سنة ١٢٠٦هـ، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.  
 ١٠٥- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.  
 ١٠٦- سنن الدار قطني، لعلي بن عمر الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، عناية: عبد الله هاشم، بمسني المدني، دار المحاسن، القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.  
 ١٠٧- سنن الدارمي، لعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥هـ، مطبوع بعناية أحمد دهمان، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة.  
 ١٠٨- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، دار المعرفة بيروت، بدون طبعة.

- ١٠٩- سنن ابن ماجة، لمحمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١١٠- سنن النسائي، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١١١- سير أعلام النبلاء، لمحمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

## (ش)

- ١١٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي ابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩هـ، درا الفكر، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١١٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل العقيلي المتوفى سنة ٧٦٩هـ، دار مصر للطباعة، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ١١٤- شرح الزركشي على مختصر الخرقي، لمحمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١١٥- شرح السنة، للحسن بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ١١٦- شرح الصلور، لعبد الرحمن السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، عناية عبد الحميد حلي، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ١١٧- شرح العملة في بيان مناسك الحج والعمرة، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: صالح بن محمد الحسن، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١١٨- شرح فتح القدير، لمحمد بن عبد الواحد السكندري المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٦٨١هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة.

- ١١٩- الشرح الكبير، لعبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٢٠- شرح الكوكب المنير، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي (ابن النجار) تحقيق: محمد الزحيلي، ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ١٢١- الشرح الممتع على زاد المستقنع، لمحمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م. ودار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.
- ١٢٢- شرح النووي لصحيح مسلم، ليحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، المطبعة المصرية، مصر، بدون طبعة.
- ١٢٣- شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- (ص)
- ١٢٤- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، مصور عن الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- ١٢٥- صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر بن إسحاق بن خزيمة المتوفى سنة ٣١١هـ، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.
- ١٢٦- صحيح الأدب المفرد، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الجليل، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٢٧- صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٢٨- صحيح سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي،

بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

- ١٢٩- صحيح سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٣٠- صحيح سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربة العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣١- صحيح سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة التربة العربي لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣٢- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري المتوفى سنة ٢٦١هـ، بيت الأفكار الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(ض)

- ١٣٣- الضعفاء الكبير، لمحمد بن عمرو العقيلي المتوفى سنة ٣٢٢هـ، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٣٤- ضعيف الجامع الصغير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١٣٥- ضعيف سنن ابن ماجه، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٣٦- ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ١٣٧- ضعيف سنن الترمذي، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ١٣٨- ضعيف سنن النسائي، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

(ط)

- ١٣٩- طبقات الحفاظ، لعبد الرحمن بن أبي بكر السبطي المتوفى سنة ٩١١هـ، دار



- الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ-١٩٨٣م.
- ١٤٠- طبقات الحنابلة، لمحمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ١٤١- طبقات الشافعية، لعبد الرحيم بن الحسن الأسوي، المتوفى سنة ٧٧٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٤٢- طبقات الشافعية الكبرى، لعبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- ١٤٣- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ، دار صادر بيروت، بدون طبعة.
- ١٤٤- الطب النبوي، لمحمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأودلاه، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.
- (ع)
- ١٤٥- العبر في خير من غير، لمحمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٤٦- العدة في شرح العمدة، لعبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي المتوفى سنة ٦٢٤هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.
- ١٤٧- العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، لعبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ، دال الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ١٤٨- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لعبد الرحمن بن علي الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ١٤٩- عمل اليوم والليلة، لأحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، تحقيق:

- فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.  
 ١٥٠- عنوان المجد في تاريخ نجد، لعثمان بن بشر النجدي المتوفى سنة ١٢٨٨هـ،  
 مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون طبعة.

## (غ)

- ١٥١- غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، لمرعي بن يوسف الكرمي  
 المتوفى سنة ١٠٣٣هـ، دار السلام، بدون طبعة.  
 ١٥٢- الغنية لطالب طريق الحق في الأخلاق والتصوف والآداب، لعبد القادر  
 الجيلاني الحسني، مصطفى الباي الحلبي، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٥هـ-  
 ١٩٥٦م.

## (ف)

- ١٥٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
 المتوفى سنة ٨٥٢هـ، طبع بعناية الشيخ عبد العزيز بن باز، دار المعرفة،  
 بيروت، بدون طبعة.  
 ١٥٤- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي  
 الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة.  
 ١٥٥- فتح المجيد شرح كتاب التوحيد، لعبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، طبع  
 بعناية عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الخير، بيروت، الطبعة الأولى،  
 ١٤١٢هـ-١٩٩١م.  
 ١٥٦- الفروع، لمحمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ، طبع بعناية عبد الستار فرج،  
 عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.  
 ١٥٧- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لعلي بن أحمد بن حزم الظاهري، دار  
 المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.  
 ١٥٨- فقه الزكاة، ليوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الحادية  
 والعشرون، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.  
 ١٥٩- الفوائد، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، تحقيق: محمد عثمان

- الحشت، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١٦٠- الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني، لأحمد بن غنيم بن سالم المالكي المتوفى سنة ١١٢٥هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ١٦١- فيض القدير شرح الجامع الصغير، لمحمد المناوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.
- (ق)
- ١٦٢- قاموس الغذاء والتداوي بالنبات، لأحمد قدامة، دار النفائس، بيروت، لبنان، الطبعة السادسة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ١٦٣- القاموس الفقهي لغة واصطلاح، لسعدي أبي حبيب، دار الفكر، دمشق، سوريا، إعادة للطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ١٦٤- القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي المتوفى سنة ٨١٧هـ، تحقيق: مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٦٥- قرارات المجمع الفقهي الإسلامي، ١٤٢٢هـ.
- ١٦٦- قصص الأنبياء، لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي المتوفى سنة ٧٧٤هـ، دار النبلاء، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ١٦٧- قطر الندى وبل الصدى، لعبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١هـ، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- ١٦٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام، لعز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، بدون طبعة، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ١٦٩- القواعد في الفقه الإسلامي، لعبد الرحمن بن رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ١٧٠- القواعد النورانية الفقهية، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق: محمد حامد الفقي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية،

١٤٠٤هـ-١٩٨٣م.

- ١٧١- القول المفيد على كتاب التوحيد، لمحمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

(ك)

- ١٧٢- الكافي، لمحمد بن عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ١٧٣- الكافي في فقه أهل المدينة، ليوسف بن عبد الله بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ، تحقيق: محمد محمد ولد ماديك، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ١٧٤- الكامل في ضعفاء الرجال، لعبد الله بن عدي الجرجاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٧٥- الكبائر، لمحمد بن عبد الوهاب، تحقيق: باسم فيصل الخوايرة، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- ١٧٦- كتاب الصيام من شرح العمدة، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق: زائد بن أحمد الشثيري، دار الأنصاري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ١٧٧- كرامات أولياء الله، لمبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللاذكائي المتوفى سنة ٤١٨هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- ١٧٨- كشف القناع، لمنصور بن يونس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، تحقيق: محمد حسن محمد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٧٩- كشف الأستار عن زوائد البزار، لعلي بن أبي بكر الطيشتي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، الطبعة،

١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

١٨٠- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني المتوفى سنة ١١٦٢هـ، تعليق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

١٨١- كشف المخدرات والرياض المزهرات لشرح أخصر المختصرات، لعبد الرحمن بن عبد الله البعلبي المتوفى سنة ١١٩٢هـ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(ل)

١٨٢- لسان العرب، لمحمد بن مكرم ابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ، دار صادر بيروت، بدون طبعة.

(م)

١٨٣- المبدع في شرح المقنع، لإبراهيم بن محمد بن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤هـ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

١٨٤- المبسوط، لمحمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣هـ، دار المعرفة بيروت، لبنان، بدون طبعة.

١٨٥- مجالس شهر رمضان، لمحمد بن صالح بن عثيمين، مركز شئون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ.

١٨٦- مجمع الزوائد، لعلي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٨٧- مجمل اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا اللغوي المتوفى سنة ٣٩٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

١٨٨- المجموع شرح المذهب، لمحي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٨٩- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، لأحمد بن عبد الحليم النميري

المستوفى سنة ٧٢٨هـ، جمع وترتيب: عبد الرحمن قاسم، دار المدني، بدون طبعة.

١٩٠- مجموع الفوائد واقتناص الأوابد، لعبد الرحمن بن ناصر سعدي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١٩١- انحرار في الفقه على مذهب الإمام أحمد، لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٦٥٢هـ، طبع بعناية محمد حامد النقي، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة.

١٩٢- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، لعلي بن إسماعيل بن سيده المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق: مصطفى السقا، المكتبة التجارية، مكة، الطبعة الأولى، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.

١٩٣- الحلي، لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة.

١٩٤- المختارات الجليلة من المسائل الفقهية، لعبد الرحمن الناصر السعدي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ، الرئاسة العامة لأدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

١٩٥- مختصر ابن تيم على مذهب الإمام الرباني أبي عبد الله أحمد بن حنبل، لمحمد بن تيم الحراني، دراسة وتحقيق: علي بن إبراهيم القصير، رسالة دكتوراة مقدمة للمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١٢هـ.

١٩٦- مختصر الخرقى، لعمر بن الحسين الخرقى المتوفى سنة ٣٣٤هـ، دار السلام دمشق، الطبعة الأولى، ١٣٧٨هـ.

١٩٧- مختصر طبقات الحنابلة، لمحمد جميل بن عمر البغدادي (ابن الشطي) دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٩٨- المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، لعلي بن محمد بن علي الدمشقي، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار الفكر، دمشق، بدون طبعة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.



- ١٩٩- مدارج السالكين، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ، طبع بعناية محمد حامد الفقي، دار الرشاد الحديثة، بدون طبعة.
- ٢٠٠- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد، لعبد القادر بن بدران الدمشقي، تعليق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٢٠١- المدخل المفصل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل، وتخریجات الأصحاب، لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٢٠٢- المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد التميمي، دار صادر، الطبعة الأولى.
- ٢٠٣- المذهب الحنبلي دراسة في تاريخه، وسماته، وأشهر أعلامه، ومؤلفاته، لعبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٢٠٤- مرافقي الفلاح شرح نور الإيضاح مع حاشية الطحطاوي، لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي، المتوفى سنة ١٠٩٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٢٠٥- مرويات غزوة بدر، لأحمد محمد العلي باوزير، مكتبة طيبة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- ٢٠٦- مسائل الإمام أحمد، لأبي داود السجستاني، دار المعرفة لبنان، بدون طبعة.
- ٢٠٧- مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، رواية إسحاق بن منصور الكوسج، تحقيق: محمد بن عبد الله الزاحم، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، وتحقيق: صالح بن محمد المريد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- ٢٠٨- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: علي سليمان المهنا، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢٠٩- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية أبي الفضل صالح المتوفى سنة ٢٦٦هـ،  
تحقيق: فضل الرحمن بن محمد، الدار العلمية، دلهي الهند، الطبعة الأولى،  
١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٢١٠- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين، لمحمد بن الحسين أبي يعلى  
الفراء، تحقيق: عبد الكريم اللاحم، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة  
الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢١١- المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله النيسابوري المتوفى سنة  
٤٠٥هـ، طبع بعناية يوسف بن عبد الرحمن المرغلي، دار المعرفة، بيروت،  
بدون طبعة.

٢١٢- المستوعب، لمحمد بن عبد الله السامري، تحقيق: مساعد بن قاسم الفالح،  
مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

٢١٣- مسند أبي داود الطيالسي، لسليمان بن داود بن الجارود المتوفى سنة ٢٠٤هـ،  
تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة  
الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤٠هـ، بيت الأفكار  
الدولية، الرياض، بدون طبعة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢١٥- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لعياض بن موسى بن عياض المالكي  
المتوفى سنة ٥٤٤هـ، المكتبة العتيقة، دار التراث، القاهرة، بدون طبعة.

٢١٦- المصباح المنير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، طبع بعناية يوسف الشيخ  
محمد، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢١٧- المصنف، لعبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، تحقيق: حبيب الله  
الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢١٨- المصنف في الأحاديث والآثار، لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى سنة  
٢٣٥هـ، تحقيق: عبد الخالق الأفغاني، الدار السنّة، الهند، الطبعة الثانية،  
١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.



- ٢١٩- المصنف في الأحاديث والآثار: لعبد الله بن محمد بن أبي شيبة المتوفى سنة ٢٣٥هـ، الجزء المفقود، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢٢٠- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، لمصطفى السيوطي الرحبياني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٢١- المطلع على أبواب المقنع، لمحمد بن أبي الفتح البعلبي المتوفى سنة ٧٠٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٢٢- معالم السنن شرح سنن أبي داود، لحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ٢٢٣- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٢٢٤- المعتمد في الأدوية المفردة، ليوسف بن عمر الفسائي التركماني، بعناية مصطفى السقا، دار القلم، بيروت لبنان، بدون طبعة.
- ٢٢٥- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٢٢٦- معجم البلدان، لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، بدون طبعة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢٢٧- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية.
- ٢٢٨- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٢٢٩- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، لمحمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة، القاهرة، بدون طبعة.
- ٣٣٠- معجم معالم الحجاز، لعاتق بن غيث البلادي، دار مكة، مكة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- ٢٣١- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبد الباقي المتوفى سنة ١٣٨٨هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، بدون طبعة.
- ٢٣٢- معونة أولي النهى شرح المنتهى، لمحمد بن أحمد الفتوحى (ابن النجار) المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهبش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٢٣٣- المغني، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٢٣٤- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، لمحمد الشربيني الخطيب، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، بدون طبعة، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.
- ٢٣٥- المقادير الشرعية والأحكام الفقهية المتعلقة بها، لمحمد نجم الدين الكردي، مطبعة السعادة، مصر، بدون طبعة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٢٣٦- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: عبد الله محمد الصديق، وعبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٢٣٧- المقنع، لعبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون طبعة.
- ٢٣٨- المقنع في شرح مختصر الخرقى، للحسن بن أحمد بن عبد الله البنا المتوفى سنة ٤٧١هـ، تحقيق: عبد العزيز بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٢٣٩- الملل والنحل، لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، در المعرفة، بيروت، لبنان، بدون طبعة، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٢٤٠- منار السبيل في شرح الدليل، لمحمد بن سالم بن ضويان، تحقيق: نظير محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الخامسة، ١٤٢٣هـ-

٢٠٠٢م.

- ٢٤١- المنتقى شرح موطأ الإمام مالك، لسليمان بن خلف الباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٩٤هـ، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣١هـ.
- ٢٤٢- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات، لمحمد بن أحمد الفتوحى (ابن النجار) المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٤٣- المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد، لمنصور بن يونس البهوتي، دار الثقافة، الدوحة.
- ٢٤٤- منهاج السنة النبوية، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني المتوفى سنة ٧٢٨هـ، تحقيق: محمد رشاد سالم، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٢٤٥- المنهاج شرح صحيح مسلم، ليحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، المطبعة المصرية، مصر، بدون تاريخ.
- ٢٤٦- منهاج الوصول إلى علم الأصول، لعبد الله بن عمر البضاوي المتوفى سنة ٦٨٥هـ، مع شرحه نهاية السؤل، عالم الكتب، بدون طبعة.
- ٢٤٧- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد، لعبد الرحمن بن محمد العليمي المتوفى سنة ٩٢٨هـ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- ٢٤٨- المنهج الفقهي العام لعلماء الحنابلة ومصطلحاتهم في مؤلفاتهم، لعبد الملك بن عبد الله بن دهميش، درا خضر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- ٢٤٩- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، لمحمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي المتوفى سنة ٩٥٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٢٥٠- الموضوعات، لعبد الرحمن بن علي الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ، طبع

بعناية: عبد الرحمن محمد عثمان، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، بدون طبعة، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٥١- الموطأ، لمالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، رواية مصعب الزهري المدني المتوفى سنة ٢٤٢هـ، تحقيق: بشار عواد، ومحمود خليل، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

### (ن)

٢٥٢- نصب الراية لأحاديث الهداية، لعبد الله بن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، دار المأمون، القاهرة، الطبعة الثانية.

٢٥٣- النعت الأكمل لأصحاب الإمام أحمد بن حنبل، لمحمد كمال الدين بن محمد العامري المتوفى سنة ١٢١٤هـ، تحقيق: محمد الحافظ، نزار أباطة، دار الفكر، دمشق، بدون طبعة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٥٤- النكت والفوائد السنة، لمحمد بن مفلح المقدسي المتوفى سنة ٧٦٣هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون طبعة.

٢٥٥- نهاية البداية، والنهية في الفتن والملاحم، لإسماعيل بن عمر بن كثير المتوفى سنة ٧٧٤هـ، مكتبة النصر الحديثة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

٢٥٦- نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول، لعبد الرحيم بن الحسن الأسنوي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، عالم الكتب، بدون طبعة.

٢٥٧- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمبارك بن محمد بن الأثير المتوفى سنة ٦٠٦هـ، طبع بعناية طاهر أحمد الرواي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون طبعة.

٢٥٨- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار صلى الله عليه وسلم، لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ومصطفى الهواري، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، بدون طبعة.

٢٥٩- نيل المآرب بشرح دليل الطالب، لعبد القادر بن عمر التغلبي المتوفى سنة ١١٣٥هـ، تحقيق: محمد سليمان الأشقر، دار النفائس، عمان، الأردن،

الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(هـ)

- ٢٦٠- الهداية، لمحمود بن أحمد الكلوزاني، مطابع القصيم، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ.  
 ٢٦١- هداية الراغب لشرح عمدة الطالب، لعثمان أحمد النجدي، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، دار البشير، جدة، والدار الشامية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

(و)

- ٢٦٢- الواضح في شرح مختصر الخرق، لعبد الرحمن بن عمر بن أبي القاسم البصري الضرير المتوفى سنة ٦٢٤هـ، تحقيق: عبد الملك بن دهيش، دار خضر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.  
 ٢٦٣- الوجيز، للحسين بن يوسف الدجيلي، النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.